



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء السابع والثلاثون

مَرَضُ الْمَوْتِ - مُصَاهَرَةٌ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ .

(سورة التوبة آية : ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى  
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

مطبع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

فرائض أو لم يكن، هذا ما لم يستد مرضه ويتغير حاله، فيعتبر ابتداء السنة من تاريخ الاشتداد<sup>(١١)</sup>.

نعلي هذا، بشرط التحقق أن يشوهر به وصلاً.

الوصف الأول: أن يكون مضموناً<sup>(١٢)</sup>، أي يتطلب الهلاك منه عادة أو يكثر.

جاء في الفتاوى الهندية: حد مرض الموت تكلموا فيه، والاحتياط للفتوى أنه إن كان القلب منه الموت كان مرض الموت، سواء كان صاحب فرائض أم لم يكن<sup>(١٣)</sup>.

وقال النووي: الممرض المغشوف والمحقق، هو الذي يخاف منه الموت، لكثرة من يموت به، فمن قال: مغشوف قال: لأنه يخاف منه الموت، ومن قال: مغشوب لأنه يخيف من رآه<sup>(١٤)</sup>.

وقال النووي: ومراحه بمرض الموت: الممرض المغشوف الذي حكم أهل الطب بكثرة الموت به<sup>(١٥)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: ما أشكل أمره من

## مرض الموت

المرغفة:

١ - المرض: متى تعرفه لغة واصطلاحاً. والموت في اللغة: ضد الحياة<sup>(١٦)</sup>.

وفي الاصطلاح: مشاركة الروح الجسد<sup>(١٧)</sup>.

واختلف الفقهاء في تحديد مرض الموت.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن مرض الموت هو: الممرض المغشوف الذي يميل بالموت، ولو لم يكن الموت بسببه<sup>(١٨)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أن مرض الموت: هو الذي يغلب فيه خوف الموت، ويعجز عنه الممرض عن رؤية مصالحة مازجا عن داره إن كان من أهل كور، وعن رؤية مصالحة داخل داره إن كان من الإناء، ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة، سواء كان صاحب

(١١) نسخة ٦٥٢٥ من مجلة الأحكام ونسخ الأمان ٢٠٩٢.

(١٢) قال ابن رشد والأمام ابن أبي عمير فيها عند الجمهور من لا يمرض المسمومة (بداية السند ٢/ ٤٤٢ ط الحلبي).

(١٣) فتاوى الهندية ١/ ١٢٦، وفتاوى بدائع الصلح ١٣/ ٢١١.

(١٤) تحرير أبحاث الشيخ النووي ص ١١١.

(١٥) المسند شرح النجعة ١/ ٦٤٠، وفتح شرح المقرئ.

٢٠١/ ١٥.

١١٢ مقدمة الوسيط.

١٢٠ نهاية المحتاج ٢/ ٤٢٢ ط المكتبة الإسلامية.

١٣١ إرشاد الأمم للشدائعي ١/ ٣٩ وشرحها في الأمان ١٢٢١ ط دار

الرحمة المحتاج ٢/ ٥٠ وما يعمد في كتاب الخلق ٢٩٥/ ٥.

والنداق والحنداق والتجارب ومحو ذلك مما لا يمكن إقامته مع أدنى عجز أو مرض، مع قدرته على الخروج إلى المسجد والسوق لا يكون في مرض الموت، إذ لا يشترط في هؤلاء العجز عن العمل في حرفتهم ليعتبروا في مرض الموت، بل من مثل ما يعجز عنه صاحب الحرفة المداينة<sup>(١)</sup>.

الوصف الثاني: أن يتصل المرض بالموت، سواء وقع الموت بسببه أم بسبب آخر خروجه عن المرض كقتل أو غرق أو حريق أو تصادم أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإذا صح من هذا المرض نسيب لم يمس بمرض الموت، وتعتبر تصرفاته به كتصرفات الصحيح دون فرق، فالمرضى مادام حياً لا يجوز نوبته ولا نكاحه الاعتراض على تصرفاته بجوار أن يشفى من مرضه، ثم إذا انتهى المرض المتخوف بالموت فينبين أن انصرف وقع في مرض الموت<sup>(٣)</sup>.

طليق بمرض الموت في الحكم:

٢- الحق جمهور الفقهاء بالمرضى مرض الموت في الحكم بحالات مختلفة وعديدة ليس فيها مرض أو اعتلال صحة مطلقاً، وإنما

الأمراض يرجع فيه إلى قول أهل المعرفة، وهم الأطباء: لأنهم أهل الخبرة بذلك والخبرة والمعرفة، ولا يقبل إلا قول طيبين مسلمين فقيحين باتقين، لأن ذلك يصدق به حق التواتر وأهل العطاء، فلم يقبل فيه إلا ذلك، وقيل من قولهم الخرفي: أنه قيل قول الطبيب المعدل إذا لم يقدر على طيبين<sup>(١)</sup>.

ولو اختلف الأطباء يؤخذ بقول الأعظم ثم بالأكثر عدداً، ثم بمن يغير بأنه مخوف، لأنه علم من غامض العلم ما خفي على غيره، قاله الماوردي، ونشأ من الرفعة وأقره<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يتوفر من يرجع إليه من الأطباء، كان مات قبل أن يرجع أحداً من الأطباء، فإنه يمكن أن يعجز عجز المريض عن الخروج لمصلحته خارج عنه إن كان من الذكور، ومن رؤية مصلحته داخل بيته إن كان من الإناث علامة نل على كون المرض مخوفاً، فإن كان قائماً على رؤية تلك المصالح قبله، لو أن تعجز أية علامة أخرى تبيّن من كونه مخوفاً في نظر الأطباء العارفين.

ويقصد بالعجز عن الخروج لمصلحته خارج عنه: عجزه عن إتيان المصالح القريبة المادية، ولو كان محترفاً يعوفاً شاقة كالحمل

(١) شرح المصنف للأمام ٥٨٢/٢

(٢) مير، المصنف للمصنف ١١٤/٢

(٣) نهاية المستصحب ٥٩/٢، وقطر غرقة للتوحي ١٣٦٩

والمصنف ١١٤/٢ والمصنف ٥٥٥/٢

(١) المصنف لأن ندوة ٥٠٧/٢ (مط. ممتاز به عده الشرح

المصنف والمصنف ١١٤/٢)

(٢) نهاية المستصحب ٥٩/٢

## مرض الموت ٢-٢

هـ - المرأة الحامل إذا أتاها الطلق<sup>(١)</sup>.

ويشترط في هذه الحالات المذكورة وما أشبهها أن ينصل حال خوف الهلاك الغالب أو الكثير بالموت، حتى تلحق بمرض الموت في الحكم<sup>(٢)</sup>.

### حكم الأمراض المزمنة:

٣ - الأمراض المزمنة أو المستندة لانفس مرض الموت، إلا إذا تغير حال المريض واشتد وخيف منه الهلاك، فيكون حال التفسير مرض الموت إن اتصل بالموت<sup>(٣)</sup>.

قال الكاساني: وكذلك صاحب الفرائع ونحوه إذا طار به ذلك فهو في حكم المصحيح، لأن ذلك إذا طار لا يخاف منه الموت غالباً، فلم يكن مرض الموت، إلا إذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير، فيكون حال التغير مرض الموت، لأن إذا تغير يفتي منه الموت غالباً، فيكون مرض الموت، وكذا الزعن والمقعد<sup>(٤)</sup>.

- (١) قدح ٣٩١/٣، ومهذب المحتاج ٩٣/٢، والام ٣٠٥/٨.  
(٢) إحصاء ٦٢٠، ونسفي ٩٠-٩١، وشرح المسئلة للنسفي ٩٠/١.  
(٣) نظرم ٢٦٨ من الأحكام الشرحية في لأحوال الشخصية للشري - ٥٨.  
(٤) بحر المسئلة ٩٠/١، وشرح ابن عبيد الله - ٥٧/٢.  
(٥) علاج المحتاج ٢٦١/٣.

توفر فيها توصفان المشيطان، منها:

أ - ما إذا كان الشخص في الحرب والتحت الممرقة واستلظت الطلائع في القتال<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن قدامة وجه الحاقه بالمرض مرض الموت بقوله: إن توقع التلف هنا كتوقع المرض أو أكثر، فوجب أن يلحق به، ولأن المرض إنما جعل مخوفاً لخوف صاحبه التلف، وهذا كذلك<sup>(٢)</sup>.

ب - ما إذا ركب البحر، فإن كان ساكناً فليس بمخوفاً، وإن لموج واضطرب وعبث الربيع الحاصف، وخيف الفرق، فهو مخوف<sup>(٣)</sup>، وكذا إذا انكسرت السفينة وبقي على لوح، وخيف الغرق<sup>(٤)</sup>.

ج - إذا قدم للقتل، سواء أكان قصاصاً أو غيره<sup>(٥)</sup>.

د - الأسير والمجوس إذا كان من العادة أن يقتل<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم ٣٩١/٤، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وشرح المحتاج ٣٠٥/٨، والنسفي للنسفي ٩٣/١.

(٢) النسفي ٩٣/١.

(٣) رد المحتار ٣٩٧/٤، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، والنسفي ٩٣/١، ونسفي ٩٣/١.

(٤) رد المحتار ٣٩٧/٤، وشرح المسئلة للنسفي ٩٣/١، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨.

(٥) رد المحتار ٣٩٧/٤، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨.

(٦) رد المحتار ٣٩٧/٤، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨، وفتح المحتاج ٣٠٥/٨.

الذي يترتب عليه، والأقرب هنا المرضُ المتأخر زمانه عن زمان الصحة، فكان القول قول من يدعي حدوثها في المرض، إذ هو الأصل، ولو أراد مدعي الصحة استصلاح مدعي المرض لكان له ذلك<sup>(١١)</sup>.

والثاني للشافعية: وهو أن القول قول مدعي صدورها في الصحة، لأن الأصل في التصرف السابق من الموتى أن يعتبر صادراً في حال صحته، وعلى من يتمسك بصدوره في مرض الموت يقع عبء الإثبات<sup>(١٢)</sup>.

الحالة الثانية: وهي ما إذا اختلفت دعوى كل منهما بالية، وقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة على قولين

أحدهما للحنفية: وهو أنه ترجح بين وقوعها في حال الصحة على بينة وقوعها في المرض، لأن الأصل اعتبار حالة المرض، لأنه حدث، والأصل إضافة الحادث إلى أقرب وقت من الحكم الذي يترتب عليه، والأقرب هو المرض المتأخر زمانه عن الصحة، فلماذا كانت البينة الرابحة بينة من يدعي حدوثها في زمان الصحة، إذ البينات شرعت لإثبات

وجاء في فتاوى علوي: فإك من سلموت ولا يفسر في المرض المثل الصرامة التي لا يخاف على المريض منها كالجنون والمهرج وأعمال أصحاب ذلك أعمال الأصحاء بلا خلاف. أنه قال عبد الباقي: وفي المدونة، كون المفروح والأبرص والأجذم وفي القروح من الخفيف سالم بقمعه وبضته، فإن قمعه وتضمه ويبلغ به حد الخوف عليه، فله حكم المرض المخوف<sup>(١٣)</sup>.

### الاختلاف في مرض الموت:

ثم إذا طعن المدونة - مستثلاً - فسي تصرفات مورثهم، بدعوى صدورها عنه في مرض موته بما يمس حقوقهم، ويدعي المتطع أن هذه التصرفات وقعت من مورثهم في صحته، يفرق بين حالات ثلاث:

الحالة الأولى: إذا خلت دعوى كل منهما من البينة، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين: أحدهما للحنفية والحنابلة: وهو أن القول قول مدعي صدورها في المرض، لأن حال المريض أدنى من حاله الصحة، فما لم يتغير حال الصحة بحمل على الأدنى، ولأن هذه التصرفات من الصلوات العارضة، فهي جاذبة والحادث يضاف إلى أقرب وقت من الحكم

(١١) جامع للفتاوى ١٢٨/١ ط ١٩٨٢، ج ١، الأقسام، وأما لأن تبيح في ٦٨٨ ط الحنفية، والنفوذ القوي في طبع التصاريح، ١٩١/١، ١٩١/٢، والإجماع للمدعي، ١٩١/١.

(١٢) بنية الصالحين ١٩٨/٢، والجمهور على المنعج ١٩٨/٢، وعلى المنعج ١٩٨/٢.

(١٣) جامع لمي المال ٣٦١/١



## مرض الموت ١-٥

ما إذا قبضها الموهوب له قبل موت المريض  
الواهب وبين ما إذا لم يقبضها قبله.

**أولاً: حياة المريض غير المعلن المتبرعة:**

٥- إذا وهب المريض غير المعلن شيئاً  
من ماله، فإما أن يكون الموهوب له أجنبياً  
عنه، وإما أن يكون وارثاً له:

أ- فإن كان الموهوب له أجنبياً عن  
المريض، ونفس العين الموهوبة، والمريض  
الواهب غير مدين، فيفترق بين ما إذا لم يكن  
للوهاب وارث وبين ما إذا كان له  
وارث:

فإن لم يكن له وارث، فقلنا الحظية: إن  
هذه الهبة صحيحة نافذة، ولو استغرقت كل  
ماله، ولا عوقف على إجازة أحد<sup>(١١)</sup>.

وقال الشافعية والمالكية: تبطل الهبة فيما  
زاد على ثلث مال المريض، لأن مال ميراث  
للسلمين، ولا يجبر له منهم، فبطلت<sup>(١٢)</sup>.

أما إذا كان للمريض ورثة، فقد اتفق  
الشافعية من الحنفية والشافعية والمالكية  
والحنابلة على بطلان هبة المريض في هذه  
المسورة إن حصلها ثلث ماله، أما إذا ولدت

خلاف الأصل<sup>(١٣)</sup>.

وكذا جاء في مجلة الأحكام العدلية: ترجع  
بينة المصححة على بينة المرض، مثلاً إذا وهب  
أحد مالا لأحد ورثته ثم مات، وأدعى باقي  
الورثة أنه وهبه في مرض موته، وأدعى  
الموهوب له أنه وهبه في حال صحته، ترجح  
بينة الموهوب له<sup>(١٤)</sup>.

والثاني للشافعية: وهو أنه ترجح بينة  
وغيرها في مرضه على بينة والوعها في  
صحته<sup>(١٥)</sup>.

الحالة الثالثة: وهي ما إذا اقترنت دعوى  
أحدهما بالبينة دون الآخر، وفي هذه الحالة لا  
خلاف بين الفقهاء في تقديم قول المديعي  
صاحب البينة على قول الآخر الذي خلت  
دهواه عن البينة، سواء أقام صاحب البينة يثبته  
على صندوق التصرف في المصححة أو في  
المرض.

**الهبة في مرض الموت:**

جعل جمهور الفقهاء هبة المريض أحكاماً  
تختلف عن أحكام هبة الصحيح، وخرقوا بين

(١١) المسند في الفرائد ٤٥٣/٢، مسند السنن ٤٥٥/٢.

والأحكام للمسلمين ص ٣١٨، والمشرقة هبة لابن حنبلين

١/٩، وحاشية الرطبي على جامع الفتاوى ٢/٢٨٤.

(١٢) مجلة الأحكام العدلية مادة ١٧٦١/١.

(١٣) نهاية المحتج ١/٢٤٨ مادة ١٧٦١، والموسم

على الصحيح ٣/٣٥٢.

(١٤) المسند ١١٣/١٢، والمطهر (١٧٧) من مجلة الأحكام

العدلية.

(١٥) المسند ٢٠/٢٤، وبولاقه والشهاب ٤٥٧/١، والمسند

للإمامي ١٠٦/١، والآبي على سلم ٣٣٩/١.

## مرغز الموت

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث جعل  
صدقته في مرضه من الثلث، كوصاياء من  
الثلث بعد موته<sup>(١)</sup>.

لأنه إذا وحب المريض غير المسلمين لورثته  
شيئاً من ماله، وأعطاه إياه، فيقول بين ما إذا  
نعم يكن للأوصب المريض وارث سوى  
الموهوب له، وبين ما إذا كان له وارث  
غيره.

فإن لم يكن له وارث سوى الموهوب له،  
فقال الحنفية: إن هذه الهبة صحيحة نافذة، ولا  
توقف على إجازة أحد، سواء كان الموهوب  
أقرب من الثلث أم أكثر منه<sup>(٢)</sup>، أما إذا كان  
للمريض ورثة غير الموهوب له لنفال جمهور  
الفقهاء من الحنفية والشافعية في الأظهر،  
والمالكية والحنابلة: فتوقف الهبة على إجازة  
باني الورثة، سواء أكان الموهوب قبل من  
الثلث أم أكثر منه - كما في الرخصة لورث -.

لأن إجازة الورثة بحدوث، وإن ردوها  
بطلت<sup>(٣)</sup>، ونعبر بإجازتهم تنقيحاً وإمضاءً لهبة

على الثلث، فيوقف التقدير الزائد منها على  
إجازة الورثة، لأن إجازة تنقيحاً، وإن  
ردوها بطلت<sup>(٤)</sup>.

ونعبر بإجازتهم لو وقعت تنقيحاً وإمضاءً  
لهبة مورثهم، إلا على قول للشافعية<sup>(٥)</sup>،  
وقول مشهور عند المالكية<sup>(٦)</sup>، حيث  
اعتبرها إنشاءً عقلياً منهم.

والمثلل الفقهاء على اعتبار هبة المريض  
للأجنبي من ثلث ماله كالوصية<sup>(٧)</sup>، بما روي  
عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال:  
«عائني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من  
شكوى تشعبت منها على الموت، فقلت:  
يا رسول الله، بلغ بي ما ترى من الوجع، وأنا ذو  
ماله، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، فأتصديق  
بقلبي مالي؟ قال: لا، قلت: فسطره؟  
قال: لا، قال: «الثلث كثير»<sup>(٨)</sup>.

(١) معنوي في الإجازة ٢٩١/١، ومعه في الإجازة لابن مدين  
١٨٥/١، ونسج معنوي الآخر ٣٨٠/١، ومعنوي في الإجازة  
١٧/٢، والإجازة ٣٠١/٢، والحنابلة ٤٦٠/١، ونهاية المحتاج  
٥٥٦/١، وكيفية المطالب في أبي ٢٣٤/١، وكسني مع  
الشرح الكبير ٣٨٦/١، وانظر مادة (٨٣٩) من مجلة  
الأحكام الشرعية، ومادة (٤٥٥) من شرح التحرير،  
(٢) فقهات ١٥٧/١، ونهاية المحتاج ٥٤/١  
(٣) إجازة شرح النفاة للنسائي ٢١٠/٢  
(٤) شرح معنوي الآخر ٣٧٩/١، وما يندرج، وقيل على الموطأ  
١٥٥/١، وما يندرج.

(٥) معنوي في الإجازة رسول الله ﷺ في حجة الوداع ١  
أحمد بن محمد بن أبي الفتح إجازة في (١٦١/١)، ومعه  
(٦) (١٢٥٠/٢) وفلق البكري.

(١) شرح معنوي الآخر ٢٨١/١

(٢) نسخة الأحكام الشرعية في الإجازة ٢٨٨/١، وانظر شرح نسخة  
الأناسي ٥٠٢/٢ وما يندرج.  
(٣) إجازة الهبة ١٠٩/١، وراجع في الإجازة ١٥٦/١ وما  
يندرج، ونهاية المحتاج ١٠٨/١، ١٠٨/١، والبيهقي  
٤٥٥/١، ونهاية شرح النفاة ٢٢/٢، ومعه الأحكام  
كتنزي ٢٨١/١، والشمس ٢٤٦/١، ومعه الأحكام  
المتعة مادة ٨٧٤

## مَوْضِعُ الْمَوْتِ ٥ ٧

الموجود، ففي هذه الحالة يخرج مقدار  
النفس من الشرية ويحكم على الهيئة من  
المبلغ الذي يترتب على حكمها في حالة ما  
كانت أتركه ذلك من النقص  
والمقصود في هذا الموضع (هـ)

### الأهمية العريضة غير المصنوعة

٧ إن واجب له نفس عبداً من ماله وم  
نفسه موجوداً به نفس الموجود حتى مات  
أنه لم يتركه فقط طرفة البصيرة ثم ذهب وهو  
قولي

أخذها من حيثها والباقي ربح من الهيئة  
مطل في هذه الحالة من حيث الوفاة في  
النفس، كسب مطلق أيضاً لو كان طوابع  
صحيحة، وقت الهيئة، والباقي قلبه  
النفس من حيثها، وأما له وصية، لا وأما  
والفصلت بطلان الموت كاستغاثته، ولأن  
الواجب وإذا استملك في الحال لا بعد  
الموت، إذ الهيئة من المسود التي تستمر  
تكتلف الصغر من العباد  
قال الشافعي إن واجب الرجز في حرم  
الهيئة، ثم يتنفسها المرحوم له حتى مات

موجوده، فاعلم أن على من استأجره ودين  
مشهور عند الشافعية، وفيه أيضاً مخرجاً  
بعضه  
وكان في ذلك، الأمام الشافعي في غير  
الأظهر، وقال في المرحوم المرحوم لو ت  
ماله من ماله

### ثانياً - أهمية العريض المدين المقبوضة

٨ إذا كان المرحوم من واجب ماله، فإن  
يكون دونه مسدداً، وأما في حكمه، غير  
مستحق

عبر كان المرحوم من ماله، فاعلم  
ووجب أيضاً من ماله، ولعله المرحوم، ولا  
بعد منه سواء أكان المرحوم من من المثل  
م. أكثر منه، وسواء أكان المرحوم له حساباً  
من أنه واجب من ماله، من ماله على إدارة  
الدخيل، فإن حازمها بعدد، وإن ربحها  
يطلب ود. في حكمه الأحكام المبدئية  
بما وجد من ماله، فاعلم أن ماله من ماله  
بما وجد من ماله، فاعلم أن ماله من ماله  
بما وجد من ماله، فاعلم أن ماله من ماله  
بما وجد من ماله، فاعلم أن ماله من ماله

أما إذا كان المرحوم من واجب ماله، فإن  
غير مستحق، وفيه أيضاً مخرجاً من الماله

١ - أهمية العريض المدين المقبوضة  
٢ - أهمية العريض المدين المقبوضة  
٣ - أهمية العريض المدين المقبوضة  
٤ - أهمية العريض المدين المقبوضة  
٥ - أهمية العريض المدين المقبوضة

نفته كوحشاه، وهذا ن لم يكن ماله مشغراً  
بالدين، فإن كان مستغرقاً حطب في أحد  
المولين، واقتصر عليه ابن الحاحب<sup>(١١)</sup>

أما فمرض حلقى الله الملقاة

٨ - إذا أدى الإنسان في مرضه  
سوءه ما رغب عليه من الحقوق المالية منه  
ع وجعل، فقد اختلغ الفقهاء عن بصير ذلك  
من نكثت على ثلاثة أقوال.

أولها بدخلة، وهو أنه يعتبر من الأداة من  
الثلة سواء وجد دلاً من الأبداء كتركها  
وصدقه العطر أو صار مالا في المال، كالغديه  
في الصلاة والصوم بسبب النحر، فإن لم يؤده  
بعضه لا يصير حياً في التركة بعد الموت  
مقلماً على الميراث، إلا إذا أوصى بها<sup>(١٢)</sup>

والثاني للشافعية وهو أنه إن شاء نفسه  
كان معتبراً من جميع المال، وإن لم يؤده يصير  
دنياً في جميع التركة مقلماً على الميراث<sup>(١٣)</sup>

والثالث للمالكية وهو أنه إن شاء نفسه  
كان معتبراً من جميع المال وإن لم يؤده  
نفسه فلا يجوز الورثة مدحونه على إخراجها  
من تركته مقلماً على الميراث، إلا أن

ينظر هو بدلت<sup>(١٤)</sup>

الواجب لم يكن للموحد له شيء، وكانت  
الجهة بدرة<sup>(١٥)</sup>

وجاء في الفتاوى الهندية ولا يجوز حبة  
المرضى ولا صدقته إلا تصرفاً، فإذا نصت  
جواز من الثلث، وإذا مات الوفاة نيل  
النسب بطلت<sup>(١٦)</sup>

والثاني للمالكية وابن أبي زلي، وهو أن  
الله في هذه الحالة صحيحة، وتأخذ حكم  
الوصية ولو أن الموحد له لم يقبضها قبل  
موت الوفاة المريض<sup>(١٧)</sup>

جاء في فتاوى هاشم بن عونكم في حبة  
المرضى وحدته وسائر برعائه، هل يحتاج  
لإجازة قبل موته، كبركات المرحيح أم لا؟  
فأجيب لا يحتاج لإجازة عنه قبل موته، لأنها  
كالوصية في الخروج من الثلث، قال ابن أبي  
وأما المريض مبرعائه فأنه من الثلث مطلقاً،  
أشهد أم لا، فلا يتوقف مضي برعائه على حوز  
ولا على الإشهاد الذي يقوم مقامه، قال في  
المدونة وكل صنف أو منه أو حسن أو  
عقبة بنه المريض لم جل معينه أو فاعله،  
فلم يخرج من يده حتى مات، فذلك ما د من

(١١) ٢٨٥ (٣) ١١١

(١٢) إمام في الهند ١/ ٢٤

(١٣) مرقاة المفاتيح ١/ ٢٤٦، والمندوحة ١/ ٢٤٦، ٣١٨

راضى القياض ١/ ٢٤٧، والمندوحة ١/ ٢٤٦، ٣١٨

في حبة ولى أبي بكر بن عمر ١/ ٢٤

١ فتاوى، مبحث ١/ ٢٤٦، المطلب ١/ ٢٤٦

٢ كشف الأستار على السر المنزوي، ليد العز في الصلاة

٣ ٣٠٢، م استأثر ١/ ٢٤٦

٤ المدح ليد ١/ ٢٤٦

٥ المدونة ١/ ٢٤٦، م المطلب للمرح

وقال الحنفية يصرق في حكم كفاية

المريض غير الصليح بين ما إذا كان كل من المكفون به، وهو الذئب، والمكفون عنه، وهو الصليح، اجباً عن المريض، وبين ما إذا كان أحدهما وارثاً له

٩- فإنه كصل المريض ديناً شخصياً على آخره، وكان كل من المكفول له، وعنه اجباً عن المريض، ضلت الكفاية من كل مال المريض إذا لم يكن به وراث، وللدائن الحق في أحد الدين المضمون به من تركته، وبواسطه في ذلك الدين كل التركة، وليس لأحد حق في ماله

أما إذا كان للمريض وراث، فينظر قبل كان المال المضمون به لا يجاوز ثلث ماله، فإذا لم يجره الورثة وإن احتور لثمة موقف القدر الزائد على إحصائهم، قبل دفعه يظل، وإن أحمروه بعد، لأن البيع كان معهم وقد أسقطوا ميراث المانع<sup>(١)</sup>

ب- أما إذا كان المكفون به أو عنه وراثاً، ولم يكن للمريض القسائم وراثاً، سواء كان لكافة ثلثه من كل مال المريض، ولا اعتراض لأحد عليه

أما إذا كان له وراثه خيراً، فلا تملك هذه

الرجوع من حبة الموهوب له المريض.

٩- إذا رجع أو عيب من ماله، والموهوب له مريض، وقد كانت الهبة في الصحة، فإن احتجبه فإن كان بقضاء ماله بالرجوع منها صحيح، ولا حيل لعرقاء الموهوب به وورثه بعد موته على الواهب، لأن الواهب يحمله بحق سابق له على حقه، وإذا كان ذلك بغير قضاء فاصح، كان ذلك للمريض له حين طلب الواهب حذرة هبة مستأجرة من المريض، وتصري على ذلك أحكام هذه المريض<sup>(٢)</sup>

الكفاية بالمال في مرض الموت

إذا كثر المريض غيره بمالك دماً أو يكون غير مدين، وإنما أنه يكون مديناً

أولاد كفاية المريض غير المدين

٩- فإن المانك والمانعية والحليلة، كذا المريض بماله ديناً لشخصي على آخر تحسب شرعاً بالتزام ماله لا يبرمه، ولم يأت به عداً عوصاً، وهي استعلاء مال المريض، صاحبه حكم الوصية<sup>(٣)</sup>

(١) في المسألة ٢، ١٠٥، والرجوع ١٢/٥، ومعه

والقارء، اهله ١٩١

(٢) التامع والإكفيل للموسى ٩، ١٠٥، والقوس ١٢/٦، ومعه

معه والقوس ١، ٢٥، والقوس لا يبرمه ٢٩/٥

(٣) في المسألة ٢، ١٠٥، والقوس ١٢/٦، ومعه

القوس ١، ٢٥، والقوس لا يبرمه ٢٩/٥

القوس ١، ٢٥

وأضاف ذلك إلى ما يستقبل، من حال  
المكحول له، فقلت بما يدور من على لسان  
منه وجب له على لسان من في حال مرض  
الكلى، بحكم هذا القبي وحكم دين الصحة  
سواء، حتى يضرب المكحول له بجميع ما  
يضرب به غيرهم الصحة، لأن الكفاية وجدت  
في حال الصحة.

وحاشا هي قد اوى قاصحان: ولي افر  
المرتين ان الكفاية بذلك كانت في صحة  
الزمه جميع ذلك في ماله اذ لم تكن الكفاية  
توارث ولا هن وارثه لان فقر المرهين مان  
الكفاية كانت في صحة يقول من مباله ان  
سبه في الصحة فيكون بمنزلة الإفراط بالدين  
فصحيح اذا كان المكنول له احببا ولم يكن عليه  
الدين بحيث يماله<sup>(١)</sup>

وحاء في م (١٩٠٥) من مجلة الأحكام  
العربية: «أما في موسى موته فكانه  
في حال صحته، ليس بمراد من مجموع  
أما، ولكن بقية دور الفصحى: ب وجدت

**الوقوف لي مرضى الموت.**

عمره في الوقت بين ما إذ كان المرحوم  
الوقت شهر عشرين وهو ما إذا كان مديناً.

الكفارة، لأن أجدد ما أفرقة وكانوا من أهل  
السرعة، سواء أكان الذين انمكسول به قليلاً أم  
كثيراً، فإن أجدد ما أفرقة نص، بلمكسول به  
أحد العرب من أفرقة، وإن لم يحبروها فلا  
حر له في أخذ شيء منها؛ بل يأخذ منه من  
العلمين الأصلي، وهو مكسول به<sup>(٩)</sup>.

### ثانياً- كفاءة المرحلي المتسرع:

٦١- يفرق في كماله العربي من المسلمين بماله  
يس ما إذا كان به مستحقاً لثركته، وليس ما إذا  
كان غير مستحق

١. ہوں گاں دینہ مستحقاً نثر کہ، ملا شفا  
کفایت، و یوفیٰ لہم المکفوف، لا یأثم لیر،  
الذین الدین مدلیٰ حقہم یا سوالہ صل حد،  
الکمالہ من انسال المکفوف، لأن الحق تمہ،  
ولہم ان یسقطوا مرصعہم (۲۷)

بما أنه إذا كان دية غير مسعرة لشركته،  
فهي هذه الحالة يخرج من الشركة مقدار الديون  
الآتية على الفريقين ويحكم على الكفالة  
بالمبلغ الزائد على ديني من الحكم على  
الكفالة في حالة حلول الشركة عن الديون<sup>(٤٢)</sup>  
وفاء الكفالي ولو كفل في صحته،

(١٦) ز. المحار ٢٩٧، رجامع مصفوفة ١، ٩٩٩، والتأري  
قوله ١٩، ٢٥٩، والمطر ٤٣، ١٠٦؛ من مسجلة الأحكام  
العلمية

١٥٠٠ سنة في التاريخ الإسلامي، ١٩٨٢، ج ١، ص ٢٤٩

(\*) نفع من مضطرب في عقله و قد مر في كتابنا في الطب

1994, p. 27

76197, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2

ورث لم يجزوه نفسه ونصف ما يخرج من  
الثالث

وإن أجازته بعض الورثة دون بعض، كانت  
حصة المجبر وفقاً مع الثلث<sup>(١)</sup>

وإن كان وقف المريض غير المدين من  
بعض ورثته، فقد احتلف الفقهاء في وقفه على  
مداخلة وتفصيل ذلك في مصطلح (وقف)

### ج - وقف المريض المدين:

١٤ - إذا وصف المريض ماله أو شيئاً  
منه، ومات وهو مدين بدين مستغرق لثركه،  
فإنه يشوبه وقفه كله على جازئه الدائنين،  
مؤكداً الموقوف عليه ورثته ثم غير وارث،  
ومسواؤه كمال الموصوف أنف من الثلث أم  
صاوباً له ثم أكثر منه، فإن أجازوه بعد، وإن لم  
يجزوه ظل الوقف، ويبيت الأحياء الموقوفة  
لولا ما على من الدين<sup>(٢)</sup>

وأما إذا وصف المريض شيئاً من ماله، وكان  
مديناً بدين غير مستغرق لثركه، فيخرج مقدار  
الدين من الثرك، ويحكم على الوقف في  
السالي من الثركة بعد الإخراج بالحكم على  
الوقف عندما تكون الثركة حالة من الدين.

والتفصيل في مصطلح (وقف).

### أولاً - وقف المريض غير المدين:

إذا وقف المريض غير المدين ماله أو شيئاً  
منه، فإن يكون وقفه على أحبي، وإن كان  
يكون على وارث.

### ١ - وقف المريض غير المدين على الجني:

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أن وقف المريض غير  
المدين شيئاً من ماله على أحبي حه أو على  
جهة من جهات غير صحيح، فلا يشوبه  
على إجازة أحد إلى كان مقدار الوقف لا يزيد  
على ثلث الثركة عند موت الواقف.

أما إذا كان مقدار الموقوف زائداً على  
الثلث، فيعقد الوقف في ثلث الثلث، ويتوقف  
في القدر الزائد على إجازة الورثة<sup>(٣)</sup>

### ب - وقف المريض غير المدين على الوارث:

١٦ - إن كان وقفه على جميع الورثة، لم على  
أولادهم، ثم على جهة بر لا لقطع، فخير إلى  
أجازة الورثة جميعاً حب الوقف بعد موته كان  
الموصوف يخرج من ثلثه تركته أم كان أكثر  
منه.

(١) قساري الهند ١١٥٦/٢، والمصنف المرحوم لأن صاحب

١٨ - وصاح القساري ١٢٧٥/٢، وقساري فاصب

٣١١/٣، وصافي المحقق ٣٧٧/٢، وقساري حاش

٣١٧/٢، وحاشيته للمصنف على شرح المرحوم ٣٥٥/٢

وناديه على حاشي ٨١٢/٢، والمصنف ٣٦٦/٢، وقساري

لأن ذلك يقع التبرع الكبير ٩/٢، ونظر المصنف ٥١٣/٢

من الورثان، والكتاب الثاني ١٢٣.

(١) بالمصنف ١٢ - واللامود القليلة التي فيها ٢/١، ١

١٢

(٢) قساري فاصب ١١٠/٢، وصاح القساري ١٢٧٥/٢

والمعتمد للمصنف ٨٦

**التصريفات المالية في مرض الموت.**

المختصر ذات المعالمة في مرقى الموت أحكامه

**أولاً- اليهو في مرض الصوت:**

1- بيع المرحوم غير المثلين ماله لأجي

١٥ اتفقوا على أن العرب يملكون  
ما بين مكة والمدائن من بلاد العراق  
وأنهم يملكون ما بين المدائن ومكة  
من بلاد الشام واليمن والعراق  
والبحرين والبحر الأحمر والبحر الأبيض  
والهند وبلاد فارس وبلاد الروم  
والأندلس وبلاد المغرب وبلاد  
الهند وبلاد الصين وبلاد الهند  
وبلاد اليابان وبلاد الملايو وبلاد  
الهند وبلاد الصين وبلاد الهند  
وبلاد اليابان وبلاد الملايو وبلاد

أفقد ذهب أنجوتية يافى، و إنا باع العربى  
 شيئاً من ماله لأخيه، وحياءه، في تلح  
 فإن كاتب المجددات يحب يحميها سلكه  
 فإن السع صحيح وناقد على البطل المسمى  
 لأن الميرور له أن يترع فغير ولونه شئت ماله  
 ويكون هذا شترع ناقد: ولى لم يحرز العيون<sup>(1)</sup>

أما إذا كانت المحادثة أكثر من ثلاث مائة  
فإن أجازها امرأة طمعت لأرقص كذا  
فحسب وقد استظهر، وإن لم يجزها، فإن

له بكر الهادي من حمير واحد من الأموال  
الرجوة وراثة المحلة على النصف وله  
بحرها الورثة نصف المتري به في بدع  
نورته جبهه الزائد على النصف يكمل له  
الناقص ويبقى أن يصح ابيع ويرد المبيع على  
الورثة ويأخذ ما دفعه من النصف إن كان النصف  
ممكنة ف إذا تعدد النصف - كما إذا حدث  
مبيع ثوب بعد قرأ حرمه عن ماله - انزل  
بما هو النصف في ثل منه النصف

وأما هو، كان الدلائل من جسم واحد من  
أموال الربوبية غير الشك، وكانت المحاجات  
بأكبر من ثلث مائة، وهم يحرقها الورقة، فليس  
دورته في بلرموا المشتري، فإن يدع لهم امرأه  
على الثلث، رخصه أنبيع، لأن هذا يودي إلى  
رأى انقصر، بهذا ثلث من المحاجات،  
ويجمع أنبيع بغير نفسه ويظل بهما على  
المشتري بالتمام بين فخ لعنه انقصر  
الصفحة عليه، وبين أفراد بالبيع في  
المرء البشري

وقال النكبي: إذا باع الحر نفسه بالمال لأجنبي  
مات من غير قتل ومسا جليلين - من مثله  
فإن قتل نفسه بالمال فأقل من نفسه لغيره

(١٦) كتاب الأعرار على المصنف له (١١٠٠) و١١١٠

١ - شرح ابن رجب في المحرم الحرام ١٤٢٩ هـ  
 ٢ - شرح ابن رجب في المحرم الحرام ١٤٢٩ هـ  
 ٣ - شرح ابن رجب في المحرم الحرام ١٤٢٩ هـ

٦١ رقم مرجع: ٤٠٥٨، التاريخ: ٢٧

١٤٩١ هـ / ١٩٧٠ م  
مركز البحوث

٤٦٢



مع بعضه في، مما حصل من النجعة بعسر  
معداة حكمها حكم الوصية للأجنبي، بعد  
من ثلث مائة إلى عشرين الف دينار، ويقتل في  
القسوة القتل على الطلب إن لم يحرقها أو يرقمها  
ولم يحرقها أو يرقمها، وتكون سدة عليه  
منهم فتنقر على حوز<sup>١١</sup>، والوقت  
المعبد في تقدير قيمة المبيع هو وقت البيع  
لا وقت موت المالك<sup>١٢</sup>

أما إذا لم يقصد بيعه ماله بالمر من نجسة  
كثير منع المشتري، كأن وقع منه ذلك، فهو  
بقيمة، فهو من يبيع منه البيع على النكاح  
نفسه، ويقتل ولا يضر الثمن من من  
الجن من الثلث مهما يبيع عن المسموح  
المعزوف به<sup>١٣</sup>

وقال القسطنطيني في راجع المرفوع ثلثاً من  
أجابه ماله للأجنبي - وحده في البطل، وحكم  
هذه المعاهدة حكم الوصية للأجنبي، بعد  
ثلث مائة، وما زاد من الثلث يورث على  
إجارة الورثة، فإن أجازوها منسوخ، وإلا حيز  
المشتري من رد المبيع إن كان لثاماً، ويخط  
ثمنه في دفعه ويبقى أن يعني الورثة الفصل  
للمرعي الثاني، وبما عمل ذلك فلا يصح

عما يتعين المرعي بصلته مما لم يحمه الثلث،  
وإن كان المبيع هالكاً رد الزيادة على ما  
يعاين الناس بصلته مما لم يحمه الثلث، وكذلك  
إذا كان المبيع قائماً، لكنه قد دحه مبيع<sup>١٤</sup>  
وقال الحنفية إذا حيز المرعي أجنبياً في  
المبيع، فالمبيع صحيح، وبعد المعاهدة من ثلث  
ماله إن حصلها

فإذا كان ثلث أكثر من الثلث من حوز  
ثورته عدت، وإن لم يخرجه - فإن به يكن  
الدين من جس واحد من الأرواق الربوية  
ورثت المعاهدة على أصله - بطل البيع هو  
صدر الزيادة على الثلث، ولم يمسح المشتري  
الثاني - وكان بالخيار بين مسح البيع بغير  
الشفقة عليه وبغير أن يأخذ ما سلم به من  
المبيع<sup>١٥</sup>

فإذا كان الدين من جس واحد من  
الأرواق الربوية غير الخمس جردت للمعاهدة  
غير الثلث، ولم يخرجه سورة، يمسح الثلث  
إلى المعاهدة، وصح البيع بقدره وسطل  
صداً من حوز، والمشتري بالخيار بين مسح المبيع  
لمرعي الشفقة عليه، وبين أن يسأله بالبيع في  
للمرعي الثاني، وبما عمل ذلك فلا يصح

١١ - مرعي من جلد ٥ ص ٤٠، الهبة على منسوبة بشيخ  
١٢ - ص ٤٧  
١٣ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠  
١٤ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠  
١٥ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠

١٦ - الألف ٣ وما بعدها  
١٧ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠  
١٨ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠  
١٩ - مرعي من جلد ٤ ص ٤٠

إلى الرما<sup>(١٦)</sup>

قال المرداوي: وقد دُعِ مريضٌ فقيراً لا يملك غيره يساوي ثلاثين بغير يساوي عشرة، فأسقط قيمة الردى من قيمة الجسد. ثم سبب ادخل إلى الثاني وهو عشرة من عشرين تجده نصيبه، فيصبح البيع في نصف الجسد بنصف الردى، ويطلق بمائتي، وهذا بلا مراح<sup>(١٧)</sup>

بـ بيع المريض العليل ماله لأجنبي

١٦- إذا دُعِ المريض شيئاً من ماله لأجنبي بثلثي السهل، وكان ماله دين مستغرق فإن البيع صحيح مادام على العوض المسمى، ولا حق للثلاثين في الاستراض عليه، لأن حقهم معلوم بمالية الشركة لا بأعيانها، وللمدين وإن كان قد أخرج شيئاً من ماله بهذا البيع إلا أنه قد أدخل فيه ما يقابل من الثمن الميسوري لقيمته

أما إذا كان في البيع محاباة للمشتري، فلا تعد محاباة، سواء أكانت قبلية أم كثيرة، إلا بإجازة الثلاثين لتعلق حقهم بماله، فلو لم يجبروا حيز المشتري بين أن يبيع المبيع ماله قيمته، ولا استراض للثلاثين عليه، إذ لا حيز يلحقهم، ويبسح العقد وأحد ما دفعه من

الثمن إن كان المبيع ممكناً، أما إذا تعذر المبيع، كما إذا: هلك المبيع تحت يده أو أخرجه عن ملكه ألوم بإنعام الثمن إلى أن يبيع القيمة

وإذا دُعِ المريض شيئاً من ماله لأجنبي بثلثي السهل، وكان ماله دين غير مستغرق لثمنه، صح البيع وقد علو البذل المسمى، أما إذا كان فيه محاباة، فبخرج ما قلنا للدين من التركة. وإذا دُعِ هذا البيع حكم البيع بهذا لو كان المريض غير مدين شيئاً بالثمنه للصلح الثاني بعد الإخراج<sup>(١٨)</sup>

ج- بيع المريض ماله لوارث:

إذا دُعِ المريض شيئاً من ماله لوارثه، فإنما أن يكون المريض الثلث عشر صلبين، وإلا أن يكون مديناً

بيع المريض غير العليل ماله لوارثه.

١٧- ذهب أبو يوسف ومحمد من الجس وأبو ليلى إمامي أنه إن دُعِ المريض لوارثه عيلاً من ماله بمثل القيمة أو مما يعاين الثلثين مثله، فإنَّ بيعه يكون صحيحاً نافذاً، لأنه ليس فيه إطلاق لقول المرونة من شيء مما يتعلق به

١٦- جامع التصانيف ٥٠٤، والمرداوي ١٧٠، والعمدة ١٧٠، لأنَّ ما عاين

١٧- ١٠٤١، ورواهما المصنفين من ١١٤، ونظر (٣٩٥) ص

معه لأحكام الفقه ١٧١، من تركته الميراث، والنفقة

شرح المحامد ١٧١، ١٧٢

١١٤ (الإحصاء ١٧٠، ١٧١) وما عاين.

١٧٢ (الإحصاء ١٧٠، ١٧١)

بذلك المسمى<sup>(١)</sup>

أما إذا حضر المريض ورثته في البيع، فإن حياته في الميراث كأنه باعه بعهده ما يساوي ما يبيع مثلاً، فالبيع باطل بقدر المصلحة كما إن لم يعرف الورثة ولا تعبير المصلحة من التمسك، ويصح البيع ويندبهما عدلاً، ومثله إحصاءه لو به لتقدر المصلحة به انتهاء عطية منهم تعتبر إلى حوزة قايود، وانعصر في نفس حياته ليوم البيع لا ليوم التحكيم، ولا عهده بنهر الأسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص<sup>(٢)</sup>

أما إذا حاز المريض ورثته في عين البيع، كان يعقد إلى حيازته بملكه يبيعه من ولده، فمن هذه الحققة يكون ثورته نقص ذلك البيع، ولو كان ميراثاً فهو أكثر<sup>(٣)</sup>

ورهب الشافعية إلى أنه يجوز للمريض أن يبيع ما شاء من أمواله إلى أي شخص من ولده، وينفذ بيعه على العوض المسمى إذا كان البيع بمثل القيمة أو بعد بتعالي بنسبته<sup>(٤)</sup>، أما إذا كان في البذل مستحسناً

حقهم، وهو العالية، فكان الوارث والأحيى هي ذلك سره<sup>(٥)</sup>

أما إذا باع المريض ورثته عيناً من ماله وحياته في الثمن، فإن البيع يتولى على إحازة الورثة سواء حصل ثلث ماله هذه المصلحة أم لم يحصلها، فإن أحازوه هذه، وإلا حيز الوارث من أن يبيع المبيع تمام القيمة، وهذا يستلحق حق الورثة في الاختصاص عليه، وبأن يبيع البيع، ويرد المبيع إلى الزكاة، وبمسلم الثمن الذي دفعه بموثر<sup>(٦)</sup>

وقال أبو حنيفة ليس بيع يكون موقوفاً على إحصاءه باقي الورثة، بل إن أحازوه هذه وإن وقوه بطل، سواء أكان البذل مساوياً لمثل القيمة أم كان فيه محالة<sup>(٧)</sup>

وهو القول الرابع في المذهب الحنفي، وبه قال أبو الخطاب من الحنابلة<sup>(٨)</sup>

وقال المالكية (إذا باع المريض ورثته شيئاً من ماله دون محاباة فالبيع حائز وينفذ على

(١) كتاب الأسرار على المصنف المروزي ١٢١٩/١ ورد المصنف ١٥٣٠، والمبسوط ١٥٠-١٦، والفتاوى في جيبه وابن أبي شيبة ص ١٩، شرح النجاشي ١٩١/٢  
(٢) راجع ص ١٩٤

(٣) المبسوط ١٥٤/١، رد المحتار ٩٤١٤، والمبسوط المروزي ص ١٩٨/٢، وكتاب الأسرار ١٠٣٩/١، وما بعده، والفتاوى ص ١٩٨، وابن أبي شيبة ص ١٩٩  
(٤) مسأله في الميراث ١٣٧٠، والفتاوى ص ١٩٩، مسأله لا يملك الميراث ١٣٧١، مسأله ميراث الميراث

(٥) الإحصاء المروزي ٧٧٢

(٦) المصنف ١٥٣٠/٢

(٧) شرح النجاشي للمروزي ١٢١٩/٢، والفتاوى ص ١٩٨  
(٨) راجع ص ١٩٨، والمبسوط ١٥٠-١٦، والفتاوى ص ١٩٨

(٩) شرح ابن أبي شيبة ص ١٩٨، والفتاوى ص ١٩٩، مسأله لا يملك الميراث ١٣٧١، مسأله ميراث الميراث ١٣٧١، مسأله ميراث الميراث ١٣٧١

(١٠) الإحصاء المروزي ٧٧٢

المسمى. وثوقف المحابة على إحارة الورثة، فإن جازوه بحدته، وإن ردوه بطل البيع في سوا المحابة، وصح لمعاذ<sup>١</sup>، والبنات أنه بطل البيع في قدر محابة، ويصح بما يحمل فتمن المسمى، والمضري الحارس من الأحد والفتح، لأن الصيغة تفرد عليه، فانوا، وأما حكم بالصحة في ذلك، فنقل، لأن الظاهر أنه جاء من المحابة في حصر ما يتلها، وهذا هو القول الصحيح في المنع<sup>٢</sup>.

#### بيع المريض المدين ماله لورثته

١٨ - إن كان كونه موعدة وأصحابه، على أن المريض المدين مدين مضرب إلى باع ماله لورثته بفس الخلل، فإن البيع صحيح نافذ على السائل المسمى، ولا حق للمدائنين في الاعتراض عليه، لأن حقهم مشتمل على طلب التركة لا ما عساه، والمريض وإن كان قد أخرج شيئاً من ماله بهذا، بيع إلا أنه قد أحل فيه ما يخاله من التمس المساوي لقيسه.

أما إذا كان في بيع المريض المدين محابة لورثته في البدل، فلا تعد المحابة سواء كانت قليلة أم كثيرة إلا بإجازة الدائنين، فإن

لورثته، وحكم هذه المحابة حكم الوصية لورثته حيث إن الأظهر عند الشافعية أن المحابة لورثته تكون موعدة على إحارة الورثة، فإن أجازوها صدقت، وإن لم يجزوها بطلت. فيبطل البيع في ذلك هذه المحابة<sup>٣</sup>، فلا الرمي المحرم إنما يمنع المحابات، ولا يمنع الإجازة<sup>٤</sup>.

ونال الحاشية يصح للمريض أن يبيع ما شاء من ماله لورثته، ويحكم به إذا كان ضمن المثل<sup>٥</sup>.

أما إذا جازي ورثته في البيع، فهناك ثلاثة أقوال في الصحة:

أحدها لا يصح البيع، لأن المضري يذل نفسه في كل حبيب، فلم يصح في نفسه، ثم يقال بطلت هذه التوبة بفسرة، فقال قبل البيع في ماله، أو قال: قبلت به في نفسه، ولأنه لم يمكن تصحيح البيع على الوجه الذي مدعاه عليه، فلم يصح كخبر أصله<sup>٦</sup>.

والثاني أنه يصح سيما بمقابل الثمن

١ - في المحاجة ٤٨، وأجزي في الغلب ٣٣٢، ٣٣٣.

المذهب ٣٨٦.

٢ - هذا المذهب ٥١٩.

٣ - الإيضاح للمصنف ٥٩، ٦٠، والمسمى لمطرح مع ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، الشرح لكبير على شفع ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤.

٤ - ٢٠٤.

٥ - المسمى ١٣٣، والإيضاح ٧٧٢، ٧٧٣.

١ - المسمى ١٣٣، ١٣٤.

٢ - وحاش ١٧٢، ١٧٣، وشرح كبير على صنف ٢٨٩، ٢٩٠.

٣ - والمسمى ١٧٢، ١٧٣.

في ذلك قولان:

أحدهما، وهو الأرجح المصنف في  
الصابغ وهو أن لإجاءه صحبة مائة، غير  
البديل المسمى، وتفسير الصحابة من رئيس  
العلماء لا من الخلف.<sup>(١)</sup>

واسعدوا عمر ذلك بن الإحارة مظل  
موت أحد الصائغي، فلا يعل على الورقة  
حصر بعدد عدد الموت، لأن الإجارة لم  
تطع بالموت، فماتت المنافع مملوكة لهم  
ولي حياته لا ملك لهم، فلا حصر عليهم فيها  
بموتهم المصالح حال حياة المجرر، ولأن  
حق الممرء - بالورثة بعد - يعل ما لا يرضى  
الذي يجري فيه الإث كاعيان الشركة، فأما  
لا يجري فيه الآلات كالصانع فلا تحتل حقهم  
بها، فيكون شرعه بها نافذاً من كل ماله.<sup>(٢)</sup>

ثاني، وإن قال بعض الحنابلة، وهو أن  
هذه الصحابة تأخذ حكم الوصية، لأنه قد  
ينحصر بها الإصرار بالورثة، كما هو محرم  
للمريض ما آخره مائة ما يعبر مدق معلومة،  
وعاد مرضه بقدر مدة الإجارة فأكثر، بحيث

أحارها فماتت، وإن ردوها حرم المشتري من  
أن يبلع لبيع تمام قيمته، ولا اعتراض  
لذلك، وإن لم يبلع البيع وأحده ما دفعه من  
التمن إلى كان الفسخ ممكناً، أما إذا صدر  
لهلاك البيع تحت يده وحصر ذلك، فبلع  
المشتري ما يعلم التمن إلى أن يبلع  
القيمة.<sup>(٣)</sup>

١٩ - ومثل أنبيع في ٢٠ في الأحواض  
المستلزمة السراء، فإذا أنسرى المريض من مرض  
الموت من دلالته، فيصحح هو من أحبه وكان  
غير مبيع، وكان مبيعاً أثبت من الأحكام  
المنعقدة في بيعه<sup>(٤)</sup>، وقد حده في التناوي  
الهدية، خصوصاً المصلحة أن مع المريض ما  
يساوي مائة وخمسين، أو يسرى ما يساوي  
خمسين، بخلاف الدالة على فومه المير في  
السراء والتناقص في البيع محالة.<sup>(٥)</sup>

### ثانياً - الإجارة في مرض الموت

٢٠ - إذا أحرر المريض شيئاً من ماله لآخره  
المثل فلا خلاف بين العلماء في صحة حلوه  
ومعادها على العدل المسمى

أما إذا حابي المريض الصانع في البقاء  
بأن أجره بالمثل من أجره المثل، فنحن هذه المسألة

١ - والمصنف ١٠، ومما هو ومطهر لمرحوم  
في ١٩٩ ع. القصر ١٠٠، ع. حادي عيسى  
٢٠٠٠ وشيخ الإسلام ٢٠٠

٢ - جامع المسرور ١٩٩٠، والمفتي ٢٠  
٣ - المسمى على لسانه وكذا في ١٩٢٠، وشرح المصنف  
٤٠

١١ - انظر كتاب المسرور على مسرور المردى، ١٩٢٠

١٢ - انظر شرح حلاله في ٩، ١٩٢٠

١٣ - الفتاوى المكية ١

إذاً ليس صحة الزواج في مرض الموت  
تنت التوارث بين الزوجين لعموم به الميراث  
بين الأزواج<sup>(١)</sup>

ثم اختلص بعد ذلك بما ثبت مروجه التي  
عند عليها الميراث من المهر  
ونظر مصلح ذلك في مصطلح (مهر)

واسم الطلاق في مرض الموت.

٢٢- إذا طلق الرجل زوجته في مرض موته،  
ما طلاق واقع، سواء طلقها طلقاً ولفظاً أو  
بائناً، دخل به أو لم يدخل بها، أو طلقها، ولا  
ما روي عن النبي أنه قال: لا يقع طلاق  
المرءى<sup>(٢)</sup>

ومع صون عامة الفقهاء بوضع طلاق  
المرءى، فقد اختلفوا في ثبوت التوارث  
بينهما بعد، ووجوب العدة عليها  
والنكاح من مطلق (طلاق) (١٦)

حسباً - الإبراء في مرض الموت

٢٣- إذا أبرأ الميراث غير المدين مديناً له مما  
له عليه من دين فإما أن يكون الميراث أجنبياً وإما  
أن يكون وارثاً

١- فإن كان أجنبياً فقد كان المحض

استومن المستأجر المنافع في مدة إيجاره في  
انتقل الذي جاني به وهو سنون. فكان القباس  
أن تعتبر هذه المدة كالمدة<sup>(٣)</sup>

ثالثاً - الزواج في مرض الموت

٢١- ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن  
حكم الزواج في حال مرض الموت والمصلحة  
سواء، من حيث صحة العقد وتوارث  
كل واحد من الزوجين صاحبه<sup>(٤)</sup>  
والمستأجر مسموم فلو أنه نكح  
﴿لَا يَكُونُ مَالِكاً بِتَحْمِيلٍ يَدِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>

وبعد ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه  
قال لو لم يكن من أجلي إلا عشرة أيام وأعلم  
أنني أسوت في آخرها يوماً، بي ليهن لئول  
النكاح، ثم روي محلة الفتنة<sup>(٦)</sup>

وبعد روي ليس أني شية من معادن جبل  
رضي الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات  
فيه زوجتي: إني أكره أن ألقى الله غروب  
عزبي<sup>(٧)</sup>

(١) الأحكام الشرعية للموتى بعد موته ١١٠

(٢) دفع المصنف ١٢٨/٢٧ ونظر في وجوبه لمصلحة عليه  
٢٢/٢٨ رد المحتار والام ٣٦/٢٨ رد المحتار، للأبهر في  
٢١/٢٨ ونظر في ٢٢/٢٨ والنسب للميراث في المصنف  
٢٨/٢٨

(٣) سورة النساء ٢٢

(٤) أن في مرضه إذا استرحه سبب من غير مفسد في سنة

٢١/٢٨

(٥) لا المثلثي ٢١/٢٨

(٦) كسبي لا في رواية ٢٢/٢٨

(٧) التوسعية من ٢٨/٢٨ مكية المصنف في سنة ١٢٨٠  
بجاءه المصنف في السنة ٢٨/٢٨

٢٤ وإن كان السرير مدياً بين مسرى  
لركبته فقد نال الحنينة بسوء إيماء  
المرضى منه في هذه الحالة على إحالة  
الناثين سواه كما أن بني أبي إبراهيم طيلة  
م كبراً لأهم أصحاب الحقوقي في ماله فإن  
أحدوه بعد وإن ردوه بسـ ٢٠ حتى من أن  
يكون المدياراً للمريض فو غير وارث

أما إذا أرى المريض مدياً، وكان ثـ ١٠  
مدياً بين مسرى لركبته جرح من القوي  
مده ما عنه من اللين وتحكم على الإبراء من  
قصد الباني بعد حين بالتحكم على إبراء  
جـ لا يكون المريض مدياً أصلاً<sup>١</sup>

#### سافساً الخلع في مرض الموت.

٢٥ لا خلاف بين الفقهاء في أن المخلعة  
في مرض الموت صحيحة وبإيماء  
سواء كان المريض الروح والروح أو  
كليهما<sup>٢</sup>

غير أنهم اختلفوا فيما يلي بلروج من بدن  
المخلع إذا وقعت المخلعة في المرض كجـ  
اختلفوا في موت الشوارث بينهما في هذه

والشافية والحنينة إذا أرى المريض مدياً  
الأحي من حين به عليه لا يحد ثـ حال  
المريض، فإن الإبراء صحيح بلا، أما إذا كان  
أكثر من الثلث، فإن الثراء على الثلث يكون  
موتاً على إحداه الثروة قبل إحداه بعد -  
لأن الجميع كان يحقهم وقد فسطوه -  
وب ردو بعض

أما إذا لم يكن للمريض وارث، فتد، قال  
الحنينة بعد إبراء للأحي، وبو مسرى كل  
ماله ولا حق لأحد في المديار<sup>٣</sup>

بـ ١٠ إذا كان وارثاً، فتد عن الحنينة إذا  
أرى المريض وارثه من مدياً، وكان المريض  
غير مدياً، فإن إبراء بسوء على إحالة  
مديار الثروة سـ ١٠ كثنى للين الذي إراء منه  
قبلاً أم كثر<sup>٤</sup> إذا أجزأه بعد وب ردو بطل  
أما إذا لم يكن للمريض وارث سوى إبراء  
من اللين، فإن الإبراء بعد ولو مسرى جميع  
المال، لأن جميع كسب لحق ثروته ونم  
موتوا فتد<sup>٥</sup>

١) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار  
٢) تاريخ المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
٣) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار  
٤) تاريخ المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
٥) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار

١) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار  
٢) تاريخ المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
٣) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار  
٤) تاريخ المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
المصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥ والمصنف ١٢٨٥  
٥) حرر جهور الأصـ ٢ ١٣ ١٤ بعدد وسمو المدو (أر  
مجلس ٢ ١٥٠، المصنف ١٢٨٥) وسرح المصنف  
بلا ١٩ ٢٠٠١ ووجه المصنف ٢٢١٢ وسرى على  
الحنينة ٢ ٢٠٠١ في المصنف ١٢٨٥ وسرى على  
٢١٢/٢ والمصنف لا يصف ٢٩١٢ وقر ١١  
مرض المبرر والمـ ١٢٨٥ من ماله لا يحكم المديار

وحيث له على أجنبي، وبما أن يكون إقراراً،  
بمقتضى دين واجب له على وارث  
١- فإذا أقر المريض باستيفاء دين واجب به  
على أجنبي، فيجب أن يكون الدين المقترن  
بمستيفائه واجب له في حال الصحة أو في حال  
المرض.

فإن كان الدين الذي أقر المريض بمقتضاه  
لدى وجب به في حال الصحة<sup>(١)</sup>، فيصح  
إقراره، ويصدق فيه، ويبرأ المدين من الدين  
سواء أكان الدين الذي جف في حال الصحة  
بدلاً عن شيء ماله، كدفع الجناية وبدلاً  
عن الصلح عن دم المقتول أو كمال بدلاً عما هو  
مألول، نحو يسدّل القرض وليس  
البيع، وسواء كان كائن عليه دين  
صحة ثم لم يكن<sup>(٢)</sup>

الواقعة، مع تصرفهم بين ما إذا كان الزوج  
انصفه لم هو المريض، وبين ما إذا كانت  
الزوجة المعلقة في الميرضة  
ويشأن ذلك في مصطلح (جمع قد  
١٨-٩).

### ملحوظة الإقرار في مرض الموت:

٢٦- إقرار المريض بمرضى ميوت بالعدد  
والفصاح من قبول اتفاقاً، وكذا إقراره بدين  
لأجنبي، فإنه ينعقد من كل صفة ما لم يذكر عليه  
دون أقر بها في حال صحته عند الحقيقة  
والمالكية والشأنية، وأصح الروايات عند  
الحنبلة، وهو المذهب عند  
وه إقرار المريض بإقراره فهو باطل ولا أثر  
بصدقه المؤثرة أو يستتبعه عند الحقيقة  
والنسب عند الحنابلة، وفي قول عند  
الشافعية

وعند المالكية إن كان سهماً هي إقراره  
كأن يقر بإقرار قريب مع وجود الأمد أو  
المساوي ثم يرض  
والتمسك في مصطلح (إقراره) ٢٤.

٢٥

٢٧- وأما الإقرار باستيفاء الدين في مرض  
الموت فقد نال التمسك إقرار المريض  
بمستيفاء دين واجب له على غيره، لا يخلو من  
أحد وجهين إما أن يكون إقراراً باستيفاء دين

١- في كل مرض في حال الصحة عليه ما لا يملكه ذلك  
الأصل المريض، وهو، ثم شكك في ذلك، فيصح  
قد يقر به في حال صحته، كما في هذا المذهب  
صحي به، وأما مذهب الحنابلة، فإنه لا يثبت الصحة  
وغيره في ذلك، فشرطه لا يثبت ذلك إلا بقوله ما  
كان عند الصحة في ذلك، أو في مرضه أو في مرضه  
الإقرار لا له عرفاً، فإنه في أول المرض أو في  
بشرى له ذلك في مرضه المرضي أو في حال الصحة، مع  
عدمه من غيره، ما لا يصح إقراره المريض بالاستيفاء، إذا كان  
بشرى له الصحة، وإن كان في حال الصحة، في حال الصحة، في نظر  
صح إقراره، في مرضه، وبما هو في حال الصحة، في نظر  
القول عليه، ٢٧٩، وشرح المصنف ٢، ١٨٨، وشرح  
المصنف ١٨٨، ٢٧٩.

٢- ما يقع فيه، ٢٧٩، وشرح المصنف ٢، ١٨٨، ورد  
المصنف ١٨٨، ٢٧٩.



ويستريح على هذا ، إذا انتفع شخص  
للمرضى شيئاً من ماله في مرضه فكثر  
المرضى بنفس الشيء فلا يصدق في  
ذلك ، كثر منه من الصحة لأن الحق كان  
معلقاً بسداد الفسخ بالنسب

ثم قال القدر بعد ما استنفذ قد وجب  
للمرضى في حقه من ماله بعد ما لم يزل  
يطلبه ، كذا في الصحة في رد الفسخ عن دم  
المدعي بفتح ز يه بالاسمين ، وير القوم  
من مدعي لأن هذا الإقرار باستيفاء لأن من  
نه عسى هو الموه ، لأن حقهم لا يفسد  
في أمه ، فمستند في هذه الحالة وهو  
الشيء ، لأنه لا يحصل التمسك لأنه ليس  
سراً فلا يبين بطلان ، وإن لم يعلق حقهم  
به فلا يكره في الإقرار باستيفاء ، فليس  
يعلق بعد كثر ما بعد ما

ثم أما إن أقر أب وبن باستيفاء بعد  
وجوبه على زوجته لا يفتح قراره معه  
وجوبه ، لأن ما هو ، أو مدلاً عما ليس  
بمستطاع لأن الإقرار بتسليم ما كان مستطاعاً  
الذي يكفه ، يفرق المستطاع وهو بصبر

سأجد ، أن من لم يرد أن المستطاع  
بالاستيفاء وجب له في ذلك المرضى حرق  
من ، إذا وعد له مدلاً بعد ما هو مال للمرضى  
ومن هذا وجب له مدلاً بعد ما كان  
نظم في

فإن كان المدعي المستطاع باستيفاء قد وجب  
للمرضى مدلاً بعد ما كان له كسر الفسخ  
وإن لمرضى ، فلا يفتح إقراره في حق غيره  
الصحة ، ويحتمل مد منه فسر مد له  
ثم مرضى بعد من حق الصفة ، المستطاع  
لأنه ما كان البيع والقرض المدلاً لحقهم  
عن المدل إلا أن يفسد المدل إليهم يكون  
من لا يفسد بقاء البذل ، فإذ أن  
الاستيفاء في وجوب المدل إليهم ، ثم يفتح  
إقراره بالاستيفاء ، أي ، في حق من يفسد  
المدل ، حسب أن المدعي بالاستيفاء غير  
المدعي ، لأن كره من المستطاع مدلاً من غيره  
يفسد ، المستطاع مدلاً في ماله المستطاع ثم  
مع مقتضاه ، فإذ الإقرار بالاستيفاء ، فإذ  
المدعي ، وإقراره ، في حق المدعي وعينه من  
الاستيفاء لا يفتح له ، عرجه المدعي  
ولا نقد

١ مدعي الفسخ ٦ ٢٦٦

٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦  
٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦  
٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦

١ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦  
٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦  
٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦ مدعي الفسخ ٢٦٦



### الإقرار بالوقوف في مرض الموت

٢٨- قال المحنف: إذا كفر المرحى أنه كان قد وصى ثرىاً أو داراً في يده في صحته، ثم إنفرد من كل حاله إذا حين الموت، فوفاً عليهم، ثم إذا لم يوصيهم، بعد من ثلث حاله إن كان له ورثة ولم يعيرو الإقرار، فإن لم يكن له ورثة، أو كان له وأجاروه بعد من الكل أيضاً<sup>(١)</sup> وإذا أقر المرحى بأمر الأرض التي في يده ولها رجل مال له على معين، كانت وفاء من جميع ماله، وإذا لم تكن على معين، كانت وفاء من ثلث ماله<sup>(٢)</sup>

وإذا أقر المرحى بأرض في يده أو رجلاً مانكاً لها جعلت صدقة مودعة عليه وهي وبه وبسه ثم من بعدهم فلم يوصي، فلا يكون وقفاً عيب ولا على رثته، وإن لم يكن لهم خارج أصلاً، بل تكون للمعد كمين، لأنه لما أقر مملكته لغيره وأقر بأنه جعل صدقة مودعة، والأصل في الصدقة أن تكون للمساكين، فقد أقر بأنها وقف عليهم معي، فلا يقبل منه بعد ذلك دعوته بأنها لنفسه وولده إلا بسببه، لأنه وجع عن الإقرار الأول<sup>(٣)</sup>

### الإقرار بالطلاق في مرض الموت

٢٩- إذا أقر المرحى أنه كان قد طلق زوجته المذلول بها في صحته، لإما أن يكون إقراره بطلاق وحده أو مائراً، فإن أقر المرحى بأنه طلقها في صحته طلاقاً رجعيّاً، فقد نفى المالكية والمخالعة على أنه يقع الطلاق معاً مع نكاح وبداً عليه، فإن مات أحدهما على انقضاء العدة من يوم الإقرار وورثه الآخر، وإن مات بعد انقضاء العدة لمحكمه حكم ما لو أقر بأنه طلقها في صحته طلاقاً<sup>(١)</sup> متناً<sup>(٢)</sup>

أو إذا أقر المرحى بأنه صنف في صحته ثلاثاً أو ثلثاً فقد فرق العسمة في هذه الحالة بين ما إذا حدثت الإروحة على ما أقر به، وبين ما إذا أنكره عليه

فإن صدق تزوجه فلا ثمة، لأن ما يصادق عليه صار كالعماسين أو كالثلاث بالنسبة في حقهما، ولأن المرحى في التصرفات لها، وقد أقرت بما يسقط حقها<sup>(٣)</sup>

أو إذا أنكرت الزوجة ذلك، لئلا ينشأ علة الطلاق من وقت الإقرار وورثه، إذا انقضت أجليها لغيره من وقت الإقرار إلى وقت

١- في المتن: ١٢١، والمؤيد ومالك المرحى عليه  
٢٥١٢، وشرح المحنف: ٢٨، والمصحف: ١٧٧  
٣- مع الترخيص  
٤- رد المحتار: ٢١٨/٢، والشويع: ١٦٩/٢، والفتاوى: ١٦٩  
٥- مع الإقرار: ١٦٩

١- في المتن: ١٢١، والمؤيد ومالك المرحى عليه  
٢٥١٢، وشرح المحنف: ٢٨، والمصحف: ١٧٧  
٣- مع الترخيص  
٤- رد المحتار: ٢١٨/٢، والشويع: ١٦٩/٢، والفتاوى: ١٦٩  
٥- مع الإقرار: ١٦٩

موت، وكان موته من قبلها<sup>(١)</sup>

وقال القاضي: بلغ الطلاق بإقراره ساعة نكلم، وتستقبل عدة الطلاق من ذلك اليوم، ولا رية به<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: إذا أقر الميراث أنه كان قد طلق زوجته المدحوق بها طلاقاً بائناً، فإن شهد به على إقراره بينة، وإنما لا تشهد له على إقراره بينة

فإن شهدت له بينة على إقراره، فيحمل به، وتكون العدة من الوقت الذي قرأه البينة، ولا إرث بينهما

أما إذا لم تشهد له بينة على إقراره، فيعتبر هذا الإقرار بمنزلة إتيان الطلاق في المرض، ولا عبرة بإسناده، فمن صحته فتره زوجته إن مات من ذلك المرض في العدة وبعدها، ولو مروجت غيره أو زوجاً، ولا يرثها هو، وتبطل عدتها من يوم الإقرار، لا من اليوم الذي أسند إليه الطلاق<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية: لا يقبل إقرار المريض بأنه أبان امرأته في حياته، وبفح الطلاق ساعة نكلم، ونسبه في العدة وبعدها ما لم يزوج<sup>(٤)</sup>

ثانياً - في مرض المريض دون بعض الميراث

٣٠ إذا قضى المريض دون بعض غرمائه فإن كانت التركة التي يتركها يكون المريض، فقد اتفق الفقهاء على نفاذ قضاءه على ولا حق لغيره الماتين في الاعتراض عليه، لأنه لم يؤثر بهذا إهمال على حق أحد منهم، سواء أكانت الديون مختصة في القوه أو متداوية فيها<sup>(٥)</sup>

أما إذا كانت التركة لا تبقى بجميع الديون، وقضى المريض بعض دائره

فمال المالكية وبعض المالكية، لا ينفذ صلاؤه، وبقية الغرماء أن يراجعوا من فصاهم المريض ينسب ديونهم كما لو أوصى بقضاء بعض الديون دون بعض، فلا ينفذ وصيته، فكذلك إذا قضاه<sup>(٦)</sup>

وقال المالكية على المشهور عندهم والحنابلة: يبعد قضاء لمي قضى من فلتبه، وليس لأحد من الدائنين السائس حق الاعتراض عليه أو مشاركة من قبض من التلقين قهراً له، لأن المريض قد أتى وجباً عليه، كما لو أسرى شيئاً جنس مثله فادى ثمنه أو باع شيئاً من ماله كذلك وسفمه فثبت أن القضاء من المبيع قضاء بعض غرمائه، وقد صحح عقب السبع، فكذلك إذا

(١) رد المحتار ٢١٨/٢، وجميع التأخر ١٥٠/١، وتيسر

١٦٥/٢، والفتاوى المعتبرة ١١٤

٢٣٧/٢

(٢) الترح تكثير القدر وحقق المدعي عليه ٢٥٥/٢

(٣) القسي لابن خلدون ٢٣٣/٢

(٤) جاية المحتاج ٢٤٢/٢، السنية ١/٢، والإقناع ١٣/٢

والقسي ١/٢

(٥) الميراث ١٠٨، وجاية المحتاج ١٢٢/٢

مَرَضُ الْمَوْتِ ٣٠-٣١، مَرْجِع

برامی عنه: لا انزل راعیه<sup>۱۱</sup>

وَالْأَمْرُ لِلْأَمْلِيَّةِ ، كَمَا أَنَّ الْمَدِينَةَ مَحْتَمِلَةٌ فِي  
الْقَوَى ، وَقَدْ نَصَّبَ الْحَرْبِيُّ فِيهَا الْقَوَى الْقَوَى وَهُوَ  
فِي الْقَوَى ، وَلَا حِينَ تَصَابِحُ الْمَدِينَةَ الْقَوَى  
فِي الْمَدِينَةِ ، لِأَنَّ حَقَّهُ نَوْحُورٍ ، فَإِذَا نَصَّبَ  
فِي الْمَدِينَةِ الْقَوَى ، وَهُوَ فِي الْحَرْبِيِّ دُونَ  
بِئْسَ لِمَنْ تَصَابِحُ الْمَدِينَةَ الْقَوَى حَقِّ الْمَدِينَةِ  
الْمَدِينَةِ

٣٩ قوله كتاب الشجر مسدود في لحيه .  
 ما كان كمنب كمناد يرب صحبة . أو كات كنه  
 بجر مرفس وفشش المرفس على المرفاء  
 فيجهم ست سمافين من الاضراس على  
 غصنه بمصهه على بعض الآخر .  
 حق لجميع بحاله على السواء ويكتب هم  
 أن يسار كهم بهما كشر من المرفس  
 كل به به ولا يفتن لأحد بها  
 أخذ<sup>٣٩</sup> حتى ولو كل اسأجود مهر أو اجرة  
 شي . مومن متعنه لأ ما حصل لمرفس  
 من سعة الكاح وسكي الدر لا يحصل منو  
 حق القرب به . ولا تصالح لقف . حقهم  
 ففهم ورجود هذا العرض وعده في عظم  
 بهرته واحدة . فكر إطلا لاحتهم وأب

له ولاته 'الاعمال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لاؤی دلائی بل سانسکریت  
مریمہ

واعتنه إذا دفع من البشر في مراحه  
من نفسه ، لا أنه بشر في كل  
من البشر والبشرية

٥ هذا النوع من التبرع إذا فُهمه المؤمنون  
في مرحلة بعد صلاة وسعي بنية التبرع، ثم  
بعد كل شيء، لأن التبرع بغير قصد، وفي  
التبرع والبالغ من المال لم يكن حق  
نمرته التبرع لأن حقه لم يكن له  
لا بأعنيها، وبعد لا بعد تبرعهم، قد  
حصل له من التبرع، فذلك من حقهم من  
له، لأنه التبرع.

موضوع

الظفر ورجاع

١٠٠٠  
 ١٠٠٠  
 ١٠٠٠  
 ١٠٠٠

٢٠. مرجع سبحة الأندلس ١: ١٢٤  
(١) مرجع سبحة الأندلس ١: ١٢٤  
الصفحة ١٢٤ في مرجع سبحة الأندلس ١: ١٢٤  
الصفحة ١٢٤ في مرجع سبحة الأندلس ١: ١٢٤

[illegible]

470. *الحج المبرور* ٦٦٠ وكتبه الشيخ حسين بن محمد بن الحسين

## مرفق

إلى الخصم ويجمع على أخصاده ومنها معج  
والأمر<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا كُنْ  
صَحَابَ الْمُنِجِّلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>  
والصلة بين المرفق والعقد المجاورة

### ب- اليد

١- اليد هي كلام عرب إصلاحت كثيرة،  
ويتراد بها ما عصب من أعضاء الجسد، وهي  
يهد لمعى يفتق على ثلاثة مدار، الكعب نقط  
والسكف والذراع، والكعب والسواع  
والعضد<sup>(٣)</sup>  
فأمر هو والعضد والذراع جميعها من أجزاء  
اليه على الإطلاق الثالث، وليس كذلك على  
الإطلاق الأول والثاني

### الحكم الإجمالي

يختلف حكم الشرب على فرق باختلاف  
مواضع على النحو التالي

### غسل المرفق في الوضوء:

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب غسل  
الرفعين مع اليدين في الوضوء، وسألوا  
بقوة تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ذُكِّرُوا

### الفرقة:

١- المرفق كمسجد ومير لثاني يفتق في  
اليد على مذهب  
أول: مرفق الإنسان، وهو حصر عقد  
انصراف اتصال بالعضد، أو مجتمع طرف  
أصابع وأصابع، ويجمع على مرفق  
لثاني مرفق أصابع وبصره، وهو كئ ما  
يرتق به من سطح ركيب ومهاب الياء  
وقيل مراد بفتق بكسر السين وفتح الصاد لا  
نسر، على التشبيه باسم الآلة<sup>(٤)</sup>  
والمرق بهذا المعنى الثاني قد سبق الكلام  
عنه في مصطلح<sup>(٥)</sup> (ارتقاء)  
ويستعمل الفقهاء المرفق مذهبين<sup>(٦)</sup>

### الأنشطة ذات الصلة:

### ١- الحد

١- يطلق الحد على معان منها ما بين المرفق

(١) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٢) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب  
(٣) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٤) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب  
(٥) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٦) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب

بضمير من لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(١) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٢) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب  
(٣) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٤) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب  
(٥) تصحيح لغيره والجمع الروية منه أخصاده، ر. س  
قوله ٢٨ في دولاندس  
٢٩ من تصحيحه  
(٦) رواية لغيره ١٢٢ في مكانه الكا، الأربعة والجمع  
الوسط والتصحيح لغيره مذهب

سرق، لو دونه أو هوقه غصبل<sup>(١)</sup> سقر في  
مصطلح وضوء  
وأما مسح ارفق من في التيمم فقد اختلف  
للأنه في، وينظر في مصطلح (تيمم  
د ١١)

كيفية وضع الرق في السجود.

• لا خلاف بين العلماء في أن مسح  
السجود بالرجل غير القاري مجاهد مر له من  
كشده في السجود، حيث يكونان يعطين عن  
حبيه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في  
سجوده، وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم أن ما سجد لو  
شدت بهمة أو لم يمس يديه مرت<sup>(٢)</sup>، وفي  
رواية أخرى: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى  
من يديه حتى لو أن بهمة لمرأت أن تمر تحت  
قدمه مرت<sup>(٣)</sup>، وذلك لما جلى شدة مباهته  
في رفع رجليه وعصبيه<sup>(٤)</sup>

إلى لعلوه فاقبلوا وخواصكم وأيديكم إلى  
أفريقي<sup>(٥)</sup>، يوجه الاستدلال أن مسح قوته  
تعالى في الرق مع الرق، لأن الرق، لأن الرق،  
تسعمل معي مع، كقولته تعالى في رده: كُمْ  
قُوا إِلَى قُرْبِكُمْ<sup>(٦)</sup> أي مع موكم

ونال بعض أصحابه ثالث ومر من  
احديه والآخر لا يحب فصل  
الشرقتين، لأن الله تعالى أمر بالمسح  
باليههما ولا بد من التذكور بعد، فخير، قوله  
تعالى ﴿لَمَّا كُنْتُمْ نَبِيًّا﴾ إلى آتيل<sup>(٧)</sup>  
أما إننا نكبه قول ثالث وهو حصول  
الرخص في الفصل استحبابا بكونه أحسن،  
لورال مشقة لتحبيل<sup>(٨)</sup>

وزن خواتم اليدان بلا موقع كالعضا،  
فصرح جمهور الفقهاء بأنه يصل إلى الدرعة  
من جانب الناس، بلحاذا الدار والمال.

ونال بعض الأئمة بجهت عضه باليد  
احباطاه وبه، وفي غسل لأقطع من متصل

(١) منح المفسر ١٠٢١ ولما روي في الحديث ١/٢٠٠، ونحوه: سلق  
١٠٢١ في مصطلح السجود، وعصبيه: أصل ١٠٢١

بالحس ١٠٢٢  
(٢) حديث: كثر ما سجدت ما بين يدي

أخرجه: مسلم ٢٥٧١٢ من حديث جابر عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم: كان إذا سجد سجد بين يديه

(٣) حديث: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

(٤) أخرجه: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

(٥) أخرجه: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

(٦) أخرجه: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

(٧) أخرجه: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

١٠ سورة القصص ١٠  
(٨) سورة القصص ١٠  
(٩) سورة القصص ١٠

(١٠) أخرجه: أبو بكر: قال صلى الله عليه وسلم: إذا سجد سجد بين يديه  
عصبت بهمة، روى عنه جابر، وقطع لا يخر.

الانضمام إلى فريق

٦ من شروط وجود المصالح فيما دون النسيب  
الأسبغاء من غير حجب، ويحذف ذلك في أثناء  
التي تكون القطع من متصل إلى كفي من غير  
متصل فلا تصح فيه من موصع القطع من غير  
حجاب بل فيه ثلثه، وإلى هذا لو قطع به  
شبهه من رفق فيه المصالح منه لأنه متعين،  
وليس له انقطع من الكون لأنه متعين لاسبغاء  
حتى يكمله، والاتصال يكون من محل خبايه  
عنه فلم يحزه القعود إلى غيره<sup>١١</sup>

ويعبر ذلك من معطيات أبحاثه على  
حارس الضمير ١١

### حیوة ملوکی

٧- ائتمن النعماء حتى وحبب الله في طبع  
اليدى- ووجوب منها في طبع 'احسان'  
واختصوا بها إذا قطع ما جوى الكسوف أى من  
يعنى الماعذ أو يعرف على نوازل  
بظرفه مضطرب ديات في ٤٢

**النظر إلى مرتقى البر:**

٨٠ د.م. محمود المتيناه في أر. مرقم الق. ١٠

١٠٠٠  
١٠٠٠  
١٠٠٠  
١٠٠٠  
١٠٠٠

وہیل ادا کار می تصف (یحانی، کمی) ۱  
مادی حارہ

ورثه الرحيماني وسيرة من الحبيبة ما  
يحب تركه في حالة الزيادة. ويحرم عنه عمله  
حصول الإبداء الفهم عنه

ومن ايضا ان للمسلمين ان يفتقدوا حقوقهم  
من قديمه ان طاعة السعود بغير حق<sup>١٧</sup> فتكون  
السلطة وقد سكرت اليه مشقة السعود عليهم  
السلطة بالرب<sup>١٨</sup>

وَمَا لَهُمْ أَن يَتَمَتَّعُوا بِأَمْوَالِهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ  
جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَوْتُ

وذلك الساري، فالأخص له الضم وعدم التوسيع، وإن كان ذلك كما صرح به بعض الناقمين<sup>1</sup>

وَصَرَاحٌ مُبَالَغَةٌ بِأَنَّ مِنْ كِبَارِ الْمَحْبُودِ وَصَح  
لَمْ يَلْعَنَ عَنِ الْأَرْضِ<sup>١٥</sup> وَأَمَّا إِذَا قِيلَ لِقَبْلِ  
يُذَكِّرُ إِذَا مَعَدَّتْ لِمَطْعَمِ كَسْبِهَا، وَلَوْ رَفَعَ  
مِنْ مَقْلَبِهَا

2005 年 7 月 1 日

[illegible]

مجلس: ۱۰۰

مع صاحب این کتاب: ۱۳۹۹ (۱۳۹۹) و کفر: ۱۳۹۹ (۱۳۹۹) ۴۴/۱۳۹۹

مستقبل علم الاجتماع

7. *Journal of the American Medical Association*, 1977; 237: 1000-1001.

© 2005 Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 257: 255–262

١١٩٠

٥٢٢

مجلس شورای اسلامی

فليكن، إذاً معلوم واضح للجميع:



عورده بالسبب للأجنبي. وورد عن أبي يوسف  
الفرج - بغير إظهار دراعيد لأنهما يدلوان بها  
عاداً

أما بالسبب للمحرم لنسب أو سبب  
مصارعة أو رصاص يرى جمهور الفقهاء جواز  
النظر إلى البدن إلى المرفقين<sup>(١)</sup>.

وتخص ذلك في مصطلح (عورده ٣ ٦)

## مُرْوَةٌ

التعريف:

١- المروة في اللغة: آفة مفسدة لحمل  
مراعاتها الإنسان على التوقف عند محاسن  
الأخلاق وعمل العادات<sup>(٢)</sup>.

يقال: سرور الرجل فهو مرءى أي ذو  
مروة

وفي الاصطلاح عزيمة العقيدة بمعاريف  
مشارقة صائغة الاستقامة كالنبيوي  
إله صفة فتح صاحبها عن تركبات الخصال  
الرديلة<sup>(٣)</sup>

وقال الصريبي الخطيب: وأحسن ما أبل في  
تفسير المروة أنها تعلق المرء بحقوق أمثاله من  
أبيه عصره، فمن يراعي مناهج السوء وإدائه في  
زمانه ومكانه<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

العائلة.

٢- أطفالة في اللغة: صفة توجه مراعاتها

## مِرْمُونٌ

النظر ومن



(١) لسان العرب ٨: ٤٠٣ ط لا يرد مرفقان وتبين  
أهملته ١٩١٩ ط دار المعرفه والتميز في اللغة ١: ٤٣٧.  
ومعنى الخصال ٩٩٨ ط مصطلح عامي الخلق ومخالفة  
أبي الخضر ١٢٠٥ ط الكتب الإسلامية

(٢) المصباح ١: ١٠٠ ط.  
(٣) مجلة القادسي ٥: ٣٢١  
(٤) معنى الخصال ٩٩٨ ط

وكنسف رأسه في طيه يُمَدُّ قُبْحَهُ حَتَّى وَصِرَهُ  
أَدَبٌ، وَابْتِهَاجٌ عَلَى الْعَرِيسِ وَمَدَّ رَحِمَهُ حَتَّى  
تَمَسَّ، وَالتَّجَسُّعُ حَرُّ مَا تُضْحِكُ الْفُتَيَّاتُ بِهِ،  
وَمَدَّ ظِلَّهُ الْمَرْجُومُ بِالنَّجَسِ الشَّامِشِ، وَمَتْنِي  
الْوَحْدِ حَائِبٌ، فَتُضَاعِلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَسُجُودُهَا  
بِمَعْنَى مَرْوَةٍ فَلَا يَسْلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ أَجَبَ  
الْكِبَارُ وَنَمَّ بِعَرٍّ عَلَى الصَّغَارِ لِأَنَّهُمْ سَحَفٌ  
وَدَنَاءَةٌ تَمَسُّ وَحْيِي تَمَسُّ هَذِهِ الْأُمَمَانِ  
وَأَسْجَدَتْهَا طَلِبُ لِه مَرْوَةٍ، فَلَا حَصْرَ  
لِنَفْسِهِ بِقُوَّتِهِ، وَلَئِنْ الْمَرْوَةُ تَمَسَّ عَنِ الْكُذْبِ  
وَتَرَجَّرَتْ، وَلِهَذَا تَمَسَّ عَنْهُ ذُو الْمَرْوَةِ وَبِهِ نَمَّ  
يَكُنْ مَا صَيَّرَ، وَلَقَدْ كَسَبَتْ الْمَرْوَةُ مَلْعَةً فِي  
الْكُذْبِ اعْتَصَرَتْ فِي أَنْفَالِهِ كَالسَّيْنِ، وَتَسْتَرْطِ  
فِي سَفَرٍ الْعَدَاةَ بِالْأَمْعَالِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ بِمَعْلَاهَا  
لَمْ يَحْطَرَّ مِنَ الْفُتَيَّاتِ وَالْمَرْوَةُ عَادَةٌ، فَلَنْ  
تَمَسَّ بِمَخْلُوعٍ أَوْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ تَمَسَّ بِهَا  
لِعُرْوَةٍ، لَئِنْ صَحَّاحُ الْمَخْلُوعِ لَا يُوَثِّرُ فِي الْعَدَاةِ  
يَدُ نَمَّ تَكْرُرُ مَعَهُ نَحْمُ أَوَّلِي<sup>١</sup>

وَيَحْتَلِفُ الْمَرْوَةُ بِحِفْظِ الْأَشْخَاصِ  
وَالْأَمَلِ وَالْمَدِينِ، فَلَمْ يَسْتَمِخْ فَعَلْ شَيْءٌ

الْأَحْزَانُ عَمَّا يَحْدُثُ بِمَرْوَةٍ عَادَةً طَاهِرًا<sup>٢</sup>  
وَمِنْ الْأَصْطِلَاحِ: أَجَابَ الْكُفْرَ وَعَدِمَ  
الْإِسْرَارَ عَلَى صَعْبَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَحَدِّثُوا  
الْوَحْ

## الاعكام المتعلقة بالمروءة:

### المروءة في الشهادة

٣- المروءة من قَوْلِهِمْ قَوْلُ شَهَادَةٍ، يُشِيرُ  
فِي الشَّهَادَةِ قَوْلُ أَجْنَابِ الْكِبَارِ وَعَدِمَ  
الْإِسْرَارَ عَلَى تَعَسُّفٍ تَرْجِعُ عَنِ الْوَكَاةِ  
الْأَمُورِ الدُّنْيَا لِلْمَرْوَةِ مَالُهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَرَامًا،  
وَمِنْ كَلِّ مَا يَدْعُو فَاحِشَةً عَرَفًا مِنْ أَمَلِهِ فِي رَمَاهُ  
وَيُكَلِّفُهُ لَئِنْ الْأُمُورَ الْمَرْجُوعَةَ لَعَلَّهَا حَسْبُ، بَلْ  
يَحْتَلِفُ بِالْحِفْظِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَمْرَ  
وَالْمَدِينِ<sup>٣</sup>

### مستطقات مروءة:

سَقَطَ مَرْوَةٍ بِالْأُمُورِ الدُّنْيَا وَهِيَ بَرْدٌ  
٤- أَحَدُهَا فِي الْأَمَلِ كَالْأَكْلِ فِي شَوْيٍ  
وَكَيْتَ بِمَا جَرَبَ الْعَدَاةَ بِعَظِيمَةٍ مِنْ طَعْمِهِ

١ كَتَابُ نَمَّ

مِنْ مَخْلُوعٍ ١٢٤٢٩ وَالْمَدِينِ ١٦

٢ مَاتُوا مِنْ عَدَاةٍ ١٦٤٢٩ - ٣٥٣ - ٣٥٤ بِمَعْنَى الْمَدِينِ ١٢٤٢٩

٣ ٢٥٦ - ٢٥٧ مَاتُوا بِمَعْنَى ٣٥٦ - ٣٥٧ وَالْمَدِينِ ١٦٤٢٩ وَالْمَدِينِ ١٦٤٢٩

١٦٤٢٩

١٦٤٢٩ مَاتُوا مِنْ عَدَاةٍ ١٦٤٢٩ - ٣٥٣ - ٣٥٤ بِمَعْنَى الْمَدِينِ ١٢٤٢٩

٣ ٢٥٦ - ٢٥٧ مَاتُوا بِمَعْنَى ٣٥٦ - ٣٥٧ وَالْمَدِينِ ١٦٤٢٩ وَالْمَدِينِ ١٦٤٢٩

١٦٤٢٩

نصف المروءة بها في الأصح. لأنه لا يميز بها  
في هذه الحالة، لأنها حرفة مباحة يحتاج إليها  
الناس<sup>(١)</sup>  
وفي قول الشافعية والخنفية سقط مروءة  
بها، لأن في إجبارها لها مع اقتناع طرق  
الكسب إغارة لسقوط الهبة ودية مروءة<sup>(٢)</sup>  
وقال الخنفية في الصحيح نقل شهادة  
أصحاب البيئات القديمة إذا كان صاحب  
أمراتهم الصلاح.

قال السبيعي من استفاد منهم في نظرية  
وهو يصدق للوجه في بيعه وشراؤه ليست  
أصابعاً بشارية له. ولو لا ذلك لما عرفنا  
بشهادتهم قيم الذوات ومجرب حولان. ولا بد  
في كل صفة من مستور وصالح عظيم،  
وعلى هذه الأصول، وحده الناس بعضهم  
بعضاً<sup>(٣)</sup>

وقد ذهب المالكية إلى أنه لا يسقط المروءة  
بحرفة مباحة، لتبليغ شهادة من صناعته دينة  
عرفها كإستخدام الكسب وأعمالك  
والبحر من<sup>(٤)</sup>

أما ما نقله أرباب الدنيا من العادات التي

من شخص نون آخر، وفي عصر دون آخر  
وفي حال دون آخر، فحمل الظاهر للبيت واللاء  
شعباً يحرم المروءة، بخلاف حملها اقتداء  
بالمالكية، وبسبب ثلثه قب، لو فسوة في بند لا  
بعتاد للفتنة لسعد حرم المروءة، والفتنة في  
الماكلى والشرب وليس بوليد سجا يحرمها،  
بخلاف ما إذا علمت ذلك مواضعه لله وكسر  
للنفس<sup>(٥)</sup>

٥- فتوى الفقهي بصانعات الفتنة

لا خلاف بين الفقهاء في أن الإحصاف  
مصلحة يحرم الإحصاف بها شرعاً سقط المروءة  
والمدانة.

والحنابلة في سقوط المروءة بالإحصاف  
بهمته ذلك عرفاً مباحه شرعاً

ذهب المالكية والشافعية إلى أن الإحصاف  
بمصلحة دينة عرفاً تحرم المروءة بها وإن كانت  
مباحة شرعاً كحججته وكسر نزل وسجوا  
وديع وكلهم حمام وحازمي وقهلب وإسكاف  
من لا تليق به وبسبب منه قبانه ولم يتوقف  
عليها موت وقوت حيله، لإستمرار دينه بقية  
مروءته أما إذا كان من نليق به أو كانت حرمه  
أبانه أو توقفه عليها بونه وقوت عياله فلا

خبره ١٧٨٠٢ ومضى المحتاج ١٧٧٠، ومحمد علي بن  
الشيخ ١٧٨٠

(١) سطر الصالح ١ ١٣٢، صبح القدر ١٨٦/٢، وروضة  
الفتنة ١٤٦

(٢) صبح القدر ١٨٦/٢، وروضة الفتنة ١ ١٤٠

(٣) كتاب الصالح ١ ٤٢

١، مضي المحتاج ١ ١٣٠، وسبح شيخ ٣٥١/٤، والمزمع  
المختار

## مروء

### التعريف:

١- المروءة: الأجنبية، يقال مروء بنزد وعبد مروءاً ومروءاً ومروءاً، أجرت، ومروء الدهر مروءاً ومروءاً: فاعه.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>

### الانقضاءات الصلة:

#### الوقوف:

٢- الوقوف لغة: السكون، يقال وقفت الدابة خلف وفناً ووقوفاً: سكنت.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>  
والصلة أن المروء ضد الوقوف

### الاحكام المتعلقة بالمروء:

ينطبق المروء احكام منها:

#### المروءة بين يدي الخصم:

٣- لا خلاف بين الفقهاء في أن المروء وروءه  
(١) كما في المروء والمروء، والمروء الثمر، والمروءات هي ثمرات المروء.  
ومعنى المروء: المروءة.  
(٢) يسكن المروء والمروءة، والمروءة المروءة، والمروءة المروءة من ١٠٠

لم يفتحها السلف ولا اجتهد اصحاب رسول الله ﷺ مثل تقدمهم من حمل الحوتج ولا قوت للميل، وبسر المروءة، وركوب الحمار وحمل الماء على ظهره والروءة إلى السوق فلا يصير شيء من ذلك من المروءة الشرعية، فقد كان اصحاب رسول الله ﷺ يحمل الواحد منهم الماء لأهله ويحمل الروءة إلى السوق، ولم يركب المروءة إلى الحمام<sup>(٣)</sup> واحتل المروءة<sup>(٤)</sup> مع كونه قد أدى حكام لأحلاف فلا يروء، في فسله ولا إسقاط مروءة<sup>(٥)</sup>.



(١) حيث: ركوب شيء على بعض.

مروءة: المروءة في فتح البري: ٥٢٧/١ - مسلم: ٤٥٨/١ وب

والسنة: المروءة من حديث مدائن جبل

(٢) حيث: كما في بعض المروءة.

أمر به السيد ١١٦٣/١٥، بلغة: كان رسول الله ﷺ يخصص

نكهة وصعد إلى حين ثلاثين ١١٩٦/١٩

(٣) كشاف: ١١٩٦/١٩ - ١١٩٦/١٩

سرة المصلي لا يحرم، وإن الرور بين المصلي  
وسرته مهيأ عنه، فيأخذ المار بين يديه، يقول  
«أعوذ بك من أن يؤذي المصلي ما دونه»  
عن الإثم لكن إن شق أو يعجز جبراً له من أن  
يمر بين يديه<sup>١١</sup>

وتسببها في سم المصلي، فو شرو  
إنه يسببها عما تقتضيه يستر في سـ  
المصلي ف ١١٢

مصلو في فترومية حذر لوجهه أو روجه<sup>١٢</sup>  
وقال ثمانية يحرم الرور بين المصلي  
وسرته إذ كان بينهما دار ثلاثة أذرع فأقل<sup>١٣</sup>  
وإن لم يحاذيه جدار ثم غرور بين المصلي  
وسرته ولو كانت السرة مهيئة من المصلي،  
وإن لم يكن سره جدار ثم غرور في قدر ثلاثة  
أذرع يدر من موضع قدم المصلي<sup>١٤</sup>

### الرور أمام المصلي في المسجد الحرام

• يحل الصلاه إلى أنه لا يمنع الرور بين  
يدي المصلي، حيث اقتاد من المسجد الحرام ولا  
في حاشية المطالب وذلك ما دون أن السـ  
كسار يضيء على باقي ما سـ في سهم والمثلث  
يمرور بين يديه وليس بينهما ستره<sup>١٥</sup> وهم  
محصرون على طائفة لأن الطواف تسلاة  
مصل كمن بين يديه جدره من المصلين  
هذا إذا كان به بر حصن يترور في المسجد  
الحرام ولو كان لسانه مودعة، وبكره مطلق  
إن كانت له مودعة بين يديه لسه في المسجد  
الحرام، وإن حصل لسه سرة بغير الرور  
مطلقاً  
ووضع اليد في ذنبت فخالو لا يرد الرور

### موضع الرور المهيأ عنه

• يرى المصلي في الأصح أن الموضع الذي  
يكره الرور فيه هو موضع صلاة المصلي من  
قدمه إلى موضع سجوده، فذا حكم الصحابة  
هنا كان في المسجد إن كان بينهما حائل  
كحجاب أو أسطورة لا يكره، وإن سم يكن  
بينهما حائل والصحبة صبر كراهي في مكان  
كان، وقال الشرح لكثير كالصحابة<sup>١٦</sup>

وقال إذا كان في مكان لمصلي سره حرم  
الرور بين يديه وسرته، ولا يخرج الرور من  
ورثها، وإن كان مصلي بعسر سره حرم الرور  
في قدر يكوعه يسجوده، وهو لا يكره بغير  
الدين، وهذا بمصنعه، يحرم الرور بين يدي

١٢ تحريم مع حاشية الداعي ٢٧٩ و٢٨٠  
١٣ مصل حاشية ١  
١٤ مقتضات روي حاشية ١٦٩  
١٥ مقتضات روي حاشية ١٦٩  
١٦ حاشية روي حاشية ١٦٩  
١٧ حاشية روي حاشية ١٦٩  
١٨ حاشية روي حاشية ١٦٩  
١٩ حاشية روي حاشية ١٦٩

٢٠ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢١ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٢ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٣ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٤ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٥ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٦ حاشية روي حاشية ١٦٩  
٢٧ حاشية روي حاشية ١٦٩

ويرى نفسه أن مفاتيحه المار غير مأثور بها،  
فإن أدت المفاتيح إلى فنر المار كمن ملك جنانية  
علم المصلي موجه من دية أو نور<sup>(١)</sup>  
وقال المالكية: يمنع المصلي من دعاء أحدا  
لا يسمعه وإن كرر لفظ ولو دعه دون مأثورا  
فيه سقط منه دينه أو احترق نوره صم، ولو  
صارت المار بمنع المصلي كتاب دية المار على  
عائنة المصلي، وذلك لأنه لما كان الدعاء مأثورا  
فيه في الجملة كان كالحق<sup>(٢)</sup>

أمر المار بمن يدي المصلي في قطع الصلاة  
وتقصها:

١- ذهب الأصمعي و مالكية والشافعية إلى أن  
المار بمن يدي المصلي وسببه لا يقطع الصلاة ولا  
سببه. ولو كان بالسببه التي توجب الإثم  
على المار وذلك لقوله ﷺ لا تنقطع الصلاة  
شيء، وأدروا ما استعظم<sup>(٣)</sup>، وقالت عائشة  
وصي الله عهدا كان رسول الله ﷺ يصلي من  
ليل ولا يفرغ منه شيء، وفيه الثبوت كمراس  
المارة<sup>(٤)</sup> وحديث أبي يعقوب سب أم سلمة

بن يدي المصلي عكة المشرقة، قال أحمد. لأن  
مكة ليست كغيرها لكثرة الناس ورد عاصم  
بهم. فممنهم نفي عن عبيد، ما روي في شيء  
بوجه صلى مكة والناس يحورون بين يديه وليس  
بينهما سر، وألحق أبوحنيفة مكة سائر الحرم.

قال الرحياني: وسببه إذا سبب كلاء  
الدوق في رمي الحج لكثرة الناس  
واصطفر لهم، وما في غيرهم الحج فلا حاجة  
للمار بمن يدي المصلي فلا سببه عنه، وكلاء  
أحمد يمكن حمله على الصلاة في سبب أو  
قوله<sup>(٥)</sup>

خيمان ما ينفذ من مفاتيح المار

١- ذهب الشافعية وأحمد إلى أنه إن أذن  
الدع المصروع من مصلي يسار بين يديه إلى  
موت مع السراج مصوص عليه في الدع  
لا يفسد المصلي ربه حشر، وذلك لحديث  
أبو، صلى الله عليكم إلى شيء سببه من الناس  
وأراد أحد أن يفتار بين يديه عبيده، دون أبي  
عبيدله فدعا هو سببه<sup>(٦)</sup> أي فيه سبب أو  
هو شيطان الأيس<sup>(٧)</sup>

(١) حديث من عبيد ٢٧٤/٥

(٢) حديث أبو علي في فقه ٢٨٠

(٣) حديث ٧٥، قطع الصلاة شيء وأدروا ما استعظم

خرجت أبو داود، (١٦) من حديث أبي سعيد الخدري  
وقال الرحياني من وثقه بجدة بن سعيد عنه علا كذ في  
سبب قوله ٥٧١

(٤) حديث عائشة رضي الله عنها في سبب من كان

أخرجه البخاري في قطع المار ٥١/٦، وسلم ١٣٦  
وقطع سب

(٥) وقطع من غير الله، ١٧٤/٦، ١٧٤/٦، وقطع

(٦) ٢٨٠، مع حديث القطر، وحديث الحجاج ٥٦/٦،  
٥٣، وحديث أبي النبي ٥٦٢

(٧) حديث ١٠، صلى الله عليكم شيء من سببه  
أمره المدي (في الدع المار) ٥٨٢/٦، وسلم ٣٧٢/٦  
من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وقطع بيتي

(٨) من الحجاج ٥٠، وقطع لوف التي ٥٨٢/٦



والتمسك في مصطبح نوكة ف  
١٤٥، وعرف ١٣ وما بعدها،

### أثر المرور بالوطن في قصر الصلاة:

١١- ذهب احتية ولانكة وهو الشعب عند  
الشامسة إلى: سرور اساق وطه بفسيرة  
مقبة بدعوله وبضع حكمة السمر

ودعب الحباة إلى ان مرور اساق وطه  
لا يقطع حكم السمر. ثم ان رجلاً صعباً  
ببعداد أراد اخرج إلى الكوفة، فصرحت له  
حاجة بالهروان، ثم رجع فمر بعدد داهما في  
الكوفة على ركعتين فدا كدر عمر بعدد  
محاراً لا يريد لأفاعة بها<sup>(١)</sup>

ونفس للانكة حتى أنه من غلبته الريح  
للمرور على وطه لا يقطع حكم اسمر، إلا إذا  
اسم ذلك حوب قومه دخول<sup>(٢)</sup>

ولو مر اساق في طريقه على قرية أو بلدة  
له بها أهل وعشيرة فذهب خدمه وخدامية  
وهو حلال الاظهر عند الشافعية وقول عند  
المحدثين. بل أنه يصير مقبلاً من غير به الإقامة  
ويتم جلاله لا، وي من النبي ﷺ أنه قال: فمن  
مُن في بلد فليقبل جلاله للقيم<sup>(٣)</sup>

(١) دالغ البديع ١٣١، السرخسي ٦٦، مسند  
حبيب ١٤٩، روضة الطالبين ٢٨٣

(٢) قس: روضة ٢٩٩

(٣) السرخسي ٦١، ٦٢

(٤) ج ١، ص ٨٥ من كتاب صبر صلا الحقا

آخر ج ١، ص ١٠٠ من كتاب صبر صلا، من كتاب ١٠٠

ونظر فعيل ذلك في مصطبح الطريق ١٩  
أما الطريق عبر لثامه فسند لأفاعة ولا  
بحوز لغير أهله اسمر ف به إلا برسام ورن  
لم حضر، لأنه ملكهم فأنه الدور  
وأفاعة من بهم حق المرور فيه ابن ملكهم من  
در وشر فوسن ثو حانوت لا من لافق  
حللوه الدرب من عمر عود ذات فيه، لأن  
هؤلاء هم المستحقون لأرفاقه  
ونظر فعيل ذلك في مصطبح الطريق ١٩.

### المرور في المسجد للمحدثين

١٢- ذهب الحبيب ولانكة إلى لا يجوز  
دخول المختصر والسما، والحبيب من المسجد  
وجو مرور من باب الساب، إلا أن لا يوجد بدا  
بهم ومن حل

ودعب الشافعية ودخله إلى أنه لا يمنع  
الحبيب من العود في المسجد  
ويظن فعيل ذلك في مصطبح (دخول ف ٦)

### مرور على القلعة

١٣- يجب الإمام على الناس في طرق الاسمر  
عطرس بدحية من يمر عبهم بأموال شجرة، من  
مسلمو رجل الله وأهل الحرب إذ شواهم لله  
إلى بلاد لإسلام، ليأخذ من أهل الإسلام ما يحب  
عبيهم من وكاء، ويأخذ من أهل الشمة نصيب  
العشر: ويأخذ من أهل الحرب العشر





أحرفه وسرط ندمسري حق لزور إليه من  
جانب لم يعيه بظل لإحسان العرض  
بإتلاف الخواص، فإن لم يتخصص بأش شرطه  
من كل جانب، أو ثل في حياضها، أو أطلق  
صنع ومز إليه من كل جانب وهذه ما له  
بلاصق الشارح لو منك وإلا مرءه فقد<sup>(١)</sup>

المَرْوَةُ

انظر، سمي

مَرِيءٌ

انظر، بالهمز



(١) تهذيب اللغة، ج ١٢، ص ٣٨٥، ٣٨٦

**امریضیں**

عظمت، بر روی

مُزاح

**التحرييف**

١- المزاج بالحكم في خمسة اقسام مزاج  
يحي، والمزاج، الحامض، والمزاج - الحامض -  
مصدر الحار، وهما مصدران

وفي الاصطلاح: المراجحة المسموعة بالسماعة، وهي  
على وجه ما يظن من الاستعدادات التي أتت

الحكم الذكي

١٠ لا يأس من روح الله الذي يفرح حين يرى  
 من يتوب ويتقرب. فليفرح به، وليعطي  
 من يفرح به. فليفرح به، وليعطي  
 من يفرح به. فليفرح به، وليعطي  
 من يفرح به. فليفرح به، وليعطي

ملا ائير كوني واخافنى شمره جوار انرح  
قولوا او حملنا لى لا يحول فيه كعب ولا وزع  
مسلوب لا فيخرج<sup>1</sup>

— 20 —

۶۱. یہ ایک اعلیٰ نام کی عورت ہے

(\*) طبعی اور آبی - ۶ ٹون

١٤٤٠ هـ / ١٩١٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥١



ينبغي للقاضي أن أراد اخراجه من القضاء أن  
يخرج وهو على أحد الأحوال لا مانع ولا  
مضطر ولا كصحة من الطعام ولا كسلان  
ولا بخصي وهو غضبان ولا يخرج مع خصمه  
ولا يساره ولا يصحب في وجهه

وفلذلك التمس عليه يجب على القاضي أن  
يسوق بين خصمي ولا يؤثر أحدهما بشيء  
من الإكرام ولا يخلو

والذهب عند الخبايا له بمن اللقبي أن  
لا يهرول ولا يحس أي يرحل لأن ذلك سفل  
١١١

### خصومات للزاح

٤- تعد خصومات المازح (المزاح) القوة، دفع  
طلانه وسائر تصرفاته تظهر أو لا<sup>١٢٠</sup>، بحيث  
ثلاث جدهم جده وهزلهم جده الطلاق  
والنكاح والرحمة، وفي رواية<sup>١٢١</sup> «العتق»<sup>١٢٢</sup>  
وحسب الثلاثة بالذكر في الحديث فشرقي،  
لأنه أمر الأبطال والنبوة الشارع بالعتق

وروي بخلاف من أحمد وحماحة من  
السلف الممازحة في بعض أحواله وذكر ابن  
عبد البر من ابن عباس رضي الله عنهما أنه  
لأن المزاح ما يحسن صاحبه وقد مر في النبي صلى  
الله عليه وسلم يقول لا حياء

والآن في مشرعية المزاح كثيرة  
وقد ذكرنا حماسة من العلماء الآخرين في  
لرح طالبه من دميم القافية ومن القوم إلى  
أعوان الناس واستجلاب الصفات وإفساد  
إحسانه وغفلته لكل شيء بدءاً وبداً للعداوة  
مراحم، وكان يقال لو كان المزاح صلا ما قطع  
لا انقصر، وقال سعيد بن العاصي لا تفرح  
السوء صحت ولا تنقئ ليجري عليك<sup>١٢٣</sup>

ولأن المزاح، أعلم أن المهيمن الإكرام  
في المزاح أو لا توم عليه، أما ذلك ومنه خلاف  
استعمال باللعب والبهزول به، واللعب صاحبه  
ولكن المرح عليه مدحومة وأن الإسرار به  
لأنه يورث كثرة انقمحك، وكثرة انقمحك  
بعت انقمك، وعبود انقمكية هي بعض  
الأحوال، ونسقط شبهة والوفاة، كما يعلو عن  
هذه الأمور فلا يدم<sup>١٢٤</sup>

### مراج القاضي

٥- قال خصبة كما جاء في روضة المصطفة

١٢٠ روضة المصطفة، ص ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤

ولاً فكل تصرفات كذلك.

قال الشافعي: كل التصرفات مبنية بالهرول  
في الأصح<sup>(١)</sup>

## مُزَاحِمَةٌ

إعطاء المِزَاح بعد التلاوة:

تصرفات:

١- المزاحمة - يورث متاعه - وهي في اللغة:  
الندامة على مكان أو غيره، فيقال: رحسته  
رحمًا، ندمنه وصايته على الخفس، ورحم  
القوم بعضهم بعضًا، مدافعوا، ومنه قيل على  
الاستمارة: تزاحم الصرماء على مال المسلمين  
الخفس.

ولا يخرج الأمر الاصطلاحي عن المعنى  
الشمسي<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالمزاحمة.

يختلف أحكام المزاحمة باختلاف مواضعه،  
وبأن ذلك مما ينبغي

الرجوع عن الركوع.

٢- نص المالكية على أنه: إذا رجع مؤتمر عن  
ركوع مع إمامه حتى دفع الإمام رقبته عن  
الركوع، جازاً عظمتا قبل قيام المؤتمر بأدنى  
الركوع، فإن كان في الركعة الأولى لا يفسخه

٥- نص الشافعي على أنه لو أقر شخص  
لرجل محفل، ثم قال: مزاحمتك فإذن صنفه بأنه  
مراج لم يحل له إحداه، وإن كلفه ولكن صنفًا  
بالإلزام الأول عذره وسقط أحد من أقر له به،  
وإن شئت أحببت له أن يوجب به<sup>(٣)</sup>

إعطاء المِزَاح بالرجع

٦- قال المالكية: إن قال المصلح: أيمك مسلمي  
بكذا، أو أعطيكها بكذا، فأجابته بالتسبيح ما يرد  
على الرضا، فقال: ألتبس ثم أورد السجدة إذا أردت  
احتساب ثمنها، أو قال: كنت مازحاً أو نحو ذلك  
فإنه سقط أنه ما أراد بقوله أيمكها إيجاب  
السجدة، وإذا أراد به ما ذكره من العبارة السري  
ولشرح، فإن خالفه ثم يلزمه السجدة وإن نكل عن  
اليمين يلزمه السجدة، أما إذا أتى بصيغة إمامي بأن  
قال: يمك بكذا، أو قد أعطيكها بكذا، أو قال:  
قد أخذتها بكذا: كل ذلك بصيغة إمامي، فمحمي  
التسبيح، ثم إن السجدة وقال: ما أردت بالرجع بل  
كان مرحاً لم يفسخه ولمزمه تسبيح<sup>(٤)</sup>

(١) نسخة الطبع: ٢١ (١) وهو من نسخة ٢٩١/٣ وسنن

المراجع ٢٨١/٣ وموافق: ٢٨١/٤

(٢) الأم القصار، ٢/ ١

(٣) نسخة: ٢٨١/٤

(٤) تصحيح الفهر، وجماع الزكابل ١/ ٢٩



أعممه ركعة فليصل إليها أخرى<sup>(١)</sup>، وهذا قد  
أدركه ركعته، وباتي الثالثة بعد سلام الإمام،  
فمن سجد أربعين على ترتيب صلاة صه طالما  
بأن واجبه الثالثة بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>

وقال مالك بن أنس إن روجع عن سجدة أو  
سجدين من الأولى أو غيرها فلم يسجد بها  
حتى تمام الإمام ما عليها: فمن لم يطرح في  
سجودها أي لم ينقذ أو يثقل قبل عتد إمامه  
الركعة التي عليها برفع رأسه من ركوعها: بأن  
تحسن أو من أنه إن سجد بها رفع يديه من  
ركوع اثني عليها قبل خروجه أو نكث في عتد  
تجاهي وجوبا على سرك السجدة أو السجدين  
وسع إمامه فيها موبه، فإن سجدوا ولحق  
الإمام: فإن أدركه في الركوع صححت وإذا  
مطئت: ونقض ركعته بعد سلام إمامه وإذا  
سجدوا إن عتق أنه إن سجدوا لحق الإمام قبل  
عتد التي عليها، فإن عتدوا اعتدادهم وعتد  
الإمام الركعة دونه مطلق الركعة الأولى لعدم  
إتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والمتأني  
لعدم إدراكه ركوعها مع الإمام، وإن عتدى  
على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عتده  
إمامه ولحق الإمام فيها هو فيه ونقض ركعته بعد  
سلامه فلا سجود عليه لأبانة ركعته المنعرج. يد

الثانية سجد وجوبا تداركا عنه زوال المعسر،  
فإن رفع من السجود والإمام بعد قائم مرة ما  
أمكنه من الفاتحة، فإن لم يتمكن وما يسجد  
لغيره الفاتحة فهو كمسوق، وركع مع الإمام  
إن ركع قبل إتمام الفاتحة، ولا يضر التحلف  
للأصلي، لأنه تحلف مسبقا، وإن رفع من  
السجود والإمام ركع بر كع منه وهو مسوق،  
لأنه سم يركع في موضع التردد<sup>(٣)</sup>

فإن كان إماما قد فرغ من الركوع في  
الركعة الثانية ولم يسلم واقفه فيما هو فيه  
كالسوق ثم جسي ركعة بعد سلامه لم يركع  
كالمسوق، وإن سلم الإمام قبل أن يتمكن من  
السجود فالتب عليه الركعة، وعنه إن كتب  
الصلاة صلاة جمعة ففجرا، لأنه لم يتم له  
ركعة فيصحبها ظهر وإن سم يمكنه الركوع حتى  
ركع الإمام في الركعة الثانية بركع، فظلم  
حسب، فإن جسد الإمام يؤتم به عليه، ركع  
فأركعوا<sup>(٤)</sup>، ولأن مشاعة الإمام أكد ولهذا  
يسمى المسوق ويسرك الفداء والتب، ويحسب  
وكسره لأول، لأنه أنى بها وثب الاعتداد  
بالمسوق في ركعته مطلقا من ركوع الركعة  
الأولى ومن سجد الثانية التي أتى بها، وباتي  
بعد سلام الإمام بركعة، ونصح حصته إن  
كانت الصلاة جمعة، حيث أمن أدرك من

(١) صححت، أم أدرك من السجدة ركعة يسجد إليها أخرى  
ولا تعدا في ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١ من أي مرة وسجد

الذي صحح

(٢) من الصلاة ١٩٤/١ ١٩٩ ١٩٤/٢ ٣١١ ٣٦٥

(٣) من الصلاة ١٩٤/١ ٢٩٩ ٢٩٩ ٣١١ ٣٦٥

(٤) صحح، أم جسد الإمام يؤتم به ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ من الصلاة  
لهي ١٩٤/٢ ١٩٩ ١٩٤/٢ ٣١١ ٣٦٥

أن يركع مع الإمام حتى ليرفع الإمام من صلاته، فإن مالكا يني على صلاته ويضيف إليها ركعة أخرى، تلك بين القاسم، وقال مالك إن رجع الناس فلم يستطع طجود إلا على ظهر حبه أعاد الصلاة قيل له نفي الوقت وبعد الوقت؟ قال بعيد وبعيد الوقت وكذلك قال مالك<sup>(1)</sup>

### التوت في الزراعة

4- **خلاف الانتهاء من اختبار الموت في رحام**  
لبن

فقال المذنب: لا بد من الموت في الرحمة فوفا  
يوجب القساسة، بل هو خير، وبه قال الخليل.  
وبكثرت يهدرون دمه، وجهه في بيت المال، وهذا  
قول إسحاق: وتخل فقلت عن عمر وعني رضي  
الله عنهما: "أماودي أنه قيل رجل في رحام  
الأس يعرفه نساء أهله إلى عمر رضي الله عنه  
فقال: يوشكم على من ثلث فإني علي رضي الله  
عنه بأفسس المؤمنين، لا يخل دم مسلم إن  
صعب ظننه، وإلا فاعطه دية من بيت المال".

ولله الشكرية إذا فرحت جماعة  
محمودون لي مضي كسعد في يوم عيد لو  
جمعه لو مات الكعبة فأنكسروا من قبل هو

الإمام يحمله عنه: إن تيقن إماموم ترك المسجد  
 فإن شئت به سجد بعد السلام لأخصى وياخذ  
 الركعة التي أتى بها بعد سلام إمامه<sup>(١٦)</sup>

وجاء في الفتاوى من رحمه الناس يوم الجمعة بعد ما ركع مع الإمام الركعة الأولى فلم يقدر أن يسجد حتى ركع الإمام الركعة الثانية قال مالك: لا يرى أن يسجد ويركع مع الإمام عند الركعة الثانية ويطلق الأولى ويضيق إليها أخرى قال مالك من أدرك الركعة يوم الجمعة رحمه الناس بعد ما ركع مع الإمام الأولى فلم يقدر على السجود حتى أدرك الإمام من صلاته قال بعبد الظاهر أرحم وأدق هو رحمه الناس يوم الجمعة بعدما ركع مع الإمام الأولى فلم يقدر على أن يسجد حتى ركع الإمام الركعة الثانية قال لا يرى أن يسجد ويركع مع الإمام الركعة الثانية، وينتهي الأولى، ونكح مالك من رحمه الناس يوم الجمعة بعدما ركع الإمام وقد ركع معه ركعة فلم يقدر على أن يسجد معه حتى سجد الإمام وعام قال: يسهل ما لم يجد أن يركع الإمام الركعة الثانية، قال ابن القاسم نكح مالك أن يركع الإمام الركعة الثانية أنقضى التي قلنته وحمل مع الإمام عما يستحسن، وإن هو صلى مع الإمام ركعة بسجدها يوم الجمعة ثم رحمه الناس في الركعة الثانية فلم يقدر على

1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812

【附】 廣東省立第一中學 附屬小學部 附屬幼稚園

١٥٦) از عصر و هلی آفریده می باشد که در فلسفی (١٩٩٥)، و غیره  
 این سید به مسکن می رسد عن ابراهیم و حواله می دهد  
 به نظام سید

• 4515-4524



لَوْ بَعْلِي بِهِ لَوْرِهِ الْقَتِيلُ لَفَسَادِهِ نَعْوَا أُنْعِي  
أَتُهُمْ قَتْلَهُ، وَلَا يَشْتَرِطُ هُنَا كَوْنُهُمْ أَعْدَاءَهُ،  
بَشَرُطُ أَنْ يَكُونُوا مَحْضُورِينَ يَخْبِثُ بِمَسُورِ  
اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى قَتْلِهِ<sup>(١١)</sup>

## مُرَاحَةُ

النسب.

المُرَاحَةُ عَلَى اسْتِلامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ:

١. قَالَ شُعْبَةُ: إِذَا تَعَدَّدَ اسْتِلامُ الْحَجَرِ لِرُوحِهِ  
النَّاسِ نُظِرَ فِيهِمْ كَسَانُ الْبَصِيرِ بِسِيرِ حُفِّ  
الْحَرَامِ وَأَمَكَّتِهِ الْاسْتِلامِ صَبْرًا، وَإِنْ عَمِدَ فِي  
الْحَرَامِ لَا يَبْعَثُ تَرْكُ الْاسْتِلامِ وَلَمْ يَرَاهِمُ  
النَّاسُ بَلْ أَسَارَ إِلَيْهِ بَيْنَهُمَا مَعَهُ لَمْ يَقْلِبْ<sup>(١٢)</sup>

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَبَّاحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ  
الْحَفَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
«مَنْ عَمِدَ فِي حَجَرٍ قَوِيَ لَا يَرَاهِمُ عَلَى الْحَجَرِ  
فَتَرَدَّى فِيهِمْ، أَوْ وَجَدَتْ خِيَمَةً فَاسْتَلَمَهَا  
وَلَا فَاسْتَقْدَمَهَا، وَكَبَّرَ»<sup>(١٣)</sup>

وَحَكِي مِنْ طَائِفَةِ مَنْ ارْتَحَمَ إِلَيْهِ أَهْلُ  
دُوَيْغِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
فَكَانَ كَأَنَّ رَاحِمَهُ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ زَكَّانَ وَدَاغِ بْنِ  
أَبِي هَبْرَةَ رَاحِمَهُ حَتَّى رَحِمَهُ

هَذَا فِي حَدِّ الْقَرْمَالَةِ فَمَا تَسَاءَلُوا أَهْلَ رَاحِمِهِ  
الْإِسْلَامَ وَالنَّبِيَّ، وَإِذَا حَلَلْنَ الْحَجَرَ تَرَوْنَ إِيَّاهُ<sup>(١٤)</sup>

١- المُرَاحَةُ فِي اللَّعْنَةِ مِنْ دَرَجِ اخْتِبَارِ دَرَجِ  
وَرِاحَةِ يَدِهِ وَالْأَرْضِ حَرَمِهَا كَرِاحَةِ  
دَرَجِ أَلَا حَرَمٌ أَيْ وَكَلَامٌ، وَرِاحَةُ الْمُرَاحَةُ  
عَامِلَةٌ بِالْمُرَاحَةِ<sup>(١٥)</sup>

وَالْمُرَاحَةُ الْعَلَقَةُ عَنِ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا  
يَخْرُجُ مِنْهَا<sup>(١٦)</sup>

وَفِي لِسَانِ الْأَخْبَارِ عَرَضُهَا الْمَشْهُدُ، مَعْدَةُ  
تَعْرِيفَاتٍ

تَعْرِيفُ أَخْبَرَهُ بِهَا عَمِلَ عَلَى الْوَرْدِ مَضْرُوبِ  
الْعَارِجِ<sup>(١٧)</sup>

وَمَعْرِفَةُ الْمَلَائِكَةِ عَائِلَتِهَا التَّوَكُّلُ فِي الْوَرْدِ<sup>(١٨)</sup>

وَعِنْدَ تَعْرِيفِهِ فِي عَمَلٍ عَلَى أَرْضٍ بِبَعْضِ  
مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَالْمُرَاحَةُ فِي الْعَارِجِ<sup>(١٩)</sup>

وَفِي سَنَدِ احْتِاطَةِ بَعْضِ أَرْضٍ وَحَسْبُ لِي

١١. أحمد بن حنبل، مسند، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١

## مركبة (١-٢)

والصلة بين الإحادة والفرادة أن المراكبة  
شرح من الإحادة، لأن الأحرار في الإحادة  
معية الصدر في المصنف، أما في المراكبة فهي  
جزء من الشانج

### حكم المراكبة

٤- تختلف الصفها، في حكم المراكبة إلى  
أشياء

ذهب المالكية<sup>١</sup> والمطالبة<sup>٢</sup>، يأمر يوسف  
وحمد<sup>٣</sup>، وعبد السوي عدلها إلى  
جوار عقد المراكبة، ومطروعتها، ومن رأى  
ذلك سعيد بن السجدة، وناوروس، وعبد  
الرحمن بن الأسود وموسى بن حمزة،  
والزهري، وعبد الرحمن بن أبي بلي، ولهم،  
ومن عاين رضي نه عنها في قول<sup>٤</sup>

وقد روي ذلك عن محمد رضي الله عنه،  
والحسن، وعبد الرحمن بن ربيعة وسفيان  
الثوري، وأرواحي وابن النضر وإسحاق،  
وأحمد<sup>٥</sup>

والسند على ذلك بالأسانيد والإجماع

برعه ويوم عليه، أو مردوخ لحسن عليه  
بغيره شاع معلوم من التخصيص<sup>٦</sup>

### الأمثلة ذات الصلة.

#### ١- المسألة:

٢- إنساناً له، أن يستعمر رجل رحلا في  
بحرين أو كروم لغوم بإصلاحها على أن يكون  
له معلوم مما نخله<sup>٧</sup>

وفي الاصطلاح، دفع شجر مغروس معلوم  
له نسو مأكول في يحمل عليه بحره، شاع  
معلوم من بخره<sup>٨</sup>

والصلة بين المراكبة والساقفة أن لمصل  
في كل صفت، جهة سائعه من الإصحاح، إلا أن  
المراكبة منع على المروع كالحبوب، والساقفة  
نفع على الشجر كالمحبل

#### ب- الإحادة

٣- الإحادة لغة اسم للإحادة وهي كراه  
لأحرار، ومثل من اليهود أنه قال، أحر وأجر  
حاراً وإحارة، وعبه فيكون محسراً وهذا،  
ما في هو المناسب للمعنى الاصطلاحي

والإحادة في الاصطلاح هي هذه الصفها  
أشياء، عقد محاروة على غلبت ستمعه بغرض  
ر، إحادة له (٢)

١- السجدة مدونة، ١، وعقد كساف الدين، ٥٢٢، ٥٢٣.

٢- السجدة، ٥٢٣.

٣- السجدة، ٥٢٣.

٤- السجدة، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦.

٥- حاشية المدونة، ٢٥٥، ٢٥٦، وخبر ١٠، ٢٥.

٦- السجدة، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠

و يقول

أما إنسه فبها ما ورد في رابع من جميع  
رشي التي عنه قال كنا نكلم علي محمد رسول  
الله ، قد قتل بعض عموته أبا عبد الله علي  
رسول الله - ع من مصر كان لنا داما، وبنوا فيه  
ان ورسوله أسمع لنا وأنش، قال قلنا وب  
دنت - قال قال رسول الله - ع من كانت له  
أرض فليزرها أو فليزرها لغيره، ولا يكره  
بنت ولا بريح ولا بطعام مكر<sup>(١١)</sup>  
وأما المصنف فيمن وجبت

الأول ان رسول الله - ع مني من فمير  
الطحا<sup>(١٢)</sup> والاسنحار بعض خراج  
"مراثة في مكة، وفيه من غير مشروع  
بكره الاستعداد لبعض الخراج غير مشروع  
كذلك.

التاني ان الاستحار بعض الخراج من  
الشيء الثالث وكره وبعوه استثمار مثل  
بحول أو بغيره، وأنه لا يكره<sup>(١٣)</sup>  
وكتب - ع إلى أبيه لا يكره عطاء  
الأرض من الزكاة إلا أن يكون أرضا مستورا.

فمن خمسة - روي عن ابن عمر رضي الله  
عنه ما أن رسول الله - ع من قبل حبيب  
سخر ما يخرج منها من من أو ربح<sup>(١٤)</sup>  
أما الإحصاء فقد أجمع الصحابة مولا  
و معلا عن مروية المراء، ومن يخالف في  
دنت أحد منهم<sup>(١٥)</sup>  
لأن قوله شربة موارثة، لئلا يلطف  
والخلف به من غير تكبر<sup>(١٦)</sup>

وقا محقق، قالوا ان المراء عند شركة  
مال من أحد الشريكين وهو الأصل، ومحل  
من الآخر وهو المراء، يجوز بالتباعد  
المصارعة، والمصنف بينهما دفع خاصة في كل  
يهما، فمن صاحب المال قد لا يهتدي إلى  
أعمال، ويهتدي إليه قد لا يجد المال، ومن  
الخاصة إلى انتفاء هذا العمل بينهما<sup>(١٧)</sup>  
وذهب أبو حنيفة وروى إلى غير هذا  
ان ربه يمشي، ومنه لواء، في ذلك يذهب  
الظهور والمقول.

١١ - قوله في قوله رسول الله - ع مني من فمير  
١٢ - قوله في قوله الاستحار بعض الخراج  
١٣ - قوله في قوله بغيره، وأنه لا يكره  
١٤ - قوله في قوله من أو ربح  
١٥ - قوله في قوله من قبل حبيب  
١٦ - قوله في قوله لئلا يلطف  
١٧ - قوله في قوله الانتفاء

١ - قوله في قوله رسول الله - ع مني من فمير  
٢ - قوله في قوله الاستحار بعض الخراج  
٣ - قوله في قوله بغيره، وأنه لا يكره  
٤ - قوله في قوله من أو ربح  
٥ - قوله في قوله من قبل حبيب  
٦ - قوله في قوله لئلا يلطف  
٧ - قوله في قوله الانتفاء

هيبه كما أنهم قد يربذون ما حيرها بحر من  
الحصول وليس باجتراف قد به ومن خلقت  
الآخر صالجمال تحت حيدر إلى نرج ولا مان  
لهم بتسككوريه الأسي هم قاترون على  
المرعاه فتمتصت حكمه السلوخ جوك  
المرعاه كما هي الصلوة ولساقا، بل إن  
الأسره هنا أكد مها في الضرره لأن حياجه  
الإنسان إلى المروج أكد مها إلى غيره كونه  
حقنا، وتكون الأرض لا يستمع بها إلا بالعمل  
عليها خلاف ما<sup>١٢</sup>

#### أركان المزارعه

٦- أركان عمده المزارعه هي رأس العمد بعضه  
عامه

وغيره عند القائلين بخشوعيتها من جمهور  
تسميه العادله ومجال العقد والصبغه  
أي لا يجب والقبول الدال على انصافي  
وركنها عند الخشبه الصيغه نطق<sup>١٣</sup>

ولم الحفمكفي من الخمسة إن أركان  
الولاية أومه الوحي، مقود، عملي، وغير<sup>١٤</sup>

#### حقيقه المزارعه

٧- احتلت السهله في حقيقه عمده المزارعه  
وهي حارقه أو مسركه ويجمع بين

مكون مقدر الياس من الأرض ثلث مقدار  
جميع، ويكون السواد مقدار السبع من  
جميع، موزع حسب أن يعطى بالثلث والربع،  
والصنف على ما يعطى من ذلك السواد<sup>١٥</sup>  
يقول ابن رشد، وما ملكت فقل با كناب  
الأرض تبع الثمر، وكان الثمر أكثر ذلك، فلا  
يأمن بلحواله في المساقاة انتم ما موزع، خارجا  
مها أو لم يشهد واحد ذلك مظهر من يكون  
الثلث، ما دونه هي أن يكون مقدرا كراه  
الأرض السب من المرحها دونه، ولم يحرر  
بسرقة أو الأرض أن يروح ليأمن نفسه،  
لأنها رايه ازدها عيه<sup>١٦</sup>

وأجراه الشافعي في الأرض التي يكون بين  
السجل أو الغيبه، كل يخاص الأرض أقل،  
من كل أكثر صالاصح حواره أيضا، وقيل لا  
حسره وبكهم مسموها مطلقا في الأرض  
البضاء<sup>١٧</sup>، كما قال أبو حنيفة وروى ومالك

#### حكمه مشروية المزارعه

٨- شريعت المزارعه لحاجة الناس إليها، لأن  
بلال الأرض قد لا يستطيعون ورعه والعمل

١- بداية المزارعه ٢٧٦:٢٧٧ وصورة الكفري ٩، ١٥٥، والشيخ  
محمد بن عبد الله بن عبد الله ٢٢٠:٢٢١  
٢- المزارعه ٢٢٠:٢٢١  
٣- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وسير السجل ٩٠:٩١  
٤- المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
٥- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
٦- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
٧- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١

١٢- السواد ٢٢٠:٢٢١ وصي ٢٢٠:٢٢١  
١٣- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
١٤- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
١٥- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١  
١٦- حقيقه المزارعه ٢٥٨:٢٥٩ وللمسألة السجل ٩٠:٩١

الاشركة

ذهب لحظه إلى أن اشراعه بعض جاره، ثم سمى شركة، فهبها معنى الإحارة والشركة وعدم

أن نربها معنى الإحارة لأن الإحارة تحت النصفة بمعنى و مزاجه كذلك، لأن الشريك كان من قبل رب الأرض فالعالم يملك مفعلة نفسه من رب الأرض بمعنى هو لها، يفره وإن كان من بين المال لصاحب الأرض بحيث مفعلة ترجمه من المال بوطى هو بماء يفره، فكانت المزارعة استعارة، أما للتبلي، وما للأرض، والأجر، فيها معنى الخراج منها

وأما أن يربها معنى شركة، فلا للخارج من الأرض يكون مسيركة بين صاحبها ومن المزارع حسب السعة المثل عليها بينهما وذهب فانكبه إلى أنها شركة، ولذلك قالوا: تيرعربها هي الشركة في المزارع<sup>١١</sup> وجاء في سوانح الخليل قال في التوضيح المزارعة دائرة بين اشركه والإحارة، قال في عبء السلام، ولا قرب فتشبهت أنها شركة

١١ يراجع حديث ١٧٧ ١٧٨ وبين المصنف ٢٤٠  
قوله سحر الزائر ٢٥ وفيه عدة كتابات مع  
٢٤٩

١٢ مخرج المصنف ١٧٨ ١٧٩ ومخرج الخليل ١٧٩  
ومثله في سوانح ٢٧١

حقيقته، وجاء فيه نص لا يصح اشركة في المزارعة إلا شرطين<sup>١٢</sup>

وجاء في حاشية المدسوقي أنها شركة عمل وجارة، غير أن بعض المالكة على الشركة على الإحارة، وسمي على الإحارة على الشركة<sup>١٣</sup>

وذهب اعتمده إلى أن المزارعة من حسن المراكب ولمست من حسن المزارع، وهي نظير المزارعة<sup>١٤</sup>

صفة عقد المزارعة

٨- وإذا تضمن عقد مزارعة أي من حيث التردم وعدمه

وقد اختلف النجاشي في صفة عقد المزارعة فذهب المصنف إلى أن المزارعة لازمة في جانب من لا مدر له، فلا يملك مسجها بدون وما لآخر إلا بدو يربها من إيمانها، ويكفي له مزارعة في جانب من عيب المزارع قبل البدء بأرضه في الأرض، فيملك مسجها بغير وبدون مدر، لأنه لا يملك المزارع في العمل إلا بإتفاقه ماله - وهو المدر - بإتفاقه في الأرض فيملك مسجها ولا يفرى إلا كتابت أم لا<sup>١٥</sup> ولها كسبت من لا مدره

١١ أحمد المصنف ١٧١ ١٧٢

١٢ في المدسوقي ٢٤٩

١٣ في المدسوقي ١٧٢ ١٧٣

فلذهب في فراغه من العترة الجائرة<sup>(١١)</sup>،  
لأن اليهود سألوا الرسل<sup>(١٢)</sup> أن يقرهم بخير  
على أن يمدوها ويكون الرسل<sup>(١٣)</sup> سطر ما  
يخرج منها، فقال لهم الرسل<sup>(١٤)</sup>، اسركم  
على ذلك ما شئنا<sup>(١٥)</sup>، ولو كان العقد لازماً لما  
حاز بغير تفسير مدة ولا جعل الحرية لمسه في  
مده، أقرهم، ولأنه لم ينقل عن النبي<sup>(١٦)</sup> أنه  
قدّم لهم ذلك بمدة، ولو قدر ما تركه، لأن  
هذا لا يحتاج إليه فلا يجوز لإحلال بقعه،  
وعمر رضى الله عنه أجلاهم من الأرض  
وأقرهم من حيز<sup>(١٧)</sup>، ولو كسب لهم مدة  
مقدرة لما حازوا حيزهم منها، ولأنها عقد على  
جزء من عام، نال فكان سائراً كالضاربة

وقال بعض الحنفية إن مراوغة لا رنة  
بجود العقد، لأن القاعدة العامة هي العقود هي  
للزوم<sup>(١٨)</sup>، لقوله تعالى ﴿لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١٩)</sup>

شروط صحة المراوغة.

شروط صحة الرعة منها ما هو خاص  
بالعاقدين، أو بالغير، أو بالخارج من الأرض،  
أو بالأرض، أو بما عقد عليه المراوغة، أو بالمدة.

ولكنه لا يمكن التمسك بمدة إلقاء البذر في  
الأرض، إلا بغير حادي، بحصول دور إتمام  
البذر<sup>(٢٠)</sup>

ويرى المالكية في الواقع عليهم أنها غير  
لازمة قبل إلقاء البذر في الأرض، فيجوز لكل  
من المعتقدين فسحها، فالزراعة لا تترجم بمجرد  
العقد ولا بالعمل في الأرض قبل إلقاء البذر  
فيها أي زرعها، ولو كان العمل كثيراً  
كحرث الأرض ونسويها وزرعها ملأه

وجرم من اللجسوس، وسكنون لزوم  
المراوغة بمجرد العقد وهو قول ابن كنانة وابن  
القاسم في كتاب سجون<sup>(٢١)</sup>

وسرج، بخلاف جهب، أن المزارعة شركة  
عمل وإجراء، فمن غلبت الشركة قال بمدة  
لزومها بمجرد العقد، أي شركة العمل لا لزوم  
إلا بالعمل، ومن غلبت الإحصاء قال، بلزومها  
بمجرد العقد

وللمالكية قول ثالث وهو أنها تترجم بالعقد  
إذ انضم إليه عمل، ونظره باليدور وإن لم  
يقدمه عمل<sup>(٢٢)</sup>

وظاهر كلام أحمد بن حنبل - وهو

(١١) المني ٤/٢٤ (١) ومشافق ٢٣/٣٧

(١٢) حديث أخرجه علي بن فضال ما يشك

أبو حنيفة البخاري (١١٢٤/٢) ومسلم (١٩٨٧/٢)

(١٣) أثر إجماله هو رضي الله عنه في عهد من غير

أخرجه العمري (١٢٢/٢) ومسلم (١٩٨٧/٢)

(١٤) المني ٤/٢٤ (١)

(١٥) سورة المائدة ١٠٠

(١) مدخل الصنائع ٢٨٢/٢ وما مشافق وسجن المحققين ٢٧٨/٢

(٢) مدخل الصنائع في صايف ٢٧٤/٢ ومشافق في صايف ٢٧٤/٢

(٣) ٢٧٤/٢

(٤) حاشية القاموس ٢٧٤/٢ والمرفعي ٢٨/٢

(٥) حاشية القاموس ٢٧٤/٢

أولا: أثره العامة على القانون

٩. سطر - لعمريه عرفت اني عني في حق  
العلماء في ١٧ بشهر محرم ١٢١٠ هـ  
في شهر رجب ١٢١٠ هـ

ثُمَّ مَا يَخْتَصِرُ الْعَمَلُ

١٥- أيقظ روح كل واحد منكم في الآخر<sup>١١</sup>  
 وقد نزلت الحجة والاحتساب على آتينا، يتصور ط فيه  
 أن يكون معلوماً بأن الله حاسم، ورعه،  
 ووفاء

وعلیٰ غیب دست بان علام درسی لا ۱۰۰  
لا بد منه ولا یحصر مدد مد علی با الا ۱۰۰  
حسن افسر

وان حب الخمر في نفسه ماله كراهة البرية  
فانما يستفاد من قوله ان حب الخمر في  
الارض ورد ما ذكر من حبها، وقد حكم  
بالانصراف الى حب في حب <sup>٢</sup> بان ولا خلاف  
على ان يكون مروج الخمر منساقا الى الفناء.

وإذ أعلن صاحب الأرض د. محمد مصطفى  
الورج في بيان، أم التوقيع في ١٢/١٠/٢٠١١  
على أن الأرض في إطار مشروع د. محمد  
م. عبد الحليم، في إطار المشروع، في إطار

[illegible]

لا في رب الارض الا بضوء لا يورث فيها  
ما يقدر ما فيه من سحره ان كماله بيده  
سبحه حياء شجرة ثمره وحيد الرضا بالعمرة  
ولا يجوز مخالفة له من رده الله في نفسه

4 19 22 24 25 26 27

محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

البرق الذي يزلزل

حب 4- من عدم الفهم في ذلك، لأن  
الاحتياج حاجة لأمر<sup>49</sup>

١٠٤

4. *Formal*  $\mathcal{L}$

... ..  
... ..  
... ..

[illegible]

العرف الذي يكون عليه البذر

١٢- ذهب خصمه إلى أنه يجوز أن يكون البذر من التراب، ويجوز أن يكون من صاحبه لأرض، ولكن لا يجوز أن يكون منهما معا بموجب بيان من عبه البذر، لأن عبه أصلا يؤدي إلى المنع، وهي مقسمة بالمقدار

وقال أبو بكر البختي بحكم الحكم في ذلك إلى المد والحد<sup>(١)</sup>

ذهب مالك إلى أنه يجوز أن يكون البذر من ي منهما، ويجوز أن يكون مذهب معا، بشرط أن لا يكون مقابل لأرض<sup>(٢)</sup> فلا يؤدي إلى كونه الأرض ممتزج، وهو مقابل الأرض طعام كالغرس، أو ما شبهه ولو لم يكن طعاما القطن والكتان

ثم إن كان مذهب معا فلا خلاف لما ذكره في شرط حط ما قرعاه من يد

بعد مالك: من المذهب هو أحد أقوى سمحون أنه لا شرط لحط حقيقة ولا حكما، وهو الرجوع إلى المذهب المشتري، فلو لم يكن لهما يد في جهة أو كان غير الأخير، حازت المراعاة عندهم

وشرط المالك كلف أو يتصل بالملق

حسما وصحفا، فلو أن أحدهما صحفا والآخر شعيرا، مثلا - قبل المرافعة لا يصح، وكان لكل منهما ما أثبت بقره وشراجهما في التكريه، وفي يصح ذلك أيضا عندهم إلى القول الآخر - وهو قول حبلين وليس حاجبه - أنه بشرط الحط حقيقة أو حكما

الحط المستثنى يكون بضم يد كما فيها إلى يد صاحبه ثم يد المصالح في الأرض،

أما الحكم فيكون متى يتم كل منهما يد في الأرض ويضمونه بها فلا بد من يد لأحدهما، من الآخر فلا بد من يد كل منهما معه معينة من الأرض، أصعب الشقة بينهما، وكان لكل منهما ما أثبت به، وشراجهما في التكريه وبشاهدي<sup>(٣)</sup>

ذهب إمامنا في إحدى الروايتين من أحمد - إلى أنه لا بشرط كون البذر من يد الأرض، واحتل هذه الرواية بعضهم، قال ثوراني وهو أقوى تبلا

وصاهر المذهب لشرطه، قال ثوراني وهو الصحيح من المذهب ومشهور عن أحمد وعنه جماعة الأصحاب<sup>(٤)</sup>

١- في نسخة ٢٠٠ وخطه راجع ٢٠٤  
٢- في نسخة ١٩٠٠ وفيها يجمع بكلاما ١٠٠  
٣- في نسخة ٢٠٠ وفيها ٢٠٤ وخطه ٢٠٤  
٤- في نسخة ٢٠٠



نصيب أحدهما يكون يساها بأن الباقي  
للآخر<sup>١١٧</sup>

ب- أن يكون الخراج مشتركاً بين صاحب  
الأرض ومزارع، لأنه هو المقصود بالمزارعة،  
فلو شرط أن يكون الخراج من الأرض  
لأحتجب فقط، فسدت المزارعة، لأن معنى  
المشاركة لازم لهذا، فلو شرط يكون  
قاصداً لها يكون مبطلًا لمعناها، فالمزارعة تنعقد  
بإجارة في الأضداد، وتقع شركة في الانتهاء،  
كما ذكرنا

ج- أن تكون حصة كل واحد منهما بعض  
الخراج من الأرض فلو شرط أن تكون  
الحصة من محصول أرض أخرى بطلت  
المزارعة، لأنها استتجار ببعض الخراج من  
الأرض وبطلت كإجارة المظلة

د- أن يكون ذلك المبحث من الخراج معلوم  
القدر سواء بالقسوي أو بالحدود حسب  
الإنفاق بين المتعاقبين، كالنصف والثالث  
والربع وهو ذلك، لأن ترك التفسير يؤدي إلى  
المحالة المكية إلى المزارعة، ولهذا يشترط بيان  
مقدار الأجرة في لإجازه فكذلك في المزارعة  
يجوز أن المالكية والاحتباب في ذهب  
تشرط التيساري في الراجح إذا كان البذر

ثالثا الشروط الخاصة بالخارج من الأرض  
(قصة للحصول)

١٣ يقصد بالخارج من الأرض للحصول  
الذي يترتب على المزارع عقد المزارعة  
ويشترط في هذا الخارج من الأرض شروط

هي  
أ- أن يبين في عقد المزارعة نصيب من لا يدر  
له من الخارج من الأرض، وهو سكت عنه  
تضمنت المزارعة، من غير ذلك المقتضى، لأن  
المزارعة استتجار ببعض الخراج والسكوت عن  
ذكر الأجرة مبطل للإجارة، فكذلك السكوت  
عن ذكر الخارج مبطل للمزارعة، ولأنه - في  
المقتضى - يجب أن يبين نصيب من لا يدر من  
فيه، لأنه أجرة عنه أو أرضه فلا بد أن يكون  
معلومًا وإذا لم يسم لصاحب البذر، يسمى  
ببلاخر جاز، لأن من لا يدر من قبله يفي  
بشأن الشرط، أما صاحب البذر فيستحق  
بذلك البذر فلا يتم استخفافه بترك البذر في  
نصيبه، وإن سمي نصيب صاحب البذر ولم  
يسم ما للأجرة، فهي القياس حد المقتضى لا  
يجوز، لأنهم ذكروا ما لا حاجة إلى ذكره  
وكرهوا ما يحتاج إليه لبعده عن العقد ومن لا  
يادر من قبله يستحق بالشرط بدون الشرط لا  
يستحق شيئًا، ولكن في الاستحسان عدم  
الخارج يكون مشتركاً بينهما والتخصيص على

ابن قدامة ٢٤٧٣٣ وبيد المصنف ٢٧٩٠٣، ١٨، وكذا  
سحر الرنو ٨٩، وحاشيته ١٢٣، ٢٧٩



مسبب إليك الأمر، ومن الناحية أن تكون  
الأرض قد رغبه عبد الله، على أن فيها دوح  
قد، حيث شرط أن يكون قللاً لعمال البراءة  
مأن يكثر من العمل بالبراءة معجزي الله. ولا  
ما لا يؤمر به العمل بالبراءة هذه لا منحصر فيه  
ممن أشرفه<sup>(١)</sup>

جوار الزراعة بالأرض المسمدة

١٥- ذهب احمسيه والاكبيه، وحلقه الي انه لا يسطر ان يكون الأورس مخلوقه فصاحبا، وما يختص به يكون ملائكا مستعبد له، وعلى ذلك لو استعبر سائر اقصاء من العبر هذا مصة فيخلق دعوى هو الحق، فيلقه دعور لهذا، فاستأجر في يدع هذه الأورس سزاعه إلى سبخص آخر، ووجه ذلك ان المبادىء لصحة ثم ربه ان يكون مصة الأورس مخلوق ان يربح عبيدا، أما ملكية رقبته فليس شره لذلك.

خاتمة: ما يتضح منسوق عليه في المزمرة

١٦- اشهر الخشب أن يكون لذي ثقله عبي في  
شراعه مضمون: امر جب لها احاره نحل أسري

اعتنوا، فيب سر و ط شـ

ميتة نذكر ان الاراضى صالحة للزراعة في هذه  
المرحلة. نذكر ان عمر صالحة في "في هذه  
المرحلة" هي ١٠٠ سنة. او ربما اقل في المرحلة  
التي لا يجوز. لأن الزراعة عند استئجار  
والاجرة فيها بعض الخراج. و الاراضى لا  
تصبح للزراعة لا يجوز استأجرها. فلا يصح  
الزراعة عليها كذلك.

امد يدا كشت بپايانه ضرورتى في الحرف  
ولكن لا يمكن در عبادت استيعاف لغرض  
مؤيد كماله تعالى ما في موافق التخصيص هو  
كثير تلويح ويحوي لك من التواضع التي هي  
على سرف الرسل في هذا المثلولة على اعتد  
يكون صحيحا، مع على ذلك احسنه

ج- التحلية بـ: الارض والماء لتمكن من العمل قريبا للماء

وعليه، ذلك لم يبره أنه يكون العمل على  
صاحب الأمر من ثمراتهما معا حسب المرافعة  
لعدم التفتت بين الأوس والبر.

والله اعلم

٥٣ (١) - ابن عاصم ١: ٤٢ والقول بفتح الهمزة  
وعلاج النساخ ٢٨ وسبع شاذ ١٥٧٤ ١: ٢٤٤  
فهم لم ٢٨٢٨ ومعه الإعراب ١: ١٦٩  
١٣٠

(١٩) فلاحیہ شعبۂ تعلیم، رام پور، ۱۹۴۲ء۔

اردو ترجمہ: م. اقبال، ۱۹۵۰ء۔

والله اعلم بالصواب

١٢١٢ هـ / ١٨٩٦ م

صالحاً: ما يخص المالك:

١٧ اختلاف المصنفات في تفسير هذه الآية  
لمدة المزارعة

فذهب الحنفية إلى أنه يجب تجديد عقد  
المزارعة بعد مدة معينة فإن لم تجد له مدة معينة أو  
كانت المدة مجهولة فسدت المزارعة، ووجه  
ذلك أن المزارعة تستجار بمسمى الخارج من  
الأرض، ولا جارة لا يصح مع جهالة المدة،  
فذلك المزارعة

ويجب أن يكون مدة المدة كساية لمزارعة  
وجني للحصول، وغور المزارعة على أكثر من  
عام بشرط ميمر فلهذا<sup>١</sup>

وذهب بعض الحنفية إلى أنه يصح مزارعة  
بلا بيان مدة ونفع على أول ربيع واحد، وعليه  
الحنفي<sup>٢</sup>

وذهب الحنفية، إلى أنه لا يشترط يسر مدة  
تلمد اوعق، لأن النبي ﷺ لم يقل عنه أنه قدس  
لأمر غير مدة معينة ولو قدر لم يترك نقله،  
لأن مدة ما يحتاج إليه فلا يجوز الإخلال بنقله  
وعصر رضي الله عنه أجلهم من الأرض  
وأمر جهنم مهمل، ولو كانت بهم مدة مقدرة لما

الأمر الأول: متعة المصالح، وذلك، إذا كان  
البذر من صاحب الأرض، لأنه يصير مستأجر  
لمعامل ليرجع له أرضه بسنة معينة من  
الحصول

الأمر الثاني: متعة الأرض، وذلك إذا كان  
البذر من العامل، لأنه يصير مستأجر للأرض  
يجري من مالها يدفعه لصاحبه

وإذا انعقد في الاستجارة سدت المزارعة  
أما متعة اللحية وسحبها من الآلات  
اللازمة لمرعاة فاتها إما أن يكون تابعة للحطب  
أو مقصورة بذاتها، فإن حصلت فاتها نه جازت  
المزارعة، وإن حصلت مقصورة فسدت

ووجه عدم جواز جعل متعة لحيية  
مقصودة في العقد أن المزارعة تنعقد بإحاطة ثم  
مع شركة، ولا يتصور انعقاد لشركة بين متعة  
أما فيه وبين متعة عامل، وإن جاور المزارعة  
ثبت بالنقص على خلاف القياس عند الحنفية  
كما سبق - لأن لأجرة معلومة وهي مع  
انتمائها مجهولة يتنصر جوارها من اللحن  
الذي ورد فيه النص، وذلك لسيما إذ كانت  
لأجل تلبية، فإذا جعلت مقصورة برد إلى  
القياس<sup>٣</sup>

١٦) مدغ المصنف ١٨، ونكته البحر الرافعي ٨/١٨٦،  
وحسنه ابن صابون ١٣٧٥، وسين الحنفية ١٣٧٩  
والهبة مع نكته متع القدر ١٦٩، والحنفي القوية  
١٣٩/١٥

١٧) حنابلة في الميمر ١٧٥/١٥، وهذا الحنفية ١٦٨/١٧

١٨) مدغ المصنف ١٨٦، وسين ١٣٧٥، ونكته البحر الرافعي ٨/١٨٦،  
وحسنه ابن صابون ١٣٧٥، وسين الحنفية ١٣٧٩،  
والهبة مع نكته متع القدر ١٦٩، والحنفي القوية ١٣٩/١٥

بِجَارِهِ إِحْرَجَهُمْ مِنْهَا<sup>٤١</sup>.

في مقابل الصحيح عدم يجوز التعليل  
بين معتقدين لخصولهما لنفسه واحد.

### شروط الزراعة عند الشامية:

→ يقدم مساقدا على مراعاة عند التعاقد  
فالأصح عند الشك أنشرط نعم مساقدا  
على المزارعة علا نعدم المزارعة على اشتاقت  
بأن يأتي بالمساقدا عليها لأن تبع المزارعة  
لا يتقدم على الشيء وهو اشتاقت

١٨- لا يجوز التناحية إضراره إلا إذا كانه على الباص الذي يكون بين التعليل أو العيب الذي نشأ لمقتضى عليه وأن يكون تبعاً لمقتضى

ويعتبر المصالحح، وهو من المزارعة على المساءة ولكنها موفقة على اعتبار الملاكين عقد إقارة عنها بأن مصلحتها،  
والأصح المزارعة<sup>(١٥)</sup>

وحسب شعثي هذه السبب المشروط ما يلي

### الشروط المفصلة للعملاء:

١٩ - الشروط الخمسة للملاحة هي:

أ- شرط كون المحصول الناتج من الأرض كافياً لأحد المتعاقدين فقط، سواء أكلت ثمرات الأرض ثم من الملاحة، وهذا يعني أنهما "١" لأن هذا الشرط يتطابق الشرط الذي هي من خصائصه عند الملاحة.

معظم الأفراد وعادةً ما ينصّب أفراد  
الجنس في منصب محل الشاقة، وفراد الباص  
للزراعة لأن القديمة إنما تملأ عطف خلائق  
تسعى إليها

**ج- اتصال العقدين وسنانه أن لا يحصل**  
 التماسكان بين المساماة والدرجة السبعة لها، بل  
 يتلبان بهما على الاتصاك للحصول السبعة

بِهـ لظرف الذي يؤدي الى جهاد نصيب كل  
من المتطوعين أو بشرط اجتماع لثمة كعبه  
معدية من للعصاة، أو روع دابة معنة

ويشترط المصادم المصاد بأن يشتملها عقد واحد حتى يحشر النجعة، فلو مال صاحب الأرض للعامل سائقك على النصف، مثال له بيلك، ثم زارعه صاحب الأرض على السبهي، لا تصح المزارعة، لأن نمدة العقد يبرهن النجعة، هذا هو الصحيح في المذهب

١٥) بداية الفحص ٢٤/٥/١٤٢٩ ومصرى المحتاج ١٤/٥/٢٠٢٠  
٢٢) ١٤/٥/٢٠٢٠ وحاشية المحامي علي حسن مهدي  
الكتاب ١٤٥٩/٢٠٢٠

(٢٧) - إله الصالحين: ٨٠، وجانبه المذوق: ١٢٧،  
وكنائسها: ١٢٧، ١٢٨

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

و- شرط كان للأمة على صاحب الأرض، لأن فيه حمل عبء المالك معذور علينا منصوصة في باب المَرْوَةَ ولا سجل اليه، عن أبي ذؤيب طنبجة<sup>١</sup>

هـ- شرط حمل ما ينقص على المَرْوَةَ بعد خصمه للمحمولين<sup>٢</sup> وبين من حب الأرض لأن هذا ليس من عمل المَرْوَةَ، عن أبي ذؤيب طنبجة<sup>٣</sup>

و- شرط حفظ المَرْوَةَ على صاحب الأرض قبل خصمه، لأن هذا يمنع النجاسة من الأرض والعامل بعد منعه منسوخ كما سبق من على ذلك أحسنه والمجتهد<sup>٤</sup>

ز- شرط اعتداد المَرْوَةَ برأس البئر<sup>٥</sup> وديارها، والفرقة على الدرس، لأن المَرْوَةَ لا يمنع إتيانها ولا يمنع من ماله، مما لا<sup>٦</sup>

ولأنه إن كل شيء يصاح المَرْوَةَ أنه قبل ماله وإذ كان وحده كما يرجع إلى إصلاحه، من يسمي بالمشط ويطع حشونة وعمر

وبالآخر مع صاحبه الأخرى، وهذا اتفاق المتأخرين أيضاً<sup>٧</sup>، لأن هذا الشرط يعود إلى خيالة المفسر عليه، وأنه البيع شيء مجهول والمَرْوَةَ مع خيالة صاحب المَرْوَةَ والإجازة مع جهته الأخرى، كما أنه يقطع الشرط من المتأخرين، إذ من احتقر ألا يخرج لأرضه إلا على الذي يشترط أحداهم

ح- شرط العمل على هذا في الأرض وحده، أو اشتراكه مع المَرْوَةَ في العمل، وهذا حسن عن هذا الشرط لخصه في كتابه<sup>٨</sup>

إما عذر بالكلية في المَرْوَةَ سرقة من شيء أو كثر شيء من شيء من أرض وعن بعض الفقهاء وغير ذلك<sup>٩</sup>

ووجه عدم حوزة المَرْوَةَ هذا الشرط أنه يمنع النجاسة من الأرض والمَرْوَةَ وكذا شرط يمنع من ذلك يكون له ما سبق أما في مسائل المَرْوَةَ في صاحب الأرض في العمل عليها عليه، بل ذلك يكون خارج عن سبيل تسريع منه فقد<sup>١٠</sup>

١- المَرْوَةَ: ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧،

ح اشتراط صاحب الأرض على المزارع عملاً  
ببقي أثره وعلمته إلى ما بعد مدة الزمان،  
كبناء حائط وحفر البئر الكبير ورفع المساء  
ومحو ذلك مما يبقى أثره وعلمته إلى ما بعد  
انقضاء عقد المزارعة، لأنه شرط لا يمتنع به  
الاعتد، نص على ذلك الشيخ والحائلي<sup>(١)</sup>.

ط- شرط الكراب<sup>(٢)</sup> على صاحب الأرض إذا  
كان السور من قبل العامل.

أما إذا كان من قبل صاحب الأرض فإما  
الاعتد جائز لأنه إذا كان البئر من قبل العامل  
فالعقد في جانبه وم الأَرْض، يلزم بنفسه،  
وهذا المشرط بعدم التنحية بعد لزوم الاعتد  
وذلك لا يجوز، وإن كان اليد من حائس وب  
الأرض فلزوم الاعتد في جانبه إنما يكون بعد  
إزالة اليد في الأرض والكراب يسبق ذلك،  
لأنه استأجره لعمل المزارعة في أرض مكرورة  
(مقلوبه) نص على ذلك الحنفية<sup>(٣)</sup>.

ي- اشتراط الجذر على صاحب الأرض  
والعامل معاً عند التنحية<sup>(٤)</sup>.

الاشتراط الدائرية، ومسوية المساحة<sup>(٥)</sup> فعلى  
المزارع، لأن ما هو المقصود من الزرع وهو  
النماء لا يحصل بدون عداة فكان من توابع  
المقصود عليه ممكن من عمل المزارعة، فيكون  
على المزارع

كل عمل يكون بعد شامي الزرع وإدراكه  
وجباته قبل قسمة الحب مما يحتاج إليه  
للأرض الحب وتنشأ بكون بينهما على شرط  
المخرج، أي بعمل من تقالعه بنسبة ما يستعمله  
من محصول، لأنه ليس من عمل المزارعة.

وكل عمل يكون بعد القسمة من المحمل  
وتنحو، مما يحتاج إليه لإحراز المرسوم فعلى كل  
واحد منهما في نفسه، لأن ذلك مؤنة ملزمة  
قائمة دون غيره<sup>(٦)</sup>.

وروي عن أبي يوسف أنه تجاوز شرط  
المحصاة والزرع إلى السيلر والقياس والتقديرية  
على الزرع، فتعامل الناس على ذلك<sup>(٧)</sup>،  
وعنه النسوي<sup>(٨)</sup>، وهو مذهب الحائلي<sup>(٩)</sup>  
وليس يقتسم من المالكة<sup>(١٠)</sup>.

(١) دائع المصنف ١/ ١٨٦، البسوط ٢٣/ ٣٨٦، والفتاوى  
الحنفية ١٣٧٧، وسنن الإفريقي ١/ ٤٧٣

(٢) الكراب طلبية الأرض للفرقة، فهو كرم الأرض عراً  
وعراً طلبية الفرقة، وفلان للزرع (التبسم الوسيط، وقيل  
الفرق)

(٣) البسوط ٢٣/ ١٩٦

(٤) حاشية في جدي ١/ ٢٧٤، ٢٧٦، والبسوط ١٩/ ٢٧٤،  
ودائع الحنفية ٦/ ٢٧٤

(٥) السيد سعد بن خير، ابنه قيس بن خنيس، صاحب لسان  
لتج على قدر الحاجة (التبسم الوسيط)

(٦) الزمان سابقاً للقسمة

(٧) دائع الحنفية ٦/ ١٨٦، وسنن الإفريقي ١/ ٤٨٣، والبسوط  
٢٣/ ٢٧٦، ومكة طبع في سنة ١٢٨٠ هـ، والفتاوى الحنفية  
٢٧٦

(٨) حاشية في جدي ١/ ٢٧٦

(٩) مقلوب الزمان ١/ ٢٧٤، والتبسم الوسيط ١/ ٢٧٤

(١٠) حاشية القصار على شرح القصار ١/ ٢٧٤

قِي يَوْمًا<sup>(١)</sup>

وقال ابن حنبلين انهم يقسم بينهما تسعا للحب، لأن النبي كآخيه كل منهما معتبر من خارج لأرض موجب أن يقسم على صاحب الأرض والمزارع على حسب السجة المنفق عنده لتقسم حسب ذلك لأنه تابع له<sup>(٢)</sup>

الوجه الثالث أن يشترط أن يكون التين لأحد عباد الله الآخر

وفي هذه مسألة ذهب الخصمعة إلى أنه إذا اشترط لصاحب الدر جفرا هذا لشرط ويكون له، لأن صاحب الدر يستحق من غير شرط لكونه ثمار منكه فاشترط لا يزيده إلا ناكبه.

وإن شرطه لمن لا يملكه لسلدت المروعة، لأن مستحق من حب الدر يملك الدر لا بالشرط، لأنه ثمار منكه، وتمام ملك الإنسان ملكه، فقصار شرط يكون التين لمن لا يملكه منه حصة شرط يكون الحب له، وإذا قصد للعقد كذا هذا<sup>(٣)</sup>

ودع مالكية من أن التين يتقسم بين صاحب الأرض والمزارع على ما تنص عليه، لأن التين كآخيه يقسم بينهما كما يقسم الحب، ولأنه ربما يصاب المزارع بأفة سمانوة فلا

المراجع مساندة.

(١) حاشية ابن عباس ٢٧٧، وقدر السوط ١٦٢

(٢) بدع المصنف ١٩، وكيفية القسمة المرفقة ١٠٨، ومصر ١٩٢، وهو يذهب - كما نلاحظ - إلى أن

العدوي الهذلي ٢٢٧

ك- اشترط المزارع في الربيع عند المالكية<sup>(١)</sup> بأن لا يأخذ كل من المزارعين في المزارع على قدر يذره، كما سبق

له - شرط التين لمن لا يكون السوط من قسمة، وهذا لا يجوز من ثلاثة أوجه.

الأول أن يشترط صاحب الأرض والمزارع أن يتقسم التين وحسبه كما مضى وقدر الأمر والنهي بينهما، وفي هذه الحالة يصبح هذا الشرط، لأنه مقرر يقتضي العقد لأن الشفعة في الخارج من الربيع من مملوكة ولازم من بوالمرء على ذلك الحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup>

الثاني: أن يمكن منه، وفي هذه الحالة قل أبو يوسف - قصد العقد، لأن كل واحد من التين والحب مخصص من الخصم، فكان المكون من التين بمنزلة المكون من الحب وهذا مقصد بالإجماع فكذلك هذا

ويرى محمد بن الحسن عدم العقد إذا سكتا عن ذكر التين ويكون التين لصاحب البذر منهما، سواء أكان صاحب الأرض أم المزارع، لأن ما يستحقه صاحب البذر إنما يستحقه سطره لا بالشرط، لكن شرط التين لأحدهما والمكون منه حصة واحدة.

وذكر الطحاوي أن محمداً وضع إلى قول

(١) حاشية المصنف ٢٢٧، والمرفقة ١٩٢ وما جدد

(٢) بدع المصنف ١٩٢، وجيز المصنف ٥، ٢٨، ٢٨٢

وحاشية ابن عباس ٢٧٧، والمرفقة ٢٠٠



له في أرضه بعض الخارج منها، الذي هو عاء ملكه وهو المثل

وبشرط الملكية لصحة هذه الصورة أن يملك المثل بملكوته، وليس علقاً بملكوته الإجمالية لا تصبح لأنها عبارة بغيره مجهول، وإن أطلقا القول فقد حمداً بين المقاسم على الإجمالية قسمها، وحمداً سحرين على الشركة فأحرازها، والمشهور عند الملكية الأول، أي حملها على الإجمالية، فلا يجوز

٢٢- أن يكون الأرض من جانب، والباقي كنه من الجانب الآخر، وهذه الصورة جائز، بانها الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، وظاهر المذهب عند الحديث أنه إن كان البئر من رب الأرض ولمن من القام كانت المزرعة صحيحة<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الأصل في الزراعة فقد حاصل الرسول عليه السلام خير على هذا

ووجه صحة هذه الصورة عند الحنفية، أن العامل يصير مستاحراً للأرض لا غير بعض الخارج منها الذي هو عاء ملكه وهو البئر<sup>(٤)</sup>

٢٣- أن تكون الأرض والبئر من جانب، والمثل من الجانب الآخر وهو

تخرج الأرض إلا البئر، ولو امتنع به لحددها فإن الآخر من يأخذ من الخارج نصيب، وهذا يقطع الشركة التي هي من لوازم العقد ويكون كمن شمره أن يكون الخارج كله له، أو شرط لنفسه كمية معينة من المحصول<sup>(٥)</sup>

صور من المزرعة:

٢٠- اختلاف المصنفاء في حكم صور من المزرعة، منها الصحيحة، وهي ما استوفت شروط صحتها عند من يقوم بهاء ومنها الفاسدة، وهي التي فشلت شرطاً من هذه الشروط

ومما يبي بعض هذه الصور

صور من المزرعة الصحيحة:

٢١- أن يكون العمل من جانب، والباقي كله من أرض ربه ومانسيه وألأب ونشقات من الجانب الآخر

وتدعى على صحة هذه الصورة الحنفية<sup>(٦)</sup>، والمالكية<sup>(٧)</sup>، والحنبلية<sup>(٨)</sup>

ووجه صحتها عند الحنفية أن صاحب الأرض يعتبر مستاحراً للعامل لا غير، ليعمل

(١) مدائع الصنائع ١٧١/٦، ونكتة البحر الرقنى ١٨٢/٨

وجانبه من مندر ٢٦٨/٦، والبصر ٩٢/٣، والفتاوى

مع نكتة الصنع ١٧١/٦

(٢) المحرر ٦٦

(٣) منظر الأمانة ١٧٤/٦

(٤) مدائع الصنائع ١٧١/٦، وصاحبة من مندر ١٧١/٦

ونكتة البحر الرقنى ١٨٢/٦، والمسوق ٩٠/٢٢

(٥) المحرر ٦٦/٦

(٦) مدائع الصنائع ١٧٤/٦، ونكتة البحر الرقنى ١٨٢/٨

وجانبه من مندر ٢٦٨/٦، والمسوق ٩٢/٣

(٧) المحرر ٦٦

(٨) من مندر ٢٦٨/٦، والمحرر ١٧٤/٦



شدة بل رأيت ما يحدث من سوء فوساوه بعض  
الأناس

مثال الزيادة ثم يخرج أحدهما الأرض  
ونقي الدر، والثاني العمل وثبت القدر، على  
أن يأخذ كل نصف التبرج، فسي هذا المثال  
يكون الثمن قد أخذ فريد من ستة مائة من  
البور تكون المزاولة صحيحة

ومثال لسواة، أن يأخذ صاحب الأرض  
الثلث من التبرج ويأخذ العامل الثلث فسي  
هذا مثال يكون الثمن قد أخذ ما يشاري مثل  
سنة مائة من الدر فتكون المزاولة صحيحة  
كذلك

أما لو أخذ العامل أقل من الثلث فلن  
المزاولة تكون فاسدة لأنه أحد أقل من ستة  
مائة من الدر

وهذه الصورة لا تصح عند استيفاء لأر  
البور لا يصح أن يكون صبيها كذا

٢٦- أن يكون لأرض رمانية من جانب،  
والعمل والبور من الجانب الآخر

وهذه الصورة جائزة عند أبي يوسف<sup>١٢</sup>،  
لأنه لو كانت الأرض والبور من جانب جاز  
وحملت ثمنه المثلث، بأية دفعته العامل،  
فكانت جائزة أرض والبور من جانب،

الزراع هذا لا يتصدق سي، به، لأنه رماه في  
أرض نفسه، ولما سلس الزرع إليه يدع منه  
ربع بقره الذي مدره، وما غرم من، لأحر  
والنقطة به بفلسف، لا يفسد، لأنه رماه في  
أرض غيره بمقدار ما به ويكون له نصف الزرع  
طبعاً لا يتصدق شيء به لأنه رماه في أرض  
غيره بمقدار ما به

وقال ابن خلدون ولو كانت أرض ثلاثة  
فأشتركو على أن يزعموها بيدرهم ودونهم  
وأموالهم على أن ما أخرج الله بينهم من الدر  
صالحهم فهو جائز، لأن أحدهم لا يفسد  
صاحبه شيء<sup>١٣</sup>

٢٥- إذا قيل من أضحيا عن من لأحر،  
وكانت الأرض مشتركة بينهما بنت فو جلود  
أو كانت مباحة، وسواء قيمة العمل والبور  
فإن المشتركة تكون صحيحة عن على ذلك  
لأنه<sup>١٤</sup>

٢٦- إذا قيل الأرض وبعض البور عمل من  
الأحر مع بعض البور، فهو عن صحة ذلك  
الذكية<sup>١٥</sup>

وشود صح هذه الصورة عندهم أن لا  
يخص ما بأحد العامل من التبرج غير صبي

١٢- سورة ٢٤/٢٦

١٣- سورة ٢٤/٢٦

١٤- سورة ٢٤/٢٦

١٥- سورة ٢٤/٢٦

١٢- سورة ٢٤/٢٦  
١٣- سورة ٢٤/٢٦  
١٤- سورة ٢٤/٢٦  
١٥- سورة ٢٤/٢٦



والأرض في الميراث كما سبق<sup>(١)</sup>

٣١- أن يكون الأرض من جلب، واقتدر  
والماشية من جلب، بأن دفع صاحب الأرض  
أرضه إلى الميراث ليردعه يثوره وماشية مع  
رجل فخر على أن ما خرج من الأرض مثله  
لصاحب الأرض، وثلاثة لصاحب السر  
والدسية وثلاثة لتلك العامل لأجره، هذه  
المزعة صحيحة في حق صاحب الأرض،  
والأرض الأول، ودسفة في حق الميراث الثاني،  
ويكون ثلث الخارج لصاحب الأرض وثلاثة  
للميراث الأول، وللعامل آخر أجر مثل  
عده

قال ابن كاساني المحتج. وكان يسمى أن تعدد  
المزعة في حق الكثر، لأن صاحب الميراث وهو  
الميراث الأول يجمع بين استحقاق الأرض  
والعامل، وجميع سهماء تعدد للمزعة يكونه  
خلاف مودة الشيوخ، ومع ذلك حكم بصحتها  
في حق الأرض وللميراث الأول، وإنما كان  
كذلك، لأن العقد فيما من صاحب الأرض  
والميراث الأول وقع اشتدراً للأرض لا غير  
وهذا جازم، وفيما بين الميراثين ولع استحقاق  
الأرض والعامل جميعاً وهذا غير صحيح،  
ويحوز أن يكون للعقد الوعد جهات، فيه  
الصحة وجهة التمسك خصوصاً في حق

تخصيصه، فيكون صحيحاً في حق أحدهما  
وقد سدا في حق الآخر

لما لا كان الشر في هذه الميراثية من  
صاحب الأرض فإن المزعة تقع صحيحة في  
حق الجميع ويكون خارج بينهما على الشرط،  
لأن صاحب الأرض في هذه الميراثية يصير  
استحقاق العامل بين عده والجميع بين مستحق  
العاملين لا يتبدل في صحة عقد الميراثية وإذا  
صح العقد كان التمسك على الشرط، هذا ما  
ذكره الخليل<sup>(٢)</sup>

٣٢- إذا قال صاحب الأرض لرجل أنا فزوع  
الأرض بلدي وهو مالي، ويكون مبيعاً من  
مالك، فزوع بيتاً، فعند الخليفة رويان،  
أحدهما لا يصح، لأن موصع الميراثية أن  
يكون العمل من أحدهما والأرض من الآخر،  
وليس من حساب الماء هنا أرض ولا عمل،  
لأنه لا يباع ولا يشتري ولا يمسك به  
فكيف يصح به الميراثية؟

وقد احتار هذه الرواية كل من الفقهاء وإن  
قد نه، وحل الأثر هذا لا يحار بأن هذا ليس  
بمقصود عليه ولا في معنى مخصوص  
والخليفة يبيع مزارعة، لأن الماء أحد  
الاشياء التي يحتاجها المزارع، فيجوز أن يكون  
من أحدهما كالأرض والعمل، وقد احتار هذه

(١) في المتن ١٩ / ١٩

(٢) مكتبة النسخ ٣٧٧٤، ومكرر ٦٩ / ٦٩

هذه الصورة

ولو اشرك ثلاثة من احياء الارض ومن  
الذي للسر، ومن اثنائه الماشية والفعل على  
أن ينقسم لثلاثة يبينهم قدمت المزارعة، هي  
على ذلك احدى (٣٦)

وعلى قسيمي من روي من أبي يوسف  
هو يعتقد جائز (٣٧)

أما المزارعة

شرب على المزارعة آثار منعت باحلاف  
صحتها أو فسادها

قولا، الآثار الثرية على المزارعة للصحة.

٣٥- إذا بولست شروط صحة المزارعة  
انعدت صحيحة وترب عليها آثار الآية

١- على المزارع كل عين من احياء المزارعة ما  
يحتاج المزارع إليه لصلته وصلاح حاله، فأكبري  
واخفط ومعه المروي الفاضلة وقسميه،  
هو على ذلك المنصب، والحاشية (٣٨)، لأن عقد

المزارعة قد صار من هذه الاشياء يكون ملزم بها  
ب- على المزارع تخريب الارض بالمحسوت  
(الكر -) إن اشترط في العقد، لأنه شرط

(١) جامع لصالح ١/٢٦٩، مجمع البحر الزاوي ٨: ١٤٨،  
وحاشية ابن عاصم ١/٢٦٩، والسر ٢٣: ١٤٥

(٢) الفقيه ٢/٢٦٨، ومعه من ١/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١  
(٣) جامع لصالح ١/٢٦٩، وابن عاصم ٢/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١

(٤) جامع لصالح ١/٢٦٩، وابن عاصم ٢/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١  
(٥) جامع لصالح ١/٢٦٩، وابن عاصم ٢/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١

لروية أبو بكر وثلاثة عن الإمام أحمد  
يعتقون بر يثنى وحرب<sup>١</sup>

٣٣- إذا كان صاحب الارض الآخر آخرتك  
نصف ارضي هذا نصف مترك ونصف  
معتك ومنعه ماست، وأخرج المزارع البذر  
كله لا يصح العقد، لأن النصف محبوس وإذا  
جهت فسد العقد، وكذلك لو جبرها لجرة  
لأرض أخرى لم يحسبه ويخون المزارع كله  
مزارع وعليه آخر ملك الأرض

وإن أمكن علم صحة مصطها بما لا  
تعطى منه مترك البذر حاز وكبار المزارع  
بيها،

وعلى لا يصح أيضا، لأن البذر عرضي  
فلا شرط له، كما لو كان مباحا وما حصل به  
قبض

وبالقول له آخرتك نصف ارضي نصف  
معتك ومنعه ماست، وأخرج المزارع البذر  
بهي كصورة انشاء، إلا أن المزارع يكون بيها  
على كل حال، هو على كل ذلك الحاشية (٣٩)

٣٤- إذا اشرك أربعة في عقد مزارعة على أن  
يكون من احياء الارض، ومن الثاني الماشية  
ومن الثالث البذر، ومن الرابع العمل لست  
المزارعة، ولست ببعض الحظمة على مصاد

(١) الفقيه ٢/٢٦٨، ومعه من ١/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١  
(٢) الفقيه ٢/٢٦٨، ومعه من ١/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١

(٣) الفقيه ٢/٢٦٨، ومعه من ١/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١  
(٤) الفقيه ٢/٢٦٨، ومعه من ١/٢٦٩، والفتح ٢: ١٩١

د- على صاحب الأرض، الأعمال لأحسبه  
أنه يبقى الرخا ومقاسها، من ما يجد عقد  
المزارعة، كبناء حائط وإجراء الأنهار، إخراجها،  
وتحسين ذلك مما يبقى أثره ومصلحته، من على  
ذلك الحققة، والمخايبة<sup>(١٦)</sup>.

هـ- على صاحب الأرض، حراجها، عند الحققة  
وإختالها<sup>(١٧)</sup>، ولا يجوز مدهم لتسريطه على  
المزارع، ولا دمه من المحصول، والساني يقسم  
عبيتها، ووجه ذلك كما قال الحنفية، أن  
المزارع سبيع مبيع من المال، لا شرط بلع هذا  
للبلع من الخارج من الأرض بمزلة المسترط  
فذلك يقتضي من إخراج لصاحب الأرض، وهذا  
شرط فاسد، لأنه يردي إلى قطع الشركة في  
الربيع مع حصوله، لمزلة ألا يحصل إلا ذلك  
القدر أو هو<sup>(١٨)</sup>.

و- على المزارع وصاحب الأرض معا، كل ما  
كان من باب التقصية على الربيع، ويكون ذلك  
على وجه جهما كنس السماد وقطع الحشائش  
للضرة، وعبيهما أيضا أجره الحصاد، وحمل  
للمحصول إلى الحرن، والقياس، والتدريئة، لأن  
هذه الأعمال ليست من أعمال المزارعة حتى  
يحتصر بها المزارع وحده.

صحيح وجوب الوفاء به، وإن سكت<sup>(١٩)</sup> فيه ولم  
يشترطه، أجز عليه أيضا إن كانت الأرض لا  
تخرج رزعا أصلا سدوه، لو كان ما يخرجه  
قللا لا يقصد منه بالعمل، لأن مقضى عقد  
المزارعة يقع على الزراعة للمادة. أما إذا كانت  
الأرض مما تخرج الربيع يكون حرجة إلى  
الحرن زروعا مستعدا يقصد مثله في حرن  
الشس، فإنه لا يجبر عليه المزارع، نص على  
ذلك الحنفية<sup>(٢٠)</sup>.

وعلى هذا إذا استسج المزارع عن سقي  
الأرض سالما، وقال أثرهما حتى تسقى من  
ماء لغيره، فإن كان الربيع ع، لا يكتفي بماء  
الغير، وإذا احتاج إلى أن يري بماء، فإنه يسر  
عليه، لأن مطلق عقد المزارعة يقع على الزراعة  
للمتادة، وإن كان مما لا يحتاج إليه، وإنما يكتفي  
بماء لغيره، ويخرج رزعا مستعدا به، فإنه لا يجبر  
عليه، وقد نص على ذلك الحنفية<sup>(٢١)</sup>.

ولعل المتبادر، يلزم العامل بما فيه صلاح  
العمرة والمزارع من السقي والحرن ومحوها<sup>(٢٢)</sup>.

ج- على صاحب الأرض تسليمها إلى المزارع  
ليرزعهما أو يعمل عليها إذا كان بها ماء، لأن  
عدم التسميم يمنع التحبلة بين لأرض والعامل  
وهو مستلزم للمزارعة.

(١٦) جامع الصالح ١/٨٦، والمبسوط ٣/٤٢٢، ومنهم من  
الإرمان ١/١٢٢، وكتاب القضاة ١/٢٠٠  
(١٧) مسود ٢٣، ومنهم من أن ذلك لا يوجب، وكتاب  
البيع ٢/١١٠

(١٨) جامع الصالح ١/١٨٩، والمبسوط ٢/٢٨، ٢/٢٨  
(١٩) جامع الصالح ١/١٨٨، والمبسوط ٢/٢٨، ٢/٢٨  
(٢٠) كتاب القضاة ١/٢٠٠

الحصول على حسب الاتفاق المبرم بينهما  
وإن زاد صاحب الأرض في نصيب المزارع،  
ورضى بها المزارع، جازت الريادة، ووجه  
ذلك أن المبرور في الحاققة الأولى زاد على  
الأجرة بعد انتهاء عمل المزارعة باستيفاء  
المعقود عليه وهو النفع، وهذا لا يجوز لأنهما  
لو أنشأ عقد المزارعة بعد الحصاد لا يجوز،  
فكذلك الريادة على التصيب لا يجوز بعد، فما  
في الحاققة الثانية بعد حظ صاحب الأرض  
من الأجرة، والحظ لا يستلزم قيام المعقود  
عليه.

هذا إذا كان الميزر من العاصم. أما إن كان  
الميزر من صاحب الأرض فزاد صاحب  
الأرض من نصيب المزارع، فليس الريادة لا  
يجوز، ولكن إن زاد المزارع في نصيب صاحب  
الأرض جازت الريادة لما ذكر  
هذا إذا كانت الريادة من أيهما بعد حصاد  
المزارع.

أما إن كانت قبله بها جائزاً من أي منهما،  
لأن الوقت يحتمل إنشاء العقد، فمحتمل  
الريادة، بخلاف الأسر بعد الحصاد فإنه لا  
يحتمل إنشاء العقد فلا يحتمل الريادة عليه.  
أما الحظ فمحتمل في الجائز أي قبل الحصاد  
وبعد  
ط - إذا لم يصرح الأرض شئنا فلا يستحو.

وروي عن أبي يوسف وغيره أن هذه  
الأنبياء الأخيرة على المزارع لتعاضد الناس  
بينهم، وهذا عند الخلف<sup>(١٦)</sup>  
ز - يقسم محصول الأرض بين صاحبها  
والمزارع على حسب الاتفاق المبرم بينهما،  
وعلى كل من المزارع وصاحب الأرض، حمل  
نصيبه من المحصول وحفظه بعد المسمى لأنه  
بأنهاء نسبة الحصول بسهم عقد المزارعة،  
لكل عمل بعد ذلك يحمل صاحب المصلحة،  
نص على ذلك الحديث<sup>(١٧)</sup>.

ح - قال الأصمعي إن كان المزارع إثم المالك  
عليه جازت الريادة عليه وما لا فلا، أما الحظ  
فمحتمل في جائز مما<sup>(١٨)</sup>.

وعلى هذا فالريادة والحظ على وجهين:  
أما أن يكون ذلك من المزارع، وإما أن يكون  
من صاحب الأرض، وإما أن يكون بعد حصاد  
المزارع، وإما أن يكون قبله  
ولا يخفى إما أن يكون الميزر من المزارع وإما  
أن يكون من صاحب الأرض.

فإن كان بعد الحصاد - وانقضى من قبل العمل -  
فإن الميزر لا يجوز من المزارع، وإما يقسم

(١٦) مذهب الأصمعي ١٠٨٢/٦، ونكته البحر الرقائي ١٨٦/٨.  
وحظ أبو حنيفة ٢٨١/٦، فلهذا مع نكته مذهب الأصمعي  
٢٣٧/٦ والرقائي فلهذا ٢٣٧/٦.  
(١٧) مذهب الأصمعي ١٠٨٢/٦، ونكته البحر الرقائي ١٨٦/٨.  
(١٨) مذهب الأصمعي ١٨٦/٦، ونكته البحر الرقائي ١٨٦/٨،  
والرقائي ٢٣٧/٦.



بالشرط موضوع الاستعناء بإثبات عن الشرط،  
واستحقاق الأجر الخارج بالشرط وهو العقد،  
فإذا لم يصح العقد لمصلحة صاحب الملك ولا  
يلزمه التصديق بشيء لكونه بناءً عليه.

وإذا كان الشرط من قبل صاحب الأرض  
أخذ الخارج كله ووجب عليه للمعامل أجر مثل  
عمد، وذلك بصافي التقضاء<sup>(١)</sup>

ووجه ذلك عند الخشبة أن صاحب الأرض  
يكون مستأجرًا بالمعامل، فإذا فسدت الإحالة  
وجب له أجر مثل عمله عليه.

وإذا كان البذر من قبل المالك قبله يستحق  
الخارج كله، ووجب عليه لصاحب الأرض  
أجرة مثل أرضه، وهذا بالاتفاق أيضًا<sup>(٢)</sup>

ووجه ذلك عند الخشبة أن العامل يكون  
مستأجرًا للأرض، فإذا فسدت لإحالة ووجب  
عليه مثل أجر الأرض لصاحبه  
وهل يطبق البيع لصاحب البذر عمداً  
يستحقه؟ في المسألة تفصيل.

إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض  
واستحق الخارج كله وعزم للمعامل أجر مثل  
عمده، فإن الخارج كله من الأرض يكون طيباً  
له، لأنه نابع من ملكه وهو البذر حتى يملكه.

أحدهما نجاه الآخر أي شيء لا أجر للمحل  
للمعامل ولا أجر الأرض لصاحبها، سواء أكل  
الشر من ثبل العاص أم كان من ثبل صاحب  
الأرض، لأنها إما بجارة أو شركة، فإن كانت  
إجارة فالرعب في العقد الصحيح منها غير  
المسمى - وهو معدوم - فلا يستحق غيره، وإن  
كانت شركة فالقيمة في الخارج فقط دون  
غيره، وليس هنا خارج، فلا يستحق غيره، بل  
على ذلك الحقبة.

ثاني: الآثار المؤثرة على لزوم العقد:

٣٦- إذا فسدت المزارعة لعقدان شرط من  
شروط صحتها ترسبت عنها الآثار التالية  
أ- عدم وجوب أي شيء من أعمال المزارعة  
على المزارع، لأن وجوبه بالعقد الصحيح، وظ  
فسد العقد، فلا يطلب المزارع أي عمل من  
الأعمال المذكورة عليه.

ب- قلب الخصية والخصابة يستحق صاحب  
الشر الخارج كله من الأرض، سواء أكل  
صاحبه هو المزارع أم رب الأرض<sup>(٣)</sup>، وعليه  
الأجرة لصاحبه.

ووجه ذلك عند الحقبة أن استحقاق صاحب  
البذر الخارج لكونه بناءً عليه وهو المسمى لا

(١) مدق تصانص ١٨٢/٦، والبيوط ٦٦/٢٤، والمصري  
٦٥/٦، مكتب القسري ٣٧٢/٢، وبيان المحتاج  
١١٧/٢، حاشية الجبري ١٢٥/٥، والمصري ٦٦/٢٤  
٦٦/٢، وحاشية الإبراهيم ٦٦/٢٤، وفتح ١٩٣/٢  
(٢) مدق تصانص ١٨٢/٦، وقلمه الشرقي ١٨٢/٦، وفتح ١٩٣/٢  
(٣) مدق تصانص ١٨٢/٦، وقلمه الشرقي ١٨٢/٦، وفتح ١٩٣/٢

(١) مدق تصانص ١٨٢/٦، وقلمه الشرقي ١٨٢/٦، وفتح ١٩٣/٢  
مع ترجمته ١٨٢/٦، وقلمه الشرقي ١٨٢/٦، وفتح ١٩٣/٢  
(٢) مدق تصانص ١٨٢/٦، وقلمه الشرقي ١٨٢/٦، وفتح ١٩٣/٢

هو وأجر المثل في المزارعة الفاسدة يجب عند  
أي يوسف طردوا بالمسمى، وعند محمد بالفا  
ما بلغ، هذا إذا كانت الأجرة ومي حصه كل  
مهما ساء في العقد، أما إذا لم تكن مسالة  
فيه فإنه يجب أجر المثل بالفا ما بلغ عنهما  
معا<sup>(١)</sup>

وقال للأكبة المزارعة إذا وقعت فاسدة بأن  
احصل شرط من شروط صحتها فإنها تسحق مثل  
العمل، فإن ساءت بالعمل ونسأوا فيه عين  
الزروع يكون بينهما على قدر عملهما، لأنه  
تكون عنه وتراعى غير العمل، كما لو كانت  
الأرض من أحدهما والبذر من الآخر، يرجع  
صاحب البذر على صاحب الأرض بمثل  
صنف بذره، ويرجع صاحب الأرض على  
صاحب البذر بأجرة صنف أرضه

وإذا وقعت فاسدة ولم يتكأ في العمل،  
بل كان العامل أحدهما فقط، فالزروع كله  
يكون للعامل، لأنه منأ من صنفه، وعليه أجرة  
الأرض لصاحبها وأجرة البذر لصاحبه أو  
مكيلة البذر لصاحبه، إن كان المأ من هو  
صاحب الأرض، لكن شرط احتصاص العامل  
بالزروع أن يكون له مع العمل ما يدر  
والأرض للآخر، أو أرض والبذر للآخر، وإذا  
لم ينظم إلى عمله شيء من أرض أو بذر أو

وهو الأرض نص على ذلك الخفية<sup>(١)</sup>  
أما إذا كان البذر من مثل العامل، واستحق  
الخارج كله وهو لمصاحب الأرض أجر مثل  
أرضه، فإن الخارج كله لا يكون طيبا له، وإذا  
يأخذ من الزروع قدر بذره وقدر أحمر مثل  
الأرض ويطلب له ذلك، لأنه سلم له بعضه  
ويصدق بالتفضل على ذلك، لأنه وإن تولد  
من بذره لكن في أرض غيره بعقد فاسد  
فتمكنت به شبهة الشك، وما كان حكما  
فبطل التصديق به، نص على ذلك الخفية<sup>(٢)</sup>

ج ولا يجب أجر المثل في المزارعة الفاسدة ما  
لم يوجد استعمال للأرض، لأن المزارعة عقد  
إجارة والأجرة في إحارة الفاسدة لا يجب  
إلا بحقيقة الاستعمال ولا تجب بمجرد التخليق،  
لأنه انحلالية فيها حقيقة، إذ هي عبارة عن  
ربح المواتع والنمكين من الانتفاع حقيقة وشرعا  
ولم يوجد بمخالف الإحارة الصحيحة، نص  
على ذلك الخفية<sup>(٣)</sup>

د إذا استعمل المزارع الأرض في مزارعة  
الفاسدة وجب عليه أجر المثل وإن لم يخرج  
شيئا، نص على ذلك الخفية<sup>(٤)</sup>

(١) بدائع الصنائع ١/٢٩٦، الموطأ ٢/٢٤

(٢) بدائع الصنائع ١/٢٩٦، والهداية مع تنكلا فتح القمير

٢٩٩/٤، والفتاوى الهندية ٢/٢٩٩

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٩٦

(٤) بدائع الصنائع ١/٢٩٦

(١) بدائع الصنائع ١/٢٩٦، والهداية مع تنكلا فتح القمير ٢٩٩/٤

من له ثلثان يسوي من به ثلاثة لأن من له ثلاثة  
يصنف عليه أنه اجمع له اثنان<sup>(١١)</sup>

وقال الفلاسفة في موارعة القلعة إلى  
أفريت أرض بالمروعة فاقبل للمالك لأنه شاء  
ملكه وعليه للعامل أجرة حصة وموابه وظلته  
إن كانت له، وسلم الزرع لعلان المقصد، ولا  
يكن إحفاظ حصة محال، أما إذا لم يعلم  
الزراع فلا شيء للعامل لأنه لم يحصل للمالك  
شيء<sup>(١٢)</sup>

وقال المختلطة في حوجه الحكم للشعق عليه  
مع الخصبة، إن الزرع يكون لصاحب البذر،  
لأنه حين ملكه يسمى كأخصان الشجر ويتقرب  
من حال إلى حال، وتلقوا في نملين كون  
الأجرة على من أحضر، بروج لصاحبه أي لأنه  
دخل على من يباغي ما سمي، بدافعت ورجع  
إلى بذر، فسمى المذهب إن كان البذر من  
أخصب بالزراع به، وعليه أجره مثل الأرض،  
وإن كان من رب الأرض فابرج له وعليه  
أجرة مثل العامل، وبو دفع بذر القاصاحب  
أرض برزها فيها وب يخرج يكون بينهما هو  
فاسك لأن البذر ليس من رب الأرض ولا من  
العامل فالزراع مالك البذر وعليه أجرة الأرض  
والعمل، وجعل يصحح<sup>(١٣)</sup>

بقر يسوي له لا أجره مثله، لأنه أجبر وليس به  
من الزرع شيء، ولو كان لأرض والبذر  
لكل من الظريكين والعمل من أحدهما فالزراع  
لصاحب العمل، سواء كان مخرج البذر  
صاحب الأرض أو غيره، وعليه إن كان هو  
مخرج البذر كراه أرض صاحبه، وإن كان  
صاحب مخرج البذر معليه له مثل بذر

قال الهندوي، وقد ذكر صاحب الجواهر في  
فلزراعة الفلاسفة، إذا قامت بالعمل سنة أقوال  
الراجح منها أنه لم يجمع له شيئين من ثلاثة  
أصول القدر والأرض والعمل، فإن كانوا ثلاثة  
والجمع لكر واحد فستل منها أو انفراد كل  
واحد بشيء واحد منها كد بينهم ثلاثة، وإن  
اجتمع لواحد شيان منها دون صاحبه كإلى له  
الزراع دونهما وهو مدع، ابن تقاسم وإخباره  
محمد، وبقر شيئا هذا أنه من شيئا لين بعد  
حياتي أنه لفتى به، ومن ذلك إذا اجتمع شدة  
تخصص منهم فالزراع لهما دون الثالث،  
فالمصور أريج يعني النظر في ثلاث صور،

الأولى، أن تجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكن  
واحد من الباقيين اثنين.

الثانية، أن تجتمع الثلاثة فكان واحد من  
تخصص منهم ويجمع للتخصص الثالث اثنين.

الثالثة، أن تجتمع الثلاثة لواحد ويجمع  
اثنان لواحد ويقره اثنان بواحد، وبظاهر أن

(١١) حاشية الهندوي من مخرس ١٠/ ٦٨

(١٢) حاشية المخرج ١٦/ ٢٤٧

(١٣) لشمس ٧/ ١٤٢

كان ضايت له حد، قبل الإدراك أما بعد  
ليس عليه ضمان، لأن الحفظ بعده ليس على  
الارض، نص على ذلك الحفظ<sup>(١)</sup>

ما يفسح به عقد الزراعة:

٣٨- يفسح عقد الزراعة بالملء  
الاضطراري ويصير الحق الفسخ والتمتع  
وبالتضامن مدة وموت أحد المتضامنين  
وبالتضامن الارض  
وتفصيل ذلك كما يلي

أولاً: المبدأ الاضطراري الذي يحصل دون  
طبي الحفظ:

المبدأ الاضطراري إما أن يرجع إلى  
صاحب الأرض، وإما أن يعود إلى المزارع

أ- المبدأ الذي يرجع إلى صاحب الأرض:

٣٩- فيما المبدأ الذي يرجع إلى صاحب  
الأرض فهو التمتع المصالح الذي لا يستطيع  
صاحب الأرض قضاءه إلا من ثمنها، فهو كان  
عليه حين كسبه، يبعث الأرض لسداد هذا  
الدين وفسح عقد الزراعة إذا أمكن قضاؤه، فإن  
كان قبل دراسة الأرض، أو بعدما ونكر المزارع  
بلغ المصداق، لأنه لا يمكن لأرب الأرض ان يضي  
في العقد، لا ضرر ببلدته فلا يلزمه تحمله

الضمان في الزراعة:

٣٧- المزارع أمين على ما تحب منه من  
محصولات لصاحب الأرض، سواء أكانت  
المزروعة صحيحة أم فاسدة نص على ذلك  
الحفظ<sup>(٢)</sup>

ويستحب على كونه أمين، أنه لا يبيع ما  
تحت يده من محصوله لصاحب الأرض إذا  
هلك بلون بعد أو يفسد منه كبد في سائر  
عقود الأمانات، أما إذا سدى أو قصر فزانه  
يكون ضمان له

وإذا قصر في سقي الأرض حتى حلت المزرعة  
بها اللب كان ضمانه إذا كتب المزارع  
صحيحة بموجب العمل عليه، وهي ضمان  
في بقية فحش من بالتقصير، أما لو كانت فاسدة  
فإنه لا يضمنه لعدم إيجابه عليه فيها

قال الحنفية أكار<sup>(٣)</sup> ركة السقي عمدا حتى  
يسر من وقت ما ترك السقي فيه ثانياً في  
الأرض، وإن لم يكن المزارع قسمة موت  
الأرض مزروعة وغير مزروعة فحش من  
ما بينهما<sup>(٤)</sup>

وإن شرط عليه رب الأرض المصداق فتضمن  
حتى هلك من، إلا أن يؤخر ما يغير ممتلكا  
وإن نك المصير المزارع حش أكله السوا

١- حنفية ابن علقين ٦، ٢٨٣، والوسط ١١٧، ٢٢٢، والشافعية  
٢٠٠

(٢) الأثر حرث بالتسميد (الوسط)

(٣) حنفية ابن علقين ٥، ٢٨٣، والشافعية ٢٠٠

(٤) حنفية ابن علقين ٢٨٣، ٢٨٤، والشافعية ٢٠٠

فيكون في حاجة إلى الانتقال إلى غيرها،<sup>١</sup> هي على ذلك الحمية

ثانياً، تسخ المزروعة مراحة أو دالة

٤١- تصبح المزارعة بالمسط الصريح، وهو ما يكون ملحق الفسخ أو الإمالة، لأن المزارعة تستعمل على الأجر والسركة، وكل واحد منهما قابل بصريح الفسخ والإقالة

أما الدلالة فكان يمتنع صاحب المير عن النص في اعتد بعدم لزومه في حقه قبل إقائه المير في الأرض، فكان سبيل من الاعتناء عن النص فيه بدون عذر ويكون ذلك لفسخاته دلالة، نص على ذلك للحمية<sup>٢</sup>

ثالثاً، تقضاء الدية

٤٢- إذا أضرمت دية اللحية لعلة المزارعة صبح العمد، أي إذا قصت فقد انتهى العقد وهو محرم للاستباح، نص على ذلك للحمية<sup>٣</sup>

وأما موت أحد المزارعتين

٤٣- ذهب للحمية إلى أن المزارعة تمسح بموت أحد المتعاقدين سواء صاحب الأرض، أو مزارع، وسواء أكانت المزارعة قبل ورادة

فيصبح المصاحفي الأرض بعده أولاً ثم يمسح عقد المزارعة، ولا تمنع ينقض العقد أما إذا لم يكن الفسخ بأن كان المزارع يثلاً، فإن الأرض لا يباع في الدين ولا يمسح العقد إلا بعد مدع المزارع اقتصاد، نص على ذلك للحمية<sup>٤</sup> لأن في البيع في هذه الحالة يظن حل المزارعة وهي الانتظار إلى وقت اقتصاد تأخير حق صاحب السيل وفي رعاية المزارعين فكان أولى

بدا كان صاحب الأرض محمواً بالنص فإنه يطلق من حقه إلى غيره بموافقة المزارع، لأن الجس جزء المثل وهو مطلق وهو غير مطلق ليس الإدراك لكونه مجموعاً عن بيع الأرض شروعة، والمصير ممدود، فإذا أدرى المزارع فإنه يرد إلى الجس مرة أخرى يبيع أرضه ويؤدي دية نفسه، ولا يبيع المصاحفي<sup>٥</sup>

ب- العلو الذي يرجع إلى المزارع

٤٤- وأما العمد لأخطاري الذي يرجع إلى المزارع فذهب للحمية إلى أنه محرم عن النسل، وهو المير الجسد، لأنه لا يكون في حاجة إليه، ويحرم تركه عرقه إلى طرفه أخرى، لأن من المير فيه ما لا يأتي من غيره

(١) مدخل المصالح ٨٤، وحاشية في المصالح ١٠٨، والفتاوى الهنكية ٢٦

(٢) مدخل المصالح ٨١، والفتاوى الهنكية ٢٦

(٣) مدخل المصالح ٨١، وحاشية في المصالح ١٠٨، والفتاوى الهنكية ٢٦

(٤) مدخل المصالح ٨٣، وحاشية في المصالح ١٠٨

(٥) مدخل المصالح ٨٣، والفتاوى الهنكية ٢٦

(٦) مدخل المصالح ٨٣، والفتاوى الهنكية ٢٦

(٧) مدخل المصالح ٨٣، والفتاوى الهنكية ٢٦



الندوة، لأن الرور بينهما على شرطه والعمل  
بهما يفي إلى وقت الحصاد عبيهما، وعلى  
الرور أجر مثل نصف الأرض لصاحبها  
ووجه نسمة الرور بينهما أن التمسح العقد  
بظهر ثمر في المستقبل لا يفي للخاصي، وعلى الرور  
بينهما من ما كان قبل الانسحاب، ووجه كونه  
للمعمل عبيهما معا بما يفي إلى وقت الحصاد أنه  
عقد في مال مشترك لم بشرط العمل فيه على  
واحد منهما، وجب عليهما معا

فما وجه وجوب أجر مثل نصف الأرض  
على الرور فهو لأن العقد قد انفسخ وفي  
الفتح صدد بالمزراع، وفي القوله بغير أجر ضرر  
بصاحب الأرض فكأن سرك بصعب أجر فمثل  
رعاية قلعين.

ولن أنفق أحدهما بدون إذن الآخر وبغير  
أمر من الخاصي كان مستوعبا ولو أراد صاحب  
الأرض أن يتخذ الرور مصلاته يكن له ذلك،  
لأن فيه إضرارا بمزارع

أما لو أراد أن يزرع أرضه بخلافه فله أن يكون  
لصاحب الأرض ثلاثة جهات  
الأول منع الرور وسمعه بينهما  
الثاني إعطاء المزارع قيمة نصيبه من الرور  
وذكره في الأرض حتى ينفذ الحصاد  
الثالث الإنفاق على الرور من ماله

وهي إن عدم الوجوب هو حكم القصد  
أما إذا كان المثل واحد على صاحب الأرض،  
لرصاء العمل فيما لو منع الأول من المضي  
في العقد قبل الزراعة، ولا يحل به ذلك  
فرضا لأنه يشبه التعذر وهو حرام<sup>(١)</sup>

### باب التمسح بعد الرور:

أما إذا كان التمسح بعد ما رويت الأرض،  
فإن عقدا للتمسح به أن يكون بعد إدراك الرور  
وبما أنه يكون قبل ذلك.

### الحالة الأولى: التمسح بعد إدراك الرور:

٤٦- إذا كان التمسح بعد إدراك الرور وطلوعه  
مسح الحصاد فإن التمسح يقسم بين صاحب  
الأرض والمزارع حسب النسبة المتفق عليها  
بينهما<sup>(٢)</sup>

### الحالة الثانية: التمسح قبل الإدراك.

٤٧- أما إن كان التمسح قبل إدراك الرور فإن  
كان لا زال بخلافه، فإن الرور يقسم بينهما حسب  
النسبة المتفق عليها بينهما كالحالة الأولى وذلك  
إذا كان المسح صريحا أو دلالا أو بالخط،

١٢- بلغ المصنف ١٢٨٤، ١٢٨٥، وتبعه المؤلفان، ١٢٨٥، ١٢٨٦،  
وتكلم المصنف ٨، ١٢٨٥، وبسوط ١٢٨٦، ١٢٨٧، وفيه من  
الكلمة ١٢٨٦/٩

(١) ما بين المصنف ١٢٨٦، ١٢٨٧، وبسوط ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨

الخاص. ثم يرجع على المزارع بمحنته لأن في ذلك رعايته بلحاظين

عن عبيد بن رافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "هذه راحة الله  
التي لا يرد عنها شيء من خلقه ولا شيء من خلقه".

**الر مروت أحد العاقلين:**

إذا كان الضمير بموت أحد المتعالمين فقد  
 رفق الخليفة بين ما إذا كان الذي مات هو  
 صاحب الأرض، وبين ما إذا كان هو المرء<sup>(٢١)</sup>

### ١- موت صاحب الأرض:

٤٨ - إذا مات صاحب الأرض والبرع ما زال  
بشلا، فإل الأرض تكون من يد المزارع حتى  
ومع المصداق ويقسم المزارع بينه وبين  
صاحب الأرض على حسب الشرع المتفق  
عليه بين المزارع وبين صاحب الأرض.

ووجه ذلك عندهم أن في الشرف إلى هذا الوقت نظر ورحمة للمسلمين وفي الشرف بصر أمة أحدهما وهو المزارع، ويتقرب المسلم على المزارع حاشية بقدر العبد تقريباً حتى يحصل ذلك للمسلم <sup>(٤٢)</sup> عنه.

**ب- موت الخلية:**

٤٩- أما، ما كان الذي مات هو الطرارم، وكان

١٩٦٥-١٩٦٦

[illegible]

١٨٩٠: و١٨٩١: و١٨٩٢: و١٨٩٣: و١٨٩٤: و١٨٩٥: و١٨٩٦: و١٨٩٧: و١٨٩٨: و١٨٩٩: و١٩٠٠:

والصوت ۱۳، ۹، ۱۴ و الفتنی فیہدہ ۵

(۱۲) *مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا* (۱۳) *وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ*

الردع لا يزال بدلا، لم يه يكون لورثته حق في  
الخلول محل موتهم في الملح بنفس الشرط  
الذي لم يه وجه صاحب لأرض، سواء  
وصي ذلك الأخير أم لم، لأن في قلع الردع  
إسراؤا بهم ولا عسر، على صاحب لأرض  
من ترك الردع إلى وقت الخصم، بل قد يكون  
في تركه فائدا له

وإذا ترك نروح تحمسه قبله الورقة لا أجبر  
نوم على عطشهم. لأنهم يعمون على حكم  
عدد مريضهم تشدد. فكأن يحصل هو، وإذا  
عمل هو كان عمله يسور أجبر، فكذلك يكون  
مصلح

ون آله الودع ملع التزع لم جسر و اعلى  
المن، لان للمد يمسح حقيقه، وبكته مې تقديرا  
احتيازم حظ لهم حتى لا يحدرو من الفسح

لقد استمعوا عن العمل في الروح مسرعا  
 بهم ويرى صاحب الأرض على النسر  
 وكان لصاحب الأرض عن الخبرات الثلاثة  
 لمساواة وهي

السيد وحي

- قصة الروح بينهم يا عاصمي اللغو عليها

- إعطاء الورثة قدر حصصهم من الورع بقلا

الإيمان على الأربع من مائة نفسه إلى  
ووب الحصاد، ثم يرجع عليهم بحصصهم لأن  
هم رعاة لحسين<sup>١١</sup>

(١) بدلتها <sup>١٩</sup> قائله: «والله اعلم» نكلاً عن قوله: «٢٧»



التي هي فالتسعة ستة رب الأرض، لأنه هو  
الخارج لفتح على الأرض بالية  
وإن علم هو البصر من قبل رب الأرض  
وأنها البية على انتفت وقليل بالية بينة  
المزارع، لأنه يثبت الولاية<sup>١٢</sup>

### الولاية في المزرعة والشركة فيها:

٥١ إذا دفع شخص أرضه إلى آخر لمزرعتها  
مداه معينة على أن الخارج بهما يصح أو غير  
ذلك، فهو أن مداهما المزارع بدوره إلى آخر  
مزارعة في شركته في المزرعة، ولما أن يكون  
البدر من صاحب لأرض أو يكون من المزارع  
وتصميم ذلك جيد يلي

أ- إذا كان الشر من قبل صاحب الأرض، فإذا  
أن بعد المزارع جعل برأيه، وبه لا يقول  
له نفعه من قال له اعمل برأيك حذر به في  
بعضها الغير مزارعة ولي هذه طائلة يلزم  
الخارج بين صاحب الأرض والمزارع الآخر،  
ولا شيء للمزارع الأول

وإن لم يأل له اعمل لهما برأيه فإنه لا  
يجوز له أن يعطيه غيره مزرعة، ذلك خلاف  
وأعطاهما الآخر لمزرعتها ماضية - وكان الشر  
من صاحب الأرض - كان الخارج بين المزارع  
الأول والمزارع الثاني حصص على حسب  
الشرط وبصاحب الأرض أن يصح مزرعة

### الاختلاف حول شرط الانصاف أو صاحب البدر

هذه إقامات صاحب لأرض أو المزارع أو  
ما من جميع فاحص، ورثتهما أو اختلاف الحي  
سهما مع ودية الآخر في شرط الانصاف، فإن  
القول يكون قول صاحب البدر مع منه إن  
كان حياً، أو وديته إن كان ميتاً، نفس على  
ذلك الجملة<sup>١٣</sup> لأجل الآخر يستحق عليه  
بالشرط، صافه الذي عليه ريلده في الشرط  
وأنكرها هو كان القول قوله مع به إن  
كان حياً، وإن كان ميتاً قوله بكلفه، فيكون  
القول موسوم مع إعتقدهم بأنه من حسمهم،  
والبيهة بينة لأجل، لأنه يثبت الزيادة بينة  
وإن احتجوا في صاحب البدر من هو<sup>١٤</sup> كلى  
القول قول المزارع مع به إن كان حياً، وحول  
وديته مع إعتقدهم إن كان ميتاً

ووجه ذلك أن الخارج في يد المزارع أو في  
يد ورثته فالحقول قول في اليد مع إعتقدهم  
علم البية، والبيهة بينة رب الأرض، لأنه خارج  
محتاج إلى الإثبات بالية

وبو كان حياً فاحص، فاحص، فاحص صاحب  
الأرض البية أنه صاحب البدر، وأنه سمره  
للمزارع الشئ، وأقام المزارع البية أنه هو  
صاحب البدر، وأنه شرط نص حب الأرض

### الوكالة في المزارعة

يوكيل في المزارعة إما أن يكون من صاحب الأرض، وإما أن تكون من المزارع

#### الحالة الأولى: الوكالة من صاحب الأرض.

٥٤ إذا وكل صاحب الأرض وجلاباً يدفع أرضه لأخر مزارعة على ذلك، وكان يوكيل أن يقدمها له ويشترط فيه حصة من المحصول قرب الأرض، لأن الوكيل حين لم ينس على حصة معينة يكون قد فوض الأمر إليه في تحديده هذه الحصة مع المزارع، بداية حصة دفعها مزارعه كان مثلاً لأمره محصلاً مقصوداً

ونكز لا يجوز يوكيل أن يقدمها بشيء يعلم أنه حاي فيه بما لا يتعين الناس في مثله، لأن مطلق يوكيل يلبد بالمعارف.

إذا دفعها مع هذه لفحانه كان المزارع يرى المزارع والوكيل على شرطهما، ولا شيء منه قرب الأرض، أي أن الوكالة تكون باحالة في هذه الحالة، لأن الوكيل صار عاصياً للأرض بمخالفة موكله، وفاسداً به دفعه مزارعة كان المزارع منه ويتفوض إليه على الشرط

ولصاحب الأرض تضمين الوكيل في المزارع بقصده الأثر من قول أبي يوسف لأن وقول محمد، فإن ضمن المزارع وبيع عن الوكيل بما حصل، لأنه معزوم من جهته ولم يقل أي يوصف الآخر بضمين المزارع

لنهما شاء، وكذا ثبت نقصان الأرض في قول أحد الفقهاء، وفي الفتوى الآخر بضمين الثاني خاصة، ثم يثبت أن يرجع على الأول بضمين لأنه غيره

بـ إذا كان البئر من قبل صاحب الأرض ولم يقل له أحمل به برفقتك، فشارك به وجاز آخر يستر من قبل بنت الفجر، والشركة على أن يحصل بالخيرين حصصهما على أن المزارع بينهما نصفان، فعلاً على هذا، جميع الخارج بينهما لكن منه نصف، ولا شيء لصاحب الأرض منه، وإذا بضمين له مزارع وحده نص به، وحسمار البئر من في الأرض على لأثر.

أما لو كان أمراً بأن يعمل برفقة وشاؤك من أحب وكنت لسمالة بحالهما، فإنه حوز ويقسم المزارع بينهم جميعاً نصف للمزارع الآخر والنصف الثاني بين الأول وبين صاحب الأرض لكن منهم ثلث

ج إذا كان البئر من قبل المالك فدفع الأرض مزارعة لأخر فأنصرف جازم، سواء قلنا بصاحب الأرض حصل برفقة أو لم يحصل، ويقسم المزارع بين صاحب الأرض والمزارع الآخر، ولا شيء للمزارع الثاني، وكذلك لو كان البئر من قبل الآخر<sup>(١)</sup>

(١) الموطأ ١٣، ٥٠، ٧٥، والمصنف في المدة ٢٥، ٢٥، ٢٥

خاصة، لأنه هو المصنف، فأما الوكيل فمصاب  
والغافل عنه، لا يقسم بالمصنف، ثم يرجع  
للزراع عن الوكيل بالمعروف  
من كان حائض فيه عما يحسد القدر في منه،  
فالخروج بين المزارع وروء الأرض على الشرط،  
والوكيل هو الذي يقسم نصيب الوكيل لأنه هو  
الذي أجر الأرض

وإنما وجه نصيب رء الأرض بمسده فهو  
الذي لم يمسسه، وليس لرب الأرض أن  
يقبض إلا بوكالة من الوكيل<sup>١١</sup>

وإذا وكله ولم يحدد له مدة للمراعاة بدار  
الوكيل أن يرد معها مرفعه سنة الأولى، فإن  
تجدها أكسر من ذلك لم يحد هذه السنة ولم  
يدفع هذه السنة الأولى، لم يحسب فلت  
تسببا، وإنما يعود قواما

وجه التنبس، أن الوكيل مطلق عن ثلوث  
قرب أي سنة وفي أي مدة ديمها لم يحد هذه  
معاذ الله أمر به موكله وجار

وجه الاستحسان، أن دفع الآخرة من مراعاة  
يكون في وقت مخصوص من السنة عده  
وتعريف الثابت بالعرف في شؤكالة كالثبات  
بالص، فإذا دخلته التفتيد من هذا الوجه بحسن  
على أصح الخصوص، وهو وقت الوراثة من  
السنة الأولى<sup>١٢</sup>

### الحالفة الثانية للوكيل من المزارع:

٥٢- إيا، وكل من حل أحسن بأن بأحد له هذه  
الأرض مرفعه هذه السنة على أن يكون الفذر  
من الوكيل كتاب الوكالة جارة<sup>١٣</sup>، وتصري  
أحكام الوكالة انطلق التي ذكرت في ملأه  
أولها ما نصبت أي أن الوكيل يكون مقبضا  
بالتمعارف عليه بين الناس في التعامل، كما  
يكون ملبدا بالخروج، فلا يتصرفه تصرفا يضر  
ملك كل

هذا، كل من وكيل مطلق عن التهور، أما  
ناقض الوكيل - سواء كان صاحب الأرض  
م المزارع - وكله يقيد بموئته يجب على  
وكيل لا لئلا به<sup>١٤</sup> دنا حالفة مطلق الوكيل  
لا إذا كانت مخالفة لمصلحة الوكيل لئلا  
يكون ناسده في حقه، لأنها تعتبر موافقة  
صنية، فالتعبر في لعدم بالمدني لا بالانفاذ  
واللهاني

فلو وكل صاحب الأرض رجلا ليدفع له  
أرضه لأخره أربعة بالتك مثلا، مددتها  
الوكيل له بالنصف، فإن الوكيل هنا يكون قد  
حالف موكله، ولكن بعد يكون صاحبها،  
لأن الحالفة خير الموقن ومصلحته، بعد عقد  
به بالنصف مدلا من قبله.

١١- قوله ٥٢-٥٣

١٢- قوله ٥٢-٥٣

١٣- قوله ٥٢-٥٣

١٤- قوله ٥٢-٥٣

وان تمت الزرع أحد الكفيل بالعمى، لانه  
انهم لمطالبه ببقاء ما كان على الأصل وهو  
عمل المروعة

فيذا عمل الكفيل وسخ ابرج المصالح ثم  
ظهر لزورج كان اخارج يسهم على ان شرط،  
لان الكفيل كان نائب عنه في إقامة العمل،  
وسحق الكفيل آخر من عهده إن كان كمله  
بأمره، لانه انهم العمل بأمره وقد توطأ، ويرجع  
عليه بمثله، وسقط هو فجر، على ولا محو  
ضمن الزرع إذا كان رب الأرض قد انشطر  
عنه أي يمن بنفسه أي ما لثمة العمل هنا  
لا يجري فيه اليقظة وهو عمل الزرع بنفسه، إذ  
ليس في وسع الكفيل إيقظ، ذلك، فبطل  
الضمن وبطل معه المروعة أيضا لو كان  
شرعا فيها

وإذا حصل الكفيل برب الأرض حصته من  
الخارج فإن الكفالة لا تصبح سواء أكان البذر  
من قبل رب الأرض أم كان من قبل الزرع،  
لأن نصيب صاحب الأرض من اخراج ثلثة  
في يد المزارع  
والكفالة بالامانة لا تصح، ولما صح بما هو  
مضمون التسليم على الأصل، ثم بطل  
المروعة إن كانت الكفالة شرطا فيها، وهذا كله  
قوب الخفية

ذلك لا يظن الوكالة إذا أجاز الموكل  
مصرف وكنت المصروف، لأن الإجازة للاخذه  
كالوكالة مستعنة<sup>١١</sup> وهذه كله طبق بقواعد  
الدية في الوكالة  
والفصير انظر بمصطلح، وكالة

### الكفالة في المروعة

٥٤- إذا دفع رجل لأخر أرضا له مزارعة  
بالنصف، ويضمن رجل آخر لرب الأرض  
المزارعة من الزرع كان الضمان باطلا لأن  
المزارع مستأجر للأرض على المزارعة لكنه  
لا أن يكون العمل مستحقا عليه لرب  
الأرض، ولما يصح الضمان بما هو مضمون  
على الأصل للمضمون له

وإذا كان الضمان شرطا في الزرع كانت  
دائقة، لأن استأجر للأرض، فبطل بالشرط  
الصامد وإن لم يكن شرطا فيها جازت  
مروعة وبطل الضمان

وإن كان الشر من قبل صاحب الأرض  
جار الضمان والمروعة في الوجهين جميعا،  
لأن رب الأرض مستأجر للعمال، وقد صار  
إقامه العمل مستحقا عليه لصاحب الأرض،  
وهو كما يجري فيه اليقظة في تسليمه، يصح  
الترامه بالكفالة شرطا في العمل أي مضمون،  
بعد عقد المروعة

١١ - مسود ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣،

## مُزارعة الأرض المشتركة

٥٥- و يزرع د لأرض مشتركة بين ثمان أجيال من قبل الصائغ على فيليس مؤن في سنة العشر على صاحب الأرض كما في الإجازة وعند في يوسف وعصفا يكون في الزرع كالأحارة

و ن شلى سد من ب الأرض فهو غن و ب الأرض في قولهم جميعاً

## المُزارعة في الأرض المروية

٥٦- وأرض اسمال عند احمر ارجح بعباء مدين له عليه، للمد بخصبها فترى راحة الأرض على في المصنوب واثب ر من مريخ حازت المزارعة و محسن الحارح على الشربة لأن صاحب سد وهو ثمانى ش من مستخر للأرض، والمريسي د اسد جد المروى من الرقن بقل عند ترش، لأن لإجازة الأرض من الرمن وودد الآثاب في معن و ح فكان كثناني ر هب لأول فهذا كق الحارح على السرد، وليس لمريش بعد هذه المروية أو بصدد رها

ول سات المدين الرمن وعليه كون دم يكن لمريش اعقوب من غرماته بالفلار عقد ررض أص د كمال السرد من لشبر السرد من بين

المروية يكون ساته آتد ولكن الرمن لا يعن ويكون للسرد من أن بميد الأرض في الرمن بعد الفراغ من الررع، لأن العقد حنا ب حاد سحر مروج فلا سطر به عبد الرمن حص على دت الحنة<sup>(٢١)</sup>

## أحد يلقون له الأرض مزارعة

٥٧- محم المسادون به أن يخصص الأرض مزارعة، لأن حبة كسبيل الررع لأن ب كان السرد من دة فهو مستخدم للأرض معن الحارح، وودت قطع من الاستحار بالمولاه لأن إذا تم يحصل حارح لا يلزمه شي، يحوى الاحتجار بالزهرم

١- و كان السرد في بيع صاحب الأرض فهو آخر حصه من رت الأرض بفعل المروية معن الحارح، ولو لم سة لمدرام حار فكذلك<sup>(٢٢)</sup>

## المشتركة عدم بيع التعقيب أو هبته

٥٨- إذا انصرف في المروية لا يبيع الآخر تعقبه أو هبه حازت المروية وودل السرد لأن ليس لأحد انطالين هه مدته<sup>(٢٣)</sup>

٢١- فتح المير ٨٧ ص ٢٠٢

٢٢- فتح المير ٨٧ ص ٢٠٢

٢٣- فتح المير ٨٧ ص ٢٠٢

المنداة، وسماه بعض الفقهاء (بيع الفراء)  
لوقوعه على بيع أثاثهم عند الحاجة، ويصح من  
كسدت بضاعة لوقوعه على بيع تسع حبر  
(الرائحة)<sup>(١١)</sup>

## مَزَايِكَة

فهرس

الألفاظ ذات الصلة:

١- المبتحن:

٢- المبتحن لغة الإكارة

واصطلاحاً: الرادة في نفس السلعة من لا  
يريد شراءها ليقتر بغيره وذلك لما في  
الجش من إثارة رغبة الغير في السلعة ولو  
شس أكثر مما يقتره المشتري.

فالجش يشترط مع المزايدة في الصورة  
بوقوع الرادة من الجش، ويختلف عنها في  
الكماء قصد الدجش المراء<sup>(١٢)</sup>

ب- البيع على بيع الغير:

٣- البيع على بيع الغير هو أن يعرض المائع  
ممنه على من أراد شراء سلعة غيره وقد ركن  
إليه، ويحقق بأن يقرب من اشري سلعة وهو  
في زمن حبار المجلس أو حبار الشرط: اصبح  
بيدك وأنا أهدك مثل السلعة شس ثقل، فالبيع  
على بيع الغير يختلف عن المزايدة بأنه يقع

١- المزايدة في السلعة المتنافس في زيادة  
نفس السلعة المعروضة للبيع<sup>(١٣)</sup>

وفي الاصطلاح هو: أن نادى على السلعة  
ويريد الناس فيها بعضهم على بعض حتى  
نفس على آخر وللا فيها حادها<sup>(١٤)</sup>

ومعظم كلام الفقهاء ورد بشأن (بيع  
المزايعة) لأنه أغرب التصرفات التي يجري  
فيها المزايدة، وبيع المزايعة هو - كما قال ابن  
سرة - بيع يلتزم بمشتره نته على شيون  
المزايعة<sup>(١٥)</sup>

انظر مصطلح (سوم ف ٢)

ولمعه المزايدة - أو بيع المزايدة - أسماء  
أخرى: منها: بيع من يريد، وبيع الدلالة، وبيع

١ المصنف وشرحه تاج المروس، ومجموع معاني الفقهاء،  
والمصنف المربط ما لا (زيدك) وأباني الملاحة للمشتري  
١٩٨

٢ القولين المتطابقين من ١٩٢، ١٩٣، وانظر شرح القنبر  
١٩٢٩، ١٩٣٠، حق حياء، شرحه، والقنبر، المبدأ، ٢٦٠-٢٦١،  
والقنبر، على سبيل المثال، شرحه، ١٩٩٢،  
يعني فسطح ٢٧٤

٣) حبار من مرة يشرح الفصاح ٢٨٢/٩

(١) القنبر، المبدأ ٣٠، ١، وحاشية في حبابي ١، ١٣٢،  
وكشاف الخراج ١٨٣/٣  
(٢) لسك العرب، والمصنف المربط، وحاشية القنبر، ١٩٩/١١،  
وسنح البهاري، ٣٥٢/٣، ٣٥٥، وحاشية القنبر، ١٩٩/٢،  
وسنح المصنف ٢٧٢/٢

وهو أنه باع فداً وحلساً بيع من يريد وقال  
من يشتري هذا الحبس والفضح؟ فقال  
رجل فذهب به درهم فقال انشأ  
من يريد على درهم؟ من يريد على درهم؟  
فأعطاه رجل درهمين فدأبه منه<sup>(١)</sup>

قال ابن خلدون وهذا أجاب إجماع  
المسلمين يعرض في أسواقهم بالمزادة  
وبعد النقص إلى ثماته مصفاً، وبعد  
الحبس البصري وثمن يسير والادراعي  
واسحاقي ولغوه إلى كراهته لما عدا بيع  
الغنائم والمواثب<sup>(٢)</sup> واستدلوا بحديث  
سبلان بن وهب الخولاني رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله ﷺ يقول من بيع  
المراشدة<sup>(٣)</sup> وبصميت بن عمرو رضي الله  
عليهما<sup>(٤)</sup> أنه يقول لا يجوز أن يبيع أحدكم  
عس يبيع أحد حسي يخر، لا أنكسكم  
والمواثب<sup>(٥)</sup>  
وبان عنه أدرك سنان لا يبرور بشاً

بعد الركوز لإقسام الصغنة ولم يبق إلا العضة  
والرصا  
أما المزادة فهي عروض لعرضه لرفع على  
أو يكون بين مائة البسعة وهي يرضع هي  
شرائها لولا<sup>(٦)</sup>

### ج - السوم على يوم النهر

أ - السوم على السوم على يوم النهر. إن  
يقع صاحب السوم والراغب فيه على البيع،  
ولم يعقد، فيقول أقر بمساحة السوم كذا  
تسريها كذا، أو يقول لأرغب في السوم كذا  
ليتم خير، منها بأرخص، فالسوم على يوم  
النهر يختلف عن المزادة أي في وقوعه  
بعد الركوز خلافاً للمزادة<sup>(٧)</sup>

### الحكم التكليفي، وحكمة التشريع

ب - يجب حضور البصمة، إلى ياتحه مع  
المزادة<sup>(٨)</sup> واستدلوا بدلت فعل النبي ﷺ،

(١) كمال الحنفية شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣

جعل من روث بضاعة من روث في سبعة  
لرسه بداره ان أراد صاحبه ان يفضيها له  
على ما شاء من شرطه فبيع بعدها  
أخرى أو يسكنها حتى يفسد محل  
الدار

وقد علم ان روثه ذلك من الجائع قد لا  
يجب معاملته الذي روثه من روثه ليس  
بطلب لزيادة بها وان وحدها روثه لم يفسد  
وربما قد سرق في ذلك بالعرف فقال وبضائع  
الرام المشترى في المزيلة وهو طارئة من روث  
تفقد المحل حيث لم يفسد العرف بعدم  
إلزامه كما علمنا بمصر ان الرجل لو روث في  
السبعة وأربعين سنة فلهما جميعا أو انفس  
المحل فإنه لا يفسد بها وهذا ما سمعنا  
السبعة سنة فلهما جميعا ، ولا كان روثها  
إلزامه وكر من عرفه في العادة قدس في  
ثامه ، دم الفروء ، وذكر الخط ، ان  
العرف يمكنه في روثه حرره على جميع  
إلزامه روث

إلزام جميع المشتريين في المزيلة بالثراء  
بعد مجلس المتابعة

أثبت المالكية ان روثه إذا كان المرف  
لزمه بعد الامتياز ، او ان شرط ذلك الرابع ولزم

المرسوم الصادر سنة ١٢٧٥ هـ  
١٣٠٠ م  
١٤٠٠ م

في بيع المائتين منهم يوم  
وصح المتابعة بالسيارات المرافقة في بيع  
مائه المتعلق لها بها من توضع زيادة التمس  
وتصيب مخرج المرفق ، ويستحب  
بماكم ان يحضرهم في

ذكر المرافقة (كيفية الإيجاب والتبوت في  
المرافقة)

١- من المرفق ان كل البيع هو نفسه - كما  
ان المرفق - فهو الصيغة مع الأجزاء  
(مقتضى والمحل البيع والفرد) كما قال  
المفتي ثم ان الصيغة هي الإيجاب والمرفق  
وفي المرافقة ، ان روثه على نفسه  
لأن ما يتصور من كل من الخصائص هو  
يجوز ، ان المرفق وهي بطلان ممددة  
والتبوت هو موافقة البائع - ان روثه  
له - على الجميع من روثه ، وما بعد المرفق  
لا يوجب هو روثه البائع والملاذ وقد ذكر  
بعدم عليه ثبوت وهو كفوته بنية مكر

إلزام جميع المشتريين في المزيلة بالثراء -  
في مجلس المتابعة - وفي روثه عليهم

٧- صرح من روثه بعد روثه  
المذهب - في مجلس المتابعة - وثقه في روثه

١٢٧٥ هـ  
١٢٧٥ هـ



من من دونه لا يحلف بيع المرابدة عن غيره  
في سكة الرجوع عن الإصطحاب من حيث إن  
المصوح حق الرجوع لئلا يقع القبول  
لإصطحابه ولا يرد في الخلاف المسموع عن  
عده المنيك لما سطره الإصطحاب وقت  
وبه حكمة تقيد بوقته فلا يعمل لموجب  
الرجوع. وذلك لأن مذهب المالكية في لزوم  
المرابدة لجميع المشتريين فيها يعني في  
مقتضى هذا القول.<sup>١١</sup>

#### خيار المعلن في المرابدة

١٠- قال الخطيب جرت عدة يمكن أن مر  
رجع بعد ثمانية لا يلزمه شيء ما دام في  
المعلن.<sup>١٢</sup>

الإضافة بعدت البيع لأحد المملوكين في  
المرابدة

١١- لا خلاف في أنه يجوز الربا في السلمة  
إذ يوجب المسائل أو التنازل عن القصد - لأنه  
أمر حر عن البيع - لعدم وجود أسلعه إلى  
فيها وكذا العاصرين عن الرائدة

وأما في حالة التوكيد فقد ذهب الحنفية  
والمالكية إلى أنه لو كان صاحب المال ينادي  
على مملعه عطفها إنسان سمي، فكف عن

المشتري البيع بعد الاتفاق في سلكه يعرف  
بمزار ما جرى به العرف، وفي مسألة المصراط  
في الأمان المصروفة، وعندما جرت ذلك  
على مذهب المدونة ويؤكد هذا إذا حصل  
الاسترداد بأن يردد على السلعة المأ<sup>١٣</sup>

وهو صرح الرشداني بأن ذلك مخالفة لبيع  
السلعة حيث لا يتم البيع فيه شرعي إشكال  
عن الأصحاب حتى انقضى المشتري أو  
بموصول لا يملك بالتقاضي إلا في غير ما كان  
استماعاً فيه إلا مع المرافعة، فتأتج أن يلزم  
المدة لمن شاء حيث شاء - وهو يتأتج ذلك - أو  
حرى به عرفاً إما كونه حتى انقضى بطلب  
المدة، فإن الماروي بعض المصنف أقروا  
بعض أهل الأسرار في بيع المرابدة بعد  
الاتفاق مع أن عاينهم الاسترداد على غير  
إيجاب امرأته هو أمر حبيب وحكاية غيره،  
فهو عن هذا لأجل مقتضى عوائدهم، وإذا  
أشهره المشتري أن لا يلزم البيع إلا ما دام في  
المعلن هذه مرطه وهو كذا عرف مدونه،  
لنظم التمره عليه<sup>١٤</sup>

#### جواز الرجوع عن الإيجاب في المرابدة

٩- الرجوع عن المرابدة إما أن يقع قبل  
دفعه - حر على ما دفعه - وإما أن يقع بعدها.  
فإن وقع الرجوع قبل دفعه أحر على ما دفعه

المجلد ١٠٢٤ - ٣٩

٢ محمد بن رشيد

١٠ المجلد ١٢٤ - ٣٩

١١ المجلد ١٢٤ - ٣٩

میرا اٹل مہلہ متعلقاً دم پردہ صیغہ  
عیرہما فہما یگوان شریکین فی السلطۃ  
وہا صیغہ می للاولیٰ ولا اری للثانی  
یقبل من احد مثل الشمس الذی نہ اعلہ عیرہ  
إلا أن يكون جميعاً نہ أعطیہ یہ دیاراً معاً  
فہما فیہ شریکان<sup>(۱)</sup>

### خیار الغیب فی بیع المرابحۃ

۱۳۔ ذهب الغنماء إلى أن خيار الغيب ينت  
بحكم الشرع ولو لم يشترطه المشتري لأن  
الأصل في البيع السلامة  
وسمى المرابح من البعوض التي شئت لهما  
خيار الغيب كمية البعوض  
ونظر نصيب ذلك في (خيار الغيب  
ف ۲۰ - ۲۵)

### المطالب بخيار الغيب في بيع المرابحۃ

۱۴۔ من المالكية على أن الرجوع بحسب  
الغيب يكون على أصعب السبع، جاء في  
المذرة أرايت الذي بيع خمس بریدہ بتاجر  
على الصبیح، فیوحد من ذلك مصروف تو  
حرى أو صیغ، قال، ليس عليه ضمان، وإنما  
هو أجبر آجر مہ ویدہ، وإنما وقت العهد  
على أریات المبلغ ملسوہم، فو وجدوا

انده وركس إلى ما طلب منه ذلك الرجل  
فیس التبر أن بریدہ فی دنت، وهذا مسمیہ  
مى سوم التبر، وإن لم يكف من النساء فلا  
باس لغيره أن بریدہ

وإن كان الدلال هو الذي يتادي على  
السمعة وطلبها إسان شمن فقال الدلال، حتى  
اسأل المحدث فلا يمس ظمیر أن بریدہ فإن أخبر  
الدلال المالك فقال معه واقص الشمس، فليس  
لأحد أن بریدہ بعد ذلك، قال المحقق وسواء  
ثرت السمعة الثوب عند الداجر أو كل في  
يده وجاء به إلى ربه فقال له ربه، ثم زد  
فيه تاجر آخر أنه للاولیٰ وأما لو قال له ربه  
الثوب لما شاوره اعمل فيه برفیق عرجع  
المسحار روى في بيحه من انفساج مرادیه  
تاجر آخر، فإنه يعمل فيه برابه ويقبل الرمانة إن  
شام ولا يلزم البيع بالنية<sup>(۲)</sup>

ونظير الشروالي من النافعية أنه لا  
تصرم الرمانة حيث لم يبيع الدلال  
المصري، سم قال، بل لا سدد عدم التحريم  
وإن عیہ<sup>(۳)</sup>

### زيادة اثنين مبلغاً متعلقاً

۱۴۔ ذهب ابن القاسم من المالكية إلى أنه

(۱) الفسوي الهندية ۳/ ۲۱، ۲۱۰ وفتح المبدی ۸/ ۱۰۰

والمصنف، ۳۳۹، الزدعة التروي ۱۸۲/۲ وفتح

۱۱/۴

(۲) الشروالي من نسخة المصنف ۲/ ۲

(۳) البيان والحد من ۱۷۵/۸



مهمته لئلا يله في السوق حتى يهجر  
مؤلفه<sup>١</sup>

التواضع على ترك العرافة بعد معرفته  
١٨- ذهب السفة وذهب ابن ميمون إلى أن  
التواضع هي ترك العرافة لا سيما  
التي هي في حرفة من شأنه ترك العرافة فهو  
لا بأس به ولو قارن به في نظر من  
البيان بجمعه من كف عن العرافة كما هو  
له كس من العرافة وانه حرام أو قال كس  
من العرافة وحل شره في السفة وذلك  
لأنه لم ينفى عن العرافة  
مؤلفه الآخر

أما إن سم التواضع من جميع العرافة  
على الكتب عن العرافة فلا يجوز لما فيه من  
العرف على الخلق ومنه حرام الجمع  
نصف من حكمهم كجموعه منعكم في  
سوق العرافة أو شيخ السوق

و يفتخ من علمه لو قد يكون الأسر  
بهم في علم السفة نصيبه بأن من يفتخ  
لأنه علمهم بهم، وله يكون يتخصص  
علمه بكل واحد منهم ليشربها بأن من  
قيمتها دون مزاولة الآخر له، وفي الحاشية  
صريح بالتبع وحده بطلته قاله تعالى

وكيل الخلق في إعادته أو بخلافه شره كما  
يرى من غير علمه، وفي من يكون هو الذي  
يريد ويشري في المص، وهذا حجة لفتخ  
ومن علمه مثل من لم يحب أن يبره عليه  
أحد ومن يفتخ لخلق في طلب الربوة ويهجه  
المادة سم إن قد يقول من بيع التواضع من  
علمه ما هو من علمه، وقد حرمه في العرافة  
نصفها للحمية والساكية، وحراما لاعتداله  
بدين العلم به لأن يعرف في سمه أن يوحى  
بغيره من التواضع عليه، ولأنه في العرافة  
بأنه في سمه من سلفه في العلم عليه  
وفي سمه سمه لا يستحق في العلم قد  
يدخل في الأدب وشرح من علمه في سمه  
من مؤلفه في بعض ما وكل إليه بغيره، وقال  
ابن تيمية لا يجوز للتواضع أن يبيع علمه  
ومن سمه رواية لا يجوز، ولا على علم  
سمه في إعادته أو في كل من يبيع وتجاره هو  
أحد المص من ذلك أن يبيع بها أو  
بواسطة حرامه من الدلائل على أن يشره في  
سواء ما يسمونه، بل على ولي الأمر أن  
يعرفهم من علمه بوضعهم وتساوهم عن  
هذه العرافة، ومن يعرفهم أن يعرف من

١- كسبه جمع فهو ١٧٠ وذكر من علمه ١٧١  
كل المص من علمه سمه ١٧١ وذكر  
من علمه ١٧٢ والسم ١٧٣ ومن علمه  
١٧٤

١- سمه ١٧٤ والسم ١٧٥

﴿وَلَا تَنْبَغُوا أَنْ تَكُونَ تَتَابَعَةً﴾<sup>(١)</sup> «لا ينبغي  
التواضع المصطنع خبير البائع بين الفرد  
والإمضاء، بل إن هلك السلمة به الأكثر من  
التمن والقيمة»<sup>(٢)</sup>

## مَرْكَلَة

التمن.

١- لعل أصل الكلمة المركبة والمراد بها: التمّن  
والحظوة. وأصله قربة، وفي الحديث  
«الزلف إلى الله بركتين» ومنه مَرْكَلَة سميت  
بذلك لأمرائها إلى عرفات

وقيل سميت بذلك لأجتماع الناس بها،  
من قولهم «أولفت الشيء» جميعه

وحدثنا في الاصطلاح، هي مكان بين  
مأزني عرفة ووادي محسر، وبعضهم يقول ما  
بين مأزني عرفة إلى قرن محسر، وما على  
بين ذلك وشماله من الثعالب فهو منى

قال الأديب النوري: قال أصحابنا: المَرْكَلَة  
ما بين وادي محسر ومأزني عرفة، وليس  
الحبلان منها، ويدرس في المَرْكَلَة جميع ذلك  
الثعالب والموابل والظواهر والحبائل الداخلة في  
الحبل المَرْكَلَة<sup>(٣)</sup>

## مَرْكَلَة

التمن: قيس



(١) المصباح الكبير والعمدة للأستاذ أبي علي  
بن عيسى ١٢٦/٢، وفي المصباح ١٢٦/٢، وفي  
المنهاج ١٢٦/٢، وفي المصباح ١٢٦/٢، وفي  
المصباح ١٢٦/٢، وفي المصباح ١٢٦/٢

(٢) سورة هود، ٨٤  
(٣) المنهاج في خمسة ٢٦٩، وفي المصباح الكبير للمصنف  
١٠٦٢، وفي المصباح الكبير للمصنف ٨٥

## الانفاذ ذات الصلة

١ من:

٢- حتى موصح عرب مكة، ويقال، به وبين مكة المكة من ثلاثة أميال، به من الموصح ليام النسوي، وسمي من لما يمس به من المصاحف في بركة، وأما الرجل أو الحاج بالليل إلى من<sup>(١)</sup>

والصلة بين المردقة وبين من أن كمالا منها من مائة أربع

## ب- المصاحف المحرمة

٣- المصاحف، مفتوح الميم في المشهور وحكي كسرهما: حين صير آخر مردقة، اسمه قرح بضم القاف والياء

وسمي مشمرا لما فيه من الشحار وهي مدالم الدين وطاعة الله تعالى، ووصفت بالمحرمة لأن يحرم به الصيد وغيره، ويجوز أن يكون معناه ذو الحرمة<sup>(٢)</sup>

والصلة بين وبين مردقة أنه جزء منها، أو جميع المردقة وعلى حد شهر سركش بمردقة<sup>(٣)</sup>

## الأحكام المتعلقة بمردقة

### المبته في مردقة الحاج

٤- احتلف الفقهاء في حكم المبته في مردقة الحاج ليلة الحج.

ذهب جماعة إلى أنه فرض، ومن هؤلاء من أنه لا يفرض علقمة والأود والشمعي والنحوي، والحصري حصري، رحمهم الله كما ذهب إليه من أنه لم يثبت النحوي أو عبد الرحمن ابن بنت الشاذلي، وأبو بكر بن حريمة، والشمكي قالوا لا يجب بمردقة فرض فو ركن لا يتصح الحج إلا به كالتوسيع يعرفه<sup>(٤)</sup>

واحتجوا بالحديث المروي عن النبي ﷺ أنه قال: «من فاتته المسب بالمردقة بعد فاته الحج»<sup>(٥)</sup>

وذهب المالكية في الأصح، والحنابلة إلى أنه واجب وليس بركن، فلو تركه احتج صبح حقه وعقده دم<sup>(٦)</sup>، فعند الحج يوم عرفه، مر جاء قبل الصبح من ليلة جمع

١٦ تاريخ دار الحديث ١٣٥٣هـ، والمصنف المروي ١٣٤١هـ.

١٧، روضة لطيف ٩٩/٢، ومعي المحتج ٥/٩٩

١٨ حديثه في إرفاق البيت بالمردقة ٤.

أورد المصنف في المصباح ٤٨/١٥، ثم قال: ليس بركن ولا يبرأه يوم يبرأ إلى أي حشر

(٢٧) المصنف المروي ١٣٤/١٥، وسبني لاس علقمة ٢٢١/٢، وما بعدها

١ المحتج المصنف والمصنف المروي ١٣٤/١٥

٢ غير المصنف ١٣٤/٢٧، والمصنف المروي ١٣٤/٢٧، ١٣٥/٢٧

عن الجيب بطردقة فلا شيء عليه، وكالمردقة لو حافت طرود الخيش أو النسي، فبادرت إلى مكة بالطول، وكمن ألتص من عربات إلى مكة وطاف لم يكن ولم يمكنه التمتع إلى المردقة بلا ضعة ففاته الميت وكالمردقة والمسلمة فلا دم عليهم بترك الميت<sup>(١١)</sup>، لأن النبي ﷺ رخص للرعاة في ترك الميت لحدث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أُرخص لروعا، الإبل في السيرة حمارين من مائة<sup>(١٢)</sup>، وإن العباس بن عبد المطلب استأجر رسول الله ﷺ، أن يبيت بمكة بالي من أهل مكة فأنزل له<sup>(١٣)</sup> وقال المائكة بتم الميت بمردقة بقدر حظ الرحالة سواء حفظ بالليل أم لا، ولم لم يزل بها بهذا القدر حتى طلع الصبح بلا حذر وجب عليه دم، أما إن تركه بمردقة فلا شيء عليه<sup>(١٤)</sup>

ثم حمله<sup>(١٥)</sup>، يعني من جاء به، وبمحصل الميت بالمردقة بالحضور في أية بقعة كانت من مردقة، فثبتت بمردقة كمنها موثق، وأرضعوا عن بطر محسرة<sup>(١٦)</sup> كما أن هذا الميت يحصل عند النافذة والحنكة بالحضور في مردقة في مائة من النصف الثاني من بركة المحر، وأنه لو دفع من مردقة بعد نصف الليل حرله وحصل الميت ولا دم عليه، سواء كان هذا الدفع بقدر أم بغيره، وأنه لو دفع من مردقة قبل نصف الليل ولو بغير رسم يده إليه لترك الميت على عادته قبل طلق المحر أجره الميت ولا شيء عليه، ومن لم يرضق مردقة إلا في النصف الأخير من الليل فلا شيء عليه<sup>(١٧)</sup> ووجوب الدم بترك الميت خاص بمن تركه بلا عذر، أما من تركه لعذر كمن انتهى إلى عربات ليلة المحر أو قبل بالوقوف معه

(١) المحسن لم يرد في ١٣٨٠، يعني المدفوع ١٥٠٠، وكذا المدفوع ١٩٠/٢  
(٢) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج مالك في الموطأ (١٥: ٤٠٠) وهو موقوف  
الترمذي (١٨: ٣٣) وألفظ مسلكه وقال للترمذي حبيب حسن صحيح  
(٣) حبيب، رخص ليس في العباس رضي الله عنه  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(٤) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(٥) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(٦) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(٧) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف

(٨) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(٩) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٠) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١١) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٢) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٣) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٤) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٥) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٦) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف  
(١٧) حبيب (أرضع لروعا الإبل في السيرة)  
أخرج المصنف في صحيحه (١٩: ١١٠) وهو موقوف

من مع قدم النبي ﷺ ليلة المردلغة في صفة  
له،<sup>(١)</sup>

الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في  
المردلغة.

لا يجب للعشاء إلى مشروعة للجمع بين  
المغرب والعشاء، فالحاج في مردلغة ليلة البحر،  
إلا أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل.

سقط الحسبة إلى أن الحاج يصلي  
المغرب والعشاء في مردلغة جمع بانفس  
والإقامة. لأن العشاء في وقتها فلا تحتاج  
للإعلام بغيره على دمه واحدا، ولا يشترط  
لهذا الجمع منهم جماعة، هو صلوات  
مجرد حاز وبكس الجماعة فيه سنة  
ولنجمع مردلغة معهم شروط هي

أ- الإحرام بالحج

ب- تقديم الوقوف بمره عنه

ج- الرمان، والمكان، والوقت، فالزمن ليلة  
البحر، والمكان مردلغة، والوقت وقت العشاء  
ما لم يطلع البحر، فلا يحوز هذا الجمع لغير  
المحرم بالحج، ولا في غير الرمان، وللمكان  
والوقت المذكور

هو صلي المغرب والعشاء في عرفات أو  
في الطريق إليها، لحديث أسامة بن زيد

وعنه الحنفية، المبني في مردلغة ليلة البحر  
سنة مؤكدة إلى القصر، لا واجبة<sup>(٢)</sup>

قال الكاسبي وأسنه أن يبيت ليلة البحر  
مردلغة والسنة ليست بواجبة إنما الواجب  
هو الوقوف، والأصل أن يكون معه بعد  
الصلاة، يصلي صلاة الصبح بخلع، ثم يقف  
عند العشر الحرم فيدعو الله تعالى ويسأله  
حوالته إلى أن يسفر. ثم يخلع بها قبل  
طريق الشمس إلى متى<sup>(٣)</sup>

تقديم النساء والخطبة إلى متى.

١- بعد النشأ، إلى أنه من السنة تقديم  
الصلاة من النساء وعبره من مردلغة إلى  
من قبل طلوع الفجر بعد نصف الليل، ليرى  
جمرة العلب قبل ربيعة الشمس<sup>(٤)</sup>، لحديث  
عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت مودا  
رسول الله ﷺ ليلة المردلغة فتدفع صلبه،  
وتبيل خطمه الشمس، وكانت امرأة ثعلبة تأنس  
لها<sup>(٥)</sup>، وهو ابن عباس رضي الله عنهما، قال

١١- تاريخ الصالحين ١٦٦٦، ورد الصالحين من زاد الصالحين  
١٦٦٦ وما بعده

١٢- تاريخ الصالحين من زاد الصالحين ١٦٦٦، ورد الصالحين  
على الله ١٦٦٦، ١٦٦٦، ١٦٦٦

١٣- تاريخ الصالحين ١٦٦٦، وسقطه من حديث ١٦٦٦  
وحواله الأكل ١٦٦٦، وقد ورد في حقه ١٦٦٦

١٤- وسقط الصالحين ١٦٦٦، وسقط الصالحين ١٦٦٦  
نفسه لا ينفذ ١٦٦٦، وسقط الصالحين ١٦٦٦

١٥- عرفت السنة مودا رسول الله ﷺ  
أمره جدد في فتح القوي ١٦٦٦، وسقط ١٦٦٦

١٦- حديث من قدم في ليلة المردلغة

أمره جدد في فتح القوي ١٦٦٦، وسقط ١٦٦٦



بیهما بعد سیرت اشقی لا حور فی مردانه نو  
در ۱۹۰۰ ر وکن مکره وگر مهاف مع لامام  
در حر عد معر ۱

وال دم الفتاسی علی الفس الاحمر او  
عس لری ن حردنه اهان صفا سدا ی صلاحها  
عد الفسق قلی وصیوه سرخلفه ووجو ی  
در مهما عار شفق بالسیة ضلالة المشاء  
لایها اصلا لملایح کل وکنه عدا سحره  
شدهمه عدا ی عری وکبه

و ذکر ای حسا ی سدا ککه آره د صلی  
می لودنه فلا سده وبعلا الاعانه عده لهر  
حسیر لاجل المردانه ۱۰۰ لک حور کبی سده  
الضلالة ۱۰۰ بیت

وقد السافحه عتد أن یوحی الیهما  
صلواتهم وحسیر سها وبی لعلنه می  
لله فلتی فی وقت الفضا عده بحسیر الیهما  
در م وکب الاحیار درمساء وهو شک لعلل  
فی اصبع الثوبی وکبه یی لثوب الاخر

وحوار لجمع مهاف سردهه یی وکب  
للمنه لیلحاح الجسد موی عیر و لاء لجمع  
عده هم سبب الفسر لا سبب الفس  
دعوا وکله او سده وکبه یی لثوب

در س ع صفا قال دتبع رموز انه ۱۰۰ حر  
عرفه درون الفس قال نه سوا سوده یجمع  
لویموه لیلت نه لیللا و لای الفللا  
آه لک فعداه الجرد لکبه نه دت ملایح نه  
لکبه الفللا لملکی سحره نه سوا سکل  
انسان صفا دخی مکره نه لکبه نه الفللا  
صفا وکب لیلل بیهما

لک الفسیر یی الفس عده سفا عده ۱۰۰  
ده یی المردانه یی لکبه ما ادا عده  
ایر مکه المکره یی سحر لکبه المردانه عار  
له یی صفا سحره یی الفس

وقد سفا ککه دتبع لکبه یی عده  
دهم الإمام وکله نه لکبه الفللا وجمع  
الامام وکله نه لکبه الفللا وجمع  
جمع فاحیر وکله الفس الا عده المردانه  
سحره یی صفا سحره نه لکبه نه لکبه  
عده ککه نه یی لکبه مع الإمام وکله نه لکبه  
سحره یی لکبه عده لکبه نه لکبه نه لکبه  
بجمع لکبه نه لکبه نه لکبه نه لکبه  
فللا وکله نه لکبه نه لکبه نه لکبه

در سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه  
سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه

در سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه  
در سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه

در سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه  
در سحره نه لکبه نه لکبه نه لکبه

لما صلى المغرب حتى يحل مردقة، يجمع بين المغرب والعشاء ويقسم لكل صلاة إقامة لحدث امرأة من زيد رضي الله عنهم قال: دفع رسول الله ﷺ من عرفه حتى إذا كان بالشعب حل قال: ثم نوحاً فقلت له الصلاة يا رسول الله قال الصلاة أمامك فركب فلما جاء مردقة مرته فوفاً فاشيع الموصوف، ثم تكبى الصلاة صلى المغرب، ثم باع كل إنسان بمبره في مبره، ثم أكتمت الصلاة ففعل: ولم يبق بينهما.

ووي هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما

وبجمع بينهما بإقامة الأولى فلا يصح، يروى ذلك عن ابن عمر أيضاً، وبه قال الثوري لما روى ابن عمر قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب صلاةً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة»<sup>(١)</sup>، ويروى للأولى بإقسام ثم أقام الثانية فحس، فإنه يروى في حديث جابر وهو مستظمن لغيره، وهو مستظمر يستمر القولت والمحموعات، وهو قول ابن المنذر وأبي ثور، والذي حذر الجرمي إقامته لكل صلاة من غير أدان قال ابن المنذر وهو آخر

مثل حظ الرجال وسبح كل إنسان جملة وبغلقه، ثم يصلون<sup>(٢)</sup>، لحدث امرأة من زيد رضي الله عنهم أي النبي ﷺ لما جاء المردقة يوماً، ثم تكبى الصلاة صلى المغرب ثم أفاض كل إنسان بمبره في مبره ثم أكتمت العشاء فصلاها ولم يبق بينهما شيئاً.

لأنه لا يصح ولو تركت بجمع بينهما وروى كل واحد في وقتها أو جمع بينهما في وقت المغرب أو جميعاً، لا مع الإمام، أو صلى إحداهما مع الإمام، أو أخرى وحده، جازماً بينهما، أو صلاة في حرف، أو في الطريق قبل المردقة، جازماً ولله الفضيلة.

وإن جمع بينهما في المردقة لم يثبت بحسب ما لم لكل واحدة منهما، ولا يؤيد ثمانية، ويؤيد الأولى في الأصح<sup>(٣)</sup>، حديث حسان بن سعيد بن عبد الله أن النبي ﷺ صلى المردقة صلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقائيس، ولم ينج بينهما شيئاً ثم اصطبلح حتى طلع الفجر وصلى الفجر<sup>(٤)</sup> وقال المحدث: «سنة لمن دفع عن عرفه أن

١: المصنوع حموي ١: ١٤٤ - ٢: ١٠٠  
٢: ١٩٩: ١٠٠ منه لئلا يفرق  
٣: مصنفه كذا في ٨: ١٣٧، وبإيداعه  
٤: حديث «أن النبي ﷺ صلى المردقة»  
المردقة سلم ١٩٩: ١٠٠

(١) حديث مجمع، يقول له: «لا بين المغرب والعشاء»  
المردقة سلم ١٩٩: ١٠٠

قولي أحسن، لأنه وإياها تُقامه رضي الله عنه، وهو أعلم بحال النبي ﷺ فإنه كان ردهم، وقد اتفق هو وخبر رضي الله عنهم في أحدهما على إقامه لكن صلاة، واتفق أسامة وابن عمر رضي الله عنهم على الصلاة بغير أدائي<sup>(١)</sup>

### التوقف في المشعر الحرام والذم فيه

٨- يرى جمهور العلماء أنه يستحب للحاج بعد بيئته بمزدلفة في ليلة النحر أن يصلي صلاة العجر مثلها في أول وقتها<sup>(٢)</sup>، بحسب جابر رضي الله عنه في منعه حج النبي ﷺ وفيه أحسن أن المزدلفة تصلى بها المعسر والمسا فقيل راحة وإفانج وم يفتح بينهما شيئاً ثم المظجع حتى مطلع النجر، وصلى الصجر حين يري له المصح نادان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة، فدعا الله تعالى وكبره وحلله مع برن واقف حتى أسفر جداً فدلج قبل أن تطلع الشمس<sup>(٣)</sup>

ثم يأتي الحاج المشعر الحرام (حج من) ويقف عليه يدعو له سبحانه ويدلي ويحمده

ويكبره ويهلله، ويوحده ويكثر من التلبية، ومن الذكر، لما رواه جابر رضي الله عنه قال النبي ﷺ أتى المشعر الحرام فرقى عليه قدحا لله وحله وكبره ووحده<sup>(٤)</sup>

ويدعو الله بأحب، ويحضر الدعوات للعبادة ولأمر أنسهه ويكرر دعواته، ويستحب أن يكون من دعائه اللهم كما وقف عليه وأمر ابنه موصفا بذكره كما حدثنا وأمرنا وأمرنا بذكره كما حدثنا بنحوه وغيره حتى (قَالَ) وَأَلْفَمَسَهُ ثُمَّ صَرَفَتْ فَأَذْكُرُوا أَنَّهُ يَصِدُّ الْمَشْعَرُ بِسَرَادٍ وَأَذْكُرُوا كَمَا حَدَّثَكُمْ بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ ثُمَّ أَوْجَسُوا بَيْنَ عَيْنَيْ لِقَائِ أَكْبَاشٍ وَأَنْصَبُوا لَهَا ثَلَاثَةَ عَفْوَ رَجِمَهُ

ويكثر من قوله، اللهم أنا في الديار حنة وفي الأسماء حنة وقتا غلب النار، ثم لا يزال يدعو مستبلا القبلة رعدا يهده إلى السماء إلى أن يسفر جداً<sup>(٥)</sup>، لم يثبت جابر رضي الله عنه أفلم برن وأما حتى أسفر جداً<sup>(٦)</sup>

(١) حديث جابر، أخره ابن أبي عمير في القديم للحجاء، وفيه

الحجاء، ١٩١٥

(٢) سورة البقرة، ١٩٩

(٣) سفر من مع السلف كلها

(٤) حديث جابر

(٥) سفر من مع السلف

١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧

(٦) سفر من مع السلف، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩

(٧) سفر من مع السلف، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١

(٨) سفر من مع السلف، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣

(٩) حديث جابر

سفر من مع السلف

وقال النووي وقد استبدل الناس بالموقف  
على قرح المشعر الحرماء الموقف على بناء  
مسجد في وسط المدينة وفي حصول  
أصل هذه المسألة الموقف في ذلك المسجد  
وبعد من مرافقة مما سوى قرح وجهان  
أحدهما لا يحصل به لأدنى وقف  
على نزع وقد قال القاضي صاحب  
المنهاج في القاموس وهو الصحيح بل  
الصواب أنه لا يحصل به جرم القباضي فهو  
الطيب في كتابه المجموع والرافعي وغيره  
لم يثبت جابر رضي الله عنه أن رسول الله  
قال: «سحر هنا ومى كلها سحر» فأنحروا  
في رحالكم ووقفت هنا وشره كلها موقف  
ووقفت هنا وجمع كلها موقف<sup>١١</sup>، وجمع  
في اصطلاح والمراد وقت على قرح<sup>١٢</sup>،  
وجميع المرفقة موقف فكس أفضل مرفق  
كما أن صولات كلها موقف وأفضلها موقف  
رسول الله عند الصحران.

٩- ولو كانت سنة الوقوف عند الصنعة المحرم  
 لم تغير بدم عند الجمهور كسائر الهبات  
 والسري، ولا يتم على الصحيح بهذا الترك، وبما  
 شأنه الضعيف.

ولا نحصل هذه النصيحة بالوقوف فيه في صلاة الصبح لآله عظام السنة.

١٠- والثالثة الذم من المشعر احترام إني مني  
قل طلوع الشمس، ويكره تأخير السير منه  
حتى تطلع الشمس<sup>(١)</sup> فحدثت حابر  
رضي الله عنه «أن النبي ﷺ لم يزل وأنا حتى  
أبصر جده فذم من لم يزل حتى تطلع الشمس»<sup>(٢)</sup>  
قال عمر رضي الله عنه «إن للمشرك كبير  
كنايا لا يبصرون حتى تطلع الشمس ويملأون،  
أنسوف شبر كبره معيره وأن رسول الله ﷺ  
حذرهم فخاص من قد تطلع الشمس»<sup>(٣)</sup>  
ومن تابع أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما  
أخر في الومض حتى كانت الشمس تطلع،  
فلما لبس عمر رضي الله عنهما إني أراه يريد  
أن يصنع كما صنع أهل الصحاحلية فذم وذم  
البارع

المجلس الوطني للطفولة

اور ان کی مدد سے اللہ کی تعریف کی جائے۔

ولم يترك ليمن عريجه

۱۶ حدیث: اَللّٰهُمَّ اِنِّیْ اَعُوْذُ بِکَ مِنْ عَذَابِکَ

**PLATE 1**

(٤٧) سادات حلي: المصنف جهاداً رسمياً كلياً عليه.

(A) 70

ATY (T) 62-11 A F 62-1111

معنى المستخرج (١٦) ٣٩٤ ٥ ٦ والوجه هو (١٧) ٣٩٥

١٥٦٤

1127 401.95

10-10-10

● ۱۹۹۸-۱۹۹۹

100% (100%)

١٠٠٠

واجب، كمال من عباد الله، فتوقف بمصر دعة  
واجب لاسمته والبيوتة ممره سنة مؤكدة  
إلى أنفجر لا واجبة<sup>١</sup>  
وركن القنوف الكسوة في مزلته سواء كان  
يحل نفسه أو ممل غير، بأن كان معمولاً وهو  
نظم أو بنفسه أو كمال على دية، فمصوله  
كتأبها، عمن بها أو به يعلم، ومكمل الم موف  
أجراً، المزلته أي جزء مكن وله أن يزل في أي  
موضع شاء منها، إلا أنه لا ينبغي أن يزل في  
ولدي محصور لقول النبي ﷺ: «لا وهي  
محصر»<sup>٢</sup>، ولو وقف به أجزاء مع الكرامة  
و لأصل أن يكون، وقوة حلف الإمام على  
تحسن التي ينفع عليه الإمام وهو حليل لرج.  
وأما وصف الوصف لخاصين للوج الصخر من  
يوم التحول وظلوع الشمس، فمن حصل  
بمرددة في هذا الوقت، فقد دوت الوصف  
سواء بات بها أو لا، فإذا وقف، وقوف من وقته  
إلى كان لعذر عا شى، عليه، وإن كان لمير  
عصر عليه دم

ودعت أس الحاجنون من المالكة إلى أن  
أيقوف بالمعصر الحرام من لرفض الحج لا  
من سنة، كمال الآتي في تعليقه على هذا القول  
في السنة هي التي نهم من قوله جصاص<sup>٣</sup>  
لقط عصباء الرجم من مزلته

١١- ذهب الفقهاء، في الجملة إلى أنه  
يجب أن يرحل أحد عصى الجملة من  
مزلته<sup>٤</sup>، الحديث ابن عباس رضي الله عنهما  
قال: «قال رسول الله ﷺ: غداً للعقد وهو على  
ثافته لقط في حصن فلف به سبع حصباء  
من حصن العلف»<sup>٥</sup>، الحديث<sup>٦</sup>، وفي رواية  
«أن رسول الله ﷺ أمر ابن عباس رضي الله  
عنهما أن يرحل عصى من مزلته»<sup>٧</sup>  
ولأن بالمر دعة سلامي أحجاره وحاوله،  
ولأن من أئمة إذا أقر الحاج إلى منى أن لا  
يصرح على محصر الرمي، فسره أن يأخذ  
الحصى من مزلته حتى لا يشك منه لأن

ولكن الواجب من هذا الوقوف على  
مأخذ في نظمه ودار السنة أملا أموصف  
إلى لإسما حسنا<sup>٨</sup>

١) موسم القس ١٨٨٤  
٢) دائع الصالح ٥٦٣ وحسن الإجماع ١٨٨٤  
٣) ليعمر في الروي ١٧٧٨ (موسم الصالح ٥٦٦)  
والشعر ١٨٨٤ ج ٢  
٤) حديث الشيخ في حصى  
٥) حرمه من سنة ٨ ١٠ والصلح في القس  
٦) ١١٨٨: وقال حلف ١٠٠ سنة مع على شره القس  
٧) رقمه ١٨٨٤  
٨) حديث عمر ابن عبد الله بن عبد الله  
أورد ذلك أي في حق القس ١٠ ١٤ لم ينفذ في  
طرحه

١) دابة القس ١٨٨٤  
٢) حديث ١٧٧٨ في مصر  
٣) حرمه في سنة ١٨٨٤  
٤) دائع الصالح ٥٦٤ ومنازل لفظ ١٦ ١٧٦  
٥) حرمه في سنة ١٨٨٤ ١٨٨٤

## مرظف

التعريف.

١- المرظف - تشييد الهاء ونسخ الزاي والهاء  
في الخطة الوعاء المطلي بالزيت - مكرر  
الزاي - وهو نظير

ويسمى الفشاء هذا المظنط بالمعنى  
اللفوي منه <sup>(١)</sup>

الألفاظ كانت الصلة.

الاستم:

٢- الحنم نبي انقضى حشر مدعورة حصر  
كنايت محفل الحمر فيها الى المدينة ثم  
أنشع فيه فنيق الحرف كله حتم، واحدها  
حنم <sup>(٢)</sup>

ولا يخرج استعمال انقضاء بهذا المعنى عن  
اللفوي

٣- الحنم ما طلي من  
الحجار بالزجاج كالأصص الحمر  
مكررة <sup>(٣)</sup>

الزربة تحية له كذا في الطرب تحية المسجد  
الحرام

قالوا لك ساني وحله من المصنوع وهو  
أحد نوعي الإجماع. وإن ربي معناه أحدهما  
من الطرب، أو من الجمرة أجراء وقد أساء

والإساءة متباعدة بالأحد من الجمرة أما  
الأحد من الطرب أو من من فليس صحتها  
إساءة <sup>(٤)</sup>

وقال المالكية، بدد لفظ الحنم في نفسه  
أو يقصره من أي محفل لا يتقنه فمن  
المرظفة <sup>(٥)</sup>

وأجاز السابعة لفظها من الطرب أو من أي  
مكان كان ومثالوا يكره لفظها من الحنم  
معدونه عن الحنم المحترم، ويقصد من كان  
مكان محن ومما سمي به

وقال أحمد هذا الحنم من حيث  
مشت <sup>(٦)</sup>



١- انظر المراجع المذكور، ما قلناه في كتابه وكلمة المظنط  
حرف ٢٤ ٢٣٩ في المصنف  
(٢) الهاء لا في الأثر، والمصنف  
(٣) حاشية المصنف على شرح الوفاء ٤٥ ٣٩

١- انظر المراجع المذكور،  
٢- حاشية المصنف ١٦٢٢ والشرح المصنف ٥٩١٥  
٣- في المصنف ٢٠  
المصنف ٤٢٥١٢

والعنه يسهمان احب والبرك  
 ينسركان في سرعه شغل لانه نهج

نشر

١٤ المبر على من صبر بجمع مفعول في  
 الله حشد بزر وبه فيه  
 وسبيل مساهدا جدا للمد بجمع  
 اللوي شبه قال العنبري التبر هو حش  
 الحين بفر وجمع ظرفاً كالنصبة  
 والنصبة بين العبر و العرب هو سرخ  
 الإسفار لم يابعد فيها

الحكم الإجمالي

الانده في المرفأ

١٥ هذه النافعة والحالفة في الصحيح  
 التي أنه يجوز الاستدلال به في العلم  
 حيث من بحر أو بيت أو نحوها نحو  
 ودرست في المرفأ ومبر من الأوسنة  
 وجوز استدلال بها لم يقدر مسكراً بما  
 روى برفد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٦ يسلمكم عن الامانة لا يسروا لا امر  
 اعراف لا تدعى سوجه في كل وعاء غير أن لا  
 يسروا مسكراً<sup>١</sup> وهذا يدل على صح  
 النبي لا حكمة للمسلمين

١٧ قال العنبري في نفسه على حاشية أبي  
 هروية في أبي ١٥ انه يقول من المرفأ  
 وانحه ونشره<sup>٢</sup> كان الاستدلال في هذه  
 لا يبره انه ربه وادعاء وانهم والخير  
 منها حاشية في ١٥ لا سلام حول من نصير  
 مسكراً له ولا يملكه ككتاب خلف مسكراً  
 ورمي بمره الاستدلال به لم يقدر مسكراً  
 نصير ما يمسكرك وكان المرفأ قريباً بلاده  
 حكر صم طان لم يدر في مسكرك  
 الم سكر في سر ذلك في مرفأ هم مع ذلك  
 واضح في ١٥ لا في المرفأ سره او في  
 سره مسكراً وقد صرح قوله في مرفأ  
 حشد بزر وبه فيه

١٨ قال ابن عفا السبي عن الاوغبه إنا كان  
 نعلم بدارينا قلبه لكونه لا يملكه بلأمر  
 الاستدلال في الاوغبه تاي اقتبوا واذل مسكراً

١٥ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

١٦ حاشية في المرفأ

١٧ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

١٨ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

١٩ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٠ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢١ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

١٩ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٠ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢١ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٢ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٣ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٤ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٥ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

٢٦ حاشية في المرفأ المرفأ في المرفأ

استعماله في الحبر فلا يسكل في حله  
وعطهرته، وإن استعمل في الحبر مع قنداره،  
ينظر إلى أن القنداره مبقطاً يطهر بعينه ثلاث  
مرات، وإن كان جديداً لا يطهر عند محمد  
فشراب الحبر فيه بدلالة الصبي، وعند أبي  
يوسف خمس ملائق وبخلاف في كل مرة وهي  
من مسائل عمل ما لا يتصور أن يفسد دليل  
عند أبي يوسف يعلأ ماء مرة بعد أخرى حتى  
يخرج الماء صفياً غير مضر ثوباً أو طعاماً  
فوراثة حكم تطهيره<sup>١٠</sup>

وفقد نسخ الإسلام في ذكر المعروف  
يحوطه ر<sup>١١</sup> هذا مثل ظرف الحبر بعدلنا  
صحت به الحبر، أما إذا لم يصب به الحبر  
حسب صلب الحبر حلاً فما حاله نظرياً؟ لم  
يذكر محمد هذا في الأصل<sup>١٢</sup>

وقد حكي عن الحاكم أبي نصر محمد بن  
مهرية أنه كان يقوم، ما يوارى إلا، من  
الحل لا شك أنه يطهره لأن ما يوارى الحل  
من لثاء فيه نجسه الحل وأنه طاهر، وثمنا  
أعلى الحب الذي تشخص من الحبر قبل  
صبره حلاً فإنه يكون حلاً لأن ما داخل  
الحبر، النجس من الحبر ثم يطهر حلاً من على

حرمه<sup>١٣</sup> وحكم الحكيم في كل شيء هو  
عنه بمعنى النظر إلى هذه فإنه يشطط للمعروية  
كنالهي من شطط في الظروف<sup>١٤</sup> قد  
قال الأبيد لك منها، قال «عضو الطرفين  
عنه»<sup>١٥</sup>

ومعيب المالكية وأحمد وإسحاق وهو  
مروي عن أبي عمرو وابن عباس رضي الله  
عنهم إلى كراهة الانبساط في المروءة<sup>١٦</sup>

قال أحمد بن حنبل إن نقل منسوب المالكية  
بكرهه الانبساط في المروءة، وأنه في ما  
أنهى الله، والمروءة ولو كان انصود شيئاً  
واحد، وأما سيد شمس فممنهي عنه، ولو في  
«عنو الصبي» وممنهي الكراهة حيث  
الحل لا استأثر لأن قطع به أو بعدد ما  
الحبر الرمي وإلا فهو في الأول وجب في  
الثاني<sup>١٧</sup>

وروي الحنفية أن المروءة إن لبس به حل

١٠ حديث مدون في مسند أحمد

١١ روي عن أبي حنبل في المروءة من كراهة

١٢ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٣ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٤ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٥ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٦ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٧ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٨ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٩ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٠ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢١ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٢ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٣ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٤ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٥ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

٢٦ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٠ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١١ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٢ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٣ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٤ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٥ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٦ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٧ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد

١٨ ٤١٠ (٣٠١) في مسند أحمد



# مَرْكُوبٌ

## التصريح

١- المركوبي ١- على الفعل مركبي ويتعدى  
 التصريح به في اللغة ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي، فهو مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 الصلاح وركوبه من ماله فهو مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-

١- المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-

١- المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-



١- المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-  
 المركبي ١- مركبي ١- مركبي ١- مركبي ١-

## الأحكام المتعلقة بالمرتكبي

استحقاق القصاص للمرتكبي<sup>١</sup>

المالكية إلى أنهم عدلان، وفي قول عند  
الحنفية لا بد من ثلاثة<sup>٢</sup>

٢- سلم الشبانصة يسمى أو يكون للحاكم  
مركوب، وهم من يعرفون اليهود ويخشرون  
بما نظر أحوالهم، فترجع إليهم بينوا حال اليهود  
وأصحاب المسائل وهم الذين يسلطهم  
الحاكم إلى المرتكبي ليجنوا من أحوال  
اليهود، يسألوا عنهم من يعرف أحوالهم،  
ويضاير أصحاب المسائل بالمرتكبي<sup>٣</sup>

رجوع المرتكبي عن تعذيب الشهود

٥- إذا رجع المرتكبي عن تعذيب شهود قتل أو  
جاءه، فالأصح عند الشافعية أنهم يصمدون  
مالتصاعص أو الذئبة، لأنهم ألبسوا القاصي إلى  
الحكم المقتضي إلى القتل وإلى هذا ذهب  
القضاة من الحنفية، ومقابل الأصح عند  
الشافعية مع القصاص، لأنهم فاقمت مع  
القتال، ومقابل أبو حنيفة عبيده لدية لا  
للقصاص<sup>٤</sup>، وقال المالكية لا يفرم المرتكبي  
شبان من المنية ولا تقتل منه إن رجع عن  
حد بل سيؤخذ ثقل عنه أو ليس محصن بعد  
قتله بالقصاص، أو الرجوع لأنهم لم ضحا مالا  
فجردهم، ولا نساء فصاعدا لدية أو قصاصا<sup>٥</sup>  
وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تركبه) ف  
١٩ ونظما ٢٦

## شروط المرتكبي

٣- بشرط في المرتكبي أن يكون مسلما  
مكفرا حر ذكرا عدلا وليس به وبين المرتكبي  
عداوة في صرح، وعدم مودة أو أبوة في  
معدل، عداوة المرح والمعدن، ونسبها، فلا  
يجرح عدلا، ويركي فاسدا، حيرا حقيقة  
بالفر من يدك لفسحة أو جبر أو معاملة  
قريبة<sup>٦</sup>

عنه من يؤول في التركية

١- اختلف الشافعية في عدة شهود تركية  
فذهب جمهور الفقهاء الشافعية  
والحنابلة والحنفية، وهو المشهور عند



١- صاعدا من عاقلين ٢٧، ٢٨، وقترح المصنف ٢٨٩، ٢٩٠  
وسيرة الميركا ٢٠٠، وعامة الجعل ٢٦١، ٢٦٢، راجع في  
٢٧، ٢٨

(٢) يعني المطاح ٢٨٩، ٢٩٠، يخرج من جعل ٢٨٩، ٢٩٠  
٢٨٩، ٢٩٠  
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥

### الحكم التكاليفي.

٣- نحن الفقهاء على أن استعمال آلات  
الذهب كالمزامير والعود وغيرهما محرم من  
حيث الجملة<sup>(١)</sup>

والمسائل للفتاوى على ضرورة استعمال  
المزامير بحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال  
«إن الله عز وجل يعزى درجة وعلى ظلالها»  
وأمرني أن أفحص المزامير والكيارات  
والمزامير<sup>(٢)</sup>

### حكم الاستماع للمزامير ونحوه من الآلات الضكية

٤ ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة والشافعية  
والحنابلة إلى عدم جواز الاستماع للمزامير  
وغيره من آلات اللهو المحرمة<sup>(٣)</sup>

جاء في الروايات القرطبية أما المزامير  
والأودار والكنوبة فلا يحسن في تحريم  
سماعها ولم أسمع عن أحد ممن يعتبرونه  
من السلب وثمة الخلف من يبيع ذلك وكذا

١- حاشية ابن حبان ١٤٥: ١٢٣، ٢٣٣، وحاشية  
الشيخ ١٢١، ٣٣١، والفتاوى على شرح المصباح  
١٥٥: ٣٣٢، ٣٣٣، والفتاوى ١٤٥: ٣٣١، وسفاب  
نور العين ١٤٥: ٣٣٢

٢- حاشية ابن حبان ١٤٥: ٣٣٢، وفتاوى المفتين  
والشيخ ١٢١، ٣٣١

٣- حاشية ابن حبان ١٤٥: ٣٣٢، وفتاوى المفتين  
والشيخ ١٢١، ٣٣١

٤- حاشية ابن حبان ١٤٥: ٣٣٢، وفتاوى المفتين  
والشيخ ١٢١، ٣٣١

## مزمور

القصيدة:

١- المزمور مكرس للميم لغة آلة المزمور،  
والزمرارة حرفة، يرمز، والمزمور ما يترجم به  
من الأثر، والجمع مزامير، ومزامير حارة،  
ما كان يترجم به جلود حية السلام من القربى  
وضروب النعش<sup>(١)</sup>

والمزامير اصطلاحاً هو الآلة التي يزمّر بها  
وهو من القصص<sup>(٢)</sup>

### الإنشاد تحت الصلوة:

المزامير

٢- المزامير لغة الملامح كالعود والظبور،  
والزمرارة، عزف، أو مكرّر، كمنبر ومعرفة  
كمكسرة، والمزامير تلاعب بها والمضي  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
العامي<sup>(٣)</sup>

والمزامير أهم من المزامير

١- حاشية ابن حبان ١٤٥: ٣٣٢، وفتاوى المفتين  
والشيخ ١٢١، ٣٣١

٢- حاشية ابن حبان ١٤٥: ٣٣٢، وفتاوى المفتين  
والشيخ ١٢١، ٣٣١

سورة الفم عار و كسر : بمسلم.

٨- يجب العناية والحفاظة وهو متباني لأصح  
من الناحية إلى أنه لا قطع له سوى التمرار  
وغيره من المعازف البحرية

وذهب المذكية والسابع في الأربع إلى  
أنه لا قطع في سرية التمسك؛ وهو من  
الممارف الصخرة لا يحد في عدد كرها

النقصان في مصطلح (م.ب.ب)

شهادة المشيخ الامراء

٩- رتب محبوب الدين، لى انه لا عمل ميانه  
الاسمى عرعار وورد سجدته و سطر  
الملك (٢)

ويعتبر ذلك في مستقبلهم ودمائهم



لا حريم ولا ممر حتى انصور وانصور  
ومحج شريفات وفساد واصحور وماكن  
سائلت به شئت في حريمه ولا في مكن  
دعك في ائمه

(تم التمدد ٥٠ ٢٤)

### حكم بيع العرش

٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجبة وشابحة  
والخضعة والفساح من الألبسة التي يحرم  
بيع تبرعها والآلات المهيأة لخدمة كالمدرسة  
والنقل في عيادته (مدرسة)

### حكم تعلم الفقه في العزلة

٦ لا يجوز، بمقتضى عموم مخرجه كقوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا أموالكم  
 بينكم بالباطل

و لکنہیں کی مصیبت، مہارت؟

**حكم جماعة الزُّمار وفتحها**

٧- قلنا من علامة من كانت صاعه حرمه  
 ما صاع القمير اسم النظام فلا شهادة له ومن  
 كانت صاعه بكمير فيها القمير كما صاع  
 رصير لم ولم يوفى ذلك وزنت صاعه

[illegible]

$\frac{d}{dt} \left( \frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

[illegible]

## مُسَابَقَةُ

## مُسَابَقَةُ

انظر: سباق

التمريض

١ المسابقة - يسوق مفاعلة مصدر لقص  
سارق يسرق مسابقة، وهي في اللغة  
الظفر مستخدماً والسمع كعقلك إذا طلب  
قنينة لظفر يله أو يصنع<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
العمومي

## مَسَاجِدُ

الحكم المسابقة

١ ساقطة النظر

٢ الأصل من مسابقة النظر إلى الآخرين  
الآخرين، لأنها تهمس والمهمس عزم القول  
تعالى ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ ﴾ وقد ورد التنبيه  
عن ستراد السمع، واحتلال النظر من  
المنازلة فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال:  
«من أسمع إلى حديث قوم وهم به كارهون  
أو ينفرون منه صب في آفتنيه لأنك يوم

انظر: مسجد



(١) الساقط من المعنى لرجاء، والمصباح العبري

(٢) من ربه العبرانية ١٢

والإشاعة والاختلاف فيه والاختلاف فيه إن نظر في  
 ذلك المصنف به يملك أو غيره من كونه أو  
 ثوب عداً برماه ينفذ كحصة صفاء فيه أو  
 صاحب قوت عيه عرجه صفاء يهدر للحبر  
 السابق

ويشروط في جواز الرمي عند من يقول به  
 ١- أن ينظر في كونه أو يملكه فن ينظر من باب  
 مخرج فلا يربطه بغيره صاحب الدار فإنه  
 ٢- وأن تكون الكوة صميمة، فإن كانت كبيرة  
 أو خدكاً واسعاً فهي كالباب المخرج فلا  
 يحسب له ومنه لتفسير صاحب الدار، لأن  
 ينظر فلا يردع فيه

وحكم النظر من سطح صفة والمؤذن  
 من المارة كالكوة الصميمة هي الأصح إذ  
 لا يربط من صاحب الدار  
 ٣- أن لا يكون الناصر أحد أصوله الذي لا  
 قصاص عليهم ولا حد شفع فلا يجوز رمية  
 في هذه الحان لأن الرمي يوجب من الحد فيلزم  
 رمة، شفعاً عليه محرم

٤- أن لا يكون النظر مباحاً له محتلية بشرائها،  
 ومنه ذلك

٥- أن لا يكون النظر في الموضوع محرم

القبالة<sup>(١)</sup>، ولغيره ولو أصح في يملك أحد  
 ولم يأت به، حدثنا بحصة صفات فيه ما كان  
 ذلك من مخرج<sup>٢</sup>

١- ومن من صبح الصوم في اعتلاء فليس  
 الرجل والمرأة والخنثى، لأن الرمي الوارد في  
 الحديث يسيء بتكليف، بل لرفع مسند  
 النظر<sup>٣</sup>

وقد أصحب الفقهاء في جواز الرمي على  
 ما ذكره النظر في البوت

نفس الحصة والملك إلى أنه لا يجوز  
 الرمي على الناظر ويضمن في قتلها عيه،  
 والحديث مسوح

جاء في بعض الأحكام، ولو نظر من كوة أو  
 من باب فضا عليه صاحبه محرم، لأنه قادر  
 على الرجوع، وقوله ما لا خلاف، ولو قصد رجوعه  
 بذلك فضا عليه ولم ينفذ فضاها هي  
 صلاته خلاف<sup>(٤)</sup>، وقال الحنفية، فيلزم  
 يمكن دفع المطلق، لا يفرض عيه فضاها فلا  
 يسمان، وإن أكره ذلك بدون حق العيون  
 فضاها حسن<sup>(٥)</sup>

١- حديث من أصبح ذو حياء فهو بغيره  
 رواه البخاري في صحيحه ٢٥٠/٩

٢- من الواضح في ذلك أنه قد وردت

٣- حرمه البخاري في صحيحه ٩٦٠/١٢ والشافعية  
 مسلم ١٠٠٠/١٢

٤- من القصاص ٩٦٠/١٢

٥- بعضه من كتابه ٩٦٠/١٢

٦- بعضه ٩٦٠/١٢

١- من الصحيح ٩٦٠/١٢ وحده في كتابه ٩٦٠/١٢

ونفصل ذلك في (تجسس) ١٣

ب- مساقفة النظر من وراء الخطبة.

١- قصص النبهاء على مشروعية نظر الحاسب من يرغب في حطمتها، ذلك ليس لادانة لا علم من أهل العالم بخلاف في دعه النظر إلى المبركة من يريد تكاثرها ككسا ذهب حشودهم إلى عدم استيراد عدم المرد حطمتها أو يربي أو يدين وليها في النظر إليها يجوز لمن يرغب في حطمتها أن ينظر حله لا خلاف لأهل العلم وكتبه بأذن الشارع وثلا نون فيجوزت عنه<sup>(١)</sup> وفي حديث جابر أو كنت مخالفاً<sup>(٢)</sup>

ج- مساقفة الجمع.

٢- لا خلاف بين الفقهاء في أن مساقفة الجمع - وهو التفتت على أحوال الناس بقية عيونه وروايتهم - محرم بموافقه عليه لملاقاة في الأحرار لحدوثه، فمن ستمع إلى حديث نون وهم له كارهون أو يعرفون منه حسب في أبيه لأنك يوم القيامة<sup>(٣)</sup>

له أو زوجته فإن كان فيه شيء من ذلك حرم ربه وعصى في مخالفة أو جرحه لأن له في النظر شبهة

قل ويشترط عدم استلزام الحرام، فلا كفي مستترات بالنسبة أو في منعطف لا يرأس الناظر فلا يجوز ربه عدم اطلاع عيونه، والأصح عند المتأخرين عدم استلزام ذلك لعدم الأجل، وحسب حاشية النظر

وتبين شروطه ثلاثة لربيه، والأصح عدم الاستلزام<sup>(٤)</sup>

٣- أن يعمد النظر، فإن لم يعمد النظر كفي كان محذوفاً في محظوظ أو وقع طرده انعقاداً به لا يرميه إذا علم ذلك صاحب المبركة ويعلمن إن رماه فاعلمه أو يجرحه فمات بسرايه

فإن رماه وادعى السرمي عدم القصد فلا شيء، علم الرمي، لأن لا اطلاع ونع ولا قصد باطن لا يطلع عليه

٤- أن لا يتصرف في النظر قبل الرمي.

فلا يجوز الرمي بعد الاستماع عن المبركة<sup>(٥)</sup>

ولا يشترط أن يكون الموضع مكاناً للمظهور فليس بأجل وفي حاله أنه إذا سرقه نظر<sup>(٦)</sup>

١- من جمع جمع ١٠٠ والمسمى ١٠٠ ٥٥٢  
٢- حديث جابر ١٠٠ ٥٥٢ ٥٥٢  
٣- قوله لا يطلع عليه أو يعرفون ما يرميه من كلامه طبعه  
٤- قوله لا يطلع عليه أو يعرفون ما يرميه من كلامه طبعه  
٥- قوله لا يطلع عليه أو يعرفون ما يرميه من كلامه طبعه  
٦- قوله لا يطلع عليه أو يعرفون ما يرميه من كلامه طبعه

١٥٢ مصابيح الساجدة  
١٥٢ مصابيح الساجدة  
١٥٢ مصابيح الساجدة  
١٥٢ مصابيح الساجدة  
١٥٢ مصابيح الساجدة

ولكن لا يجوز. وميه لعدم ورود نص في  
مطروعية الرمي فيه، ولأن السمع ليس  
قالبصر في الإصلاح من العيوب<sup>(١)</sup>  
أو اسبق السمع من

## مُسَاقَاةٌ

العريق.

١ - المساقاة هي التسمية بمعاملة من المقي  
- معج السيل وسكون المساقاة - وهي دفع  
التحليل والكروم إلى من يصوره رقيقه يقوم  
بمصلحته، على أن يكون تعامل سهم  
(نصيب) والباقي لمالك النخل.  
وأهل المرقق يسمونها المعاملة<sup>(٢)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
النحوي



لأن الجرح يقي هي جمع الشجر إلى من  
يصاحبه بجرحه من ثمره<sup>(٣)</sup>

الأنفاة قلت الصلاة:

١- الحرزعة:

٢ الحرزعة معاملة من الزراعة<sup>(٤)</sup>، وتسمى  
مخاربه من الخلف - ينتج الثمار - وهي الأرض  
التيبة<sup>(٥)</sup>

(١) نقل العرب

(٢) التريقان للعربي

(٣) المحرر للطبري من ٧-٧، وبل الأوطار ١، ٢٧٢،

وطايع الفلاح ١٦/١٧٥

(٤) كتاب الفلاح ٢٣/٢٧٥



والصلة بين الإجارة والمساقاة هي أن  
المساقاة أهم من الإجارة

### الحكم التكليفي:

٥- احلت الفقهاء في حكم المساقاة على  
أقوال.

القول الأول: أنها جائزة مطلقاً، وهو قول  
المالكية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>.  
ومحمد وأبي يوسف<sup>(٤)</sup> من الحنابلة، وعليه  
الحنفي عندهم.

واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما  
أن رسول الله ﷺ أعطى حبيس اليهود أن  
يساقوا ويرعومها ولهم شرط يخرج  
منها<sup>(٥)</sup>.

وبالقائس على المضاربة من حيث الشركة  
في النماء فقط دون الأصل<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: أنها مكروهة، حكى هذا القول  
عن إبراهيم النخعي والحنس.

والمراد في الاصطلاح عقد على الزرع  
مخصص للخارج<sup>(٧)</sup>  
والصلة بينهما في موضوع المساقاة الشجر  
وموضوع المزارعة قلبدور والروع.

### ب- المناصب:

٣- المناصب وتنقسم المصارعة<sup>(٨)</sup> وهي  
بيع أرض يضاف مدة معلومة ليقترن فيها  
وتكون الأرض والشجر بهما<sup>(٩)</sup> أو هي كما  
قال البيهقي بيع الشجر المعلوم الذي له عمر  
مأكون بلا غرس مع أرضه لمن يحرمه ويعمل  
عليه حتى يثمر بجره مشاع معلوم منه أو من  
ثمره أو منهما.

وتختلف المساقاة عن المناصب في أن  
الشجر في المساقاة معروف وفي المناصب  
غير معروف<sup>(١٠)</sup>.

### ج- الإجارة:

٤- الإجارة هي اللغة اسم للأجرة وهي كراه  
الأجر<sup>(١١)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بأنها عقد  
معاوضة على تحريك المنة بعرض<sup>(١٢)</sup>.

(١) إسناده صحيح ٢٨٤٤، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٢) صحيح ابن أبي شيبة ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٣) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٤) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٥) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٦) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٧) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٨) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(٩) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٠) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١١) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٢) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٣) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٤) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٥) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٦) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٧) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.

(١٨) إسناده صحيح ٢٨٤٢، وكذا في ابن عبد البر ١٠٩٠٢،  
والمسألة ٢.



أحكام منها: أن لكل من المتعاقدين مخرجاً مني شاء، ولو قل المصل، وأنها لا تغتفر إلى صوب مدة يحصل الكمال فيها، وأنها تطلق بما يخل به الوكالة من الموت والخنون والحجر والعزل<sup>(١)</sup>

### حكمة مشروعيتها:

١- الحكمة في تشريع المساقاة حقيقة المصلحة ودفع الحاحه، فمن الناس من يملك الشجر ولا يهتم به إلى طريق استثماره أو لا يضره له، ومنهم من يهتم به إلى الاستثمار ويضره له ولا يملك الشجر، فمسك الحاجة إلى اعتماد حق العقد بين المالك والمعامل<sup>(٢)</sup>

### أركان المساقاة:

أ- ثلث الشامية: أركان المساقاة خمسة وهي: الأول، الماقليل، والثاني، الصيغة، والثالث، متعلق العمل (النجار)، والرابع، الثمار، الخامس، البسمل، وردها في رشد. المصل، هي ستة.

وما ذكره الشامية ورده عند فقهاء المالكية والحنبلة والحنفية مع ملاحظة أن الركن عند الحنفية هو الصيغة فقط كما في البائع

(١) كتاب القناع ٢٣، والشرح الكبير مع المعاني ٤٦٦/٤

(٢) حنابلة الصغير مع المعاني ٢٥٢/٢، والشرح الكبير من المعاني لابن قدامة ٥٥٦/٥، ومرو المسام ٤٠٤

المالك العقد قبل ظهور الثمار بعد فوات حسن الثمار ومضي سدي<sup>(٣)</sup>

وظاهر مذهب الحنابلة أن المساقاة عقد جائز غير لازم وهو لمول السبي من الشامية<sup>(٤)</sup> ولستلوا بأدلة منها

حديث ابن عمر رضي الله عنهما في معاملة أهل حيرة بشر ما يخرج منها من ثمر أو دمع، ورده فيه أنتمكم بها على ذلك ما شاء<sup>(٥)</sup>، وهو كانت عقداً لازماً لم يخرج أن يجمع الثمرة إليه في مدة إقرارهم، ولما جاز أيضاً أن تكون من غير توقيت

كما استدلوا بأنها عقد على جرد من مدة المال فكانت جائزة غير لازمة كالضاربة<sup>(٦)</sup>

ومصرح على الفروع بالردوم أحكام منها أنه لا يملك أحد المتعاقدين الاستئصال بصح المساقاة إلا من صدر ولا الامتناع من التنفيذ إلا برضا الطرف الآخر، وأنه لا يجوز لمالك الشجر إخراج الثمار إلا من طهر<sup>(٧)</sup>

وكذلك نوتب على الفروع بعدم الردوم

(١) سني المسند ٣٢٢/٢، وفتح المغني ١٨٦/٦، وحلية المحمدي ٥٤٦-٥٤٦/٢

(٢) سني البهاني ٢٤٢، وكتاب القناع ٢٣٧/٢

(٣) حنابلة الردومها على ذلك، لا خلاف

(٤) أخرجه المحمدي (فتح المحمدي ٢٥٢/٢) ومرو ١٨٦/٢ - ١٨٦/٢، وفتحة القناع ٢٣٧

(٥) كتاب القناع ٢٣٧

(٦) المسند ١٨٦/٢، وفتح البهاني ١٨٦/٢، ورد للمعاني ٢٥٢/٢، وفتح القناع الكبير ٢٥٢/٢



أرضهم والأوراد المتصاع به كالتور  
وأياسهم

وقال ابن عازي<sup>(١١)</sup> - (ولوهم بسر أو دي  
بسر - أخرج به الشجر الذي لم يطلع عند  
الإطعام كالتودي بأن سنانته غير حاترة، صرح  
به القاضي

شجرة انتزعي<sup>(١٢)</sup> أن يكون معاً لا يختلف وهو  
الذي إذا نطف منه ثمرة لا يثمر في العام  
بسه

ومن هذا النوع معظم اشجار الفساحه  
بمختلف الصور فإنه مما يثبت إذا ست له ثمرة  
بمختلف لأولي من قبل أن يقطع عند الثمره  
بالمرة بثقة بأنها شيء من عمل العاصيه ولا  
ينقطع من الثمار نفسه، فكانها وبناء على  
"عمل" فلا يمنع المماناة في مثل هذا النوع  
من اشجار<sup>(١٣)</sup>

القسم الثاني ما ليس له أصول ثابتة  
كالمقاني والرغ، وهذا يصح مساندته عند  
المانك بالشرط الثاني

- أن يكون العقد بعد ظهورها
- وأن يكون العقد قبل نمو صلاح شجرها
- وأن يعجز رب الأرض عن منعها
- وأن يكون مما لا يجب بعد نظمه

ثمره به، والنفوس غير الرمال، بالنفوس مثل  
الكروت والشر ومحو دنت، وطرط كالماء  
والمنصب والرمال والسب والصعر جل  
والنابض<sup>(١٤)</sup> (أو سائل عليه ثل الجود به  
كان المقصود الرطبة فيقع العقد على الرل  
حره، وإن سائل بعد انصبها جداولها كان  
المقصود هو البدر، فيصح انعقد ماقتو بعد  
الشر، كما يقصد الثمر من شجره، وهذا إنما  
يخص إذا كان البدر مما رغب به وحده<sup>(١٥)</sup>

وإذا كان الحسية لم يجرأ إليه بأن الجواز  
للحاجة وقد عفت، وأثر حبيب لا يخصصه لأن  
أهلها كانوا يملكون في اشجار والرحت  
أيضاً<sup>(١٦)</sup>

١٣- وقال المالكيه شجر الذي ينافي على  
فمين

القسم الأول ماله أصول ثابتة، ويشترط فيه  
شروط

أشراط الأول أن يكون مما يثمر في عامه،  
فلا يصح المساقاة في صغار الاشجار، قال  
عاصم<sup>(١٧)</sup> من شروط المساقاة أنها لا يصح  
إلا في أصل يثمر أو ما في معناه من دواب

(١١) طبر الأختار مع الدر السبعة وطلبه من طبر ٤ ١٥٣  
ط بولاق، واطع المصنف ١

(١٢) المسام على طبر ٣٦٩، ٣٦٩

(١٣) المسام ١٠٣، ١٠٣، ١٠٣، ١٠٣، ١٠٣، ١٠٣  
١٢

(١٤) المسام والإختار ٣٣٩

(١٥) طبر ٥ ٣٧٢

(١٦) شرح القس مع الشوقي ٣ ٣٤١، ورواه المصنف  
طاب، وكتبه ٣٧٣

والقسم الثالث ما كان شجرأ. هي جوار  
عليقة عيب بولان

خمس: بحرار، وهو قرن الشامي في  
التيج، ووجهه له ما تجمع في الأسفل  
مسمى الخنق من ثقب أعينها وتجمع من  
إحدى كس كالسجل في حمار المسألة  
عليها، مع أنه قد كان بأرض غير شجر  
يرود عن قبي في إفرادها من حكم الخنق  
ولأن المسألة منتجة لامتدادها بغير سبق  
والقول الثاني وبه قال في الجديد، وهو  
قول بي بوجه أن المسألة على الشجر  
بحد، أحصاها بما داخل والكرم لهما دونه  
الشامي من سبب في التمرق من سجل  
والكرم ومن الشجر

وأحد المحتجج هو اختصاص السجل  
والكرم بوجوب الترك، فهذا هو ما هما  
من جميع الأشجار

والثاني يروى ثمرهما والكل حرمهما  
فإن عيرهما من سائر الأشجار، فأما إذا كان  
بين سجل شجر قليل مسافة غيرهما صححت  
المسألة لقيهما، وكان شجر لهما، كما نصح  
المحاربة في الشخص الذي بين السجل ويكون  
سما

١٥ وأما المسألة وهي تمذهب فقدمت على  
لشريعة، فيلحق مع الحقبة بضعة أحسنها

- ولأن حداد موبد به ترك العمل بها<sup>(١)</sup>

١٦- قال: تنقسم المسائل جائرة بي السجل  
والكرم دون غيرها لأن عليه اتصالاً  
والسلام الحمد صدقة لغيره، بحرص،  
وغيرها مجمع من من شجرة لا داخل دونه  
سبح بإحدى السجل، به، وتجر غيرهما يترى  
بين أصناف ورق لا يحد بالقرن إليه هذا  
بحور المسألة إلا على السجل والكرم  
قال: مصادرتي وجهه الشجر من الشبان  
منراً على ثلاثة أقسام

القسم الأول: لا يختلف مذهب الشامي في  
حوار المسألة عليه وهو السجل  
والكرم<sup>(٢)</sup>

والقسم الثاني: ما لا يختلف مذهب الشامي  
في طلاق المسألة به، وهو ما لا سبق له  
كسطيح والماء والبساتين، والسحب التي لا  
تثبت في الأرض ولا تجوز إلا مرة واحدة فلا  
يجوز المسافة عنها، كما لا يجوز عن  
الربع

بأن كانت ثلث في الأرض وتجر مرة بعد  
مرأ فلهذه السبع وهو الأصح<sup>(٣)</sup>

سبح الشجر مع المسألة ١٦- ١٥. وهو  
سبحه

(١) محرمي كسار، ١٦١، ونسب بعض من السج  
١٦٢

(٢) محرمي ٩، ١٦٩، ورواه الشجر ٥، ١٥٠، ١٥١

وساقطه عنه وشركه جرة على العمل من  
نادر في عقد المساقاة عليه مدة بشر الودي  
بها غاب صبح طمست والإناق نادر مدة لا بشر  
لبيها عائيا فلا نصح لحيوها عن العوهي  
كالمساقاة على شجرة لا لتسوي فإن وقع ذلك  
وعمل العامل لم يستحق شجرة أو علم أنها لا  
تشر في تلك المدة ولا أسحق

ويجمع في السنة المذكورة لأهل الحرة  
بالشجر في تلك الناحية<sup>(١)</sup>

وإن من لادى إقامته على ردي الحرة  
أو صغار الشجر إلى مدة يحمل منها غاباً  
ويكون له فيها جرة من شجرة مضمومة صبح  
لأنه ليس فيه آثار من ثم عمل العامل بشر  
وعليه يقل وهذا لا يصح صحبها كما هو  
حقل له بهاء من الله منهم

فإن لنا المساقاة فقد حقر لم يحتج إلى  
ذكر المساقاة وإن قلنا هو لازم عليه ثلاثة  
أنهم

أحدها أن يحمل ثمة رماً يحمل به  
ثانياً ويصح<sup>(٢)</sup>

لم قال ابن خلدون فإن صحت وحمل فيها  
نقد ما شرد له وإن لم يحمل فيها فلا  
شرك له

في مائر الأسحار دون غيرها وأنشوط  
يكون الأشجار منيرة وبها مقصود كالحق  
والمشش<sup>(٣)</sup>

وسمى "عنى ذلك بالتمريض يذكر الشجر  
في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في  
المساقاة الرسول جية أهل حيرة<sup>(٤)</sup>

فإن من فداه فأما لا شجرة من الشجر  
كالمصالح والحوار ونحوها أو لا شجرة  
مقصود كالصوب والآر فلا تجوز المساقاة  
عليه لأنه ليس بمخصوص عليه ولا في معنى  
المحصر من، ولأن المساقاة تمت تكون حرة  
من الشجر وقد لا تفره إلا أن يكون مما  
يحصه وره قالوت وفورود، فلابس يقتضي  
جواز المساقاة عليه، لأنه في معنى الشجر ولأنه  
نصب، يتكرر كل عام ويترك من أحده  
والمساقاة عليه بحره منه فليست له مثل  
حكمه<sup>(٥)</sup>

١٦- مساقاة الوقي وسحر الشجر وضع  
عند الناحية والاحتالة على الانفاق بالحمة  
حيما بين الصديقين على بمصيل بالي

قال الشب وبينة" لو كان الوقي مغروساً

١- انتهى إلى عامه ٢٢٢

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما في المساقاة الرسول جية أهل حيرة

٣- اسم من أسماء (فتح السرى) ١٢٢٢ وسلم

٤- ٢٢٢٢ بلغه ما فيه الصريح ذكر شجرة

٥- انتهى ٢٢٢

١- انتهى إلى عامه ٢٢٢  
٢- انتهى إلى عامه ٢٢٢  
٣- انتهى إلى عامه ٢٢٢

صعباً، لأن المسألة، عبارة عن مسألة، مركبة  
تنتهي، فكما شرط مشروطة محل (الاجارة)  
تشرط ممنوعة محل المسألة، ويكون  
ذلك بالإشارة أو التوصل أو التخصيص، أو  
القرينة<sup>(١)</sup>

ثالثاً: أن يكون الشجر بحيث يزيد ثمره  
بالسلي والتمهيد:

١٨- لو رد هذا الشجر قشها، الحصى  
والحجارة، والمالكية إلا سحون، وعن  
الشافعية به قولان، ظهوره، الحواز، كما  
في البروضة<sup>(٢)</sup>

رابعاً: التعليل.

١٩- التعليل بمعنى تسليم الشجر إلى العامل  
و نفي الدمن يوجب اليد في الحديث، وذلك  
ليتمكن من العمل من شاء<sup>(٣)</sup>

الركن الرابع: النقص

٢٠- ويجوز النقص عنه به (العارض) وله ثروته  
الخاصة به

الثاني أن يجعلها إلى رضى لا يعمل فيه  
غالباً فلا يصح، وإن عمل فيها فهل يسحق  
لاجر؟ على وجهين، وإن عمل في المدة لم  
يسحق به جعل له لأن العقد وقع أساساً فلم  
يسحق به شرط فيه

الثالث أن يعمل لمدة رضى يجعله إلى  
يحمل فيه ويحصل أن لا يحمل مهر يصح  
على وجهين

لأن قلنا لا يصح استحق الأجر  
وإن قلنا يصح فحمل في المدة استحق به  
شرط له، وإن لم يحمل فيها لم يستحق  
شيئاً<sup>(٤)</sup>

وقال وإن شرط نصف الثمرة ونصف  
الأصل له يصح، لأن موضوع المسألة أن  
يستمر كما في انتهاء والتعاقب، فإذا شرط  
انتماءهم في الأصل له بحر، كما لو شرط  
في المهر به اشتراكهما في أسر المال فحق  
له، يكون له أجر ماله

وختلف لو جعل له جزءاً من ثمرها مدة ينفذها  
بم بحر، وإن جعل له ماله عام بعد مدة الجبلة لم  
يحر، لأنه حالف موضوع المسألة<sup>(٥)</sup>

ثانياً: أن يكون محل المسألة معلوماً معيناً:

١٧- يشترط أن يكون محل المسألة معلوماً

(١) - مسند الفتح ٥٦١: ٢، وهو غير مستبعد ٨٢، وهو  
مستبعد ٤٠، وهو المستحق ١٧٧، والثاني  
١٠، وهو المستحق ١٧٧، والثاني  
المراتب المذكورة، وهو المستحق ١٧٧،  
(٢) - مدخل المصنف ١٧٧، وهو المستحق ١٧٧،  
وهو المستحق ١٧٧، وهو المستحق ١٧٧،  
(٣) - شرح الشرح على المسألة ١٧٧، وهو المستحق ١٧٧،  
المراتب ١٧٧

١. اجتناب  
٢. محرم



أ أن يكون مشتركاً بين المالك والمدعي،  
لا أن يكون لأحدهما أو لغيرهما<sup>١١</sup>  
قال أنكلسلي لأن معنى الشرط أن لا يتم بهذا  
العقد وكل شرط يكون دائماً بمرساة يكون  
مهدداً للعقد<sup>١٢</sup>

يجوز أن المالك يبيع موصراً على حواجز أن  
تكون المصرة كلها للعامل أو للمالك<sup>١٣</sup>  
وحجج ذلك من أنه محقق لا مستفاد<sup>١٤</sup>  
بـ أن يكون يجب كل شرط من المخرج  
جزء معلوم الثمن كالثالث والمنتصف<sup>١٥</sup>  
وأجاز المالك كونه النسيب بمصادرة الحارة  
في الحد<sup>١٦</sup>

جـ أن يكون الاشتراك في المخرج على  
وجه الشروع لا على حين أو العقد<sup>١٧</sup>  
ومحصل هذا الشرط كونه يجب كل  
منهما من المدة جرداً مائة معلوماً، وذلك  
بحيث لم يمس المصادرة وهو المسمى في المخرج  
نقاء جرداً معلوم من المدة

١١) بدع ص١٤٦/١، وبيروت ص١٤٦، ص١٤٦  
الكتاب ٢٠٠٠، وصلة ١٠، وال ٢٠، وبيروت ص١٤٦  
مع ص١٤٦/٢  
١٢) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٣) خروج الكثير مدونة ٢٠، ٢١  
١٤) بدع ص١٤٦/٢  
١٥) مع ص١٤٦/٢  
١٦) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٧) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢

## الركن الخامس: العمل

يشترط في المسمى ثلاثة شروط هي  
أولاً، أن يكون مقصوداً على المسمى وحده  
بأن لا يشترط شيء من غيره على المالك

٢١ هذا الشرط - في الجصة - متى عليه  
بـ فقه - المصنف الأربعة<sup>١١</sup> حتى يفسد  
العقد بوجه عدم اشتراط شيء من المسمى  
ومؤيد ولو ازمه على المالك، لأنه يحتاجه  
مقتضى العقد وهو أن العمل على المسمى  
كما في المصنف إذا شرط فيه العمل على  
رأس المال

ثانياً، أنه لا يشترط على العامل ما لا يدخل  
في جسد عمله

٢٢ قال أبو رشيد إن العلماء الجملة أحجموا  
على أن الذي يجب على العامل هو العمل  
والإقرار، وأجملوا في غير ذلك  
والتفتوا على أنه لا يجوز فيها شروط متبعة  
رائقة، مثل أن يشترط أحدهما على صاحبه  
ربيلة ذراعه أو ذراعين، ولا شيئاً من الأشب،  
المخرجة عن المصادرة<sup>١٢</sup>

١١) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٢) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٣) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٤) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٥) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٦) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢  
١٧) بدع ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢، وبيروت ص١٤٦/٢

ثالثاً أن يحدد العامل بالحديقة:

٢٣- من شروط العمل أن يستند العامل بالحديقة في الحديقة ليسكن من العمل متى شاء فلم شرطاً كونه في يد المالك. أو مشاركته في اليد لم يصح ولو سلم المصنوع إليه، وشروط المسائل المدخول عليه، حار على الصحيح، والنوحة الثاني أنه إن دخل، كسب الحديقة في يده، يتحقق بحدوده من العمل<sup>(١)</sup>

ما يلزم العامل في المسائل والاشتراط عليه:

في صحت ما على العامل بالمقد عند إطلاقه وما ليس عليه، وما يجوز اشتراطه عليه وما لا يجوز اشتراطه التعصّب التالي

٢٤- ذكر التعصّب حاشطين

الضابط الأول: أن ما كان من عمل بل إمرأته انتم من التي والتفويض والحفظ، فهو على العامل، وما يمس لإدراكه كالجدد وهو الغنط، وحفظه فهو عليهما في ظاهر الرواية، وما يمس الفلسفة فهو عليه، فعلى هذا لو شرط ثقل الحجر على العامل لم يجر لأنه لا عرف فيه<sup>(٢)</sup>

الضابط الثاني: أن ما لا يجر منعه بعد مدة المقتد فهو على العامل، لاشتراطه عليه لا حيد المقتد، وما يفي عليه يمس كغرس

الأشجار ونصب الخمرش، والقاء البص، فاشترطه على العامل بصد المقتد<sup>(٣)</sup>

٢٥- وأما العالكة: فأرجحوا الأمر إلى المرفع، فقررنا أن كس ما ينتظر إليه التمر عولاً يجب على العامل ولو في بعد المبالاة، ولا يشترط حصول التمر، ويحصل على المرفع، كان منقطعاً، وإلا فلا بد من البيان

ونهم ضابط محصلي قريب من صلب الحقة على النحو التالي

أ- أن ما لا يتعلق بالثمرة ولا تأثير له في إصلاحها لا يلزم العامل بالمقد، ولا يجوز أن يشترط عليه إلا اليسير من كسب الحدائق وإصلاح مجاري المياه<sup>(٤)</sup>

ب- ما يتعلق بالثمرة ويبقى بعد ما أو يغني كحجر بئر أو عين أو سائلة أو بناء بيت حرم فيه القصر، أو غرس قس، فإنه لا يلزم بالمقد، ولا يجوز أن يشترط عليه<sup>(٥)</sup> وفي بداية المحسود<sup>(٦)</sup> وأما منته تأثر في إصلاح الثمر ويبقى بعد الثمر عند خالي عنه بالتمط في المبالاة لا بنفس المقتد

ج- ما يتعلق بالثمرة ولا يبنى أو لا يساه

(١) في المسائل مع رد المحتار ١٥٥١، وهداية ٨٨/٢

(٢) مرآة الطالب ٥/٢٧٥

(٣) في القواعد ١٥٤، وهداية المسجود ٢١٩/٢

(٤) القواعد ١٥٨

(٥) في المسجود ٢١٩/٢، ٢١٨

(٦) مرآة الطالب ١٥٥/٢

(٧) الهداية ٨٨، وحاشية ابن عارفين ٢٨٤/٢

الثمرة دون التحل، مثل امار التحل وتصريف  
الجريد، وبيع الثمرة، وثمنها رطباً وحللاً  
ثمراً، فهذه التصرفات بحور الثمرات هي  
العامل وتنقسم ثلاثة أقسام

أ- قسم يجب عليه فعله من غير ثمن، وهو  
كل ما لا يحصل الثمرة الا به كالتقبيح  
والإضرار

ب- وقسم لا يجب عليه فعله إلا بخبره،  
وهو كل ما يجب مستراد للثمره وقد تصعب  
معلمه، كتصريف الجريد وبذله الثمره.

ج- قسم يختلف فيه وهو كل ما يكسب  
الثمره فيه كالتساقط والحداد صبه وحدها  
أحدهما أنه لا يجب على المالك إلا بشرط  
تكميل الثمرة بمعلمه، والوجه الثاني أنه  
لا يجب على العامل بغير شرط لأن الثمره لا  
تستحق عنه وإن تكلمت به

وأما التصرف الثاني وهو ما يعود منه على  
حالي دون الثمره، فمثل شد الحظائر وحفر  
الأمور ونسب السواني وكسري الأثمار، فكل هذا  
ما يعود منه على التحل دون الثمره، ولا  
بحور استمر له من ذلك على العامل  
وكذا ما سألته من عمل مواليد وجواهر  
فإن شرط وبه الحال على العامل شيئاً مما  
ذكرته كان الشرط باطلاً والمساواة دسلة.

مهر واجب على المالك بالمعلم، كالسقي  
والحفر، والتسميه، والتدبير، وحدادوسه  
ذلك

٢٦- أما الثامنه فلهي في ذلك بمصلح دوسح  
ويقتضون المسامحة مع المالكين والاحتياطة.

وقد البير الثاني  
قال في الجوزي<sup>٢٦</sup> قال الثاني وكل ما

كان به مستراد في الثمر من إصلاح السماء  
وغيره وتصريف التصرف وإدر التحل، وقطع  
الحشيش التصريف بالحداد ونحوه جاز ثمره  
على المالك، أما شد الحظائر فليس به  
مستراد ولا صلاح في الثمره فلا يعود شرطه  
على العامل

قال الماوردي: إن حصل التصرف في  
المساواة على أربعة أضرب

أحدها ما يعود منه على الثمره دون  
التحل

والثاني ما يعود منه على التحل دون  
الثمره

والثالث ما يعود منه على التحل والثمره  
والرابع ما لا يعود منه على الثمره ولا  
التحل

قال التصرف الأول وهو ما يعود منه على

٢٦ في الفوائد الفقهية، ١٤١، ورواه المصنف ٢٢٨  
٢٢٩ في الفوائد الفقهية، ١٤١، ورواه المصنف ٢٢٨

العامل لزومه، وإن شرطه على رب النحل لزومه،  
ورب النحل لم يلزم واحدًا منهما، وأما العامل  
فلأنه لا يلزمه إلا ما كان من مخرجات العقد لو  
من شروطه، وأما رب النحل فلأنه لا يلزم  
على شجره ما

وأما الضرر الرابع وهو ما لا يعود بحقه  
على النحل ولا على النشرة فهو كـ: فسرط  
سبي النحل أو سبي له فسرط أو يحلله فسرطاً  
أو يسقي له رعيًا، فهذه شروط عاني العقد،  
ومنع من بيعته لأنه لا يبيع له، ولا  
تحتجب بشيء في مصلحته<sup>١</sup>

٢٧- وقال الحنفية يلزم العامل بطلاق  
عقد المصانة ما فيه صلاح النشرة وببطلانها  
مثل حرث الأرض مع الشجر وفسرها فبقي  
تحرث وآلة الحرث وسقي الشجر واستقاء  
الماء وإصلاح طرقي الماء ونقيته، ووضع  
الحنيش المصمر والشوفا ووضع الشجر يابس  
ورب الكرم وقطع ما يحتاج إلى قطعه، وسوية  
النمر وإصلاح الأجاجين وهي الحفر التي  
يجتمع فيها الماء على نحو النحل وحرث  
الدواب، ولعمدة النمر في الشجر وبهاده  
حتى يفسده، وإن كان مما يفسد فعله  
تسمية

وعلى رب النحل ما فيه حفظ الأصل كـ

وقال بعض أصحابنا: بطل الشرط ونصح  
المصانة، حملاً على الشروط الواردة في  
الرهن نحل ولا يهمل منه الرهن في أحد  
القولين

وأما الضرر الثالث وهو ما يعود بحقه  
على النحل والنمر، فكفاسي والإثارة ووضع  
الحنيش المصمر بالنحل، سبي ما جرى به،  
المجرى مما به صلاح النحل ومسيره في  
النمرة فهذا على صريح

أصلهما ما لا تصح النشرة إلا  
كالسبي بما لا يشترط بعوده من النحل حتى  
يسمى مباحاً فهو على القياس، كتحل النمر،  
وهو وغيره من شروط هذا الفصل ٥٥، وهو  
الضرر السادس في هذين الضربين، وفيه  
لا محالة ثلاث أوجه

أحدها: أنه وجب على المصانف سكس  
العقد، والشرط عليه تأكيد ما فيه من صلاح  
النحل وزيادة النمرة

والوجه الثاني أنه وجب على رب النحل،  
والشرطه على المصانف مهمل للمنفعة لأنه  
بصلاح النحل أحسن منه بصلاح النمرة

والوجه الثالث أنه يجوز انصرافه على  
العامل لما فيه من زيادة النمرة، ويجوز  
انصرافه على رب النحل لأنه فيه من صلاح  
النحل فلم يتألف الشرطان مع هذا شرطه حتى

(١) المحقق ١٢٩/١ - ١٣٠ م والله اعلم

المحيط، وإنشاء الأتھار، وعمل الدولاب، وحمل  
بقر، وشراء ما يبيع به

وعسر بغير أصل لعدم من هذه بمعاونة  
أخرى فقال كل ما يكرر كل عام فهو من  
أعمال وما لا يكرر فهو من رب العالمين  
وهذا صحيح في العمل، فبما شراء ما يبيع به  
فهو على رب المال وير تكرره لأن هذا ليس  
من العمل

وإن أطلقنا المقدم ولم ساء ما على كل واحد  
مهما فعل كل واحد منهما ما ذكر، أنه عليه،  
وإن شرط ذلك كان تأكيداً وإن شرطاً على  
أحدهما شيئاً منه يلزم الآخر، لتمام التقاضي  
وقبول الخطاب لا يجوز ذلك، فبما هذا نفس  
المبدأ لأنه شرط بمال من ماله من ماله  
فذلك

وقد روي عن أحمد ما يدل على صحة  
ذلك فإنه ذكر أن الجهاد عليهم، فإن شرطه  
على العامل جاز لأنه شرط لا يضر بمصلحة  
المقدم ولا مفسدة فيه فصح كتابه إلى أن يفي  
المبيع ذكره بشرط أن يكرر ما يلزم كل واحد  
من العمل مضموناً لثلاً ينقص إلى الفاعل  
وأنواع العمل، وأن لا يكون ما على  
رب المال أكثر العمل، لأن العامل يستحق  
بمجهوده بما لم يعمل أكثر العمل كل واحد

عنه كمدمة فلا يستحق ثمن

فإذا جدد والحصاد واللقاط فهو من  
العامل، بشر أحمد عليه في الحصاد، لأنه من  
العمل فكان من العامل كالتحسين، وروي  
عن أحمد في الجهاد أنه إذا شرط على العامل  
فجاءه لا يعمل عليه وإن لم يشرطه فبما  
رب المال يصح ما يصير به<sup>(٢١)</sup>

### مدة المساقاة

٢٨- ذهب الحنفية في الامتناع عن عملهم  
والمالكية والشافعية إلى أنه يصح بوقيب  
السدادة، ولا بشرط التوقيف، واستدل  
الحنفية بأن وقت إدراك الثمر معلوم وظل  
يتفاوت فيه بعد من فيه ما هو المتغير، ولأن  
رسول الله ﷺ وجدته لم بشرط مدة لأهل

حجير

والتقياس عند الحنفية أو تذكر المدة لم  
فيها من معنى الإجارة.

واستدل الحنفية بأنه لا مورد في تقدير مدة  
المساقاة يصح لو لم يشرط، ولأنها عند جدار  
كالوكالة فلم بشرط التوقيف

وقال الشافعية بشرط معرفة العمل حملة  
لا خصلاً يستدبر العمل كس أو أكثر، فلا  
يصح مطلقاً ولا مؤبد، لأنها عند لازم

فأثبتت الإجارة<sup>(١)</sup>

يحل المدة:

٢٩- قال الحنفية<sup>(٢)</sup> المسافة كالمرارعة في الخلاف والمحكم وفي الشروط لا المدة، والقبول أن تذكر المدة لما فيها من معنى الإجارة، ولي الاستحسان يجوز وإن لم يبينها، ونفع على أول مرة يخرج، لأن وقت إدراك الثمرة معلوم والفتاوى به قبل ويدخل فيه المستثنى، بخلاف الزرع فإنه يختلف كثيراً لبدئه وانتهاء ريعاً وحرضاً وغير ذلك.

أ- في حال ذكر المدة إن ذكر مدة يثمر الشجر خلالها صححت المسافة، وإن ذكر مدة لا يثمر خلالها فسدت، وإن ذكر مدة يستعمل في يثمر الشجر خلالها وإن لا يثمر يصح لهما بعدم الثبوت بموافقة المقصود، ثم إن خرج القدر خلال هذه المدة المحتملة صححت، وإن تأخر عنها فسدت لأنه ليس اشتراط في المدة المسماة، وإن لم يخرج القدر أصلاً صح القصد لأن المذهب كان بقاءه لا بسبب إيراد تسمية المدة فيقول القصد صحيحاً فلا يبين مدة المدة.

ب- وفي حال عدم ذكر المدة يلزم القصد

صحيحاً ويصرف إلى أول مرة تنحرج في ذلك لأنه لا يفسق به لا إلى ما بعده لأنه مشكوك ومثل الشجر في ذلك الرطاب إذا دفعها مسافة حتى يدرك بذرها قبل يصح القصد لأن إدراك البذرة مدة معلومة.

أما لو دفعها وبنى بلعب أصولها ونقطع ثمنها فإنه يفسد المسافة إذ ليس لذلك أصل مسموع، وإذا لم يصرح للمالك بالأصول وأطلق جزأ القصد والصرف إلى أول مرة<sup>(٣)</sup>.

٣٠- ولما المالكية لمطعمهم قريب من ذهب الحنفية.

قال ابن عذافر وجاز عند المسافة عدلاً واحداً وحائياً وأصوباً من الجواز إلى القصد على جزم معلوم مما يخرج الله من الثمرة بعد إخراج الزكاة لها.

ولو سألنا إلى أجل فانقضى الأجل وفي النخل ثمر لم يجر جداره ولم يحل يسمه فهو على مسافته حتى يجر، لأنه حل وجب له.

وإنما المسافة إلى الجدار وإلى القفاط، لا إلى الأجل

قال ابن رشد: وكذا مالك المسافة فيما طاف من السبعم والفضاء المشين فيها هو بالحد لا بالأهلة<sup>(٤)</sup>

(١) مقبول بن عيسى ١/٥، والاشباه ١/٢٢، والشرح المسار ١/١٨، ٢/٢٧، وفي المحتاج ٢/٣٣٧، وكذا في ٢/٢٢٨

(٢) الاختصار ٢/٢٢٢، والمهملات ١/٤٤، وفي المحكم ٢/٣٨٨، والدر المنثور ٢/٥٨٢

(٣) الهدية ١/١٠، والاختصار ٢/٣٩٠، ولما أصبح السبعم (٤) بواب الجبل ٢/٣٨٨، والكنز ١/٨١٥، وذهب المصنف ٢/٣٩٠

يلج معاصر نفسه بها وعلى المائدة التمهيد  
إلى لا يترك

وإن حدث الطبع بعد الحنة للاحق  
للمعاصر به

وإن شاء الله تعالى من سنة فمعي صحبة قولاً،  
عقل قول بالحق هل يجب بين حصة كل  
سنة، أم يكفي قوله ساقين على الصنف  
لاستحقاق الصنف كل سنة؟ مولانا أو وجهان  
كالإجابة

وبين يجب هنا نظماً لكثرة الاختلاف في  
الشعر

قال المرحوم 'علو سقاء' على حدة عشر  
سب على أن له نصراً سنة مهال م بحر، سو  
عن السنة أو لم يصحبها لأنه إن لم يصحبها كانت  
مجهولة، وإن عنيها فلا شرط يمنع طرفة بها  
ولو جعل له حصة الشجرة في سنة من  
السنين كصنعة به مع بعضها بطقت المصادق،  
للحصول بها وبين عنيها نظر حين كانت غير  
أنة، لاخيرة بطقت المصادق، لأنه عند شرط  
عليه بعد حدة من الشجرة عدلاً لا يستحق عليه  
حوصلاً، وإن كانت السنة الأخيرة على صحة  
المسألة وجهان

أحدهما أنها صحيحة كما يصح أن يعمل

٢١- رعد الشاعرة يسرط الوقيد سنة أو  
أكثر، فلا يصح عندهم الإحلاق بسبب ولا  
التجسس، ورتبوا على المصداق أمانة فحذاه من  
حيث إدراك الشعر وعده الإدراك

قال السروي بشرط لصحة المسألة في  
يكون موقفة حين وقت بالتصوير أو السبي  
العربية ذلك، ولو وقت بأروية وغيرها جاز  
إذ عنيها.

وبن ذلك لفظ الامة تصرفت إلى التعمد  
وإن وقت بإدراك يسرط سهل بطل  
كالإحارة ثم يصح لأنه المقصود

وجهان، أحدهما عند الجمهور أولهما،  
وه يصح البصري<sup>(١)</sup>، وصحح المرحوم الثاني  
حيث قل وسيعرف العمل حيلة، فإن عرف  
بإدراك الشعر حال على الأصح<sup>(٢)</sup>

وإن شاء ساقين سنة وأصق قهن بحمل  
على السنة العربية ثم من الإدراك وجهان  
وعده أبو الفرج البرحسي أن 'صحبته' الثاني،  
فلا قسماً بالأول فو راد طرف من، والركب  
التصديق والعدة باقية لرم القامس أن يصل في  
ذلك سنة ولا غيره

وإن اقتضت المدة وعلى الشعر طلع أو

(١) رعد الشاعرة

(٢) رعد الشاعرة ١٠١٧/٧ ولحق حالي ١٩١٧/٧  
لا رعد الشاعرة

(٣) رعد الشاعرة

(٤) رعد الشاعرة

حصول المنفعة بها<sup>(١١)</sup>

وبناءً على ذلك، إلى متى تكمل فيها الشجر، فإذا  
تكمّل حمل الشجرة بذلك السنة فلا شيء للمعامل  
لأنه دخل على ذلك<sup>(١٢)</sup>

### الأحكام المترتبة على المسألة الصحيحة أولاً.

٢٣- يترتب على المسألة الصحيحة العديد  
من الأحكام منها:

أ- أنه يجب قيام العامل بكل ما يحتاج إليه  
الشجر من السقي و التسميد والحفظ لأنها من  
توابع المعمود عليه وهو العمل، ومن ذكر  
الغالب يجب بحجب عنه وما لا يجب، كما  
يجب على المالك كل ما يتعلق بالمصلحة على  
الشجر من السقا والتفاح وهو ذلك.

ب- لا يملك العامل أن يدفع الشجر  
معامدة في غيره إلا إذا كان له المالك عمل  
يرأسه وذلك لأن فيه إخلالاً بالفرقة في مال  
غيره، فيجب إيداعه والتفاح عندئذ للمالك، وللمعامل  
الثاني أجر مثله على العامل الأول، ولا أجر  
لأول لأنه تصرف في مال غيره بمصر غير مباح  
وهو لا يملك ذلك<sup>(١٣)</sup>

في جميع السنة، وإن كانت السنة في بعضها  
والوجه الثاني أنها باطلة لأنه محتمل فيها  
مداً شجر بها ولا يتحقق شيئاً من ثمرها ويهدد  
المصنوع خالف السنة الواحدة<sup>(١٤)</sup>

وإذا ساد عشرة سبب، فأطاعت ثمرة السنة  
للعشرة بعد غرضها مع يكس للمعامل في ثمرة  
بأن السنة متى، لتتضي صوته وزوال عطسه،  
ولو أظلمت إلى غصبي ثلاث سنة ثم تقطعت  
والثمرة لم يبدع صلاحها - وهي بعد طلع أو  
مدح - كان به حقه منها لحدوثها في مدحه

فإن قيل إنه فاجر، فعليه أن يأخذ حقه  
منها طامعاً أو باطلاً وليس به استبداء حقه  
إلى بدو الصلاح، وإن قيل به، فربما كان  
به استيفاءها إلى بدو الصلاح، وبما هي  
التمرة<sup>(١٥)</sup>

٢٤- وفي الحنفية فقد قال السهوي ومحقق  
توقيت مساقاة كوكالة وشركة ومصارعة لأنه لا  
ضرر فيه، ولا يشترط توقيت المساقاة لأنها  
عقد جائز لكل منهما إيقاظاً ومسخة، فلم  
يحتاج إلى التوقيت كالمقابلة

وصحح توقيتها إلى حبله وإلى إقراره وإلى  
مدحه تحسناً لا إلى مدحه لا بحسنه لعدم

(١١) راجع - في الإجازات ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣،



تتم لا تجوز ماله وإن كان الأول، مثله في  
عده الأمان، لأن رب المحلقة ربما رغب في  
الأول الأمر بس في الثاني، ويخص العامل  
الأول موجه فعل السلي، إذا كان هذا غير  
ممن أو محبوب لماله وإن كان الاتفاق بين  
لعمري عن أكثر مما جعل للأول في حقه  
المساواة ولذا أكد على العمل الأول، وإن كان  
أول الأمر للمصالح الأولى

وأما المصلحة فقالوا بالحقائق بقية التوفيق  
في المدة والنسب، فإن في الحاقوي<sup>١</sup> حجب  
لزام العامل أن يصلي غيره عسها، قد استفاد  
جدار مثل نصيبه مما هو، كالإجازة، ولا  
يجوز، أكثر من نصيبه لأنه لا يجب لزيادة  
والفرق بين المصلحة يجب كالمعامل في  
حاشي عسها وبين المصلحة يجب له جبر  
للمعامل أن يضارب بها، أن تصرف العمل في  
المصلحة صرف في حق رب المال لأن العمل  
ليس يلزم ثم يملك ما يثبت عليه في تصرفه،  
وتصرف العامل في المصلحة صرف في حق  
هذه لزوم عقد عسها للاستفادة في تصرفه

ج- إذا تصرف العامل في شيء لشخص حتى  
من كسبه لأن العمل واجب عليه،  
والبحر في هذه مائة، يخصص بالتفسير وهو  
أحرر المصنف تأخير مستألاً لا يضمن لعدم

وهذا ما دله المحقق وقد ذهب إليه أيضاً  
المصنف<sup>٢</sup> قديماً على المصنفين والوكالة  
واسم من قديمه بأنه عامل في المال  
يجزه من ثمنه فلم يجز في العامل غيره له  
كالصياغة، وإنه إنما أتى به في العمل به  
فلم يجز أن يأنه لغيره كالفرق

ونافذ والله يوفق عبيد في مراع في التوفيق  
وسائر على شجرة لأنه إنما ملك لوجه ذلك  
فمصلحة العامل ولا يعلم في مثل خلافه عند  
من أجاز المصنف والمصنف<sup>٣</sup>

وحل المالكية على المصنف، قس،  
الدموي<sup>٤</sup> وجاز مساقه العامل عاملاً لغيره،  
عصياً بقى رب المحلقة، ومصر الحو، إن لم  
بشرط رب العامل عسها بعيد ولا يصح  
من ماله لا غير، فإن لم يكن لغيره عسها<sup>٥</sup>  
ولو أنزل به، لا غير المصنف، وتوفيق في هذه  
المصنفين وبين المصنفين، فإن المصنف في  
مصلحة عامل لغيره، فليس له أن يعمل  
عاملاً آخر بعد إرضى رب العمل مطلقاً، ولو كان  
أحياناً، لأن مال التفرص مما يذهب عليه بخلاف  
الحال

واشترط بقوله (لا ضم نفس) أي إن كان غير

(١) المصنف ١٠٧

(٢) المصنف ١٠٧

(٣) مذهب المصنف مع شرح نكته ٦٥٠

(٤) الحاقوي جنداري ٩٠٠ ط دار الفکر

التقصير، ولا صغر، وهذا عند الحنيفة<sup>(١)</sup>، كذلك قال المالكية بالظن في قصر صغر سره عليه أو جرى به العرف  
فإن في المرح الكبير<sup>(٢)</sup> وإن قصر عامل عما شرط عليه من محل أو جرى به العرف، كالحرث أو الصبي ثلاث مرات فحرث أو على مرسى حط من نصبه يسميه، فينظر بصره ما عمل مع بصره ما ترك، فإن كان نسمة ما برز الفنت مثلا حط من حرثه للسرط به الله

وقوله نصرت، بصرته لو لم يفسر، مثل شرط عليه السبي ثلاث مرات فسقى مرتين، وهذا المظهر من الثالثة، لم يحط من حرثه شيء، وكان له حرثه بالتمام وهو كذلك، فإن من رشت فلا خلاف، بخلاف لإجارة بالدرهم أو التنايم على مضاية حائط ومن السبي وهم ممنوع عنهم وجاء ماء السماء فأنام به حيا فإنه يحط من الآخر، بل إن إقامة الماء فيه والعرق أو لإجاراته مبيحة على المشاحف والمساقاة مبيحة على الصامحة لأنها رخصة والرخصة سهول

٥- قال الحنفية الزيادة على المشرود هي العتلة حائزة بوجه عام وكذلك المحط منه

وديت في حالين، الأولى إن لم يناء عظم الضرر كانت حائزة منه، المعامل دون الأرض، لأن إنشاء المحط جلتز في هذه الحال فتحوز الزيادة منها لهما كذا.

الثانية وإن نفي عظم الضرر ولم يصح جازت الزيادة من قبل المالك لو لم الأرض، لأن الزيادة في هذه الأحوال بمنزلة حط، ولا تحوز الزيادة من قبل المالك لأنها منقطعة في مثل العمل والمحل لا يصح إيداعه نصح المشر، ولهذا لا يحصل إنشاء المحط في هذه الحال

والاصل في هذا - كما يكون الحنفية - أن كل موضع حصل إنشاء المحط لمحتل الزيادة وإلا فلا، وانحط جلتز في الموصي<sup>(٣)</sup>

### أحكام المساقاة الصحيحة في الانتهاء:

٣٤- الآثار مترتبة على المساقاة الصحيحة عند استيفائها دون صحيح أو انحلال، شرر في الأحكام الآتية

أولا - استدام الخارج على السرط المذكور في العتلة، لأن الشرط صحيح فيجب الوفاء به، وهذا حكم مقتضى منه

١ - صاحب برهان، ١٧٩، وصحح المسألة

٢ - ٣٦٤، ٢١٥

٣ - جانب الدرر، ٢٢

٤ - مدح الصالح، ١٥٧، و. المكارم، ٣٠٦، ١٠

فما الأعمال التي تلي خمسة مطعبي عبي  
كن واحد منهم في بصره خاصة بتسيير ملك  
في معمار آخر<sup>١١</sup>

١٢ أ. اختلف السامع والمعامل  
المقدر انشروط في العقد لمعامل

تدفع له العينة إلى أن يقول للمالك مع  
يمين لأن العامل يدعي الرقابة والمالك ينكر  
ويقول بطلان قوله واليه على العامل ولو قال  
أنه رخصت بينه العمل، لأنها بنت ثوبه  
ولا ضمانات هنا أي عدم صبح النعم وسيد  
متبعة العامل نحوه من العتق وتتم يتحالف  
كل هذه العمل وحل دابة ويتروك<sup>١٢</sup>

١٣ قال الحنفية إن اختلفا في الجرم  
المعقود للمعامل فالحق هو أن المال  
ذكره في حادثة وكلفت به اختلفت بما قالوه  
المسألة في الشجرة لأن وبه المال مكر  
بزيادة التي ادعاء العامل فيقول كونه  
بما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام  
التي على الداعي واليمين على الداعي  
حيث<sup>١٣</sup> فإن كان مع أحدهما يمينه حكم به  
وإن كان مع كل واحد منهما يمينه أي أيهما

ولم يصر الأشعار شيئاً فلا حر للمعامل  
ولا للمالك لأن الواجب هو انفسى في  
المشقة وهو بعض المخرج ولم يوجد ولا  
يختلف أحد في هذا<sup>١٤</sup>

١٥ تأني العمل في شجار بعدد كفا في  
مسميها من الحداد والشطط والحصاة  
والحنف والانداء اختلف الفقهاء في ذلك  
فذهب الحنفية وهو يرون حد شامية أنها  
عليهم بما عني لغير محصاهم وذلك  
الحكمة لأنه ليس من أعمال المسافة لأصحابها  
بالإدارة حتى لا يحرقوا أنفسهم على  
الحاصل لأنه لا فرق في ذلك<sup>١٥</sup>

١٦ والصحيح من المذهب عند الحنفية في  
الحداد عليهم بقدر حشمتها إلا أن يصره  
على العمل<sup>١٦</sup>

١٧ ذهب المالكية<sup>١٧</sup> إلى أن خمسة في الأسير  
عنده، وهي الرقابة لأنها من أحمدها على  
الحاصل وأنها لا رقة ما بعد عهده<sup>١٨</sup>

١١ ذكر الحداد في ٢٠٠ من المصنف

١٢ في المصنف ١٤٢ و ١٤٣ من المصنف

الحنفي ١٤٢

١٣ في ١٢٠ و ١٢١ وكذا في ١٢٢ و ١٢٣

١٤

١٥ في المصنف مع المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

١٦

١٧ في المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

١٨

١٩ في المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

٢٠ في المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

٢١ في المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

٢٢ في المصنف ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

عد سائق أو السبي تحب على أقوى  
المدعين شدة<sup>(١)</sup>

وعب النافذة كما قال النووي إذا احتلفا  
في قدر الشروط للعامل ولا ينة تحالفا كما  
في القراض، وإذا تحالفا وتساخا قبل العمل  
فلا شيء للعامل، وإن كان يعمل، فله أجره مثل  
عمله، وإن كان لأحدهما ينة قضى بها.

وإن كان لكل منهما ينة لا تظهر أنهما  
تساخطان في حالهما، وشاب الأظهر أنهما  
تساخطان بل يفرع بينهما

لم ملك ولو ساقه شريكان في الحقيقة  
فقال للعامل شرطنا أني نصف قدر وصلة  
أحبهما، وقال الآخر بل شرطنا الثلث  
فتصب المصدق مقسوم بينه وبين العامل  
وأما نصيب المكتب فيساختل فيه ولو  
شهد المصدق للعامل أو المكتبة، نيل  
شهادته لعدم النية<sup>(٢)</sup>

ما يفسد المصالحة

نفس المصالحة بما يلي.

٣٤- أولاً: بشرط جزء معين من الثمرة  
بالكسب أو بالورن أو بغيرهما لأحد  
الشعاعين، أو بخصيص جانب من الكرم أو

نظم ينة<sup>٣</sup> وجهان ماء على ينة الناحل  
والخارج. فإن كان الشجر لاثنتين فصدق  
أحدهما العامل وكنه الآخر أخذ نصيبه من  
مال المصدق فإن شهد على المنكر قبلت  
شهادته إذا كان عدلاً، لأنه لا يجر إلى عس  
معاً ولا يدفع ضرراً ويخلف مع شاعته وإن  
لم يكن عدلاً كانت شهادته كالحق، ولو كان  
العامل اثنين ورث المال واحداً فشهد أحدهما  
على صاحبه قبلت شهادته أيضاً<sup>(٤)</sup>

وقصل الملكية في ذلك، دفعوا إلى أن  
وقع الاختلاف قبل المسئل بينهما بدليل  
وتمسحان.

وإن وقع بعد انتهاء العمل وبيع الثمر، فإن  
أدعى أحدهما ما يشبه مساقاة المثل فالقول له  
بيمينه، وإن لم يقر واحد منهما مساقاة المثل  
وحد تعليلها فإن حطما أو تكلا رجيت  
مساقاة المثل، وإن حطب أحدهما ونكل الآخر  
قضى للحالف على التاكمل.

فإن كانت مساقاة المثل منقطعة كان كانت  
عادة فعل المنطقه المساقاة بالثلث والربع  
قضي بالأكثر

وإن أنه كل سهم في دعواه مساقاة المثل  
فالقول للعامل بيمينه، لأنه مؤتمر، والأصل

(١) الفسخ الكبير مع القسري ٤٤٩/٢، ومادة الفسخ ١٤٦/٥ - ١٤٧/٤

(٢) أبو جبر ٩٢٩/١، ومادة الفسخ ١٤٦/٥ - ١٤٧/٤

(٣) اختي لأمر فدية ٢٥ - ١٢٦/٤



العميل إذا شرع في العمل على المال بطل  
العمد

وكذا يدور الحساب أنه إذا شرع على  
أحد عملاً شيء من يرمي الآخر لا يجوز ذلك  
فمنى هذا نفسه المسألة لأنه شرط بحال  
مفوض العقد بمقتضى<sup>١</sup>

وما المالكية يمنع ثم يموتوا مدع  
التمسجه والحيلة هي أن التحد وتكون على  
العمال لكنهم يقولوا إنه لو اشترطه العام على  
المالك جدر، سل حر واحد المبدأ كما في  
حاشية الدسوقي وهو أنه يذخر في العادة  
شيء، وان شرط خلافه عمل بالشرط لأنه  
كالسبح للعادة<sup>(١)</sup>

٣٩- حاكم استراة أن يكون الخارج كنه  
لأحدهما لا ينطاع من التفرقة به، وهي من  
حفظت هذا العقد، وكذا لو شرع أن  
يكون بعض الخارج لمبرهما<sup>٢</sup>

ومعبر مالكية حول أن تكون الشهرة  
كلها للعمال أو للمالك وإن صاد بعضهم  
ذو ف ٢٠

١٠- مائلاً شرع الحس والحسب بعد

والأما المالكية فاستثبو شرط الحس  
التمثيل على العامل مضافاً على عباً بعد  
المائة كإصلاح الجدران وحسب  
العمر<sup>٣</sup>

٣٨ ولما اشترط شيء من الأفعال على  
العامل بعد أن يمضي مدة المدة وحسب  
الأكبر كالمطاف والحفظ والتجديد لأن  
ذلك ليس من مقتضى العقد ووجه منعه  
لأنه لم يرد به الشرع، فكل من يوزن  
المالك ويملك شرك بينهما فكانت مؤنة  
عليهما على قدر منكما<sup>٤</sup>

ومضى هذا أنه لو جرى شيء من ذلك  
المعروف صبح العقد، حتى اشترطه وهو الذي  
رواه شر وابن سادة عن أبي يوسف<sup>٥</sup>

غير أن جمهور الفقهاء - كمال - على  
أن هذه المذكورات على العامل خلا بمقتضى  
العمل بل شرطها على العامل لأنها من العمل  
لأنها عليه، خلافاً للعقد الذي يروى أن  
العقد شرطاً على العامل<sup>٦</sup>

فقد مرر الشافعية كما في المحلى شر  
المهاج<sup>(٧)</sup> أن ما على العامل إذا شرع في  
العقد على العامل بطل العقد، وكذا ما على

١- المستدرج لارادة ١٢٥

٢- شرح كبير مع حاشية الدسوقي ٢٠٠، وطلبه المستدرج  
٣٧٥ ١٩

٣- مائة مائة ١٠٠، مائة مائة ١٠٠، مائة مائة ١٠٠

١- حاشية المستدرج ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥

٢- المستدرج ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥

٣- المستدرج ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥

لو كان سلفاً مشتركاً بين اثنين بفضله فحفظهما إلى الآخر مسألة بعد معلومه حتى أن يكون الثمر بينهما مثلاً، ثلثه للعلمن وثلثه للمالك، بطله عند المسألة، والخارج بينهما على قدر المالك، ولا شيء للعلمن، وهذا لأن المسألة إحارة في المعنى، ولا يجوز استنباط الإنسان للعلمن في شيء هو فيه شريك، ولأن من شروط صحة الإجارة عند الحنفية تسليم المستأجر عليه إلى المستأجر وتسليمه في الصورة المذكورة غير مشهور. لأن من حرم من أحرأه المحدث الذي يعمل فيه هو شريك فيه، يكون مملأً به نفسه فلا يصدق التسليم<sup>(١)</sup>

وحالف الشامية في ذلك، فأجازوا مسألة الشريك بشرطين: أربهما أن يشترط له ربحاً على حصته حتى لو لم يشترط له زيادة عليها فم تصح، تحرمها عن المصومين ولا أجرة به بالفصل لأنه مبرج، والآخر أن يستند للعامل بالعلمن ويستغل به حتى لو شاركه المالك بالعلمن بم تصح<sup>(٢)</sup>

ولال الحنفية فإن سألني أحد الشريكين شريكه وجعل به من الثمر أكثر من نصبه مثل أن يكون الأصل بينهما نصيبين فحصل له ثلثي

نسبة الماحمول على العامل، لأن ليس من حصل المسألة، وهذا عند الحنفية، وعند المالكية انقسامها إذا كانت فيه كلفة أو مشقة<sup>(٣)</sup>، قال القدوري: أو اسرط العامل على رب الحائط حمل نصيب العامل لرب العامل إذا كان فيه كلفه ومشقة ولا جوار، ويسمى أن يدفع له أجرة الحمل في الممنوعه مع أجرة العمل<sup>(٤)</sup>، وكذا عكسه، وهو اسرط رب الحائط على العامل ذلك<sup>(٥)</sup>

٤١ - سبعة: تعديد مدة لا يضر الثمر خلالها، وهذا بمنع المقصود فيكون مقسماً للعلمن ومن يشترط التوقيت من المالك لا يضره بما راد على الجدلي في العادة وهذا النامع لا يجوز فيها لإطلاق ولا التابيد ولا التوقيت بإذناك الثمر في الأصح، لأنه يتقدم ويؤخر كما سبق عند شرط المدة وأحكامها

والف للحنفية. إن ساقاه على مدة لا تكمل فيها الثمرة فالمسألة فاسدة<sup>(٦)</sup>

٤٢ - ثلثاً: فركة العمل فيما يعمل فيه، كما

(١) طبع المصنف ٨٢٤

(٢) حاشية المصنف ٤١٩

(٣) الفروع الكبير للقدوري ٨٤٠/٢

(٤) حاشية ابن حبان ٩٥٦/٤، والفروع الكبير وحاشية

المصنف ٥٤٩/٤، ومباني المصنف ٣٢٩/٢، ٣٢٨

والفتاوى ٤٠٠/٤

(٥) طبع المصنف ٧٨/٢

(٦) طبع المصنف ٧١٧/٢، ومباني المصنف ٣٢٧/٢

لأن الزوجات أثر العقد الصحيح يتم  
بوجوده<sup>١١</sup>

أما إذا طلع على النساء بعد الفروع هي  
العمل فقد حلت هذه النساء فيما يتعلق بالطلاق  
وتصويب العمل والتمالك. أو ما يكون للمعامل  
وذلك وفق بيان الرئي

أ طلق لاساوية والجماعة والتمتع بالطلاق  
بوجوب لاجرة للمعامل واستحقاق المالك  
للزوجة في المسألة السادسة وهو هوئي رواية  
عن مالك<sup>١٢</sup>

بما أنه لا جبر لطلوع على العمل لأن الجبر  
على العمل بحكم الله وفيه يصح

ج أن أجر العمل لا يجب في المعاملة  
القسمة ما له بوجده العمل

د- أن أجر العمل فيها يجب مقدراً بما يحسن  
لا يتجاوز عنه عدل أبي يوسف، وعند محمد  
يجب تماماً

وهذا الاختلاف فيما إذا كان حصه كل  
واحد منهما سواء في العقد، فإن به مكن  
منه في العقد يجب أجر العمل تماماً ولا

ثمرة صح، ولكن سمي من المقاتلة  
فصار كما قال سابقك على ههنا بالثالث  
ورب جعل الثمرة بينهما مضمين أو جعل  
للمعامل الثلث فهي مسألة فاسدة، لأن التعامل  
مستحق حصتها بذلك فلم يعمل له في مقابلة  
عنده شيئاً وإذا شرب له الثلث فقد سرق  
غير القصاص ما جاز من تصويب العمل لثمة،  
وبسببها لا عوض فلا يصح، وإذا عمل في  
المسحور على هذه كانت الثمرة سهم  
بحكم القصد ولا يستحق التعامل حصتها شيئاً،  
لأنه سرق به موصفاً بالعمل مبرر عوض، فأنه  
ما لو قال به ثمة عمل فيه مبرر شيء، لأنه  
صالح في مال غيره مبرر فتم يستحق عوضاً  
كما لو تم بغيره انصافه، فإن ابن قدامة وذكر  
أصحابنا وجهاً آخر أنه يستحق أجر العمل  
لأن الصلوة تخصي عوضاً سرقته بوجده  
باعتداله كالتكليف، لا لم يسرقه المسمى  
يجب له مهر العمل

### أحكام المساقاة الفاسدة

١٣- إذا وتمت المساقاة فاسدة، وأصبح على  
المساق و قبل المتزوج في العمل وجب لصاحبها  
هدراً بلا شيء يجب على المالك أو الممالي

١١ التوفيق ١/ ٢٨٢ ٢٨٥ وماذا لم يستشهد به  
مؤيد الشافعية ١/ ٢٨١، وكشاف ص ٢١٤، ٢١٥، وموسم  
الحسن ٢٨٥، ٢٨٦، وكتاب سرقاوي ص ٢٠٦

١٢ صاحب شريعتي على التحرير ٢/ ٨٥، وادلة صحيحه  
١/ ٢٥، ٢٦، كتاب ص ٢٠، ٢١، وفتح المصنف  
١٥، ١٦، ١٧

١٣ المرجع نفسه ص ٢١



تكون أوسى، بخلاف ما إذا، سم يكن السد  
سمى في العقد لأن البدل إذا لم يكن مسمى  
أصلاً لا حاجة إلى اعتبار التسوية فوجب اعتبار  
أجر المثل وهو الشرق<sup>١</sup>

ومن المالكية فاعتصموا في الاندفاع على  
الصادق المبرور، قال ابن سب<sup>٢</sup> في بيان  
المتهم، بعد أن يورد إحدى الروايتين عن  
مالك والصدوق عده باني مدعي الجمهور  
قال ولعل إيه يرد إلى مسافة المثل بأطلاق  
وهو قول آخر جشوري ورواية عن مالك  
ولف من اتفاقه فقال في بعضها يرد إلى  
مسافة مثله وفي بعضها إلى حظه المثل

#### انقضاء المسافة:

تنتهي المسافة بالموت، وعصي المدعي،  
والاستعفاء، ونسب المالك، والبيع،  
ويقال ذلك في بابي

#### ١- الموصية

٤٤ - خلف القضاء في فتح المسافة  
بالموت

فقال الحنفية تطول المسافة بالموت لأنها  
في مسمى الإزالة. أبو طرا الموصية قبل

حلافه قال الكاسي<sup>٣</sup> ووجهه من محمد  
أن الأصل في الإجازة وجوب أجر المثل لأنها  
عقد مفاوضة ومبني المعاد صاعد على  
المسافة من المثل، وذلك في وجوب أجر  
المثل، لأنه المثل الممكن في ألباب إذا هو  
قد تهيأ المانع الممثلة إلا أن فيه ضرب  
جهالة وجبالة للمنفذ عليه تمنع صحة العقد  
فلا بد من سمية الجنب تصحيحاً للمدة فوجب  
المسمى على قدر قيمة المانع أيضاً، فإذا سم  
صح العقد لقوات شرط من شرائط وجوب  
المبيع إلى الدن الأصلي سماعه وهو أجر  
المثل ولهذا، إذ لم يتم الدن أصلاً في العقد  
وحد أجر المثل بالمانع

ووجهه من أبي يوسف أن الأصل ما قاله  
محمد وهو وجوب أجر المثل بدلاً عن  
المانع ليلها لأنه هو المثل المثلر الممكن  
لكن مقصوراً بالمسمى لأنه كما يجب اعتبار  
المباينة في المثل في عقد الموصية بالنذر  
الممكن يجب اعتبار النسبة بالقدر الممكن.  
لأن اعتبار تصرف الحافل واحد من أمكن  
وأمكن ذلك يتخير أجر المثل بالمسمى لأن  
المستأجر ماضى بالزيادة على المسمى  
والأجر ماضى في ضمانه عنه فكان اعتبار  
المسمى في تقدير أجر المثل لا محالة  
بالدليلين ورعاية بحائس التفسير الممكن

١ أمانة المصنف ١٠٣

٢ إنباه المصنف ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣

ومنهم من يعتبر مع ضمانه فلا يفي ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣

ومنهم من يخلو ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣ ١٠٣

ويبقى الثمر لهم.

الثالث أن يمتنعوا عليه بأمر القاضي ثم يرحموا على التعامل بجميع ما أفتوا، لأن العمل عليه معطى بذلك، ولأنه ليس له إحتياج الضرر بهم<sup>(١)</sup> وهذا لأن القدر لما امتنع من العمل لم يحضر عليه، لأن إفتاء القضاة بعد وجود سب الظلال وهو الموت المنجلاً للضرر له وقد ترك هو النظر لعمدة، فيحير مؤونة بين الأمور الثلاثة دعماً للضرر عنهم خدر الإمكان<sup>(٢)</sup>.

العمال الثاني أن يموت العامل والثمر كذلك يبر، فيقوم وارثه مقامه، إن شاء يستمر على العمل حتى ينسوج الثمر ولا يحق لصاحب الانتجار جمعه، لأنه نظر في ذلك إلى العائين، وإذا منع الوارث عن الاستمرار على العمل فلا يحير على العمل، ولكن يكون صاحب الثمر محيراً بأحد الوجه الثلاثة الثانية

الوجه الأول، إن شاء انقسم الثمر للضرر الناصح مع الوارث على شرطه الشروط، أما جه الثاني وإن شاء أدى ديالوب حصته من قيمة الثمر للضرر الناصح.

السروع في العمل انفسح العمد ولا يبرم واحد منها شيء للآخر

ولو طرأ الصوت بعد مضي الثمر انفسح العمد وتسلم الثمر بهما على حسب الشرط في العقد

ولو طرأ الصوت والضرر مع قتالوا يفتء العقد حكماً، وإن مطلقاً، وحرقت بين ثلاثة أحواله

الحال الأول، أن يموت رب الأرض ولما يبيع الثمر، بق كان يبر أو فجا، فيجوز للعامل أن يقوم به حتى يبيع ويأخذ ذلك ورثته لأن في فسخ العقد إضراراً به وإضراراً لما كثر مسخفاً بالعقد وهو يترك الثمر في الأسجار إلى وقت الإدراك، فإذا انقضى العقد تكلف التجار قبل الإدراك وفيه ضرر عليه، وإذا ساء طرأ الإحادة للضرر الضرر لأن يبيعور بقلها دفعه أولى، ولا يضرر في عمله على النورثة<sup>(٣)</sup> فلو أراد التعامل لحمل الضرر ورعي قطع الثمر مجاً لو يبرأ تخير وإنه الثالث بين أمور ثلاثة

الأول أن يقسم الثمر على الشرع الثاني أن يعطوه نسبة نصيبه يومئذ فحماً،

(١) الاختيار ٣/ ٨٠

(٢) مير الحائى مع حقه القضي ٢/ ٩٨١-٩٨٥ والمبسوط ١/ ١٦٦-١٥٥، وفي طائفة ١/ ١٦٦

١. الاختيار ٣/ ٨٠، والمبسوط ٢/ ٩٧٧، ودرر الحكام ١/ ١٦٦

التي هي من سائر الأول هي تلك المعلقة وكذا  
الوقت وهو تركب منى أو تنجح كما قال  
البركاني - لأنه لا يكون عملاً من نفسه

وإن سائر الساعات منى من أن تكون  
المصادق على عبته أو منى عبته فإن كانت  
امصادق على عبته تصحح الساعة معونه  
كما يصح الإجازة بموت لأجير المصير  
وقيد السكي وميره من إجازة قبل مصادق  
لعمل ولا ينافى مع لا نحو تصحح  
ولا تصحح<sup>١</sup>

ولكن كانت المسألة على الذمة، فوجه  
الأول بفتح لأنه لا يبرهن به غيره،  
والثاني وهو التصحيح عليه الشرح  
لا يصحح بالإجازة بل يظن

أ- إن حلف مركة دم وورثه يعمل، بأن  
متأجر من يعمل، وإلا، فإن تم العمل نفسه  
فوليد حرم من ماله من ينجم، فعلى المصادق  
ممكنه إن كان مهتدفاً إلى أعمال المصادق  
وسم به تمسك وادركى لم يحرم عبته  
على الصحيح

ب- وإن لم يحلف مركة لم ينضم من على  
المصير، ولذا لو أن يتم العمل نفسه أو ماله

الوجه الثالث وإن ماله يصرف، فمداً  
مصرفاً يافد انقاضي رسمه على العمل،  
ويشبهه قسطنطين المصروف بعد ذلك من  
الوارث، ولكن لا يصح أن هذا المصنف  
المصروف في أي حال حصته من التصرف<sup>١١</sup>  
الحال الثالث، وهو منى كلاً من يكون ورثة  
المصنف محيرين على الوجه المذكور، لأنهم  
يتوهمون مقام العمل، ولا كان به في حياته هذا  
الخصم بعد موته رب الأرض، فكذلك يكون  
مورثه مضمونه

وإنما المذكور فيقال المردود، وبذلك يصح  
أي مسألة، والتشريع النشوي، وكذا  
المورد لأن الموت كالمنس، والمصادق  
كأنكره لا تصحح موت المتكاتبين<sup>١٢</sup>

وهذه المسألة على القول بأن المسألة  
صحيح بالمرتب في الحرف خاصة وقصره من  
موت المتكاتب وموت العمل

ب- إن مات صاحب القصر في قلبه عمله ثم تصح  
المصادق على ماله القصر وأما المصنف

والتحقيق من قلنا الوارث، أي إذا ماله  
المورث من يرثه من سائر القصر المصادق  
تصحح<sup>١٣</sup> وكذا لو مات في النظم الأول يظن

١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦-

١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢-

٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨-

٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣-

١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥-

١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠-

وسلم له المشروط

قال: نعم، قال: (١) فإن لم يكن له شيء من ذلك لم يكن له تركه، وسلم إليه أجره العمل المباحي، وفتح المقعد للمستل، وأما المستل، فالمسافة في ظاهر كلام أحمد عنه، حاشي خبر لازم، فصيح، مودع كل منهما كما في المصاربة، ويكون الحكم فيها كما لو فتحها أحدهما.

وأما على القول بملوئها - وهو خبر الظاهر عند الحنابلة - فلا تصح مودع أحدهما، ويعبري الحكم على نحو التفصيل المذكور عند الشافعية، غير أنهم في مودع العامل ولم يترك مودع، فالقول: إن لم يكن تركه أو نذر الاستحجار منها بيع من نصيب العامل، وبيعت إليه لتكميل العمل، ونحو ذلك من جملة ما رواه أي نصيب العامل هو أو وازنه لمن يقوم مقامه بالعمل، جاز لأنه منك (٢).

ب - نصي المقتد

٢٥ - المالك في نصي مئة المسافاة وقد صرح الثوري، انتهى المقعد، ويسمى الثوري على الشرط المذكور، وقد يحدث أن نصفي مئة المسافاة والثوري، والقباس نصفي بطلان

١) الثوري في المصاربة ١٠٠/٢٩

(٢) كشف النسخ ٥٣٨/٢، وقطر النسخ الكبير مع إسناده ١٦٨٣/٢٩٩

المقعد كما يشهي مطلقته سموت أحد الماقدريين، لكن الأصحاب يشهي سماته حكما هنا كما قصي بمقتضاه هناك بسبب الموت، وحدث دفعا للفساد وفق الأحكام التالية

أ - يغير العامل بين المضي في العمل على الشرط حتى يترك وبين تركه

ب - إذا احتار المضي في العمل لم يكن عليه أجر حصته حتى يترك العمل، لأن الثوري لا يجوز استحقاقه وهو بخلاف المزارعة حيث يجب الأجر عليه لجواز استحقاق الأجر (١)

ج - العمل كما واجب على العامل وحده هنا، لعدم وجوب الأجر عليه له نصيب للثوري بخلاف المزارعة، فإن العمل فيها بحسب نصيبه، لأنه لما وجب على الثوري من أجر الأرض منه نصيبه من الخارج وجب على المالك ضمن مثل نصيبه من الخارج، لأن بائنه المقعد أصبح الثوري بالأكثر كأيتهما (٢)

و. احتار العامل للترك سم يجر على

٢٢) المص ١١٢/٢٢، والأجور ١١٢/٢٢

(٢) المص ١١٢/٢٢، وقطر النسخ ٥٣٨/٢، وقطر النسخ الكبير مع إسناده ١٦٨٣/٢٩٩

وإذا كان قبل ظهور النسر فلا يأخذ حاصل  
شأن

وعد عند الحفنة، وهو قدر مقرر عنه فما  
يحتوي دجوة المنزل على يحصل دجوة أصحاب  
لعدادات الثلاثة الأخرى<sup>١١</sup>

وإن السالكين إذ سحن الحائط بعد عطف  
لصافاة ثم ظهر الفسح في البيت العمل  
وفتح عضده، فخشع العيب أن العمد له عمر  
سنت وحيث يقع به حرة عمدة<sup>١٢</sup>

وقد أضافه في حرج لتمر بعد العمل  
مسحاً من الفسح في أن أوقم سمر  
الشجر المصافي عليه أو حرج الشجر مستحماً  
فللمر من الفسح آخره التل لعملة لأنه  
نوت مدنية عوض من شجر عجم يملأ هذا  
أو عمل حائلاً بالتحك، فإن عدم الحـ  
التي له، ولا فائدة أن حراج من  
العمل<sup>١٣</sup>

وقد أضافه في ظهر الشجر مستحق بعد  
العمل جد مشجر به و جد مبره لأن غير ماله  
ولا حق لمعلن في ثمره ولا حرة على ر  
الشجر، لأنه لم يبق له في العمل والمعلن على  
المصنف حرة مثله لأنه عمدة واستعمله

العمل، لكنه لا يمكن من قطب النسر بعداً وفقاً  
لنصرو على الصائب ومحبير هذا، فبالله بين  
الأمر الثلاثة المصنفه سابقاً عند الكلام على  
الحكم المنسحب المسألة بسور أحد  
المدققين

وعد الثانية بمفصل في هذا الأمر  
إن المصنف عمدة ولم يعمل فمفصل فلاتي  
للمعلن فيما جعل ويضيق بمدهي المسألة، ثم  
يكن فيها ثمره، لأنه دخل عمر ذلك  
وإن تمصب المسألة وعلى الشجر المصنع  
فمنه السوي والرائي يكون للعهد أو  
الأمر<sup>١٤</sup> على المالك، وعد أن في عصور  
عليه، ولا يبرم العامل لبيها حرة  
ولأنهم يصوا على أن العمد مسك حصته  
من النسر يظهره و معاده بعد ظهور<sup>١٥</sup>  
فإن تزكث لثمار قبل انتهاء مده وجب  
على العامل أن يعمل بقيتها مع آخره<sup>١٦</sup>

### ج الاستحقاق

٤٦ إذا استحق الشجر بمصافي عده ونسج  
المسحوق المسافاة منسج وفي هذه الصورة  
يظهر فإذا كان الأسبـ خفائي عصب بهم وهو  
للنسر فللعامل أجر مثله من صاحب الشجر،

١١ من المدونة ٤٤٤، نظر حاك مصنف ١٩٤

١٢ حاشية المصنف على شرح القير ٢٢

١٣ تنبيه مع مده مقرر المسألة ٢٣

١٤ شرح الحلبي على المسألة و حاشية القير ٢٢

١٥ المدونة ٣١٨، مدالة ٢٢

١٦ من المسألة ٢٢٥/٢ وحاشية القير على شرح المسألة

٢٨

للحاجة إلى شرط القطع وتعلل في الشائع.  
لأن التوري. وقد اني ناله البسوي  
حسن<sup>(٤١)</sup>

قال الطبري وأحسري يوسف من ابن  
وصب عنه قال سئل مالك عن الرجل يبيع  
الأرض وله بها لها صاحبها رجلاً قبل ذلك  
سبب، فقال المصنف أنا أحقر به وليس له أن  
يخرجي (فقال) ليس له أن يخرجه حتى يبرخ  
من صفاته إلا أن يراضيا<sup>(٤٢)</sup>.

#### هـ - النسخ بالإتفاق والعلو:

٤٨ - لما كانت المساقاة عبداً لازماً عند  
جمهور الفقهاء كما سبق لم يكن لواحد من  
المعدلين أن يثبت بفسخها وإنما تنسخ بما  
تنسخ به المنقود كاللازم وذلك بأحد أمرين

الأمر الأول: الاتقان المصريح على النسخ  
والإذابة، ولا يخلو في هذا أحد.

والذين يرون من الفقهاء - كالحائدية في  
ظاهر مذهبهم - أن المساقاة عقد غير لازم  
يستحبون لكلا المتعاملين النسخ، فإن رجع  
بعد ظهور الثمرة فالثمره بينهما على ما شرطه  
وعلى المتعامل تمام العمل، وإن وقع النسخ  
قبل ظهور الثمرة فإن كان الذي فسخ هو  
العامل فلا شيء له، لأنه رضي بإسقاط حقه

ولفوا أيضاً وإن استخفت الثمرة بعد أن  
انفسها العاصب والمعامل وأكلها للمالك  
نصيب من ثلث منها، فإن ضمن العاصب  
عنه نصيبه المكن وبه تضمنه قدر نصيبه لأن  
العاصب مسبب يد المتعامل من ثمره صمان  
الجميع، وله نصيب المتعامل قدر نصيبه لظفه  
محت يده لأن ضمن المتالك عاصب الكل  
ورجع على المتعامل بقدر نصيبه، ويرجع المتعامل  
عن العاصب بأجرة مثله لأنه غره<sup>(٤٣)</sup>

#### و - تصرف للمالك:

٤٩ - المراد بتصرف المالك بيع المالك  
الحديثة التي سأل عنها في التملك أو غيرها،  
أو ردها، أو وقفها

قال الشافعية: بيع الحديثة التي سأل عنها  
في العدة يشبه بيع العيس المستأجرة، لكن في  
ذوي الجوز أن المالك إن باعها قبل خروج  
الثمره لم يصح، لأن المتعامل حقاً في ثمارها،  
فكأنه استثنى بعض الثمره، وإن كان بعد  
خروج الثمره صح البيع في الأشجار وعصب  
المالك من الثمار ولا حاجة إلى شرط القطع  
لأنه مبني مع الأصول، ويكون المتعامل مع  
المتنوي كما كان مع المانع  
وإن باع نصيبه من الثمرة وحده لم يصح

(٤١) روى الطائفة ٦٧٥/٢، ٦٨٢/٢، ٦٨٥/٢

(٤٢) سائر الفقهاء الطبري من ١٤٣

(٤٣) المتنوي لا يقطع ١٥٦٠/٢، وكذا في الخلق ١٥٦٩/٢

وإذا أترك الشجر، فإن الفحصي يبيع الأرض  
بدمه أولاً، ثم يبيع لثده ولا ينقص المساحة  
بمقدار طرفة العين.

«بحوي الفصح عي حقه بعدل لدفع الضرر  
عن المالك (١) كان لا يمكنه التضييع في العقد  
إلا بضرر يحدده، فلا يلزم الضرر ودمه كجاء  
عن الشيخ (٢) في حقه»

وإذا لم يمكن التضييع، لا يضرر كما لو  
كان بعد أن عمل بعدل وفل في يدك كالتضيق  
فليس له أن يبيع بغيره ولا أن يبيع الشجر،  
بل يبقى حكم العقد حتى يبيع الشجر، فعنده  
ببيع نفسه من الشجر، ويبيع الشجر في ذمه،  
ويبيع أحدهما فيما بقي، لأن الشكر انقلب  
بينهم في الشجر، ولإدراكه نهاية معومة، هي  
لا يتقلد جسر المصحة، ودفع الضرر من  
الجانبيين، وفي نفس المصحة الضرر بالعمل  
من حيث أن فيه بقاء حقه من تضييع الشجر،  
للدفع للضرر قبل بيع التضييع عن بيع  
الشجر، وفي العقد بينهما إلى أن يدرك  
مخرج من الشجر»

وإذا التذكرة وهو إلى أن الجساسة  
لا يبيع، ولا من حاله إذا علوا أشخاص على  
أرضه قبل العمل أو بعده، بل يباع الشجر حتى

وإذا كان الحال عليه فجز العمل لمعاقلة لأنه  
معه إنعام عمن»

الأمر الثاني الفصح بالعقد وهو محلي فيه  
بين الفلهاء عن مذهب

المذهب الأول يجوز الفصح لعقدت على  
ياخذ المالكين، لأنه لو لم يملك حين العمل  
لزم صاحب الضرر ضرر لم يضره بالعقد،  
وهو مذهب مختصة ويقر بهم المالكية  
في أصل حراز مخرج بالعدل

المذهب الثاني عدم جواز الفصح  
والأصل «هذا عند التنازع»، ذلك في العقد  
لا وهو «بما فيها ولا يبيع» لا يذهب»  
(رواجاز ١٤: ٦٥)

بوعا الفصح بالعدول

المر نسخة المتقدمين بوعا على مالك  
وأعداد سماع

الأول، على المالك.

٤٩ نفس عقد التنازل في بقاءه من لا يجد  
فهو مضطرب إلا ببيع الشجر، فقال لعنه إن  
يمكن الفصح من غير ضرر بالعمال، كقول  
شيخ قبل أن يعمل العمل أو بعد أن يعمل

١. «هذا هو الأصل» ٢. «هذا هو الأصل» ٣. «هذا هو الأصل» ٤. «هذا هو الأصل» ٥. «هذا هو الأصل» ٦. «هذا هو الأصل» ٧. «هذا هو الأصل» ٨. «هذا هو الأصل» ٩. «هذا هو الأصل» ١٠. «هذا هو الأصل»

١١. «هذا هو الأصل» ١٢. «هذا هو الأصل» ١٣. «هذا هو الأصل» ١٤. «هذا هو الأصل» ١٥. «هذا هو الأصل» ١٦. «هذا هو الأصل» ١٧. «هذا هو الأصل» ١٨. «هذا هو الأصل» ١٩. «هذا هو الأصل» ٢٠. «هذا هو الأصل»





فيسر، ويوهي عيب من الثمرة، لو أدى  
الساد في الإنفاق، يكن يرجع عليه بعد  
ذلك ما أنفق

أما إن لم يلمز المالك على الرجوع إلى  
الحاكم، أو لم يكن هناك حاكم، أو رفض  
الحاكم إيجابه، أو عجز عن التفتت بهوله  
معرض العدم أو حرره وهو ذلك وجب على  
المالك الإسهاد على ما يفتق أو يملكه، أو  
الرجوع بما أفتق أو بأجره ما عطل، ووجب  
أيضاً التصريح بالرجوع في شهادة، عز لم  
يكن شهادة كذلك فلا رجوع له، وكذا إن لم  
يمكنه لإسهاده أيضاً لا رجوع به في التصريح  
لأنه عجز بغيره، ولكن له الحق في التسريح إن  
شاء

من سائر العاملين ، لأنه قد يحتاج إليه لمطابقة  
غيرهم في أو الحج

ج - ترك حرفك، لأن من الحرف ما لا يبيح من  
 خروج لبيحناج إلى الانتفال إلى غيره، ولا مانع  
 منعه من الصيا

ومع ذلك ذكرت - عند الحاجة - روابط  
في المسح بسبب هذه الأمور الثلاثة - العربي  
والسمر وثيق حرة. وهي الهداية والعمارة

عليها أن التواضع في ملا العمل غير أنهم  
صاحبا شروعات بنيتهم شوقهم إله عذر ببح  
الشيخ إذ شرط على التعامل أن يعمل معه،  
كما يجب ليت يملح مبيع فلتسبح إذا طمس،  
لأن له أن يبيع غيره في أعماله.

وفي ليلة الفصح بعد الحنية أهدأ  
روايان معي، وولده الحاجب الصغير، أنه  
لا يترك الفصح بالقطعة، فحردوا الفصح  
بالفصح، وفي ليلة الرباط أنه يمشط  
القطعة أو الترابي

د. فتاح حسن بن المليل نص، عدل، هـ  
 انحر أو انحر ثلثمائة عجم الجند  
 رعدا من الجند

وهذه الأحكام على أنه إذا توفقت حريته  
العامل لديه أنه إنزاله إلى بعض مصادره من  
العامل على الحالة فم إلى مصادره إلى أن  
بمعامل، وعلى العامل أجره المصروف من  
بمعامل حيث أنه مصروف من مصادره  
العامل فم إلى مع العمل، وعلى العامل أجره  
المصروف<sup>٢</sup>

وقال السامع ولو بك تخانة عامل من

<sup>19</sup> *ibid.*, 20–21; 36. *ibid.*, 36. *ibid.*, 36.

وعائنه<sup>١٧</sup> اطلق على سيرة الجدول ١٤٦

[illegible]

١٠٠٠

٢١١ سرم کائنات کی عظمت و جلال کا بیان

وہم اے اللہ! میں نے اپنے رب سے دعا کی ہے کہ وہ اس شخص کو جو اس نے تم کو بھیجا ہے تم سے بہتر بنادے۔

٥٨١ هـ، والرحم: ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨،

الطبري سنة ٦٠٤ هـ، وهو المستطاع ١٣٣

النجر انتقص القصد ولا شيء للعامل وإن كان قد سقى النجر وقام عليه وحفظه، لأن المساقاة شركة في الخارج ولم يخرج شيء به لتحقيق الشركة بينهما في شيء، قال الكاسبي وفيل هذا الحكم في القصد، وإن كان من الواجب استصحاب العدم في المداخلة. وإن حدث بعد أن أثمر الشجر أو الثمر ولما يضيح مدق الحكم ما يأتي

أ- يفي الخارج بينهما على ما شرط في العقد حتى يكتمل نصيبه.

ب- الصمن في النجر مبني على واجب عليهما، لأن عمل في مال مشترك لم يشترط العمل فيه على استعما يكون عليهما

ج- على العامل أن يدفع أجر مثل نصف النجر إلى المالك، لانتهاء العقد بالفسخ، وفي قطب النجر في حاله الرأفة إضرار به، وفي تركه بلا نجر إضرار بعصاب الأرض فكان في الترتيب يأجر المثل نظر لنظرين

د- ولا يجوز بيع النجر في هذه الحالة رعاية لحر العاص إلا أن يحيره وسلط حله<sup>(١)</sup>

والمالكية يميزون بين الشجر وهو مساقى ولو كانت المساقاة إلى سنين، كما يدع المظفر على أنها مستأجرة<sup>(٢)</sup>.

المساقاة بالزرع أو ببيت أو ميسر مودعة ضم إليه مشرف إلى أن يتم العمل ولا تزال به لأن العمل من عليه ويمكن استبعاده منه بهذا الطريق، متعين مودعة جمعاً بين الطرفين، وأجرة المشرف عليه، نعم لو لم تبق الخيانة ولكن لرتاب المالك فيه فإنه يضم إليه مشرف وجره حيثما على المالك، فيلزم لم يحفظ بالمشرف أزيلت به بالكتب واستجر عليه من ملك العامل من يتم العمل لتعذر استيفاء العمل الواجب عليه من والفائدة عليه بهذا الطريق، نعم في كانت المساقاة على عينة فظاهر كما قال الأدرعي أنه لا يستأجر عنه من يثبت للمالك النجر<sup>(٣)</sup>.

ويجب المالكية إلى أنه لا يلزم غيره مقامه ولا يصح العقد، وإنما يجب أن يحفظ منه، فإن لم يمكن التحفظ سألوا الحد ثم عليه عاملاً آخر

ثم إن كان المجرى المتيقن على العاص الثاني أقل من الأول لو أكثر من الريادة والمقتصر عليه<sup>(٤)</sup>

## أحكام النسخ في هذه الأحوال:

٥١ إذا حدثت هذه الموارد من أن ينجر

(١) المبسوط ٥٢٢/٥٢-٥٢١، وطالع الصنائع ٦/٦٨٦، ومبد

الحكام وحاشية القسطنطيني عليه ٢١٧/٣

(٢) النسخ الكبير للكوثر ٤٦٦/٤

(٣) مبني للصنائع ٥٢٢/٥

(٤) حاشية المحمدي ٢٢٦/١، وشرح الكبير مع حاشية القسوم

٥٢٩/٥

واحد من الغنم، فما اذا هلك بعضه من  
تسبيح ذكره المذكية والفسادية  
قال ابن عبد البر وإذا أوجب بعض الحائض  
سقط عنه بعض ما أوجب من إدا كان لا يرى  
فيه ثمره، وما جد من النخل لم يثمره شجرها،  
وعليه ان يسقي ما لم يجد حتى يجد وإن حث  
غيره فيها

وإن أوجب لك قصداً فليس مالك فيه  
روايتي أحاديث أن الناس بالمحار بين يسخ  
المساق، ولإقامة عيها، ولا أخرى. أن  
المساق لا زماً بهما، لا أن يكون الجائحة  
أنت حتى قصص من النخل والسحر بمقتضاها  
تصبح المساق بها وحدها دون ما سواها  
وإن أشعب العائنة أقل من نك انحائط.  
المساق، صحيحة لازمة

ونو نهارت البر التلخيص المساق، لا أن  
يرد العامل في ينطق من ماله في صلاح الشره  
ويكون على مصادته، ويرين صاحب الحائط  
من الثمرة ما أغنى، عدلت به<sup>(١)</sup>  
وقال النووي وإن عث بعضها فلا تعامل  
بحار من أن يسخ العمل، ولا شيء له، وبين  
ان محير ومن العمل وما عث نصبه<sup>(٢)</sup>

هو إن استغنت لأرض أو النجر كل النجر  
للمسحق لثيمه شجر ويرجع يعمل على  
الذي دفع إليه الشجر مائة فجر مثله مما  
عمل، لفاء عقد مكررة في المساقاة فيسقط  
حصة في الصر، وبقي حصة مسرحة بمعد  
فان، فيسجد، اجر الصر  
وإن حدث بعد الحوز من بعد شجر النمر  
لهم بينهما على ما شرطاه<sup>(٣)</sup>

### حكم الجائحة وغيره في المساقاة:

٥٢ إذا أوجب الحائط كله انسحت به  
المساق، وهذا مقابل الأصح عند الشافعي  
نحو ما ذكره النووي حيث ذكر ان البيهقي  
قال إنه إذا ملك نمار كلها بالجائحة يفسخ  
العقد

وقال النووي. في المروني أنه إذا لم تنمر  
الأشجار أملاً أو لفت النمار كله سحاحه  
أو قصب، وعلى لمسلم إتمام العمل وإن  
صرو به، كما أن عامل انقراض يكسب  
المستقيص وإن ظهر حصوله ومن يس. لا  
تعب، وهذا أصح مما ذكره البيهقي أنه إذا  
ملك نمار كلها بالجائحة يفسخ العقد إلا  
أن يرد بعد تمام العمل ويكمل النمار<sup>(٤)</sup>

١- المساقاة ٥٧/٢٢٨ وهو ما صححه المصنف ١٥٤١ وروى  
الشافعي وحاشية المصنف عليه ٥٥٢  
٢- وهو الذي ليس به ١٥٤٢

(١) كذا في ١٥٤١  
(٢) وهو الذي ليس به ١٥٤٢

عنه الشارح<sup>١</sup>

والفرق بين الإقامة والمساكنة كما قال ابن  
عابدين أن الإقامة متى جددت بالمقدار لم ي  
مفهومه الامتداد، وتضمنت بالمدة المذكورة  
كلها، بخلاف المساكنة، فإنه لا يلزم في  
تحققها الإمتداد مطلق، بل يكفي على التقدير  
والكبر، فلا تكون المدة لهذا لها<sup>(٢)</sup>

ب - المجاورة.

٤ - المجاورة من حاله جلس معه، بهر  
مجلس وجلس، ونحو السوا جلس بعضهم  
مع بعض<sup>(٣)</sup>

وبين المساكنة والمجاورة - كما ذكر ابن  
عابدين - وجه شراكه ونفاق

أما الأول فهو أن الوقت ظرف لهما  
لا مبر لأن كلا منهما غير مقدر بالوقت.

فصحتها في جميع الأوقات وإن قلت  
والثاني أن المساكنة تكون بالاستقرار  
والقدوم وذلك ما عليه ومناهج<sup>(٤)</sup> . بخلاف  
المجاورة حيث تحقق مع دور ذلك

المحكم الإجمالي

تتعلق بالمساكنة أحكام منها

## مُسَاكَنَة

التعريف:

١ - المساكنة - هي إقامة على سرقة  
الملازمة<sup>(٥)</sup> من ساكنة أي سكنى معه في  
دار واحدة، وبغاية ساكنة في الدار أي  
سكنوا بها معا<sup>(٦)</sup>

وفي الاصطلاح من الووي عن الشافعي  
قوله إنما كذا أن يكونا في بيت أو يسكن  
حجرتهما واحدة وملازمتهما واحد، فلا المنيع  
ثبوت مد أراد بالسكنة المصحي<sup>(٧)</sup>

الألفاظ ذات الصلة.

١ الإقامة.

٢ - الإقامة هي إقامة مستمر أقام. واسم الموصح  
انتماء بالضم وكذا الموصح إقامة تجمع  
وطه فهو مقبم<sup>(٨)</sup>

وفي الاصطلاح من الإقامة على ملأني

٣ الثبوت في المكان

٤ لإعلام بالتسريع في اصطلاحه بالفاظ

١٩١ لواء المقتدى كركس والفتوى ١٧

١٩٢ حاشية من عيسى ٣ ٩ ٧٨

١٩٣ للمصنف المصنف

١٩٤ من عيسى ٣ ٩ ٧٨

١٩٥ المصنف المصنف حسي ١٣٠ ١٣١

١٩٦ المصنف المصنف حسي ١٣٠ ١٣١

١٩٧ حاشية من عيسى ٣ ٩ ٧٨

١٩٨ حاشية من عيسى ٣ ٩ ٧٨

١ - مسابقة المصممين

٢ - فاجذب انتباهه في حوار سماكته المصير.  
المعتدة علم. أقوال

يسرى الماتكة والشاعبة أنه لا يجوز للمرحل  
المظفر مساكنه الممتدة، ولم يترق في ذلك  
بهر الرجوع والموت.

واعتد الحصة لأمس، يسكنها في بيت  
واحد، عصف إذا وجب الاعتد في منزل الروح  
١٢١  
١٢٢

وذهب الحنابلة إلى أنه يجوز لمسلم أن  
يسكن مع السفلة الرجعية دون التباين<sup>١٢٦</sup>  
ويظهر من هذا أنه في مصطلح يسكن

ب - الطرف علي الهالكه

٥ - لو قال الحالف وثيقه لا أسكن فلانا ذميا  
أو يكون معيا بمعنى المصاحبة معناه مثل لا  
أسكنه في هذا الشعب، أو معه القدر  
أو لا يكون مقبلا

معني الحاله الاولى وهي ان يكون متعبا  
بظن: وهو انقضاءه الى انه لم يجد ما يريد

الخلف يستل الخائف أو المجهول عليه، و  
تفلا من يملك الذي كانا ساكنين به  
الجدالات بروي بعد اسم المسكنه عرف، لم  
يحدث، لاخطاء اسكنه

ولیں، مکتانہ پلا عمارت

و کہ بت لایحیث محالہ اِذا شرع ہو تو  
المحلوف علیہ ہر الیوم یعنی ہر حذر تو  
غیرہ واجب یکون محل اِرتق ودرجہ  
علی حد اعتدال واما الیوم ورواجہ عند  
التقسیمہ وجہہ اثنی عشر ورواجہ خلاف الاصح  
عندہم لاشغافہ رفع سائکہ واما سائک  
تکرر المحلوف

وراد سالكه تكسية انجد ري عدم  
الحث بها فيذ آخره وفي ان يكون الحث  
لاحي من حصل بين الرمال وانه ان كان  
بخرقة حوله ملاصق لانتفا

وقال ابن السكيت لا يصح بالكسر إذا  
كان جرماً.

وذهب الشيخية والحدیثة، وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه بحث، لحضور المسألة من تمام البناء بمسير ضرورياً ولاغنياً فبطلانها بناءً على القول في تساكيد قبل التمراد على الذين من الأخرى، بخلاف ما إذا خرج أحدهما في الحرك من الجدار ثم عاد، ثم بحث الخلاف <sup>٢٢٤</sup>

[illegible]

١٢٠٠

## مُشَاة

### التعريف

١ - المشاة هي اللغة المشابهة في التمامية  
وتقريباً على المطلوب والصحيح من المس،  
وتنطق مساحو من التمسح وهو العمد يقال،  
مسح الرجل مساحاً ومسوحاً إذا جاد،  
وتسامح القوم سامحاً وسامحاً سلفوا إلى  
الأمر، إذا تنازلوا بلامشاة أو مساحه  
والمتني الاصطلاح لا يخرج عن المعنى  
اللفظي<sup>(١)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة

#### ١- المشاجرة

٢ - المشاجرة هي المشاجرة يقال مشاجر  
تقوم مشاجرة، بازعاج في الأمر، وتنتشر  
القوم احلوا<sup>٢</sup>  
والعلاقة بالمشاة

#### ٣- المشاة

٣ - المشاة هي اللغة من شج' ارجح وهو

(١) - من سرح، ناع القودس والصاح الدي، وتفتح الدار  
(٢) - من سرح، ناع القودس والصاح الدي، وتفتح الدار  
(٣) - المشاة هي اللغة من شج' ارجح وهو

و بحالة الدسة أن لا يتصل بتقيد، ويذكر  
دار، على التفسير، ويألف المشاة بحال، ثم  
يجتهد عند الحجة والمناجاة<sup>١</sup>  
وعلى المشاة على أنه إن يرى موضعاً  
معنا من دار فالمذهب عندهم الذي يطع به  
الجمهور أو يمين محولة على ما يرى وإن  
لم يوافق موضعاً، وأما المشاة، حيث  
بالمشاة في أي موضع كان في المشهور من  
المذهب<sup>٢</sup>



(١) - من سرح، ناع القودس والصاح الدي، وتفتح الدار  
(٢) - من سرح، ناع القودس والصاح الدي، وتفتح الدار  
(٣) - المشاة هي اللغة من شج' ارجح وهو

## مُساواة

العلم يقود

### والعلاقة بالمداد

١٠ المساواة في النية العمالة والمعادلة،  
بشأن سداد مساهمة مائة وعشرة ألفاً أو  
تجربة، وبموجبها، هذا يساوي درهماً أي  
تبادل قيمة درهماً<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المعنى  
الغفوي<sup>(٢٧)</sup>

ماہنامہ جاتی پالیسیاں اور اس کے حکام:

نعماني بالسيارة أحكاماً منها:

أولاً: المساواة بين النساء وأصحاب المهن:

## المطلوب

٢ - يتقرر مهر المثل في بعض صور النكاح كـنكاح النموهز الذي لم يسم به صداق وكالوطاء في النكاح الفاسد وغير ذلك

والعراق بالجنس، مساواة الحركة امرأته الحريم

فخر عہدہ اُمرو، سہیلی بلاتا

أَتَيْتُ السَّحْلَ مَعَ الْحَرَمِيِّ، وَيُقَالُ: تَسَاحَرَا فِى  
الْأَمْرِ وَعَلَيْهِ سَجَّ بِمَعْنَى عَلَى بَعْضِ وَبَنَادُو  
عَلَيْهِ حَذَرُ قَوْمِهِ، وَيُقَالُ: عَمَّا يَتَسَحَّرَانِ عَلَى أَمْرِ  
إِنَّمَا تَتَارَعَا لِأَجْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّاتَيْنِ  
يَقُولُهُ

العلماء الكبار:

٤ - قال العبداء: المباحة مندوب إليها  
لقول النبي ﷺ: «أرحم الله رجلاً سمحاً إذا باع،  
وأذا اشترى، وإذا اتقى»<sup>(٢٦)</sup>

قال ابن حجر: في الحديث الحصص على  
الساحة في المعركة واستعمال معالي الأخلاق  
وتروك المشاهدة والحظير على رءى القديسين على  
القاسم في المظالم وأحد النعم منهم.

ونال المرحلي نال رتبة الاحسان في  
الصعامة بغير منها

المساحة في إسبانيا، اليمن وسائر البلدان  
وسط البحر، أو بالإمهال والتأخير، أو  
بالمعاملة في طلب جودة العمل، وكل ذلك  
مستحب لله ومحذوف عليه<sup>(٢)</sup>

(7) **اسی طرح۔**

(7) 2000年12月31日，甲企业“应付账款”科目所属各明细科目的期末贷方余额如下表所示：

(مرحومہ شہیدانہ) (۱۹۶۹ء) میں شہید ہوئے۔

(٢٧) فتح الباري ١/ ٢٠٣-٢٠٤ ط الحطاب، راجعاً منوع الفهرست  
٥٦٠٧٩/٧





ولا الثالث إلى شهر الزوج عند الرقابة وصبر  
الزوجة عند النقص

والرؤية الأخرى من أحمد وهي رواية  
إسحاق بن عيسى - أن نكاح مهر بنتها مثل مهر  
أو نصفها أو عصف أو سب عصف وأخضر  
أي يكر هذه الرؤية، لكن صاحب كشف  
القدح ذكر رواية واحدا المتعاقلة وهو أن مهر  
العتل منكر من يساويها من جميع ثمارها من  
جها أيها وأنها كاحتب وعصف وست أيها  
وست عصف وأنها وحاشها وغير من الخرى  
فالتقرى.

لأن المرداوي وهذا السأحب وعليه  
جمهور الأصحاب<sup>(١)</sup>

وقال من أين ليلي المصير مبادتها بأنها  
ونوم لها فالتعاقلات وهو هذه لأن المهر شبه  
بضع النساء فبمصير بالقرارات من جهة  
النساء<sup>(٢)</sup>

وقال عبد الوهاب من الصافيكية يعتبر  
عنصرتها وحيراتها سواء نكح عصبه أم لا  
وفي مذهب الحنبل يبيح أن يرهن من  
تلك العرفه على جري العرف بالخطر إلى  
بدل الأم وغيرها كما هو في زماننا يجب

أنه عصباً اعتبر نساء بلدها من نكح بعد غير  
بلدها كأن روجت في بلد غير البلد الذي روج  
فيه ثمارها عصباً المحبوبة لا يعتبر مهوور من لأز  
مهوور البدل محتلفة وعند الشافعية لا اعتبار  
بهر ولي من لأحبب في البلد<sup>(٣)</sup>

من فقد ساء العصبه قوم بكحي أصلاً لو  
مكحي ولكن جهل مهر من فمخير مهرها بمهر  
أقارب من الأرحام تقدم منهن القربى فالقربى  
فقد الأم ثم الجدات ثم البنات ثم نساء  
الأخوات ثم نساء الأخوات إلى عصب ساء  
الأرحام قوم ينكح أصلاً، أوجهل مهر من  
اعبر سأل من لأحبب لكن تقدم حجاب  
سأل ثم أقرب بلد إليها<sup>(٤)</sup>

٤ - وإذا سارت المرأة أسوان من ثمارها مع  
اختلاف مهرها فهل يمشي المهر الأقل أو  
الأكثر؟ نقل ابن عابد من المهر أنه ينبغي  
أن كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فإنه يصح  
لقوله انقذت<sup>(٥)</sup>

وقال الشافعية إن اجتمع أم أب ولم أم  
فوجود أو جهها استولاهم فتلحق واحدة  
مهما سواء زاد مهرها على الأخرى أو نقص

١ - بهذا يحتاج مع غيره للتأني ٢١٦/٩

٢ - المص ٢١٦/٩، كذا في المص ١٥٦/٢، والإجماع

٣ - ٢١٨

(٣) سج عصبه يونس مع القدر ٢٢١/٢

(١) مدنية في حاشية ٢٤١/٩ وحاشي المص ٢٢٢/١٣

(٢) مسمى المص ٢٢٢/٩، والمص ٢٢٢/٩ وحاشية

٢٢٢/٩، والمص ٢٢٢/٩

(٢) مدنية في حاشية ٢٤١/٩

عبارة وأما المذهب وغيره إلى ذلك<sup>(١)</sup>

### ب- المسألة في الصفات:

اعتبار المسألة في الصفات بالنسبة للزوجة:

٥ - ذكر الفقيه أن الاعتار مهر المثل لا يثبت بمجرد المساواة في قرابة المذكورة. بل لابد مع ذلك من المساواة في النسب والحصول والمال والعقل والدين والذكورة والنبوة والادب وكسب الخلق والعلم والمعرفة والحسب، وعدم ولد إن كان من غير لها المهر كذلك. أي لا ولد لها من كثر بها ولد أخير مهر مثلها بمهر من لها ولد<sup>(٢)</sup>

وأما الفهرت المسألة في هذه الصفات أن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف فإن النسبة تنكح بأكثر مما تنكح به الفقيه. وكذا الشابة مع المعهود والحنيفة مع الشيعة<sup>(٣)</sup>. وفي ثمرة في التمسمة بالدين أو العمل أو المال أو غير ذلك من الصفات بخلاف الرخصة في غيرها فعلى وجدت هذه الأشياء عظم مهرها. ومضى فثبت أو بعضها كل مهر<sup>(٤)</sup>

ويقل من مطلق من الفصح وقيل لا يعتبر

(١) المذهب ١٧/٣

(٢) كذا في من المذهب ٣١٦/٢ وقيل المذهب وحالته في هامش ٣١٦/٢. والظاهر أن كتب مع حاشية المذهب ٣١٦/٢. ومضى لا يحتاج ٣١٦/٢. وجهه لا يحتاج ٣١٦/٢. لا بد من كتاب الفتح ١٥٩/٢. والمضى ٣١٦/٢

(٣) حاشية ابن ميمون ٣٥٩/٢

(٤) حاشية المذهب ٣١٦/٢

الجمال في باب الحسب والشراف يلي في أوسط الناس وهذا جيد. لكن قال ابن نجيم. الظاهر اعتباره مطلق. قال ابن عابدون. ووجه ذلك أن الكلام فيس كذا من نوع نفسها. بخلاف ما في إحداهما الأخرى في الحسب والشراف ورويت عليها في العمال كانت أربعة فيها أكثر<sup>(١)</sup>

٦ - والمسألة في الصفات عند ذكره معتبرة لتحديد مهر المثل. فإن لم يحدد بمادة صفة أو ضمن صفة فإنه يرد في مهر ما في صورة الزوجة ويظهر من مهرها في صورة النقص بما يبين حال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه الحاكم فترأي في ذلك موطوءة فيعلم ما يحتاجه معهود. وهو ط. وهذا إذا لم يحصل اتفاق على مهر وحصل تنازع<sup>(٢)</sup> هذا ما ذكره الشافعية ومعه قال المالكية والحنابلة<sup>(٣)</sup>

### وقت اعتبار المسألة في الأوصاف:

٧ - يجب الاتفاقية إلى أن المعاتفة في الأوصاف تعتبر وقت انعقاد. قال ابن عابدون والمعنى أنه إذا أوفنا أو بعرف مهر مثل امرأه نوجب لها نسبية مثلاً بنظر إلى صفاتها وقت تزوجها من من وجهها إلى آخر الصفات

(١) حاشية ابن ميمون ٣٥٩/٢

(٢) من المذهب ٣١٦/٢

(٣) من المذهب ٣١٦/٢. كتاب الفتح ١٥٩/٢

وعقب الحبلة إلى مثل سادس إليه  
النكحة<sup>(١)</sup>

اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة لزوج.

٨ قال النكحة بمعنى حال الزوج أيضا الذي  
في الصفات التي لا يكون زوج هذه كالأزواج  
أنشأها من سادس في المال والحب  
ومعها<sup>(٢)</sup>

قال ابن عابد: وكذا في بقية الصفات على  
نحو والمشي مثلا يزوج بأرض من الفسخ  
والناس<sup>(٣)</sup>

وعند الشافعية فإن العاري بعد ذكر ما  
يعتبر من الصفات في المرأة أني يعتبر  
سهرها أنه يعتبر حال الزوج أيضا من سار  
وعلم وعنه ونحوها

قال: لم يوجد في سادس نص صريح  
وروجها مثل زوجها فيما ذكر من الصفات  
اعتبر بها ولا خلا<sup>(٤)</sup>

وقال مالك: يعتبر حال الزوج بعد موعب  
في تزويج شير لقرعة أو صلاح أو علم أو  
حلم وقد يرقب في تزويج أجلي فصلا أو  
ملاء ويختلف المهر باعتباره هذه الاحوال

والذي مر أنه في قوم فيها كانت حين تزوج  
في الس والجمال إلى آخر هذه الصفات مثل  
الأولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة  
منه من رتبة جمال وتعود أو نقص  
وقال: وهذه الأوصاف تعتبر وقت العقد  
في كل نكح صحيح لا نسبية به أصلا أو  
سعي به ما هو محمول أو بالابتداء شرعا،  
وكن نكاح فاسد بعد الوطء سعي به مهر أو  
لا، خلال الوطء النسبة<sup>(٥)</sup>

وذكر النكحة في الأوصاف المذكورة من  
جملته وغيره لعسر يوم الوطء في النكاح الفاسد  
وفي وطء النسبه بخلاف النكاح الصحيح ولو  
يعوضا فتعتبر الأوصاف يوم العقد<sup>(٦)</sup>

وقال الشافعية: يعتبر في النكاح الفاسد يوم  
الوطء، لأنه وقت الإنكاح ولا اعتبار بالعقد، بد  
لا حرمه في فسادها، ويعبر ذلك في نفس  
الأحوال اني للمؤمنومة حال وطئها كأن جنابا  
سنية وحرلة فيجب مهر منك لهناله لهنابا

وفي نكاح الفروج يعتبر مهر المثل بجمال  
العقد في الأصح لأنه المحتكمي بلوجوب  
بالوطء، ومقابل الأصح يعتبر به حال الوطء  
لأنه وقت الترتيب<sup>(٧)</sup>

١ كتاب النكاح ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١

وجوداً وعلماً<sup>١</sup>

أحدهما - وهو الذي حصر به أولاً - أن بحرية لأنه ملكهم التصرف فيه والاستماع به من القسمه كما لو دفع دين موعده بينهم. والثاني وحكمه عن ابن حاتم بحرية وإن سم يفل بالسوية، لأن قوله حذوه عن كفوري يقتضي السوية لأن ذلك حكمها

وقال: "وحكمه عن القاضي بأنه إن علم أنه وصل إلى كل واحد قدر حقه آخر" وإلا سم بحره وأصل ذلك ما ذكره القاضي في المجرى أنه إذا أقرده من مائة وقال لستبي مكيها حذوها فاحتوها فوفاها كلوها ولم يقل بالسوية أو قال: لستبي مكيها بالسوية فاحتوها فوفاها فاحتوها بالسوية فاحتوها فقال ابن حاتم بحرية؛ لأن قوله حذوها عن كفوري يقتضي السوية لأن حكم الكفاية أن يكون بينهم بالسوية، فإن عرف أنها وصلت إليهم بالسوية أجروها وإن علم التفاضل من حصل معه التفاضل فقد أخذ زيادة، ومن أخذ أقل كلف عليه أن يكتمه، وإن سم بعلم كلف وحصل إليهم سم بحره وعليه استنتاجها، لأنه لم يعلم قدر ما وصل إلى كل واحد منهما<sup>٢</sup>

وعند المالكية من كثر بالأطعام أو الكسوة فيشترط أن يعطي بالقياسي بمقدار المطلوب في الكفاية كسنتين في الظهار وعشرة في

ثانياً: المسألة في المنقوع إليهم عن الكفاية

٩ - يشترط جمهور الفقهاء المسألة في:

بعض من الكفاية، بالضرورة والمساكين

قال الشافعية في كفاية الفقهاء من حصر عن الصوم كثر بإطعام مسكين مكيها، سنيين مائة لكل واحد منهم مائة كثر بعضها من أنفسهم ومطعمها لهم بالسوية لو بقتل مائة فبأولئك ذلك غيراً على الصحيح ولو قلت بهم سنيك واحد سنيين وآخر مائة أو نصف مائة بحر، ولو مائة حذوه ويؤي فاحذوه بالسوية أجروها إن شأونهم لم يحصر، وإن صرف سنيين مائة إلى مائة وعشرين بالسوية احتسب له مئلتين مائة بعشرين ثلاثين أخرى إلى سنيين منهم يسترده من الباقي إن كان ذكر بهم أنها كفاية، وإن صرف سنيين مائة إلى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم عن مائة لزمه صرف ثلاثين مائة إلى ثلاثين غيرهم<sup>٣</sup>

وعند الحنابلة من ابن رجب عن المصنف أن من وصح نصيباً في الكفاية بين يدي عشرة مساكين فقال: عو بينكم بالسوية فمبوءة حبه ثلاثة أوجه

(١) حاشية لا سوي ٦ ٢١٧

(٢) مسمى لمدح ٣٩١ ٣٠ وجاه المحتاج ٩٩، ١٧، وليس

الطهر ١٢ ٢٢

المتوحد لا روي حبه من ٢٩

مسبب الاستحقاق كقن كانوا جميعاً شركاء في  
ذات مثلاً فقد خلتلف الفقهاء في كيفية توزيع  
المشغوع فيه

فبعد جهور الفقهاء جود المشغوع فيه  
على السبعة بفكر الحصص من المثلث لا  
على عدد الرؤوس.

وقال الحنفية: إن الشركاء إذا استووا في  
سبب الاستحقاق استووا في الاستحقاق  
فيقسم المشغوع فيه على عدد الرؤوس لا على  
قدر المثلث

ونظر تجميع ذلك في مصطلح (شفعة ف  
٤-١٢).

البصير، من أعطى كفارة اليمين حصة لكل  
واحد منهن أو أعطى ثلاثين في كفارة الظهار  
فلايجزى، وذلك، كما لايجزى، إعطاء نالمن  
كأن يعطي عشرين مسكياً لكل واحد نصف  
مد في كفارة اليمين أو يعطي مائة وعشرين في  
كفارة الظهار، فيجب عليه أن يكمل في  
التكرار بإعطاء من يكمل المشقة في كفارة  
اليمين ومن يكمل الشبهة في كفارة الظهار،  
وفي الناقص من المد يجب عليه أن يكمل  
المد لفكارة في كفارة اليمين واليمين في كفارة  
الظهار، وفي مخرج باقي يد التزويج من الفسوة في  
اليمين ومن السنين في الظهار<sup>(١)</sup>

ثالثاً: المسألة في الموقوف.

أ- الأولياء الموقوفون في التزويج.

١٠ - احتلف الفقهاء في تزويج أحد الأولياء  
المستورين في درجة القرابة والولاية في النكاح  
شخصاً واحداً، فواكفر، في حال الإذن  
بالتزويج أو عدمه، سواء أكان التزويج على  
الترتيب أم في وقت واحد وسواء أحدث  
بينهم نزاع في الولاية أم لا  
والجواب في مصطلح (ولاية)

ب- المسألة في اصطلاح الفقهاء:

١١ - إذا تعدد النعماء وكانوا نسابيين في

ج - مسألة المستحقين للمنفعة.

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا تساوى  
مستحقون للمنفعة في درجة القرابة بالشقة  
للمحظون فإنه يقدم الأصغر ثم الأرفع ثم  
الأكبر ما كان، يعبر للتمية بربيع المالكية  
يقدم لأكثر صباه وتبعة ثم الأكبر سن

إذا تساوى المستحقون من كل وجه بأن  
كانوا في درجة واحدة في القرابة واستووا في  
الصفات وهي السن كذلك فإنه يفرع بينهم  
لقطاع بلراج فيقدم من المستحقين المنسوبين  
من جرعت مره

ونظر تجميع ذلك في مصطلح (حصاة  
ف ١٠ - ١٢).

(١) جواهر الإكليل ١/٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، وقسوي ١/٢٨٣.

ويتنظر تمصيل ذلك في مصطلح (ربا في  
٢٦ وما بعدها)

حاشياً - المسألة بين المعاصرين:

١٦- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا حصر الخصم  
أسماء القاصي مبري بينهما في البطوس  
والإقبال

وتضمن ذلك مظهر في مصطلح (قفاء  
دفرة ٢١)

سائلاً: المسألة بين الرجل والمرأة في  
المبايعات والمقربات:

١٧- سوى الإسلام بين المرأة والرجل في  
المبادات المبدية والمالية كالوصية والقبض  
والعلاء والصوم والزكاة والحج، وهي  
العقوبات كالخطوط

د مسألة الموقوف عليهم في الاستحقاق.

١٣- لأصل أنه يحصل بشرط الوقت في  
توزيع غلة الموقوف لأن شرط الوقت كمن  
الشارع كما يقر الفقهاء، فلو شرط الوقت  
النسبة بين المستحقين في توزيع الغلة عليهم  
كقصوره الذكر والأنثى سواء فيه يحصل  
شرطه<sup>(١)</sup>

ولو شرط تمصيل بعضهم فيه تمصيل بظهر  
في مصطلح (وقف).

هـ - تقديم أحد الأولياء المتساوين للصلاة  
على الميتة

١٤- أضاف الفقهاء قيم يقدم للصلاة على  
الميت من الأولياء إن تساوا في درجة  
القربة وفيما يقدم به أحد الأولياء  
المتساوين في القرابة على غيره.

والتعصيل في مصطلح (جنازة  
ف ٤٢)

وإيضاً - المسألة في مباداة الأموال الربوية:

١٥- اعلم الفقهاء على أن لأموال الربوية إذا  
كانت من جنس واحد حده يقتصر في بيع  
بعضها ببعضو المساواة بين البائعين لأن  
الفضل يعتبر ودا



(١) المصدر: ١/١٧، وقروضة ١٥، ٣٣٨، ٧٢٦، وكنتقد لنوع  
١٢/١٤



حكم للتبوض على المساوقة:

٧ ذهب الخنفة والساقية والحداثة إلى أن  
التبوض حال السارمة مضمون بالجملة، سواء  
بالنفس أو بالجملة على الخلال، وقرئ بعضهم  
كما عكسية واختلته بين التبوض على سوم  
السراة والتبوض على سوم الظرف<sup>١١</sup>  
والتمصيل في مصطلح (خضمان ف  
١-١١) (٤٤)

## تَسْبُوق

التسويق

٦- التسويق في اللغة اسم مفعول، فعه سقي  
يقال سيقه إذا تقدمه

والتسويق في الاصطلاح من سقه الإمام  
يخص ركعات الصلاة أو بجمعها، أو هو  
الذي أدرك الإمام بعد ركعة أو أكثر<sup>١٢</sup>

اللفاظ ذات الصلة:

١- التذرك

٢- للتذرك في اللغة اسم فاعل فعله أدرك  
يقال أدركه إذا لحقه وداركه<sup>١٣</sup> فلا حضور، أي  
تحت آخرهم أولهم<sup>١٤</sup>، ومنه قوله تعالى  
﴿مَنْ لِيَأْذَرَ كُفْرَآيَهِ سَبِيحًا﴾<sup>١٥</sup>

وفي الاصطلاح هو الذي يدرك الإمام  
بعد لكيهرا الاقتح، أي يدرك جميع ركعات  
الإمام<sup>١٦</sup>



(١١) لأنهم من فاعل، ولأنه في اللغة، وحاشي في حاشية ١٠٠

(١٢) القاموس في شمس

(١٣) سورة الاحزاب ٣٨

(١٤) التبرعات فيم يعني، ورد يستخرج الف ١٠ ورواه  
حد

(١٥) من صيد البر ٦٠٩/٦، والفتاوى المصنوعة ٢/ ١٢٤  
والفتاوى ومبر ١٦٤/٤، ونهضة الفقهاء ٩٩/١، وهي تحتاج  
٧٠/١، وكذا في الفتاوى ٣٧٠/٣، وجب الفوائد ٢١٢ ٢١٥



فہرست میں اسم ہنسہ میں ۵ میں رکعت  
تہلاتہ بخلاف اسوں

ب۔ فلاحی

۳- الاحوال في اللغة اسم فاعل من احوى.

دمي الاصطلاح الاخرى من ذاته المركبات  
كلها أو بعضها بعد الانتهاء بالامر<sup>(٢٧)</sup>

والعرق بين الملاحق والمسيوق قد مسوق  
تفويته وكلمة أو أكثر من قود الصلابة والملاحق  
تجوده ركبته أو أكثر من آخر الخيلاء هو وسطها

### الأحكام المتعلقة بالمسؤول

تَدْنُو بِالرُّوْحِ نُحْكَمُ مِنْهَا

**ملاحظة المبرور في إمامه في الصلاة:**

٤ ذهب الفقهاء إلى أن المسوى إذا خلع  
في صلاته تركه أو أكثر منه، نزع إمامه فيما  
بقي من الصلاة، ثم باق يافأنه من صلاته<sup>٤٩</sup>  
وقال ابن عسك: لا يرضى مسوى ما سوى  
٥٠ ثم تابع إمامه عليه قولاً مستحسناً،

(٦١) د. محمد عبد الوهاب النجار

(٩) قواعد الفقه لم تكتب. وانظر هاشمي، ٩١.

(٢١) الفياض (١٩٩٤) : ٩١ - ٩٢ : دراسة في الجغرافيا السياسية

الإيمان، ٨٠، ٩٤، وروح الطاهر، ٢٧٤، والانسداد،

١٤٤٠ هـ و ١٩١٩ م

ولم يظهر في البحر الفول بالسفينة فلوهم إن  
الإنارة في موضع الإختلاء مسدود ونقل هو  
البرائة أن عثم الفند الكوي فتوقد الترتيبه  
وعر جامع الصوي بجور عند الناحرين  
وعبه الشوي وقالو بكروه له ذلك لانه  
جالب له<sup>١١</sup>

وقال أحسنها لهذا المصنف إننا ندرت الأسماء  
من المراءى في التركة التي يظهر منها لا يأتي  
الثناء سواء كان معيها أو فردياً أو لا يسبح  
لصاحبه، فإن قام أي ثناء ما سوى يأتي  
ذلك، ويحرمه لظفره، وفي صلاة المصاحبه  
يأتي به، ويسكت يؤمن من انشاء إذ جهز  
الإسم وهو المصحح، وإن ندرت الإسم من  
توكيعه و يحرم تحريم إن كل أكبر راءه  
أنه يأتي به التركة في شيء من التركة أو  
لليجود يأتي به مطلقاً، ولا يتلح الإسم ولا  
يأتي به، وإن لم يدر التركة في التركة أو  
المعجود لا تأتي به، وإن ندرت الإسم من  
الثناء لا يأتي للثناء من بكر للثناء ثم  
الابن طاه ثم بعد

وَالْأَمْرُ لِلْمَسْكُوفِ يَهْدِي تَرْكُهُمْ تَبَسُّحَ الْإِمَامِ  
فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ وَإِنْ تَمَّ غُلُوبُهُ لَا يَسْتَقِلُّ نَا

حاشية في الفقه و ١٤ في الفقه و ١٤ في الفقه

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 10

## تَبْوِيقُ

بَعْدَهُ مِنَ الدَّعْوَتِ لِكُلِّ مَنْ الْجَوَاحِدُ يَكْفُرُ  
النَّشِيْهُ إِلَى قَوْلِهِ تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
مَحْبُورٌ وَمُضْطَرِعٌ أَنْ الْمَسْبُوقِ يَتَوَسَّلُ فِي التَّشْهَدِ  
حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ شَهَادَةِ هَذَا سَلَامٌ وَتَوَكَّلْ  
رَفَعُ التَّسْلِيْمَةِ لَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ لِامَامٍ فِي  
هَذِهِ التَّحْذِيرِ لَا يَنْتَهِى دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ حَتَّى تَقَالَ أَيْ  
مُحَمَّدُ الْحَوْسِيُّ فِي التَّصَرُّفِ لَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ وَافَقَ  
مِنْ التَّوَكُّعِ حِينَ تَكُونُ لِلْإِسْرَافِ ثُمَّ لَا يَنْتَهِى  
لَا اسْتِغْنَاءً عَنْ قَوْلِهِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَبْلٍ مَا لَكَ  
أَعْمَدُ يَتْلُو آخِرُهُ مَوْفَقَةً لِلْإِسْرَافِ وَإِنْ أَدْرَكَ فِي  
تَقْبِيْلِهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُمْكِنُ دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ وَالْعَمُودِ  
وَالْمَسْبُوقِ أَيْ هُوَ مَنْ عَلَيْهِ التَّسْلِيْمُ فِي الْأَمْرِ  
وَقَدْ أَلْصَقَ بِهِ وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي التَّصَرُّفِ  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ فِي قِرَاءَتِهِ وَيَقْرَأُ بِمَنْ هُوَ  
وَأَنْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ ثُمَّ عَصَتْ لِقَاءَهُ إِمَامَهُ  
وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَجْمَعٌ يَوْسُفُ ثُمَّ يَدْعُو  
بِدَعَاءِ التَّسْلِيْمِ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَتْلُو  
بَعْضُ دَعَاءِ التَّسْلِيْمِ مَعَ الْعَمُودِ وَالْمَسْبُوقِ وَلَا  
يُمْكِنُ كُنْهُ أَنْ يَتْلُوهُ نَحْوُ عِيَةِ فِي الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالُوا لَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ لِامَامٍ فِي التَّشْهَدِ  
الْأَخِيرِ فَكَبَّرَ وَقَعَدَ فَلَمْ يَمُضْ أَوَّلُ تَعْوِذِهِ نَامٍ  
وَلَا يَنْتَهِى دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ لِقَوَائِمِهِ مَعَهُ، وَذَكَرَ

بَعْدَهُ مِنَ الدَّعْوَتِ لِكُلِّ مَنْ الْجَوَاحِدُ يَكْفُرُ  
النَّشِيْهُ إِلَى قَوْلِهِ تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
مَحْبُورٌ وَمُضْطَرِعٌ أَنْ الْمَسْبُوقِ يَتَوَسَّلُ فِي التَّشْهَدِ  
حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ شَهَادَةِ هَذَا سَلَامٌ وَتَوَكَّلْ  
رَفَعُ التَّسْلِيْمَةِ لَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ لِامَامٍ فِي  
هَذِهِ التَّحْذِيرِ لَا يَنْتَهِى دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ حَتَّى تَقَالَ أَيْ  
مُحَمَّدُ الْحَوْسِيُّ فِي التَّصَرُّفِ لَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ وَافَقَ  
مِنْ التَّوَكُّعِ حِينَ تَكُونُ لِلْإِسْرَافِ ثُمَّ لَا يَنْتَهِى  
لَا اسْتِغْنَاءً عَنْ قَوْلِهِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَبْلٍ مَا لَكَ  
أَعْمَدُ يَتْلُو آخِرُهُ مَوْفَقَةً لِلْإِسْرَافِ وَإِنْ أَدْرَكَ فِي  
تَقْبِيْلِهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُمْكِنُ دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ وَالْعَمُودِ  
وَالْمَسْبُوقِ أَيْ هُوَ مَنْ عَلَيْهِ التَّسْلِيْمُ فِي الْأَمْرِ  
وَقَدْ أَلْصَقَ بِهِ وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي التَّصَرُّفِ  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ فِي قِرَاءَتِهِ وَيَقْرَأُ بِمَنْ هُوَ  
وَأَنْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ ثُمَّ عَصَتْ لِقَاءَهُ إِمَامَهُ

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَجْمَعٌ يَوْسُفُ ثُمَّ يَدْعُو  
بِدَعَاءِ التَّسْلِيْمِ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَتْلُو  
بَعْضُ دَعَاءِ التَّسْلِيْمِ مَعَ الْعَمُودِ وَالْمَسْبُوقِ وَلَا  
يُمْكِنُ كُنْهُ أَنْ يَتْلُوهُ نَحْوُ عِيَةِ فِي الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالُوا لَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ لِامَامٍ فِي التَّشْهَدِ  
الْأَخِيرِ فَكَبَّرَ وَقَعَدَ فَلَمْ يَمُضْ أَوَّلُ تَعْوِذِهِ نَامٍ  
وَلَا يَنْتَهِى دَعَاءُ التَّسْلِيْمِ لِقَوَائِمِهِ مَعَهُ، وَذَكَرَ

(١) تَعْوِذُهُ بِهَذِهِ الْوَسْطَى مَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا الْفَتَاوَى

بَعْدَهُ ١٢

١٢ ص ٣٠٠

١٢ ص ١٢٠

(٢) رَفَعُ التَّسْلِيْمِ ١٢٠ ص ٣٠٠

للمنبوق أن يمر الناس بين يديه لو انتظر الإمام  
 قام إلى قضاء ما سبق حل فراه<sup>(١)</sup>  
 وقال المالكية: يصوم المنبوق لقضاء ما حان  
 بعد سلام إمامه، فإن قام له قبل سلام الإمام  
 بطلب صلاته<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: يستحب للمنبوق أن لا  
 يقوم ليتقي بما بقي عيه إلا بعد فراغ الإمام من  
 التسلحين، فإن قام بعد فراغه من قوته  
 السلام عليكم في الأولى جزء لأنه خرج  
 بالأولى، فإن قام قبل شروع الإمام في  
 التسلحين بطلت صلاته، ولو قام بعد شروعه  
 في السلام قبل أن يفرغ من قوله: عليكم لغير  
 كما لو قام قبل شروعه<sup>(٣)</sup>

وقال احتشاد: يقوم المنبوق بقضاء ما فاتته بعد  
 سلام إمامه من الثانية، فإن قام قبل سلام إمامه ولم  
 يرجع ليقوم بعد سلامه انقضت صلاته مثلاً<sup>(٤)</sup>

تترك المنبوق للركعة.

٦- اتفق الفقهاء على أن المنبوق إذا أدرك  
 الإمام في الركوع ضد أدرك الركعة، لقوله تعالى:  
 «من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة»<sup>(٥)</sup>

(١) نصار: ٢٤

(٢) منبوق ١: ٢٤٥

(٣) روضة الطالبين: ٣٢٨/١، والمجموع: ٤٨٣/٢

(٤) شرح منبوق الإمامية: ٢٤٤، والإحصاء: ٢٩٢/٢

(٥) حديث: من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة

ورد بهذا من أدرك ركعة من الصلاة عند أدرك الصلاة

مرويه البخاري (صحيح البخاري: ٤٤٦/١) ومسلم (٤٥٩/١)

من حديث أبي هريرة، والبيهقي لأحمد

يكن موضع تشهد ثم يجهر أن يجلس بعد  
 تسليمه، لأن جنونه كان لعدم بده ولد زلت،  
 فإن جلس بعدها بطلت صلاته وإن كان  
 ساجداً لم تطل ويصعد للسهو<sup>(١)</sup>  
 ولو كان أمامه موقفاً ركعة أو فأتى  
 ترك ركن كالعائق، فقام الإمام إلى إمامه لم  
 يجز بتمامه عليه فيها<sup>(٢)</sup>

وقت تمام المنبوق للقاء ما فاتته.

٧- قال الحنفية: لا يقوم المنبوق إلى القضاء بعد  
 التسليمين أو التسليم، بل ينتظر شروع الإمام،  
 ويحكي حتى يقوم الإمام إلى تطوعه إن كان  
 صلاة معها تطوع، أو يستدير المحراب إن كان  
 لا تطوع بعده، أو ينتقل عن موضعه، أو يقضي  
 من الوقت مقدار ما لو قال عليه سهو لسجد<sup>(٣)</sup>

ولا يقوم المنبوق قبل سلام الإمام بعد ظهر  
 التشهد إلا في مواضع: إذا حاف المنبوق  
 التاسع أو الـمئة أو عاف صاحب المئزر  
 خرج ثلوث، أو حاف المنبوق في صلاة  
 الجمعة وحده وقت العصر، أو دخول الظهر  
 في الميعين، أو في العصر طريح الشمس، أو  
 خاف أن يسفه الحديث، فله أن لا ينتظر فراغ  
 الإمام ولا سجود السهو، وكذلك إذا حاف

(١) المجموع: ٢٣

(٢) روضة الطالبين: ٢٣٢/١

(٣) الفتاوى المكية: ٩١٢/١، ومناقب فضيلة جلال الدين

البيهقي: ٢٤٦/١

وفي القدر الذي فيه يصلي المصلي بقية  
صلاته في حق القراء واحد في الشهادتين  
حين لو أورد ركعة من المغرب نصي ركعة  
ويخص بصلته يكون ثلاث فعداس. ولو أقر  
كل صلاة وسورة، ولو سر القراءة في  
بعد لما تعدد صلته

ونار المأخوذ فادام يصلي بعده ما بقى  
فخصي تقوى والمؤثر به خصوص من صلاة  
ومنها من سر أو جهري بأن يجعل ما كان من  
دخول مع الإمام ينسبه إليه أو بصلته وما  
ثم أنه معه أمه، وس المصل، والمؤثر بعمل  
ما عد، ثم به بصلتها، فبشمل التسميع  
والنحو، وعوت، بأن يجعل ما أدركه به  
أو بصلته بالنسبة له، وما كان آخره  
فيكون فيه كالمصلي، وعلف وإذا كان كذلك  
تصيرت بصلته تصح مع الإمام بصلته في ركعة  
انقضاء لأنها حرة بالنسبة لمصلي في ركعة  
التي، ويجمع بين التسميع والتحميد، لأنها  
أخره وهو فيها كالمصلي وحده

فمن أدرك آخره خرب فقام لا تكبر لأنه لم  
يخس في ثابته، وبأي ركعة من القرآن وسورة  
جهراً لأنه فاضل لقول في حديث ما كان أول  
صلاته، وتخلها بالتحية والسورة، جهراً وبخس  
الشهادتين لأنه في النفس أي جعل ما أدركه معه  
ول صلته وهذه التي أتى بها من التأييد والتقية

وثلث أخيه وأخيه، فبأنه وهذا  
نار المصلي منه في حرة من التوابع ولو  
دون فضائله

وقال الشافعية عند أدرك الإمام في الصلاة  
الركعة، أو سهر إلى قدر الإجماع من الركوع  
من أي يرد الإمام من قدر الإجماع فله أيده  
ما رخص، ويكون قدر كماله، إذا أدرك المصلي  
الإمام بعد ما أتى المصلي من الركوع فيه لا  
يكون مطلقاً بل كلف، لكن يجب عليه سمعه  
الإمام فيما أدرك ولو لم يسمعه<sup>١</sup>

وقال الشافعية، في قيام الإمام إلى حارة  
مداً، فالتصلي به مصلي ما فيها حلف  
فالتصحيح المشهور الذي دفع به الأصحاب في  
معظم المصنف أنه لا يفتقد الصلاة لأنه وحلي  
في ركعة عظم لها عمر<sup>٢</sup>

٧ وذهب جمهور الفقهاء إلى تحية وسالكه  
وحلته إلى أي ما أدرك المصلي من الصلاة مع  
الإمام فهو آخر صلاته، وما خلفه أوله<sup>٣</sup>

ومخرج أخيه أ. ما ينصبه للمصلي أول  
صلاته حكماً لا حقيقة، فمن أنه ولها في  
حق القراء وأخرها في حق الشهود<sup>٤</sup>

١ حصة ابن كثير ٩١ ١١ ١٠٥ ١٠٥

٢ شرح مختصر ١٥٠ ١٠٥ ٢١٥ ٢١٥

٣ مختصر ١٠٥ ١٠٥ ٢١٥ ٢١٥

٤ المختصر ١٠٥ ١٠٥ ٢١٥ ٢١٥

٥ المختصر ١٠٥ ١٠٥ ٢١٥ ٢١٥

٦ المختصر ١٠٥ ١٠٥ ٢١٥ ٢١٥

١٠ - مرقوم أبو حنيفة

### سجود المسبوق للشهر

١١ - ثبت حديثه أن السجود يستحب مع إمامه  
مطلقاً سواء كان مسبوقاً قبل الانتهاء أو بعده  
بشيء مما كان ولو سجد فيه سجداً

ولو قام بسجود أبي حنيفة - من غير وعي  
الإمام بعد ما سجد قبل أن يدخل معه فقاموا ب  
السجود عليه - بعد عيجه مع الإمام ما لم  
يتم ركعة سجده، قبل أن يصعد حتى يسجد  
ثانية - وإنه في سجده في حر حلالاً خلال  
الركعة لأجره السجود لله عز وجل

وقال المالكية يطلب الصلاة - سجود  
انسرق سجدة مع الإمام سجوداً ابتدئاً مطلقاً  
تبعاً بل لم يحق معه ركعة سجده ولا  
بار حتى ركعة سجدة تسمى معه في الصلاة  
عند الإمام محبة الإمام قبل السلام

وقال الشافعية إذا سجد الإمام وحده  
لم يستحب وسجعت لإمام سجدة ولم يستحب بعد  
سلام الإمام، ثم يحصل لابتطاع السجدة، وكذا  
انفراد سجدته في سلامه ثم دخل في سجدة  
وعبر ما ثبت فلا يحمل الإمام سجدة

وإذا كان قائماً في الإمام سجدة، فلم يتم  
أن أنه لم يسجد فسلم معه، فلا سجود عنه،

يجزى بعده، ثم ركعة قام السجود وسجده جهراً  
لأنه الثانية بالغة لقول - في الخبر - ويجمع  
في سجدة مع سجدة وركعة ركعة واحدة  
لأنه لا يخلو ركعة هي الأقل

ومن أقوال أصحابنا في ركعة مع الإمام  
الإمام ركعة - بأمر القرآن وسورة جهراً لأنها قول  
صلاة بالنسبة لقول، بعضي كما عرفت ويحسب  
الشهادة لأنها ثابتة بالنسبة للإمام، ثم ركعة ما  
انقران وسورة جهراً لأنها ثابتة بالنسبة للإمام،  
ولا يحسب مع الإمام ركعة ثانية بالنسبة للإمام  
ولا يحسب مع الإمام ركعة ثالثة بالنسبة للإمام، ثم  
ركعة والقائمة خطراً لأنها آخر الصلاة، ومن  
أقوال أصحابنا من أنها ثالثة من ركعة بعد الركعة  
وسورة جهراً ما تقدم

وقال الشافعية إذا ركعة يسجد مع الإمام  
فهي أول الصلاة، ومن بعده بعد سلام الإمام  
فهي ثالثة من الصلاة، كما تقدمت في السجدة  
في ركعة جهراً، وإمام السجدة، لا يكون إلا  
بعد أولها، وعني هذا بما عرفت مع الإمام ركعة  
الثالثة من الصلاة، وقت مع الإمام، فإنه يجب  
التصديق به في ركعة من أعرف مع الإمام  
شهادة في ثالثة من الصلاة، لأنها محل شهادة الأول  
وشهادة مع الإمام يستلزمه، وذلك حجة على

١٢ - من كتاب الصلاة

١٣ - من كتاب الصلاة

١٤ - من كتاب الصلاة

١٥ - من كتاب الصلاة

١٦ - من كتاب الصلاة  
١٧ - من كتاب الصلاة  
١٨ - من كتاب الصلاة  
١٩ - من كتاب الصلاة

لأنه سها في حال القدوة

ولو يس في التمسك أنه ترك الركوع لو  
العائنة من ركعة ماضية فيبدأ سلم الإمام ثم  
أن يأتي بركعة أخرى، ولا يسجد للسهر، لأنه  
سها في حال الاقتداء

ولو سلم الإمام، فسلم المسبوق سهواً، ثم  
ذكر، ين على صلاته، وصحفت لأن سهوه  
بعد انقطاع القدوة

ولو غن المسبوق أن الإمام سلم، بأن سمع  
صوتاً ظنه سلامه، فقدم ليندرك ما عليه، وكان  
ما عليه ركعة مثلاً، فبقي بها وجلس، ثم علم  
أن الإمام لم يسلم، فبدل بين أن ظنه كان خطأ،  
فهدم الركعة غير معتد بها، لأنها مفعولة في  
غير موصفها، قبل وقت اندراك بعد انقطاع  
القدوة، فبدأ سلم الإمام، فأم إلى التذكر، ولا  
يسجد للسهر، لبقاء حكم القدوة.

وذكر كتاب المسألة بحالها، فسلم الإمام وهو  
قائم، فسهل بجهل به أن يطوي في صلاته لم  
يجب عليه أن يعود إلى التصويب، ثم يصوم<sup>١٦٦</sup>  
وجهاً، أصحهما الثاني.

فإن جوزه الخفي، فلا بد من إعادة القراءة، فلو  
سلم الإمام في قيامه، لكنه لم يعلم به حتى أتى  
الركعة - إن جازنا لفظي - فركعته محسوبة، ولا  
يسجد للسهر، وفي ذلك عليه المعروف لم يسجد  
وسجد للسهر لغيره، مع سلام الإمام.

ولو كانت المسألة بحالها، وعلم في القيام

أن الإمام لم يسلم بعد، ففقد إتمام الحزم. إن  
رجع وهو النوح، وإن أراد أن يستلم ويروي  
الآنم، أقبل سلام الإمام، فيه الخلاف في قطع  
القدوة، فإن منعه عن الرجوع، وإن حوزته  
وجهان: أحدهما: يجب الرجوع، لأن يوصيه  
غير معتد به، فراجع، ثم يقطع القدوة إن شاء،  
والثاني لا يجب الرجوع، لأن التهوؤ بس  
مقصوداً لعينه، وإنما التصويب للقيام، مع  
هذه كلام الإمام، فلو لم يرد قطع القدوة  
فمنع كلام الإمام. وجوب الرجوع

وقال العراقي هو محير، إن شاء رجع، وإن  
شاء انتظر قائماً سلام الإمام، وجواز الانتظار  
قنناً مشكك، بمخالفة الظاهر، فإن كان قرأ  
قبل بين الحال، لم يعد بقراءته في جميع هذه  
الأحوال بل عليه استئنافها.

قال النووي، الصحيح وجوب الرجوع في  
المراتب<sup>١٦٧</sup>

وقال الحنابلة لو كان للثوم مسبوقة ومساها  
الإمام فيما لم يذكره المسبوق به، بأن كان الإمام  
سها في الأولى وأدركه في الثانية مثلاً، يسجد  
معها مسبوقة، لأن صلاته تنصب حيث دخل مع  
الإمام في صلاة ماضية وكذا مر أمركه بما لا  
يجب له به، لأنه لا يمنع وجوب التماسك في  
الحزب، كما لم يمنع في بقية الركعة<sup>١٦٨</sup>

[١٦٦] ومعه الظاهر ٢٤١-٢٤٢

[١٦٧] مع منتهى الإجماع ٢٤١

الإمام، حمله الإمام الحرمي والرامي  
والثالث إن كان حمله في محل تشهد  
الأول لمصيرق النمرين، والأشرك لأن  
جلوسه حينئذ فخره الثالثة مناجاة في الهيأة،  
حكمة شرايعي

وإذا جلس من عليه سجود فهو في آخره  
هو حينئذ أحدهما. يجلس متوركاً لأنه آخر  
صلاته، والثاني وهو الصحيح يفسر به  
طلع صاحب الصفة ونقله إمام آخر من  
أكثر لأبعد لأنه موقوف ليد صلاته، فلي  
عاباً إذا سجد سجدتي السهو يورك ثم  
يسلم

#### استحلال المسبوق:

١٠- ذهب المشايخ في الجملة إلى حوا  
استحلال الإمام في الصلاة وإلى حوا  
استحلال المسبوق وذلك على التفصيل المب  
في مصطلح (استحلال ص ٢٨ وما بعدها)



وقالوا لو قام المسبوق بعد صلاة الإمام فلما  
قدم سهو إيمانه، فسجد إيمانه ومع المسبوق  
سجد معه لأنه من تمام صلاة الإمام، إيمانه  
السجود قبل السلام، يرجع وحواً في أن يسمى  
غير استتم فالأولى أن لا يرجع محض قام عن  
التشهد الأول، ولا يرجع له سرع في التردد لأنه  
يكون يركن بقصود فلا يرجع إلى واجب<sup>١١</sup>  
وإن أمرك المسبوق إيمانه في آخر سجدتي  
السهو سجد المسبوق مع الإمام، حينئذ  
الإمام أتى المسبوق بالتشهد الثانية بولاهي من  
السجود ثم قضى صلاته، ولو أدرك التسبوق  
إيمانه بعد سجدتي السهو وقيل السلام مع  
يسجد المسبوق لسهو إيمانه لأنه لم يدرك معه  
بعضاً منه فينهي الصلاة، وبعد السلام لا  
يبدل معه، لأنه خرج من الصلاة<sup>١٢</sup>

#### كيفية جلوس المسبوق:

٩- قال الشافعية: إذا جلس أقنوع مع الإمام  
في آخر صلاة الإمام ففيه أوقاف.  
القول الأول: وهو الصحيح المتصور في  
الأم، وفيه قال أبو حماد والديلمي والمناصي  
أبو الطيب والقرظي يجلس المسبوق مُقَرَّنًا  
لأنه ليس بآخر صلاته.  
والثاني المسبوق يجلس مُتَوَكِّفًا متابعاً

١١- كذا في نسخة ١٠٠

١٢- سرع سهو الإيمانه ١١١. ومطابق آخر نسخة ١٢١  
١٣- سرع سهو الإيمانه ١١١. ومطابق آخر نسخة ١٢١

والصلة بين المستأمن والمسلم في الأمان  
المستأمن مؤثت ولقدسي مؤيد<sup>(١)</sup>

ب- الحربي:

٣- الحربي يسوب إلى الحرب، وهي المقاتلة  
والسارقة وبار القحوب. بلاد الأعداء  
وأهلها حربي وخربون<sup>(٢)</sup>  
والصلة بينهما التباين.

ما يتعلق بالمستأمن من أحكام\*  
يملك بالمستأمن أحكام منها:

اللعن المستأمن

١- مشروعية الأمان والحكمة فيها:

٤- الأصل في مشروعيته قدام المستأمن قوله  
بحالي ﴿وَأَن تَقُولُوا لِمَن كَفَرْنَا سَنَاقُذُّهُ﴾  
طائفة من تسمع كلم يؤمنون فإنه من حلفاء<sup>(٣)</sup>  
وقوله عليه الصلاة والسلام: أدمع المسلمين  
واحبة يسعى بها أذناهم<sup>(٤)</sup>

وأما الحكمه في مشروعيته كما نضر عليها  
النووي. فقد تقتضي المصلحة لأمان لاستمالة

(١) بدائع الصانع ١٠٦٧، ١١٠.

(٢) نواعه الله للمعني.

(٣) سورة القدر ٦١.

(٤) بر صاغير ٣٦٩/٣ ومنع فقهم ٢٩٨/١ وقسي

٢٩٨/١ وقيل للفتح ١/٣ ١. ومعني المصباح ١، ٣٣٦.

وحديث: أدع المسلمين واحبة

احرمه الجوري، فتح الباري ٢٢٥/٣٣ وسلم (٢٩٨/٢)

من حلفه علي بن أبي طالب

## مُستأمن

التعريف:

١- المستأمن في اللغة بكسر الميم الندية اسم  
داعل أي اعطال للأمان، ويصح بالفتح اسم  
مفعول والسين والداء للتعبير، أي صار  
مزامناً<sup>(١)</sup> يقال: استأمنه. طلب منه الأمان  
واستأمن إليه: سأل في أماله<sup>(٢)</sup>

وهي الاصطلاح. المستأمن، من يدخل  
إقليم غيره بأمان مسما كان أم حربياً<sup>(٣)</sup>

الاصطلاحات الفصحة.

١- اللغوي

٢- اللغوي في اللغة الصامد الذي أحبط  
عنه بأمن به على ماله وعرضه ودينه واللفظي  
سما إلى الدنيا، يعمى العهد<sup>(٤)</sup>

واللفظي في الاصطلاح هو المصالح من  
الكفار لأنه يؤمن على حاله ومعه ودينه  
بالجزية<sup>(٥)</sup>

١. بر حادين ٢٩٧/٢

٢. المصباح للمعني

(٣) لغير المصباح مع سلامة ابن علفي ٢٩٧/٢ ولغيره

للمعني

٤. المصباح للمعني والمصباح للمعني

٥. نواعه الله للمعني





هذا بالنسبة لأهله وماله في دار الإسلام،  
ولم يكن منهم من دار للحرب على سري  
بلية لأهل جرماء عند الشافعية<sup>(١)</sup>

ودعم الشافعية في الأصح إلى أنه لا سري  
الأمان إلى من معه من أهل ولا معه من ماله إلا  
بالشرط، لقصور القلق عن العموم<sup>(٢)</sup>

وراد الشافعية لقوله المبرم بما معه من  
ماله غير المحتاج إليه مدة أمانه، أما المحتاج  
إليه فيدخل ولو لا شرط، ومن ذلك ما  
يسمونه في حرقته من الآلات، وصرفه إن  
لم يستثن عنه، هذا إذا آمنه حصر الإمام، فإن  
أمنه الإمام دخل ما معه بلا شرط ولا يدخل ما  
خلقه بغير الحرب إلا بشرط من الإمام، أما إذا  
كان الأهل للحرر مذكروهم: مما كان من أهله  
وماله يداوهم دخلا ولو لا شرط إن أمنه  
الإمام، ولذا أمنه حصره ثم يدخل أهله ولا ماله  
بحاجة إليه من ماله لا بشرط، ولا فرق في  
ذلك بين ما معه من ماله أو حال غيره<sup>(٣)</sup>

هـ ما يعتقد به الأئمة

٩٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الأمان ينفذ بكل  
لفظ يصح للتبرع، وهو القلق القل على  
الأمان نحو عو، الصمان مثلا امتنك، أو أتم

البر، وهو من أعظم مكاتب المسلمين  
وفي مدخل الأصح للشافعية لا يجوز أمان  
واحد لأهل قرية وإن قل عدد من فيها<sup>(٤)</sup>  
وضعت المحضة إلى أنه يصح الأمان من  
الواحد سواء أقر جماعة كثيرة أو قليلة، أو  
أهل حصن أو قرية، وبطولة فتح القدير، وأهل  
حصن أو مدينة<sup>(٥)</sup>

د ما يوجب على إعطاء الأمان:

٩١ ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا وقع  
الأمان من الإمام أو من غيره بشروطه، وجب  
على المسلمين جميعا الوفاء به، فلا يجوز  
قتلهم، ولا أسرهم، ولا أخذ شيء من ماله،  
ولا التعرض بهم، بمصمتهم ولا أخذتهم غير  
وجه شرعي<sup>(٦)</sup>

وأما سائر أحكام الأمان إلى غير المؤمن من  
أهل وماله فقد منى احتجابه، والشافعية في  
مقابل الأصح على أنه إذا أمن من يصح له،  
سرى الأمان إلى من معه من أهل، وما معه من  
مال، إلا أن يقول مؤمنه: أمنت وحلفه وجوه،  
من يقتضي تخصيصه بالأمان، فيخص به<sup>(٧)</sup>

(١) التبرع مصدر ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨،

بحراره، ولكن لا يمانا بل يهتق ممانته، وإن  
ملت العير من أناس لئال فلا مان، ولا  
عتاب يطلع مناس<sup>١</sup>

ومعبر يحاسب الأمان محراب كقوله أنت  
أمن، ومعلقا سطره، فتوفه من من كذا فهو  
أمن<sup>٢</sup> لقول النبي ﷺ يوم فتح مكة من  
دخل دار أبي سفيان فهو آمن<sup>٣</sup>

وقد نقضوا فلا يستقر، وهو ما صرح به  
ثلاثي من الناصية فقال إن لإمام سامعي من  
يعبر اليقوت وقال وهو ما عليه فمكتف والمكتف  
لأنه جاء الله على التوسعة ليكني المكوف،  
ويكر سطره مع تيسر كونه ما شعر بالمعروف، وهو  
الكتب عن القسطل كما صرح به أحاديثه،  
ونكتي شارة المهمة للبيان وهو من ذلك

قال الشريفي إن جعل الخلاف في اعتبار  
القضون إذا لم يسبق منه تيسيرات، فإن من  
منه من ينتج لبيان جرم<sup>٤</sup>

و شرط إعطاء الأمان للناس:

١١ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن شرط الأمان

أمن، لو أعطيتكم لأمان، وما يحوي هذا  
لمحري

وراد الحاصص من اعطيه وإن كان  
البحر لا يعرفه، بعد معرفة المسلمين كور  
تلك اللفظ أمنا سطره صريح انكشاف ذلك من  
المسلمين، فلا تمان لو كان بالعد منهم

كما ذهب إلى أنه يجوز الأمان بأي لغة  
كان يظهر من اللفظ كقوله أعتك أو  
استند، فو انما أسس بالكتابة كالمعولة أن  
هنا ما صحت، أو من كيف شئت بحره

وراد بعض الناصية كالمعولي والشرعي  
الخطيب سراج<sup>٥</sup> في الكتاب

وجوز الأمان بالكتابة لأثره عن عمر  
رضي الله تعالى عنه وقال الشريفي الخطيب  
ولا مدعيها من إثنية لأنها كدنة

كما يجوز بالرسالة لأنها أقوى من الكتابة،  
قال الشريفي<sup>٦</sup> وهو كان الرسول حينما أم

كأمره لأن جاء الله على التوسعة في حشر  
الدم، وكذلك إشارة صحفه ولو من ناقض

نقون حشر رضي الله تعالى عنه والله لو اد  
أحدكم لأمر بأخيه إلى الله، إلى ضرورة

فمن بأمانه، فقله، نفسه، ولأن الحاجة  
داعية إلى الإتيان لأن الغالب فيهم عدم لهم

كلام المسلمين، وكذا العكس

فمن أثار مسلم بذكر عظم أنه أمه فذكر  
المسلمين ثمة بها، فانقوت قومه لأنه أنهم

(١) مدغ المصنف ١٠٦٠ من جلد ٣ ص ٢٧٧، ومضوءه.

القبه ١٠٤ رجوعه الإكليل ١٠٨٨، وورع، القابو

١٠٩٩، التوسيع ١٠٨٨، ومجلس المصنف ١٠٨٩

والله رضي ١٠٨٩، ومن القابو ١٠٨٩، ر.د. مني

١٠٨٩، ركنه المصنف ١٠٨٩

(٢) كتاب خضع ١٠٨٩، والبرج نسخة

(٣) ح.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د.

(٤) ح.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د.

(٥) ح.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د.

(٦) ح.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د. من دحل ج.د.



### الشرط الثالث: البلوغ:

١٤- لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يصح أمان الطفل، وكذلك العصبي المراهق إذا كان لا يعقل الإسلام خبائسا على المجنون

وأما إن كان مجنون يعقل الإسلام، وفكته كان محصورا من القتال، فلهب جمهور الحنفية والعبدلة في وجهه إلى أنه لا يصح أمانه، لأن من شرط صحة الأمان أن يكون بالمسلمين ضمه، وبالكفر هو، وعده حالة حقيقة ولا يوقف عليها إلا بالأسفل والظفر، ولا يبرجد ذلك من العصبي، ولا شيماله بالهيو واللب، ولأنه لا يحدث الضرر، والأمان عند، ومن لا يملك أن يقد في حق نفسه، في حق غيره أولى، ولأن قوله غير معتبر كطلاق وعقال

وصالح الحنفية في وجهه أمان ومحمد يصح، لأن أهلية الأمان مبنية على أهلية الإيمان، والعصبي المجنون الذي يعرض الإسلام من أهلي الإيمان، فيكون من أهل الأمان كالبالغ<sup>(١١)</sup>

وهو كان مادونا في القتال بالأصح أنه يصح بالاتفاق بين الحنفية، لأنه تصرف دائر بين النفع والضرر، فيذلك العصبي المادون<sup>(١٢)</sup>

(١١) بيان المصالح ١٠٧/٧، وفتح القدير ٣٠٢، والشرح المصمير ٣٤٧/١، والمصنف ٣٧٧/١٨، وروضة الطالبين ٣٤٩/١

(١٢) ابن حنبلين ٣٦٦/١، ٣٦٧، بدل المصالح ١٠٦/٧، وفتح القدير ٣٢٥/٢

وعند المالكية في العصبي الصغير خلافه، قبل بجوز وبمضي وقيل لا يجوز ائتماره، وبغيره به الإجماع إلى رفع<sup>(١٣)</sup> إن شاء الله، وإن شاء رده<sup>(١٤)</sup>

وقال الشافعية، لا يصح أمان العصبي وهي العصبي المتميز وجه كدبير<sup>(١٥)</sup>

ومن رأى عند يوم أو سكر أو إضمه، فقد بعن الحائلة على أنه في حكم العصبي صير الصغير، لأنهم لا يعرفون المصلحة من غيرها ولأن كلامهم غير معتبر فلا يثبت به حكم<sup>(١٦)</sup>

### الشرط الرابع: الاختيار

١٥- من جمهور الفقهاء على أنه لا يصح الأمان من مكره، لأنه قول أكره عليه بهر حق، فلم يصح كالإلزام<sup>(١٧)</sup>

### الشرط الخامس: عدم الخوف من الكفر

١٦- ذهب المالكية والحائبة والشافعية في سبائل لأصح إلى أنه يصح أمان الأسير إذا عطفه غير مكره لدخوله في صوم الخبر، ولأنه مسلم مكلف مختار فأنسبه غير الأسير، قال ابن قدامة، وكذلك يصح فمار

(١٣) شرح الصغير ٢١/٢٥٧

(١٤) روضة الطالبين ٢٧٧/١

(١٥) مختصر ٣٩٨/٢

(١٦) القس الصغير ٢٠٧/٢، والفتاوى العبدية ١٥٨/١٠٠، وروضة الطالبين ٣٧٦/١، وكشاف الضاع ١٠٤/٢٣، والمصنف ٣٩٨/٢

الاجير، والآخر في دار الحرب

ويرى الشافعية في الأصح عدم جواز أمان الأسير، قال الشريفي الخطيبه محل خلاف في الأسير المقيد والمحمومين وإن لم يكن مكروه، لأنه مشهور بأيديهم لا يعرف وجه المصلحته، ولأن وضع الأمان أن ليس المؤمن، وبسبب الأسير أماناً، وإن أسير القلوا، وهو المظنون بفكر الكفر الممنوع من الخروج منها فيصح أمانه<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز أمان من كان مشهوراً عند الكفار كالأسير والتاجر فيهم، وإن أئتم عنهم وهو فيهم، لأنهم مشهورون عنهم، فلا يكونون من أهل الأمان، ولا يخافهم الكفار والأمان يختص بمحل الخوف، ولا يهتم بحرون عبيد، فيرى الأمان من المصنحة، ولأنه لو امتنع عدا غلبت لانسد باب الفتح، لأنهم كلما انسدت الأمر عبيدهم، لا يخلعون عن أسير أو ساجس يخلصون به، وفيه ضرر ظاهر

قال ابن عابدين، نقل في البحر عن الأخيرة أنه لا يصح أمان الأسير في حق باقي المسلمين حتى كان لهم أن يعبروا عليهم، أم

في حقه هو فصحيح، قال ابن عابدين واطلعت أن الساجس المصنمان كيدت<sup>(٢)</sup>

ج- أمان العبد والمرأة والمرضى

اختلف الفقهاء في أمان العبد والمرأة والمرضى على التفصيل الآتي

أولاً- العبد

١٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أمان العبد واستملاؤه بقرنه عليه الصلاة والسلام، أمم المسلمين واحد، يسمى بها لدمهم<sup>(٣)</sup>، وروى محمد بن أبيه، ولقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه العبد المسم رجل من المسلمين دمه دهمهم<sup>(٤)</sup> وفي رواية يجوز أمانه، ولأنه مسلم مكلف، يصح أمانه كالحر وروى النووي يصح أمان العبد المسلم وإن كان سلبه كافراً

وفي قول لمالك أنه لا يجوز أمان العبد، وإذا أن قبضه الإمام بين يديه<sup>(٥)</sup> ورد

(١) مدافع الصالح ١٠٣/١، ربح القلم ١/ ٢٠٠، موضع غير الكبير ١/ ٦٦، ط. محمد سمر وفي حديث ٢٢٨/٢، والاختار ١/ ٢٤٢

(٢) حديث ٢٠٠، المسلمين ومغربي عاصم

من خارجي في القليل على قوله ١١

(٣) مدافع الصالح ١٠٣/١، ربح القلم ١/ ٢٠٠، وفيه ملحق ٢٠٩/٢

(٤) كذا في حديثي ١١١/٢، ١٢٢/٢، والشرح المصنف ١/ ٢٨٧، وبما في المصنف ١٢٢/٢، وفيه ١/ ٢٨٧،

وكتاب الفتح ١/ ١٠٢، ورواية الطائفة ٢٩٦/٢

رواية مطاوع ١٠١/ ٢٨، والفتاوى ١٢٦/٢، وفيه المحتاج ٢٢٢/٢، وفيه ليس المصنف ١٥٢، وفيه ٢٩٧/٢



انتقضتها إلى مدة أطول<sup>(١)</sup>  
وقال الحنابلة بشرط أن لا يزيد مدة الأمان  
على عشر سنين<sup>(٢)</sup>  
وحدد الشافعية يجب أن لا تزيد هذا الأمان  
على أربعة أشهر، فإن زاد عليها بطل في  
الترائد<sup>(٣)</sup>  
وعصّل ذلك في مصطلح (أهل  
الخدمة ف ١٢)

لذ - ما ينقض به الأمان.  
ينقض الأمان بأمر محمي

أولاً - ينقض الإمام.

٢٢ - ذهب القضاة إلى أن الإمام هو الذي  
المصنعة في هذا الأمان وكان مقوّضاً له أن  
يقضه، لأن حوار الأمان - مع أنه يتضمن عزاً  
القتال المتروك - فمنعه، فإذا صارت  
المصلحة في الأمن بقضه، لقونه بحالي  
﴿ قَائِدٌ يَهْتَدَى سَبِيلُهُ ﴾<sup>(١)</sup> لكن سمي أن  
يحبرهم بالقبض وعادتهم إلى ما كانوا عليه  
قليل الإنسان، ثم يقاتلهم لئلا يكون من

الحصن فقبضوه، فإن أسكن الذي أحضر الأمان  
- وأعطاه كل واحد من أهل الحصن - فإن  
حرف صاحب الأمان عمل على دية وإن لم  
يعرف صاحب الأمان المؤمن، لم يجز قتل  
واحد منهم، لأن كل واحد منهم يستعمل  
صدمته، وقد أشبهه المصالح بالمحرم فيها لا  
ضرورة إليه بحرم الكفر، كما لو انتهت به  
مذكاته وسجوها<sup>(٢)</sup>

وأما لو عرف الشرط فلهم خبره بعتقه كما  
إذا قال الرجل لك عني حتى أدب على كذا  
فبعت منه قوم ليقتلهم فاستغنى عن القتل لو  
حدهم، فالإمام إن شاء قتله وإن شاء جعله  
سنة، لأن إعطاء الأمان له كان بشرط، ولم  
يوجد، ولأنه كان صانع العدم، وعكس حرمة دمه  
بالدلالة وترك الحيطة، فإن تعدد الشرط بقي  
حين دمه على ما كان<sup>(٣)</sup>

ج - مدة الأمان:

٢٦ - من الحجة وفي لون الشافعية على أن  
مدة الإقامة في دار الإسلام للمستمن لا تبلغ  
سنة، وقال الحنفية بعبور الثوبت ما دون  
السنة كشهري أو شهرين، لكن لا يسفي أن  
يلحق المستمن ضرر وهو بتقصير المدة  
جلد، خصوصاً إذا كان له معاملات يحتاج في

(١) جامع المحتج ١/٧٧ وشرح منظر ٢/٦١٨، ٢١٩، وضع  
الشعر ١/٢٥١، ٢٥٢ والاحتجاب ٢/٢٦٥، الاحتكام  
للطائفة للشوكري ١/١٦ ط ٢ من الخب الطامه، والاحتكام  
للطائفة لأبي جعفر ط ٢ من الكتب القديمة - بيروت، ١٦٦.

وروجه الطائفة ١/٢٨١

(٢) كتاب المصالح ١/٢٧٥

(٣) مني المصالح ٢/٢٢٨

(٤) سورة النمل ٨/٤٤

(١) شرح السير الكبير ١/٢٧٨، والسير ٢/٦٢٦، ١٧٢.

وروجه الطائفة ١/٢٥٢، والسير ٢/٢٨٨

(٢) شرح السير الكبير ١/٢٧٨، والسير ٢/٦٢٦، ١٧٢.

وروجه الطائفة ١/٢٥٢، والسير ٢/٢٨٨





٢٧- أما في أسره، فإن وحده مسلم فأمره لو  
عقب المسلمون على أهل دار الحرب،  
فأحدوه أو غنوه، وكان له حس على مسلم أو  
جني أو وصية عتقه، فقتل من الحرب على  
أنه يسقط دمه. لأن إسماعيل عليه السلام  
بالمعاشرة، وقد سعت له وقد من عليه الذين  
أسبوا إليه من يد العامة، فحس به بسقطه  
ولا طريق لعمقه حيث لأنه الذي يؤخذ بهول  
ولا بصورة دس في الدين.

وكذلك الحكم لو أسبى إلى مسلم داهم  
على شيء، وما غنصه به وأجره عين  
أحرره، وكر ذلك لبقى إليه.

٢٨- وأما وديعة عبد مسلم أو ذمسي أو  
غيرهما وما عهد شريكه وعقوبه وما في يده  
في دار الإسلام فيصير ديناً عبد الحنيفة، لأن  
الوديعة في يده تقدر لأن يده الصودع كبده  
فيصير ديناً له نفسه، وكذلك ما عهد شريكه  
وعقوبه، وما في يده.

٢٩- وأختلف الحنفية في الرهن، فذهب إلى  
جواز طهره من يده، وعند محمد يساع  
ويستحق دينه، والظاهر في المسلمين، قال  
ابن عابدين ويستحق رهنه مولد محمد، لأن  
ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة.

أندعوله، لأن يثبت الأمان في الحال لا يوجب  
لونه في الناس.

٣٠- ويترتب على عدم بطلان الأمان في حاله  
أنه إن طلبه صاحب بعت إن  
يدين تعسرف فيه بيع أو هبة أو غيرهما  
صح بصره.

وفي ما في دار الحرب انشغل إلى داره مع  
بعض الأمان فيه كما من عبده، فحالته، وهو  
الأظهر عند الشافعية بطلان على ما ذكره فحرم من  
ثم من والشعاع، وبه قال الحنفية كما ينبغي.

وقال الشافعية في قول يطل الأمان في  
الحال في هذه الحالة ويكون ديناً له، لأنه  
لأنه قد صار لوارثه، ولم يفتد به أمانه،  
فوجب أن يطل فيه كباقي أمواله، ولأن الأمان  
يشت في المال بما.

وإن لم يكن له ورث، صار ديناً كما قال  
الحنفية والشافعية.

وعند الشافعية من بقاء الأمان في ماله قول  
ثالث وهو أنه إن لم يصر من الأمان في ماله  
حصى الأمان فيه يبدل، فيبطل فيه بطلان، وإن  
ذكره في الأمان لم يطل.

٣١- وأما الأولاد فذهب بعض الشافعية على أنه  
لا يسي أولاده مضافاً لحس وطهر الحرية  
تركوا، ولا يباعوا أماناً<sup>(١)</sup>.

١) ابن عسبر ١٠٧٠، ورواه طبري ١٨٩، ١٩٠ -  
والشافعية ١٨، ١٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥،

المثلث إلى الحليقة، لم يصبني كعب صرح به  
الحنية والحليقة، لا إذا خرج كتابا يشبه أن  
يكون كتاب ملكهم، فهو آمن حتى يبلغ رسالته  
ويرجع. لأن الرسول من كعبا جرى به الرسم  
جامعه وسلامه. ولأن القبال أو القصب لا يتم  
إلا بالرسول فلا بد من أمن الرسول بشوغل  
إلى ما هو المملوك. ويند به من كتاب أو  
أخرج ولم يعلم أنه كتاب ملكهم فهو وف  
معه في. لأن الكلب قد يمتلئ<sup>(١)</sup>

وقال السامعي يصفى سوله قال معه كتاب  
أم لا، ولا نرضى به لاحتمال ما يدع<sup>(٢)</sup>

وذكر أبو يحيى تصنيفا في الرسول فقال: وما  
أسهر في الرسول أمن عوفي رسالة فيها مصححة  
للمستحسن من جهة ومبره، فإن كان رسولا من  
عهد وهدي، فلا مانع من اختيار الإمام فيه بين  
الفصل الأربع كالمبر أي القبل، أو  
الامر لائق. فوالس عبيد، أو العهد بالاسم أو  
نفس. إلا أن المعتمد عند السامعي الأول<sup>(٣)</sup>

ب- العهد كونه تاجرا:

٣٦- من دخل المحرري داره وقال إنه تاجر،  
وبال قلنت، نكمت لكم لا تعرضون لتاجر. والعالم  
أنه تاجر، فمصر المالكية على أنه يعقل معه

٣٣ وفي مات فوفى بلا غله عليه ماله من  
القرم والريضة لورسعه لأن ماله من مصر  
مقومة فكل ماله، كعب لو ظهر عليه مهرب  
صالحه بعد وكما فيه حال حياته قبل الأسر<sup>(١)</sup>.

٣- ما يجوز للمستأنس حمله في الرجوع إلى  
دار الحرب

٣٤- من الحليقة متى قتله لا يمكن المستأنس  
إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب أن يحمل معه  
سلاحا اشتراه من دار الإسلام، لأنهم يتقوون  
به على المسلمين، ولا يجوز إعطاء لأحد  
ليكنس به ما يكون قوة لأحد المحارب على  
قتل المسلمين، وله أن يخرج بالقلبي دخل به  
بل ما ح عليه واشترى به قوس أو شهاب أو رمح  
مثلا لا يمكن منه. وكذا لو اشترى سيفا أحسن منه،  
فإن كان مثل الأول لودعه مكره<sup>(٢)</sup>

للدخول إلى دار الإسلام بغير أهله:

بصفتك حكم من دخل دار الإسلام بغير  
نار به اختلاف الأحوال على الموقوف الثاني

أ- العهد كونه رسولا:

٣٥- من دخل دار الإسلام وقال أنا رسول

١- في سنة ١٩٠١ به مائة ١٧٧٣ فتح القدير

٢٥٢٤ كتاب التاج ٩/٣ والشمس ١٨/١٨١

٣- في مصنف ٢١٢ ووجه الظاهر ٢٨

٢- وجه الظاهر ٩٠ ٢٠١ ٢٠٩

(١) في كلام ٢٧/٢

(٢) في كلام ١٢٠٩١ وفتح القدير ٢٥٢ ٢٥٣

عن الحنيفة والحنابلة في وجهه على أنه لا يصدق لأن حق المصطفى مدبث فيه حين تمكوا به من غير أن يظفروا به، فلا يصدق في إطلاق حقهم ولكن يؤيد ذلك مسلم أنا نفسه، قل قوله: لأنه بمنزلة أن يؤتمت، قل قوله فيه كحوائك ما قال: حكمت بملان على ملاي

ورغب الشافعية في الأصح والحنفية في وجه آخر إلى أنه يصدق بلا شبهة، نصيب حتى وجه ولا يترعى له، لا حتمال كونه مبدل فيما مدعيه، لأن الظاهر أنه لا يصلح تغيير أصله. وفي مقابل الأصح عند الشافعية يفتد يفتد لإمكانها عليها<sup>(١)</sup>

### نكاح المسلم بالمستأنة

٣٨- شرح الحنفية بأن الشرع المصنوع يؤا بروح مسلماً أو دعباً بعد توص وصارم بنية

وتفصيل ذلك في: أهل الدماء في ١٣

ما يترتب للمستأنة على النكاح من حقوق

٣٩- ذهب الفقهاء إلى أن الزوج المستأنة يكتبه كمنسوبة في شفه وصم وطلاق وغير

وبره إلى مسلمة وكذلك الحكم إذا أخذ بأرضهم أو من أرضهم وأخذوا ولا يفي الصحابة أو قال: حيث تطلب الأمان، حيث بر دلت<sup>(٢)</sup>

وقد شافعية: عند شافعية، لا يبعد الأمان، ولكن لو رأى الإمام مصلحة في دخول التجار فطالبه من دخل تاجر فهو من جائر، ومن هذا الأمان لا يصح من الأمان

وكذلك موافق مسلم أن نفس التجارة بنيد الأساس صلا أن لا يفتد ولو جمع مسلمة يفتد، من محل تاجر فهو من، فدخل وقتل ظننت صحته، لا يصح أنه يتل قوله، ولا يفتد<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: من دخل ودعى أنه تاجر وكان معه منافع يبيع، قل من أين صلفه

عاده، كدخول تجارهم إليه وجوه، لأن ما أوصاه مسلم، فيكون شفه في حرمه، انقل

ولأنه بعد إقامة له على ذلك، فلا يترعى له، ولو جرح، لم يفتد مجرى الشرط، ولو ثم يوجد منه شيء، وانسب المدة له بمن قوله

لأن التجارة لا تحصل بمير مال، وبعد يتأخذ على ما كان عليه من عدم المنسوبة<sup>(٤)</sup>

ج - أهله كونه مؤمناً:

٣٧- من دخل دبر، وقال: «مسلم، فقد

<sup>(١)</sup> تاريخ الخلفاء ١١٣

<sup>(٢)</sup> وجهه: الخلفاء ١١٣

<sup>(٣)</sup> ٢٠ من ٥٦٣٥ وكذا في كتاب ١١٣

١- الحنفية ٢٢ وفتح عليه ١٣٩٠، وحاشا في

هنا ٢١٧، وسفي الد ١٢٣، وروضة

العلم ٢١٩، وتام ٥٢٢، ٨

ذلك إذا كان الزوج مسلماً، لا غير كهذا في  
الزوجة<sup>١</sup>

والفصل في مصطلحات النكاح، ومهره  
وعصم بين الزوجات، وكفر، ونسبه، وظاهر،  
ولعن، وهدة، وحضانة، وعصم

الغريب بين المسلمين ووجه اختلاف الفروع.  
٤٠- ذهب الفقهاء إلى أن المحرم إذا خرج  
أبنة مستتباً في المسلم داخل في الحرب  
فإنه لم يقع الحرقة بينه وبين مفرقه، لأن  
الافتراق لم يضره من ماله الولادات وذلك  
لا يوجب رجوع النكاح، ولأن المحرم  
المسلم من أهل دار الحرب، وإذا دخل دار  
الإسلام من سبيل المصارفة لنفسه بنفس  
حاجته لا يتزوج

والفصل في (اختلاف الدار ف ٥)

النوازل بين المسلمين وبينهم وبين غيرهم.  
٤١- ذهب الفقهاء إلى أنه يثبت النوازل بين  
مسلمين في دار أو كانا من دار واحدة، كما  
يثبت بين مسلمين في دار أو غيري في  
دارهم، لأن الدار لا يمتنع حكمها، هذا في

سجده<sup>(١)</sup>

والفصل في مصطلح اختلاف الدار ف ٢

السماعات الدارية للمسلمين.

٢٢- يعني المحرم على من المسلم في دار  
الإسلام كالدمي إلا في وجوب الفصاح،  
وعدم سواحه بالفتوحات غير ما فيه حق  
العبد، وفي أحد الدار من الفتح، لأنه الفتح  
أحكام الإسلام أو كرم بها من غير التزام  
لأنه يحرم الأحكام عليه ما دام في دار  
الاسلام، يظهر ما يلو القدي في معاملاته مع  
الآخرين<sup>١</sup>، وعلى هذا فلا محل أحد سأل  
بعضه فثبت خلاف المسلم المسلمين في دار  
الحرب فإن له ضد ما به من مفرقهم ولو بوا أو  
بدر لا يملكهم بواجب له إلا أن العبد حر،  
وما أحد مفرقهم بغير عذر من المسلمين  
خلاف المسلمين منهم في دارنا، لأن دارنا  
معنا، حرماً أحكام الشريعة فلا يجرى عليهم  
في دارنا أن يخط مع المسلمين إلا أن يكون من  
الفتوح مع الممسين ولا يجوز أن يجرى به  
شيء لا يلو به مفرق وإن حرب به معناه<sup>(٢)</sup>

١ اختلاف الدار ف ٥ ٢٩-٤٢ من الألف واللام

٢ ٢٩-٤٢ من الألف واللام

٣ ٢٢٩-٢٣٠ من الألف واللام

٤ ٢٤١-٢٤٢ من الألف واللام

٥ ٢٤٣-٢٤٤ من الألف واللام

١ اختلاف الدار ف ٥ ٢٩-٤٢ من الألف واللام

٢ ٢٤١-٢٤٢ من الألف واللام

٣ ٢٤٣-٢٤٤ من الألف واللام

حاشا لأمته فقط ولأنه من دار أهل الحرب  
حكمًا، لعمري لا نعان إلهاء، فلا يمكن  
المساواة به وبين من هو من أهل دارها  
المنصحة، والشخص يعنى المساواة، ولكن  
هذه دة<sup>(١)</sup>

وروي عن أبي يوسف أنه يقتل المصطفى  
بالمسلمين<sup>(٢)</sup>، واستدل بقوله تعالى ﴿وَلَا  
أَحَدٌ يَنْصُرُكُمْ كَمَا أَنْصَحُوا لِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>  
كذلك فلو أن أمة ما صدقت<sup>(٤)</sup>

ومضى الحديث عام أن المسلمين يقتل  
مسلم آخر ليلسا، ووجه القياس المساواة  
بين المسلمين من حيث حق الدم، لا يقتل  
أحد سدا، بنجام المسيح وهو عرس على  
المحاربة بالموت<sup>(٥)</sup>

قد انكاساني وروي لم يصاحبه عن  
محمد أنه لا يقتل<sup>(٦)</sup>

هذه في المصداق رأيت القضاة على ما دون  
البحر فاحصلت لراة نفيها في استرط  
تلكهم في الدين ونافيه يقر في مصطلح  
(حاشا على ما دون النفس ف ٧)

فخاص المسلمين يقتل المسلم وحكمه

١٣- لا خلاف بين المتكلمين في أنه يقتل  
المسلم بقتل المسلم، وكذلك يقتل الذي  
ولو مع جنات أو يأسهم، لأن النكسر  
بجمعهم<sup>(١)</sup>

وخطو في قضاة المسلم والذي يقتل  
المسلم

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في أنه  
لا يقتل المسلم بالمسلم لأن الأدمى لا  
يقتل بالأدمى وقوله ﴿لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ  
يُكْفِرُ﴾<sup>(٢)</sup>

ويقتل الذي والمسلم بقتل المسلم  
كما يقتل المسلم بقتل المسلم  
والنبي<sup>(٣)</sup>

وهذه مختصة في ظاهر الرواية إلى أنه لا  
عضاض عن مسلم أو ذي من يقتل مسلم  
لأنهم اشروطوا في العبادات أن يكون المقتول  
في حق الجنائز محظون قدم على التأني  
والمسلمين عسسته مؤنة، لأنه يصور الدم في

حاشية ابن علقمة ٣/ ٢٨٦ في جوف، والقرشي ١/ ١٨٨،  
والأم ٢٨٨، ٢٨٩ في المصداق كسب كفا  
٢٨٩

(٢) حديث ٩٨ في سلم كارة

أحمد بن محمد بن أبي نعيم ١٠٢/ ٢٩٠، في حديث علي بن أبي  
الفضل

(٣) حاشية القسوي ٣٦٦/ ٢٩١، وفي المصداق ٢٩١، وكشاف  
٢٩١

(١) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦، وحاشية ابن علقمة ٢/ ٢٨٧

(٢) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦

(٣) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦

(٤) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦

(٥) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦

(٦) ما في المصداق ٢٧/ ٢٨٦

المستقلين إذا رمى بالمسلفة أو الدمية على أقوال  
 ذهب المالكية والحنابلة، وأبو حنيفة  
 ومحمد وأبو يوسف في قول، والشافعية في  
 المنهون إلى أنه لا يحد المستقل إذا رمى  
 وأصلح المالكية: إذا كانت المسلفة طائفة  
 فإنه يعاقب عقوبة شديدة وبعد المسلفة فإن  
 استكره المسلفة فإنه يثقل ثقله العهد  
 وقال الحنابلة: لا يحد لأنه يجب أن يقتل  
 لتفرض العهد، ولا يجب مع القتل حد سواء  
 وقال المالكية في وعده أحر، وأبو  
 يوسف في أول: يقيم عليه الحد

ولما إذا رمى المسلم بالمستقلة فقد نص  
 جمهور الحنفية على أنه يحد المسلم دون  
 المستقلة لأن نعت إقامة الحد على المستقلة  
 ليس للتنبيه فلا يحد إقامته على أحر،  
 وذهب أبو يوسف إلى أنه يحد المستقلة  
 أيضا<sup>(١)</sup>

والنص في مصطلح (رتن ب ٢٨)

قلت للمستقلين للمسلم:

٤٤- لو دخن حربي دارنا دأنا فقد سلم

دية المستقلين:

٤٤ لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الدية  
 يقتل القتل، وانصوا في متدارها على  
 التحريم الثاني  
 ذهب المالكية والحنابلة إلى أن دية الكفاي  
 الممادة نصف دية الحر المسلم. ودية المحرمي  
 ثمانمائة درهم، وكذلك دية حرام أهل الكفاي  
 على التعق من دية حرام المسلمين.  
 والصحيح عند الحنفية أن المستقلين  
 والمسلم في الدية سواء

وقال الشافعية: دية المستقلين الكفاي ثلث  
 دية المسلم نسا وعبرها، ودية المستقلين  
 الوثني والمحمري وعند القدر والردف قلنا  
 حرم دية المسلم هذا في الذكور

أما المستقلات الإناث فلا خلاف بين  
 الفقهاء في أن ديتها نصف دية الذكور مهم  
 والنص في مصطلح (دياب ب ٢٢)  
 وأما من سم بلعه الدعوة وكثر مستلما،  
 فيقال اليهودي من الحنابلة: إن دية أهل  
 دينه، لأنه محرم الدم، قول لم يعرف فيه  
 فكمحمري، لأنه البش، وما زاد عليه  
 مشكوك فيه<sup>(٢)</sup>.

رتنا المستقلين ورتنا المسلم بالمستقلة:

٤٥ اختلف الفقهاء في وجوب الحد على

١ المصنف ٥٥/٩، ٥٥٢ والحرثي ٧٥/٨، وحنايف  
 لموسى، ٣٢٢، والفرقة القدراني ٢٨٩، والباري من  
 الرافعي ٧٥/٨، وموسى الطائفة ١٠٠، وسلي  
 المصنف ٥٥٧/١، والمصنف ٢٩٨/٥، وكشاف النسخ ٩٠/٨

لذلك التسامية والعدالة معروفهم. لأنه يجب  
رفع الظلم عن المسلم والمسلم لا يمكن  
رفع إلى حاكم قبل البينة، ولا يمكن تركهما  
متدريين، فربما من مع المسلم إلى حاكم  
المسلمين لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.  
ولأن في ترك الإجابة إليه تضيقاً للنزق<sup>(١)</sup>

و حفظوا قبيحاً إذ كان طرف الدعوى غير  
مستبين فذهب المالكية والحنابلة والسامية  
إلى أنه إن حاكم إلى مسألمان، أو استعدي  
معضهم على بعض حيز الحاكم بين الحكم  
ومركه، واستندوا بقوله تعالى ﴿فَإِنْ حَكَامُوا  
فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال مالك وترك ذلك واجب إلى، ومعه  
أنه أعيه بال تشق بينهما كصورتين متقاربتين  
ويشترط عند الحنابلة اتفاهما، بأن أبي أحدهما،  
لم يحكم لعدم التزامهما حكماً، وروي التميمي  
عن الشعبي، والشامي والنسائي وإبراهيم  
ورداً حكم فلا يحكم إلا بحكم الإسلام،  
لقوله تعالى ﴿وَإِنْ حَكَمْتُمْ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ  
بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٣)</sup>

وبل لم يحاكموا، إلى ليس للحاكم أن  
يضع شيئاً من أسرارهم ولا يدعوهم إلى

لم يجد في قلوب أبي حنيفة الأول، وذهب  
الشافعية أبو يوسف ومحمد وهو قول آخر  
لأبي حنيفة إلى أنه يجب  
والفصل في (قذف، ١٥)

### سرقة المسألمان مال المسلم وعكسه.

٤٧- ذهب الفقهاء إلى أنه يسهل لأمانة مد  
السرية موانع شروط منها: كون المسارق ملتزماً  
أحكام الإسلام.

وعلى هذا فإن سرقة المسألمان من مستقر  
آخر مالا لا يقع عليه الحد لعدم السراقة في  
مهما أحكام الإسلام، وإنما ان سرقة من مسلم  
أو دمي فهي إمامة الحد عليه أقوال مختلفة  
ينظر في مصطلح (سرقة، ١٦)

في سرقة المسلم مال المسألمان فلا يجد  
حد المحتجب - عفاً زراً - والشافعية، لأن في  
ماله شبهة لأمانة

وذهب المالكية والحنابلة وروى عن الحنفية إلى  
أنه ينام عليه الحد لأن مال المسألمان معصوم  
والفصل في مصطلح (سرقة، ٢٥)

### النظر في قضايا المسألمان.

٤٨- لا خلاف بين الفقهاء في أنه لو ارتفع  
إلى مسلم ومسألمان برضاها، أو وجها  
أحدهما في نكاح أو غيره وجب الحكم بينهما  
شرعاً، طالما كان المسلم أو مقلوماً، واستدل

(١) من المحتج ١٤٥٣، وكشف القناع ٢٣٢، راجع

لنصير ١٠٦٢-١٠٦٣، والله ذو الجلال والإكرام ١٠١

حكم القرآن بيمينين ٢٤٧، والمصنف ٩٣١

(٢) سورة النساء ٥٨

(٣) سورة النساء ٥٨



حكمت<sup>(١)</sup>، لظاهر الآية. ﴿فَإِنْ جَاءُواكَ﴾

وبعد المحبة والتسامح في بؤن إلى أن على  
المسلم أن يحكم بينهم ولا يفسد تركع  
الخصم، وبه قال ابن عباس رضي الله عنه  
وعطاء السمرطاني، وعكرمة ومجاهد، وابن عمر  
غير أن قد حيفت قال في نكاح المصالح،  
والجميع بين خمس سنة والأشهر بستة  
محكم للحكم عليهم، فإذا جاء أحدهما دون  
الآخر، لم يوجد الفسوط وهو محبتهم فلا  
يحكم بهم

وقال محمد لا يفسد تركع الخصم،  
بل يخصى لو حوت المحكم بينهما أن يرفع  
أحدهما الدوى إلى القاضي المسلم، لأنه  
لما رفع أحدهما للدوى، فقد رضي بحكم  
الإسلام، فيلزم إجراء حكم الإسلام في حقه،  
فيجوز إلى الآخر كما إذا نسب أحدهما.

وقال أبو يوسف لا يفسد تركع غير  
الأحكام الثلاثة أصلاً، ويمسك الحاكم  
بينهما إذا عيب ذلك، سواء برافعت أو لم  
يرافعت، لو رفع أحدهما دون الآخر، فيكون  
تعالى ﴿وَأَرْبَاحُكُمْ بَيْنَهُمْ أَنْ تَبْلُغَ أَفْعَاءُ نِفْتٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ووجه الاستدلال أن الأمر  
مطلق من شرط المرافعة<sup>(٣)</sup>

شهادة المسلم على المتكفر وعكسه.

٤٩ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز شهادة  
المسلم على غير المسلم، سواء المسلم  
وعسر، لما روي عن أبي هريرة رضي الله  
عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يجوز شهادة من  
على مسلم إلا أن يشهد بحوزة شهادتهم على من  
موالهم»<sup>(١)</sup>، ولأن الله تعالى أوجب  
للمسلمين شهادة على الناس بنسوته عن  
وحد ﴿يَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
ولما علمت شهادة المسلم على المسلم، على  
الكار لولي

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز  
شهادة الكافر على المسلم<sup>(٣)</sup>  
ويظهر من ذلك مصطلح (شهادة ب ٢٠)

شهادة الكفار بعضهم على بعض

٥٠ - اختلف الفقهاء في جواز شهادة الكفار  
بعضهم على بعض فقال الجمهور بعدم الجواز<sup>(١)</sup>

١ - حديث لا يجوز شهادة من على غيره إلا بشرط  
حضور الشاهد، ١٥١/١ وذكر ابن أبي شيبة ورواه  
مسنداً

(٢) سورة المائدة ١٠٧

(٣) قال القاضي ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠

بعض إذا كان من أهل د. واحتلف وأما إذا  
كانوا من دارين مختلفين فلا نقل<sup>١٥</sup>

ودعم بحجة من الجواهر ودث على  
النصين الثاني

### أ- شهادة النبي على المسلمين

إسلام المسلمين في دارنا:

٥٤- من الجمعية على أنه إذا دخل العربي  
داراً بأمان، وله امرأة في دار الحرب وأولاد  
صغار وكبار، وماله أودع بمقهه سيده وبعضه  
سببا وبعضه حريم، فإسلام في داره - ثم  
ظهر على دار الحرب فهو حري،

أما المرأة والأولاد الكبار فيكونهم حريين  
كباراً، وتيسوا بالبيع بغير حرج، وقد ثبت هذا  
في بعض المرأة لو كانت حاملاً لثمة حرمها.

وأما الأولاد الصغار، فإسلامهم بغير  
صبر مفيد، سواء إسلامه إذا كمل في يده،  
ورحب ولاسده، ولا يستحق ذلك مع سجين  
أندلس، وثبت ثبوته لأنهم لا يصير محررة  
بأمر إمامهم بالإسلام لا اختلاف الدارين،  
فيما كمل ثمة وغيبه<sup>١٦</sup>

وأما ما دخل مع أسرته ومعهما أولاد  
صغار، فإسلامهم، أو صار دية، فإسلامهم  
مع به، بخلاف الكبار ولم يثبت، لا انتفاء الدية  
بالبيع من حقل

٥١- الأصل عند الجمعية أن حكم المئام  
مع النبي في الشهادة كحكم النبي مع  
المسلم وعليه دليل شهادة النبي على  
المسلمين، لأن النبي أعلى من المئام  
المسلمين، لأنه قبل حلف الإسلام وهو  
الحري، فهو أقرب إلى الإسلام منه، ولأن  
النبي بعدد الثمة صار كالمسلم في قبول  
شهادته على المسلمين<sup>١٧</sup>

### ب- شهادة المسلمين على النبي

٥٢- بناء على الأصل المذكور لا تنقل شهادة  
المسلمين على النبي، ولأنه لا ولاية له عليه،  
لأن النبي من قبل دنوا بخلاف  
المئام، لأنه ليس من دار الإسلام حقيقة،  
وأنه بها صورة، فكل النبي يعني عدلاً من  
المسلمين<sup>١٨</sup>

### ج- شهادة المسلمين على مسلمين آخرين

٥٣- نقل شهادة المسلمين بعضهم على

١- المصنف في ٢٠٧، وضع المصنف ٦ ٢٠٧ - ٢٤٤ -  
ولأن

٢- نقل المصنف ١٨٦٦، وقد ١٥٠، المصنف ٧ ٢٠٧، وضع  
المصنف ١٩٠٠

١٥- المصنف ٦ ٢٠٧، والمصنف في ٢٠٧ - ٢٤٤ -  
١٦- المصنف ٦ ٢٠٧، والمصنف ٦ ٢٠٧ - ٢٤٤ -

ونور لسمه وله نولاد صغار في دارهم بم  
يسمونه إلا أنه حتر حرا باني دونا جل موت  
أشبهه<sup>١١</sup>

#### حوث المستظنين في دارنا

٥٥- نور مات تسناس في دونا وله ورثة في  
بلاد، وبنا في دارنا عاشق الفسفة عني  
ركبه على البحر النالو

عن الحصة عني أنه يسر عني الإساءة  
يوسل مقر مستنئ الصور إلى ورثة في  
دار الحرب، بل يستعني إليهم إنفاج (و إلى دار  
الإسلام) واسموا السة عني مهم ورثة، لا  
حكم لأحد في ماله، فيه عني ورثة بم  
معه، كانوا وسفل فيه أهل سدة ما  
استحسنوا، لا أن تسببه في دار الحرب لا  
يعرفه المستظنون، فصار كشيلا سادة  
لا يصح عليه السرحال ولا يجل كتابه فيكمه  
ولو لم أنه شدة، لأن شدة وحده لا تصل،  
كتاب بالآلوي<sup>١٢</sup>

وذهب أحد الكية كما قال المؤيد إلى أنه رب  
مات الصور عني فعاده نورته إن كان معه  
ولرته عندنا دوح عني الفتحهبر ام لاهي لا  
يكن معه ولرته أرسل النال نورته نارهم ن

دخل عندنا عني الفتحهبر الفقه، مصالحه من  
معدرة (غيره، لا عني الإقاصه عني، ولم  
نظر إقامته عني، ولا بان دوح عني لاقاصه  
و عني الفتحهبر، ولكن ثلث إقامته عندنا  
نورته عني بيت مان تسلسل

قال صاري صدر المصنف (المؤيد) إلى  
حالة لاولي طفولة وإن مات عندنا عني  
نورته (أب)، ولم يستوف الأحوال إلا بمه،  
رحن بهبه عدول أن الحقة اسقيه وهي ما  
إدعاب في مله، وكل ما عند حو ومعه،  
فيلها مر ل نورته، وأد الحقة الثلثا وهي  
سره ورثته، قضاه لمن سره ورثته حيث حارب  
فاسر م نك، وأما المعادة الرسة وهي ما إذا  
في في مد كنه وزير المصلين من خبر أسر،  
عني ماله عدول، قيل يوسل نورته وشيل  
في ومطهما إذا دوح عني الفتحهبر<sup>١٣</sup>، أو  
كنت العادة ذلك ولم تصل إلى من من نك  
مات رغل في معركه به وبين المصلين كاد  
ماله ولم يمه يبالوا رحد<sup>١٤</sup>

وعند الشافعية ثومات المستظنين في دار  
الإسلام بالمذهب النطق برد النال إلى وارثه  
لأنه مات، والأداس يقي في نفسه نكلا في مله

١١ إلى الفتحهبر هو جمع نال نكل «مجرع» ما حصد رسته

مخرج به يكون من به الإقاصه الفتحهبر.

١٢ من الفتحهبر مع حاشية صاري ١٢ ١٩

١١ ر حشيرة ٢٤٩

١٢ ر حشيرة ٢٤٩ ر حشيرة ٢٤٩ ر حشيرة ٢٤٩

١٣ ر حشيرة ٢٤٩

وهي قول منقطع بكونه شاة

قالوا: ومي حكمه لو خرج المستأمن إلى دار الحرب غير ناقض لعهده، بن رسالة "و تجارة" و كانت هناك، فهو كمنه في دار الإسلام<sup>(١)</sup>

وعند الحنابلة يثبت مال المستأمن إلى منكمهم بقوله أبي حمزة: "ودد من أحسن في رواية الأثر ميم دخل إليه مأمن، قتل أحدهم بدنه، أي ملكهم حتى يدفعها إلى الورثة"<sup>(٢)</sup>

أخذ العشر من المستأمن.

٥٦- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أن المستأمن إذا دخل دار الإسلام سبعا، يؤخذ منه عشر نسوته، أو أكثر أو أقل على اختلاف الأقوال بين المذاهب.

و استعملوا لها في شروط أحد العشر من مستأمن من القبل والطل والدكورة.

كما أنهم احتلوه في المعقل الزوج في سبعا، والمنة التي يجزى عنها العشر، وروث استيغائه

وانتميم في مصطلح (عشر) ١٦، ١٧، ٢٩، ٣٠

ما يوضح للمستأمن من مال الفدية.

٥٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو ياتر

المستأمن الفداء يأخذ الإمام، فهو بمنزلة أهل

الدية في سحقات الرصيح

وقال الشافعية: لا يربح مستأمن كما لا يربح للدمي

والفصيل في مصطلح (صبيحة ف ٢)

ما يثبت للمستأمن من الكنز والمعلن.

٥٨- إذا وحده المستأمن في دارنا كغزاة أو مدنا فقد نصر العصبة على أنه يؤخذ منه كله، لأن هذا في معنى العصبة، ولا حل لأهل كحرب في غنائم المسلمين رخصا ولا مهمما وإن عمل في المعلن يأخذ الإمام، أحده من الحسن، وما بقي فهو له، لأن الإسلام شرط له ذلك لمصطلح فدية الوقاء بما شرط، كما لو استعملهم في قتال أهل الحرب فربح لهم، فهذا كله

تحول المستأمن إلى ذمة.

٥٩ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستأمن يصير ذميا بأن يمكث ليلة المضروبة له، أو بأن يشرى أرض حراج ووضع عليه الخراج، أو بأن تزوج المرأة المستأنة مسلما، أو فداء لأنها التزمت البقاء بما للزوج.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (أهل الدية ف ١٢-١٥)

١ روضة الطالبين ١٠/ ١٩

٢ الفصول ٦/ ٢٩٧

١ روضة الطالبين ١٠/ ١٩٧

## امتنان المسلم

٦٠- إذ دخل المسلم دار الكفار بأمان هل  
يملك كما مضى عليه جمهور الفقهاء ويرتب  
على امتنانه أحكام على النحو التالي

### ١- حرمة خيانة الكفار والغدر بهم.

٦١- من جمهور الفقهاء على أنه يحرم على  
المسلم الذي دخل دار الكفار بأمان خائنهم  
فلا يحل له أن يفسد من لشراء من أموالهم  
ودائعهم ومروءتهم بقوله <sup>(١)</sup> «لا يستمن مسلم  
على شروئهم» <sup>(٢)</sup> ولأنه «لا يستمن مسلم  
لهم أن لا يفسد بهم، وإنما أعطوه لأمان  
يشترط عدم خيانتهم، وإن لم يكن ذلك مذكوراً  
في العقد فهو مضمون في القس» ولا يصلح  
في ديننا القدر <sup>(٣)</sup>

وامسى الحثية حالة ما إذا غدر بالمسلم  
ملكهم، فأجل أمواله وحيد، لو حصل غير  
الملك ذلك يفسد ولم يمتنع لأهم هم الذين  
نقصو العهد <sup>(٤)</sup>

فإن حال المسلم المتأمين الكفار، أو سرق  
منهم أو اقتصر من منهم شيئا، نقص ائتمانية

<sup>(١)</sup> حديث صحيح، على ما رواه

أبو داود (٢٧٧٠)، من حديث عمرو بن مود ومالك  
حديث حسن صحيح

<sup>(٢)</sup> فتح مبدع ١/ ٢١٩، ٢١٨، ومطبع ابن عثيمين ٢/ ٢٢٧  
والمبار ١/ ١٦٢، ورواه الطحاوي ١/ ١٦٠، ومطبع

دار الفقه ١/ ١٦٢، ومطبع ١/ ١٦٢

<sup>(٣)</sup> ما في حديث صحيح ٢/ ٢٢٧

والمعادلة على أنه يحرم عليه رد ما حذر إلى  
أولاده، فإن جاء أولاده إلى دار الإسلام بأمان أو  
بمان رده عليهم، وإلا بحث به إليهم لأنه أحذر  
على وجه حرره عليه حذر دهره رد ما أحذر،  
كما لو أهدى من مال مسلم، ولأنه ليس له  
التمسك له، إذا دخل بأمان <sup>(٥)</sup>

وإن الحثية إذا دخل المسلم دار الحرب  
شأن وتخرج يثبت شيئا ملك ملكاً حرماً، لأنه  
ملكه - كالمسلم - فيستصدق به وجوباً، ولو لم  
يعد به رده عليهم <sup>(٦)</sup>

### ب - معاملات المتأمين للمسلم العالية.

٦٢- من جمهور الفقهاء على أنه لو فدى  
حربي المسلم المصافي فبنا مع أو مرس، أو  
فقد مو حرباً، أو عصب أحدهما صاحب  
مالاً، ثم حرج المصمم يثبت له سائر المحرمي  
فخرج يثبتاً - أصلاً، لم يفسد بواحد منهما  
على صاحبه شيء

لأن الإذن علان النضاء يتمتع لولاة، ولا  
ولايه وقد الإذابة أصلاً على واحد منهما، إذ  
لا لحدو للمصافي فبنا عليه على من حر في دار  
الحرب، ولا وقت الفضة بين المتأمينين  
لأن ما التزم أحكام الإسلام فيما مضى من

<sup>(٥)</sup> روضة الطالبين ١/ ٢٩٠، ومطبع الطحاوي ١/ ٢٩٢

والمصافي ١/ ٢٩٠

<sup>(٦)</sup> ما في حديث صحيح ٢/ ٢٢٧

أفعاله وإنما التزمه بما يستفيل

ليس قتاله هؤلاء إلا إعلاء لكرمه

ولما أنه لا يقضى بالعصب لكل منهما دلائل  
العلم المغموب على من كان ملكاً بكدي غصبه سواء  
كان الغاصب كائناً في دار الحرب أو مسلماً  
مسلياً وسولي عليه، لمصادفة مالا ساحاً عبر  
مغموب، فصار كالإدانة.

ولو أعار أهل الحرب الدين فيهم مسلمون  
مسلمون على طائفة من المسلمين، فأسروا  
دارهم، فأسروا بهم على أولئك المسلمين،  
وجب عليهم أن يتخذوا عهدتهم، ويأمنواهم  
إذا كفروا بفكروا عليه، لأنهم لا يملكون  
دعائهم بقريرهم في أيديهم بقرير على الظلم.  
ولم يضمن المسلمون المسلمين ذلك لهم،  
بإحلاف الأموال لأنهم مملوكهم، إذ أحرار وقد  
صمموا لهم أن لا يتصرفوا لأموالهم  
وكذلك لو كان المأجود داري الحوارج،  
لأنهم مسلمون<sup>(١١)</sup>

وقال أبو يوسف يقضى بالدين على المسلم  
دون الغصب لأنه شرم التكليف بالإسلام حيث  
كان<sup>(١٢)</sup>

قال المحققين بصلاح التولي، والكمال  
من التهام، وحي رد المغموب والدين هيئة  
لا تصد، لأنه غير<sup>(١٣)</sup>

وعند الشافعية والحنابلة يجب رد ما أخذ  
إلى قريته<sup>(١٤)</sup>

د - قول المستأمن المسلم مسلماً آخر في حرب

الحرب

٦٤ - من استخفى عن قتله يد رجل مسلماً  
دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صلحه عبداً  
أو حراً، ومن القاتل القية في ماله في القتل  
العصف، أما القصاص فيسقط لأنه لا يمكن  
تسليمه إلا تصدق، ولا مئة دون الإمام  
وجماعة المسلمين، ولم يوجد ذلك في دار  
الحرب، فلا تأتية في الوجوب فيسقط  
القصاص وجب القية، وأما وجوبها في ماله  
فلا في الموال لا تعض العصف.

ج - قال المحقق المستأمن في دار الحرب:

٦٣ - من التهمة على أنه لو أعار يوم من  
أهل الحرب على أهل الدار التي فيها المسلم  
المستأمن، لا يجل له قتال هؤلاء الكفار إلا إن  
جاء على نفسه، لأن القتال بما كان ترجيحاً  
لنفسه على الهلاك لا يجل إلا لذلك، أو  
لإعلاء كرمه، وهو إذا لم يجهت على نفسه،

١١ - حاشية من مائة ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥

وفي القتل الخطأ سحب الدية في ماله  
والكفارة، أما الدية فلأن المصيبة انشئت،  
بالإحواز بدو الإسلام لا يظل يعارض  
الدخول إلى دار الحرب بالأمان، وأما في ماله  
فلمصلحة الصيانة على المالقة مع تسكين  
الدارين، وأما وجوب الكفارة فلا يلاقى قسوة  
تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَدِيَارُ قَتْلِهِ  
مُؤْمِنًا﴾<sup>(٦٦)</sup> بلا تمديد بدو الإسلام أو  
الحرب<sup>(٦٧)</sup>.

## مُسْتَحَاضَةٌ

انظر: استحاضة

## مُسْتَحَبٌّ

انظر: استحباب

وهو التامية على أنه إذا كان المسلمون  
مستأمنين في دار الحرب لئن يعطهم بعضا،  
أو خدمه يعطهم بمصدا، أو يؤذخهم حرسه،  
صعبهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم  
أو ضلوه في بلاد الإسلام، ولا يسقط دبر  
الحرب عنهم فرما كما لا يسقط عنهم حرموا  
ولا صلاة ولا زكاة، والمحدود فرض عليهم  
كما هذه فرض عليهم وإنما يسقط عنهم حد  
الربا لو ربي بحرمة إذا ادعى الشهادة<sup>(٦٨)</sup>.

## مُسْتَحَقٌّ

انظر: مستحق

(٦٦) سورة النساء ٦٦

(٦٧) حالة ابن ماجه ٢٣، ٢١٨، ٢٢، وضع النسخ ٢٤

٢٨٨، ٢٨٨، ٢٤

مُسْتَحْلَفٌ، مُسْتَحِيلٌ، مُسْتَعَارٌ، مُسْتَعِيرٌ، مُسْتَفْتٍ، مُسْتَمْعٍ

مُسْتَحْلَفٌ

انظر: إلهاء

مُسْتَعِيرٌ

انظر: إمداد

مُسْتَحِيلٌ

انظر: استعلاء

مُسْتَفْتٍ

انظر: هوى

مُسْتَعَارٌ

انظر: إمارة

مُسْتَمْعٍ

انظر: استماع



مُسْتَهْلٌ

نظر استهلال

مُسْتَوْلَدٌ

نظر استيلاء

مُسْتَوْعٌ

نظر وجعة

مُسْتَوْرٌ

نظر سر



## الإعطاء تحت الصلة

١ - الجامع:

٢ - من مباني الجامع في البنية، له المسجد الذي تبنى فيه العبدية، وسمي بذلك لأنه جمع الناس لوقت معلوم<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من هذا المعنى<sup>(٢)</sup>

والصلة بينهما أي أن الجامع أخص من هذا المسجد.

ب - المصلى:

٣ - المصلى في اللغة بصفة اسم المفعول، موضع الصلاة أو الذي<sup>(٣)</sup>

ويراد به في الاصطلاح المصلى والمصروا<sup>(٤)</sup>، وهو المجتمع فيه بالأعياد وبحورها<sup>(٥)</sup>

والصلة بين المسجد والمصلى أن المصلى لخص من المسجد.

ج - الرواية:

٤ - الرواية هي القصة، واسعة الروايات، ورواية اليث اسم لأجل من ذلك لأنها جمعت لطريق

(١) المصباح المعبر

(٢) حاشية المعبر ٩٩/٩

(٣) المصباح المعبر

(٤) أسهل المعبر سرح برساء، تصانف للكشاف ٣٣٩/٩

(٥) إعلام السالك بأحكام الشريعة للزركشي ٢٤

## مسجد

التعريف:

١ - المسجد في اللغة، بيت الصلاة، وموضع السجود من بين الإنسان والجمع مساجد<sup>(١)</sup> وفي الاصطلاح عرف بمخرجات كثيرة، منها:

أنها البيوت المصنفة للصلاة فيها به فهي حادثة له بصفته وبمادته<sup>(٢)</sup>.

وكل موضع يمكن أن يعبد الله فيه ومسجد له<sup>(٣)</sup>، لقوله تعالى: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»<sup>(٤)</sup>.

وحصوه للمرف بالمكان المنها للصلوات المعنى، لمخرج المصلى المجتمع فيه بالأعياد وبحورها، فلا يعطى حكمه، وكذلك الرائط والملوكس بلقها حيث أثير ذلك<sup>(٥)</sup>

(١) المصباح المعبر

٩ - تفسير الشبلي ٥٦٠/١، دار الكتاب المعبر - بيروت

(٢) المصباح المعبر لا يقرر أن يفسر في ٥٦٩/٢، دار الكتاب المعبر ١٩٣٥.

(٣) حديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»

أسر به المعبر ١/١٢٣٣، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) إعلام السالك بأحكام الشريعة للزركشي ٥، المسحوق الأعلى للزركشي، الإصلاص.

منه، ويطلق على المسجد غير المذبح ليس فيه منبر<sup>(١١)</sup>

ولا يصرح المصنف اصطلاحاً بهذا التسمي عن معناه المبري<sup>(١٢)</sup>  
ورأيت صلة بينهما أن المسجد أعم

بناء المساجد وعمارها ووظائفها

٥ - بحث بناء المسجد في الأقسام والفري والمجال - جمع محله - وعمارها حسب الحاجة وهو من فروع الكفاية<sup>(١٣)</sup>

والمسجد هي أحب البنايات إلى الله تعالى في الأرض وهي بيوت التي يوجد فيها ويصدق بقوله سبحانه ﴿وَيُؤَيِّنُ اللَّهُ لُفُوفَهُمْ لِيُخْرِجَهُمْ مِنْهَا أَتَشْعُرُونَ﴾<sup>(١٤)</sup> قال ابن كثير أي أمر الله تعالى بمساجدها وتطهيرها من اللبس والعمى والأوباء والإعصار لير لائق بها، كما قال ابن عباس هي من مساجد عمر القوم عليها وكان ثلثه في هذه المساجد أمر الله سبحانه وتعالى بعمارها وعمارها ردمها وتطهيرها، وقد ذكر لنا أن كذا كذا يقول مكتوب في اللؤلؤة "يؤمنني في الأرض للمساجد وأن من توسأ فحس وصومه ثم رآني هي بيتي كبرهه، وحق على المبرور

كرامه لرائر

وفا. وروى أحاديث كثيرة في بناء المساجد وأعمارها وتطهيرها وتطهيرها وتطهيرها  
عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من بنى مسجد يبنى به وجهه الله يبنى الله له مثله في الجنة"<sup>(١٥)</sup>

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: بلغ رسول الله ﷺ أمر بالمساجد أن يبنى في الدور، وأن يهجر وتطهير<sup>(١٦)</sup> وعن رابعة بن أنس عن رسول الله ﷺ: "جئوا مساجدكم صيانتكم ومحاسنكم وشراكم وبيعكم ومعهومساتكم وروغ أصواتكم وإفانه حدودكم وسن سبوقكم، وتخذرو على أبوابها المظاهر - المرائض ويحرموها في الجمع"<sup>(١٧)</sup>

وقد ثبت المساجد بذكر الله والصلاة بها كما قال النبي ﷺ: "لا تكسر أسب الذي بالي على طائفة المساجد" إن فيه المساجد لا يفتح لشيء

(١١) بحسب ابن كثير ٢٢٢/٣٠٠ عن ابن عباس

(١٢) حسنة من من مسجد يبنى به وجهه الله...

أمره المبري مع الفري ٢٢٢/٣٠٠ ومبري ١٢٢٨

(١٣) حاجته على رسول الله ﷺ أمر بالبناء على بيتي في الدور ولا يفتح لشيء

(١٤) أمره ابن مسعود (١٢٢/٣٠٠) وأمره رضي الله عنه

وهو بحسب ابن مسعود

(١٥) حديث ابن مسعود في حديثكم بحسبكم

(١٦) أمره في حديثه (٢٢٢/٣٠٠) وفيه من السبعين في

المصباح ٢٢٢/٣٠٠

١٢ مصباح المصباح والمصباح

٢٢ من غير الإتيان ١٢٢/٣٠٠، شرح الزمعي (٢٢٠)

(١٣) كتاب المصباح ٢٢٢/٣٠٠

(١٤) سورة الفجر ٢٢

### فضل المساجد الثلاثة:

٦ فضل المساجد الثلاثة (المسجد الحرام بمكة، المسجد النبوي بالمدينة، المسجد الأقصى بالقدس) غير ما من المساجد الأخرى بأنها التي حشد إليها الرجال دون غير ما، وقد ورد ذلك في أحداث كثيرة منها حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **الانشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى** (١).

ولذا قال العلامة: من عذر صلاة في مسجد لأهل فيه، لا يرمله ولا يحل ولا يصلح ويصلي في مسجده إلا في الثلاثة المساجد المذكورة، فإن من نذر صلاة فيه خرج إليها، ومن نذر الصلوة لمسجد غير هذه المساجد الثلاثة لا اعتكاف أو صوم فإنه لا يلزمه الإتيان لذلك المسجد ومن تلك الحيات، بسطه، أما من نذر الإتيان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف فإنه يلزمه الإتيان إليه.

من هذا البرهان ولا يخفى، إجماعنا في ذكره غير وجوب الصلاة ومراعاة القرآن (١) فهي بيوت الله في أرضه ومواس صاه وسكره وموحيده وتربيه (٢) وهذا دافع في قوله تعالى: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذُرِّيَّتَهُمْ عَلَيْهِمْ صَلَواتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ إِنَّهُمْ قَوْمٌ مُّسْلِمُونَ﴾ (٣) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٤) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٥) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٦) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٧) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٨) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٩) وفي قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سُلُوكًا مِّنَ الدُّنْيَا خِزْيًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١٠).

ولذا يستحب لزومها والخدم في حياها في ذلك من إحياء ثبوتها وانتظار الصلاة، ومعلمها هي أوقاتها على أكمل الأحوال (١)، فإن أبو البراء رضي الله عنه لابد بإبسي ليسكن المسجد بينك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **المساجد بيوت القمطين** وقد ضمن أنه عبر وجل من كل المساجد بيوت الأرواح والرحمة والحوار عن الصادق (٢).

(١) حديث: أن هذه المساجد لأصطفى لغيره.

المسجد الحرام (٢٣٧/٦) من حديث شمس بن صالح رضي الله عنه.

(٢) حزين غير ٢٩٤/٣٢

(٣) سورة البقرة ٢٦-٢٧

(٤) بقرآن المساجد المساجد المذكورة في ١-٢-٣

(٥) حديث: المساجد بيوت القمطين

أمر جعفر بن أبي شيبه في القصة (١٣/٢٧٧) وفي نسخة جهل.

(٦) حديث: أن هذه المساجد لأصطفى لغيره.

المسجد الحرام (٢٣٧/٦) من حديث شمس بن صالح رضي الله عنه.

(٧) حزين غير ٢٩٤/٣٢

(٨) بقرآن المساجد المساجد المذكورة في ١-٢-٣

(٩) حديث: المساجد بيوت القمطين

أمر جعفر بن أبي شيبه في القصة (١٣/٢٧٧) وفي نسخة جهل.

المسجد، قلت. وهو لازم للأصحاب من استثنائهم الفعل بركة من الوقت المكرره لأجل زيادة الفضيلة

ولال طح، وي من التخصيص في شرح الآثار وهو محصر بالقرص وأن فعل التواضع في البيت أصل من المسجد الحرام، وكذا ذكرت في أي ريد من المال كيت، ومال ابن أبي القصب الجني. هذا الصعب في الصلوات يحصل أن يتم للقرص والقرص وهو طاهر الأخضر ويحصل أن يخص به للقرص دون الكل، لأن العمل حقه<sup>(١١)</sup>

والمسجد الحرام هو أول مسجد وضع للناس من الأرض بمحمد به قال تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ يَدْرِي بِبَرَكَةِ مَبَارَكًا وَهُنَا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِهِ دَلِيلُ الْإِسْلَامِ﴾<sup>(١٢)</sup> في قوله تعالى ﴿وَبِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ يَدْرِي بِبَرَكَةِ مَبَارَكًا﴾<sup>(١٣)</sup> وذلك كان فصل المسجد، وهو قبله المصعب وكسبة للقرص وأنه الأس والأصل<sup>(١٤)</sup>

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال المسجد الحرام، قلت ثم أي؟

لما أن طر حال لا تشد غيرها من العبادة فلا أن غيرها من العبادة ليس في معناه إذ هي منمائلة، ولا يلد إلا رقيه مسجد ولا مضي للرحلة إلى مسجد آخر، وحله هنا وكما قال العلماء لو عن مسجد غير المساجد الثلاثة لأداء فريضة أو باقاة ثم يمين عليه ذلك، لأنه لم يثبت لبعضها فضل على بعض. ثم معنى لأجل ذلك مهاماً به وهو المشهور عند الشافعية<sup>(١٥)</sup>

كما تضمن هذه المساجد الثلاثة بزيادة ثواب الصلاة فيها في غيرها وإن كانت تتفاضل في هذا الثواب فيما بينها.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أفضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره صلاة ألف صلاة، وفي مسجد بني النضير صلاة، وفي مسجد بيت المقدس خمس مائة صلاة<sup>(١٦)</sup>

قال النووي في هذه المصاحفة في المساجد لا يخص بالقرص، بل مع الفعل والقرص كما قال النووي في شرح مسلم أنه

(١١) إجماع العلماء بأنهم لا يجد فرقاً بين المسجد الحرام على غيره صلاة ٢٩٠-٢٩١

(١٢) حديث أحمد بن حنبل في المساجد الحرام على غيره صلاة ألف صلاة ١

فرقة التفتي في صحيح الرواية ١٧، وهو بطريقه في الشرح، وهو أن صلاة ألف صلاة في المسجد الحرام وهو حقه حقه

(١٣) إجماع العلماء ٢٩٠-٢٩١

(١٤) هو وأهل عمران ١٦٦، ١٦٧

(١٥) المساجد لا تكلم القرآن للقرطبي ١٢٤٨/١، إجماع العلماء بأنهم لا يكلم القرآن، وفي ٢٩-٣٠

﴿سُبْحَنَ الَّذِي كُنْتُ بِعَيْنَيْهِ يُنَادُّ مِنَ السَّجْدِ  
الْكَرِيمِ إِلَى السَّجْدِ الْأَقْصَا الَّذِي تَرَكُّهُ حَوَافُّهُ  
بُيُوتُهُ مِنْ أَيْلَانِهِ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١)

هذه الآية معظم مدحه بإسراء ميدنا رسول  
الله ﷺ إليه من المسجد الحرام مكثا وصلاته  
فيه بالأنبياء إماما قبل عروجه إلى السماء وبعد  
أن صلى فيه ركعتين، دعا إلى إحاطة الله تعالى  
بالبركة حوله، إماما من جعل حوله من الأنبياء  
المصطفين الأحياء، وإماما بكثرة التماس  
ومحاري الأنهار (٢)، فمن أسس بن مائة ومي  
الله عنه قال: إِنْ أَلَمْتَ تَحَنُّ سَوْقًا إِلَى بَيْتِ  
الْمَسْكُونِ، وَصَحْرًا بَيْتَ الْمَسْكُونِ مِنْ جَنَّةِ  
الْفَرْدَوْسِ، وَهِيَ صِرَّةُ الْأَرْضِ (٣).

أَنْتَابِ الْمَدْخُولِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَفِيهَا:

١ - إذا هاب داخل المسجد الحرام البيت  
ووقع صبره عليه رفع يديه وقال اللهم رد هذا  
البيت شريفا وتعظيما وتكريما ومهابة ورد من  
شرفه وكرمه وعظمه ممن حبه أو اعلمه  
تشريفا وتكريما وتعظيما ويرأ (٤)

قال: «المسجد الأقصى» قلت: كم كان  
بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم أبيت أدركك  
الصلوة بعد صلاة هذا الفضل له (٥)

ولما مضى المدة فقال: الروكشي أنشأ  
أحمد سيد الحرمين والمهاجرون الأولون  
والأصهار المتعلمون خيار هذه الأمة، وفي  
ذلك من سر به الترف على صبره ولا يخفى  
والتمسها على حقه في أفضل بقاع الأرض  
بالإجماع، وهو الموضع الذي سمى أعفاه  
الذي ﷺ، حكم الإجماع الفاضل مخلص  
وغيره وفي ذلك ماله مصمم - وهو أبو  
محمد بن عبد الله السكري المصري -

جرم الجميع بأن حير الأرض ما

قد حاد ذات المبطلين وحولها

ومعهم لقد صدعوا بآبائها علت

كائنات حين دكت ذك ما راعها (٦)

ولذا ذهب الشارع إلى وبقائه والصلاة فيه  
والمسجد الأقصى فذاكته وعرانته وله مكانته  
في الإسلام حيث كان قلة المسلمين في حرة  
من الزمان، وكان أبو مسرى السبي ﷺ إليه  
أسرى به من المسجد الحرام إليه قال تعالى:

(١) سورة الإسراء: ١

(٢) إمام الساجد ٢٨٦، تفسير ابن كثير ١/٤٢٨، ٢: ١٤٧

(٣) ذكر أبي بن مالك: إِنْ أَلَمْتَ حِينَ ٩

أمر به أبو مسرى في عطاء القس ١٢٩

(٤) ورد في تلك حديث من روى أن رجلا سبى في السنة

(٥) (٧٣) من حديث ابن جريج مرسلا، وقال البيهقي: بعدد

أحمد مختص.

(٦) صليت، قلت: بأوسون، له في مسجد رجع في الأرض  
لوقته.

أمر به الساري (فتح بحاري ١٠٧٦) ومسلم (٢٧٠)  
وكتبة قناري.

(٧) إمام الساجد بأحكام الساجد للركبي ٧٤٢، والاحترار  
نصلي المختار ١٧٨/٦ وما بعدها.

ويستحب له أن يدخل المسجد من باب  
بني شعبة المعروف الآن باب السلام إذ منه  
دخل عنه الصلوات والسلام<sup>١١</sup> هناك انعقد  
إجماع الأئمة عليه<sup>١٢</sup>

أ. ولا يخالف دخول مسجد علي بن أبي المدينة  
من وجوه غيره من المساجد من حيث يلزم  
المدخل رحله القيسى حاكماً اللهم اسمع لي  
دعوي. وفتح لي أبواب رحمتك. وفتح من  
باب جبريل أو غيره وسعد الروضة الشريفة  
وهي بين البصر والخبر خريف فيصلي تحية  
المجد مثيلاً لسيرة النبي صلى الله عليه وسلم  
بحيث يكون عمود المنبر حذاء منكبه لا يمين  
في مكانه ويكون الحية التي في حيلة المسجد  
بين يمينه كذلك موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قبل أن يعبر المسجد، ثم تأتي انظر الشارع  
فيستقبل جداره ويستتر القيلة على نحو زيمة  
أدور من السارية التي عند رأس المنبر في رواقه  
جداره ثم يقول في موضعه السلام عليك  
يا رسول الله، السلام عليك يا خير خلق الله.

١١. حديث في صحيح مسلم في باب من دخل من أي باب  
أورد في صحيح أبي الشيخ ١٢٥٢ وهذا حديث  
السويدي وهو في مسنده حديثه، ومعناه حديثه.

١٢. فتح الباري ١٢٥٢، مسنده ١١٦٠، والفتاوى ١٢٥٢،  
في صحيح التلخيص ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
الترغيب - غير النسخة التي في التلخيص، وفي الإمام  
التلخيص ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
الفتح التلخيصي ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
أي في بابها ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢.

ومن غلط في اسمي ١٢٥٢ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه، وأورد برب البيت من بني ولفظ  
وضيق لفساد وعاد التفسير، ويرفع يده  
ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام  
فدعنا بالسلام<sup>١٣</sup>

ومن السنة أن يبدأ حين دخوله  
بمضميم الرحمن يعني وليس ذلك بالنسبة  
للمسجد المحرم فقط، بل بالنسبة للمسجد  
كله

ويستحب أن يقول اللهم اسمع لي دعوي  
وافتح لي أبواب رحمتك ويقول كذلك  
انهم أتت دعي وأدعيتك مست لا زدي  
مرصك وأطلب رحمتك وأنت مني ومالك،  
سبحاً لأمرك وأمرها بقضائكم، ما لك منكم  
الدهمظير المشركين من عذلك أن منتهلي  
اليوم عموماً والحقني برحمتك وتجاوز حتى  
بمغفرتك ونعتي على أمداد رحمتك اللهم  
افتح لي أبواب رحمتك وأدعيتي فيها وعني  
من الشيطان الرجيم

وله أن يدعو بكل لفظ فيه الضرر  
والخلع

١٣. حديث في صحيح مسلم، مسنده ١٢٥٢،  
في صحيح أبي الشيخ ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
في صحيح التلخيص ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
الترغيب - غير النسخة التي في التلخيص، وفي الإمام  
التلخيص ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
الفتح التلخيصي ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢،  
أي في بابها ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢، ١٢٥٢.

[illegible]

وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ وَعَدَهُمْ  
الْمَسْحَدَ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ مَتِّحْ لِي أَوْبَ  
وَحِمَّتِكَ وَدَعْ حَرْجَ عَيْتِلِ الْبَيْتِ بِئِي أَمَانَتِكَ  
مِنْ بَعْلِكَ (١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس على النبي ﷺ ويقتل أنهم اتجح لى اليوب ورحمته وإذا خرج فليسلم على النبي

السلام عليك يا حبيبة الله من جميع خلقه،  
السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا سيد  
وهدى الأمم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته. يا رسول الله أني أشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأنت عبده بروح القدس وأشهد  
أنك يا رسول الله عبدك بنفسه برسالة وأكملت  
الأمم وصاحب الأمم وكشفت الغممة صرحت  
الله عنا حبره، طرأته على أفضل ما جازى  
بها عن أمته، اللهم أعط سيدنا محمدك رسولك  
محمدا الوكيل والفقيه والفرجة والمرح والمفتي  
المرسيح، والعهدة المقام المحمود القوي  
وعفته وأمره البر البر الأمسرت عندك يفتد  
سبحانك ذو الفضل العظيم. ويسكن الله تعالى

هناك عدة عائلت النقصاء مع اختلاف في سيمر

على جميع بعض الأدعية

٩ - وقادف دخول بيت المقدس لانتخلف عن  
أواب وحشور غيره من المساحط فقد دخله  
الرسول ﷺ ليلة أسري به برحلة اليومي وحلى  
فيه ركضى معية المسحط وأم الأنيام<sup>(٢)</sup>

١١ = ثم أتاه دخول الساجد في جبر مذكور  
أن يقدم الدخول رجلاً البس في الدخول  
البس في الخروج لحدوث أس رضى الله

\*\*\*

٢٠٠٧

١٩: [أبو أيوب] رضي الله عنه في المسجد

اسماء الحائض (الاستبراء) ۱۶۵ وصال صحیح علی  
سرطخلمہ ۱۶۵

۵۱. اعلام الساعده بأحكام الصلوة للشيخ أبي بكر  
ابن حجر دكره البصري في صحيحه بعدد القمم ۱۰۴۴

٢٦) فنرجو الفكر رشتة الشرق (١٩٨١).

الحمد لله رب العالمين

أحمد محمد عظمي ١٩٩٩



ولعلّ منهم من استغنى عن السجدة  
الترجئة<sup>١١</sup>

وعن طائفة روي عنها بسند رسول الله  
ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل  
المسجد صلى على محمد وسلم ثم قال: رب  
اغفر لي ذنوبي وانح لي أبواب رحمتك» وهذا  
شرح صلى على محمد وسلم ثم قال: رب  
اغفر لي ذنوبي وانح لي أبواب رحمتك<sup>١٢</sup>

#### سجدة المسجد

١١ - يرى جمهور الفقهاء أنه يكره من  
يدخل مسجداً غير المسجد الحرام - ويؤد  
الحضور به وكان سونك - أن يصلي  
ركعتين أو أكثر قبل الجلوس

أما سجدة المسجد الحرام فهي مشتمل  
الطواف لتمامه لمكة  
والتمثيل في مصطلح (سجدة ق) و  
وبعداً

البقاء للمساكن فوق المسجد وتحت، ويتأخره  
عن التبر والفسح فيه.

١٢ - أما التذكية فتعادل صلوات لئلا يكره فيه

نحب للمسجد ومن حبروا اتحاد، فوقع  
ولم يجهروا الذين فيه لأجل يروى لنفسه إلا  
لمصلحة يروى عن النبي<sup>١٣</sup>

وقال الخليل - كذا نقل ابن منيع عن  
المصنف - إن رجل أسبل بينه مسجداً ثم  
سمع مطعده، وإن رجل سخط مسجداً نتج  
بأسطه من عليه، وقال أحمد لأن السطح  
لا يحتاج إلى تسخين<sup>١٤</sup>

وغيره من الذين كملوا به وكذا يثاب  
المساجد على التبر لتكون من عامر رعي -  
عنهما<sup>١٥</sup> من رسول الله ﷺ روات القصور  
والمساجد عليها المساجد والشرح<sup>١٦</sup>

ويشوب الخشبة إذا جعل لسفل مسجداً  
وعبر ظهراً مسكناً فهو مسجد لأن المسجد  
هذا تأنيه وذلك يفتقر في السبل كون العمود  
وعن محمد بن عيسى عن رجل من أهل المسجد  
معلم، وإذا كان له قبة مسكن أو سفل بغير  
تمريضه، وعن أبي يوسف أنه يجوز في  
الرجلين حين قدم بهما ورأى صير المنازل  
فكانه كسر ظهره، وعن محمد بن أبي حنيفة أنه حين  
دخل الري جاز ذلك كله

١١ - حفيد الخليل حاكم مكة، قال: قد روي عن النبي  
ﷺ

١٢ - روي عن مالك ١٠٦٦، وصححه إمامه القوسري في  
المصالح الرصدية ١٦٦

١٣ - روي عن أبي حنيفة في  
أمره المروي ١٦٦٦، قال: حدثت حراً

١ - روي عنه ٢٢٢٢، قال: كبر ١٠  
٢ - روي عنه ١٠٦٦، قال: كبر ١٠  
٣ - روي عنه ١٠٦٦، قال: كبر ١٠  
٤ - روي عنه ١٠٦٦، قال: كبر ١٠  
٥ - روي عنه ١٠٦٦، قال: كبر ١٠  
٦ - روي عنه ١٠٦٦، قال: كبر ١٠

وروي عن أبي حنيفة أنه إذا جلس المسجد  
مسجداً، دون العز جاز لأنه يتأهب بخلاف  
العمل<sup>(١)</sup>

قال ابن حنبلين لو حمل تحته سروداً  
لمصلحته جاز<sup>(٢)</sup>

وكرر التسليم بأه مسجد على الغير<sup>(٣)</sup>  
فمن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
فإنهم لا يحمل قيرى وثناً لمن أتى قوماً بعدد  
قيرى أتيانهم مساجده<sup>(٤)</sup>، قال الشافعي رحمه  
الله وأكره أن يحظم مخلوق حتى يجلس ثمره  
مسجداً معاملة القتل عليه وعلى من مله من  
الناس<sup>(٥)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن  
رسول الله ﷺ لم ير أثر الفيل والسمكة  
عنها المساجد والسرور<sup>(٦)</sup>

ونقل الزركشي عن مالك أنه كره أن يني  
مسجداً ويتخذ هوته سكناً يسكن فيه بأهله،  
قال أبو حنيفة وفي سفر البعري ما يقتضي  
مع ذلك الجنب فيه لأنه جعل ذلك هوام  
المسجد وهوام المسجد حكمه حكم  
المسجد<sup>(٧)</sup>

بناء المسجد بمسح:

١٣ - نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب  
القاضي كونه لا يجوز بناء المسجد بالطين  
المسحون بالماء المحس ببناء حتى يحاسبه  
ويظهر بالتفصيل ظاهر دور ماخذه على الحديث  
الاصح<sup>(١)</sup>

ترميم المساجد:

١٤ - لترميم في الله مطلوب منها الإصلاح  
بهاء، ومنعت الحائط وغيره مريباً أصححه  
وبناءه وحسب الشيء أوجه وأوجه وما ومرقة  
إذا أصححه<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي

والترميم قد يكون بقصد القوة إذا كان  
الشيء مضرراً للثقف، وقد يكون بقصد  
التجديد.

وترميم المساجد لا يخرج له من بناء أو  
انصراف منه عما سبق

١٥ وترميم المساجد من عمارتها المأمور  
بها سرعاً والمصارف من كنفها إن قام بها  
ممن المسلمين سقط الإثم عن الباقي.  
قال الله تعالى: ﴿لَمَّا يَهْجُرُ إِسْمَاعِيلُ لِلَّهِ مِنْ

١٠ فتح القدير ١٢٤، ١٢٤، وصاحبه في عايد ٣٧٠، ٣٧١

١ ابن حنبلين وأبو زر ١١

(٣) أبو حنبلين عن القيرى الكيل في القيرى ١٢٥، ١٢٦

١ حديث: اللهم لا تجعل قري وما من قري.

أخرجه أحمد في المسند (٢٦٦/٢)، وصحيح مسلم أحمد

ما ذكر في تذييله على المسند (٨٩/٢٢٢)

(٤) المذهب في عايد الإمام الشافعي (١١٦/٢٢٢)

(٥) سنن ترمذ في عايد القيرى

(٦) عايد المساجد في أحكام المساجد ص ١٠٧

(١) إعلام المساجد بأحكام المساجد ص ٣

(٢) معرر المساجد والاصح ص ٢٢

بكرت يديه وأيديهم لا يجبر وأقام لصلواته وأقام  
أقام لصلواته وأقام لصلواته وأقام لصلواته  
تكونوا من أمهاتكم<sup>(١)</sup>

قال الفرطني أثبت الإمام في الآء بمن  
عمر المحدث بالصلوة فيه ونظمها وصلاحي  
ما رمى منها وليس ماله<sup>(٢)</sup>

قال الفيدي عماره المسجد هي البناء  
والرميم والتحصين في الأحكام وسحر ذلك  
وأحره الفهم ومصلحته تسبل ذلك

رسالة لو زاد ربع ما وقف على المسجد  
لمصلحته أو مطلقاً لأحر لعمارته، وله شراء  
شيء به سماه بزيادة عنه وبو زاد ربع ما  
وقف لعمارته ولم يشر به شيء، ويقدم  
عمارة عذرة على عمارته وعلى المصنفين  
وإن لم يشر به الوقف كذا في المصنف<sup>(٣)</sup>  
ونقصين (ر. م. ص)

### ترويق المساجد

١٦ - ذهب المصنف إلى أنه لا بأس بنقش  
المسجد حلاً محرابه فيه بكرة لأنه ملهي  
المصلي، وكرهوا النكت بدقائق التمشق  
ونحوها خصوصاً في جدار القبلة  
وتخليل بكرة في المحراب دون القبلة  
وظاهره أن المراد بالمحراب جدار القبلة

والمراد بالنقش هنا ما كان بالحصى وما  
الذهب لو كان ببال الباشي، أما لو كان من  
مال الوقف فهو حرام ويضرب حرقه لو فعله.  
ولن اجتمعنا لنوال المسجد وحامه  
المنزلي الضياع بجمع الضمة لأمس به حيث  
وليس بمسحوس كتابة القرآن على  
المحارب والحدود هذا بخلاف من منقوط  
الكتابة وأن يوحاً، ولا يجوز لتقريب شراء  
المصنفات لتعليمه بالأساطين ويحور بمصلاه  
عسها، وبكى لانتق الأساطين ولا يجوز  
إعمارها لمسجد آخر، قال في الفقيه إذا لم  
يعرف حال الوقف، لم يأنق بعتيقه وأمر  
بالدرس فيه وبناء للدرس وعلى المصنف  
الحاربة في تعليمها بالأساطين في المساجد  
التي يدرس فيها فلا بأس بشراؤها حال الوقف  
في مصلحته إذا خرج إليها ولا يفسد إن شاء  
له تعالى<sup>(١)</sup>

وكره المالكية ترويق جدران المسجد  
وسمعه وحشيه والشارع بالذهب والفضة إذا  
كان بحيث يشعل المصلي وإذا كان كما يكره  
كذلك عندهم ترويق القبلة بالذهب وغيره،  
وكذلك الكتابة فيها، وأما إنش المسجد  
بالبناء والتحصين فينبذ<sup>(٢)</sup>

(١) في المسحوط للامام الحارثي ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢

«مَنْ سَاءَ عَمَلُ عَدَمٍ لَهُ إِلَّا وَحْدَهُ»  
صَاحِبِهِمْ<sup>١٦</sup>

وَرَدَ وَقَبَّ عَلَى النَّاسِ وَالنَّسْرُوتُ لَا يَصِحُّ  
عَنِ الْأَصْحَاحِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ شَرَاهُ  
الْبَسْمَةِ. لِأَنَّهُ مَعْنَى يُلْهِى عَنِ الصَّلَاةِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ،  
وَلَمْ يَصِحَّ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ مَعْظَمِ الْمَسْجِدِ  
وَعَوَارِ الْقَدِيمِ

وَبُكْرَهُ مَعْرِفَتُهُ، فَإِنَّ فِرْعَانَ، لَمْ يَحْضُرْهَا  
كَهْ، رَحِمَتْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى<sup>١٧</sup>، وَعَنِ النَّاسِ  
رَحِمِي لَهُ عَنْ لَنْ أَلِيٍّ بِسَمَاءِ الْإِسْلَامِ  
الْمَسَاءِ حَتَّى يَنْطَلِقَ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ<sup>١٨</sup>

وَوَرَدَ أَنَّ عَمْرُو رَحِمِي لَهُ عَنْ شَرِّ سَاءِ  
مَسْجِدٍ وَقَالَ «أَكْبَرُ النَّاسِ مِنَ الْمَطَرِ وَبِإِسْكَ  
أَنْ يَحْمَرُّ وَبِشَرِّ نَسْرِ النَّاسِ»<sup>١٩</sup>، وَلَنْ  
لَوْ لِنَسْرِ، وَحِينَ مَصَاحِبُكُمْ، وَخَرَجْتُمْ  
مَسَاحِدَكُمْ فَاذْكُرُوا الْهَلَاةَ - عَلَيْكُمْ، وَقَالَ  
عَنْ رَحِمِي لَهُ عَنْ أَنْ تَقُومَ إِذَا رَعَمُوا  
صَاحِبِهِمْ نَسَبًا أَعْمَالِهِمْ.

وَبُكْرَهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي سَلَةَ الْمَسْجِدِ بِهِ مِنْ

وَعَنْ النَّاسِ سَاءِ الْفَرْكَشِيِّ بِكْرَهُ مَقْشٍ  
الْمَسْجِدِ، وَلَا تَنْبَأُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَصْرُ عَمَلٍ  
وَقَدْ عَلَى عَمَلِهِ فِي ذَلِكَ وَبِإِسْكَ الْفَرْكَشِيِّ  
الْحَصْرِ لَا يَجُوزُ حَصْرُهُ إِلَى الْحَصْرِ  
وَالْفَرْكَشِيِّ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَحِمِي لَهُ  
عَنْ مَرْيَمَ سَاءَ حَصْرُ الْفَرْكَشِيِّ مِنْ رَحِمِي لَهُ  
رَحِمَتِهِ، أَوْ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ مَرْيَمَ الْفَرْكَشِيِّ  
الْبَاكِيَّ أَحْوَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ

وَمِنْ بَيْنِهِ خِلَافُ الْفَرْكَشِيِّ مِنْ دُونِ سَمَاءِ مَقْشٍ  
أَمْرُهُمْ

وَقَالَ سَمُوئِيلُ فِي تَرْجُومَةِ الْفَرْكَشِيِّ  
مَعْنَى الْمَسْجِدِ بِهِ لَا أَحْكَامَ فِيهِ، وَكَانَ فِي  
الْفَرْكَشِيِّ مَرْيَمَ كَانَتْ فِي أَحْكَامِ الْفَرْكَشِيِّ فَلَنْ  
عَمَلُهُ وَرَحِمِي لَهُ عَنْ سَمَاءِ الْمَسْجِدِ بِالْفَرْكَشِيِّ -  
الْحَصْرِ وَالْفَرْكَشِيِّ - وَالْفَرْكَشِيُّ الْمَقْشِيُّ<sup>٢٠</sup>، قَالَ  
السَّمُوئِيلُ فِي رِوَايَةِ الْمَسْجِدِ أَنْ يَبْرَحَ لَا يَبْرَحُ  
الْبَاكِيَّ لَنْ يَبْلُغَ فِيهِ كَمَنْ أَتَمَّكَ سَمَاءَ، لِأَنَّهُ  
بَعْدَهُ تَعْلِيمُ نَسَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ سَمِعَ جَدُّهُ  
بَعْضَ الْعَمَلِ، وَأَنْ جَدُّهُ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي  
مَوْضِعٍ آخِرٍ لَا يَجُوزُ نَقْشُ الْمَسْجِدِ مِنْ غَلَّةِ  
الْوَقْتُ وَيَعْمَرُ الْقَلْبَ بِذَلِكَ فَعَمَلُهُ فَلَوْ بَعْدَهُ وَجَلَّ  
بِمَنْ كَرِهَ، وَلَئِنْ يَسْتَلِمْ قَلْبُ الْمَحَلِّ

وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْفَرْكَشِيِّ لِأَنَّهُ سَمَاءُ مَبْنِيٍّ  
عَنْ، وَلَنْ يَكُنْ تَشْبِيهًُ بِالْفَرْكَشِيِّ، فَتَدْرُجُ مَوْضِعًا

١٦ - حَدَّثَنَا سَمَاءُ عَنْ نَوْمَانَ الْأَعْرَابِيِّ سَمَاءُ

أَخْبَرَنَا عَنْ مَرْيَمَ ١٦ ٧٢٥، وَصَفَهُ مَوْضِعِيٍّ فِي الْمَسْجِدِ  
رَحِمَتُهُ

١٧ - أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ١٧ ٧٢٥

١٨ - أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ١٨ ٧٢٥

١٩ - أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ١٩ ٧٢٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ رَحِمِي لَهُ  
نَوْمَانُ

٢٠ - أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ٢٠ ٧٢٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ رَحِمِي لَهُ

أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ٢١ ٧٢٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ رَحِمِي لَهُ

٢١ - أَخْبَرَنَا نَوْمَانُ ٢١ ٧٢٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ رَحِمِي لَهُ

والمصالح<sup>(١)</sup>، وسأله، أود من فعل ذلك صر  
لن يحط به رضى الله عنه لما حسم الناس  
علو تيم من كعب في صلاة الترويع، ولما  
ولى علي رضي الله عنه اجتماع الناس في  
المسجد بين الصلاة واللقاء تهر وكسب  
له يمي كان تهرت صاحبنا نور الله لبرك  
يا من الحطاب، وروي عن ميمونة مولاة النبي  
ﷺ، قلت يا رسول الله، أفتنا في بيت  
المقدس، قال طامس المنحصر والمشر أتوه  
تصروا به من صلاة فيه كالف صلاة في غيره،  
فمت أرأيت إن لم أستطع أن أتدخل إليه؟  
قال، لنهدي له زينا سرح فيه، ثم فعل ذلك  
فهو كص<sup>(٢)</sup>

وبعد من ذلك قد عذب فخامته فقد قالوا  
تحرر زحره المسجد يدب أو فصة، وجب  
إزاله إن نحصل منه شيء بالمرص على البنا،  
ونول من دعب الكعبة في الإسلام ورخرتها  
ورخرت المساجد بوليد من عيد الملك

ويكره أن يرخف المسجد نقش وصنع  
وكساة وصبر حدث، مما يلحق العصبى عن  
صلاة خالبا، وإن فعل ذلك من حال الوقت  
حرم فعله، ووجه صمان قال النوه الذي

اتخذوا لو سنا عنه فانه مالفه وحوره بعض  
المناء، وفلما لا يفسر به الله تصالي  
في سائر مسجداً أتوه من مافر<sup>(٣)</sup> يفتروا ليؤم  
الآن<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> الآية، ولما روي من فعل مسجداً  
ذلك مسجداً رسول الله ﷺ، ولم يكر ذلك

وقال الرر كشر وفي تحطبه المسجد  
والذهب والفضة وتعليق ليلها وجهان  
أصحهما التحريم فإنه لم يكل من المنافع  
والذي يجوز كما يجوز ستر الكعبة بالنسيج  
ويحل الحرير والكيس السكينة، وأما باقي  
المساجد فلا الشيوخ عر الدين من عندنا لا  
لاباس بستر المسجد بالثياب من غير الحرير،  
ولما الحرير يحتمل أن يسخن بالربيع فيناديل  
الذهب والفضة، ويحتمل أن يكون قولاً واحداً  
لأن أمره (أهون)، ولم يزل الكعبة ستر بالحرير  
فلا يبعد إلحاق غيرها بها قلت، وفي تناوي  
المرابي لا فرق في لإباحة بين الكعبة وغيرها،  
لأن محرر بما حرم على الرجال لا على النساء  
فكيف الحمامات والمساجد، ثم رأيت في  
فتاوى قاضي القضاة أبي بكر النعماني أنه  
لا يجوز أن يعلق على جدران المسجد سورا  
من حوير ولا من غيره، ولا يصح تعليقها عليه  
وهي باقية على تلك الوقف

ويستحب فرش المساجد وتعليق القناديل

(١) علام القاسمكار، مسليد من ٣٥

(٢) حديث (أرضي محمد بن الحسن، القيا نصرا فيه

لمعرجه بن ماجة ١٩ ٥٥٦، روى ١٥٠٠ أبو بصير في

صحيح البخاري ١٩ ٥٥٦

(٣) سورة قوه ١٨

كان بأجر ملائكت في الكرافة، وعلى هذا فإذا كان حصة ولا ضرورة بكرة، لأن من التعليم ومراجعة الأطفال لا تخطو عسا بكرة في المسجد<sup>(١٦)</sup>

وقال ابن هاردين: وفي الخلاصة يعلم الصبيان في المسجد لأبائهم<sup>(١٧)</sup> وكثر المالكية تعليم الصبي في المسجد ولا أن ابن القاسم روى أن بلغ الصبي مبلغ الأدب قلنا أس أن يؤتى به المسجد، وإن كان صغيراً لا يقر فيه ويثبت فلا أحب ذلك<sup>(١٨)</sup>

والمشعب عنهم منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً سواء كان مظنة للعبث والتقدير أم لا، لأن الغالب عدم تعليمهم من العجالة<sup>(١٩)</sup>

ولما احتذر الصبي المسجد فاجتروا حيث لا يثبت به ويكف عن العبث إذا نهى عنه، فإن كان من شأنه العبث أو عدم الكف فلا يجوز إحصاره فيه<sup>(٢٠)</sup>، لمحدث: «جنوا مساجدكم مصانبتكم ومصانبتكم»<sup>(٢١)</sup>

وقيل قرر كشي من الفضل أنه مثل من دعاهم الصبيان في المسجد؟ فقال: الأغلب من

صرفه فيه، لأنه لا مصلحة فيه، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوفاء، وفي العينة لأبائهم بمصروفه، أي يباح بمصروفه حيطانه أي بيوتها، ومصحف القاضي سعد بن أبي نصراني، ومن يره أحمد، وثمة هو من زينة سدس مال في الترخ. ويكره بمصروفه المسجد وزجر عنها، فحبه يحرم من مال موقوف، ويجب الصدقات على الأول.

ويصل من تعليم مصحف وغيره في قبلته دون وضوء بالأرض، قال أحمد: يكره أن يعلق في البقعة شيء يحوي به ويزن القبلة، ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو يحرق<sup>(٢٢)</sup>

### تعليم الصبيان في المسجد:

١٧ - قال ابن هاردين من الحنفية هؤلاء المكتوبون الذين يجمع عدم تعليم الصبيان في المساجد لتعليم خوفاً لا يجوز بهم، إذا صار لا يقبلون العبادة بل الارتزاق، ومعلم الصبيان القرآن كالكاتب إن كان بالأجر لا يجوز وحسبه فلا بأس به، ومنهم من فصل هذا، إن كان لضرورة الحر وغيره لا يكره وإذا فیکره، وسكت عن كونه بأجر أو غيره لبني حمله على ما إذا كان حصة، أما إن

(١٦) نسخ هذه ٢٠٠/١٨

(٢٠) من حديث ٥٧٥

(٢١) جواهر الإكليل ٢/٣٢٢

(٢٢) شرح الكبير ١٩/١٩٦

(٢٣) جواهر الإكليل ١٩/١٩٦، شرح الكبير ٢٣/٢٦١

(٢٤) حديث ابن عباس: مساجدكم مصانبتكم. ٤

نسخ تعريبه قرد

الضمان الضرر بالمسجد بحدود مسجد<sup>١</sup>  
وذلك الجوراني انجليزي يمر في بضام  
المسجد عن عمل مسجد، ونقل عن التامري  
قوله سواء كان الضمان يرمي المسجد أو لم  
يكن، وهذا في رواية الأكثر، ما يخصني مثل  
الضمان والإسكان وما شبيهه وسهل في  
الكسبه به

ومثل القاضي سعد الدين حسن الكتابة  
لأنها موعه يحصل للمسلم حين في معنى  
التراسل، وهذا يوجب التدقيق بما لا يجوز  
تكملاً

ونقل الحارثي من غير نصير في أنه قال في  
أنه لا يجوز للمسلم في المسجد.

ونقل أبو العباس في الفصول العشرية  
الجور- وفيه مثل محله- ضمان المسجد بما  
يزيده ويؤذي المسلمين حتى ربح الضمان  
أصواتهم به كذا في موضعهم بحدود مسجد  
ذلك، لا سيما إن كان ذلك وقت الضمان فإنه  
من أعظم المتكررات، وذلك في موضع آخر  
معه وأما ما يذكر الضمان في المسجد بحيث  
يؤذي المسجد فهو ممنوع برعون أصواتهم  
وسلوكهم المصلي فيه جهدهما مع النهي  
عنه والصحاح به.

وأما الجوراني- وقال صاحب الفروع -

إن مصلح - عقب كلام القاضي سعد الدين  
انضمم ويحرم أن يخرج عن حد تعليم  
الضمان بكتابة في المسجد بالأحرى،  
ونعلمهم بدعاً حتى كطعن القرائ، وتعليم  
انضم. وهذا كله شرط أن لا يحصل ضرر وما  
أنه ذلك<sup>٢</sup>

رفع الصوت في المسجد والجهل فيه.

١٨ - قال الحبيب بكرهه رفع الصوت بذكر  
في مسجد إلا بمقتضى ربي حاشية العموي  
عن الشرحاني- لجمع العلماء سلماً وحشاً على  
استيعاب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها  
إلا أن يشوش جهرهم على قائم أو مضى أو  
قارئ<sup>٣</sup>

ويحرموا تكرار الكلام المباح في  
المسجد ونسبه في الظهيرة بأن يحصل لأجله  
لأن المسجد مأوى لأهل الدنيا

وفي صلاة الجلاي كما نقل عن ابن  
هشام - الكلام المباح من حديث منيب  
سور في المسجد وإن كان لا يشرط أن يستقل  
مذكره بماتى، وقال أبو حنيفة في بعضه  
عنه قوله الجلاي فقد اختلف في ما  
يذكر من القول أما المباح فلا<sup>٤</sup>

١ - نسخة الرابع ومحمد بن عبد الله ٤٩ ٢٩١

المرجع ٢ ٢٩٢ ٢٩١

٢ - نسخة ابن أبي عمير ١ ٢٩٢ ٢٩١

٣ - نسخة ابن أبي عمير ١ ٢٩٢ ٢٩١

### القاضي في المسجد:

١٩ - أبان الحنكبة والحداب في القاضي في  
المسجد فللقاضي أن يجلس فيه بقصر في  
الخصومات جلوساً ظاهرًا مثل رسول الله ﷺ  
كأن يعمل بين الخصوم في المسجد<sup>(١)</sup>،  
وكذا الخلاء والثلثون من بعده، وثلاثاً بنسبه  
على الغرياء مكانه لأن كان الخصم حائض أو  
نساء خرج للقاضي إلى باب المسجد فظهر  
في خصوصتها أو أمر من يعمل بينهما كما لو  
كانت المشاركة في دابة فإنه يخرج لأصباح  
الدعوى والإشارة إليها في الشهادة  
وللمالكية طريقتان: الأولى استحباب  
الجلوس في الرحاب وكراهته في المسجد،  
والثانية استحباب جلوسه في نصي  
المسجد<sup>(٢)</sup>  
وكراهية الشافعية للقاضي أن يجلس للقضاء

وقال المالكية بكره رفع الصوت في  
المسجد بذكر وفركن وعيم فركن إسماج  
المحاطب ولو بغير مسجد، ومحل كراهة رفع  
الصوت في المسجد ما لم يخلط على محل  
والأحرى بحالات مسجد مكة ومن فيحوز  
رفع الصوت فيها على المشهور<sup>(٣)</sup>  
وقال الزركشي بكره للمط ورفق الصوت  
في المسجد<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مصلح بسن أن يهتان عن لفظ  
وكثرة حديث لاه ورفق صوت يحكروه  
وظاهر هنا أنه لا يكره ذلك إذا كان مباحاً أو  
مباحاً

وقال من المنيعة أنه بكره إلا بتكرار الله  
تعالى.

ونقل عن ابن عتب أنه لا بأس بالصلاة في  
مسائل الضيق والاجتهاد في المساجد إذا كان  
القصص طلب الحق، فإذا كان مطالبة ومنازعة  
دخل في حيز الملاحة والجدال فيها لا يمي  
ولم يجوز في المسجد، ولما الملاحة في غير  
المسجد للاحتواء في المسجد.

ونقل عنه أيضاً أنه يكره كثيراً الحديث  
واللفظ في المساجد<sup>(٥)</sup>.

(١) نقل عن أبيه من الخصوم في المسجد بأن عليه ما روى  
البخاري (فتح القاري ٥٥٤، ٥٥٥ - ٥٥٦). الشافعية وإسلام  
(٢) (٦٩٩٢) في حديث كعب بن مالك أنه قال: قال رسول الله ﷺ  
حدوداً مما كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى  
سمعا رسول الله ﷺ وهو في بيته يخرج إليهما حتى كشف  
عنه حجرة فنادى يا كعب، قال أياك يا رسول الله  
قال: من بين بيتك هذا وأوصاً إليه، أي، للعلم، فقال، الله  
عنه يا رسول الله قال، نعم فافهم.

(٣) الأختبار شرح المعتمد ٨٥/٢، حاشية الشافعي المعلي  
١٩٢٦، وضع الفهرست ١٩٤/٥ - ١٩٦/٥، حاشية  
الأميرة الكبرى ١٩٦٥، وضع الفهرست الإجمالي ١٩٦٦/٥،  
والمعني لابي فلفظ ١٩/٥

(٤) سنية القسري والقرع الكبير ٧١/٦  
(٥) إمام المساجد أحكام المساجد ٢٢٦  
١٩٦١، الأدب الشرعي ٢٩٧/٢ - ٢٩٨





أما المعتكف فأكله وجبه في مسجد اعتكافه، وأجيز أن يعصي إلى البيت لأكله، ولا يطر اعتكافه وهو المنصوص عليه عند المشافهة لأن الأكل في المسجد ينقض من المعروفة فلم يدره<sup>(١)</sup>

وعند الحنابلة قال ابن عفيف لا يجوز دخول المسجد للأكل وسجود ذكره ابن نعم وابن حبان، وذكر في الشرح والشرعية وغيرهما بأن المعتكف الأكل في المسجد وحلل يده في طست، وذكر في الشرح في آخر باب الأكل أنه لا بأس بالاجتماع في المسجد والأكل فيه والاعتكاف فيه

وقال ابن قدامة لا بأس أن يأكل المعتكف في المسجد ويضع مقره بسفط عليها ما يقع منه كالأثاث المسجد<sup>(٢)</sup>

### الفناء والتصفيق والرقص في المسجد

٢٢ - قال ابن عفيف: من أن يعصى المسجد من الفناء فيه والتصفيق<sup>(٣)</sup>

وأما معنى العبسة بمنزلةهم وحولهم في المسجد يوم عيد وجعل النبي ﷺ ستره أثناء وهي نظير إليهم وقوله بهم: ودونكم باسي

١ - الموطأ ١/١٥٨ - ١/١٥٩  
٢ - الألف للترجمة لأن مطلع ١/٢٧٤ - ١/٢٧٥ وقس لأن  
٣ - الموطأ ١/٢٧٤  
٤ - الألف للترجمة لأن مطلع ١/٢٧٤ - ١/٢٧٥

من عبدة بن العارث بن جرة الزبيدي قال: كنا يأكل على عهد النبي ﷺ في المسجد الخمر والمحم<sup>(١)</sup> قال: ويتلى أن يسط شيئا حوقا من التلوث وتلا يتلوه شيء من الطعام فيجتمع عليه اليهود، هذا إذا لم يكن له رائحة كريهة، فإن كانت كالنوم والبصل والكراث وسجود يكره أكله فيه ويصح أكله من المسجد حتى يذهب وبهذه فإن دخل المسجد أخرج منه لحدوثه: من أكل لوما أو بصلًا فليخرجنا، أو ليغزل مسجدنا وليغمد في يده<sup>(٢)</sup> وقالوا: أيضا يحوز النوم في المسجد قد من حله للشافعي في الأم، فليس مانع له بذلك من عمر أبيه، أنه كان ينام وهو شاب أهوز لأهل له في مسجد النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، ولو عمرو بن دينار ملك كنة تبيت على عهد ابن الزبير في المسجد وأن سعد بن المسيب والحسن البصري وعطاء والشافعي رخصوا به<sup>(٤)</sup>

(١) حديث صحيح بن العارث بن جرة قال: كنا يأكل على عهد النبي ﷺ في المسجد الخمر والمحم (١/١٥٨ - ١/١٥٩) وقال أبو حمزة في إسناده  
(٢) زادنا (١/١٧٩) هذا حديث صحيح  
(٣) حديث ابن أبي ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: من أكل لوما أو بصلًا فليخرجنا  
(٤) أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٧٩) ومسلم (١/٢٧٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
(٥) أخرجه ابن عمر أنه كان ينام وهو شاب  
(٦) أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٧٩)  
(٧) إسناده صحيح، أنكره ابن أبي عمير (١/٢٧٩) وأبو حمزة (١/٢٧٩) وأبو حمزة (١/٢٧٩)

المسجد موهوم لأمر جماعة يسمى،  
وثل ما كان من الأغصان التي تجمع مع  
المدن وأهلها، والديوب بالخيرات من يدوي  
البحار على معنى الحروب وهو جائز في  
المسجد وغيره<sup>١</sup>

الخروج من المسجد بعد الأذان:

٢٢- ٢٣ = الحنفية والشافعية والحنابلة إلى  
أن من دخل المسجد أنه يجب عليه أن يقرأ  
بالحرف من حتى يصلي، لا يصدر كاستنساخ  
طهارة أو حروف نوات ربه، وإن الحنفية  
وكذلك من كان من يسميه من جماعة،  
لشوقه عليه الصلاة والسلام، لا يخرج من  
المسجد بعد الأذان، إلا ما في، لا يخرج يخرج  
لما جاء وهو يريد الرحمة إلى الصلاة<sup>٢</sup>  
وهو في ذلك من أدركه في المسجد من  
خرج لم يخرج الحاجة وهو لا يريد أن يراه فهو  
صالح<sup>٣</sup>، وإن ابن السمعاني قال كان مع  
أبي ذريرة رضي الله عنه في المسجد يخرج  
رجل حين أتى المؤذن للصلاة فقال

رسد<sup>٤</sup>، ثم وقفه حسن من حبيبة  
برفصون، قد قال الذي في شرح مسلم  
فيه جواز التمسك بالسلاح وجمعه من الأب  
الحروب في المسجد، ويخرج ما في ربه  
من الأساليب المعينة على الجهاد، وفيه بيان  
ما ذكره من الرأفة والرحمة وحسن  
الاعتد والمعاينة بالمعروف

ولمسه وغيره، جاء حسن برفصون في  
برفصون في يوم عيد في المسجد<sup>٥</sup>، ونقل  
بن ماجة عن روح مسلم حصة العلماء على  
الدولة صلاحهم ولعلمهم بحرهم على قريب  
من ذلك ثم فصل لأن بعض روايات إنما فيها  
بهم بحرهم فتكون هذه المسئلة

وعن أبي هريرة قال سمعت الحنيفة يذرون  
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل عمر بن  
الخطاب رجلاً معه طهارة إلى الحصاة  
محصونهم فقال له من الله صلى الله عليه وسلم  
عمر<sup>٦</sup>، قال في شرح مسلم وهو محمول  
على أنه من أن هذا لا يلحق بالمسجد، رد  
الذي عليه الصلاة والسلام ثم عزمه  
فقال المذهب من أبي هريرة صلح الحناني

١ عند أبي ذريرة

٢ حديث أخرجه الشيخان، بعد هذا

أمر به فقال في المصنفين (١) (٢) من حديث سعيد

بن جابر بن عبد الله

(٣) حديث أخرجه الأئمة في (٤)

طريقه في نسخة (٥) (٦) في حديثه، ثم عد

بغيره (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)

حديث أخرجه (١٦) (١٧)

خبره بطريق صحيح (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١)

٢٢ حديث أخرجه الشيخان، في قوله

مخرج (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨)

(٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤)

أخرجه بسند (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩)

(٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤)

قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ الْإِنْسَانَ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ  
خَرَجَ لَمْ يَخْرِجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يَسْرُدُ  
الشَّيْءَ مِنَ الْبُيُوتِ مَالًا<sup>(١٦)</sup>، وَقَالَ صَالِحٌ  
لَا يَخْرِجُهُ وَقَدْ لَبَّيْ طَلَبَ لَا يَخْرِجُهُ، وَهَلْ  
إِنَّ الْحَكَمَ أَحَدٌ إِلَى أَنْ لَا يَخْرِجُهُ، وَكَرِهَهُ أَبُو  
الْوَهَّابِ وَأَبُو الْمُطَّلِبِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَخْرِجُ  
مُتَعَدِّدٌ أَنْ يَخْرِجَ بَعْدَ أَذَى الْفَقْرِ، قَالَ الشَّيْخُ  
إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ لِلتَّجَمُّعِ قَدْ الْوُفْتُ لَمْ يَكُنْ  
الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِبِلِ الصَّلَاةِ<sup>(١٧)</sup>

عبادة التواضع في المسجد.

٢٤ - ذهب النجاشي إلى أن صلاة الوافل في البيت أفضل مما في المسجد فقد قال علي بن عبيد بن جابر في الصلاة في بيوتكم فإن حبر صلاة المراء في مكة إلا المكتوبة<sup>٢٥</sup> وقال «حملوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تسبقوها ليورة»<sup>٢٦</sup> وقال «تفضل صلاة المراء في بيته إلا المكتوبة»<sup>٢٧</sup>

بومريرة فاما هذا فخذ عصى (١) القاسم (٢)  
وتعالي القسمة انه ابن كان له عصى  
وكانت الظهر أو الصلابة فلا يمس بها يخرج  
لانه احاطت فاعني انه مره إلا إذا أخذ المؤذن  
في الإذاعة لانه بينهم بحالته الجصاعه عيانا،  
ولذلك كالتصريح أو المعرب أو الفصح خرج  
وإن أتى المؤذن بها بكرة التسل سداها<sup>١</sup>  
وقالوا: إنه من دخل مسجد، قد أدب فيه دما  
أن يكون قد صلى أولا فإنه لم يكن له صلى  
لأنه لم يكون مسجدا فيه أو لا، فإن كان  
مسجدا فيه فمر، له أن يخرج قبل الصلاة لأن  
المؤذن دعاه ليصلي فيه، وإن لم يكن مسجدا  
فيه فإن صلى في مسجد فيه فذلك له لانه  
صلى بالدخول فيه من أهله، وإن لم يصلي فيه  
وهو يخرج لأن يصلي فيه لأناس به لأن  
الواجب عليه أن يصلي في مسجد فيه  
وإن كان قد صلى وكانت الظهر أو العشاء  
لا مانع بالخروج<sup>٢</sup>

وقال الحنابلة يحرم الخروج من المسجد بعد الأذان ملاحداً أو مبعداً وجوباً لتعليق عثمان بن عفان وهو عليه السلام أنه قال: من خرج من المسجد بعد الأذان فهو كمن خرج من المسجد قبله.

۹۴ سی نفر = ۱۰۰ کیلوگرم

۶۔ گیسوں کا ضائع ہونا ۴:۱

۱۳۱: حسن، علیکم السلام، فی بیوتکم

تقریباً معلوم (۱۶) ۱۲۱۰ء میں شہنشاہ بدیع زکریا نے دہلی سے

(۱) خطیب، المحاضر من صلاتکم فی حج بنظم

تخرجت في سنة ١٩٢٤ من كلية الحقوق في جامعة القاهرة

والله اعلم  
بما فيه  
المراد من  
المراد من  
المراد من

\*أحداث القضاة صلاح الدين، في بيته لا للمكيدة.

تقریباً ۱۳۰ سالہ عرصے میں ۱۹۷۸ء سے ۱۹۸۸ء تک

۴۴ (مجموعه ایستاد) انتشاراتی قلمی، فلسطینی، فلسطینی، فلسطینی

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

المجلد ٤٠٠

١٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فكر **Fair** واليسر لأن الناس + 2 = 4

وأحاز المالكية لرجل محرو لبيعة السكى  
 بالمسجد وذلك ما لم يححر به وضيق على  
 المصلين ولا يصح، لأن السكى في المسجد  
 على غير وجه المحرو للبيعة مستعنة، لأنها  
 تمسبه له عما حبس له، وليس ذلك للمراة،  
 فيحرم عليها أو يكره ولو جردت للعبادة لأنها  
 قد تحبس بعد بلد بها أحد من أهل المسجد  
 فتدلب العبادة ممعية حتى ولو كانت معجودا  
 لا إرب للمراة فيها، قد التوسوي لأن كل  
 سائطة لها لا نطة<sup>١</sup>

#### الاحتكاف في المسجد

٢٧ - أجمع الفقهاء على أنه لا يصح بلرجل  
 أن يمسك، لا في المسجد لقوله تعالى  
 ﴿وَأَسْبَغَ تَلْبِثُوهُمْ﴾، أن يسجد<sup>٢</sup>، ولأن  
 النبي ﷺ لم يمسك إلا في المسجد  
 وأما المرأة فقد ذهب الجمهور إلى أنها  
 كالرجل لا يصح أن تمسك إلا في المسجد،  
 ما عدا الحنابلة فإنهم يقولون إنها تمسك في  
 مسجد بيتها لأنه هو موضع صلاتها، ولو  
 احتكفت في مسجد الجماعة جاز مع الذكر معه

الفتوى.

والمصطلح في الاحتكاف (٢٤) وما  
 بعده.

واستثنوا من ذلك ما شرعت له الجماعة  
 كالوقوف فيها لمصل في المسجد، واستثنى  
 المالكية الرواتب أيضا<sup>٣</sup>.

#### الصلاة على العنزة في المسجد

٢٥ - احتج الفقهاء في حرار الصلاة على  
 العنزة في المسجد بذكرها الحصة والمالكية  
 واحتجوا بالشبهة والحنابلة  
 والمسند عند الشبهة أنها مسجدة به،  
 ولأن العنزة تحولها في المسجد وقد  
 الحكم بأمر تنبث المسجد، وإلا كره<sup>٤</sup>

وللمصطلح انظر مصطلح (جائر)  
 ص ٢٨

#### السكن والبناء في المسجد

٢٦ - ذهب الحنفية إلى أنه يسر لقيم المسجد  
 أن يحرق سكا لأنه لم يعمل ذلك بسقط حرمة  
 وإذا أراد أن يبني حولها في المسجد أو  
 في مكانه لا يجوز له أن يعدها، لأن البناء في  
 المسجد<sup>٥</sup>

١ - فتح الباري (١٢/١)، (٢٨/١)، وحاشية التوسوي على  
 شرح الكبير (١٢/١)، والمصنف (١٢/١)، وما  
 التوسوي في شرح التلخيص (١٢/١)، فتك الإجماع  
 والفتاوى لأمر علماء (١٢/١)

٢ - فتح الباري (١٢/١)، (٢٨/١)، وحاشية التوسوي  
 على شرح الكبير (١٢/١)، (٢٨/١)، وحاشية التوسوي  
 على شرح التلخيص (١٢/١)

٣ - فتح الباري (١٢/١)

٤ - فتح الباري (١٢/١)، وحاشية التوسوي على  
 شرح الكبير (١٢/١)، (٢٨/١)، وحاشية التوسوي  
 على شرح التلخيص (١٢/١)

## مقدّم الكناح في المسجد.

٢٨ - استبح جمهور استواء عند الكناح في المسجد الكبير، ولا حل شهره، معر علفه رصي لله مها فالت لارمولاد ١١٠٠  
١ علوا هذا الكناح واجمونه في المساجد واصبر عليه بالذوق<sup>١١٠</sup>  
وأندد السالكه في استزهم عند كناح في المسجد أن يكون مصجود لإلحاح والعبود غير ذكر شرود ولا ريع صوت نو كثر كلام ولا كرهه

وراد العنقه في المنحدر عند من برافه له لا يكره، باقم ينشئ على مدسة دية فين اشحل عليها كرهه<sup>١١١</sup>

## الصلاتي في المسجد:

٢٩ - لأحلاف بين أنشاء في استحاب الصلاة المسجد عن البقة له إذهي منه علفه وكهره، دعتها بما فيها من نازر البلي من والتعمل في مصطلح (جيان تها)

## البيع في المسجد:

٣٠ ذهب الحنبل والحنابلة في أنه يكره لعبر المسجد لبيع والشراء في المسجد لقوله ١١٠٠ اجنوا سماحدكم صبيانكم ومحابكم وشراءكم وبيعكم وحسوماتكم وروغ أصب انكم وشراءه حدودكم وروغ سبوتكم وانحدروا على أموالها الطعام وحبروها في الجمع<sup>١١٢</sup>

ومن عمرو بن ميمون عن أبيه عن جده أن رسول الله يكره بيع من الشراء وبيع في المسجد، ومنه فيه حصة، وأن يشتد منه صبر<sup>١١٣</sup>، وما يئسبه للممكتف لأنه لا بأس أن يبيع وبيع في المسجد ما كان من حوائجه الأدبية من غير أن يحصر البقة لأنه لا بد من حاج إلى ذلك وأن لا يحد من بقاءه بخاصه، إلا أنهم قالوا لا يكره، يحصلر البقة للبيع والشراء، لأن المسجد مجرد عن حلق العاد يجه سحله بها<sup>١١٤</sup>

وكذلك الحال عند الحنابلة في كراهة البيع والشراء في المسجد بغير مضرورة لعارض أو غير، سبون الله بركة ذلك، وأنهم من بيع أو

حنبل: أخطوا في كناح

١١٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٠٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٠٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٠٠

١١١ - حنبل: أخطوا في كناح ١١١٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١١٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١١٠

١١٢ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٢٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٢٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٢٠

١١٣ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٣٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٣٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٣٠

١١٤ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٤٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٤٠ - حنبل: أخطوا في كناح ١١٤٠

سعيبت عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ  
 يهيئ من الثمر والبيع في المسجد ويشد فيه  
 صلاته أو يشد فيه سبيله<sup>١</sup>.

وخبر أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول: «إذ رستم من بيع في  
 بناء في المسجد فموتوا لأربع لله مجاراتك  
 ولله ما بينك وبينه صلاته فموتوا، لا ردها  
 الله عليك»<sup>٢</sup>، وعنه أن رسول الله ﷺ قال:  
 «من سبيع دخلا بسك صلاة في المسجد  
 ليس لأرضه لله عيبك، ذل الماحد من بين  
 هذا»<sup>٣</sup>.

### صلاة العيدين في المسجد

٣٣ ذهب الحنفية في الأصح والحنابلة إلى  
 أن صلاة العيدين حبة في المصلى - والعماد  
 المنقذ والمصحح - وإلى المالكية أنها  
 مفترضة، لمحدث أبي سعيد رضي الله عنه  
 وكان رسول الله ﷺ يحرم يوم النحر  
 والأصحى إلى المتأخرين<sup>٤</sup>، وكذا الخلفاء  
 بعده، وكرهوا صلاتهم في المسجد بغير

بناء في المسجد فموتوا لأربع لله  
 مجاراتك<sup>٥</sup>، فإن كان بمسيرة أبي معاذ  
 عن السبعة بأن جلس صاحب السبعة في  
 المسجد ولقاه البصري بذيها وبثغر فيها  
 ومطلي فيها ما يريد من ثمن حره ليجعل  
 المسجد سوقا، ثم إن جعل السكران إذا جعل  
 المسجد محلا لبيع والشراء ما أنظر السبعة  
 فيه مبرضا لها لبيع وأما مجرد عقدهم  
 فلا يكره<sup>٦</sup>.

والمحار عن التسمية لمنون يكرهه البيع  
 والتمراء به<sup>٧</sup>، كما رأى أبو هريرة رضي الله  
 عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذ رستم من بيع  
 أو يباع في المسجد فموتوا لأربع لله  
 مجاراتك»<sup>٨</sup>.

### شذان الصلاة في المسجد

٣٤ ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة  
 والشافعية في المشهور عندهم إلى كراهة  
 شذان الصلاة في المسجد<sup>٩</sup>، مع عمرو بن

١) حديث المازني من بيع في المسجد.

أخرجه المزي في ١٠٣٠٠، وابن أبي عمير في ١٠٣٠٠.

٢) جواهر الإكليل ١٠٣٠٠، والشرح الكبير وصانعه القسوي  
 في ٧١.

٣) إعلام الجامع حكاه الضائفة في ٣٣٤.

٤) حديث المازني من بيع في المسجد  
 نظم من بعده.

٥) فتح القدير ١٠٣٠٠، والشرح مبسوط ١٠٣٠٠، وحديث  
 الإكليل ١٠٣٠٠، وإعلام المسند، بأحكام المسند  
 للزركشي ٣٣٤، والآراء القديمة في ١٠٣٠٠، مع  
 في ٣٣٤.

٦) حديث المازني من بيع في المسجد  
 نظم من بعده.

٧) حديث المازني من بيع في المسجد  
 نظم من بعده.

٨) حديث المازني من بيع في المسجد  
 نظم من بعده.

٩) حديث المازني من بيع في المسجد  
 نظم من بعده.

آخر - القاموس في ١٠٣٠٠، وفتح القدير في ١٠٣٠٠، مع  
 في ٣٣٤.

وقال القاضية: إن المسجد إن كان واسعاً فهو أفضل من المصلى لأن الأئمة لم يزالوا يصومون صلاة للممكة في المسجد، ولأن المسجد أشرف وأظرف، وإن صلى في الصحراء ثلاثين، لأنه إذا ترك المسجد وصلى في الصحراء لم يكن عليهم حرر، وحل فعلها في الصحراء أفضل، لأنها أرفق بفراشه وغسرها لا تعدر كسطر ومحوه في المسجد أفضل، وإن كثر المسجد شيئاً ففعلوا فيه ولم يخرج إلى المصلى كره ذلك أتتني الناس بالزحاح وبمساكن بعضهم الصلاة<sup>(١)</sup>

وقال المالكية والحكمة في صلاة العبد في المصلى هي من أجل المناجاة بين الرحال والنساء لأن المساجد وإن كبرت يقع للأرحام فيها وهي أبوابهم بين الرحال والنساء وحولاً وحروجا، فتشوق القسمة في محل الصلاة<sup>(٢)</sup>

٣٣ - وهل للمصلي حكم المسجد مثل العزالي من السانعة في تناوبه من المصلى الذي بي الصلاة المك خارج البلد فقال: لا يثبت له حكم المسجد في الاعتكاف ومكث الجنب وغيره من الأحكام، لأن ذلك مسجد هو

ضرورة فاعب على الصلاة فيه، وحدث كفيهم عند مسح الخروج إلى المصلى من مظهر أو وحن أو خوف من لقوص أو غيره، فإن وجد شيء من هذه لأعذر وسبلاتها فيها نصي في المسجد الملتصق بالكرافة لوجود الضرورة الخاصة لذلك، كما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: أتينا مظهر في يوم عيد ففعلنا ما رسول الله في يوم في المسجد<sup>(٣)</sup>، وروى أن عمر وعثمان رضي الله عنهما صبا في المسجد في المظهر، وأما حكمه لشك في صلاة المصليين بالمسجد المحرم للسانع الكعبة<sup>(٤)</sup>، وهي صلاة لخير، إن الله تعالى يزل كل يوم ليلة عشرين ومائة وحشة، يزل على هذا أثبت ستون لفظاً بين وأربعمائة للمصليين وعثرون للناظرين<sup>(٥)</sup>

(١) حديث القاضية في يوم عيد

أخره في صفة، ١١٩/١٥ وأخره في صفة في المصلى

الخير، ٨٣/٩١ أو صفة صفة

(٢) حاشية في حاشية، ٣٣٧ وفتح القدر، ١٢٢/١

والأصل شرح مسند، ١٠٨-٨١ ومروا في علاج نوح

نوح الإيضاح، ١٦٤ ح محمد علي صبح، رحمه الله في التكميل

٢/١ والشرح الكبير وحاشية للمصنف، ٢٩٩/١

وشرح المسند في شرح مسند، المسند الاقتصادي

٢/١ والفتاوى في هذه الأقسام الثانية، ١٢٥/١

والفتاوى وحاشية في شرح المسند، ١٦٩/١ وصفي المسند

وآخر المسند في شرح المسند، ١٦٩/١ وصفي المسند

٢/١ وصفي المسند، ٢٩٩/١

(٣) حديث في حاشية مسند في كل يوم ذلك عشرين ومائة

رحمة

أخره في صفة في حاشية المسند الكبير، ١٦٩/١ وصافي

الخير في صفة في حاشية، ٢٩٩/١ وأخره في صفة في صفة

وآخره في صفة

(٤) حاشية، ١٦٩/١ وصافي

الخير في صفة في حاشية، ٢٩٩/١ وأخره في صفة في صفة

وآخره في صفة

٢٩٩/١ وصافي



لا محذوراً في منتهاه<sup>(١)</sup> وذلك حيث تقف الرضه فيها، ولذا يحوز بها حضور المساجد كما في التيميد.

وإن كانت شاة غير فخرية في المحمال والشباب جاز لها الخروج تخطي في المسجد بشرط عدم الطيب وإن لا يمشي منها الفتنة، وأن يخرج في رعيها، وإن لا تزاحم الرجال، ولو تكون الطريق مأبوة من موقع المعسلة، فإن لم تحلوا فيها تلك الشروط كره لها الصلاة به، فقد كتبت النساء يباح لهن الخروج إلى الصلوات، ثم لما سبأ للوقوف في الفتنة معن عن ذلك<sup>(٢)</sup> جاء في تفسير قوله تعالى: وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْأَشْقِيَاءَ إِذْ يَسْتَحِيرُونَ<sup>(٣)</sup>، أنها نزلت في شأن الفتنة

الذي قصد لزوم الصلاة وعين لها، حتى لا يتبعه في غيرها، وموضع صلاة البدع مدد للاجتماعات والثرثرة الفواقل ولركوب الدواب ومحبب للضياع ولم يحرم عادة السلام منع شيء من ذلك، ولو استقدموا مسجداً لصلواته من هذه الأسباب، وللمد لآلئها سائر الصلوات، وصلاة البدع تطرح وهو لا يكثر تكررها من مبنى لعدم الاجتماع والصلاة تقع فيه بالنسبة<sup>(٤)</sup>.

#### صلاة النساء في المساجد:

٣٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه ينبغي بناءاً أن يكون صلاتهن في بيوتهن وذلك لهن اتصال من صلاتهن في المسجد، فمن أين صرحوا في أنهم قال: قال رسول الله ﷺ لا تمنعوا حياءكم المساجد ويؤنهن خير لهن<sup>(٥)</sup>، فإن لم يمتنع المرأة حضور المسجد مع الرجال، فإنه كانت شاة أو كبيرة يشتبه مثلها كره لها الحضور وإن كانت محجوراً لا تشبه لم يكره لها، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: والذي لا إله غيره ما مضت امرأة صلاة قط غير لها من صلاة نعليها في بيتها، إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ.

(١) حديث: والذي لا إله غيره ما مضت امرأة صلاة إلا غير لها

من صلاة نعليها في بيتها ٢

أمر به الجهل في السنن الكبرى (٢/٢٧١)، وأمر به الطبري في التفسير الكبير (٩/٣٣٩) من حيث حدائق التفسير مؤلفاً مالك التبري في مجموع الزوائد (٢٥/٢) فوسائد رجال الصحيح، والمنقول من جامع الترمذي، وذكره على حدائق الصحاح في من السائل وهي الحدائق.

٣٥ - فتح القدير وقوله يأتين ٢٥٩/٩، والمذهب ١٠٠/١ وجوه من الإكثار ٥٠/١، والقاسم الكبير (٢/٣٣٩)، والجامع الأحكام القرآن للقرطبي (٢/٢٥٩) وسائر التفسير في شرح القليل ١٠٥٤/١، وإسلام المساجد بالحكام المساجد ٢٥٩ ٢٦٠

٣٦ - سيرة النعمان ٢٥٩

(١) إجماع المساجد بالحكام المساجد للزكريا ٣٨١، وراجع لحيوس في (مصلحة صلاة النساء ١٠٠)

(٢) حديث الاستسار ساءكم المساجد ١  
أمر به أبو داود (١/٢٧٢)

فَنُتْرِكُ فِيهِمْ رَحْمَةً فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ  
وَجْهٌ هَذِهِ الْبُيُوتُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَنِي لِأَهْلِ  
الْمَسْجِدِ لِمَعَانِهِمْ وَلَا خُفَا<sup>(١)</sup>

وقال الشافعي والحائث: يحرم عليهم  
الحك في المسجد، كما يحرم على الحائض  
والنساء المرور فيه إن خيل نكبت المسجد.  
ولكن لم يخف الثلوث «قال بعض»<sup>١٢</sup>

وينظر تحصيل ذلك في مصطلح (حيض)  
قدا ١، وحده قدا ١، ودخول قدا ١

**محيط المرأة وجمعية الرجل في المسجد:**

٣٦ - الفرض انفسها على أنه ليس لغيره، ولا خاصته، والرحل إذا أجاب، وهذا في المسجد أن يبعث فيه وهذا على ما عليه، وعليه أن يرحل منه حتى يظهر كن منعه، فقد روت عائشة رضي الله عنها قول النبي ﷺ: <sup>١</sup> «لا أحب أن أسجد لعائنه ولا أحب أن

وبعض الجملة على أن الامتناع لا يفسد  
بالاحتمال، ثم إن تمكنه الأعمال في المسجد

حيث كان الماتقون يتحرون للاطلاع على عورتهم، ورسول عائشة رضي الله عنها في الصحيح خبر ذلك رسول الله ﷺ أنه أحدث انتفاء لصفهن كما سمعت ساء بي إسرائيل<sup>(٢١)</sup>، وعن عائشة رضي الله عنها تروى فيها الناس انهم انساءكم عن لبس ثيابه والفتنة في المسجد من بي إسرائيل لم يلبسوا حتى لبس مسوهم اربعة وسحروا بي المسجد<sup>(٢٢)</sup>، وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها آخر حادثة البلد فعر يبرهن<sup>(٢٣)</sup>

دخول الجنب والحائض والطاهر في المسجد  
وعبرهم له:

٤٥ قال الحبيب والملوك: إنه يحرم على  
الرجل والخنثى والنساء دخول المسجد  
ثم روت عائشة رضي الله عنها قالت: جاء  
رسول الله ﷺ وروحه بيوت أصحابه فزاره  
في المسجد فقلل رجوه هذه البيوت عن  
المسجد، ثم دخل ولم يصح القوم شيئاً رجاء

١٦٦) سفيان، *المرسلون*، ص ١٢٢، باب في إنبات النساء.

أحمد طه محمد علي نصوح الهادي ١٩٨٠، ١/٢ - ديسمبر ١٩٨٤

(٢١) حنبلي، *عليها السلام*، *قوله* *ببعضكم هو* *المرأة*

أوردوه في المصباح في الصحاح القمبي ١٠٩٦، وهو لامي  
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن

(۴) حلیت و طهیر مباح است، قتال و قتل یونانیان

در عهد الحاکم و المستنصر در سال ۵۱۲ هجری

المجلة (٧٧/٧) ومجلة (٧٧/٧) من المجلدات في المجلدات

<sup>a</sup> لا يزال هناك جدل حول ما إذا كانت هذه هي الحقيقة.

تصنيف: تاريخ العراق (1914-1918) وأسماء: اسماء  
 (تصنيف: التاريخ) (1914-1918) (تصنيف: التاريخ)

(2) **فهرست اسامی** ۲۵۰ نفر و **فهرست اسامی** ۱۹۹ نفر از **فهرست اسامی**

الأطعام ١٤ ط معد علي ميعاد وجعته الإفطار ١٠ ٣١  
والغداء ١٢ والكافور ١٣ والبنفسج ١٤ والورد ١٥ والياسمين ١٦

والصديق (1771، 1772)، والإمام القسري (1773، 1774).

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 278: 1039-1044.

STUDY 1

المسجد لحرمة المسجد فلا بأس به ولا يخرج ويحسن ويعود إلى المسجد<sup>(١)</sup> وقال المالكية إذا حدث جراه وهي في مسجد اعتكافها على إتمام ما نوت أو بقوته - خرجت وجوازه وعدها حرمة الاعتكاف، فلا يخرج إلا لاجرة له المصنف من حجاج أو مقدسه أو غير ذلك، فإذا ظهر من حجبهم رحمتهم مؤثر فيعتكفها لتمامه والعرف بالتمام الإتيان به إذا حصل به الصانع ويكمل ما نوت وجوهرها إنه ولو نسيه أو مكرهه بطل اعتكافها وعليها أن يأنف

من جبر أن تلحق المسجد فلا بأس به ولا يخرج ويحسن ويعود إلى المسجد<sup>(١)</sup> وقال المالكية إذا حدث جراه وهي في مسجد اعتكافها على إتمام ما نوت أو بقوته - خرجت وجوازه وعدها حرمة الاعتكاف، فلا يخرج إلا لاجرة له المصنف من حجاج أو مقدسه أو غير ذلك، فإذا ظهر من حجبهم رحمتهم مؤثر فيعتكفها لتمامه والعرف بالتمام الإتيان به إذا حصل به الصانع ويكمل ما نوت وجوهرها إنه ولو نسيه أو مكرهه بطل اعتكافها وعليها أن يأنف

وقال لورد كنسي إذا أحب الرجل في المسجد استحبه له في براعي أنوف الطرق إلى الخروج<sup>(٢)</sup>

ويخرج الحائض إذا على الحائض المصنفة أن تحضر في حله في وجبه المسجد إن كان به وجبه وأمكن ذلك بالسرور والأضي سنها من جهته وكل الاعتكاف مندوراً رجعت ذاتها اعتكافها وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها<sup>(٣)</sup>

وقال ابن مطيع وفي جواز مبيت الحنف به مطلقاً فلا ضرورة ورواياته وقيل يجوز إلى كان مسافراً أو معتزلاً ولا فلا<sup>(٤)</sup>

وإذا حلف الحنف على نفسه أو ماله أو لم يمكنه الخروج من المسجد أو لم يجد مكاناً فيه إلا أن لم يمكنه العمل ولا الخروج فيهم ثم

إذا أحب الرجل في المسجد وكس معتكفاً عد اعتكافه وإنه بعد في منبذ به يحرم على المصنف من أهله بالليل ما يحرم عليه من النهار ولا يخل لرجل أن يمس لمرآته وهو معتكف<sup>(٥)</sup> بقوله تعالى في ولا شروهم وأسروهم كفوف<sup>(٦)</sup>،  
الفتنة<sup>(٧)</sup>

وبقول شافعية إذا طهر الحنف وحده الخروج وكس الجنابة إن نعد والمصل في

١٤١١ ص ٦٩ ١٤١٢ والاشهر شرح المصنف

١٤٣٧ مطلقاً فليس ١٤٣٧ وقد أو هو حيا

١٤٣٧ في الفقه المصنف والفتنة

١٤٣٧ ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

الإكثير ١٤٣٧

١٤٣٧ سورة الشراء ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

١٤٣٧ في الفقه المصنف المصنف ١٤٣٧

عليه<sup>٣٦</sup> والمسجد حمل به تعالى على  
الحلوس محرو<sup>٣٧</sup> عن أن يملك العباد به شيئاً  
غير العبادة فيه وما كان كذلك حرج عن ملك  
الخلق أجمعين<sup>٣٨</sup>

ومثي رتب ملكه عنه ويرم فليس له أن يرجع  
به ولا يبيع ولا يورث عنه، لأنه محرو عن سائر  
العبادة وسائر حالصاته تعالى، وهذا لأن  
الإنشاء كلها له وإذا فسغف العبد ملكته له من  
الحق رجع إلى أصبه فأنقطع نصرته عنه كما  
في الإعتاق<sup>٣٩</sup>

ويقول المالكية إن من بني مسجد رجلي  
بينه وبين الناس للصلاة به صح وقفه ولزم،  
فإذا لم يخل الوقت بينه وبين الناس بطل  
وقفه كما يصح الوقت عنه<sup>٤٠</sup>

ويقول الشافعية إن من بني مسجداً وصلى  
بها، أو أذن الناس بالصلاة ولها وقتها  
مسجداً للصلاة به صح وقفه، وإن لم يخل  
ذلك لم يصح مسجداً، لأنه إذا ملك على  
وجه الضرورة فلم يصح من غير تحول مع الشفعة  
كالعتق.

فإذا صح لزوم وانقطع تصرف الوقت به

أقام في المسجد، وإذا نزعاً الحب له، فليس  
في المسجد، وقال أكثر أهل العلم لا يجوز به  
ذلك

تخطي الرقاب في المسجد

٣٧ - تخطي الرقاب في المسجد أحكام  
مختلفة بالنظر إلى المخطي إن كان إماماً أو  
غيره، أو كان بمصلاة أو لمصرها، ومع وجود  
فرجة أو عدم وجوده.

وتفصيل ذلك في مصطلح (تخطي الرقاب  
ب ٢ و ٣ بعد ١)

وقف المسجد والوقف عليه

٣٨ - أجمع الفقهاء على جواز وقف المسجد  
والوقوف عليه ممن كان من أهل التبرع، لأنه  
سرة وعلى جهة بر، إلا أنهم ذهبوا فروعاً  
بإبطال ذلك وأنه عنه ولو زوجه

وفي هذا يقول الحنابلة إن من بني مسجداً  
ممن يرون ملكه عنه حتى يتوره من ملكه بطريقه  
ويأذن للناس بالصلاة به، فهو، صلى به واحد  
قال عن ملكه عند أبي حنيفة ومحمد في  
حدود روايتين عنهما، وفي أخرى لا يؤول  
إلا بمصلاة جماعة، وعند أبي يوسف يزول  
ملكه عنه بمجرد توره بطلته مسجداً، لأن  
النسبة عند أبي بشرط، كما يصح الوقت

١. صحيح الفهر ١٢٥٥ والأخير من المصنف ١٠٨/٩

٢. مصنف أبي حنيفة ٢٥٦

٣. فتح البدر ١١/١٢٥

٤. صحيح الفهر ١٢٥٥

٥. الفتح الكبير وحاشية المنوفي عليه ١١/١٢ وحولهم

الإيجل ٢/١٦٦

٦. حاشية الأبرار ١٥٦/١٩

### دخول الذمي المسجد:

۴۰- يرى الحنفية أنه لا بأس بدخول الذمي المسجد المحرم أو غيره من المساجد لما روي<sup>(١)</sup> أنه ﷺ تكرر وقد نقيب في المسجد وكانتوا كفرا وقال إنه ليس على الأرض من أتجسس الدس شي، إنما أتجسس الناس على أنفسهم<sup>(٢)</sup>، وتناول الآية أنهم لا يدخولون مسجولين أو طالعين حرقة كما كانت عادتهم<sup>(٣)</sup>

وسمع المالكية دخول الذمي المسجد، وإن أفن له مسلم في الدخول مسلم لدفع ضروره لدخوله كعمارة والأحلاف<sup>(٤)</sup>

ولعل الركني، يكتسب الكافر من دخول المسجد واللبث فيه وإن كان جنب، وإن الكفار كانوا يدخلون مسجده ﷺ ولا شك أن بهم الجنب.

وأطلق الرافعي والتتوي وحدهما أنه يجوز للكافر أن يدخل مساجد غير الحرم بإذن المسلم، فإذا لم يأذن له المسلم في ذلك فليس له الدخول على الصحيح، فإذا دخل يصير إمر حزر إلا أن يكون جهلا يتوقعه على الإذن فلا يجوز<sup>(٥)</sup>.

(١) حديثه: «ذهب علي الأرض»

(٢) مسنده الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٢٧٩

(٣) حديث الحسن البصري مرسل

(٤) الأثر شرح مسلم ١/٣٧١

(٥) شرح الكبير وحاشيته القسولي جلد ١، ٣٣٩/١ وجوامع الإكمال ٢/٢٦١، والجامع لأحكام الفروق للقرطبي ٧/٢٧٨

(٦) إمام المساجد بأحكام المساجد الترتيبية ٣٦٨-٣٦٩

لما روي ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لمصر رعي الله عنه، إلى ثمنه حيث أسلمها وتحدثت بها قال فحدثني بها عمر، إنه لا يبيع ولا يوهب ولا يورث<sup>(١)</sup>، ويؤزل ملكه من العين في الصحيح عندهم<sup>(٢)</sup> ويؤزل المحتلة، إن من بي مسجداً واحد للناس بالصلاة فيه إثمًا عام كل لازماً وميثاقاً لا يبيع ولا يوهب ولا يورث<sup>(٣)</sup>، وتضليل ذلك في مصطلح (وقف).

### الوصية للمسجد:

٣٩- الوصية للمسجد أجازها الفقهاء وصرف الوصية به في مصالحه كوقوفه وعمارة، لأنه مقصود الناس بالوصية له.

ولعل الدسوقي: إن اتضت العرف صرفها للمجاورين كالجوامع الأرصر صرف لهم لأمرته وصرفه ونحوهما<sup>(٤)</sup>، والتفصيل في مصطلح (وصية).

(١) حديثه: «من شئت حيث أسلم»

(٢) شرحه الطحاوي (مصحح الجازي) ٢/٢٥١، ومسلم ١/١٢٥٥، وفتح الباري

(٣) كالمصنف ١/٢٢٤-٢٢٥، وشرح المسند على المنهاج ١/١٠-١١

(٤) على السبيل في شرح الحديث ١/٢٧ الكتب الإسلامية

(٥) جوامع الإكمال ١/١٤٢، والشرح الكبير مع حاشيته للبحرني ١/٢٦٩، وشرح المعنى على المنهاج ١/١٤٩

ومنازل السبيل في شرح الفتاوى ١/١٥٠، والاختصار شرح المختار ١/٢٣

المختار الثاني للذمي ١/٢٦١

ويرى الحنابلة أنه من لدمي دخول مسجد  
الحل، وفي كل مسجد خارج نطاق حرم مكة، غير  
إلى المسلمين، وفي قول آخر لهم دخول<sup>(١)</sup>

### وقف القمي على المسجد

٤٩ - اختطف القضاة في وقف القمي على  
المسجد، فذهب الجمهور إلى صحة لعموم  
أئمة الوصي، وسماه المملوك  
والتمصيل في مصطلح (وقف)

### الزكاة في المسجد

٥٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز صرف  
الزكاة في بناء المسجد، لانعدام التملك  
وتستعمل لتقريب مصطلح (زكاة ١٨٩)  
ونقل الإمام فخر الدين الرازي عن الفقهاء  
في نصير، أنه تركاه عن بعض الفقهاء أنهم  
أجازوا صرف الزكاة إلى جميع وجوه  
التي من تكبير المبنى وبناء المحرمين  
وعماره المساجد لأن قوله تعالى ﴿وَرَى  
سَكِينٍ أَنفَرٍ﴾<sup>(١)</sup> علم في انكر<sup>(٢)</sup>

### الصلة على السائل في المسجد

٥٣ - قال بروكشي لأئمة أن يعطى السائل

(١) لم يزل في سنة ١٢٢٠ والادب في حجة لا يس طبع  
١٧-٤  
(٢) سورة القم ١٠  
(٣) خبر الرازي ١٨٩

في مسجد شيئا بحيث على الرحمن بن أبي  
بكر وخبر به عنها قال قال رسول الله  
أمر منكم أحد أظم أن يوم مسكنة فضال  
أبو بكر دخت المسجد دنا أن ياتل بها  
قويت كسرة جبر في يد عبد الرحمن  
فأخذها به ففقد إلى<sup>(١)</sup>

ونقل بروكشي عن كتاب الكسب لمحمد  
بن الحسن أن المختار أنه إن كان السائل  
لا يخطئ رقاب الناس ولا يمر بين يدي  
المصلي، ولا يسأل الناس إحساناً فلا بأس  
بالزوال والإعطاء، لأن السؤال كانوا يسألون  
على عهد رسول الله ﷺ في المسجد حتى  
يروي أن علياً رضي الله عنه تصدق بجانحه  
وهو من الركوع<sup>(٢)</sup> لمطعمه أنه يقول  
﴿يَنْتَوُونَ أَلْزَكَاةَ وَهُوَ كَأَمْرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وإن  
كان يخطئ رقاب الناس ويمر بين يدي  
المصلي بغيره إجماعاً، لأنه إجماعه أنه على أي  
الناس حر قيل، هذا قل واحد يحتاج إلى  
مبين فلما أكتفاه<sup>(٤)</sup>

وقال في مطلع قال بعض أصحابك بكرة  
السؤال والنصي في المساجد، ويرد هم -  
وأنه أعلم - التصديق على السؤال لا انقطاع

(١) حديث أخرجه عن أبي بكر بن محمد بن  
عمر بن مكرم (٩٩٠)، ونقل القمري في مختصر  
مسند (٣٥٧) في أبي بكر الرازي أن إماماً من  
٢٢١  
٢٢ سورة لقمان ٢٢  
٢٣ كلام الله باسمك الصلاة في كل ٢٢٠-٢٢١

المسجد، وفي النصي انما يمكن الطريق  
مسجداً فمسجداً فمسجداً، والمسجد الحرام  
كالطريق الممنوع وهو كنيسة مسجد جماعة ضد  
البيع في المنكر، وفي بعض النسخ ونوكدان  
مسجد جامع ضد في الكل، وكذا لو كان  
مسجداً أو رعيماً صاحبه لاشاء فيها بعد أن  
يكون أصه مسجد جامع كذا في النصي،  
ويظهر أن هذا منصرع عن قول أبي يوسف  
في المسجد الأول كان من رعيه معلوم بعد  
به، ويوضح فربه وفيها مسجد والنصي  
المسجد حر البيع

وفي هذا يسود الاتفاقية مع المسجد  
بلا خلاف هي عدم حواجز بيعه بمقتضى سواء  
سرب به لا، وإن نزلت المسألة عن محله  
رمثل عدم حور به المسجد نفسه، فلا يجوز  
بيع نقول المسجد بدمي أنشأه

وإذا كان المسجد موقوفاً بولوعه فمستقر  
إلى نوسعه جاز أن يبيع منه ما يبيع به، يعني  
أن المسجد إذا كان محتوي بوقوف وكان هذا  
المسجد في حقه إلى نوسعة ومن يوجد ما  
يوسعه إلا يبيع بعض تلك الأوقات أو كلها  
فإنه يجوز أن يبيع نوسعة المسجد، وعلى هذا  
أنه لا يجوز بيع النقص ونحوه حرم إلا في  
هذه الحالات، وهي ما عدا المسجد ما عدا

ومع به أني عسلي، وكثيره لم يذكر  
الترقية، وقد نص أحمد رحمه الله في من  
سأل عن مسجده بجمعة ثم جنى بها حور  
الترقية عليه، وكذا في مسجد أبي بن  
سالم لو سأل في الخطبة، فلهذا على أن  
هذا

يعني من مملوك من السبي أو من  
مسجد به سأل قال يبيع يوم الجمعة بعد  
أحمد بن حنبل يرفق مني، فقام سأل قال  
في خطبة أحمد فلهذا

وقوله انفسه الشخصي لم يزل لا يصر  
المسائل من بني المعني ولا يحطلي وبناب  
الناس ولا يسل، ليس الحان إلا إذا كان الأمر  
لا بد منه

## مسائل المسجد

٤٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم حور  
مسجد المسجد

قال النخبة لو باع كرمه به مسجد قلبه  
في كذا عسرا يسل البيع والا لا يسل، فمستقر  
فأمر بقرعها أنه المستحق الطريق، إن شاء  
أمكنه بخصه، وإن شاء ردها إن كان  
الطريق محظراً، وإن كان مسموحاً رده الله  
بخصه، ومعنى التلاط كرمه لم يذكر به

١١١ الأ - كذا في بعض النسخ ١١٢ في القرآن الكريم

١١٣ في القرآن الكريم ١١٤ في القرآن الكريم

١١٥ في القرآن الكريم ١١٦ في القرآن الكريم

إن حيف على أخيه لو لم يهدم، لأن لم يرح  
عوده أي به مسجد آخر لالغو مدرسه، وكونه  
بقربه أولى، فإن تعذر المسجد بني به غيره.

وأما طائفة التي ليس لأرباب الوضوء  
وحضره وماديله فكففته ولا تعين لأربابها  
وإن تعذرت، لعدم تفصيلهم<sup>(١)</sup>

وعند الحاجة: إذا تعطلت مصالح المسجد  
بخراب أو غيره، كخشب تسعت وحيف  
سقوطه، ولم يوجد ما يعمر به، فيبيع ويصرف  
ثمنه في مثله أو بعض مثله، نص عليه أحمد  
قال، وإذا كان في المسجد خشب لا قيمة لها  
بيز بيعها وصرف ثمنها عليه، وقال: يجوز  
المسجد خروا من النجوس وإذا كان موضعه  
قدرا، قال أبو بكر المصنف بالحلافة وروي  
عن أن المساجد لأتباع إن نقل أنها، قال،  
ويقتول الأول قول، لإجماعهم على جواز  
بيع الفرس الحيس إذا لم يصلح للفرس، فإن  
لم يبيع ثم الفرس أعين به في فرس حيس،  
لأن الوقت مؤبد فلا يمكن تأييده بعينه  
استنبطنا الفرس - وهو الانتفاع على الدوام -  
في من أخرى واتصال الإندال بجري مجرى  
الأمم وجمودنا على العبر مع تعطلها نصيب  
للفرس كسلب الهدي إذا أعطى في مرسده

أو احتاج إلى توسعة، وجابهه حصار حيس أو  
ملك يملك يحرق بيع الحيس لأجل توسعة  
المسجد، وإن أبي صاحب الحيس أو صاحب  
الملك بيع ذلك فالشهور أنهما يجبران على  
بيع ذلك ويشتري ثمن الحيس ما يحل محلهما  
كالأوب، ومن توسعة المسجد توسعة حري  
المسلمين ومقرتهم.

ولي التوقي قال سحنون، لم يجر أحداثا  
بيع الحيس بملك إلا إذا بخرار مسجد احتيج  
أن تضاف إليه لتوسع بها، فأجازو بيع ذلك  
ويشتري بثمنها دار تكون حيا، وقد أدخل  
في مسجد النبي ﷺ مزرعة كانت ثلثه  
وهي مائة أن ذلك إنما يحوز في مسجد  
الجموع إذ احتج إلى ذلك لأن مسجد  
الجماعات، إذ هيئت الضرورة فبها  
الجموع<sup>(٢)</sup>

ويقول القاضي لو تهدم مسجد وتعمرت  
إعادته لم يجر بصل لإمكان الصلاة فيه في  
الحال، ويقول القسوسي حلليا على قول  
صاحب المنهاج (وعذرت عائلته) أي  
بنقله، ثم إن رجي عوده حفظ نفسه وجوبا -  
ولو نقله إلى محل آخر إن حيف عليه لو بقي  
- ولما حكم هذه ونقل نفسه إلى محل أسير

(١) نصح الصالحين وحظ القوي جاء ١٢٣ ج ١ دار إحياء  
لكتب العرب

(٢) أسهل المسالك شرح إيساء المسالك ١٢٣ - ١٢٤  
في الفكر



المسجد ثالث له من الحق رجوع إلى أصله  
فيشطح بصره عنه كما هي لأعتاق

و هو خرب مأجوب المسجد استعصى عنه  
بهي مسجد عند أبي يوسف لأنه يستأفه به  
فلا يعود إلى ملكه. وعند محمد يعود إلى ملك  
أصلي الوقت. إلى كذا حد أو إلى أوله بعد  
مودة. وإن لم يعرف سنة ولا ورثة كان لهم  
بعمه ولا سجد فيه هي بـ مسجد آخر لأنه  
عنه سرج قرية. وقد انقلبت فصار محصر  
المسجد وحشيته إذا سمعي عنه إلا أن به  
يوسف يقول في المحصر والحشيته أنه بطل  
تلى مسجد آخر

ولو صاب المسجد وبجبه أرضه وقف  
عليه أو مأجوب حذر أن به حد ويدخل به  
ولو كان ملك رجل حد بالقيمة كرهه. فلو  
كان طرفاً لمعامل أدخل بمصره شرط أن  
لا يصر بالطريق

وفي كتاب الكرمية من المصاحف من  
عقبه أبي حمزة عن هشام عن محمد أنه  
يجوز أن يخلص شيء من الصوبين مسجد. ثم  
يحمل شيء من المسجد طريقاً للماء. يعني  
باحتياجه إلى ذلك

ولا من المسجد أن يحملي الرخبة مسجداً  
وكذا على المسجد ويحاول الباب أو يحدوا  
به سائر حرمه وهو مشغول بغير شيء أكثر ولاية  
به ذلك

مع حصره بوضع آخر. فليحتم  
بمصيل الحرم بالكلية استولي به ما أمكن  
قلبه من عقين وغيره

وبمجرد شرء البيت يصير وقف. وكذا  
حكم المسجد بر حائل على أهله وبم تنكي  
توسمته في موضعه بوحريته محتمة أو  
استمر موضعه قال القاضي يعني إذا كان  
ذلك يمنع من الصلاة فيباع

ويجوز ثلث أنه وحجابه مسجد آخر  
الاحتياجه إليها. وذلك قوس من بيده ثم روي أن  
عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد لما بلغه أن  
بيد المال الذي في الكوفة حطب أن تظن  
المسجد الذي بالمدرين وأجعلت ثلث المان  
في سعة المسجد فإنه ليس به في المسجد  
مصيل. وكان هذا بمشهد من المصحية ولم  
يظهر علان فكان بالإجماع<sup>١</sup>

بيع المسجد أو أقالته دون أرضه

10 جمهور الفقهاء على أن المسجد  
لا يبيع. وفي هذا يقول الحنفية من أخذ أرض  
مسجداً واسوغي شروط مسحه وقفه لم يكن له  
أن يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه لأنه  
مجرد عن حق الله وصلى الله عليه وآله  
وهذا لأن الأشياء كتبت له تعالى وقد أنسط

(1) ما عسى أن يفتح، على ١٦٠ ١



من سيرة الصحراء بحث وحرف تبحها في  
عدد ما يتركها هذه وقد على  
المسجد مبني في سبع أمتارها وبصرف  
أهـ<sup>١</sup>

وأما كنهه لأحسروا ذلك من المسجد ول  
وقع قطع<sup>٢</sup>

وأشده فداء بكرامه عرس السحر  
وأجل وحسن آيات في المسجد حرم به من  
التطير في المصلين ولأنه يبي من ضمن  
السبب، والصحاح يحرمه لعد منه من يحرم  
بوضع الصلاة والتطير وحسن التحبات  
من ذي التطير وقال العزلي لأبعد الروح  
ومنه ورعهم عروسان تلي به فهناك به  
من الصلاة

وقال الزاوي في كتاب العرف ولا يسمي  
أن يحرم في المسجد شجر لأنه يقع  
المصلين، بل في الروضة في آيات المسجلات  
من عرس قلعة الأمان، وقال الشافعي حسين  
في عرس في الصلاة لأحسروا العرس في  
المسجد ولا تحسروا، لأن رتب صاحب  
بعضلي<sup>٣</sup>

وقال في آخر كتابه بوقف مثل بو علي  
عبد الله العناني عن رجل عرس شجرة في

الأشجار في المسجد، إلا أن كان راي<sup>٤</sup>  
والأطوار لا يسمي به يجوز عرس ذلك  
لأنه يفتن به الجمع، ولا يبعد فيه، ولو  
كان قديمه كثير وعمره عرسه، وهو حرم  
بشأن فيه شيء من حرم أهل المسجد أو  
غيرهم فأدبهم لأبهم، وإن كان بغير أدب  
صلى قصر ذلك بآفته أو لا<sup>٥</sup>

وحرم حجاب حرم السحر وعرس السحر  
بالسجاد، لأن المسجدة مسجدة بصلوات  
تطيرها عرس في فعل طهر أكثر وتطير  
الشجرة بغير عرسه قال هذا عرسه بغير  
حق والذي عرسها عرسه عرس بها لا يمتنع  
وحرم حشر الشجر في المسجد حرام  
يكن فيه مصلحه، فإن كان في حرمه مصلحه  
وبه يفتن به فهو لم يكره أحمد حرمه  
به والرواية فيه مكره<sup>٦</sup>

وقال ابن قدامة لأحسروا أن يحرم في  
المسجد شجرة وإن كانت بغيره في رعي  
بعضها عرس مسجد، فبشأن فيها لأحسروا  
وحرم أن يعب من الحرام، وفي رواية  
لأنه وحرم بغيره وحرم الدرس  
بأنه فيها وحل المسجد، أحسروا إلى

١ معناه ٢٩٩

٢ ما قاله من مسجد ٣ (٤) عرسه لا

٥ معناه ٦

٧ معناه ٨ معناه ٩

١٠ معناه ١١ معناه ١٢

بعد انقضاء سبعمائة من حينها، لو أمكن  
التسليم طوي وصحتها عليه أو كان عنه  
بناء بوصفها على غير جداره، أو لم تدع  
الحاجة إلى وضعها على جداره لم يجر  
وضعها عند<sup>(١)</sup>

### إعلاق المسجد في غير أوقات الصلاة

٤٨ - ذهب جمهور الفقهاء وهو أول الحنفية  
إلى أنه لا بأس بإعلاق المساجد في غير  
أوقات الصلاة، صفة لها وحفظا لما فيها من  
مصلحة، ونحوها عن عقب سرت العبراني بها،  
وخوة من مرقاة ما فيها<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه يكره تعليقها بإعلاق  
باب المسجد لأنه يشبه المنع من الصلاة  
والمنع من الصلاة حرام<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى  
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهِ  
أَسْلُسُوعِي فِي حَرَابِهَا﴾<sup>(٤)</sup>

### تعطيل المساجد

٤٩ - قال الروكني إذا تعطل المسجد شرف  
الدار عن المياد أو حريقها أو يحرق المسجد  
علا بسود مسلوكة ولا يجوز معه دعاء  
ولا التصرف فيه، كما لو أعتق عبا ثم ربي

المسجد كبيت يصنع بشارها<sup>(٥)</sup> فضال إلى  
جعلها للمسجد ثم يجر أكلها من غير عوض  
ويحب صرفها إلى مصالح المسجد ولا يهبط  
أن يفرس في المسجد الاستجار لأهل تسع  
الصلاة، فإن عرسها مينة للأكل حاز أكلها  
بلا عوض وكذا إن جهلت ميتة حيث جرت  
العادة<sup>(٦)</sup>

انصاع جدار المسجد بوضع خضبة على جداره،  
٥٧ - تملكه مولد في أنه من لاضر وقف  
المسجد أن يمر جدار المسجد موصدا لغير  
حشية به أو يس نه هذا الحق؟ أحدهم  
بإعطيات هذا الحق، والآخرون يمتنع من ذلك  
وهو تراجع عنهم<sup>(٧)</sup>

وشروط القعدة للحوائز وقبح تلك الحلية  
هي جدار المسجد في لا يفسد معانطه  
فبعضها من حينها، وأن لا يمكن استيف  
بدون وضعها وأن لا يكون عند صاحبها بناء  
بوصفها على غير جدار المسجد، وأن تكون  
البناء داهية إلى وضع تلك الخضبة على  
جداره، فمستى كان دنت جدار وضع تلك  
الحلية على جداره، وقبل شرط للحوائز أن  
تكون له ثلاثة حيطان ولحارة حائط واحد  
على كاري غرها قبي جدار المسجد بضع

١- قسني لا بد من ٢/١ ٣ ٤

٢- مع القام والملة سنة ١٢٩١/١، وإسلام لاجد ما حكم  
بصاحب ١٢٩١/٢، والأمانة شرعية لأن مفع ١٢/٢

٣- مع قسني والملة سنة ١٢٩١/٢

٤- سورة الفرق ١٢/١

(١) مع المساجد بأحكام مساجد الروكني ٢٤٩-٢٥٢

(٢) لعل المأثور من أوصاف الملك المذكور ٤٠٨

لا يعود منور كما

سم ابن حبيب ابن سفيان الشافعي، بعض  
وسقط، وإن رأى الشافعي في بني سفيان  
مسجداً آخر، قال الشافعي وابن الصلاح  
والصولي يجوز، وقال الصولي الأري أن  
يشكل إلى سرب الحفريات فيه، لئلا ينشأ إلى  
المسجد حائل، ولا يصرف النفق إلى غير  
المسجد كالمطابخ والقناطر والأبن، كما  
لا يجوز حكماً لأن الله لم يأمره، وقد دعت  
الضرورة إلى تبديل بعض دور العتبة<sup>١</sup>  
ولعل المرحوم لا يجوز نقش المسجد  
ولابيه ولا منطلة ولا خرقة الدجيلة<sup>٢</sup>  
وإذا سقطت منافع المسجد يعرف أو غيره  
كحطب نبتت رحيق سقوطه ولم يوجد  
طبعه به فباع ويصرف ثمنه في سبيله أو يعطى  
منه بعض عليه أحمد، قال، إذا كان في  
المسجد حفريات لها قيمة حاز مدها وصرف  
ثمنها عليه، وقال بحول المسجد حريته من  
اللعن من، وإن كان موضعاً قفراً<sup>٣</sup>

## مسجد إبراهيم

التمريض.

- ١- مسجد إبراهيم في كتب من كلمين مسجد  
وبراهيم، والمسجد في اللغز بيت الصلاة،  
ويوضع السجود من بين الأعمدة  
والمسجد في الاستصلاح الأرض شي  
حديثاً هناك مسجداً واحداً بالصلاة فيها<sup>١</sup>  
قال الشافعي، وإبراهيم هو بني ابن إبراهيم  
عليه السلام علي الصحيح<sup>٢</sup>  
وكيل، إن إبراهيم هو أحد أمر بني العباس  
وهو الذي كان المصطفى إبراهيم بنكه<sup>٣</sup>

الأمانة ذات الصلاة.

مقام إبراهيم

- ٢- انضمام - فتح الميم - سم مكان من قام  
يقوم قلوب وقياداً أي انصب، وقال أكثر  
المفتين والمصريين إن مقام إبراهيم الحجر  
الذي يعرفه الناس اليوم يصلون عنده ركعتي



<sup>١</sup> ابن حجر، وجاءت منه لم يبق

<sup>٢</sup> في نسخة ٢٩، وفيه المصحح ٢٩٨٤، وقامه

١٢٢

٣ المرحوم السبي

## مسجد إبراهيم ٢-٥

الطواف<sup>(١)</sup>

لقطة الحبل ونقطة الحرم

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (حرم) ف (١٤).

ج - صلاة الظهر والعصر يوم عرفه بمسجد إبراهيم:

٥- ينبغي إذا قصد الحجيج عرفات للوقوف بها أن يتوجهوا إلى مسجد إبراهيم عليه السلام - ويسمى الآن مسجد مرة ويصعدوا الظهر والعصر جميعاً بعد خطبتين يلقبهما الإمام<sup>(٢)</sup>.

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (عرفات) ف (٢).



<sup>(١)</sup> حاشية ابن عثيمين ١/٢٢٢، ونسج الكسرى حاشية الشوكلي ١/٢٣، ٢٢، ونسج حاشية ١/٢٣١، ونسج حاشية الحلي ١/١٣٦، كتاب الحج ١/٢٩١.

والصلة بين مقام إبراهيم ومسجد إبراهيم أن كلا منهما مسود إلى نبي الله إبراهيم، غير أن مقام إبراهيم عند الكعبة، ونسج وكعبه الطواف عتقه، ومسجد إبراهيم عند عرفات.

الحكم الإجمالي:

ينبغي بمسجد إبراهيم أحكامها

١- الوقوف بمسجد إبراهيم:

٥- قال أبو محمد الجرجسي من الشافعية إن مقدم مسجد إبراهيم في حرمه وأهله حرمه لا في عرفات، وآخره في عرفات، قال، فمن وقف في مقدم المسجد المسمى بمسجد إبراهيم لا يصح وقوفه، ومن وقف في آخره صح<sup>(٣)</sup>.

٢- لقطة مسجد إبراهيم:

٥- قال الزركشي في إسلام الساحد خلا عن الحلبي إن نقطة عرفة ومسجد إبراهيم (أي مسجد إبراهيم) فيها وجهان أحدهما حل نقطة فبأنها على الحبل، والثاني أنه كالحرم لا يحل إلا للسند، لأنه مجمع الحاج وينصرف القصد منه إلى سائر البلاد كالحرم وأما جمهور الفقهاء فقالوا لا فرق بين

<sup>(١)</sup> إسلام الساحد بأحكام المساجد ص ١٥١، والحلي ص ٢٨، والثوري وغيره ١٢/٣٤، وإسلام الشافعية بأحكام المساجد ص ٣٩.

الأول: مسحة يلبس رجلي في معاء يلبس  
 ثانياً: وفي كعب الاحسان انه كعب في سمي  
 ثانياً: وفي كعب يلبس في المسجد وفي كعب  
 ثالثاً: في كعب في المسجد وفي كعب

**الدكتور محمد بن عبد الله بن أحمد**

الثالثة: ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من النفاق، فقال لعمدة - اي الصحابة - وبصبره وجلاله من ما في قلوبهم: "وغير حام من الاسماء" وقد اوصى الخمر عي الي تنبى وعسوى  
اسما، ثم كذبه بجملة ما رآه، وقسمه

الكلمات المتعلقة بالحالة

١ - المسجد النبوي.

٣ المسجد الذي هو المسجد الذي منه  
 وسرور اليد : في المدينة المنورة ، وهو ثاني  
 الحرمين المعروفين وبواسطته الصلاة فيه يربو  
 على (مئة الف مرة) ، وثالثهما : لا المسجد  
 الحرام ، والاشبه بهيمة ان كلاما عن المسجد  
 لأفهم والمسجد النبوي من المساجد الثلاثة  
 التي لا يدان حال لا إليها <sup>١٢</sup>

[illegible]

المسجد الأقصى

الاعمال عقب.

١- المجدد الأعلى هو المجدد الهام،  
في سلمة النفس، ويطرح عن مسبق  
الحق، ويصير به المقصد، في الحب  
المظهر مدى يظهر به ابن الإنسان

وهو لومي القليلين وتائب العظمى  
لم يقم ومم، رحمه الله تعالى، عليه  
وتمت الحاشية الثالثة التي لا  
تحتاج إلى إياها والمجد الذي  
هو به كماله في القرآن الكريم

وَيَكْفُرُ الْأَنفُسَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ  
فَلْيَعْلَمِ الْعِبَادُ وَكَفَّارُ الْعَمَلِ  
أَنَّهُ مَكْرٌ مِنَ اللَّهِ لِيُعْظِمَ مَوَارِدَهُ

المسجد الأقصى

٧. يتبع هذا النص شيئا من أدلة ذكر الر كذا  
في نسخة أخرى من هذا

٢٢ من قصيدة فرخانيه عن "مسند" الشاعر - سنة ١٠٠٠ هـ  
الجمعة ١٤١٥ هـ

٥١ ملحق السار. رقم القيد ٥٧٤ ٢٧٩ ملحق ٥٢

٢٦٢

## المسجد الأقصى : أ

ب - المسجد الحرام

١ - المسجد الحرام هو بيت الله محرم مكة المكرمة، وهو أول مسجد وضع على الأرض، كما جاء في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ويصعب تسمية غيره بكلمة ما كان هذا المقام في

وحد أول الحرمين، أي مكة، وتصل الصلاة فيه جماعة أربع صلاة عما سواه، والشيء في كلام من المسجد الأقصى والمسجد الحرام من المساجد الثلاثة هي لا يندرجان إلا في

٢ - منه الآية في المصنوع بقدره بمرارة سيد رسول الله صلى الله عليه وسلم عروجه إلى السماء،<sup>١</sup> وحين النبي صلى الله عليه وسلم حزين من المصطفى صلى الله عليه وسلم

٣ - أول الحرمين، أي مكة، وتصل الصلاة فيه جماعة أربع صلاة عما سواه، والشيء في كلام من المسجد الأقصى والمسجد الحرام من المساجد الثلاثة هي لا يندرجان إلا في

٤ - من التفاضل الذي يسمي

٥ - من التفاضل الذي يسمي

٦ - من التفاضل الذي يسمي

٧ - من التفاضل الذي يسمي

٨ - من التفاضل الذي يسمي

٩ - من التفاضل الذي يسمي

١٠ - من التفاضل الذي يسمي



خمسائة، وقال الشيخ في الدين ابن تيمية  
بته حواء<sup>١١</sup>

هـ - مباركة الأرض حوله

٩- أخبرني تعالى عن المسجد الأقصى أنه  
بارك حوله في موته مرأى في حوض آبار  
الدين حواء من مكة الأقصى المبارك  
التي هي روضة القدس كذا حوله في  
الآية الأولى المسجد أنه مبارك من دن  
حوله من الأضياء المصطفى الجليل وثالث  
مكترة القمار وحاري لأهل<sup>١٢</sup>

وه كونه ثاني مسجد في الأرض

١٠- قول مسجد وضع على الأرض هو  
المسجد الحرام ثم المسجد الأقصى

حين أني مر رضي الله عنه في مكة  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في  
الأرض قال «المسجد الحرام» قال ثم أي  
قال المسجد الأقصى قلت وكما بهما  
قال أربعون عاماً ثم الأرض لك مسجد  
حينما تركت الصلاة فصل<sup>١٣</sup> وكان  
لبحاري في بعض طرقه أيضاً أفرست

١١- نسخة من تاريخ دمشق من ١١٨ ١٢٧٩

١٢- نسخة من تاريخ دمشق من ١٢٧٩

١٣- نسخة من ١٢٧٩ نسخة من تاريخ دمشق من ١٢٧٩

١٤- نسخة من ١٢٧٩

١٥- نسخة من ١٢٧٩

١٦- نسخة من ١٢٧٩

١٧- نسخة من ١٢٧٩

الصلاة من قبل من الغرض منه

١- كذا في كل كتاب الحديث عن النبي  
عليه السلام كتاب الجور في الصلاة من مضمون  
سليمان بن داود هو الذي بنى الأقصى كما  
رواه السلفي بإسناد صحيح من حيث سلفه  
ابن عمرو برحمته بن سليمان بن داود بن علي  
بيت المقدس من ثلاثمائة سنة لله عز وجل  
حكف حذره حكمة داوود عليه السلام الله عز وجل  
وحل ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده وأربعه  
ومائة لله عز وجل حين سرح من بناء المسجد  
الأقصى إلا بأنه لا يهتد به ولا يهتد بهركه إلا  
الصلاة فيه إن سرحه من عيشته كيوم ولدته  
أمه<sup>١٨</sup>

٢- سليمان بن داود عليه السلام قال أدخل الزاوية  
بأكثر من ألف عام وأحب الزركشي بأن  
سليمان عليه السلام إنما كان له من المسجد  
الأقصى تجدده لا بأسه والذي أسسه  
هو يمشي من يسجد بعد بناء إبراهيم  
عليه السلام بهذا البناء<sup>١٩</sup>

أحكامه

١١- لتعلم بالمسجد الأقصى أحكام بني  
ذكر بعضها كمسألة من آخر الصلاة منه  
واستنبات شدته كان إليه للتحدث فشرعه

١٨- نسخة من ١٢٧٩

١٩- نسخة من ١٢٧٩

٢٠- نسخة من ١٢٧٩

كما نجد<sup>(١٦)</sup>

ومما ياتي

الأول: استحباب حمل التراب فيه وعن أبي  
مجتاز بن كزوا يستحبون من شئ المسجد  
الثلاثة، أن يحتم بها القربى قبل أن يخرج  
المسجد القريب، ومسجد النبي ﷺ، ومسجد  
سيد المرسلين

كما روي أن سبيل القريبي كان يحتم به  
الفرس<sup>(١٧)</sup>

الثاني: استحباب الإحرام بالحج والعمرة منه،  
ذكره الروكشني وقال: حصي من أبي داود  
وعبد بن حبيب ثم سئل: قال: كان رسول  
الله ﷺ من أهل بيته أن عمروا من المسجد  
لأقصى إلى المسجد الحرام حرمه ما بينهم  
من فيه وما خارجه فهو حرمته بدعيته<sup>(١٨)</sup>

وأحرم مسجده من أشرف مكة كمن عمر  
ومعاد وكعب الأحبار وغيرهم<sup>(١٩)</sup>

١٦- إعلام السالكين ص ٢٨٨

١٧- إعلام السالكين ص ٢٨٨ وصححه راجع إلى  
الشيخ أبي عبد الله في مسند أبي مجاز بن كزوا  
قوله: من شئ المسجد الثلاثة، أن يحتم بها القربى  
مسند أبي مجاز ص ٢٨٨

١٨- حديث من أهل بيته أو عمروا من المسجد لأقصى  
الحرم إلى الحرم (٢٨٨)، وهو حديث صحيح في  
مسند أبي مجاز

١٩- تفسير تكملة، ص ٢٨٨، وهو حديث صحيح في  
مسند أبي مجاز

الثالث: حكم من مضى السد في المسكنات  
نصاعته في المسجد الأقصى، روي ذلك من  
كعب الأحبار، وذكر أبو بكر القاسمي من  
بلغ ذلك قدن في أبي نصر إخراج ما هو هذا  
المسجد من المسكنات نصاعته فيه كما  
نصاعته في المسكنات

وذكر أبو بكر كعب من كتب الأحبار أنه روي  
يأتي من حبس للمسجد فيه فإدخاله حرام  
منه من ثمنه بالذبح والثلاثة في المسكنات  
بحر حرمه بعد ميل أيضاً ويعود المسكنات  
نصاعته فيه، (أي روي في المسكنات نصاعته لأبي  
المصطفى في زمان أبو بكر كعب كعب كعب  
حرمه وأبى حرمه من ثمنه)<sup>(٢٠)</sup>

الرابع: أنه يحرم من المسجد القاصد من  
وذلك في المسكنات من حرمته من حرمته<sup>(٢١)</sup>

الخامس: يكره استعانة بيت المقدس  
وسدوره بالبول والنعائط ولا يحرم ذلك الشجر  
محيطي القدس في أربعة من رؤسها  
بصره، ومن سمر من له الضام في وأكرم  
الأصحاب

والنصيب في مصطلح (كعب) العامة  
(٢٠) (٢١)

٢٠- إعلام السالكين ص ٢٨٨، وهو حديث صحيح في  
مسند أبي مجاز

٢١- إعلام السالكين ص ٢٨٨، وهو حديث صحيح في  
مسند أبي مجاز

## المسجد الحرام

### التريف

١- المسجد: بكسر التاجيم في اللغة موضع عسجود من قبل الإنسان وقت الصلاة<sup>١١</sup> والمسجد شرفاً هو كل موضع من الأرض لسوكة<sup>١٢</sup> جعلت في الأرض طهور وسجدة<sup>١٣</sup> ثم إن التريف حصي مسجد بالنكال المهيأ لمساواة الحرم<sup>١٤</sup> والمسجد الحرام في الاصطلاح - كما قال ابن روي - قد يراد به التكملة بقدر وقد يراد به المسجد حوله بها، وقد يراد به مكة كلها مع انحراف حولها، وقد جاءت مصوغة التريف بهذه الأقسام<sup>١٥</sup>

وسمي المسجد حراماً لأنه لا يدخل انتهاكه فلا حرام عليه ولا حربه ولا دخوله بها بقدر

السامي: ذهب النعمان إلى أن اسمه صلاة الدية في الصلاة أولى منها في المسجد إلا في مسجد مكة وفي الترفيع والحق التوفيق لاني به مسجد بيت المقدس<sup>١٦</sup>

السامي: استجاب الصيام فيه، فقد روي يوم سمي بيت المقدس براءة من النار

السامي: قال ابن ركني: قال الدارمي لا يجوز الاحتجاج بمحرمة بيت المقدس بجملة ولا بجزء المكان به بمسجد المدينة<sup>١٧</sup>



### ٢- المصباح المير

١٢٢- مير: من الأرض طهوراً أو سجدة

خروج: مسلم ١٠٠٧١ من مير أو مير

٣١- في هذا المسجد بأحد أركانها المسماة بالمير لم يكن من ٢٨-٢٩

١- في هذا المسجد والمكانة ١٠٥٩، وهو من إمام المسلمين

من ٥٩ و٦٠ مثلاً، وهو من مير ١٠٥٩

١٢٢- إمام به يد لولائي من ٢٩٧، ومحمد بن ربيع، والشيخ من ١٩٩

٢- إمام من ٢٩٧

٣- إمام من ٢٩٧

من الحبش

قال العلماء: وأريد بتحريم البيت سائر الحرم<sup>١</sup> الأفاضل ذات الصلة.

١- المسجد النبوي:

٢- المسجد الحرام هو المسجد الذي بناه رسول الله ﷺ في موقعه المعروف بالمدينة حين قدم مهاجراً إليها من مكة وهو ثاني الحرمين لشربهن<sup>٢</sup>

والصحة أن كلاً من المسجد الحرام والمسجد النبوي من المساجد التي يشد فيها الرحال ويصاحب فيها الأجر

بهـ المسجد الأقصى:

٣- المسجد الأقصى هو المسجد المعروف في مدينة القدس وقد بني على سبع الجبل، ويسمى بيت الحرام أي البيت المقطع الذي يظهر به من السموات.

(أو المسجد الأقصى)

والصحة أن كلاً من المسجد الحرام والمسجد الأقصى من المساجد التي تشد إليها الرحال ويصاحب فيها الأجر

بناء المسجد الحرام:

٤- تولى مسجد وضع على الأرض المسجد

(١) الطحاوي في غريب الحديث ص ١٥٥، ١٥٨. والمصباح

(٢) في تاريخ طبرستان ٢٢٤ وما بعدها، وصحة تزكيت المسجد

الحرام، وهو مسجد مكة<sup>٣</sup>، كما دله الله تعالى ﴿يَرْزُقُكَ وَيُغْنِيكَ عَنْكَ اللَّهُ جَمِيعًا﴾<sup>٤</sup>، وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: أقمت بإسكوت الله أي مسجد وضع في الأرض أوله<sup>٥</sup> بناء المسجد الحرام، فسب. ثم أي؟ قال المسجد الأقصى، فمت وكتم بينهما؟ قال: أربعون عاماً<sup>٦</sup>

فلا ابن الجوزي، إن المسجد الحرام كان صغيراً وله يكر عليه جدار إنما كانت الدور مكددة له، وبين الدور أبواب يدخل الناس من كل ناحية يضاق على الناس المسجد فاشترى عمر بن الخطاب رضي الله عنه دوراً جدهمها، ثم أحاط به جداراً صغيراً، ثم وسع المسجد فتمتلئ من عقال رضي الله عنه واشترى من قوم، ثم راد ابن الزبير رضي الله عنهم في المسجد واشترى دوراً وأدخلها فيه، وأول من نقل إليه أساطين الرحام وسفحه بالساج المرحرف الويد بن عبد الملك، ثم زاد المصور في سنة الثامن ثم راد المهدي، وكاسد الكعبة في جانب قأحب أن تكون

١٦ إتمام طبعه من ٢٩ وتضمنه طبعه ١٢٧، ١٢٨

(٢) في تاريخ طبرستان ٢٢٤

(٣) في تاريخ طبرستان ٢٢٤ وما بعدها، وصحة تزكيت المسجد

الأرض أوله

أخره جداري (في تاريخ طبرستان ٢٢٤ وما بعدها)

عنه الناس وإليه جميعهم ومسجد الرسول ﷺ  
 من على التوراة والمسيح الأقصى كل بابه  
 الأسماء الصالحة، وإدلى الفليس<sup>١١</sup>  
 شعبة المسجد الحرام.

٧- رعت الحنفية إلى أن تور ما بدأه داعي  
 المسجد الحرام الطواف محرمًا أو غير محرم  
 دون الصلاة، إلا أن يكون عليه دابة، أو عات  
 هو - مؤثبه ولو التور، أو سه رابطة، أو موت  
 الحناعة، فيقدم فصلا في هذه الصور على  
 الطواف<sup>١٢</sup>

قال الملا غير من حلى المسجد الحرام  
 لا نضمن نجبه لأن معه هذا المسجد  
 السرف في طواف من عليه الطواف أو  
 أراد، بخلاف من لم يرد، أو أراد أن يجلس  
 فلا يجلس حتى يصلي ركعتين بعد المسجد  
 إلا أن يكون الوقت مكرها<sup>١٣</sup>

واستظهر بر غايد أن لا يصلي مرقد  
 الطواف من جهة أصلا لا قبله ولا بعده وبطل  
 وجهه لندرجها في ركعتيه<sup>١٤</sup>

ويرى المالكية أن شعبة المسجد الحرام في

وسطا فائري من الناس لندرجها<sup>١٥</sup>  
 ثم حوالث لوبادات فيه إلى يومنا هذا  
 المعانيعة بين المسجد الحرام وغيره من  
 الماجد

٨- من المحبة إلى أعظم المساجد حرمة  
 المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد  
 بيت المقدس ثم الحرم ثم مساجد الجبل  
 ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت<sup>١٦</sup>  
 ويرى المالكية على المشهور أن مسجد  
 المدينة قبل بمساجد وبها مسجد مكة  
 وبه مسجد بيت المقدس<sup>١٧</sup>

شد الرحا إلى المسجد الحرام.

٩- المسجد الحرام هو أحد المساجد الثلاثة  
 التي شد بها الرحا، وفي الحديث: "لا يرد  
 الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام  
 ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى"<sup>١٨</sup>

هذا الحديث يدل على فصله هذه  
 المساجد ومنه أنها تكون مساجد الأبناء  
 عليهم الصلاة والسلام. وكان المسجد الحرام

<sup>١١</sup> مسمى الحرم الحرام إلى أن سرف الأقصى إلى الحرم  
 الحرام، ٢٥٥٠ سنة في الحرم

<sup>١٢</sup> لا يرد الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد  
 المسجد الحرام والمسجد الأقصى والمسجد النبوي

<sup>١٣</sup> كتاب الطواف للحرم ٢١ ٢٢ سنة في الحرم  
 حديث لا يرد الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد

<sup>١٤</sup> من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠  
 من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠

<sup>١٥</sup> كتاب الطواف للحرم ٢١ ٢٢ سنة في الحرم  
 حديث لا يرد الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد

<sup>١٦</sup> من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠  
 من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠

<sup>١٧</sup> من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠  
 من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠

<sup>١٨</sup> من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠  
 من جهة الحرم من جهة ٢٦ ٢٧ سنة ١٩ ٢٠

## المسجد الحرام ٧-٩

من ألف صلاة يومه سواء، لا المسجد الحرام،  
وعلاوة في المسجد الحرام تقطع من صلاة  
ألف صلاة يوما<sup>(١١)</sup>

وهذا في المسجد المذكور يرجع إلى ثلثين  
ولا يمتد إلى الإحراء، باتفاق العلماء كما نقله  
ابن عسكرو وغيره، ولو كان عليه صلاتان صلى في  
أحد المسجدين (المسجد الحرام أو المسجد  
النبي) صلاتان لم تجزى إلا عن واحدة<sup>(١٢)</sup>

والفقهاء متفقون على فضيلة الفرض في  
المسجد الحرام على الفرض في غيره وإنما  
اختلفوا في شمول هذا الفضل للفرض والسنن

فقال القاضي الحنكي إن الفضل يخص  
بالفرض وهو المشهور مذهبنا ومذهب أبي  
حنيفة<sup>(١٣)</sup>، وقيل إن هاتين قول القاضي من  
غير أن يعذب عليه، وسبب تخصيص هذا الفضل  
إلى السجود أيضا<sup>(١٤)</sup>

ومذهب الشافعية في المذهب والعدالة إلى  
أن البرقة واحدة لا يختص بالفرض بل بجمع  
الفعل والفرض، فإما أن يرد كذا في ذكر

(١١) حديث أصلي في صحيح البخاري من ألف صلاة يومه  
مواد ١

ابن عسكرو في جامع (١٢) ٩٥-٩٦، وصحاح ابن عسكرو  
في صحيح الزمعة (١٣) ٢٥٠، وأما قوله في فضيلته من  
حسن في ذكره في سلم وغيره من حديث ابن عمر  
١٧١، مذهب الرافض والمذهب من ٢، ونظر مسند القاضي  
٢٥٧ ٧، ومنه في روي ٢/ ٢٥٨

٢٢٧، قوله في جامع أبيه في جامع الزمعة ٢٥٧

(١٤) حاشية في جامع أبيه ١٨٧/٢، ومذهب القاضي ٢٥٧/٧

حتى لا يفتي، وكذلك المكي المأمور بالطواف  
الطواف، وأما المكي الذي لم يؤمر بالطواف  
وتم بدله لأجل انطوائه، بل للمساهمة أو  
بصلاة أو لفرفة أخرى، فتجوز المسجدة في  
حكمة الصلاة<sup>(١٥)</sup>

وعال الشافعية، إن تعبه المسجد الصلاة  
وحدة السب الطواف، وليس الطواف حجة  
المسجد<sup>(١٦)</sup>، ولكن يدخل تحتية في ركعتيه  
وإن لم يتوهم<sup>(١٧)</sup>

ومصرح المسئلة بأن حجة المسجد  
الحرام الصلاة وتجرى عنها الركعتان بعد  
الطواف<sup>(١٨)</sup>

وعلى ابن مسلي في الإعلام أن ذلك من  
أحمد وغيره أن يجرى المسجد أولا بركعتين  
ثم بقصد الطواف<sup>(١٩)</sup>

### فضل الصلاة في المسجد الحرام

أ- إن صلاة في المسجد الحرام تفضل من  
مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد<sup>(٢٠)</sup>

روى حليم بن عبد الله وعصبي ألف عنهما قال:  
قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدتي أفضل

(١١) حاشية في صحيح البخاري مع فتح المصير ٦/ ١٧-١٨

(١٢) إعلام السامع من ١٤

(١٣) مني المحتاج ٢٣٣/١

(١٤) كشف القناع ٢٥٥/٢

(١٥) من الرافض والمذهب من ٢٠٦

(١٦) إعلام السامع ٢٠١، ومنه في مجمع البحار إلى تصحيح الأماكن

لابن عسكرو ٢٥٨، ر. ح. الفرائض والمذهب من ١٩



منهم، فإن كان معظمهم أقرب إليها منه وهو في جهة الإمام ففي جهة صلاته قولاً: الجنب بطلانها، والفتوى صحيحة وإن كان في غير جهة نظرياً. المذهب: القطع بصحتها وهو نص في الأم وفي قطع الجمهور.

والذي فيه القول بحكاه الأصحاب عن أبي إسحاق المروزي<sup>(١١)</sup>.

المروزي بن أبي المصلي في المسجد الحرام: ٩٩- ذهب بمنعوبة إلى أنه لا يصح السوا داخل المسجد الحرام، لما روي عن المصطفى بن أبي واصل رضي الله عنه، أنه رأى النبي ﷺ يدخل مما يلي باب بني سهم والثامن بمروزي بين يديه وليس بينهما سترة<sup>(١٢)</sup>، وهو محمول على الطائفة فيما يظهر لأن الطوائف صلاة بشار كمن بين يديه صفوف من المصليين<sup>(١٣)</sup>.

وقال المالكية: إن كان في المسجد الحرام حرم العزود إن كان له مندوحة وحسن السرا، وإلا جاز هذا إذا كان العام غير طائفة، وأما هو فلا يحرم عليه مطلقاً، ثم إن كان له سرة

فراجع أنه الكعبة، فإن الزواكشي وهو أبعد.

الحامس: أنه الكعبة والمسجد حولها، وهو الذي قاله النووي في استقبال القبلة السادس: أنه جميع الحرم وعرفة، والله أسد حرم.

السابع: أنه الكعبة وبها المحصر من البيت، وهو قول صاحب البيان من أصحاب الشافعية<sup>(١٤)</sup>.

وحكي المذهب الطبري خلاف الفقهاء في مكان المضاعفة بالنسبة إلى الصلاة، ورجح أن المضاعفة تخص بمسجد الحرام<sup>(١٥)</sup>.

نقدم الثاموس على الإمام في المسجد الحرام: ٩٩- ذهب المنعوية والتخالف إلى أنه إذا صلى الإمام خارج الكعبة وخلق المقتدون حولها جاز لهم في غير جهة أن يكون أقرب إليها منه، لا لمن كان في جهة، لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند التحلل الوجهة<sup>(١٦)</sup>.

وقال الشافعية: يستحب للإمام أن يلقب خلف المقام، ويقب المأمومون مستقيمين بالكعبة، بحيث يكون الإمام أقرب إلى الكعبة

(١١) المصريح ٢١٩ - ٢٢٠

(١٢) ذهب المصنف إلى رواية جده رضي الله عنه في باب بني سهم

لخرج أبو حازم ٥١٨، (٢٢) وفي نسخة جده

(٢٣) طالب في حاشي ١٢٧/١ ١٢٧/٢

(١٤) إمام المسجد ١٢٦ - ١٢٧

(١٥) مجمع الباع ١٨٠

(١٦) في قبلي شرح من قبلي ١١٦ وفتحة الرائج والمجاهد ١١٢



كره حيث كان للفتنة مدونة

الملائكة أو غيرها وهو موهبة

ومضى الرمي على أنه لو قيسر المتأني  
لحق بعد في تأريخه لظن أن أو حارح أو  
صو أو نحو ما وجد في المجلد الذي  
يقع مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في  
المسجد كالمطاف. وكان يؤخذ درجة في صف  
إمامه فاحتج للممرور بين يديه سرقة فيه فلا  
يحرم الممرور في جميع ذلك ولو في حرم  
المحلى وموقد لم يكن مَحْرُوفاً خلافاً  
للمحاورم، بل ولا يكره عند التنصير<sup>١١</sup>

أنصية صلاة العيد بالمسجد الحرام.

١٣ - تحت تشبه في محلة إلى ذلك يشاع  
صلاة العيد بالمسجد في الصحراء، وتجدد  
الساعة بقبلة القبلة في الصحراء بما إذا  
كان مسجد البلد ميقاً

والمسجد المالكية والتسانية والحنابلة من هذا  
الحكم صلاة العيد مكة، من كان مكة وأقامه  
صلاة العيد يتصدق الحرام نصف المهر الذي  
تسعى من المهر بقبلي المسجد وهي النظر  
والصواب المأذون في شهر<sup>١٢</sup>، لا خير يزيل  
أنه على أهل المسجد مسجد مكة كل يوم عشرين  
وسنة وحسن من من طائفتين من  
المصلين، وعشرين من طائفتين<sup>١٣</sup>

وقال الحنابلة أنصية مكة المنسقة لا  
يرد الفار من بعده، قال أحمد لأن مكة ليست  
كغيره لأن الناس يكثر في يومها ويورد حمول  
فمنعهم هيق منهم، ولأنه صلى مكة  
والناس يعرفون به وبه وبسببها من  
الفتح الحوقل مكة سائر الحرم لمساكنه  
لها في الحرم

تقدرا للإتيان إلى المسجد الحرام.

١٤ - تحت المالكية وهو يوسف ومحمد  
والحنابلة والشافعية في أصبح الطريق إلى أن

ومما أرجح بيني فيما يمتثل كلام الموقف  
في رمي حائج لكثرة الناس واضطرابهم في  
الممرور، وأما في غير ذلك فتح فلا حاجة  
للممرور بين يدي المصلي للاستثناء عنه،  
وكلام أحمد يمكن حمله على الصلاة في

خطب أو غير

١ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه  
محدث ٥٥٩ وصدر في الحديث ١٥٠ وتسوع  
المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١  
٢ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١  
٣ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١

٤ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١  
٥ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١

١١ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١  
١٢ - تحت المصنف مع أنه ليس من ما ٥٥٩ وحسنه ١

حاشية لعدم طول الإقامة أو عدم السجود إلى  
كان عليه بعد الإقامة<sup>(١)</sup>

ودعيه أبو حنيفة إلى أن من قال: عليّ  
المسجد إلى المسجد الحرام لا شيء عليه لأن  
التزام الإحرام بهذه العبارة غير متعارف  
عليه، ولا يمكن بحال اعتبار اللفظ جامع  
فصل<sup>(٢)</sup>

وتنصّل (أو سرّ)

حاضر المسجد الحرام

١٥- قلنا القطري يخلف الناس في حاصري  
المسجد الحرام بعد الإجماع على أن أهل  
مكة وما اتصل بها من حاصريه - وذلك  
قطري بعد الإجماع على أهل الحرم فلا  
أش عليه وليس كما قاله - فقال بعض  
المعلماء: من كان يحل عليه الجمعة فهو  
حصري، ومن كان أبعد من ذلك فهو قطري،  
صحت اللفظة من العبارة والقطري

وعند أبي حنيفة وأصحابه هم أهل مكة  
ومن في حكمهم من أهل حلي المراتب<sup>(٣)</sup>  
ودعيه الشافعية في الأصح المصنف

من نذر نية المسجد الحرام بمقداره حج  
أو عمره فحدث حقة بن عامر فتلوه أختي  
ابن عثري إلى رب الله، وأمرتني أن أصلي لها  
بني يتي ما شئت به، فقال يتي: نعتش  
والركوب<sup>(٤)</sup>، ولا نطلب كلامنا في  
محمول على ما ثبت له أصل في الشرع،  
وأنكرت قصد المسجد الحرام بالحج والعمرة  
ليحمل سره عليه<sup>(٥)</sup>

ولقد التفتة نودى المشي إلى المسجد  
حرام بما إذا نذر التادر المشي له بالحج أو  
عمرة أو صلاة فيه فرحاً كانت أو غلاً<sup>(٦)</sup>  
وقال لعلك إذا نذر المشي منى من  
حيث نذر المشي منه، وإن لم يجر محلاً  
مخصوصاً لمن التفتة استلزم المشي  
للعالمين بالمشي، وإن لم يكن مكاناً معتاداً  
بمختلفين فمن حيث حلف أو نذر واجب  
للمشي من مثله في المسافة، وحاز ركوب  
بحاجة كأن يرجع لشيء يسهه أو احتج إليه  
كما يجوز له الركوب في القطري لحر عتيد  
ركوبه بمختلفين أو اضطر إلى ركوبه، ويستمر

١- حنيفة عليه من عمر حصره أختي أو نذر في مكة  
أمرت بالعبادة في البيت في مكة ١٥٠/١ وسلم  
٢٠١٦

٣- شرح المصنف ١/١٠٦-١٠٧، الهدية ١/١٠٦-١٠٧  
حظير القطري، وفيه ٢١٥-٢١٦، وإسلام المصنف  
١-٢ وحذر الركوب والساحل من ٢٥

(٢) الفرج المبرور ١/١٥١

١- لا شرح المصنف ٢/٢٥٦

(١١) للمصنف ٢/٢٥٦، وفيه ٢١٥-٢١٦، وإسلام المصنف  
٢١٦

(١٢) المصنف ٢/٢٥٦، وفيه ٢١٥-٢١٦، وإسلام المصنف  
٢١٦، وفيه ٢١٥-٢١٦، وإسلام المصنف

هَذَا» عامة في سائر المساجد ومسائر المساجد، وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله، وروى في كتابه بهذه الآية، وبذلك ذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ حَتَّى يُخْرِجَ إِلَيْكُمْ فَتُخْبِرَكُمْ وَأَنْتُمْ سَامِعُونَ﴾<sup>(١٦)</sup> ودخول الكفار فيها من مكة<sup>(١٧)</sup> من غير إذن.

وصرح الحنفية بأنه لا بأس بدخول أهل الأمة المسجد المحرم ومسائر المساجد<sup>(١٨)</sup>

المسجد إلى أن حاصري المسجد المحرم من مساكنهم دون مرحطين من الحرم. وفي القول الثاني فلا يصح حاصروا المسجد المحرم من مساكنهم دون مرحطين من مكة<sup>(١٩)</sup>

وقال ابن المنذر في الإشراف، حاصروا المسجد المحرم هم أهل مكة وأهل دي طوى: ولأن مجاهد وطاوس، هم أهل الحرم<sup>(٢٠)</sup>

دخول الكافر المسجد المحرم:

١٦ ذهب الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن الشيباني إلى أن الكافر ليس له دخول المسجد المحرم بحال<sup>(٢١)</sup> لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْفِتْرَةَ كُتِبَ عَلَيْكُمْ فَلَا يَسْرُرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ هَذَا﴾<sup>(٢٢)</sup> ويحرم من طواف ذهب إليه المالكية إذ أنهم يرون أن الكافر يمنع من دخول المسجد مطلقاً وإن كان له مسجد ما لم يمنع ضرورة لدخوله كعمارة<sup>(٢٣)</sup>، وقالوا إن الآية ﴿فَلَا يَسْرُرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ



(١٦) حاشية القليوبي على شرح القسطلي ١٧٨/١

(١٧) حاشية الرابع والمساجد ص ٣٣

(١٨) نيلية المحتاج ١٨٦/٨، وإسلام المساجد للزركلي، ص ٣٣٣، والفتاوى ١٨٠/١، وأما المحتاج ٣٣٤/٢، ونسب

القاضي ١٨٠/١، وأحكام قبل الف ١٨١/١، ١٨٧

(١٩) سرور شربة ٢٨٢

(٢٠) الفتح الكبير مع حاشية القسطلي ١٧٨/١

(١) سورة القدر ٣٦

(٢) تفسير القرطبي ١٠٤/١، ١٠٤

(٣) القسطلي هدية ٣١٩/٢، وقيل ٣٧١/٢، وبكلمة مع

الفتح ١٨٠/١، ١٨٠/١

## الألفاظ ذات الصلة

### ١- المسجد الحرام.

٢- وهو المسجد الذي بناه إبراهيم عليه السلام ومع ابنه إسماعيل، في مكة المكرمة<sup>(١)</sup>، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿لَا يَدْخُلُ الْوَلُوعُ فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وهو الذي سبّوهُ وَبَنَوْهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ كَقَدَرِ رِجَالٍ وَهَدَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ<sup>(٣)</sup>.

### ب- المسجد الأقصى

٣- ويسمى بيت المقدس<sup>(٤)</sup>، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿لَا يَدْخُلُ الْوَلُوعُ فِيهَا﴾<sup>(٥)</sup>، وهو الذي سبّوهُ وَبَنَوْهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ كَقَدَرِ رِجَالٍ وَهَدَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ<sup>(٦)</sup>، والصلة أن كلا من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى من المآجد التي تشرف إليها الرحال ويصاحبه فيها لأجر

### تأسيس المسجد النبوي

٤- قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً إليها من مكة حين اشتد المحصر من يوم الإثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول - على ما صححه ابن أبي شامة وجزيه ابن التاجر والنبوي فسكت في بني عمرو بن عوف أيام

## المسجد النبوي

التحريف

١- المسجد - لغة - بكسر الحيم - الوقع الذي سجد فيه، فإن الزجاج كل موضع سجد فيه فهو مسجد، والمسجد بالفتح موضع وقوع الطيبة على الأرض<sup>(١)</sup>

وشرعاً عرف الركني بأنه كل موضع من الأرض المقرب ﷺ وجعلت في الأرض مسجداً<sup>(٢)</sup>، قال: وهذا من خصائص هذه الأنبياء ثم قال: إن العرف يخص المسجد بالمكان أياً للفصلان الخمس حتى يخرج المصطفى الجميع فيه للأعيان وطوعاً فلا يطأ حكمه<sup>(٣)</sup>

والمسجد النبوي هو المسجد الذي بناه رسول الله ﷺ في مؤنعة المعروف بالنبية حين قدم مهاجراً إليها من مكة. وهو ثامي الحرمين الشريفين<sup>(٤)</sup>

(١) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

(٢) الحديث الصحيح في الأثر

(٣) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

(٤) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

الحرمين

(٥) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

ص ١٠٠

(١) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

(٢) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

(٣) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

(٤) تاريخ الدولة الإسلامية - الجزء ١ - ص ١٠٠

## مسجد النبوي ٤

عن أنس بن مالك قال: حرّكه نافع رسول الله ﷺ  
 عند مواعيد المسجد - وهو يومئذ يعني فيه  
 رجاله من المسلمين - وكان مردًا سهيل وسهيل  
 نلّامين سميّين - فأنصار وكان في حفر  
 في أعاءة المسجد بر وررة دعا رسول الله ﷺ  
 باللائمين لئلا يهتبا سلطوبه يسجدوا مستحبة  
 ضلّا بل هه منه مار سول الله قلبي النبي ﷺ  
 حتى لئله منهما بمنرة دنانير ونمر اما نخر أن  
 محطتها ذلك - فامر رسول الله ﷺ باسفل  
 النوى في حديده وتلم قد الذي فيه أن يقطع  
 وأمر بالناس فحسرت وكان في البرد قسود  
 جاهليه تأمر بها رسول الله ﷺ وصلى وأمر  
 بالدمم أن تحبب - وسبقوا الله ﷻ فجهنوا  
 طوبى لما بيني ثعبه إلى مؤخره ملأه دراح رمي  
 هدى الحادي من دده فهو موع، وظلّ كل  
 نخل من أماته وحسبو لأساس قربا من ملأه  
 اترا ع عني الأرحى بالاحجارة يومئذ باله  
 وساء رسول الله ﷺ وصحابة وجعل يفل  
 احجارة معهم يشبه ويشول  
 اللهم لا تشأ إلا عيسى لأخراة فاعصر  
 للأعسر والهاجرة<sup>١</sup>

الإني واللائم والأرداء والخمس - في بهم  
 مسجد لئله وسلمي به إلى بيت المقدس، ثم  
 ركب يوم الجمعة فسر على بني سالم فجمع  
 بهم وكان معه من المسلمين في مسجدهم  
 فكانت أوب جمعة ضلّا الذي يذم سادة  
 وضميحت بك المسجد بسبي مسجد محمده إلى  
 اليوم، ثم ركب من من سله فجل كنه حر  
 درأ من ذو الأنصار يدعوهم إلى الفقام عندهم  
 فبور مار سول الله ﷺ إلى شوه رجة فتول  
 ﷺ «حوا حسبا» - يعني ناقه النقص -  
 وأنها منورة، وداد حر راسها وما يذ، كها  
 وهي تكبر بينا وشمالا من إد أنب موع  
 المسجد برك - وهو موعه مره للنسر  
 اللامين يسعد - ثارت الحافة والسي ﷺ  
 سبها حتى ترك ظم عامه عارقي أبوب  
 الأنصاري، عني به فم سارت منه وركت  
 في سر كها الأول والثب جرتها - في باطن  
 عليها بالأرحر وأرمت إلى صوت من غير  
 أن يسمع لها - فلول عنها رسول الله ﷺ - وثاق  
 دعه المرأ إلى شاء الله تعالى - واحتل من  
 أبوب رجة يذ ولأجده في سدر لئلي رسول  
 الله ﷺ لم - مع رحله<sup>٢</sup>

وقتل لئولي عن أم سعد في أنطانت

(١) حر - حوا حسبا

ساده أي حديق لئله في طقات (٢)

(٣) سلام ساد من ٢٢ ٢٣٩ رجة دار ع - أ -

س - ٢ - وور - وور - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢

(٤) حر - حوا حسبا

أمره من عادي الله ﷻ - أ - أوي ساد حديق

فمر ساد وور ساد حديق من عود - كمال ٢٢٢

(٥) ساد لئله لئله - لا عين الأخر

لئله من عادي الله ﷻ - أ - عود ساد حديق من عود ساد حديق

س - ٢ - وور - ٢٢٢ - ٢٢٢

عمر رضي الله عنه وثنا على ماله في عهد  
رسول الله ﷺ والمسلمين وأعاد حمزة  
جسداً ثم غرّه عثمان رضي الله عنه فزاد فيه  
ريادة كبيرة وهي حذوة بالحجارة المنقوشة  
والنقش<sup>١١</sup> وجعل عمله من حجارة مشققة  
وسلعه السراج، وبذل حرجة ابنه في  
رموزة في مسجد سبعين دراهم في سنة  
فرواخا، يربد قتال أهل كلبس جعل عثمان  
طول مسجد مائة وسبع دراهم وعمره مائة  
وحمزة خرج وجعل أنوبه سنة كما كتب  
في رس عمر ثم زاد فيه ألفين بن عبد الله  
جعل طولها ستمائة دراهم وعمره في عهده  
مائة وهي مؤخره مائة وستون ثم زاد فيه  
ألفين مائة دراهم من جهه أثناءه فخط دور  
أخبار التلال<sup>١٢</sup>

**الروعة الشريفة:**

٦- ورد في فضل الروضة الكريمه عدة حديثه من ذلك ما رواه الشيخان عن أبي هريره رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما بين بيتي وبين روضه من رهاص الجنة».

و جعل له ثلاثة أنساب، هي في مؤخره وبنات  
يقال له باب الرحمة وهو الباب الذي يدعى  
باب عاتكة، والباب الثالث الذي يدعى  
رسول الله ﷺ وهو الباب الذي يلي آل عثمان  
ويصل طول خندق بطنه، وعنده أحد دواع  
ومقعد حريد قليل له ألسنة؟ فلان عرش  
كده بن موسى حبيبته وبما أن الشئ أعجل  
من ذلك، وفي يوم من حنيه بالليل وسفنها  
بعدد النسخ والجهد<sup>(١)</sup> وكانت بنت السرب  
مكان حجره السموم حبيب يوسف أنوارا  
حلمة اليه<sup>(٢)</sup> ونحوه في دمن  
للثلاث مروي<sup>(٣)</sup>

جمعية المجدد وخدماته

۵- قائم فرارگسي وڙي ٿيندڙي هي صحابيه هن ابي عمر رضوي کي دعائي ڪرڻ لاءِ ڪيڏا تاق ڪار مسجد علي عهد رسول الله ڪرڻ لاءِ ڪيڏا مالڪن وسيله الحريد وٺندي حسب شخصي "علم پر رڃه ٿو ٻيڪر رضوي لاءِ ڪه شيدي و. ٿي به

(١٦٦) في كتابي القوي ٧٢٧ ط الحارة تمكرو  
(١٦٧)

و خدمات الطریش گھریاں ۳۳۵۰

أحمد الخطيب في «البيان» لسنة ١٩٥٢ من هريت، مال  
في كوتون، ألبان، و «البيان» ١٩٦٩ مال عن نظير  
الأول أحمد من حديث المجلس المصري، زني و حديث

٢ (خاتم القاعد) ٨٧٤

٤٣. حالات الكلى المستمرة غير متغيرة، ولو كانت متغيرة،  
فإنها تكون في الحالة الأولى (١) أو الثانية (٢).

٥٩ طلبه الجليل والجليل الخامس من السبط

١٢٦) إعلام الساجدة الزهراء كئسي، ص ٢٩١، ١٢٧، ترجمه لم إزد  
لهدی الخلفاء واسموت: ص ١٢١، ترجمه لم إزد

٢ - على من اتصفوا، وكما أخرجنا القوم الذين هم بها  
عسكاً من حرير بن سمي عام ١٠٤١ هـ من القوم من جهة  
الزمن من جهة آخرى من جهة أخرى من جهة أخرى

### أساطير مسجد النبوي لأصلي

لا - من أساطير 'مسجد النبوي' أسطورة  
استلقت الأرض في علم على القبلى شرمه  
ومرسلته بن الأشيخ رضي الله تعالى عنه لأنه  
رأى - رحمه الله - في إحدى أساطير المساجد المختلفة

وهذا أسطورة السرعة ومعرفة أسطورة  
ساخته وهو أنه يقال عنها وبأسطورة  
أنه حريق مضاد وولى من بن واطلة في عبادته  
أن نهر ونهر من حوض غنى خاصة رضي  
أنه يقال عنها يذاكر والمسجد فالتقت حاسة  
في لأعلم سارية من سوارى المسجدة لو علم  
أساطير المساجد فيها لأستطاع أن يفسر  
فإنه بعد أن يخرج الرجل ويأتي ابن الحريق ثم  
شرح ابن الويسر مسجود فضله على غيره  
أنه أريد على بنه أنه ولد في المسجدة  
فيها مسجود

ومنه أسطورة سرعة ومعرفة بأسطورة  
أنه لعله رضي الله تعالى عنه ورضي الله  
أنه لعله رضي الله تعالى عنه

وهذه أسطورة التبرير وعلى التبرير كان  
يرجع حديق من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومنها أسطورة الحرس وهي أني كفى  
محلى على من أبي هالده رضي الله تعالى عنه  
في مسجد النبوي وهو أني كفى على من سوي  
أنه لا يجوز أني

ومرري على هو صبي<sup>١</sup>، وما أخرجه أحمد  
عن حازم بن عمار رضي الله تعالى عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبي حنيفة  
رواية من وادى أحده وقد مرري على مرعه  
من نوع الحقة<sup>٢</sup> وفي رواية من حديث عبيد  
من ولد عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه  
- إلى مرري روضة من رياض الجنة<sup>٣</sup>

فإن النبوي ذكر في مسند أحمد بن حنبل  
عليه رضي الله تعالى عنه من راجع عنه  
في حديثه عن عبد الوصع عنه من أبي  
أبيته وأبي بن النعمان بن أبيه لم يترك<sup>٤</sup>  
وإن أحب لادن القصوي فإن بعض أساطير  
أنه كان عالومة ويجلس أساس في المسجدة  
المراد والذين والإيمان هناك نسبة ذلك إلى سبع  
بالرعية بكره ما يفسر فيه وأحداه من أحده  
أنه قال في الحقة كذا قال في الحقة  
ظلال النبوة<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٢</sup> حقه بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٣</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٤</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٥</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٦</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٧</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٨</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠

<sup>٩</sup> أحمد بن حنبل، مسند، ١، ٢١٠





اتحدوا وسماهم أهل الصفة وكانوا  
 يخاصمونهم ويأثم بهم، وكان إنا جاعته خدية  
 أصاب بها وبعث إليهم سباء وإذا جاءه  
 الصدقة رجل من إليهم ولم ينسب بها  
 فإن ابن العاد<sup>١</sup> يرى الطاري في  
 الفحيح<sup>٢</sup> أي تصحاب الصفة كما هو اعتراه  
 ووي - عقب عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال: رأيت سبعم من أمي الصفة ماسهم رجل  
 عنه رداء<sup>٣</sup> لم يزلوا وأما كساء قد رطبه في  
 أعناقهم، ليند ما يسمع نصب المائتين وسها  
 ما يسمع الكمين فيجعله يله كراهة لن يرى  
 هونه<sup>٤</sup>

أَدَابُهُ وَحَوْلُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ

١٢ - بعد أن دخل سعد السويدي  
بمسؤول السكرتارية في ذلك عند وصول  
الضاحد، يقدم رجلاه اليمنى ويثوب مع الله  
الذي حصل عليه محمد بن ابي محمد في دوي  
وتحلي اوراق محمد

وكان الروح يقدم رحله اليسرى واليمين  
والله وبكى معظا ومسبح في أسلوب  
بصليته. وبهذه عند الحقوقي ربيع بحه

[illegible]

وقال ابن كثير قد علم الناس من أنه عنه  
تصاوت والسلام من هو حجة الله في  
كاتبه محقق بها في حقه في قوله  
المرحمة الرحمة من الح حرا، ثم حذف بعد ذلك  
أذكر ثم هو رضي الله عنهما<sup>١٣٦</sup>

### مکانی تعریف الصفة:

١٦ - ثُمَّ قُدِّمَ بِحُجَّتِهِ بِمَنْعِ الْإِصْدَاقِ وَتَشْمِيدِ  
الْبَاءِ - مَكَرَ بِطَالٍ فِي مَوْجَرِ الْفَحْشِ السَّوِيِّ  
وَأَبْهَتَا بِسَبِّ عَلَى الْفَحْشِ<sup>١</sup> - وَهَمَّ قَامَسَ فِي  
قِرَاءَةِ الْعُسْمَيْنِ وَأَكْتَمَ مِنْهُمَا خَرِيبَ كَيْ تَمَّ  
بِكُنْ لَهُمْ مَنَازِلَ وَلَا مَوِيَّ، ثُمَّ لَهْمَ السَّيِّئَاتِ

[illegible]

اخره در آزمون پ. ۴۴۰.۳۴ و ن. میانه ۱۵۹۱۱۸  
مستند است. مستند و کلیه آثار و مستند است  
فرمانی و آثار در کتابخانه عمومی می باشد. فرجه ۲۰۱

[illegible]

$\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

2. *U. p. p.*

٢٠٠٠

المجلة لعدد ١، سنة ٢٠١٤

قطعة الأمم سالفة، والثالث أنس من تقوى  
واحتشاف في شد الزحاح إلى غيرها  
كأنه يات إلى ربه الصالحين تحيةً وأماناً،  
وإلى الموضع الخاصة لقصد السجود بها  
والصلاة فيها، فقال أبو محمد القوي يحرر  
شد الرحا إلى غيرها عملاً بفقر هذا  
المطلب وبه قال صاحب وطاعة  
والصحيح عند إمام الحرمين وعبد من  
الشافعية أنه لا يحرر<sup>١</sup>

## ٢ ثواب الصلاة في السجدة التوي فرما وضلا

١٤ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول  
الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدتي هذا خير من  
ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد  
الحرام»<sup>(١)</sup>

والإحلاف بين العلماء في حصول هذه  
الافضلية ومضاهاة الثواب بوقوده في الحديث  
لصلاة التوي

لما في صلاة التوي من الخشوع والملكوة -  
على الصحيح - والحاصل أن الافضلية  
ومضاهاة الثواب الواردة في الحديث خاصة  
بالقصر الذي دون الزوال، لأن صلاة التوي في

المسجد والمسجد التوي وغيره من المساجد في  
ذلك سواء، لا المسجد الحرام على ما ذهب  
الشافعية

ثم يذهب الخجيرة الشريفة إلى جهة غير التي  
يذهب إليها القوي وسيد القلة، وذهب  
ماتحه الزوار في ذلك<sup>(٢)</sup>

ر مصطلح (وساره) غير التي ﷺ (٧)

## الأحكام الخاصة بمسجد التوي - ١٥ -

للمسجد التوي مالمساجد من أحكام،  
ويختص بأحكام منها

### ١ - شد الزحاح إليه

١٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول  
الله ﷺ قال: «الآنشد الزحاح إلا إلى ثلاثة  
مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول  
ﷺ، ومسجد الأقصى»<sup>(١)</sup>

وفي الحديث دليل على أن المسجد التوي  
أحد المساجد الثلاثة التي يختص بمسجده بوقود  
شد الزحاح إليه

وفي هذا الحديث دليل على أنه مساجد  
ومسجدها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء،  
ولأن الأول ثلاثة وليس عليه حرمهم ونقبي كان

١٦ - مع نسبي شرح في ٥١٣ - ٣٠٩ - ٣٠٩ - مصطلح  
الشافعية وصحاح مسلم شرح القوي ١٦٩ - ١٦٩ - وصحاح  
مسلم شرح الأبي ١٨ - ١٨

(٢) حديث أخرجه في مسنده هذا

أخرجه مطوي في شرح القوي ١٦٩ - ١٦٩ - وسلم ١٦٩ - ١٦٩

١٦ - مع شرح في ٩٤٣ - وشرح القوي ١٠٧ - ١٠٧

وشرح في ٩٤٣ - وشرح القوي ١٠٧ - ١٠٧

١٦ - مع شرح في ٩٤٣ - وشرح القوي ١٠٧ - ١٠٧

١٦ - مع شرح في ٩٤٣ - وشرح القوي ١٠٧ - ١٠٧

ويرى السخنة - ومطرف من مالكة - أن  
التصنيف للوارد بالحدوث معتم على صلاة الفريضة  
وصلاة الليل

قال النووي: وأعلم أن مدحها أنه لا يختص  
بهذا التصنيف بالصلاة في مدح المسجد  
أو المسجد الحرام والمسجد النبوي - بالقرينة  
بل مع عمومها والتكثير جليها. وبه قال مطرف  
من أصحاب مالك، وقال أبو بكر في  
شرح لمصنفه أن التحقيق أن صلاة الليل هي  
به أفضل من سجدة<sup>(١)</sup>

#### ٣ - حكم ما يرد في بناء المسجد النبوي:

١٥ - طرأت على بناء المسجد النبوي توسعة  
وريفات في بناءه عند كان عليه في عصر بني  
زيد، وقد بحث العلماء حكم هذه الزيادة من  
مذهب جيل النواصب فمنهم من قال إن التوسعة  
ليست لمسجد بل هي ثابت لما يرد فيه

قال صاحب الدين الصبري: عن ابن عمر قال  
إذا حصر بين المظالم في الشجر من شاميته  
وقال (لوردنا فيه حتى يطفئ الحسنة كل  
مسجد وصورة له يبرق)<sup>(٢)</sup> - وعن أبي هريرة

ليست تكفي والمرف إلى الإخلاص وبعد عن  
نريه لقوله: الصلاة المراد في بيته أفضل  
من صلاته في مسجد من غيره إلا تكثيرة<sup>(٣)</sup>  
وقوله: من قصر أحدكم الصلاة في  
مسجده لم يحفل الله به في صلاة من له  
جعل في به من صلاته خير<sup>(٤)</sup>

بكر مالكة ومروان بن من كان من من  
المدنية وبين من كان من الفريضة عنها، فقالوا إن  
صلاة أهل المدينة أفضل لظنهم في يسونهم  
أفضل من فعلها في مسجد مثله لروايت  
ومناسن له الجماعة فإن فعلها في المسجد  
أفضل

أما العرياء من المدينة من صلاتهم النافله  
في مسجدهم أفضل من صلاتهم لبيت في  
يوهم رسماً، كانت السادة عن الروايت لم  
كانت معاً مطناً

وقالوا: إن المرف بالمعرب من المدينة وهو  
من لأخر من فيها، وإن المرف بها حكمه حكم  
أهلها حيث كان يعرف<sup>(٥)</sup>

(١) حبب الصلاة في بيت المسجد

لمروا يوردوا ١٣٣٦ والبرادي ١٣٤١/٢١ من مدح

وغيره، والله أعلم بالصواب

(٢) حديث أن قسراً تخدم الصلاة

أبو سعيد مسلم ٣٣٩

(٣) حاشية ابن عسك ١٤٤٤ في الجمع ومع الجمع

١١٣٣، وحاشية النووي ٣٠٤، وكتاب القلب الرافعي

وبه حاشية الصوري ١٩٤ (في معنى الأثر)

وغيره لأن مدح ١١٣٢ طبره

(٤) أخرجه النووي من صحيح مسلم ١٦٦/٩، راجع لمصنفه  
ص ٢١١ وسراج الأثر من مسند ١٣٣٧ - قال مالك  
نصه يورد

(٥) أخرجه النووي من صحيح مسلم ١٦٦/٩

لورد من تيممة من مسجد الفرد على لأمره  
٩٨ - جاهد نصير كذا الاستفتاء، وهو أنه من  
سبحه مع الله

تولده بالحدس، وبطل عن الإمام بذلك أنه  
مثل من حد نفسه الذي جاء فيه الخير حل  
هو عيسى ساكن في عهد النبي ﷺ أو هو علي  
عليه السلام؟ فقال بل هو علي بن أبي طالب.  
وقال لا طبعي عليه خير بما يكون بعده ورويت  
له الأثر عن أبي بصير عن الأثر عن محمد بن عبد الله  
وتحدث عما يكون بعده تحفظ ذلك من حفظه  
في باب الوقت وسبب دفع من سبه ولولا  
هذا ما استجار الخلفاء الراشعون المهديون أن  
يزعموا فيه بعصية الصحابة ولم يذكروا عليهم  
ذلك مكر<sup>١</sup>

لكن قال لآدمي في شرح الحديث «صلاة  
في مسجد ذي هذا حجر من ألواح صلافة» (١)  
إن السبيل مستحضر بمسجده الذي كان في  
زمانه ينفذ دور مازيه. فيه بعد ذلك، فلا بد  
التمسك به مراد فيه عثمان لأنه من الجماعة  
ويقال على أنه من الجماعة احتجاجه حتى أنكروا  
عليه في الترياق بقوله «فمن من مسجد أسي  
أنت له بيتي في الجنة» (٢). رحمه الله عليه

رحمی اللہ علیہ السلام۔ حال میں کہ اللہ تعالیٰ فرماتا ہے: "وَمَا يَسْتَفِئِدُكَ مِنْهُ إِلَّا يَحْشُرُ" (فقط اس کا شکر ہی اس کا نقصان پہنچاتا ہے)۔

وإس هنا ذهب الحنابلة وأخلافه وهو احتياط  
 من سبق قال ابن عابدين هو معلوم أنه قد  
 ورد في المسند الطبري، حمد رادع عمر ثم  
 عثمان بن الوليد ثم المهدي، والإشارة بهذا إلى  
 الخوارج، القضاة تبه يذم، ولأنك إن جمعت  
 المسند الموحود إلا سمي مسنده يذم، فقد  
 تعقت الإشارة وتسمية عن شيء واحد من  
 نتائج تسمية متحصل القضاة المذكورة في  
 شمس، قضا رادع (٢)

وقال الحسن عي عن ابن رجب مث ذلك  
وقال ابن رجب إنه لا يعلم عن السلف في ذلك  
جواب

وروى عن الإمام أحمد النوفلي<sup>١٠١</sup>

ورجح السهموي - من الفلكية - ن  
بازية في المسجد السوي داخل في الانفصلة

۱۶ سہ ماہی، فروری ۱۹۸۷ء، ص ۱۷

تورہ اس مسجد پر فرد جسے الاحزاب ۶۸ جہاد  
تاجہر کہ الامانۃ وحرہ ہی الخرج المذنبہ لار  
وہد ضبط علم واحد اسد زکا کما فی البرک الخدی  
(۱۶۶)

(٦) صاحبہ کی جانب سے ۱۳۷۹ھ (۱۹۶۰ء) میں

عند، والنسجدة لأقصى<sup>(١)</sup>

وقالوا إنه بركة - حيثند - أ بصل في  
السجدة ركعتي لأن القصد بالسر المبره  
والطاعة، وإن يكون تحصيل ذلك بالصلاة  
فمن ضمن ذلك سره كما يلزم نادر النسي إلى  
بيت الله الحرام أحد السجتي<sup>(٢)</sup>

والنصلي بغير مصطلح (نادر)

٥ - تبارك قبر النبي ﷺ :

١٧ - ذهب جمهور العلماء إلى أن ردف قبر  
النبي ﷺ مسنحة، وقالت طائفة إنها سدة  
مؤمنة تقرب من درجة الواحات، وهو الملقى  
به عند طائفة من المعتبة<sup>(٣)</sup>  
وذهب القضاة للركبي قبر عمر بن موسى بن  
عسى القاسي إلى أنها ودجة<sup>(٤)</sup>

ومن أدلة مشروعيها قوله تعالى ﴿وَأَنذَرُوا  
أَنَّهُمْ إِذْ صَلُّوا عَلَيْهِمْ حَيْثُ وَكَانُوا مُتَفَرِّقِينَ﴾  
﴿وَأَنذَرُوا لَهُمْ رَسُولَ اللَّهِ نَاجِيًا وَبَاطِنًا﴾  
﴿وَجِئْنَاكَ بِكَرْبَةٍ مُّبِينَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> وبالله ﷻ أن رسول الله ﷺ  
فكأنما رآني في حياي<sup>(٦)</sup>

(١) حديث الأئمة في الصلاة

نظم ١٣٠

(٢) نص ١٩٠

(٣) مع التذليل ٩٢، وحاشية في صافي ٦٦٩/١ والنسج  
٤٥٦/٣

(٤) الفتاوى ٢٨٠/١

(٥) مودة ١٤٤

(٦) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه

أمره فقام في بيته ﷺ (٢٧٨٢) رحمه في حجر  
في حياي غير ٥٦٠ ٦٦٠ (٢٧٧)

وذهب القسامة إلى أن هذه القصيدة  
محمدة بمرس سجدة ﷺ الذي كان في زمانه  
دون ما زيد فيه بعده<sup>(٧)</sup>

رأى هذا ذهب ابن حنبل وابن الجوزي  
وجمع من المعتبة<sup>(٨)</sup>

٤ نادر النسي إلى السجدة الثبوتية:

١٦ - اختلف العلماء في حكم الرقعة على من  
تدر النسي إلى مسجد النبي ﷺ، فبعض المعتبة  
أنه لا يلزم الرقعة، لأن من شروط الشر  
عندهم أن يكون شرعية مقصودة وأد بكون من  
جبهه واجب أو فرض، وإنه مات إلى المسجد  
الجوي غير واجب بخلاف ما نذر النسي إلى  
المسجد الحرام فإنه يلزمه الرقعة<sup>(٩)</sup>  
وإلى ذلك ذهب القضاة<sup>(١٠)</sup>

ويرى المتكفية وجوب الرقعة بالنذر إلى نوى  
صلاة أو صوما أو هككاف، لكن لا يلزمه النسي  
وله أن يذهب راجيا<sup>(١١)</sup>

ويرى المعتبة لزوم الرقعة بالنذر ما شربا  
واستدلو بقول النبي ﷺ «لا تشد الرحا إلا  
إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي

(١٠) إجماع المساجد من ٢٢٧، وفي المساجد ١٠٠٠، وفيه  
المساجد ٢٠٠، وحاشية في صافي ١٠٠، وفيه  
٢٧٥/٨

(١١) الإجماع ٢٢٢/١

(١٢) حاشية في صافي ٢٢٢/١

(١٣) حاشية في صافي ٢٢٢/١

(١٤) في المساجد ١٠٠، وفيه المساجد ١٠٠

والمسجد النبوي و المسجد النبوي

(١٧)

## مسح

التمحيص:

١ - مسح في اللغة معان، يقال مسح المسحوق  
المسحوق أو مثل مسحاً أمر يده عنه لإزالة  
ما عليه من أثر ماء وخبثه، ومسح على شيء  
ماء أو لدهن. أمر يده عليه به، ويقال مسح  
على شيء من الماء من المصير في ركنه ومسحوا  
رأسه ومسحوا رجليه في الكعبة<sup>(١)</sup>، ومسح  
له العتق عن العيل شمله، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>  
واسمح في الاصطلاح لا يخرج عن معنى  
التمحيص<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

١ العمل:

٢ - العمل لغة، مسح الموضع مسحاً، والعمل  
والاسم العمل وهو شام عمل الخد كنه<sup>(٤)</sup>  
وفي الاصطلاح قال المصنفين الخطيب  
هو سيلان الماء على جميع المكان به<sup>(٥)</sup>



(١) سورة التوبة ١٠٤

(٢) سورة التوبة ١٠٤

(٣) سورة التوبة ١٠٤

(٤) المسحوق المصير في ركنه ومسحوا

(٥) المسحوق المصير في ركنه ومسحوا

(١) المسحوق المصير في ركنه ومسحوا

(٢) المسحوق المصير في ركنه ومسحوا

ب- التيميم.

٣- التيميم لغة التمسك والرغبة والتعظيم يقال تيمم بالرمح، نقصده، وتوخاه، ونعده دون من سواه <sup>١</sup>، ومثله تأكل، ومع غسوه مدالي ﴿وَلَا تَقْسَمُوا بِالْحَيْثُ مَا تَسْعَفُونَ﴾ <sup>٢</sup> وتم في الاصطلاح: قهر مسح الوجه وأيديه بتراب مظهر على وجه مخصوص كما قاله غزالي <sup>٣</sup>.

والسج أعز من التيميم.

أحكام السج:

للسج أحكام منها:

أولاً: مسح الرأس في النصوص:

الكلام على مسح الرأس في مواضع كما يلي:

١- مسح الرأس في النصوص:

٤- لا خلاف بين الفقهاء في أن مسح الرأس مطلقاً من شرائع الوضوء، لقوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ <sup>١</sup>

ب- القادر للفرق في مسح الرأس:

٥- خلاف الفقهاء، في مسح اليد اليمنى، وعدم

احصية في أشهر الروايات عندهم إلى أن القدر

للجبري هو مسح راس الرأس، كما رواه الحسن عن أبي حنيفة، وهو لو كان راساً، قال ابن علقم إن أحسن رواية للربع وعليه مني المنعرون

ووجه التصدير بالربع أنه قد ظهر من الروايات في كثير من الأحكام كما في خلق راس الرأس أنه يحل به التحريم ولا يحل بدونه

والرواية الثانية: مفادها الناحية، وذكرها الزكركي والعلاني في ربه قال العلاني من الحديث، واختاره القندوري، وفي هذا وجه

الربع والتيميم أن أحسن أقل من الربع ووجه التفسير بالناحية، أن مسح جميع الرأس ليس بجزء من الآية بالإجماع، فلا يمكن

حذف الآية على جميع الرأس ولا على بعض مطلقاً، فإلا من أحسن على مقدار يسمى السج عنه مسحاً في التيميم، وذلك غير

معلوم، لكن به أشبه ذلك، محله وهو ما ورد عن الصغيرة من شعبه عن النبي ﷺ على أنه قال ونواً ومسح على يديه <sup>١</sup> نصار فله

عنه الصلاة والسلام بياناً لأجل الكتاب والرواية الثالثة: مقدار ثلاثة أصابع، وقد عا

مسام، وسئل في هذا الرواية، وذكر في التيميم أن عليها التقوى ووجه هذه الرواية، أن الأمر بالمسح يقتضي

(١) سج الراس - وابن عمر -

(٢) سورة المائدة ٢٣٢

(٣) في الصلاة ٢٥ / ٢٦

(٤) سورة المائدة ٦

١ حديث الصحيح - ٢٥٠ - روى مسج على عيسى  
خرجه عيسى ٢٥٠

بأنصحه ومنى العصفاء<sup>١١</sup>، واكتفى ببيع  
البحر لأنه يلهو من البيع عند إطلاقه<sup>١٢</sup>  
وبذلكها في كهيئة مبيع الرأس ونحوه  
المح وعين الرأس يذل البيع وغير ذلك  
معتصم بنظر في (وأموه)

### ثانياً: مسح لأكثر

٦. حلف بمطهارة بي مسح الأيمن من هو  
منه أو مريضه، ومن بعد لهذا قضاء على  
نفسه بنظر في مصداق (وأموه)

### ثالثاً: مسح الرقعة

٧. ذهب المالكية والشافعية ما عهد الرقعة إلى  
نه لا يفت مسح الرقعة على يده، لأنه من التلو  
في التيمم وقال النووي إنه بدعة<sup>١٣</sup>

وروي أحذية به بشه مسح الرقعة<sup>١٤</sup>  
ومعتصم ذلك في مصطلح (هـ ب ٢)

### رابعاً: المسح على العمادة

٨. ذهب الجماعة إلى أنه لا يحوز مسح على  
قدمه ما عدا بقوله تعالني<sup>١٥</sup> (وَأَمْسَحُوا  
رُءُوسَكُمْ) (وَلَا تَلْبَسُوا ثِيَابًا فِيهَا زِينَةُ الدُّنْيَا)  
فلم يحز مسح عليها كباكتفين، لأن المسح

الذي لا يمسح لا يكون إلا بالأنف، ولأنه المسح  
في مسح الرأس حدة، وثلاث مساحات  
أكثرها وثلاث، وحجم الكبر فقدر كنهه على  
عبي الثلاث

وذهب المالكية في المشهور في حدة في  
الذهب إلى أن مواجب مسح جميع الرأس  
واستعمل المالكية لقوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا  
رُءُوسَكُمْ) (٢٠)

والسنة في الآية رتبة التمسح، وأما  
واستعملوا، (٢١)

كما استدل الجماعة بنسب الأما وقالوا إن  
آية مسح الأيدي، ومنع التي رجع  
يتأدباً، والباء في الآية لإيجاز في الصلاة  
الفضل بالعمود<sup>١٦</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه يجري في فرض  
الوضوء مسح مسح بعض ثوبه أو  
بعض شعره ولو حده أو بعضها في حد  
الرأس بأن لا يخرج الشعر بالحد عنه فلو خرج  
بده من جهة برولة لم يكتف كالأنه تعالى  
(وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ) (٢٠) ورد أنه لا مسح

١١. مع غيره (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)



والأورع - وأمر نوره، واستدلو بما ورد من  
العبارة من شعبه على أن قوله رسول الله ﷺ  
ومضى على الحق والعمامة<sup>١٢١</sup>، ولأنه حلت  
في محل ورود النص تبعاً له، بل هو مع  
هذه كلاليب، لأن كل من مضى يسلط ماله  
في اليوم، فعلى السبع على حاشية المتقدم،  
والله أنه بعد وضح كسر العمامة لأنها  
أحد المسححات عن وجهه<sup>١٢٢</sup>.

**شروط المسح على الصلابة.**

٩- وسرقة لحرث المسح على العمدة عند من  
يعتبره ما يلي

أف لم يكونوا سائرين لجميع القرى إلا ما حثرت  
 العادة بكشف كعظم الرأس والأذن، لأن عدا  
 ذلك جرت العادة به لشدة الحر، وإذا  
 كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة  
 مكشوفة، فتجب أن يجمع عنه مع العدا  
 بعض عليه أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 طامته وباصيته هي حذيت الخضر، بن شعبة

وقال الخليل بينهما واجب؟ قالوا أحمد  
فيه، فيخرج في المسألة وجهان أحدهما  
وجوبه الآخر، ولأن إجماعنا ثابت على ما سنتره.

عيسى اخذني ليدعني ولا يخرجني من العمامة  
وقال لي محمد في صوته عندما ذكر المسيح علي  
اسمائه كمال ثم رث: وهذا حال هروقة  
وسخري والشمسي في قلبه

وعند ذلك لا يجوز السج عن الصلاة إلا إذا حُببَ خلعها سرور ولم يقتر على سجد ما هي منه في عيب كالفسوس، ولو أمكنه سجد بعض الرأس أو به وكمل على انضمامه وجوبا غير المصداق.

وعند الحاجة لا يجوز اسبح على العباد  
لا يجوز اسبح الراس ثم اسبحه بل لا  
يحب اسبح شيء من اسم الراس ولا فصل ان لا  
يقتصر على فصل من الصبي ثم يجوز ان  
اسبح كل الراس اسبح ما ذكره والتكبير  
على العمامة مشروط ذكرها على من

ان لا يكون عليها نحو دم البراءة، وان لا  
يسمح منه بحدادي القدر المسموح من امرين  
وان لا يكون عينا من الامور

ويعرى الخليفة حوار ملح على الخامسة  
قال، ابن بشر، ومن مسح عن الخدمة لوبكر  
الصفيق، رضي الله عنه، وله ابن عمر بن عبد  
المعزير، ولحسن رئاسة ومكحول.

(١) القائمة من حوالي ١٨٦ ولا تشمل ٦٥ وحدة  
من حوالي ٦٠ وحدة مختلفة ٦٨ ٦٩  
٣٠٠ وحدة

٢٦) فهرس الكتب مع قائمة المصادر  
٢٧) جانب عم ١ ١٥ ١٦

مجموعه کتابهای درسی و تالیفات علمی و فنی در زمینه مهندسی و معماری و هنر و ادبیات و علوم و فنون و ...

١٠٠٠

السر ، ويوم وليده للثمن<sup>١٩</sup> ، لأنه مسح  
على وجه الرحمة فتوقت بذلك كالخمس<sup>٢٠</sup>

### نزع العمامة بعد المسح:

١٩ - بعض خصاله على أنه إن نزع العمامة بعد  
المسح عليها بطبق ظهرته ، وكذلك إن  
انكشف رأسه ، إلا أن يكون يسير ، وكذلك إن  
انكشف بعد مسحها ، لأن ذلك مجزئ ترعها

وإن انكشف بعضها كتبه روايتان إحداهما<sup>٢١</sup>  
لا تبطل جهادته ، لا ، بل يمسح الممسوح عليه  
مع سائر العضو منورا ، ثم تبطل الطهارة  
ككسب الخف مع سائر البدنة

والأخرى بطل جهادته ، فإن الناصبي ولو  
انكشف منها كوبر واحد بطل المسح ، لأنه زال  
المسح عنه ، فلهذا سرح الخلف<sup>٢٢</sup>

### خلفنا المسح على القنسوا في الوضوء

٢٢ - ذهب الخطيب والحافظ في شعبه إلى  
أنه لا يجوز المسح في الوضوء على القنسوة  
بدلاً من الرأس لعدم إخراجها في مسحها ،

وقال النكتة: يجوز المسح على القنسوا إن

جاء من شرعها ضرر

١٩ - حبيب بن أحمد: مسح على الخدود بمسحة ثلاثاً في  
السر

٢٠ - في نسخة من نسخة ٢٦ ٢٨٣ - حار غير اذرع إلى

٢١ - وقاله في نسخة

٢٢ - في نسخة ٢٦ ٢٨٣ - حار غير اذرع إلى

عقري الثاني على منتهي لأصل فالخسرة ،  
والثاني لا يجب لأن العمامة ثابتة من  
الرأس ، فبعت أحكم بهما ، وانتم القصر من  
إليه ، فلم يبق لما ظهر حكمه ، ولأن وجوبها  
معاً يقضي إلى الجمع بين ذلك ومسح في عضو  
واحد ، فلم يجز من غير ضرورة كخف

بين كل عتد العمامة قسوة يظهر بعضها ،  
فالظاهر حوار المسح عيهما لأنها حاراً  
كالعمامة الواحدة

٢٣ - أن يكون على صفة عمامة مسلمين ، وأن  
تكون تحت لحيت مهاشي ، لأن فيه عمامتهم  
للمغرب ، وهي أكثر من غيرها واشتق  
مرعها ، فيجوز المسح عليها ، سواء كانت بها  
دوابة ، أو لم يكن تحت الحنك منها شيء

ج - أن لا يكون المصامح مجزئ كعمامة الخمرير  
والمنصورة

٢٤ - أن يكون لابس العمامة رجلاً فلا يجوز  
لمرأة مسح على العمامة لأنها متبذرة عن الشبه  
بغير حال ، فكانت مجزئة في جميعها ، وإن كان لها  
عذر بها يندر ، ولا يربط الحكم بالندور

### التوقيت في مسح العمامة

٢٥ - التوقيت في مسح العمامة كالوقت في  
مسح الخف ، لما روى أبو أمامة أن النبي صلى  
الله عليه وسلم مسح على الخمين والعمامة ثلاثاً في

(٢٦) أراجع الحدة

بسم الله، ابي نعيم، محقق عن النسخة  
وجود النسخة

والتمصيل في (حبره ١ وما بعدها)

### كيفية المسح في اليوم:

١٦- اتفق الفقهاء على أن مسح الوجه واليدين من أركان التيمم<sup>(١)</sup>، لقوله تعالى ﴿وَأَيُّكُمْ يَسْتَفِئُ﴾<sup>(٢)</sup>

وللتفصيل انظر مصطلح (تيمم قرا ١٦).

### ما يظهر بالمسح:

#### أ- الجسم المصلي:

١٧- في طهارة الجسم المصلي بالمسح إذا أصابه عيقة خلاف تمصيل على التحول والتميم ذهب الحنفية والشافعية في قول فقه الباطني عن مالك إلى أنه يظهر بالمسح كل عضو لا يسام به كسرأ، وظفر، وعظم، ورجل، وأية مفعونة، سواء أفضله بحس له حرم أو لا، رضا كان أو بفسا، لأنه فصلاتها لا يتبدل عليها شيء من النجاسة، فيزول بالمسح، ولأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشترون الكفاح ببولهم، لم يسخرونها، ويصلون معها، ولأنه لا يتبدل عليها النجاسة، وما على ظاهره يزول بالمسح.

وأما الحنابلة إذا كان عليه صدى أو كان

مضوئاً فلا يظهر بالمسح لأنه غير متصل، وكذلك التوب الضليل لا يظهر بالمسح لأن له سبباً<sup>(٣)</sup>.

والمتعدد عند المالكية له بدني وأصاب كل عضو لا يسام له كسيف، ومرة وجوهر سوله مسحه من الدم لم لا، وظفروا الحنك بقسطه هذه الأشياء بالعسل، ويكون الدم مباحاً كدم جهاد وقصاص وذبح وعقر حيد فهذا كل دم عدوى يجب الغسل<sup>(٤)</sup>.

ودعب النجاسة وخالبه إلى أنه إذا فصلت النجاسة شيئاً ضليلاً كعب وسكين ومرا لا لم يظهر بالمسح بل لابد من غسل<sup>(٥)</sup>.

#### ب- موضع الخبيثة:

١٨- صرح الحنفية بأنه يظهر بالمسح موضع النجاسة إذا مسحها بثلاث حرق وطسات بظان، وقاس صاحب الفتح عليه ما حول محل القصد إذا لم يضح، وبخلاف من الإساقه السريان إلى القلب<sup>(٦)</sup>.

ويطوب من هذا ما صرح به المالكية في موضع النجاسة ببولهم، يعني من أثر دم موصع للنجاسة أو القصد إذا كان ذلك

(١) جانب ابن عابدين ٦/١-٢-٣-٤ وفتح المغني ١/١٤١/١

جانب الأختار ١/٣٣١، وجانب الدوسقي ١/٣٨٠، ٣٨١

(٢) جانب الدوسقي ١/٣٨٠، ٣٨١

(٣) جانب الجمل ١/١٩٠، والمغني ١/٣٧١

(٤) ابن عابدين ١/١٩٠-١٩١، والأختار ١/٣٣١

(١) جانب ابن عابدين ١/١٩٣، وفتح المغني ١/٣٨٠، ٣٨١

بطلان، وجانب الدوسقي ١/٣٨٠، ٣٨١، وبني للمعاني ١/٩٨٠

وكشاف المغني ١/٣٣١-٣٣٢

(٢) صرا للفتا ١

الرمح مسح عنه القدم، لتضرره بالحنك من  
وجوه الماء لذلك لمحل ويستمر المصحف في أن  
يرى ذلك الموضع، فإنه يرى غسل الموضع، به  
إن محل مضمون إذا كان أثر القدم يخرج أكثر من  
فردية، وإلا فلا يغير في الموضع مسح<sup>١١</sup>

## مَسْح عَلَى الْخَفَيْن

التعريف

ج - الخف والنعل.

١ - المسح لفة بغير مسح، وبمياه، ببول  
اليدين على القدم، مطا<sup>١٢</sup>

والمسح على الخفين أصالة لفة على  
محمود في محل مخصوص<sup>١٣</sup>

١٩ - ذهب الحنفية إلى أنه إن أصاب الخف  
والنعل بماء، لم يكن كسائر وجبة لا ببول لا  
بالنيل كبعض كانت، ودون من أبي يوسف  
أنه يظهر بالمسح على الثراب كبعض كانت  
مسحده من الماء، وإن كان باليه فين به  
بكن لها حرم كسوءه، والمغفر، والماء النجس،  
لا يظهر إلا بالصب، وإن كان لها حرم كثير.  
فإن كان ميا فإنه يظهر بالمسح بالأصابع، وإن  
كان خمره كالعمرة والدم المثلث، وثروث  
يظهر بالمسح على أبي حنيفة وأبي يوسف وعنه  
محمدا لا يظهر إلا بالنيل<sup>١٤</sup>

الأفعال ذات الصلة

أ - الغسل:

٢ - الغسل بلفه بمسح اليد بمسح غسل،  
وهو مسلا، ماء على الشيء مطا<sup>١٥</sup>  
وهي الاصطلاح أصالة ماء، ظهره على  
الشيء على وجه مخصوص<sup>١٦</sup>

والغسل في مساهة نصيب وحلاف يظهر  
في (طهارة ج ٢١)

والصلة أن كلا من المسح على الخفين  
والغسل يكون من إزالة الحدث

مشروعية للمسح على الخفين

٣ - لمس مشروعية المسح على الخفين بالسة  
أسوية المظنة<sup>١٧</sup> ومنها ما رواه عبد بن أبي

المصنف المصنف في المسح، مساهة المسح، التعريف في المسح

١٢ - مساهة المسح

١٣ - مساهة المسح

١٤ - مساهة المسح

١٥ - مساهة المسح



١٢ - مساهة المسح

١٣ - مساهة المسح

## منح عن الحقن ٥٢

تدري وحده كما يجب أن تحتب بواحد.  
وعند الحائض: الأفضل السج على الحقن  
أخذاً بالرحمة ولأن كلاً من المسح والسج  
أمر مشروع<sup>(١)</sup>

وقد يجب السج على الحقن كأن حاف  
فوت عرفة أو إلقاء حجر أو نصب ملاء عند  
حسن وحليه ووجود برد لا يقرب بسج به، أو  
ضائق الوقت ولو اشتغل بالمسح لخرج الوقت  
أو حتى أن يرفع الإمام رأسه من الركوع  
الثاني في الجمعة، أو تمنى عليه الصلاة على  
صبي وخوف تضجره لو غسل أو كان لا يس  
الحف بغير طه محللاً ودخل الوقت وحده  
مانكتي السج فقط<sup>(٢)</sup>

### حكمة المنح على الحقن

١ - الحكمة من منح على الحقن فتبسيط  
والتحقيق عن المكلفين الذين يشغل عنهم سجع  
الحف وتصلح الرطوبة خاصة في أوقات الشتاء  
والبرد الشديد، وفي السفر وما يصاحبه من  
الاستعداد ومواصلة السفر.

طلب وصي الله تعالى عنه ولو كان الغير  
ماتواي لكن أسفل الحف أولى بالسج من  
أهله. وقد رأيت رسول الله ﷺ يسج على  
ظاهر خطبه<sup>(٣)</sup>

ومارواه جرير بن عبد الله الجعفي وصي الله  
تعالى عنه قال ثم توصاً ومسح على حفيه،  
لقبل له الثقل هذا؟ فقال نعم. وأيت رسول  
الله ﷺ قال ثم توصاً ومسح على خفيه<sup>(٤)</sup>،  
وإسلام جرير كان بعد نزول المائدة التي فيها  
قوله الله تعالى ﴿يَتَابِعُهَا أَيُّهَا أَهْلُ بَيْتِي﴾<sup>(٥)</sup> فاستسج  
إلى المصنوعة فأعسوا وأجودكم وآية يسكنكم إلى  
تكميلهم وآتسكم وإزودكم وأرجعكم ثم إلى  
الكبير<sup>(٦)</sup>، وأني حين إنها مسحة للمسح.

وقد روى مشروعه السج على الحقن أكثر  
من تعاقب من الصحابة وضواؤه عليه  
سهم العشرة<sup>(٧)</sup>

### الحكم التكليفي للمسح على الحقن

١ - الأصل في منح على الحقن الجواز،  
والفضل أفضل عند جمهور الفقهاء، وهو  
مصلحة من الشارع، وله سبحانه بحسب أن

(١) - حسب: هو كان الغير يراي. ١.

أخرجه براد: (١٦٩) وصححه في جري النحوس  
الخير (١٦٠/١)

(٢) - حسب لبرية: ١٦٢/١ روى طوسي: ١٦٠/١ وسهليل  
طايه: ١٦٢/١ عليه الأعمدي: ٢١٢/٢ ٣١٥

(٣) - جود المائدة: ٩

(٤) - لغير العار: ١٦٧/١

(١) - منفي للمصنوع: ١٦٢/١، مستظهر للإمامان: ١٦٢/١. الشرح  
المصير: ١٦٢/١، والتمسح: ١٦٢/١، والتمسح: ١٦٢/١، والتمسح: ١٦٢/١

(٢) - وضع للشرح: ١٦٢/١، وضع للشرح: ١٦٢/١، وضع للشرح: ١٦٢/١

(٣) - حسب ابن حنبلين: ١٦٢/١، روى: ١٦٢/١، روى: ١٦٢/١

(٤) - حسب: ١٦٢/١، روى: ١٦٢/١، روى: ١٦٢/١

وجاء على الرجلين<sup>(١١)</sup>

واستدوا، فإرواه لبي بن عماره قال: ثب  
يأرويه الله ليسع على الحقين؟ قال: نعم  
فلب يوماً؟ قال: يوماً فلب يوماً؟ قال  
يومين؟ قلت وثلاثة؟ قال: أو ما شئت<sup>(١٢)</sup>

ولأنه منح في طهارة فم يتوفت بوقت  
لمنح الترس في الوصية والمنح على  
الخبائر ولأن السوئيت لا يؤثر في حسن  
الطهارة، إنما ثنائيت لطهارة تحدث من البول  
والتطاول والحق<sup>(١٣)</sup>

### شروط المنح على الحق

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز  
المنح على الحقين بل وجب عليه التمسك بل  
يحببه فيه من الحق والفتنة، كما ذهبوا  
إلى حصار المنح على الحقين من الحديث  
الأسرع بمرور مئة، وهذه الشروط قسم  
إلى قسمين: شروط مطلق مبيهاً، وشروط  
مخبر فيها، الشروط المبطر ولم يشترطها  
الجمهور الآخر

مدة المنح على الحق في الغمر والسر:

٦- اختلف الفقهاء في بوقت مدة منح على  
٧-

الأول يرى جمهور الفقهاء المنح  
والإنسانية والجمالية بوقت مدة منح على  
الحقين يوم وبيلة في الغمر، وثلاثة أيام  
وبيلها في السر<sup>(١٤)</sup> ويستدلوا بأرواه علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه قال: مجتنب سور لث  
١٥ ثلاثة أيام وبيلها في السر وبيلة وبيلة  
للمقيم<sup>(١٥)</sup> وسواء كان سر طاعة أو سر  
معصية عند الحنفية، أما المالكية والحنابلة  
فيرى أن المسافر مصر مئة منح يوماً وبيلة  
طقت كغالبهم، لأن ما زاد بعده بالسر وهو  
معصية فلا يجوز أن يستعمل بها رخصة<sup>(١٦)</sup>

ثاني يرى التحكيم أنه يجوز منح على  
الحقين في الغمر والمنقب ذو شخصية على  
المنح من غير بوقت بيل بل فلا يرعاهم إلا  
لوجوب العس ريد، للمكتمل ريعهما في  
كل تسبوع مرة يوم الخمسة ويوفى برود العسل  
لها، ويزعمه مرة في كل أسبوع في مثل النوم  
الذي لسهما فيه، فإما، ريعهما لبيد أو ميرة

١١ شرح المصنف ١٥٢، ١٥٣ ١٥٨ وجوه لاكن

١٢ حديثه بأرواه الله، الله على عذر<sup>(١)</sup> قال المصنف

أخرجه أبو داود ١٥٦٦ وندرقش في السر ١٨٤١

و١٥٦٦ قدره مطلقاً، أمّا في السبب وذهبوا برحمة

سليمان المصنف ١٥٢

١٣ الله لا يخبرني ١٥٦٦ وذهبوا إليه ١٥٢٢ والله

وولي ١٥٨ ومن الأثر ١٥٢

١٤ المنح عليه ١٥٢، ١٥٣

١٥ حديثه مجتنب سور لث ثلاثة أيام

مرجع المصنف (١٥٢)

١٦ في المنح ١٥٢ ومنه في الأثر ١٥٢٢ والله

١٥٢، ١٥٣ ومنه في السبب ١٥٢

## شُح على الخفون ٨

### المجهور<sup>(١)</sup>

ب - أن يكون الخف ظاهراً، فلا يحور المسح على خف نجس كحبل البسة قطن، يبيع عند الخصة والساقية، ولا يعد المبيع عند المالكية والخبئة، لأن اقتداءً بظاهر عند لأرباب غير مظهر عند الآخرين والنجس منهي عنه

ج - أن يكون الخف ساتراً للعض المصروع غطته في الوضوء فلا يحور النجس على خف غير ساتر لمكبي مع التقدم<sup>(٢)</sup>

د - إمكانية متباعدة بشي بهما، ولعصيل هذا انفراد على النحو التالي

يرى الحنفية إمكانية مبيعة لشئ ايمساك فيها مرسعا فائسراً - وفي قول مدة السير السريع للمسافر لا يحور المسح على شئ الرقيق الذي يتخرق من مسامة بشي في هذه المساحة، كما لا يحور اقتداء الخف من الخشب أو الزجاج أو الحديد، كما لا يحور المسح على الخف الذي لا يمسك على رجل من غير شد<sup>(٣)</sup>

### الشروط التي عليها:

٨ - ١ - أن يسر الخف عن طهارة كاملة، لحديث نصرة بن شببة قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلويت لأتبع خفيه فقال: «فدهما يري أحدهما ظهري» - فصح بهما<sup>(٤)</sup>

وقد استلزم التقيد في بعض حديثات هذا انفراد بالمجهور غير الشامية بشرط أن يكون الطهارة بقاء من وضوء أو غسل، أما الشامية فيجوز أن تكون الطهارة ماء أو ما شيم، ولكن ليس بشد الماء، بل بعدم القدرة على سحبه

ويرى المجهور غير الخصة أن تكون الطهارة كاملة بأن يلبسها بعد شام الطهارة بالوضوء أو بالغسل، بهما يرى الخصة أن تكون الطهارة كاملة ولو لم يراع بها الترتيب وقت الحدث بعد اللبس، وأن الترتيب في الوضوء ليس شرطاً عندهم، وهو شرط عند المجهور، فهو غسل رجله أو أذنه مسح رأسه وغسل وجهه ولبسه إلى الترتيب ثم لس الخف فيجوز له المسح عند انتفاص وضوئه عند الخصة دون

(١) ينظر الإيضاح ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦





## نسخ على الخفين ٩

الخف - يتم ذلك تفصيلاً عند اتقائها

يرى الخشب وهو الرّيح عند الملكية جواز  
مسح على الخرسوف، لحديث روى بإسناد  
يحيى بن يحيى أنه سئل عن مسح على مودنه  
وهو الخرسوف منهم<sup>(١)</sup>

وسنطرط احتقة ثلاثة شروط لصحة المسح  
على الخرسوف

الأول: أن يكون الأعمى من جنس من كان عليه  
جلد صحيح للمسح عليه من وصل منه إلى الأسر  
الثاني: أن يكون الأعمى صحيحاً متمشي به  
وحده.

الثالث: أن يبسا على صدره، تكماً ليس  
بالسمل على ظهره يجب أن يلبس الأعمى  
على ظهره كدبته<sup>(٢)</sup>

وعند الشافعية قال النووي: الخرسوف هو  
الذي يلبس فوق الخف لشدة البرد غالباً - مودنه  
بسن خفا فوق حصى منه أربعة أحوال

أحدها: أن يكون الأعمى مصلحاً للمسح  
عليه دون الأسفل، فبعضه أو طرفه، فيمسح  
على الأعلى خاصة

الثاني: مكسه، فالسح على الأسفل خاصة،  
ولو مسح الأعمى مودنه المل إلى الأسفل،  
ليزى لصد مسح الأسفل أجراً، وكذلك  
تصديهما على الصحيح، وإن قصد الأعمى لم  
يجز وإن لم يلبس واحداً، بل قصد مسح في  
الجسم، أقرأ على الأصح، قصد إنباط  
موضع لرجل بالمشح

الثالث: أن لا يلبس على حدهما فيعتبر المسح  
الرفع أن يصح كلاهما، فيمسح على  
الأعلى وحده، أو على القديم حوزاً، والجديد  
منه

كث، الأظهر عند الجمهور لجسه،  
وصحح الشافعي أبو الطيب في شرح  
الفتاوى القديم<sup>(٣)</sup>

وقد أضافه، وإن لم يمسحاً قدم يحدث  
حتى ليس عليه آخر، وكان الخفان صحيحين  
مسح ابهما شاء، إن شاء مسح الفولاني لأنه  
حده مائرثت منه، فله المصرد، وإن شاء  
مسح الصحافي، لأن يدخل يده من تحت  
الفولاني فيمسح به لأن كل واحد منهما  
محل للمسح فجاز مسح حبه، ولو لم يمسح  
بحر مودنه في أحد الرجليين مودنه حقه دون  
الرجل الأخرى مما يلبس فيها جوداً بل  
أصح فقط جاز للمسح على الجودين الذي

(١) حاشية في حاشية ١٧٩/١، وموافقة للإكليل ١٥، ٢٤/١  
وحديث مالك رضي الله عنه، رابطة في المسح  
أمره مودنه ٦١ - ١١٧/١، وموافق في المسح ١٧٩/١  
(٢) وقال مالك، لما حدث صحيح  
(٣) حاشية في حاشية ١٧٩/١

مُصَوِّحٌ بَدَلَ عَنْ عَمَلٍ مَا نَعَتُهُ، وَاسْتَدْرَكَ لِأَهْوَجٍ  
بِهِ بَدَلَ أَحْسَرٍ، يَنْبَغُ بِمَنْعٍ عَلَى الْأَسْفَلِ لِأَنَّهُ  
الْمَوْضِعُ تَعَلُّفَتْ بِهِ، وَإِنْ لَيْسَ خُشَاً عَلَى حَرِّ  
فِيهِ عَدَدٌ وَمَنْعٌ لِأَعْلَى ثُمَّ رَجَعَ الْمَنْعُ  
الْأَعْلَى لِمُزْمَعِ رَجْعِ التَّحْقِيقِ وَغَايَةِ الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ  
مَحَلُّ الْمَنْعِ، وَبَرَعَهُ كَرِهَتْهُمَا، وَالْمَوْضِعُ  
بَعَثَتْ بِهِمَا، فَصَارَ كَمَا يَكْتَسِبُ الْقَدَمُ<sup>١</sup>

د - فَيَكُونُ بَيْنَ الْخَطِّ مَدْحاً وَمَعْنَى تَضَرُّطٍ  
عَنِ الْمَالِكَةِ وَالْحَافِظَةِ وَمَعْنَى لَأَصَحُّ عَنْهُ  
الْمَدْحُ، فَهِيَ لَا يَجُوزُ الْمَنْعُ عَلَى الْخَطِّ  
بِمَنْعٍ أَوْ الْمَسْرُوقِ أَوْ الْمُسْتَعْمَلِ مِنْ خِلَافِ  
حَرِّ أَوْ أَحْسَرٍ أَوْ لَوْ شَارِكٌ لِحَرِّ  
لِصَرُورِ السَّرْدِ وَالتَّجَلُّجِ كَمَا يَرَى دُونَ أَحَدِهِمَا،  
وَعَنْ حَقِيقَةِ الْمَدْحِ فِي الْأَصَحِّ بِجُودِ مَدْحٍ  
عَلَى الْخَطِّ وَبِئْسَ مَدْحٌ<sup>٢</sup>، وَلَا يَجُوزُ  
عَنْ حَقِيقَةِ الْمَنْعِ لِمَنْعٍ بِحُجٍّ أَوْ عَمَرٍ لِأَنَّهُ  
مَنْعٌ مِنْ بَيْنِ الْعَبْثِ

ه - لَا يَكُونُ خُشَاً تَطْهَرُ الْقَدَمُ مِنْ خِلَافِهِ  
عَلَى تَضَرُّطٍ بِرِ الْفَهْمِ فِي تَقْلِيدِ عَمَلِ النُّجُورِ  
الْقَلْبِيِّ

يَشْتَرِطُ الْحَقِيقَةُ فِي الْخَطِّ أَنْ يَكُونَ مَدْحاً مِنْ  
وَصُورِ الْمَدْحِ أَوْ مَدْحٍ سَوَاءً أَكْبَرَ وَتَقْبِلاً أَوْ  
مَسْجُوداً لِأَنَّهُ لَأَصَحُّ عَمَلٌ وَصُولُ الْمَدْحِ

لَهُ هُوَ الْخَطُّ وَعَلَى حَقِّ الشَّيْءِ فِي مَرَحِلِ  
الْأُخْرَى لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ بِمَعْنَى وَحَقِّ الشَّيْءِ فِي  
مَرَحِلِ الْأُخْرَى، فَهُوَ كَمَا وَثِقَ بِكَرِّ الْخَطِّ  
شَيْءٌ، لَيْسَ كَقَوْلِ أَحَدٍ لِعَدِيدٍ صَحِيحاً وَالْأُخْرَى  
مَدْحاً بِجَزَاءِ الْمَدْحِ عَلَى الْفَوَاقِ لِأَنَّهُمَا كَحَقِّ  
وَاحِدٍ، وَكَذَا إِنْ لَيْسَ عَلَى صَحِيحٍ مَعْنَى فَهِيَ  
عَلَى، وَلَا يَجُوزُ الْمَدْحُ عَلَى الْخَطِّ التَّحْقِيقِيِّ إِذْ  
قَدْ أَمَّا الْخَطِّ صَحِيحاً وَالْأُخْرَى مَدْحاً إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ التَّحْقِيقِيُّ هُوَ الْقَصْدُ بِصَحِيحٍ يَصْحَقُ الْمَدْحُ  
عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَدْحٌ بِمَعْنَى أَنْبَسَ مَا وَجَدَ  
بِخِلَافِ مَا يَلْبِغُ كَلَانَ الْفَوَاقِ هُوَ الْقَصْدُ بِصَحِيحٍ  
فَلَا يَصْحَقُ الْمَدْحُ عَلَى التَّحْقِيقِيِّ، لِأَنَّهُ مَدْحٌ بِمَعْنَى  
تَضَرُّطٍ، مَدْحٌ فِي الْإِنْجِيزَاتِ وَكُلٌّ مِنْ أَحَدٍ  
فَقَسْرُ الْخَطِّ التَّحْقِيقِيِّ بِدُونِ مَسْئَلٍ مِنْ أَنْفُسِ  
عَلَى الْقَصْدِ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ الْخَطُّ مَعْنَى وَحَقِّ  
أَحَدِهِمَا لَوْ أَنَّ الْأُخْرَى مَدْحاً مَحَلُّ الْفَرْضِ لَمْ  
يَحَرِّ الْمَدْحُ عَلَيْهِمَا وَلَا عَمَلُ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ  
وَاحِدٌ مِنْهُمَا غَيْرُ مَدْحٍ بِصَحِيحٍ عَلَى تَضَرُّطٍ،  
كَمَا لَوْ لَيْسَ مَدْحاً بِنُورٍ تَضَرُّطٍ وَإِنْ رَجَعَ  
الْفَوَاقِ لَيْسَ مَدْحاً لَمْ يُوْثِرْ كَمَا لَوْ انْتَرَفَعَ وَإِنْ  
تَوَصَّلَ أَوْ لَيْسَ خُشَاً لَمْ أَحْذَرْ ثُمَّ لَيْسَ الْخَطُّ  
الْأُخْرَى لَمْ يَجَزِ الْمَدْحُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَدْحٌ عَلَى غَيْرِ  
طَوَائِفِهِ بَلْ يَصْحَقُ عَلَى الْأَسْفَلِ أَوْ مَدْحُ الْخَطِّ  
الْأَوَّلِ بَعْدَ حَقِيقَتِهِ ثُمَّ لَيْسَ الْخَطُّ التَّحْقِيقِيُّ وَلَوْ عَمَلُ  
طَوَائِفِهِ لَمْ يَحَرِّ الْمَدْحُ عَلَى التَّحْقِيقِيِّ لِأَنَّهُ الْخَطُّ

١ - كَمَا تَضَرُّطٌ ١١٧ ١١٨  
٢ - "رَجْعُ الْمَدْحِ" ١١٩، وَفِيهِ ١٢٠-١٢١-١٢٢  
وَالْفَوَاقِ ١٢٣

أصابع يده اليسرى على معدنم خلف رجليه اليسرى، ويضع أصابع يده اليسرى على معدنم خلف رجليه اليسرى، ويرجع بين أصابع يده فتيلاً، بحيث يده الملح أكثر قليلاً يمكن من الخضم، وبذلك لا يصح لصح على باطن القدم ولا على حوافه ولا على عقه ولا ساقيه، كما لا يسن تكرار الملح<sup>١١</sup>

ويرى المالكية وجوب مسح جميع ظاهر الخلف، كما يستحب مسح أسفلها أيضاً، يضع أصابع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجليه اليسرى ويضع أصابع يده اليسرى تحت أصابع رجليه اليسرى، ويمر بكف يده على خلف رجليه اليسرى بالخمسة الكعبين، ويضع أصابع يده اليسرى فوق أطراف رجليه اليسرى ويده اليمنى تحت أقباعها، ويمر بكف يده على خلف رجليه اليسرى بالخمسة الكعبين، كدنته، ويكون قد مسح جميع الخلف ظاهره وباطنه<sup>١٢</sup>

ويرى الشافعية أن المسح الواجب هو ما يصدق عليه معنى مسح في محل آخر من، وهو مسح ظفر الخلف، فلا يمسح لصفاته ولا أعبعه ولا جوفه، لإطلاق المسح بدور تصديره، فيكتفى به بطق عليه اسم المسح، ولا

ويرى المالكية أنه لا بد أن يكون الخلف من جلد كما سبق

ويرى الطائفة أنه يشترط في الخلف أن لا يصبغ بالشراب مضافاً أو خفف<sup>١٣</sup>

و- أن يبقى من محل العسل في الرصوة من القدم شيء

فإن اعتدله من له رجل واحدة لم يبق من مريض الرجل الأخرى شيء، نفس ما يصح المسح عليه في الياتيه جائز له المسح عليه لأنه سائر لغيره

قال اليهودي: وعلم منه أنه لو ليس حذاء في إحدى رجليه مع طاء الأخرى أو مضطرب أو زاد مسح عليه وحسن الأخرى أو ملقى منها لم يجر له ذلك، بل يجب غسل باقي الخلف معاً يلي عليها، فلا يجمع بين البدل والمبدل في محل واحد<sup>١٤</sup>

### كيفية المسح على الخنزير ومقتضاه:

١٠ يرى الحنفية أن الواجب المسح بمسح ثلاث أصابع من أصابع يده اليمنى على ظاهر خلف اليد مرة واحدة

وكتبتهم أنه يبدل بالمسح على الخنزير من أصابع القدم مخطوفاً إلى جهة الساق، فيضع

١) عنه الأخرى: ٤١٢، ٤١٥. وفرد القصار: ١٥، كما يفتقر ٢٤ منح الصور ١ ٣٦. وفي ما سبق ٦٦٢، ٦٦٣

٢) طرح القصار: ٢٢٥، ٢٢٦. وقدر المسح: ٢٥٧، والقول: ٦٦٢

١) منسوخ الإرسال: ٢٢. وفرد القصار: ١، ٢. منسوخ القصار: ٢٦. وقدر الأكل: ١٦١. ٢) كتاب النجاة: ١٢٤

کاتب مدد المسح باسمه، ولاد مسیح صمد و محمد  
رحمه

٦- وجود مخرج للملح داخله  
والخمس: والنامي فإذا وجد أحد هذه  
الأنواع انقضى الملح عن الخنزير ووجب  
منهها وعسر جميع اليدين ويجوز مسح  
عن حبه بعد تسهله بعد تمام الظهيرة إلى ر. د  
ولذلك

٣- نزاع الحقين أو اختلافهما : فإذا جهرت  
رحلته أو إحداهما بنزاع الحق أو بحروج  
قائه أو اختلافهما أو بحروج أكثر انقدم خارج  
الحق المنتهين المسح. وذلك لما روي عن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم من أن أكثر ما يحكم الله بين  
بينه وبين عبده من أجل أن الله يحب عمل  
عبده حينئذ عند الجمهور غير الخائض لطلاق  
ظهورهما من رواه القيد وهو المسح. ويرى  
الحق يرجع إلى الأصل وهو المسح

وعند الحاجة فإذ يصرح حبيب و حبيبته أو  
خرجت لذهاب أو احتلما أو أكثرهما من الخيب  
وحي إحداهما الوصوه كده، لأن الملح ألبس  
صفا على اليد ' ثم تمسح بطن  
الطهارة في القدمين بطن في حبيبتها

قوله اسه اذ يحرم مسح على ما هو رطب

وبوي احكامه في الواجب في مسح خض  
هو مسح اكبر مستخدم في مسح حلقه  
بالاصابع، ولا يمس مسح اكبر من ذلك من  
بعض الخلف او حرمه او غلبه في سائه<sup>1</sup> لان  
الخط المصح ورد مطلقا في الاحاديث ومفسره  
الشيخ رحمه الله في حديث غيره، من مسحه  
وعنه انه عنه قال: «موضع النسي» ومسح  
على احدى يدي، ووضع<sup>2</sup> على<sup>3</sup> يمينه على<sup>4</sup> حقه  
الايمن، ووضع<sup>5</sup> على<sup>6</sup> اليسرى على<sup>7</sup> حقه الايسر،  
ثم مسح على<sup>8</sup> مائة وحده على<sup>9</sup> كلتي  
يدين على<sup>10</sup> اصابعه من الخلف<sup>11</sup>

تواظفوا على المسح على الخفين

١٩ - يستطیع مسح علی احدى فی الخ لآل  
الخاله

٦- بواقص الوصو، لكل مايقص الوصو،  
يقص الوصو عن المصداق، لأن المصداق هو  
مقص الوصو، والليل يشهد به نفس  
الأصل، فبالمصداق وهو من يصح على  
الحدود كونه من جلد أو من عظم مقبولة إن

مشرق الاسلام ۱۶۷ وروندہ اظہار ۱۶

1. *سيرة الزيات*، ١٧، وعرفه جليلي.

١٢٢٢

هذه نسخة المصحف من عهد الخليفة العباسي المأمون

أمره في يومه في ذلك

٢ النسخ المتعبر ٤٧٧ في [المخطوطات]

وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ بِذِكْرِ لَيْلٍ وَقُرْآنٍ مُدْنٍ مَدِّدٍ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نَزَّلْنَاهُ بِحَقِّ عِلْمٍ وَلَئِنْ أَنْتَ مِنْ أَتْقِيَاءِ

— 1997 —



١ - ما رولا، المعبره بن شمه داني انبي بيده مسح  
على الخويزين والتملن<sup>(١)</sup>

وهذا يدل على أن الخويزين لم يكونا عبيدا،  
لأنهما لم يذموا كذبت لم يذكر سملين فيه  
لا يقال مسحت على الخلف رجله<sup>(٢)</sup>

و سملوا كذبت على جوار المسح على  
الخويزين إلى الصنحية صبحوا على الخويزين  
ولم يصر لهم صحنات في حصوهم تكن  
يصلها<sup>(٣)</sup>



أما عبد المحسنه فإن عمل احمد لعم  
أصحاب بحري، عن مسح عليه ولو لم يمسح  
المسح لإبائه بدواجب من مسح وريانه في  
مجه<sup>(٤)</sup>

### المسح على الخويزين

١٣ - الخويز هو ما يسه الإنسان في قدميه  
سواء كان مصوفاً من الصوف أو القطن أو  
فلكتن أو نحو ذلك.

وهو ديب بمههور الفناء على حوار المسح  
على الخويزين في حلقه.

١ - أن يكون الخويزان مقلدين، يخطبهما  
أجلد لأههما بقوس مقام الخلف في هذه الحانه  
٢ - أن يكون الخويزان متعيل أي بهما عمل  
وهو يتخذ من (دلف) وهي الخالي لا يصل إياه  
إلى القدم، لأن الخلف لا يسه الله<sup>(٥)</sup>

ويرى الإمام أحمد بن حنبل والشافعيان من  
الحنية حوار المسح على الخويزين مشرعين  
الأول أنه يكون بعضاً لا يسمع منه شيء من  
القدم.

الثاني أن يمكن شابة الخشي به وأن يبين  
بشده من غير شد بالمرى وجوها، ولم يشرط  
الحمله أن تكونا مملوئتين

### واستقنوا بالآتي

١٤ - الخويزان ٢٨٦

١٥ - المسح ٢٨٦/١ وكتبه شافعي ٢٨٦/١ وكتبه

٢٨٦/١ وكتبه شافعي ٢٨٦/١ وكتبه

١ - حديث: "وهذا مسح على الخويزين و شافعي"

٢ - خبره في الإله ٢٨٦/١ وكتبه شافعي ٢٨٦/١ وقال

الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"

٣ - خبره الإله ٢٨٦/١ وكتبه شافعي ٢٨٦/١ وكتبه

٢٨٦/١ وكتبه شافعي ٢٨٦/١ وكتبه

ولا يحرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
القوي<sup>(١)</sup>

والصلة بين الوكيل والسخر هي أن الوكيل  
ذمم، لأنه قد يكون بهيب القاصي وقد يكون  
بذهب أحلح الناس

## سخر

المراد

١- أسخر اسم مأخوذ من الفعل سخر، يقال:  
سخره تسخيراً، كقوله حملاً بلا أحرف: ورجل  
سخر يسخر في الأعمال.  
والسخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم  
أو دابة بلا أجر ولا نص<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح عرفه ابن عديم مقلاً من  
السحر فسماه أسحر هو أن يصب  
القاصي وكلاً من المائب بسبع الخصومة  
عليه<sup>(٣)</sup>

الإنفاذ ذات الصلة

للوكيل

٢- الوكيل في اللغة، من وكلت الأمر به  
فلان فوضته إليه واكتبت به، ووكيل الرجل  
هو الذي يقوم بأمره، ووكيل إله الأمر اسمه

الحكم الإجمالي:

٣- يسي حكم ذهب للسخر من المائب في  
الخصومة على حكم انقضاء على العاقب  
فبعد انقضاء لا يجوز انقضاء على العاقب  
إلا بحضور مائه كوكيله ووصيه ومنوبي  
الوقوف أو مائه شرعاً كوصي موصيه  
القاصي<sup>(٤)</sup>

ونشى حواجر رادة جواز انقضاء على  
المائب، وبذلك أحال انقضاء على السخر  
الذي يصبه القاصي وكلاً من المائب، لأن  
انقضاء عن السخر هو عن انقضاء على  
المائب<sup>(٥)</sup>

لكن المذهب عند ختمية أنه لا يجوز انقضاء  
على سبب الاختصاص، ونقل في حاشي  
سنان  
الأولى أن يرى بالحق وأرد الرد في اللغة،

(١) السخر اسم مأخوذ من الفعل سخر، يقال: سخره تسخيراً، كقوله حملاً بلا أحرف: ورجل سخر يسخر في الأعمال.

(٢) السخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر ولا نص.

(٣) السخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر ولا نص.

(٤) السخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر ولا نص.

(١) السخر اسم مأخوذ من الفعل سخر، يقال: سخره تسخيراً، كقوله حملاً بلا أحرف: ورجل سخر يسخر في الأعمال.

(٢) السخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر ولا نص.

(٣) السخره - ورن عرفة - ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر ولا نص.



خامسة: هو حال رجل ساساني لم يعل  
فلا حق ولا موبون حتى بي سرته صاني  
بشاهدين أنه في سره وطلب المذموم أن  
يصيب به وكذا يملأه انشائي، دون له يحضر  
نفسه له لقاصي وكبلا وصبح شهود لدمي.  
و حكم عليه تحضر وكيله<sup>١</sup>

٤- أما ماكتبه فيهم بيجزوي حكيم على  
الغائب في محنة، فكيف يحتمل أن يندم  
الغائب له ويجهل أو لا<sup>٢</sup>

قوي راقصون وأصبح الله لا يرجي حجة  
لغيب، وبأن من أصلها لا يندم لغائب له  
وكبلا عظم ببعثه وعلو إليه، فهو عدها  
كحاضر، ويرى أن القاصم إرمه، حجة للغائب،  
لأن من أصله له لا يميم له وكبلا، وفي الموضع من  
كتب القصة ليس للغائب أن يوكل بكتاب من  
بدر أنه في شهادة الذين شهدوا عليه، ولا يميم  
لصبي ولا لملك، وكبلا يتوم حجه، وفي  
الواسعة خلافه من قول عبد الملك<sup>٣</sup>

٥- وذكر القاصمة ذهب المسكر من بين  
القاصي في مسائل

### الأولى: القضية على الغائب

محور النساء على الغائب إن كان عليه شبه

فاحتسب النفع، فطلب انشائي من انشائي أن  
يصيب خصما عن النافع ليرده عليه وهذا أحد  
قوي مره، في جامع الأصول في الحجة  
التأنيبه على نفسه على أنه إن لم يرد له  
عد عليه على الكتب، فصار له، في الله  
فله بحد، الكتب، فرفع الأمر إلى القاضي  
نفسه وكبلا عن الغائب وسلم إليه المأمور  
عليه، فإنه يرد، قال ابن عابد: وهو خلاف  
ظاهر الرواية، ما حو لي بعض شرويات عن  
بي يومه، قال ثوابت لو قدر به فاض  
عزم أو اعظم بسبب ذلك بعد حتى<sup>٤</sup>

ثباته حلف الدين ليعود الناس اليوم،  
وعن القدر أو الطلاق على عدم ثباته يوم  
ثم عاتب الطائب، وحذف الحالف الحث، وفي  
الذممي نصب وكبلا من الغائب وبلغ الميم  
إليه ولا بحث الحالف، ونسبه لصوي، وفي  
حاشية مسكون عن شرف قديم لم يرد له لا  
حاجة إلى نصب أو كهل لنفس الدين، فإنه إذا  
دفع إلى القاضي مرفي شبهة عن الحث، فغنى  
له كما في كثير من كتب الغائب ليعمله، ولو  
لم يكن شبهة قص حث على الحث<sup>٥</sup>

الرواية جعل الزوج ثم زوجته يدها إن لم  
نفسها بسببها، فحجب لإبضاع الطلاق عند  
فإن القاضي نصب من يقصر بها<sup>٦</sup>

١- لا بأس بحد، وبأنه من الله ١٠٤٩ سنة ١٠٤٩

٢- ينص لأمه من حوله، فحاشي صبح لغير ذلك، ٨٩٦ رقم  
دار الفهر

المرجع والمصدر في حاشية ١٠٤٩

١- ابن الجوزي، وحاشية في حاشية ١٠٤٩  
٢- نسخة من حاشية ١٠٤٩

## سُخْرٌ

### الكتابة

إذا شئت القاطلة فيك مشحق الدم بحرف  
حميين بمسا وتووع بحرف لاوت

في كتاب التورث واحد، وكسر لا حويز  
جمع التركة، كما ذكرنا الوارث روجه نصف  
مع بيت المثال، فيل تروجة عطف حميين بنا  
وتأخذ الترفع، ولا يستحق بيت نادر بحسنها  
بل ينصب لإمام سُخْرٌ أَدْعِي عني السُخْرِي  
أيه اللقي ويعلق سمي عليه حميين بينا،  
فوز حبيب لم يطالب مصر نصف التروجة، وإن  
استحق من الخشب حسن إلى أن يحذف أو يقرأ  
لأن السُخْرِي لا يحذف<sup>١</sup>

فإن لم يكر للفتن زوت أصلاً ولا لـ  
فيه وإن كان مثلاً نوت بعدم السحق لمبي  
لأن دية لعامة يسمي، وعطفهم صير محكي،  
لكن ينصب القاصي من يدعي عني من سبب  
القتل إليه، ويحذفه، وإن مكر قتل يفتى عليه  
بالسكول أو لا؟ وجهه حرم في الأثر  
بالأثر، ومقتضى ما صححه الشارح - بمن  
مات بالأثر وذرت فدمي لقاصي لو سبوه، وما  
له عني أحمر فأنكر وكسر أنه لا يقضي له  
بالسكول بل يحسب فيحذف أو يقرأ تر جمع  
ثلاثي وهو أرجح<sup>٢</sup>

ويُدْعَى لِدْعِي محذوفه فيل قال، هو مصر لم  
سمي سبه ولم يدهو، وإن أطلق أي لم  
يتصرف في محضه ولا إزاره فالأصح أن يسمي  
تسبح

والأصح أنه لا يلزم القاصي بحرف مصر  
يكر من الدب لأنه لا يكون مكرًا  
ويقال الأصح بدم بحرف مصر لكون  
سبه على يكر مكر  
فإن القلوبى ويستند أن حسب المصير  
مصحف

### الثانية: الرد بالعيب

الرد بالعيب يكون على البقرة فإن كان البائع  
بائناً رده عليه أو عي وكبه بائناً، وإن كان  
البائع عاقلاً من قبله، وله يكر له أو يكر بالبدل  
رفع الأمر إلى محكمه، فإن مقتضى حميين  
قدعي شوه ذلك الشيء من ثلاث العاكس  
معلوم نفسه، ثم ظهر العيب، وله مسح البيع،  
وليس البائناً عي ذلك بي وجه محضر يعيبه  
احكامه ويحذف الدعي، أن الأمر حرق كذا،  
ويحكم بالرد على الدعي ويسمى حشواً  
عليه ريثق جمع ويضمه عند عدي ويسمى  
الدين من عاد انقلب، وإن لم يجد ما سوى البيع  
بأحد<sup>٣</sup>

١٢٤١ حى وما يملو عليه ١٠٠٠ م وظر بهايه يحتاج

٢٥١ ح

(٢) دعي وحذف حصر عيب ٢٠٩ ٢٠٦

١٢٤١ حى وحذف عليه ١٠٠٠ م

٢٥١ حى وحذف ١٢٤١ حى

## مَنْ

المرئفة

١- المَنْ في المُنْفَعَةِ. مَنْ حَسَنَهُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ  
وَفِي لُغَةِ حَسَنَهُ حَسَّنًا مِنْ بَابِ قَتَلَ؛ لَفْظِيَّةٌ  
إِلَهُ يَهْدِي مَنْ غَيْرَ حَائِلٍ هَكَذَا قَبْدَرَهُ وَلَا سَمَ  
الْمَيْسَ مِثْلَ كَرِيمٍ

وَمَنْ أَمَرَهُ مِنْ بَابِ نَصَبٍ مَنْ وَجِبَ  
كَتَابَةُ مِنَ الْمَدِينِ وَمَا سَهَا مَعَهُ رَقَامًا مَنْ  
كُلَّ وَحْدَ الْأَمْرِ وَالْمَرْءِ مَنْ الشَّيْءُ يَدُلُّ<sup>(١)</sup>  
وَالْمَرْءُ الْعَمُونَ وَرَجُلٌ مُوسَى بِهِ مَنْ مِنْ  
لَحُونٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿كَمَا يَتَّخِذُ الْوَحْيُ  
يَتَّخِذُ السَّيْفُ مِنَ الْقَمِيصِ﴾<sup>(٢)</sup>  
وَفِي اسْتِطْلَاحِ الْمُنْفَعَةِ الْمَنْ مِلَاقَةُ جَسَمٍ  
لَا يَمُوتُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ<sup>(٣)</sup>

الْمُنْفَعَةُ قَالَتِ الْمُنْفَعَةُ:

أ- الْقَمِيصُ:

٢- الْقَمِيصُ لَمِنَ الْحَسَنِ مَنْ يَلْمِ قَتَلَ وَفِيهِ  
أَعْيُنُ إِلَهُ جَالِدٍ<sup>(٤)</sup>

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ، وَنُصْبُ الْعَرَبِ، وَنُصْبُ الْعَرَبِ، وَنُصْبُ الْعَرَبِ

(٢) سُوْرَةُ الْفُرْقَانِ ٢٧: ٢٧

(٣) حَاشِيَةُ الْقَمِيصِ عَلَى الْفَرْجِ الْكَبِيرِ ١١٩/١

(٤) نُصْبُ الْعَرَبِ

٦- وَعَنْدَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَوْرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَالَمِ،  
فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَحْتِ مِنْ الْخُصُوفِ لِحَالِ  
الْمُحْكَمِ فِي مَشْرِئِ إِمَامِي الْبَيْتِ أَوْ جَوْرِ سَائِلَةٍ  
قَصْرَ بِلَابَةٍ لَمْ تَسْمَعْ دَعْوَاهُ، وَلَمْ يَحْكَمْ لَهُ،  
وَأَنْ كَانَ بِهِ بَيْتٌ سَمِعَهَا لِحَاكِمٍ وَحْكَمَ بِهَا فِي  
حَقِّهِ الْأَدَمِيِّ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ نَصَبٍ مِنْ  
يَنْكُرُ أَوْ يَحْبِسُ بَعِيْرَهُ مِنَ الْعَالَمِ، لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ  
إِلَّا يَكُنْ لَا يَسْرُطُ<sup>(٥)</sup>.

## مُصَوِّرٌ

نظرة إسرائيل



بشأن احتصاصه بحرم من المصحف كنه أو بعضه أي من المكتوب به، ولو أنه على مقود درهم أو غيره أو جدر لأن حرمة المصحف كحرمة ما كتب به فليسوي فيه الكتابة في المصحف وعلى الدراهم كما يحرم من علاق المصحف المتصل به، لأنه تبع له، فكان منه مناً للقرآن

ولا يحرم من الغلاف المتصل عن القرآن كالكيس والصندوق، ويجوز من المصحف بحو حود لو لم أر غلاف متصل عنه، ويكره لمسها لك وأحاديث كاختبرته في الصحيح، والقبض بالخرقة أو غيره من حلقه أو غيره، ولا تحرم كساية أي عن ورقته، لأن محرم هو من المكتوب ما يمسها أما القلم يجوز وسطة متصلة كالقلم متصل بذي يسر به القرآن، لأن القلم به جوار من المصحف غلاف متصل، مصر

وإذا لم يكن لا يحرم من المصحف سم، كان مصحفاً جامعاً ما أو جزءاً أو ورقة جزءها بعض سورة أو لوحاً أو كتاباً مكتوبة، ويصح غير الظاهر من حمل المصحف ولو على وسادة أو ملاءة أو ثوب أو كبرسي تحته، وبحرم المس ولو كان المس يجادل أو عوداً، وقد قصد حمل المصحف مع الأمانة حرم الحمل،

واللمس في الاصطلاح ملامسة جسم جسم مغلب يسمى به كحمار أو رداء أو ملاءة أو رجوة أو علم حقيقة نجس هل هو آدمي أو لا<sup>(١)</sup> وانضمته إلى اللمس والمس في أن يسمى أحسن من المس

بمعنى المباشر:

٢- الإشارة في النقرة من مؤشر الرحمن روحه تمح بشمريه وبشر الأبر مولا بشمريه وهي بده وبشر الرحمن امرأته أي جامعته وبه قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْتَوُوا﴾<sup>(٢)</sup> وبه حكمه في التست<sup>(٣)</sup> قاله من تابعين مباشرة أو تكون بحمار المرجع مع الإشارة ولو بلا من<sup>(٤)</sup> والمس اسم من المباشر

الاحكام المتعلقة بالمس

من الحديث والجب المصحف.

٤- من التقصير، على أنه يحرم من المصحف بغير الظاهر جهده كتابة من الحديث الأيسر والأكثر<sup>(٥)</sup> لكن حفظه علم أهم في السجود والتقصير

(١) المس المسمى على شخص الكبر

(٢) سورة ص ١٨٧

(٣) في نسخة المصنف في حديثه ٩٩، ١

(٤) في نسخة المصنف ١٦٠ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(٥) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(٦) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(٧) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(٨) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(٩) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٠) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١١) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٢) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٣) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٤) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٥) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٦) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

(١٧) في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩ وانظر في نسخة ٣٨٩، ٣٨٩

وإن قصه الأعمى بالخص حار

ويحور نفس وأخص لعلم ومعلم بالغ وإن  
كان حائماً أو معاد لندم ندرهما على  
الائق، ولا يجوز ذلك للخص لغيره على  
إزالة النافع بغيره أو التيمم<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية بغيره على الخص من  
الخص من وجهه سواء حله علاقه أو لم  
يحل له أو غير ذلك، وحكى القاضي والشافعية  
وغيرهم أنه يجوز حله علاقه وهو شاذ في  
المذهب ومذهب وماء من نفس الأسطر أو  
ما يسهل أو الخو سي أو يجلد بكذا ذلك حرم

وفي من الحله وجهه صميم أنه يجوز،  
وحكى المذاهب وحاشاً شاذاً بعيداً أنه لا يحرم  
من الحله ولا الخو سي ولا ما يسهل ولا  
يحرم إلا نفس المكتوب، والصحيح الذي قطع  
به جمهور القدية تحريم الجميع

وفي من العلاقه والخريطة والصنوع إذا  
كان المصنف فيها وجهاً مشهوراً أصبح  
يحرم من قطع الخو سي والبصري أنه مباح  
للمصنف منسوب إليه كالمطبخ والشافعية  
يحور في من المذاهب

وأما حمل المصنوع وجهه للمصنف فاتفقوا  
على تحريمه

وكذا يحرم تحريكه من مكان إلى مكان

وأما إذا أصبح ثوراته بمود صبه وجهاً  
مشهوراً أصبحها يحور والثاني لا يحور  
ورجحه الخراساني لأنه حمل الورقة وهي  
من المصنف

وقال الحنفية يحرم من المصنف على  
أن يصبح من الذهب، ويحرم من كسبه  
وحله ومذهبه وجوانبه لتسوية اسم  
المصنف وثوابة منه، ولا يحور منه شيء  
من جسده لأنه من جسده فإنه يحور  
منه بجانن أو عود طاهرين، وحله بجلده أو  
وعاءه، وهو كان المصنف بمصنوعاً الخبيثاً  
وكتابه ربه لعلي من غير شيء، وحله بحرر  
سائر صاهر وإن احتاج إلى حديث إلى من  
المصنف عند عدم ما يميم وجاز منه<sup>(٢)</sup>

وما يحرم على المصنف من أن يحرم على  
المصنف شيئاً كبير (الحمد والحمد)  
والسواء بطريق الأوس لأن الخلف  
الأكبر أصح من خلاف الأصغر

وأما المصنف على حرمة من المصنف  
ما يكتب وحله أيضاً الكتاب فهو قوله تعالى  
﴿إِنَّهُ يُرِيدُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَهُوَ شَدِيدُ الْحِسَابِ﴾

(١) المصنف سرح المذهب ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥،

فمن جملة غير العربية لقصر القرآن الكريم بعد اختلاف العلماء في حكم مسها على التوال نظر في مصطلح (ترجمة ٥) ٧

من المصنف المصنف يظهر ظاهرة:

٥ ذهب العلماء إلى جواز من المصنف لقراء غير طاهرة:

قال المصنف: يجوز للمصنف من القرآن أو لروح فيه قرآن للضرورة من أجل التعلم واخذ العلم ولأن المصنف لا يقرأ بالظاهر ولكن لمرأته تحفظاً واحداً<sup>(١)</sup>

وقال مالك في الحصر: أوجب أن يكون من المصنف للمصنف للتعلم على غير وسوء حاله، وقيل إن المصنف لا يمس المصنف الكامل وهو قول ابن الجب<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية، ولا يمنع صبي يهر من من وحمل مصحف أو لوح يعلم منه الحاشية بعلمه وشيعة استمراده منظره، وقال النووي: أوجب حمل المصنف الألواح للضرورة للحاجة وعسر القراءة لها<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية: وفي من صبيان الكتائب الواجب أن يقرأ فيها القرآن وجهان: أحدهما: الجواز لأنه موضع حاجته فلو اشترطنا الطهارة

لأنهم لا يقرأون<sup>(٤)</sup> نزيل من ربي تعالى<sup>(٥)</sup> قال لأنه الكرامة على أن الله تعالى يهيئ عن من المصنف لصغير طاهر، وأن الحديث ليس بظاهر، قال عبيد بن جابر: سمعته، ثم إن الله تعالى وصف القرآن بالنزول، وظاهره أو القصد هو القرآن للوجودين أديباً فلا يصرف عن ظاهره إلا بصرف شرعي، وإن ظهر فيه الشيء عن منه<sup>(٦)</sup>

وأما السنة فحدث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: لا يمس القرآن ولا طاهره<sup>(٧)</sup> ولا يمس القرآن واجب وليس من المصنف من المصنف بعد حديث الحديث، وكتاب النبي ﷺ لم يمس من حرم رضي الله عنه أن لا يمس القرآن إلا على طهر<sup>(٨)</sup>

وتصموا حتى جواز تلاوة القرآن في كل من حديثاً حديثاً أصغر بغير من، ونظر مصطلح (مصحف) حديثه في ٢٦، ٢٧.

وما سبق من أحكام من المصنف بالنسبة للمصنف إنما هو إذا كان مكتوباً بالعربية أما

١- حدود الزكاة ٢٧-٢٨

٢- يقع المصنف ١٥٦٠ والمصنف ١٥٦١، والمصنف ١٥٦٢

٣- حديث من صحر لا يمس القرآن إلا طاهر

٤- قوله المصنف في صحيح الزوائد (١٥٦٢) وقال: روى

الطبراني في الكبير والمصنف في صحيحه من غيره

٥- قال في المصنف ١٥٦٢، وشرح عبد القوي ١٥٦٢

٦- وقال الأوزاعي ١٥٦٢، وحديثه، صحر من حرمه أن لا يمس

القرآن إلا على طهر

٧- أخرجه الطبراني ١٥٦٢، وقال: روى عن رسول الله ﷺ

١- فتح القدير ٢٠١، والفتاوى الهيدية ٢٩١

٢- مولف اجلة ١٠١، وحاشيته للمصنف على

النسخ فذكر ٢٩١

٣- شرح روض الطالب من راس الطالب ١٠١، ومجلة

للمصنف ٢٩١، والمصنف شرح الطالب ٢٩١

خاتمة: مع حوار له عبر حاتم ولا ينامي.  
وبه وجه مشهور بحرم ووجه مالك بحرم  
غير الحب دور الفحشاء

وإذا كتب القسري في لوج فإنه حكم  
بمحرم حرم منه وعطفه على البالغ  
لأنه ثبت هذا هو المقام المستصح وبه قطع  
الأقويرو وبه وجه مشهور أنه لا يحرم لأنه  
لا مراد بسوالم بخلاف لمصنف لمعلي هذا  
بكره ولا قسري بوجن يكون المكاتب قلباً أو  
كثيراً محرم عن التصحيح مثل ما أحرر  
لو كان على اللوج به أو بعض به كتب  
للمسلم حرم منه وجهه<sup>١٤</sup> ويكره لمن  
أعطاه والكتب بالأنوار والجملة له تعالى  
الدهني حريم والقسري وإذا كتب في علي  
حريم فلا بأس بأكته وإن كان على حصة  
كره إجماعاً<sup>١٥</sup>

وقال اعني انه كما في الإصناف يجوز كراهة  
المصالح من غير من غيره المصالح من  
المصالح حرم به المصالح وهو من المصالح كماله  
غيره

وقال القاضي وغيره وقد حرم وأطعمهما  
في الترويع. ومن عبد العيسب المود قبل  
١٦ بحور وإن كان السطيط بالمود والمحمد

أدى إلى تنقيرهم من حائطه، فلما في الانصاف  
وفي من تصار كذا القرار وانشاء وانفس  
عنه، ومنه لا يجوز وهم وجه.

خُذْ فِي الْقُرُوعِ، وَجُودِي وَنَافِئِي  
لَوْ أَنَّكَ تَعْلَمِينَ، خُذْ لِي رِيحِي وَشَوْافِئِي

## مكافحة المحدثات

٦- يرى جمهور الفقهاء أنه لا يجوز  
بمبيحة ث كائنه المصنوع لكن يجب  
عباراتهم في الشريعة والعقود

فقال الخليفة بكره للمبشرين الكتب ومن  
تروصع المكتوب من القرآن وأسد ملحد ملحد  
على ما عرض لما فيه من غرر العظمى وكذا  
على الحارث والشمس الدين بن حنبل من سقوط  
الكتبه<sup>٧</sup>

وقال المالكية لا يجوز بمحدث كنه علم  
الراجع أي ليس لباحث أن يكتب من  
محدث محدثاً، ومن يجوز له أن يكتب  
نقله أو غيره كل منعه<sup>٣</sup>

وقال الشافعية لا يجوز كتابة غير شيء  
عسى، وما كان الحديث أو حب مصحفاً  
نظر إن حفظ أو سه في حال كونه حراماً، ولا

1979-1980, 1981-1982, 1983-1984, 1985-1986, 1987-1988, 1989-1990, 1991-1992, 1993-1994, 1995-1996, 1997-1998, 1999-2000, 2001-2002, 2003-2004, 2005-2006, 2007-2008, 2009-2010, 2011-2012, 2013-2014, 2015-2016, 2017-2018, 2019-2020, 2021-2022, 2023-2024, 2025-2026, 2027-2028, 2029-2030, 2031-2032, 2033-2034, 2035-2036, 2037-2038, 2039-2040, 2041-2042, 2043-2044, 2045-2046, 2047-2048, 2049-2050, 2051-2052, 2053-2054, 2055-2056, 2057-2058, 2059-2060, 2061-2062, 2063-2064, 2065-2066, 2067-2068, 2069-2070, 2071-2072, 2073-2074, 2075-2076, 2077-2078, 2079-2080, 2081-2082, 2083-2084, 2085-2086, 2087-2088, 2089-2090, 2091-2092, 2093-2094, 2095-2096, 2097-2098, 2099-2100, 2101-2102, 2103-2104, 2105-2106, 2107-2108, 2109-2110, 2111-2112, 2113-2114, 2115-2116, 2117-2118, 2119-2120, 2121-2122, 2123-2124, 2125-2126, 2127-2128, 2129-2130, 2131-2132, 2133-2134, 2135-2136, 2137-2138, 2139-2140, 2141-2142, 2143-2144, 2145-2146, 2147-2148, 2149-2150, 2151-2152, 2153-2154, 2155-2156, 2157-2158, 2159-2160, 2161-2162, 2163-2164, 2165-2166, 2167-2168, 2169-2170, 2171-2172, 2173-2174, 2175-2176, 2177-2178, 2179-2180, 2181-2182, 2183-2184, 2185-2186, 2187-2188, 2189-2190, 2191-2192, 2193-2194, 2195-2196, 2197-2198, 2199-2200, 2201-2202, 2203-2204, 2205-2206, 2207-2208, 2209-2210, 2211-2212, 2213-2214, 2215-2216, 2217-2218, 2219-2220, 2221-2222, 2223-2224, 2225-2226, 2227-2228, 2229-2230, 2231-2232, 2233-2234, 2235-2236, 2237-2238, 2239-2240, 2241-2242, 2243-2244, 2245-2246, 2247-2248, 2249-2250, 2251-2252, 2253-2254, 2255-2256, 2257-2258, 2259-2260, 2261-2262, 2263-2264, 2265-2266, 2267-2268, 2269-2270, 2271-2272, 2273-2274, 2275-2276, 2277-2278, 2279-2280, 2281-2282, 2283-2284, 2285-2286, 2287-2288, 2289-2290, 2291-2292, 2293-2294, 2295-2296, 2297-2298, 2299-2300, 2301-2302, 2303-2304, 2305-2306, 2307-2308, 2309-2310, 2311-2312, 2313-2314, 2315-2316, 2317-2318, 2319-2320, 2321-2322, 2323-2324, 2325-2326, 2327-2328, 2329-2330, 2331-2332, 2333-2334, 2335-2336, 2337-2338, 2339-2340, 2341-2342, 2343-2344, 2345-2346, 2347-2348, 2349-2350, 2351-2352, 2353-2354, 2355-2356, 2357-2358, 2359-2360, 2361-2362, 2363-2364, 2365-2366, 2367-2368, 2369-2370, 2371-2372, 2373-2374, 2375-2376, 2377-2378, 2379-2380, 2381-2382, 2383-2384, 2385-2386, 2387-2388, 2389-2390, 2391-2392, 2393-2394, 2395-2396, 2397-2398, 2399-2400, 2401-2402, 2403-2404, 2405-2406, 2407-2408, 2409-2410, 2411-2412, 2413-2414, 2415-2416, 2417-2418, 2419-2420, 2421-2422, 2423-2424, 2425-2426, 2427-2428, 2429-2430, 2431-2432, 2433-2434, 2435-2436, 2437-2438, 2439-2440, 2441-2442, 2443-2444, 2445-2446, 2447-2448, 2449-2450, 2451-2452, 2453-2454, 2455-2456, 2457-2458, 2459-2460, 2461-2462, 2463-2464, 2465-2466, 2467-2468, 2469-2470, 2471-2472, 2473-2474, 2475-2476, 2477-2478, 2479-2480, 2481-2482, 2483-2484, 2485-2486, 2487-2488, 2489-2490, 2491-2492, 2493-2494, 2495-2496, 2497-2498, 2499-2500, 2501-2502, 2503-2504, 2505-2506, 2507-2508, 2509-2510, 2511-2512, 2513-2514, 2515-2516, 2517-2518, 2519-2520, 2521-2522, 2523-2524, 2525-2526, 2527-2528, 2529-2530, 2531-2532, 2533-2534, 2535-2536, 2537-2538, 2539-2540, 2541-2542, 2543-2544, 2545-2546, 2547-2548, 2549-2550, 2551-2552, 2553-2554, 2555-2556, 2557-2558, 2559-2560, 2561-2562, 2563-2564, 2565-2566, 2567-2568, 2569-2570, 2571-2572, 2573-2574, 2575-2576, 2577-2578, 2579-2580, 2581-2582, 2583-2584, 2585-2586, 2587-2588, 2589-2590, 2591-2592, 2593-2594, 2595-2596, 2597-2598, 2599-2600, 2601-2602, 2603-2604, 2605-2606, 2607-2608, 2609-2610, 2611-2612, 2613-2614, 2615-2616, 2617-2618, 2619-2620, 2621-2622, 2623-2624, 2625-2626, 2627-2628, 2629-2630, 2631-2632, 2633-2634, 2635-2636, 2637-2638, 2639-2640, 2641-2642, 2643-2644, 2645-2646, 2647-2648, 2649-2650, 2651-2652, 2653-2654, 2655-2656, 2657-2658, 2659-2660, 2661-2662, 2663-2664, 2665-2666, 2667-2668, 2669-2670, 2671-2672, 2673-2674, 2675-2676, 2677-2678, 2679-2680, 2681-2682, 2683-2684, 2685-2686, 2687-2688, 2689-2690, 2691-2692, 2693-2694, 2695-2696, 2697-2698, 2699-2700, 2701-2702, 2703-2704, 2705-2706, 2707-2708, 2709-2710, 2711-2712, 2713-2714, 2715-2716, 2717-2718, 2719-2720, 2721-2722, 27

(۱۱) میں حضور ﷺ و جامع المصنفین ۱۴ ورد مستحکم  
علم ہر المفسر ۱۵

[illegible]

احتمال ما یوزن للمحدث هو

البس غصبات<sup>١٧</sup>

من الحديث كتب القدير.

٧- اجتماع الفضلاء في مساحات مفتوحة

قال احمية: لا يجوز من كتب التفسير لامة  
بغير اسمه ما لا يعرفه وقال في الغاوي  
التهذيب: ويكره من كتب التفسير والعقده  
والسنن ولا يابس بمسند بانكم<sup>(٢٢)</sup>

وقال مالك بن نويرة: يقولون: لا يجوز من كتب التصريح  
وحديثه، وللعامة فيها للمحدث وهو كذب  
حسباً لأن التصريح من الصعب معني للفرق لا  
مازونه وظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة  
مؤالية ولصدا، خلافاً لابن عرفة الفاضل بمع  
من تعدد التفاسير التي فيها الآيات الكثيرة  
مؤالية مع قصد الآيات بالحق.<sup>٢٥</sup>

وقال الشافعية يحرمه غسل التمسك ومسه  
إذا كان الغرض أكثر من التفسير، وكذلك إن  
يسألوا على الأصح، ويحل مسه إذا كان  
التفسير أكثر على الأصح، ولو دونه يحرم  
الإفلاله بالتمسك، وكذلك السروي. إن كان  
التمسك أكثر فعليه فوجعه أصح لا يحرم، لأنه

(١) الإجمالي (٢٠٧٩ - ٢٠٨٤)، وهو يمثل ١٠٠٪ من إجمالي  
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

(٢) طابع الصيغ : ٢٢، والمشاري الوتية : ٢٩

(١٣) جنبه الدوله على الترحم الكبير ١٢٥

وقال المنانلة بحوار من كتاب التفسير  
ووجه من الصحيح من ألفاظ وعلمه  
الأصحاح وحكى الناصبي رواية بالمنع  
والصحيح حوار من كتاب التفسير بطين أن  
الشيء كذب إلى مبصر كتاباً فيه أنه<sup>١١</sup>  
ولها لا يقع عليها اسم الصحف ولا ثبت  
في حرمته<sup>١٢</sup>

من المحدث كتب الفقه وغيرها.

٨- ذهب الخليفة والدالكيه والحنابلة إلى جواز  
مس المحدث كتب الفقه وسورها وإن كان فيها  
آيات من القرآن الكريم.

وعو أصبح وجهي مشهورين عند القامية  
عبرني أنا متيفة قال: ولست محله أن لا  
يمن (١٤)

وَأَمَّا مَا يَبْعَثُ إِلَيْكَ رُوحًا فَاذْكُرْ مَا لَا يَدْرِي

١٩٩٠ : دراسة الطائفة / ٤ - وجود المحتاج ١ ٢٥٠ ١٩٩٠  
والنصير ٣٩ / ٢ وطرح ورقب انقلب / ٩٩

والتصريح ٦٩/٢ وطرح ٦٩/٣ والطلب ٦٩/٤

(۲۹) حبيب الى الله... كسبه الى لبحر كليه به يمه

مخرجہ: تہذیبی (الفج ۱۶) و مسلم (۱۶) ۱۶۹۵  
حدیث: ۱۶۹۵

(٢) مجلس القضاء الأعلى - ١٣٨٤، والإدارة العامة - ١٣٨٥، والحقبة - ١٣٨٦.

(٢) قطع الصالح (١٣٦١) منع أصدر (١٣٦١) وحالته  
التي. من. القصر. كبير (١٣٦١) ومنه الزم.

للشاه ٦٢٩/٦ - والاعمال: ٤٦٥/٦. والمجلد ١٢٨/٦





المصحف من منه<sup>(١١)</sup>.

وحالف في ذلك محمد بن أحمد صاحب أبي حنيفة فقال لا بأس أن يمس القرآن إذا غسل لأن المانع هو الحدث وقد قال بالمثل، وإنما بقي نجاسة اعتقاده وذلك في ثلبه لا في يد<sup>(١٢)</sup>.

### من أحدث التوراة والإنجيل

١٢ ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز من أحدث التوراة والإنجيل والتزوير في الجملة.

لأنه الخبيثة لا مباح من من الكتب السماوية الأخرى المبجلة، لكن يكره للعائض والمختصة خرافة الصورة والإنجيل والتزوير لأن الكل كلام الله تعالى إلا ما عدل بها، وما عدل بها غير معنى<sup>(١٣)</sup>.

وقال المالكية يجوز لمحدث من التوراة والإنجيل والتزوير ولو كانت غير مبجلة<sup>(١٤)</sup>.

وقال للشافعية يجوز لمحدث من التوراة والإنجيل وحدهما وكذا قطع به الجمهور وذكرنا وروى والروائي فيه وجهان:

(١) دفع الصانع ١٠٦٤/١، وحالبيه المصنف على الفسخ الكبير ١٠٦٥/١-١٠٦٦/١، وشرح روض الطالب من لفظ الطالب ١٠٦٧/١، والمصنف شرح الطالب ١٠٦٨/١، ومشتب ١٣٥/١.

(٢) دفع الصانع ١١٥/١.

(٣) مع اختلاف ١٠٦٧/١، وبيع الحديث ١٠٦٨/١، ورد الحجاز على غير المصنف ١٠٦٩/١، والشافعية في الحديث ١٠٦٩/١، وشرح روض الطالب ١٠٦٩/١، وما عدل.

(٤) شرح حرطاني ١٠٦٩/١، وحالبيه المصنف ١٠٦٩/١.

بأمر حاشتها، بحفظه على الطهارة ولأن هذه الأشياء لا تقصد بآيات القرآن فيها خرافته فلا تجري عليها أحكام القرآن<sup>(١٥)</sup>، ولأن الدرهم لا يقع عليها اسم المصحف فأنشئت كتب القصة، ولأن من الاختلاف عنها مشقة أشبهت ألواح الصبيان<sup>(١٦)</sup>، وقال في الفروع لا يجوز من الدرهم بهه وإن كانت في حبرة فلا يأمر<sup>(١٧)</sup>.

ودعيت الخبيثة والمبجلة في الوجه الثاني إلى عدم جواز من شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو من ثم أو حجر فذلك إذا كان آية تامة، ولو كان القرآن مكتوباً بالقلوسية يكره لهم من عند أبي حنيفة وكذا عدلها على الصحيح، لأن حرمة المصحف كحرمة ما كتب فيه فسوي به الكتابة في المصحف وعلى الدرهم، وكره ذلك حواء والمصنف والشافعية، لأن القرآن مكتوب عليها فأنشئت الورق<sup>(١٨)</sup>.

### من الكافر المصحف

١٩ ذهب جمهور الفقهاء إلى منع الكافر من المصحف لأن الكافر نجس فيجب تنزيهه.

(١) بحالبيه المصنف ١٠٦٩/١، وشرح روض الطالب من لفظ الطالب ١٠٦٩/١، والمصنف ١٠٦٩/١.

(٢) شرح روض الطالب ١٠٦٩/١، والمصنف ١٠٦٩/١، والشافعية ١٠٦٩/١، ومشتب ١٣٥/١.

(٣) الفروع ١٠٦٩/١، والمصنف ١٠٦٩/١، والشافعية في الحديث ١٠٦٩/١، والشافعية ١٠٦٩/١.

(٤) دفع الصانع ١٠٦٩/١، والشافعية في الحديث ١٠٦٩/١، والشافعية ١٠٦٩/١.

وقال: إنك إن لم تنزل أو تنزل فليس  
علاشي عليه، وإن أنزل فتلاوة أقوال  
الأول من عند الله تعالى، وبكسر معنياً،  
والثاني، قول أنسبه وهو أصح لأقوال لا  
كثرة عليه إلا أن يزل، والثالث العروق من  
الـ والغلبة والبسرة بكمرة مطلقاً، ربي  
المذكر والنظر فلا كسر على، وقال في  
الموتة، أي أمدي من منى أو ملة بضم صومه  
وعليه القضاء، وقال أنسبه، والمسلم بالذنر  
منها، والمنة أنس من اليأسرة، ونشارة أنس  
من العيت بالفرج، وبرك ذلك كله أحب إلي،  
وقال في مواقف أهل في أمدي بعد صومه  
وبنسي

وقال السائق، يحرم للمسلم في الصيام لأن  
المر ألع في إثارة الشهوة إذ لو قرأه في النظر  
وقد صومه وإن خرج النبي من أو قبله أو  
مطاعة بلا حائل عطر به الصائم<sup>(١)</sup>

وقال الخليل، إن من أو سئل فأنسى حسد  
صومه هذا الصحيح من النسب يعني عليه  
وعنه كثر الأصحاب، وقال في الإصناف ثور  
حدثت شهوته فأنسى أو أمدي ولم ينس ذكره  
له فطر عن الصحيح من أنسبه  
وقال أيضاً: إذا من أو أنسى فأنسى نفسه

أندعه لا يجوز، والثاني قال: وهو قول  
جمهور الأصحاب، يجوز لأنها مبدلة  
مبدلة قال الشافعي، يجوز لأن فيها شيئاً غير  
مبدل كره منه ولا يحرم<sup>(٢)</sup>

وقال الخطابي، وله من السور والإيمان  
والزبور ومصحف إبراهيم إن وجدت لأنها  
بست مرقاً، وقال في الإصناف يجوز من  
النسج بلاؤه والتأخر عن الله تعالى والتوراة  
والإنجيل على الصحيح من النسب، ومن لا  
يجوز ذلك<sup>(٣)</sup>

### من الطب للمحرم

١٣- ذهب جمهور الفقهاء إلى حرمة من  
الطيب للمحرم ممن استعمله بأية صفة  
كان<sup>(٤)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحرام ف ٧٤  
وم بعداً)

### للمن والإتزال للصائم

١٤- ذهب الفقهاء إلى فساد الصوم بالإتزال  
بأنس

قال الحنفية، يفسد الصوم بالإتزال عن امر  
ولا يفسد بالإتزال عن النظر إلى الفرج<sup>(٥)</sup>

(١) الصحيح (١) ٧٢، وشرح من الطائفة (١) ١٠٠، وقدره (١) ١٩٤.

(٢) كتاب الأصناف (١) ١٣٤، (١) ٢٢٨.

(٣) كتاب الصحيح (١) ١٩١، واللبس (١) ١٢٢، والنسج (١) ١٢٢، والنسج (١) ١٢٢، والنسج (١) ١٢٢.

(٤) كتاب الأصناف (١) ١٩٠.

(٥) حاشية الشافعي (١) ١٩٩، وموافيق الخليل (١) ١٩٩.

(١) حاشية الشافعي (١) ١٩٩، والإيمان (١) ١٩٩، والنسج (١) ١٩٩.

والصوم (١) ١٩٩.

وذهب احتجته إلى أن انس شهوة يوجب حرمة المصاهرة مع منته امرأة شهوة حرمت عليه نسبا وأبناها، ولا يحل له أبواها ولا فروعها، وحرم عليها أصوله وفروعها. ومن من أو قبل ثم امراته بشهوة حرمت عليه امراته

وهذا احتجته إلى الأصل الداعية إلى الودع في إنباء الحرمة كالوطء في إنبائها. وإن انس والتطهر سبب دفع إلى الوطء في مقامه في موضع الاحتياط ثم انس بشهوة أو تنظر الآفة ثم شرع الحرمة بالنظر أو انس أن لا يركب من أن يرى لا تنبأ الحرمة، وانس شرط أشبه الشهوة حال انس، ولو من غير شهوة ثم انتهى بعد ذلك إلى لا يحرم عليه، إذ بين أن انس بالإتراء عبر بعض إلى الوطء، والمنس القسري إليه هو المحرم، يعني مزلهم انس شهوة لا يوجب الحرمة بالإتراء هو لأن الحرمة عند ابتداء انس بشهوة كان حكمها موقوفاً إلى أن ينس بالإتراء فإن أنزل لم تبت وإلا غلبت.

ومسنداً لرواية طهارة تعالى ﴿وَلَا يَكُونُ أَرْكَبٌ بَارَكٌ﴾<sup>(١)</sup>، قالوا المراد من التبرك الوطء، وأنس والتبديل بشهوة دفع إلى الودع في مقام مقامه حياً لحرمة<sup>(٢)</sup>

صومه، هذا المذهب وعليه الأصحاب. ووجه في قوله روح احتياطاً بأنه لا يحظر<sup>(٣)</sup>

أثر انس في وجوب الصلوة.

١٩٥- اتفق الفقهاء على أن الصداق يجب كله بالحدوث أو الموت، واحتلوه في وجوب مهر بالنس وانفصل في مصطلح (مهر).

أثر انس في حرمة المصاهرة

١٩٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن انس يغير شهوة لا يؤثر في حرمة المصاهرة، مع من من امرأة يغير شهوة أو لبها فله أن يزوج منها ولو نسها، ويحوز لها الزواج بأصوله أو فروعها، وكذلك من من أم امراته أو قبلها بغير شهوة لا يحرم عليه امراته<sup>(١)</sup>

أما انس بشهوة فاحتلوا في انتشار الحرمة به فقال المالكية والشافعية والحنابلة إن انس والشارعة في غير المخرج والتبديل وبو شهوة لا يحرم تصور من معها لو قبلها ولا فروعها، ووجه كانت أم أحسبه<sup>(٢)</sup> لعدم قوله تعالى ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ فَازَرَهُ بِرُحْمِهِ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) الإصحاح ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩

## أمر من في الظهار:

ما عداه من منى مشهورة ومباشرة والتكثير مما دون المخرج، ولأن تحريم الوطء بالظهار شبه تحريم الوطء بالخص من ناحية أن كلاهما وطء محرم ولا يخفى بالنكاح، وتحريم الوطء في بعض لا يقتضي تحريم الدواعي إليه، فكذلك تحريم الوطء بالظهار لا يقتضي تحريم الدواعي إليه بالعكس عليه<sup>(١)</sup>

## من الذكر في نفق الوضوء

١٨- يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية وأحمد في رواية وهو الصحيح من مذهبه وعليه حطابهم أصحاه أن من ذكر في نفق الوضوء<sup>(٢)</sup>

وغاب ثالث والداعي لا يقتضيه إلا ما ظن كنه ولا يقتضيه ظهور الكين لأن ظهور الكف ليس بآلة لمن ملأه مظهره<sup>(٣)</sup>

ولا يرقى حد لحاله من نظر الكف وظاهر<sup>(٤)</sup>

وللتفصيل يراجع (مصلح وهو)

١٧ ذهب المصنف وأكثر المالكية وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد إلى حرمة دواعي الوطء من منى أو مباشرة أو تبيين قبل التكفير في الظهار<sup>(١)</sup> لقوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَبِيَّةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَّهَا

ذَلِكِ الْآيَةَ عَلَىٰ لَهْ أَمْرٍ مَّظْهَرٍ بِالْكَفَارَةِ خَلَّ التَّمَامُ، والتَّمَامُ يَصْدُقُ عَلَى الْمَرْءِ يَأْتِيهِ وَظَهَرَا مِنْ أَجْزَاءِ الْجَسَدِ كَمَا يَصْدُقُ عَلَى الْوُطْءِ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ التَّكْفِيرُ حَرَامٌ بِالْإِنْصَافِ، فَجَسَدُ يَأْتِي وَمِنْ فِي صَحَابِهِ يَكُونُ حَرَامًا مِثْلَهُ وَلَا الْمَرْءُ وَالْقَتْلُ شَهْوَةٌ وَالْمَاشِرَةُ دُونَ الْمَرْجِ مُدْعَوٌ إِلَى الْوُطْءِ، وَمَنْ كَانَ الْوُطْءُ حَرَامًا كَانَتْ الدَّوْعِي إِلَيْهِ حَرَامًا أَيْضًا بِمَا عَنِ الْقَاعَةِ الطَّهِيَّةِ (مَا أَتَى إِلَى الْحَرَمِ حَرَامًا)

ودعياً الشافعية في لأظهر وبعض المالكية وأحمد في الرواية الثانية إلى أن دواعي الوطء في الوطء<sup>(٢)</sup> ووجه ذلك أن المراد من الأمر في قوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَبِيَّةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَّهَا

ذَلِكِ الْآيَةَ عَلَىٰ لَهْ أَمْرٍ مَّظْهَرٍ بِالْكَفَارَةِ خَلَّ التَّمَامُ، والتَّمَامُ يَصْدُقُ عَلَى الْمَرْءِ يَأْتِيهِ وَظَهَرَا مِنْ أَجْزَاءِ الْجَسَدِ كَمَا يَصْدُقُ عَلَى الْوُطْءِ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ التَّكْفِيرُ حَرَامٌ بِالْإِنْصَافِ، فَجَسَدُ يَأْتِي وَمِنْ فِي صَحَابِهِ يَكُونُ حَرَامًا مِثْلَهُ وَلَا الْمَرْجِ مُدْعَوٌ إِلَى الْوُطْءِ، وَمَنْ كَانَ الْوُطْءُ حَرَامًا كَانَتْ الدَّوْعِي إِلَيْهِ حَرَامًا أَيْضًا بِمَا عَنِ الْقَاعَةِ الطَّهِيَّةِ (مَا أَتَى إِلَى الْحَرَمِ حَرَامًا)

١٩ فتح القدير ١٧٠٤، وطبق لصاحب ٢٢٤، صاحب الدواقي ١٤٥٢، وفي ٣١٨، والبرق ٢٠٧٢

(٢) سرور طهارة ٣

(٣) محلي الفرج ١٧٠٧، وحسنه، مسعودي ١١٢/١

ولش ٢٨٢

(٤) سرور طهارة ٣

(٥) من طهارة ٢٢٤

(١) فتح القدير ١٧٠٤، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

المسعودي ١١٢/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤

(٢) طهارة ١٤٥٢، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

(٣) ١١١/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

(٤) ١١٢/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

(٥) ١١٢/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

(٦) ١١٢/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه

(٧) ١١٢/١، وفيه في الفتاوى ٢٢٤، وحسنه



لأنه لا يأنس مع الخلوقة موقفه محطو ، ومستر  
منها ما هذا موضع الحاجة لأنها على الأصل  
في التحريم، وكان طبيب من بني حنيفة مريض  
أو مريضه في رضىه واستجاءه وشيخه  
وكنهها من عرق وخرق وجوهه، وكذا  
لو خلق حلة من لا يحسن خلق عماله، وكذا  
لمعرفة نكارة ونبرة وبسوع. وما المثل فمير  
شهوره كمن بعدا ليعرف مرضها طبيب بمكروه  
بحال<sup>(١٢)</sup>

مَسْعَى

انظر: مَسْعَى

مُسَقَطَات

انظر: مَسَقَط



أي دس به - بي الساحل<sup>(١١)</sup>

والعلاقة بين المسك والعصير أن كلا منهما  
طبيب، ولهما حكماء فنية مشتركة

## مسك

الأحكام المتعلقة بالمسك

١- ظاهرة المسك واكتنه:

٢- «ذهب النشوء إلى أن المسك صخر حلال،  
يحور أكته ولا تنفص به يكن خالق في الأظفحة  
والأذوبة، سواء كان لضرورة أم لا، لأنه وإن  
كان هذا قد تغير، واستحدث أصفه إلى صلاح،  
فصير ظاهره، ولما ورد عن النبي ﷺ أن  
المسك «طيب الطيب»<sup>(١٢)</sup>

قال ابن سائدين حكى القنوي إجماع  
المسلمين على طهارة وجزاره<sup>(١٣)</sup>

ولما نصحه المسك<sup>(١٤)</sup> فظاهرة من النشوء  
في الحقيقة، واختلفوا في انتماء أصل

الضرمه

١- المسك نكر المسم ويكون نكير طيب  
محرور، وثوب مسمك، مضموج به ودوله  
مسك له مسك

قال القنوي المسك من الطيب، فارسي  
مصر، قال وكذا العرب سميه  
المضموم<sup>١</sup>

وفي الاصطلاح قال الثنائي يفلأ عن الحافظ  
بي جمع المسك دم مجتمع في صخر، العزل في  
وقت معلوم من السنة، فصار إجماع ورم  
المزوج، ويرعى العزل إلى أن سقط منه<sup>٢</sup>

الانكاف ذات الصلة.

العصير.

٢- مصر في اللغة مادة صبة لا تصم نه ولا  
يرج إلا إذا سحلت أو أحرفت. يقال إنه  
روث داسه بعريه<sup>(١٥)</sup>

وفي الاصطلاح روي عن ابن عباس رضي  
به تعالى عنهما أن المر شيء منسره الشعر -

(١١) القنوي ٢٠١ ص ١٠٠، ووجه التمام ٢٢٢ دس  
ص ١٠١، ولا يصير ١٠٠ دس سفلت

(١٢) عبد الله بن مسك طيب ليد

(١٣) ابن سائدين ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠ والأصل  
و خزانة ابن سائدين ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠  
ط. د. بن سائدين ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠  
الأكبر ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠  
مسك ٢٢٢ ص ١٠٠، والأصل منسبه قسري ٢٢٢  
و روضة القلوب ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠

(١٤) ابن سائدين ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠  
ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠  
و دس منسبه طيب ليد

(١٥) ابن سائدين ٢٢٢ ص ١٠٠، ووجه الصغير ١٠٠

٢- دس قسري طيب طيب طيب طيب

٢- دس قسري طيب طيب طيب طيب



فدخل المصنف في الأصح بئس بدياب  
مصنف. أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
لأن ما حصل من التمدح أو عرسه وما  
إن قاله، فإنه لو أصابها المصنف لم يصدق فهي  
طاهرة<sup>١</sup>

وإنما المصنف فيه فخر المصنف منه طاهر  
المصنف لأنفاتها من عدم كالحجر نحن<sup>٢</sup>  
وهي عدد ثمانية. انصتبه من مع  
مذكاة نظيرة ويذكر كالمصنف. وبه استدل  
من بنة صفة كالمصنف<sup>٣</sup>  
وإنما المصنف المصنف وسارعه وعلمه  
طاهر به لأنه محقق بصفه أنه لم يزل<sup>٤</sup>

### ب. ركالة المصنف

لم يفسد كصحة والحيطة من مصنف على  
به لا ركالة في المصنف<sup>٥</sup>

### ج. بيع المصنف وفأثره:

١- ذهب المصنف إلى جواز بيع المصنف فيه  
الحكمة قال من عاين حكمي المصنف حرم

تسلسل على تباركه وحده ربه<sup>١</sup>  
وأنه في الشافعية يؤخذ به فتدبر لا يصح  
بيع مصنف المصنف بعينه لجهل المستوفى، ولو  
كان في المصنف ميموماً صح لا يبيع به ربه  
مخالفة لأعلى وجه التركيب، ولو كان ميموماً  
بعينه كالمصنف، حد<sup>٢</sup> صح البيع، لا  
المصنف جديها لا المصنف وحده

وذلك بقوله على أنه لا يصح بيع المصنف  
في تباركه معها، أو دونها، ولو نتج ربهما  
كالحجر من المصنف

أما بوزن المصنف خارج القضاة ثم سئل  
بندره، أي كور في الفن، وأمره ثم ذهب  
مكتوبة، أي أخطأ من سها حله،  
ولا خلا لأنه مع عيب

ومن يبيع المصنف وفأثره من دخل أو  
غيره من مثله ثم عيب مع العيب، حيث  
فيهموماً، أي بطله من عيبه ووزن كل واحد  
فيهما، وكذا تدنوه فيصنف، وألا فلا يصح لا،  
مع أنه، أي على من يدل على أنه في مقتضى  
لصقال<sup>٣</sup>

وهي الخيانة على أنه لا يصح بيع مع

١ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٢ - حد، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٣ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٤ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٥ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه

١ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٢ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٣ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٤ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه  
٥ - المصنف، أي من غير أن يبين رغبته وبسببه

في مآثره ما تم صبح وشاهد لأنه مجهول  
كانوا في الصلابة قال الزوجي هذا غير  
المدد وعنه أكثر لأصحاب  
وقال الحصة إذا اشترى دفعة منك  
وأخرج الصلابة منها فليس له أن يردّها لزمه  
أو عيب لأن الإخراج يضمن فيه حباً<sup>١١</sup>  
٨- السلم في المسك.

٦- نص الحنية والثاقبة والحبالة على  
بيوت السلم في المسك  
والأشياء التي تنسب وردت المسك  
ولا يجوز كبل لأن الكيل لا يمد حبلين فيه  
لعظم خطر، لأن سيرة ماله كثيرة  
قال الحبالة وبهذه وبصيفه بالبرق  
وتنقد وما يثبت<sup>١٢</sup>

٧- ضمان رائحة المسك المنعوب  
نص الحبالة على أن المصاحب يضمن  
رائحة رائحة المسك أو نحوه كغيره لأن إيمه  
تحتسب «نظر إلى موه رائحة» صحيفه  
ولأنه لو ذاب المصاح لوجب تبينه هو ذاب  
به شيء وجد قدره من القيمة<sup>١٣</sup>

١١) مطلب من مسي ٣  
١٢) المناوي طبع ٢٠٠  
١٣) حاشي ٢٠٧ رجاء مع الحج ٥ ١٩٩ الذكاة  
الإسلامية ورويت الطحاوي ١٩٦ ١٩٧ وطالب  
في الفتاوى ٢ ٢٣٣ وسهي ١ ٢٦٨  
١٤) مطلب من مسي ١ ٢٥

١- استعمال المسك للمحرم وغيره.  
٨- ذهب الفقهاء إلى جواز التطيب بالمسك  
للغير المحرم<sup>١١</sup> لغير مسك «المسك الحبيب  
الطيب»<sup>١٢</sup>  
وفي استقصائه للمحرم، والتدلي به،  
وأكله، وعنه حلاله، وتخصيص ذلك بنظر في  
مصطلح «إحرام» ٧٨ = ٧٩

٢- استعمال المسك للخاص والعام.  
٩- نص الحنية والثاقبة والحبالة، بأنه  
بمس استعمال المسك لكل مقصده من حيث  
أو شائ، بل لم يجد مسكاً فنبهه آخر  
ونسبوا به روي عن عائشة رضي الله عنها  
عنه «أمر الله بالتي تنسج عن عدي من  
المحيط، فأمرها كيف تسجل، قال: «عدي  
فرصة من مسك نظهري بها» قالت: كيف  
نظهر بها؟ قال: نظهري بها» قالت: كيف؟  
قال: «سجد الله» فقوي، «أقول عائشة رضي  
الله عنها: «فعددتني» أي: «تأملت» أي  
بها أو قدم»<sup>١٣</sup>  
وكيفية استعماله كما ذكر بعض الفقهاء أو

١) - مسك ٣ - روضة الطالبين ١ ١١٩ - عطف  
جيد لمصاح ١١١ الأراجيف ١٤ ربي  
١١٩ ١٢٠ ١٢١  
٢) - مسك - صلب المسك - مسك - مسك - مسك - مسك  
٣) - حديث من روي عنه - مسك - مسك - مسك - مسك  
«مسك» لغيره جمع الذي ١٥ ١٤٠ ومسلم ١ ٢٦٩  
المسك ١٤

أحد المسك، وتجمعه في بطنه، ويقال لها الكروش أو المصصة<sup>(١)</sup>، وتدخلها لشرح، ليقطع رائحة دم الحيض أو الخس<sup>(٢)</sup>

## مسكر

ح - إظهار الصائم بشم رائحة المسك

١٠ - ذهب الحنفية إلى أن من شم المسك ولو ذاكرة، لم يفسد صومه، نظير مريح المسك أو شبهه فلا يفسد<sup>(٣)</sup>

ومال المالكية إلى من شم رائحة المسك والعنبر والرماد من غير أن يدخل الحلق صلا صلاه عليه، وكذلك إذا وصل إلى الحلق بغير احتياطه أسأله وصل إلى الحلق بإحتياطه، أي باستنشاقه سواء كان منسجى صامحه أو غيره فيجب عليه القضاء<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية يكره للصائم شم ما لا أمن أن يجلده منه إلى خلقه كحصى مسك وكاهور، وكحور، وعسر<sup>(٥)</sup>

### التعريف

١ - المسكر في اللغة ما أزال العنبر، يقال: مسكره اشرب أو م عطفه، وهو مسكر، والاسم منه المسكر<sup>(٦)</sup>  
ولا يخرج المعنى لاصطلاحه عن المعنى اللغوي<sup>(٧)</sup>

### الحكم التكليفي

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن تلذذ الشيء المسكر حرام، ويجب على جمهور الفقهاء العدة على شارب، من أم كثر، إن كان مسلماً مكلفاً مختاراً عاقلاً بأن ما شربه مسكر، من غير ضرورة<sup>(٨)</sup>، وله عاقبة رضي الله عنها<sup>(٩)</sup>  
أن الشيء يبيح مال، كل شرب مسكر فهو حرام<sup>(١٠)</sup>، ولحديث ابن عمر: كل مسكر

١ الكروش: عظم قوي، يصلاح المسك به، صغ در صم الشرح، والمصصة: بكسر الميم، هي القطع من شمس، وميل القطع من مسك، قال ابن أبي عمير: ٨٥، مجلة بروي ١٥٤، ٢

٣ رصالي، بر طاهر، ١٥٤، ١، وصف الشري، ١٦٣، ومعنى الصامح: ١٥٤، ١، وضع البري، ١٦١، وكشف القناع ١٥٤، ١، وظالم أبي طاهر، ١٥٤، ١

٤ حلف من يمشي ١٥٤، ١  
٥ حلفه لانسوتي ١٥٤، ١  
٦ مشابك الشافعي ٢٣

٧ حرم، وكل حرم حرام، ١٥٤، ١  
٨ حرم، ١٥٤، ١  
٩ حرم، ١٥٤، ١  
١٠ حرم، ١٥٤، ١  
١١ حرم، ١٥٤، ١  
١٢ حرم، ١٥٤، ١  
١٣ حرم، ١٥٤، ١  
١٤ حرم، ١٥٤، ١  
١٥ حرم، ١٥٤، ١  
١٦ حرم، ١٥٤، ١  
١٧ حرم، ١٥٤، ١  
١٨ حرم، ١٥٤، ١  
١٩ حرم، ١٥٤، ١  
٢٠ حرم، ١٥٤، ١

## سَنَك

الضريح:

١- السَنَك يفتح الكاف وكسرهما في النسخة.  
الث والثمنون، وسَنَك هَلَاكٌ مَكَانٌ كَذَا لِي  
المتوسطة، واسم المكان سَنَكس والجمع  
سَنَكس، ومنه قوله تعالى ﴿لَا يُزْنَ وَلَا  
سَنَكُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى  
اللفظي<sup>(٢)</sup>.

الالفاظ ذات الصلة:

الماوي:

٢- الماوي يفتح الميم في النسخة، مصدر أوى  
بأوى أويًا وماوى، والماوي لكل حيوان.  
سكنه، أي اسم للمكان الذي يأوي إليه، ومنه  
قوله تعالى في التبريل، ﴿بَنَتُ الْمَأْوَى﴾<sup>(٣)</sup>،  
والمراد إلى منزله من باب حبرب أويًا، أقام  
ورمى عدو بنفسه فقبل أوى منزله وأوله

ويحد شارب، وإن كان لا يسكر، حساً  
لصاحبه القصد، ولعنبت من شرب الخمر  
فاجلدوه<sup>(٤)</sup>، وقبر به السند وغيره  
واسمрад بنشارب. المعاطي شرباً كان أو  
غيره، وسواء كان ما تملأه جامداً أو سائلاً  
مطبوخاً أو يشاً، وسواء أتناوله محتقناً تحريمه  
أم إن حله، فصح أنه الإباح، وقال أبو لور  
من شربه معتقداً بحريمه حد، ومن شربه  
متولاً ملاحاً عليه، فأنه الكناح بلا ولي<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة، إذا شرب عصير العنب  
وقد لب ربه، أو طبع مذهب لقل من ثلثه،  
وسق الخمر والريز، إذا شربا غير طبع فهما  
حرام فليله وكثيره، وحد شارب، أما إذا طبع  
عصير العنب فمدف عنه، ونقيع السم  
والريز إذا شربا وإن لم يذهب نساها، أو  
نيد المعتلة والذرة، والشعير، وهو ذلك وإن  
لم يطبخ، فكل ذلك حلال. نعم كان أو  
مطبوخاً إلا ما طبع السكر أو كل شهر<sup>(٦)</sup>  
والنصيب في مصطلح (أشربه فـ) وما  
بعدها

(١) حطت من سوت الخمر فاجلدوه.

(٢) أخرجه الطبراني (١٠٠/١) وقال ابن أبي شيبة في حبس خربة  
(٣٧٧/٣) في القمي أن معاذ

(٣) سمي لاحتجاجه / ١٧٧ - والمعنى ١٧٠ - ١٧٠ - وهو  
الكليل ١٧٠ - ١٧٠

(٤) رواه المعتز ١٧٠ - ١٧٠ - وما بعده.

(٥) سورة الأحقاف / ٢٥

(٦) الفصح المعنى، والماوس الضميمة، والمعدنات في حريم  
المرء، والسمم الويد

(٧) سورة النجم ١٥

ودهب المالكية والشافعية في الأصح وسريح  
 وابن سبغر ومحمد وأبو يوسف - ويقولون: يفتى  
 - إلى أنه يساع مسكونه ومكتوبه به طلق، لأن  
 تحصيل النكر بالكر - سهل<sup>(١)</sup>.

فإن كان له طلاق يسمى بغيره إحداهما  
 عن الأخرى فتباع الأخرى، وكذا إن كان  
 مسكونه وأسماء لا يسكنه طلقه في مثله بيع  
 والشرى له مسكن طلقه ورد النكاح على  
 العرب.

ولو كان المسكن الذي لا يسمى به هو  
 عيسى ملك بعض القراء أو كل جمع ماله  
 أمثال أموال الدس بالاعتناء ووجدها أصلها  
 فلهما أحدها<sup>(٢)</sup>.

#### مسكن المهملة:

ذهب الفقهاء إلى أن المهملة عن طلاق  
 رخصي والمهملة من طلاق نكاح إذا كانت  
 حاصلا فوته يجب بكل منهما أسكنى على  
 مطلقها، أما المعنة عن طلاق نكاح وهي غير  
 حاصلة وكذا المعنة عن ولادة والمعنة من  
 نسخ فلهما أحدهما التتبع في وجوب النكاح  
 لكن عنهما أو عدم وجوبها، وذلك على ما قيل  
 في مصطلح أسكنى بـ ١٢ - ١٥.

عسره مؤدبه يؤا<sup>(٣)</sup>، ومنه قوله مسكني  
 (قوله) أقرت به إلى أن كنهه<sup>(٤)</sup>  
 والمسكن أحسن من المأوى

#### الأحكام المنطوقة بالمسكن:

سحق المسكن أحكام منها

#### بيع المسكن للمحج:

١- اختلف الفقهاء في بيع المسكن لمحج كسب  
 من أسباب الاستطاعة، فقال المالكية والشافعية  
 وهو الأصح عند الشافعية من أن المسكن لا يساع  
 للمحج إذا كان على قدر حاجة الشخص  
 ولأن المعنة لا يلزمه بيع المسكن للمحج  
 مطلقا، وهذا في العمل  
 والتعصب في مصطلح (مسكن هـ ٣٢)

#### بيع مسكن المطلق:

٢- اختلف الفقهاء في بيع مسكن المطلق  
 تنقسم ثمة على العرب،  
 ذهب أبو حنيفة والحنابلة وإسحاق وهو  
 مذهب الأصح عند الشافعية إلى أنه لا يساع داره  
 التي لا غنى فيه عن سكناها، فهم يصرفون في  
 دينه كتابته وقوته<sup>(٥)</sup>.

(١) مصباح السيرة والسير، في العرب تنقار، وقد  
 العرب

(٢) سورة التوبة ١٠٠

(٣) يعني لا يرد له ١ ٢٧٠ ورد مسكن من لغة قسطن  
 ٩٥/٥

(٤) حو من الإقلا ٨٩/٥ ٩٠/٥  
 وجنحه في ٥٥/٥  
 (٥) القس لا يرد له ٩٢/٥

## مَسْكُونٌ الزوجة:

١- المَسْكُونُ الزوجة على زوجها ولجبة وهذا الحكم منقح عليه بين الفقهاء لأن الله تعالى جعل للسلطة الرجسية المَسْكُونُ على زوجها لوجوب المَسْكُونِ للنِّسَاءِ في سلب النكاح أولى.

والمتصل في مصطلح (مَسْكُونٌ) وما يملأه.

## مَسْكُونٌ

المتن:

١- المَسْكُونُ في اللغة، المَسْكُونُ من المَسْكُونِ والمَسْكُونِ أي المَعْمُودُ بالكسر ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العلمي<sup>(١)</sup>.



٢- المَسْكُونُ:

٢- المَسْكُونُ هو ما كان غير مَسْكُونٍ من الذهب، فإن صُورَ المَسْكُونُ، قال ابن خالويه: المَسْكُونُ ما كان من الذهب والنقطة غير مَسْكُونٍ وقال الزجاج: المَسْكُونُ كل جوهرة ليل استعماله كالنحاس والفضة.

والنقطة اصطلاحاً: اسم للذهب والنقطة قبل ضربها أو تلؤلؤه فقط.<sup>(٢)</sup>

ب- المَسْكُونُ:

٣- من سَمِيَ المَسْكُونُ في اللغة: أنها حليها منبوشة تلبيح بها القرام والمَسْكُونُ والمَسْكُونُ.



(١) المصباح الفري.

(٢) لسان العرب، وصاحبها في حليها: ٢٠، وجوه الإحليل.

مكروه، لأنه من جملة النساء في الأرض  
ويكره علي فعله<sup>(١)</sup>  
والفعل في مصلح، (فروغ ف ٩)

على المسكوك من القدر  
ولا يجرح السعي الاصطلاحي من المعنى  
الغدي<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالمسكوك.

١- حكم المسكوك

٦- اختلاف المذهب في وجوب الزكاة في  
المسكوك

قد ذهب الساجدة والحادثة إلى أنه لا يجب  
الزكاة في المسكوك من القدر حتى يبلغ  
حاله مائة دينار، فإن بلغه أخرج الواجب  
خلفه، أو خرج من الممسوك ما يتم  
اضطراره على خالصه بقدر الواجب مع  
مراعاة برهنة الحجة<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية إذا كان الغالب على النوق  
المسكوك النصف فهو في حكم مضروب  
فصحب فيه الزكاة كله كنه فخره ولا يركب  
زكاة المروءة، أما إذا كان الغالب الغني فلا  
يكون بها حكم انتصبة بل حكم العروءة، فلا  
زكاة فيها إلا أن موها للضرورة ونعت هذا  
بالقيمة<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية إن كانت مسكوك الدراهم  
والدينار للمعشوشة زكاة كزواج غير  
المعشوشة فإنها معاملة كالكسبه، فيكون بها  
١١ مسكوك الزكاة ١٠: الأحكام المتعلقة بالمسكوك

٢- حكم موقوف من ضروريات المعامل بها وهي  
من المصالح العامة لأن القدر لا يكون معتمداً في  
المعاملات الجارية إلا إذا خلص من العسر، فلا  
يصلح مثله، فغضه ومثل القدر لأنه لا  
يؤثر به إلا في المسكوك والتمسك به، والمطروح  
موقوف ما ولد ذلك كله من الثابت بالدينار قيمة  
يطبق من الثابت بالدينار وهم المتفاوتون في  
سكنها، لأنها من ضروريات الاعتداع بها

والمطروح بالمسكوك السطحية المسموعة  
بسلامة قيمة المأمون من ثمنه ونسبه أولى  
بالزكاة من مضافات النفوذ من وظيفة الإمام،  
ويكره لغير الإمام من الأفراد سلك النفوذ، وإن  
كانت جائزاً، لأنه من شأن الإمام، وهي سب  
غيره اختيار عليه<sup>(٥)</sup>

والتعويض في مصلح (فروغ ف ٩)

في حكم المسكوك

٣- حظر التفتيش في ملكه بحسب مذهب  
المذهب مالك وأكثر فقهاء أهل المدينة إلى أنه

(١) انظر العبد

(٢) مقدمة في حقوق من ١٥٥ نسخة الهند المعمورة، وهي  
البرهان ٢٥٠ والأحكام السطحية للمعشوشة ٥٥

(٣) السعي المصباح ٢٩-٣٠، والسعي ٣٥

(٤) السعي المصباح ٢٩، وشمسية الزكاة ٣٦

والنكاح فيه العبد في غير الزوج الواحد  
 فمن حذره ذهب مصنف وزنه أربعة مثاقيل  
 أئمنه خمسون مثاقيل لأحد المبيعة وأراد أن  
 يركبه سراحه فهل يلحق فيه المبيعة به يخرج  
 صرف دينار أو يعسره ويخرج صرف دينار  
 ويرجع سرقته بين أبي عسر وبين الكاتب منهم  
 نص المصنفين

٥- النكاح بالمسكوك المفشوش.

٧- محسن المصنف في حكم المعامل  
 بالمسكوك من الذهب والفضة إذ كان  
 مفشوشاً

ذهب الحنابلة والمالكية والنسائية إلى  
 حواجز ذلك مع نفي المالكه بأن لا يبيع لمن  
 يبيع به سائس

وقال الحنابلة إن كان العبد حراً له يبيع  
 وإن كان مملوكاً فعلى ربه  
 ونعني ذلك في مصطلح (أرسمه ٩)



لركبه. بل طبع وزنه من فضة من المكنى  
 ولا بان لم يزوج الكامل حسب حكمه  
 فإن بيعه بدينار أو لا فلا<sup>(١)</sup>

وهو المالكه حكمه إخراج غير المسكوك  
 عن المسكوك في الركة فقالوا: حار إخراج  
 رجب عن وزن وإخراج وزن عن ذهب بلا  
 أولوية لأحدهما على الآخر باعتبار صرف  
 الذهب بالوزن فيجوز بين الناس في ركة  
 إخراج أحدهما في الآخر حاله كونه صرف  
 لوزن مطلق من ذهبه من لوزن الصرف  
 لشراعي وهو كونه ديناراً بغيره درهم  
 وأما ركة نكاح في المصنف المكنى من  
 وأما إخراج عنه غير مكنى فمن وج

عليه دينار مسكوك وصرفه في ذلك الوقت  
 عشره درهم مسكوكه وحده فيه أن يريد  
 على وزن المبيعة من المصنف غير المسكوكه  
 بنية مكنى عنه هل المبيعة هذا إن كان غير  
 المسكوك من غير سيرة المصنف كما في  
 المثال. قال ولو كان إخراج غير المسكوك من  
 المسكوك في سيرة واحد وعلى هذا بين  
 المعاصرين واليهم بشر من عند الإسلام وحيل  
 لا بأساً فيه القضاة في الزوج الواحد فمن  
 عده ذهب مصنف وزنه أربعون مثاقيل وقبضه  
 خمسون ديناراً لذهب عنه ولو حب عليه ركة  
 الأربعين لا الخمسين



دون نصاب من المال النامي أو نحو نصاب  
غير نام مستغرق في حاجته.

وعرفه المالكية بأنه: من يملك شيئاً لا  
يكفيه لوقت عدم

وعرفه الشافعية بأنه: من لا مال ولا كسب  
يقع موقفاً من حاجته.

وعرفه الحنفية بأنه: من لا يجد شيئاً للبقاء،  
أو يجد شيئاً يسيراً من الكفاية دون تصفها بما  
لا يقع موقفاً من كفايته<sup>(١)</sup>.

والصلة بين الفقير والمسكين أن كلا منهما  
اسم يبين من الحاجة، وأن كليهما من  
مصارف الزكاة والمصدقات.

ما يتعلق بالمسكين من الأحكام:

طع الزكاة للمسكين وشروطه:

٣- لا خلاف بين الفقهاء في أن المسكين  
يتمتع بمصرفاً من مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>، لقوله  
تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ الْفَقْرَةَ وَالْمَسْكِينُ﴾<sup>(٣)</sup>

ويشترط في إعطاء الزكاة له شروط تصليها  
في مصطلح زكاة ف ١٥٧ وما بعدها.

## مَسْكِين

المعرب:

١- المسكين في اللغة: يكسر الميم، قال  
الفرزدق أبادي، وفتح ميمه، من لا شيء له،  
أوله ما لا يكسبه، أو أسكنه الفطر، أي قلل  
حركته والمذليل والمسهل<sup>(١)</sup>  
ولما في الاصطلاح: فقد اختلف الفقهاء  
في حد المسكين.

فقال الحنفية والمالكية: هو من لا يملك شيئاً.  
وقال الشافعية: هو من قدر على مال أو  
كسب يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه  
وقال الحنابلة: هو من يجد معظم  
الكفاية أو بعضها من كسب أو غيره<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١- الفقير:

٢- الفقير في اللغة: ضد الغني، والفقير أي لا  
المحتاج

وفي الاصطلاح قال الحنفية: هو من يملك

(١) الفهرست لمصنف الفرزدق.

(٢) حاشية ابن عسك ٥١/٢، والنسوي ٤١٢/٥، وشيخ  
المصنف ١٠٨/٢، وكشاف النجاشي ٢٨٢/٢

(٣) قوله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ الْفَقْرَةَ وَالْمَسْكِينُ﴾

(١) حاشية ابن عسك ٥١/٢، والنسوي ٤١٢/٥، وشيخ  
المصنف ١٠٨/٢، وكشاف النجاشي ٢٨٢/٢

(٢) حاشية ابن عسك ٥١/٢، والنسوي ٤١٢/٥، وشيخ  
المصنف ١٠٨/٢، وكشاف النجاشي ٢٨٢/٢

(٣) حاشية ابن عسك ٥١/٢، والنسوي ٤١٢/٥، وشيخ  
المصنف ١٠٨/٢، وكشاف النجاشي ٢٨٢/٢

(٤) سورة التوبة ٩

سکون

### استلاف الأقوال

(د) مصطفیٰ صوم قہارؑ،

وَقَدْ يَكُونُ لِعَشْرَةِ مَسَافِينَ كَمَا فِي  
كِفَايَةِ الْيَمِينِ الْمَقْفُودَةِ تَحْتَهُ.

(ب) مضبوط نگار: (A)

وَلَوْ يَكُونُ لِشَيْءٍ مِّمَّا كَتَبْتُ عَلَيْكَ حَرَامٌ لَّيَبْسُ مِنْهُ عَذَابُ يَوْمٍ  
فَإِنَّ كَذِبَ عِلْمِ الْفَقِہِ هَاجِرٌ مِنْ أَنْ يَبْلُغَ  
حَلَالًا أَوْ يَصُدُقَ بِإِحْسَامٍ سِتَّةَ مَسَاسِكِينَ أَوْ  
بِصَرِّ ثَلَاثَةِ أَهْلٍ.

(در مصطلح احرام فی ۱۴۸).

ولد يكون لمكس واحد كما في النسخ  
الكبير الذي يجهد الموم، والصريح  
والجبي إذا حلف على أولادهم وانظر  
صليهم القديم وهو اعطام مكس و حد مكس  
كل يوم على خلاف الأحوال.

(د) مصطلح عالية في (1)

وقد يكون إطعام الطعام من غير ميلان عند  
معين من المساكين كما في شربة للمحرم لقتل  
الصيد إذا اشرب بالقبضة طعاماً ومضغ بها  
علم المساكين.

(بر: مصطلح إجماع في ١٦٠: ١٦٣).

مع الكفارة والتطية إلى المساكين.

٤- اتفق الفقهاء على أن من حج عن من الصيام في أداء كفارة الظهار، وكفارة الجماع في رمضان، فصرحوا أنه غير من الأحاديث، فصرحوا بإطلاق سنن مسكيات<sup>(١)</sup>.

واختلوا في الشرائط التي يجبك في الإطعام  
وكلمت في مصادرو ما يحظى لكن مسكين  
وتكرار الإقصاء لمسكين واحد وغير ذلك  
في الفروع بين تخصصها في مصطلح (كمارة  
٧٧، ٧٨)

ودخل الكلدانية والعمية إلى المساكين بكونهم  
بالعامهم إلا أنه يختلف عدد المساكين  
الواجب إقعامهم بحسب اختلاف الكفالات.

فَالْأَهْلَامُ مَدَّ يَكُونُ لَكُنْ مَسْكِنًا كَمَا فِي  
كُفَارَةِ الظُّلُمِ، فَسَوْفَ نَسْأَلُ فِي الْوَالِدِينَ  
بِطَعْنِهِمْ مِنْ نَسَائِهِمْ ثُمَّ يَكُونُ لَهَا قَالُوا: فَخَيْرٌ  
رَبُّهُ قَوْلُ أَبِي نَسَائَةٍ وَكَرَّوْهُ عَطُولٌ بِرَبِّهِ  
بِطَعْنِهِمْ جَبَرٌ ٢٢ فَسَوْفَ يَكُونُ قَصِيصًا مَشْهُرًا  
مَنْ يَعْنِي مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَافَ لَمْ تَكُنْ لَمْ تَكُنْ  
بِشَيْءٍ مَسْكِنًا ٢٣

(ار معالج ظاهر في ٨) وكذلك كفاية  
للجراح في شهر رمضان عامه أو حسب على

(١٥) لا يخفى ١٦٥/٢، وفيه المأثور ١٧٤/٢، والبرهان القاطع.

٢٠١٩ م / ١٤٤١ هـ / ١٩٩٩ م

1-21-2020

## إعطاء العتمة للمساكين:

٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن للمساكين سهماً من خمس مال العتمة، واستدلوا بقوله تعالى ﴿وَأَعْلَوْا تَعَالَى عَمَّنْ ذُنُوبِكُمْ وَكَلِمَةً مِنْ رَبِّكُمْ وَبِشْرَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَبِّكُمْ أَنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>

واعتلوا في مقدار هذا السهم على القول بفقد الشفعة والحلقة خمس الخمس، وعند التحقيق ثلث الخمس، وعند طائفة سلمى الخمس

ويظهر من ذلك في مصطلح (خمس قـ ١٧-١٧)

والنفراء والمساكين صنف واحد، هذا<sup>(٢)</sup>

## الوقوف على المساكين

٦- لا خلاف بين الفقهاء في جواز الوقف على المساكين

لأن الوقف إزالة ملك عن الموقوف على وجه القرية، والمساكين مما تحصل القرية حال وقف عليه<sup>(٣)</sup>

والتمصيل في مصطلح (وقف)

## أبواب المسكنة:

٧- إذا عرف برجل مال فادعى ثلعه، وأنه فقير أو مسكين لم يقبل منه إلا ستة مال صاحب المجموع وهذا لا خلاف به، وإن لم يعرف له مال، رادعي الثقل أو المسكنة، قيل بوله، ولا يتألف يمينه بلا خلاف، لأن الأصل في الإنسان الفقر



[ مودة الأظفار: ٤ ]

(٢) حسب ابن حنبل: ١٣٦/٢، ولا سيما ١٣٠/٢، والفقهاء

١١٣/٢، والشمس: ١١٣/٢

(٣) الأظهر: ١٥٢/٢، والفتاوى المصنوعة: ٣٧٦، والموجز: ١٠٢/٢،

ومطلب ذوي النهي: ١٨١/٢، والشمس: ١١٣/٢، ١١٤/٢

(١٦) التمهيد: ١٩٥/٢، والأصناف: ١٥١/٢، وحاشية السوقي

١٣٨/٢، وجوز الإكثار: ١٣٨/٢



وَالْمَاءُ الْمَالِكُ إِنْ كَانَ مَاءً يَسِيلُ وَيَبِيعُ فِي  
مَلِكٍ يَهُوَ لِمَا حَبَّ لَارِضٍ أَيْ يَبِيعُ فِيهَا بِرِشَالِهِ  
مِنْ مَاءٍ وَمَخَصَّةٍ مِنْ مَاءٍ، يَأْخُذُ جَمْعَ حَبَابِهِ  
عَلَى جَوَاءِ مَاءٍ هِيَ سَابِقَةٌ إِلَى أَرْضِهِمْ لَمْ يَلْقُوا  
أَحَدًا عَلَيْهِمْ عَلَى الْآخَرِ وَلَكِنْ كَانُوا أَعْيُنَ يَتَشَبَّهُونَهُ  
بِهِمْ بِالْفَنِّ أَوْ الْحَشَبِ فَوَ كَيْفَ تَعْمُرُ عَلَى  
سَبِيلِ اشْتِرَاكِهِ قَوْلُ خِرَائِمِهِمْ لَهُ<sup>١</sup>

وَمِنْ الْمَعْنَى: لَسْتُ أَرَى أَنَّ الْمُسْتَرِيَّ  
سَرِبَ يَجْعَلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَعْدٍ أَوْ مِنْ مَتْنِهِ أَوْ  
مِنْ مَتْنِ أَوْ مِنْ هِيَ وَمِنْ مَتْنِهِ أَوْ مِنْ مَتْنِهِ  
لَا فِي نَوْتِ مَالِكٍ<sup>٢</sup> فَإِنْ قَالَ مَالِكٌ ذَلِكَ جَاءَتْهُ  
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الَّذِي قَامَ مَتْنٌ لَا تَنْفَعُهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ  
أَيْسَرُ مَعَهُ أَرْضِي قَوْلَ وَلَوْلَا مَالِكٌ إِذَا كُنْتَ  
لَأَرْضِي بِرِشَالِ الْمَاءِ مَبَاعٍ حَبَابِهِ بِصِيغَةِ الْفَرْدِ  
صَارَ لَهُ مِنْ أَرْضِهِ يَتَبَيَّرُ مَاءً مَبَاعٍ بِصِيغَةِ الْفَرْدِ  
دَلَّتْ مِنَ الْمَاءِ قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ لِي هَذَا الْمَاءُ لَا  
تَنْفَعُهُ فِيهِ وَالْأَرْضُ أَيْضًا لَا تَنْفَعُهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا  
تَنْفَعُهُ فِي الْمَاءِ إِذَا كُنْتَ لَأَرْضِي بَيْنَ الْمُسْتَرِيَّ لَمْ  
يَتَشَبَّهُوا بِمَعْنَى حَبَابِهِ مَاءً مَعْرِضًا لِمَتْنِهِ لَمَّا  
مَالِكٌ هِيَ هَذَا الْمَتْنُ هَذَا، كُنْتُ الْأَرْضُ لَمْ  
تَسْمُ

قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَ أَحَدُهُمْ حَبَابَهُ مِنْ  
الْمَاءِ، ثُمَّ بَاعَ آخَرُ بَعْضَهُ حَبَابَهُ مِنْ الْمَاءِ  
أَيُّهُمَا يَبِيعُ الْأَوَّلُ مِنْهُمْ فِي الْمَاءِ بِخَصَصِهِ

فَلَا يَدْرِي وَأَنْ يَسِيلَ مَسِيلَ مَاءٍ أَصْطَرَّ أَوْ مَاءٍ  
الْمُسَوَّى، وَكَذَا يَبْنِي بِسَارٍ مَوْصِيحٍ مِلَّ الْمَاءِ  
لَهُ فِي مَقَامٍ لَمْ يَأْخُذْ<sup>٣</sup>  
وَأَنَا أَسْتَوِي بِسَارٍ نَارٍ لَا يَدْحَلُ مَسِيلَ  
الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ، وَهُوَ ذِكْرُ مَضْمُونِهِ وَسَرِيسَةٍ  
يَدْحَلُ وَهُوَ الْأَصْبَحُ، وَمِنْ اشْتَرَى مَرَلًا فِي دَارٍ  
أَوْ مَسْكَنًا فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسِيلُ فِي هَذِهِ الدَّارِ  
إِنِّي ذَلِكَ مُضْطَرِي، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ مَكْلٌ حَقٌّ أَوْ  
مَعْرُوفَةٌ أَوْ يَكُنْ لِمَسِيلٍ وَكَثِيرٍ

وَلَوْ كَانَ تَبَاعُغٌ فِي الدَّارِ لَمَسِيلُ مَسِيلٍ لِدَارٍ  
لَهُ أُخَرَى بِجَهَنَّمَ وَقَدْ كَانَ بِكُلِّ حَقٍّ هَذَا كُنْ  
تَضَعْتَنِي، وَلَهُ يَدْحَلُ، وَهُوَ بَاعَ رَجُلٌ دَارًا  
وَالْآخَرُ فَسَاهَا مَسِيلَ مَاءٍ، فَرَضِي صَاحِبُ  
الْمَسِيلِ يَبِيعُ الْمَاءَ، قَدْ لَوْ، كَانَ لَهُ رَقَبَةٌ  
الْمَسِيلُ كَانَ لَهُ حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَبِئْسَ كَانَ بِهِ  
حَقٌّ جَرِي الْمَاءِ فَكَيْفَ سَلَا قَسْدٌ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ  
وَبِئْسَ حَقٌّ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ<sup>٤</sup>

وَأَنَا أَسْتَوِي رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ دَارًا لِدَارِهِ  
وَحَقٌّ فِيهَا مَسِيلُ مَاءٍ وَأَنَا مَسِيلُ ذَلِكَ بَعْدَ فَوَ  
لَهُ بِمَعْرِفَةِ الْعَيْبِ، فَإِنْ شَاءَ الْمُسْتَرِيَّ أَمْسَكَهَا  
بِحَبَابِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، بَلْ كَانَ قَدْ سَمِيَ  
بِهِ مَاءً لَمْ يَأْخُذْ بِبَعْضِ مَسِيلٍ وَبِئْسَ لَهُ إِنْ بَرَحَ  
يَكْبِدُ مَتْنَهُ<sup>٥</sup>

١ - لَمْ يَأْخُذْ بِبَعْضِ مَسِيلٍ

٢ - لَمْ يَأْخُذْ بِبَعْضِ مَسِيلٍ

٣ - لَمْ يَأْخُذْ بِبَعْضِ مَسِيلٍ

(١) حَبَابُ الْمَاءِ ١٣٩ - ١٤٠

الأرض والحاجة إلى فلك أكثر من الحاجة إلى لبناء فليس كل الناس يشي، وغسل النسياب والأواني لا يد من لكن الناس أو المال وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء فمن يشي حتماً ويحتاجه أرض مبيدة فأراد أن يشري من حق مصر للماء فلا فوهم في جواز ذلك بل الحاجة إليه أكثر من حاجة لبناء على الأرض.

فقال الرمي: ولعل مردد المصري من ذلك حيث كان على السطح رسم يحصل الجان في قدر ما يصب<sup>(١)</sup>، وقال الإسوي: وفرض المصالح على إخراج ماء المطر على سطح غيره أن لا يكون له تصرف إلى الطريق إلا بمروره على سطح جاره<sup>(٢)</sup>.

ومحذ الجوار في التمتع إذا كان في أرض الغير لا في سطحه لما فيه من الضرر، ويشترط معرفة المصالح الذي يجري فيه الماء أو من العامة سواء كان بيع أو إيجار أو إعاره لأن المطر يشي بغيره ويكثر يكبره، ومعرفة قدر السطح الذي يجري إليه وغوته وضيقه هذه قد يحصل قليل الماء دون كثيره، ولا يضر الجهل بقدوم ماء المطر، لأنه لا يمكن معرفته لأنه عقد جوار للحاجة.

من الأرض؟ قال: لا. وكفلك لو باع حصته من الأرض وترك حصته من الماء تم باع منه فلك بعض شركته حصته من الأرض، لم يكن له فيها شفعة لمكان ما بقي له من الماء، قلت: أرايت لو أن قوماً اتفقوا أرضاً وكان بينهم ماء يستقون به وكان لهم شركاء في ذلك الماء، باع أحد من أولئك الذين لهم الماء حصته من الماء أضررت مع شركته في الشفعة بخصته من الأرض؟ قال: لا<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: يجوز أن يبالغ على إخراج الماء أو الصالح على إخراج مزاب<sup>(٤)</sup>، وعلى إبقاء الثلج في ملكه - أي المصالح منه - على مالك لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، لكن معناه في الماء المحلول من نهر وسحبه إلى أرضه، والمصالح إلى سطحه من المطر.

وأما سبل غسالة النسياب والأواني فلا يجوز الصالح على إخراجها على مالك، لأنه مجهول لا تدعو الحاجة إليه، قاله المنولي من الشافعية<sup>(٥)</sup>، وإن سألته في ذلك البليغي، وقال إن الحاجة إليه أكثر من حاجة البناء<sup>(٦)</sup>، فلا مانع من إذا بين قدر الجاري إذا كان على السطح، وبين موضع الجريان إذا كان على

[١] المردد ١١٢/٢

[٢] حاشية الشافعية على نهج المصالح ١٠٢/٨

[٣] نهج المصالح ١٠٢/٨

[٤] نهج المصالح ١١١/٢

[٥] نهج المصالح ١٠٢/٨

[٦] نهج المصالح ١١١/٢، وبهجه المصالح ١٠٢/٨

صاحبه على حراء ماء المطر في أرضه حلق  
كون الماء من سطحه أو صاحبه على حراء  
ماء المطر في أرضه حلق كونه عن أرضه جاز  
انضمح في ذلك إذا كان من بحري ماء من  
أرض أو سطح معلوما نهجا إلى المقابلة  
وإذا مضى من صاحبه السطح أو الأرض التي  
تصير لها ماء، لأن الماء يختلف بصغر  
السطح والأرض وكما هذا، فاشترط معرفتها  
وشرط أيضاً معرفة الموضع الذي يخرج منه  
الماء إلى السطح أو إلى الأرض، دسماً  
مجهول ولا ينفرد صحة لإحارة إلى ذكر  
العمدة له عوى الحاجة إلى ذلك، فلهذا يجوز  
المعقد على المتبعة في موضع الحاجة عبر  
مشرق ماء كسكح لكن ماء من وجه في  
السواحل في المساحة والتمانيس من جهة  
معرفة بعدم تغير المساحة هو به البيع  
مخلاف المالكه التي يجري فيها غير ماء المطر  
فكانت بماء من إحارة ماء أخرى، فالمعبر  
فيها بتدبير الماء وإن كانت الأرض أو السطح  
الذي يجري فيه الماء مناحراً أو غريباً، ثم  
يجوز أن يفتاح المساجير أو التمسير على  
إجراء الماء عليه معبر إلى ملكه أيضاً في  
السطح فمضاهي له، كما في الأرض فلا  
يحتل لمعبر صاحب الأرض ومملكاً فربما  
أدعى ملكها بعد، ويحرم إجراء ماء في ملك

ثم إن عقد على الأول نصف الإحارة فلا بد  
من بيان موضع الإحارة وبيان طوله وسعته  
وعرضه وقدر الماء، كما في الإحارة مضمرة  
بها، وإلا فلا يسره بين فمضاهي، ولأنه من  
يكون الموضع محصوراً وإلا فلا يصح لأن  
المتأخر لا يملك القدر<sup>١</sup>

وأما بيع عسل الماء عمال التبعية ورو  
فقد نصت في ذلك قال يملك مسك انتهاء  
وحد بين العول والعصر، وفي المصنوع  
وجهه ماء على أن المصنوع هل يملك  
موضع المعبر إن أم لا<sup>٢</sup> قال الرعي ويترك  
الملك يملك إلى مرجع المثل، وقال  
الشرعي لا يملك يملك للمصنوع لأنه يملك  
المرار ذلك الإسوي، وإن عقد بلفظ المصنوع  
فهل يملك بعد أو إجارة<sup>٣</sup> لم يصرح  
الشراح، ومصرح في الكفاية أنه بعد ماء  
سواء وجه المصنوع إلى المصنوع أو العين، قال  
عميره قد فاقه في مسألة أثناء أنه لا يملك  
عياً، ولا يرى بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن  
لفظ مسألة الماء مطلقاً معبر إلى معبر  
بمخلاف قوله يملك راس النهر للماء<sup>٤</sup>

وقال للجنابة إن فلاح رجل على إجرته  
ماء سطحه من الماء على سطح آخر، أو

١ قرايع المد

٢ طلباً صرة على شرح المعبر ٢٢٧، ٢٢٨، وفي شرح

١١٦٧

## سبل ٣-٤

حاز ذلك، وكان للموحي له سقي أرضه،  
ورشبي حقه في دث حوضه، لأنها وصبة  
بمنايع وهي تنهي بموت المستنقع كما نص  
على ذلك الكاساني في البدائع<sup>(١)</sup>

### اعتبار القدم في حق المسبل:

١- يعتبر القدم في حق المسبل - بكن القدم  
غير مشي الحق<sup>(٢)</sup> وقد شغل عليه مع  
المسبل لورده بعض المصنفين ومعنى اعتبار  
أن ترك المسبل وب بثلثه كالمراب على  
وجهه القديم انشئ كان عليه، لأن الشيء  
للقديم يشرى على حاله ولا يغير إلا أن يقوم  
الدليل على خلافه.

أما القديم المخالف للشرع فلا اعتبار له  
بشيء إذ كان الشيء المضمول غير مشروع في  
أصله فلا اعتبار له، وإن كان قد استأجره وبزأه  
إن كان فيه مرور فحش، لأن القاعدة العامة  
لبناء حق المسبل وما يتألف من حقوق ألا  
يترتب عليها ضرر، ولا وجب إزالة مشأ هذا  
الضرر، فمثلاً إذا كان لدار مسبل ماء فقرر في  
اتطريق العام ولو من القديم وكان فيه ضرر  
للعمارة يلزم ضرره برفع، ولا اعتبار بقدمه، لأن

إنسان بلا إده ولو مع عدم ضرره، أو مع  
عدم ضرره لورده بثلث، لأنه استعمال لمثل  
المير بغير إده ولو كان وب الماء ضرورياً إلى  
إجرائه في ملك غيره، فلا يجوز له.

ولو صالحه على أن يشرى أرضه من غيره،  
أو من عت أو غيره صد - ولو معينة - ثم يصح  
الصلح لعدم ملكه الماء، لأن الماء المعد لا  
يملك بملك الأرض، وإن صالحه على سهم  
من النهر أو العين أو البئر كلفت وبحره من  
ربع أو خمس جوار الصلح، وكل ذلك يعماً  
للقرار أي للجره المسمى من القرار والماء  
دائع يقرر، فيقسم بينهما على قدر ما  
لكل منهما فيه<sup>(٣)</sup>

### ب- إرثه والوصية به.

١- المسبل من الحقوق الارتفاقية، وقد ذهب  
الفقهاء إلى قبوله للوراث لأن الوراثة خلافة  
تهية بحكم الشارع وليس من قبيل التملك  
الاختيارى فلم يشترط فيها العارية وتصح  
الوصية بها، لأنها تشبه الميراث من ناحية أن  
العملك فيها إنما يكون بعد الموت، وبما  
قالوا: إن الوصية أحت الميراث، بما يجوز  
التوفيق فيه بحدود الإبقاء به، مثلاً إذا أوصى  
صاحب بئر لأخر بأن يستقي أرضه من بئر

(١) حاشية البدائع ٦٨٩/١ - ١٩٠، بين المفسر ٢١/١ - ٤٢،  
وحاشية من مذهب ٢/١٥، وما سمعته وحاشية الدوسقي  
٢٥٧/١، ومنى شذوذ ١/٢٢، ومن بين على حق المسبل  
وإن ذكر الميراث فلا.

(٢) للمعد المصنف لأحكام ١٦٧/١، وفوري خاصه ٢٢/١٢

(٣) كتاب الفتح ٢/٢٠١ - ٢٠٢



الضرر لا يكون قديماً بوجوبه (أ) قال اليهودي وعني وجه منته في حق غيره، أو وجد محرق، ماء مطهارة هي سطح غيره ولم يعلم فيه نقر حتى له، لأن الظاهر وضعه يجر من صلح أو غيره خصوصاً مع صواب لارمه

وقال المالكية: التلمذ ينعمو بحقي حشر سرات من ليس لخاصه، ويمضي عشرين سنة عند التحصيل، وغير مستحق له مقبضه، أو مسبقاً بكتفي انقضي أربع سنوات عهد، فإن الرشديسي، ولا يؤمن معنى العمل<sup>١٦</sup> وقد سارع الحنفية والحنابلة على ذلك

فيما عدا<sup>١٧</sup> فقد جاء في مجلة الأحكام العدلية ملار مسبقاً نظر عن دار الجار من التلصص وإلى الأب، من لم يحل معه كلاً لا دعه يسيل

دعه ذلك

قال في الحاشية وهذا جواب الاستحلال

في الممرات ومسكن ماء السطح، وفي الخامس لسه ذلك إلا أن يجهل أنه أن له مسبقاً ماء في تارة، والتلوي على جواب الاستحلال وذكر الحاشية محرق، قال اليهودي، من استحل في قه ورجع بحق أولاً، فكون صاحب المسبق ومعه أنه ورجع معو مع بجه عسلاً بعد من قبله، فإن: بل تارة أعاده لأن الظاهر استمرار حق فيه فلا يبرول حتى يوجد ما يحتاجه<sup>١٨</sup>

وحاء في مجلة الأحكام العدلية المادة (١٢٣٠)، قرر في طريق ليه، ميسايز من التلصص منعه على ذلك الدبري، ومنه بعد إلى عرصه وقعة في مسلك حاربه من التلصص ليس لصاحب العرصه من ذلك التلصص التلصص، فإن ساء يرفع القيد من طرف الحاكم ويعد إلى وضعه للتدبير، لأنه يريد بالتدبير الضرر عن عرصه وفي ذلك ضرر بالطريق الذي يجب إليه الممرات وهو لا يجوز، لأن ذلك الطريق إن كان خاصاً فعليه دفع الضرر فمن حين يسلمه

وقد ورد في المادة (٢٥)، أن الضرر لا يزال مشبه، وإن كان عاماً فعليه دفع الضرر التعاضل بالضرر العدمي وقصد ورد في المادة (٢٦) أنه

١ - هذه المادة ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧ ١٦٤٨ ١٦٤٩ ١٦٥٠ ١٦٥١ ١٦٥٢ ١٦٥٣ ١٦٥٤ ١٦٥٥ ١٦٥٦ ١٦٥٧ ١٦٥٨ ١٦٥٩ ١٦٦٠ ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١

كان منه مبرمغ بسيل منه مارة سوى هذا قسم،  
وإن لم يكن له مبرمغ آخر إلا مبرمغ ثم  
يقسم

وإن تحول المسيل في انقطار المقسوم بعد  
هذه المدة (١٦٦٥) من مجلد المداينة على  
أن حرم الطريق وتحويله في الأراضي المحذورة  
لمنقسم داخل في التسعة على كل حاله في  
أي حققة وقع يكون من حقوق مباحها، منه  
قبل جميع حقوقها أو لم يدر

قال شارحها<sup>(١)</sup> الألباني: «أعثر بقوله من  
الأراضي المحذورة عما إذا كان الطريق من  
المسجل في القصة لأخرى فحكمه كمنه في  
المدة (١٦٦٦) أنه إن بوله أو بول  
بجميع حقوقها، ما ذكر، انعكس استبداد  
في المقسوم كما في المداينة»

وقد ذكر محمد بن الأصم إذا كانت  
الأرض من يوم مراك المصروف غير مضمرة  
فأصبحت كل مال منهم مباح على حدة، فله  
مسيل سائر كل حيا والصحيح أنهما لا  
يحلان ذلك في المداينة

وبلغ تدرج المسئلة عن التنازي القليلة  
على هذا الجدة<sup>(٢)</sup> فيه وذكر شيخ الإسلام في  
قصة الأرمي والسر في أن الطريق ومسيل  
أصله بلحلان في القصة بدون أن يتم التحقيق

بمنحصر الضرر الخاص بلحق الضرر العام، ولا  
مسيل في دفع تعاضات عن الطريق الخاص  
لأنها مدممة ولا عن الطريق العام لأن من  
يستحق الضرر حسب كان مسيل الماء إلى  
المرحلة المذكورة فبمدا فتنصع بما ذكره  
المرا لا الطريق في هذه المدة ما يدم العام  
وإنما كذا هو مقتضى الإطلاق<sup>(٣)</sup>

وقال في المداينة (١٦٦٦) من القصة (حي  
مسيل يسيل مباح في دار من صاحب الدار  
أو لمسيرة) فأنها مع حرية بل يبقى كما  
في السابق قال شارحها نعم للمسيرة إذا  
مكثت هناك مدة ولو ألبع خيار المبيع لانه  
عيب وهو ثابت على لازم وليس للمسيرة  
سعة كما في جامع الأصول<sup>(٤)</sup>

### حققة إصلاح المسيل

٦- قال ابن مبركة وأتفقوا على أن من به حق  
في إضراره ما على سطح غيره أو في سنة السطح  
على المباح<sup>(٥)</sup>

### قصة المسيل ودخوله في المقسوم

٧- قال القصة إن كان من ماء حي وحسين  
وأراد حدهما قصبة فلهما وإيج الأخرى ماء

١- سنة التدرج المداينة ص ٢٢٠ و ٢٢١

٢- سنة التدرج المداينة ص ٢٢١  
٣- سنة التدرج المداينة ص ٢٢١

٤- سنة التدرج المداينة ص ٢٢١

تتضمن التقسيمات التالية في هذا  
المصنف من كل طريق منه

### المسجل الواقع في كل من كل

٨- يجب أن يكون ١١٥٠٠٠ من المسجلين في  
الولاية في كل من كل من كل في كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

يحدث في كل من كل من كل من كل

٩- يجب أن يكون ١١٥٠٠٠ من المسجلين في  
كل من كل من كل من كل من كل من كل  
المسجلين في كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

يجب أن يكون ١١٥٠٠٠ من المسجلين في  
كل من كل من كل من كل من كل من كل  
المسجلين في كل من كل من كل من كل  
لا يجوز في كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
وليس في كل من كل من كل من كل  
لا يجوز في كل من كل من كل من كل

والمراد أن يكون الطريق في كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

وعليه يجب أن يكون الطريق في كل من كل  
والمراد أن يكون في كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

ويجب أن يكون ١١٥٠٠٠ من المسجلين في  
كل من كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

ويجب أن يكون ١١٥٠٠٠ من المسجلين في  
كل من كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل  
في كل من كل من كل من كل من كل

میل ۱۹۰۰ء

١٠٠ ر في البحرى مصر : انظر في مسهب  
 امر خاص بالحكم اتبع من في مد مصر  
 بالطريق ولا يمدح على الطريق : كان فيه  
 يهر او بها لان الطريق قريبا ومشاها فاعة  
 والاحداث لم يمشوا بها ترفع عنها وان  
 بعد قبرا كرمي في دار صاحبها  
 والمصري اناهم : حديث مصرى يحسب  
 ذلك على احد ومع مالت لمصرى من  
 اجرة : مر حبه عنه : كان بمصر الى  
 طريق الناس

وَالَّذِي فِي سَهَابٍ إِذَا سَارَعَ فِي قُدْرِهِ  
وَحَدِيثٌ مَحْبُولٌ عَلَى الْحَدِيثِ حَتَّى يَنْتَهِي  
حَالُهُ

هـ عالم مجهول (أو محرم) جراه عام في تلك  
إثبات بلا إله، وهو مع عباده ضروري أو مع عدم  
ضرور فرضه بذلك، لأنه لا يمكن بطلان العبر  
بغيره ثم ذكر كتاب رب السماء ضرورياً إلى  
سورة في مثل غيره فلا محذور له  
وإذا التفت إلى ذلك في ذلك

فقال الوزير بحسب الحرافض انني لا صبر به  
لا يمنع من ان ترد احداهما الاله يستمع هو  
وغيره لا يصبر

ورد المصنف المقتدر في المرافعة التي فيها  
يسير صور شتى الحار مل يلقى بها علمه او  
ينقلب من غير تصاد على فوائد كثر في كل  
حسب حفظه في جدار حارة قالوا اني قد اتي  
من الحار على سبيل من جوار الكتب الا انه

ثم إن أحدث الناس في الناس في هذه  
العلم من غير شيء فلا يسوع له ذم إلا بادن  
شركه في العلم من المصنعة كما في الآلة  
ولا يسوع ذم في المصنعة ولا في العلم  
غير المصنعة بل في الآلة لا المصنعة  
غير حادثة بل في الآلة لا في العلم غير

ثم قال: راجع له يسكن اربعة حارة في  
مرحاض به، واستعمل في غنمه وحيظه.  
والى بعض المسألة ثم قال: ان كل ما

مُشَاع

فقط نہیں

٧٤ = ٧٤٧ : خمار القرم - المزمر  
٧٧٨ : مزمور

**उत्तर :-**

## ب- المناجاة:

٣- المناجاة من واجب علينا مناجاة ربنا  
ساروتنا، ويتاحى القوم نايلى بعضهم بعضاً<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي

والصلة بين المناجاة والمشاغبة أن كلا  
سهب طريق من طرق التمسير عما هي النفس  
تدور واسطه، لأن المناجاة خاصة بحدث  
المس والمشاغبة أعم من ذلك

## الأحكام المتعلقة بالمشاغبة:

### شعور خطاب الشارع:

٤- اختلف علماء الفقه وأصوله في الخطاب  
الاولد من الشارع في عصر النبي ﷺ، كان  
من قبل ما يها التامس<sup>(٢)</sup>، اياها الذين امور<sup>(٣)</sup>،  
يلبي أعمد، ابا عبادي الذين أسرفوا على  
انفسهم

ومع ذلك صلا فيه مشافهة لتسمع من  
ألفاظ القدر الكريسم والسمة المتطهر، هل  
يحتسب بالسورجودين حالة الخطاب أو يتم  
بلفظه كلى الأمة إلى أن يرث لها لأرض وس  
عليها<sup>(٤)</sup>

فذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يتناول

(١) لسان العرب، والصاحح المحقق، والفتاوى في تحفة المصنفين  
٢٥٥

## مُشَافَهَةٌ

## التعريف:

١- المشافهة لغة مصدر على وزن، مقاعدة  
القال خالبا على المشاركة الحاصلة أو  
المزمنة، من شفاه يشافهه إذا خاطبه متكلف<sup>(١)</sup>  
منه

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي<sup>(٢)</sup>

## اللائق ذات الصلة:

### ١- المجادلة:

٢- أصل التحدث المناظرة والمخاصمة بما  
يشتمل على ظهور الحق ووضوح الصواب<sup>(٣)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي<sup>(٤)</sup>

والصلة بين المجادلة والمشاغبة التلازم،  
فالمجادلة لا تتم علقيا إلا بمشاغبة

(١) المعجم الكبير والتميز في اللفظ

(٢) جوهر الإكمال، شرح مختصر خليل، ٢٠٤، ٢٠٥

(٣) المعجم الكبير، والوسيلة في منهج من الإمام

للإمامي، ١٦، ٢٤، مطبعة الأمام

(٤) المعجم الكبير

(١١) مراعاة لغة الترك

بأنه إلا من قال موجوداً حالة الخطاب دون  
سواهم. وقد نسوّن الحكم لمن بعدهم لم  
يستند في الحقيقة من صحة المطالب  
ونقطه وربما لمزيد من أدلة منفصلة مجتمعة  
مما علم من الذين بالضرورة من أن أحكام  
التريعة الإسلامية المتعلقة بهل زمانه يترك  
نُعدى إلى جميع الأمة حتى يومئذ.<sup>(١)</sup>  
ودع لنا إلى أنه يتم بلفظه الصحيح<sup>(٢)</sup>.  
ونضيف ذلك ينظر في المنهج الأصولي

### المناقشة في المنهج.

٧- الأصل في المنهج عند الفقه، أن يكون  
بإيجاب وقبول بالمناقشة، وهي مقبولة على  
غيرها من طرق السمع عن الإرادة كالكسوة  
والمراسم والإشارة  
ونضيف ذلك في مصطلح (عقد ف ١٠  
و١١، عقد، لغيره ٣، وصيغة ١٠)

### الإجابة بالمناقشة:

٨- الإجابة عند المحدثين أن يقول الشيخ  
للمروي - مناقشة أو حكاية أو مراجعة -  
أحرى لك أن يروي هي الكتاب الفلاني أو ما  
صح علي من تعدادت سمعتها.  
وتدلت المحدثون على أن أعلى درجات  
الإجابة المناقشة بها، لاستقاء الاحتمالات  
فيها، ونوعها - هي حيث الفروقة - الفرسفة  
لأن المرسور يصعد وينزل، ويصعد تأتي  
تمكينة لأن التكملة لا تنطق وإن كان غلط

وقد احتلب العلماء في حكم رواية  
الحدث بالإجازة والعمى به، ودعج جماعة  
إلى المنع وهو إحدى الروتينين من الشاعري،  
وحكي منه من أبي طاهر الناس من أنسه  
الحقيقة، ولكن الذي استمر عليه العمل وقال  
به جماعة أهل العلم من أهل الحديث  
وعبرهم النول تحوير الإجازة وإباحة الرواية

### القبض بالمناقشة للقاضي للقاضي:

٥- الإجابة بالمناقشة أو القبض بالمناقشة أن  
يحكم القاضي بما تناهيه به فاضى آخر أو  
بمنه. وشروط الاعتدال به - عند جمهور  
المالكية وغيرهم - أن يكون كل منهما في  
موضع ولاجه  
ويهم بعد ذلك خلاف ونضيف ينظر في  
مصطلح (قبض ف ٥٤).

### تولية القاضي وحركه بالمناقشة:

٦- نعمد ولاية القاضي بالمناقشة كما نتفق  
بأنه رسالة والمكينة وكذلك عرته  
ونضيف ذلك في مصطلح (قبض ف ٦٥،  
وبولي ف ١٠)

(١) يرشد القصور في جواب عن علم الأصول من

التي هي في الجامعة المساعدة في علم

التي

في سطر الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في ٢٠٠٠ في الخمر في ٢٠٠٠

في ٢٠٠٠ في الخمر في ٢٠٠٠

٢٠٠٠

### مسألة المرأة

٩ - في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠



في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

في الخمر في ٢٠٠٠

## مُشَاهَدَةٌ

انظر دئنة

التعريف:

١ - المشاهدة في اللغة اسم معمول. يقال  
لشخصي نفسي، فشدت وعنه<sup>(١)</sup>

واختلافه فلان من عديد المشاهدا من  
النساء هي من وصفت مع من أو أكثر،  
ونقل عن المصراع أن يسد حصر لا يكون  
منها لعمالي بيت مع فصاحة<sup>(٢)</sup> مشاهدة  
الغلق، وقبها بين الخمس والتسع الخلال  
ترواه ولعماليخ والأحمر<sup>(٣)</sup> لانتسب  
الحرمة أي ست مشاهد<sup>(٤)</sup>

وعند المالكية في الصلاة هي من يمشي بها  
التفاد، معناه يحاك الناس<sup>(٥)</sup>

وذكر الشافعية أن تجديد المشاهدة وحفظها  
يرجع إلى فلعرف<sup>(٦)</sup>

وعند النحاة الصمير التي انتهى هي  
مع من ذلك<sup>(٧)</sup>

## مُشَاوَرَةٌ

انظر شوري

## مُشْتَرَكٌ

انظر اشتراك

(١) المصدر هو

(٢) عابيه لم يدرى<sup>(١)</sup> ٢٨ ٢٨

(٣) وهو الإكل<sup>(٢)</sup> ٢

(٤) المصراع<sup>(٣)</sup> ٢٨

(٥) ضد. فساد<sup>(٤)</sup> ١٢٩



مصطلح (عمل ف ١)

أثر مباشرة المشتهة في انتشار حرمة المضاعفة:

٤ - من الحشية على أن حرمة المضاعفة تنشر بوطء المشتهة أو ميسرها بشهوة، ولقد ثبت منها دور تسع لمحت مضتهة وه يعنى ولا يفرق بين أن يكون سمية أو لا، ولذا قال في المصراع من حصص لا تكفي، مشتهة اتفاقا وبسبع قصداً مشتهة اتفاقاً وجماهير الجنس والتسع احتلال الرواية والمصطلح، ولاصح بها لاثبت الحرمة، ولا يفرق في انتشار الحرمة عند الحشية بين بوطء بالمر والنكاح، فلو تزوج صبي غير مشتهة بدخل به طفلته وانصبت عدتها وزوجت بأحر جاز للأول التزوج بينها، لعدم لاسهامها لها فيها فحرمت عليه بصحود العقد، وكذا تنطبق الشهوة في الذكر فلو جامع صبي غير مراد امرأة فيه لاثبت الحرمة أي لا يحرم على أبيه، لأن من لا يشتهي لاثبت الحرمة محصانه، لها النصي الذي وحس إلى حد المرافقة وهم الذي بجامع مثله ويشتهي وتشتبه النساء من مثله فهو كالإفلاح

وعند الملكية كفاً لتفتر الحرمة بالوطء الحلال لأنها تنشر بالوطء المحرم شروط هي

١١ والمصطلح على م. المختار ٦٢٨١، ٦٨١. انظر الهبة ١٩٧٤، ٢٧٥

ما يتعلق بالمشتهة من أحكام:

يتعلق بالمشتهة أحكام منها:

أثر ليس المشتهة على الوضوء:

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ليس المرأة المشتهة بنفس الوضوء هي الحمة ولي المسألة بالتصريح بغيره في مصطلح (حدث ف ١٢، ١٣، وليس ف ١)

الغسل من جماع غير المشتهة:

٣ - قال الحنكاسي: جماع الصغيرة غير المشتهة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء وإن صلب فيها الحشمة وذلك بأن صبي مضتهة بالوطء مالم يكن هناك اثر، لا تصور الشهوة فلا يبرح منه، لا غسل الذكر وقال ابن عابد في المسألة خلاف قليل يجب الغسل مطلقاً، وقيل لا يجب مطلقاً، والصحيح أنه إذا تمكن للإفلاح في محل الجماع من الصغيرة ولم يصحبها أي لم يجمعها محلظة السيلين فهي ممن بجامع صبي الغسل، والتوجوب مشروط بما إذا زالت الكارة لأنه مشروطة في الكبيرة فهي الصغيرة الأولى<sup>(١)</sup>

ولي مصطلح المصراع الذي يجب الغسل تنصيب الحشفة به خلاف وتفصيل ينظر في

١٢١١ والمصطلح على قدر الخط ١٩٧٢، ١٩٧٢

١ بلوغ النواصي

٢ أن تكون متوطئة من بلادها

٣ - أن يكون الوطء دافعاً وليعد، فإن الوطء المعروف الذي لا يبرأ الحد كالوطء فحبه خلاف في طهر الحرمة، والمنعقد عدم شؤ الحرمة، ومقتضات الوطء كالوطء هي طهر الحرمة<sup>(١)</sup>

ونظم المحتاج عليه أن الوطء يسائر أنواعه موجب للحريم، فلا ترى بين كونه مباحاً أو محرماً باختلاف غير صديق إن أحس بالدمابة أو بدونه في قبل أو غير، لأنه تصرف في فرج أصلي، وهو يسمى بكساء، مدخل في صوم بوله تعالى: ﴿لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ **رَبِّ الْإِنْسَانِ** (٢)

وقالوا: بشرط لوجوب الحريم حياة الزاوية، والمتوطئة من أولاد ذكره في فرج منه أو أدخلت امرأة حشفه ميت في فرجها ثم يوشم في محريم المصاهرة، وبشرط كون سلفها بطلاً وبوطء فلا يثبت تحريم المصاهرة بوطء مبرور، لا غير مبرور.

وعلى اشتراط كونه مثله، بطلاً وبوطء تلزح من سح على امرأة وأصحابها وأرسلها، حلت به منها إذ لا يبرأ لهذه الإضافة، فوجوده كعدمها وكذا عكسه كما لا أصاب

من عشر حاكم من دون سبع سنين، وفارغها، فبغض، واتصلت بزوج آخر وثبت عنه بهت، حيث تلك البتت مصيب أمها حال صغرهما، فإنه لا يحرم، ولا يثبت التحريم بذلك، وعمره هو بأنه لا يحرم بوطء عتية ومباصرة ونظر إلى سرج لسيوه أو غيره من نية<sup>(١)</sup> المنى

### حقيقة الملقاة

٥ - ذكر الملقاة من من شروط شوب من الحضانة للحاص غير المحرم كابن العم وابن النمة، وابن الخال وابن الخالة أن لا تبلغ البت المحصورة هذا ينبغي معناه

فإذا بلغ هذا الحد، فلا يلزم إلى الحرص المأكود، لأنه ليس بمحرم لها فيستطحق حقه في الحضانة، وكذا إن كان المحصور ذكراً والحاص أنثى غير محرم كبنات الحالة وموت حلال، ونسب النمة، وباب العم وهو من مستمر حضانته معها حتى يبلغ حلاً يسهر منه فإذا بلغ هذا الحد سقط حقه في حضانة لعدم المحرمة<sup>(٢)</sup>

ونظر المنصلي في مصطلح (حضانة) ٩٠-١١٤

١ - ملقاة ابن المنى ٩٤/٩٥

٢ - ملقاة الأسيوطي ١١٢/١١٤، وكشاف النفاذ ٥/١١٢

والملقاة، النمة ٦/٦٠

١ - ملقاة المنقوي ٩٤/٩٥

٢ - ملقاة المنقوي ٩٤/٩٥

[illegible]

التبرعات تكون الصرح العربي به انتهى  
لوسون حد الزنا:

٦ - ذكر المتقدم في من سر و وجهه به هذا  
المراتب أن هذا هو الصحيح الصريح في حقه  
أي يستبعد دور الخلق في التلبس في الأصل من  
كل شيء، أي حتى في تلك الحالة التي يكون  
الحيه حلاً، حيث يتلبس به من قبل التلبس  
لأنه مما ينشأ عن الطبع السليم في بعض أحواله  
فعدم رجوعه إلى الزجور في هذا الزمان

[illegible]

واحد من ذلك على ما قد تقدم ذكره  
 من أن لا يجد في العدد من الحفنة  
 = بالكتابة في حاشي من الحفنة  
 التي هي في الحاشي من الحفنة  
 ولا يجد في الحاشي من الحفنة

مُشْرِف، مُشْرِك، الْمُشْرُوكَةُ، مُشْرُوبٌ

مُشْرِفٌ

انظر: إشراف

مَشْرُوبٌ

انظر: أشربة

مُشْرِكٌ

انظر: إشراف



الْمُشْرُوكَةُ

انظر: عمرة



## الجواز.

٤ - من معاني الجواز في اللغة الصحة  
والصفاة ومنه أجرت المعتد حسبه جازاً  
نافذاً<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح لا يقع فيه غير الفسخ  
والترك شرعاً<sup>(٢)</sup>

## أدلة المشروعية.

٥ - قال الصراحي أدلة مشروعية الأحكام  
محصورة شرعاً في شرف على الشروع وهي نحو  
العسر، ثم قال: فدل على مشروعية الكتاب  
والله والقباس والإجماع والبرهنة الأصلية  
وإجماع أهل المدينة والاصحاب  
والاصطحاب ودل المصححي وهو ذلك<sup>(٣)</sup>  
ونصلي ذلك في الملحق الأنصوبي

## الخلل في التصرفات وأثره في المشروعية.

٦ - المثل: التمسك على أن العبادات يهيى  
تؤدي كما سبقت دون نقصان أو خلل من  
يكون صحبة معرفة، وكل عبادة تفتقر ركناً  
من أركانها أو شرطاً من شروطها فهي باطلة  
والأثر في عليها أثرها في شرعي من الثواب  
الأخروي وموقوف لنفسه في الدنيا

وكل ما لا يرتب عليه أثره الشرعي فهو  
فاسد أو باطل

ولكن التمسك استندوا في العقود  
والمعاملات

فالجسور يعلون بالمعاملات بالعبادات  
من حيث إن فعلها على غير الصورة  
المشروعة ينعى بها الجلال والعصاة دون  
نقصه بين المصير

وأن شحمية لهم اصطلاح خاص في  
التفرقة بين الماسد والباطل من المعاملات  
والعقد

وقالوا إن الباطل فيها باسم يكره مشروعاً  
لأنه لا يوضحه، كبيع العينة والدم.

أما ما كان مشروعاً بأصله وعبر مشروع  
بوجهه فإنه فاسد لا باطل كبيع الربوي مثلاً،  
فيه مشروع بأصله من حيث إنه بيع، وعبر  
مشروع بوجهه وهو الخليل، فكان فاسداً  
لما لم يمتد للربا ولا وهي غير مشروعة فلو  
حدثت الرخاء لصح البيع وعاد إلى أصله من  
المشروعية

والتصحيح لم ينسحق الأصولي، ومصطلح  
(إعلان) ١٠٠ - ١٢٠

(١) مع المجموع ٥: ١٠٧ والفرج ٢٦٨، وكلم  
الامر ٢٥٦٩، وحلب نسوي ٥٤٥٣، وبها المصطلح  
٥٦٤٣، م ستر ٢٦٤

(٢) المصباح والمصباح الرميح، ومنه المصباح ٢٤٣  
الأمير  
(٣) د الله الله لير كفي  
١٨٦١، ١٨٦١

## مشروعة ٧ - ٨: المشعر الحرام

ذلك في الطريق، وتعلف مكرهًا، مشروع لإقامته ذلك الركن من أركان الإسلام وإن أدى إلى اعتدال محاصلة لمؤثر الصدق رضي الله عنه وأجمع عليه النصحية رضي الله عنهم .

مكون المسكونة هي في المشروعة

٧ - قال الله تعالى في شأن النبي  
مأمرًا لا سألًا عن شيء، يجد نكاحًا  
وإذا لم يكن شيء، فليس، فليس، فليس  
عند الله .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن  
رحمة نكم لا من سائر ولا تحية بها .

وقد اختلف الفقهاء في مشروعية عمل  
شيء مسكون عنه على أقوال وتفاصيل  
نصر في الملحق الأصولي

## المشعر الحرام

القول، مذكورة

الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا  
للمنافع.

أ - قال الشافعي الأسباب المسموعة أسباب  
للمنافع لا للمصالح، كما أن الأسباب  
المشروعة أسباب للمصالح لا للمنافع، مثال  
طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه  
أمر مشروع لأنه بعد لإقامة الدين، يظهر  
شعائر الإسلام وإيجاد الباطل على أي وجه  
كل، وليس سبب في التوجه الشرعي لإزالة  
مال المؤمنين ولا نيل من غيرهم وث - في إتيان



من المنافع

٧٢ حديث - في شأن

المرجع ٣٢ والمحرر في سنة ١٢٦٦ هـ

منح ١٢٦٦ هـ

٢٠٠٠ هـ

١٢٦٦ هـ







وإنما ثالث ما لم يكن إنشائه، لأن تركه لا يتم  
لا مشقة فيه من حيث كان مجرد ترك إلى أن يشاء  
ذلك من في هذا المعنى ولو كان قاصداً  
لنفسه لما كان مريداً بل يسر ولا لتخفيف،  
ولكان مريداً للفرج والمسر وذلك ما لم.

كما يستعمل على ذلك بما ثبت أيضاً من  
مسرورية الفرج، وهو أمر مطلوب به رسماً  
علم من دين الأمة بالضرورة، كمرخص السفر،  
والفطر، والجمع، وتجاوز المحرمات في  
الاحطرار<sup>(١)</sup>، فمن هذا سط يدل قطعاً على  
مطلق ربح الفرج والمشقة، وكذلك بما جله  
في التنكح من التمتع والكلف والتسبب في  
الانقطاع عن دوام الأعمال، ولو كان الشارع  
قاصداً للمشقة في التكليف لما كان ثم  
ربح من ولا تخفيف، وهو يدل على عدم قصد  
الشارع إليه<sup>(٢)</sup>، فإنه لا يفرج في أن الشارع  
قاصد بتكليف بها يلزم به كلفة ومشقة ما  
ولكن لأناس في العادة المستمرة مشقة، كما  
لا يسهى في العادة مشقة طيب المعاش  
بالتحرف وسائر المصالح لأنه ممكن متعارف  
لا يقطع ما به من الكلفة من العمل في الصالح  
المستعاد وإلى هذا المعنى يرجع الفرق بين

والقائي أن لا تكون مشقة ولكن إذا نظر  
إلى كثرة الأعمال والندوم عليها صارت  
مشقة ولعمت المشقة العامل بها، ويوجد هذا  
في التوائف وحدها إذا تحمل الإنسان منها  
بوق ما يحتمل على وجه ما إلا أنه في الندوم  
تبعه<sup>(٣)</sup>.

ولذلك فإن الشارع لم يعمد إلى التكليف  
بالساق والإعنات لسهو، وللميل على ذلك  
التعميم من العلة على ذلك كقوله تعالى:  
﴿وَصَبَّحْ عَنْهُمْ مُصْرَقًا﴾ عَنِ الْبَنِي كَانَتْ  
عَلَيْهِمْ<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى ﴿وَيَتْلُو تَعْوِذًا﴾  
عَلَيْهَا أَمْرًا كَثِيرًا كَثُرَتْ عَلَيْهِمْ<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى ﴿لَا يَكُفُّ عَنْهُ نَارُ اللَّهِ﴾  
لَا وَنَمَاءً<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى ﴿وَيَتَجَمَّلُ﴾  
عَلَيْكَ فِي الْوَيْدِ مِنْ حَرْجٍ<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى:  
﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ عَذَابَكُمْ وَحِيلًا﴾ أَمْ كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ<sup>(٨)</sup>، وجاء في الحديث من سألته  
رخص الله عنها أن النبي ﷺ ما حيسر بين  
أمرين إلا اختار اليسرهما ما لم يكن إنشاء<sup>(٩)</sup>.

(١) المسألة ١٠٠/١، ومسلم الصحيح ١٠٢٢/١، والرواه

الأحكام ٢/٢

(٢) من الأثر ١٠٢٢/١

(٣) سورة لقدر ٨٦

(٤) سورة لقدر ٨٦

(٥) سورة الحج ٢٨

(٦) سورة النساء ٢٨

(٧) حديث طحا: أن النبي ﷺ ما حيسر بين أمرين إلا اختار  
اليسرهما

• (أحمد بن حنبل) (الفتح ١٠٢/١) ومسلم (١٠٢٢/١)

بالحق مسلم

(١) القولات فتاوى ١٠٢/١

(٢) القولات ١٠٢/١

هذا، سمي مشقة بهذا الاعتبار، لأنه إنما بالمعانيذ وحول أصناف رافعة على ما اقتضيه لعمدة الأدب<sup>(١)</sup>

الوجه الرابع أن يكون طريقاً مما فيه.

١٠ - وهو أن يكون التكليف خاصاً بما يلزم عند فعله، لأن التكليف إحراج المكلف عن حوى حسنه، ومخالفة الهوى شائفة على صاحب الهوى مطلقاً، ويحق الإنسان سببها تبع وعناء، وذلك معلوم في العادات العادية في الخلق، وذلك أو معالجه ما بهوى الأنفس شأى عليها، والتسارع إنما قصد بوضع السريعة، إحراج المكلف عن اتباع هواه حتى يكون عباً له، وإذا مخالفة الهوى ليس من المشقات المعيرة في التكليف<sup>(٢)</sup>

ثانياً: القواعد التي بها المنظمة لأحكام المشقة:

١١ - وضع المذهب مجموعة من القواعد العقلية تنبسط حكماء المشقة، ومن هذه الأصول (المشقة لتطلب التيسير) حتى أن الصعوبة تصير سبباً للتسهيل، وسرعة التوسيع في وقت الضائقة

وتنصرف على هذا الأصل كثير من الأحكام الفقهية كالحرص والحالة والحجر وغير

المشقة التي لا تكلف مشقة عادة والتي مدد مشقة، وهو أنه إن كان العمل يؤدي الدوام عليه إلى الانتفاع به أو عن حسنه وتلى وفروع حلال في صاحبه في نفسه أو ماله، أو حال من أمواله فالمشقة هنا خارجة عن المعتاد وإن لم يكن فيها شيء من ذلك في الدالب فلا يعد في العادة مشقة وإن سبب كلفة<sup>(٣)</sup>

فما قل من التكليف انما انت من العباد من المشقة المتعددة بها ليس بمقصود الطلب للتسارع من جهة نفس المشقة، بل من جهة ما في ذلك من التصحيح للمساهمة على المكلف<sup>(٤)</sup>

الوجه الثالث: الزيادة في الفعل على ما حوت به العادة:

٩ - وهو إذا كان العمل خاصاً بالمقدور عليه، وليس فيه من التأثير في نعم النفس خروج عن المعتاد في الأعمال المعتادة، ولكن عن التكليف به بزيادة على ما حوت به العادات قبل التكليف شأى على النفس ولذلك أطلق عليه لفظ التكليف. وهو في الذمة يتخلف من المشقة، لأن الحرب تقوى كلفة تكليفاً إذا حملته أمراً يشق عليه وأسرعه به، وتكلف الشيء إذا تحمله على مشقة، وحملت الشيء تكلفه إذا لم يطفه إلا تكلفاً، مثل

(١) لعمدة الأدب ٢٦١

(٢) لعمدة الأدب ٢٦١ ٢٦٢

(٣) لعمدة الأدب ٢٦٢

(٤) لعمدة الأدب ٢٦٢ ٢٦٣

ذلك، وما جوره المقهاء من الرخص  
والتعديلات في الأحكام الشرعية مبني على  
عدم القاعدة:

وتعتبر المشكلة مبنياً عاماً من اعتبار  
الرخص، وهي تختلف بالقوة والضعف،  
بحسب الأحوال، وبحسب قوة الضرر  
وصحتها، وبحسب الأعمال، قلنا للمشكلة  
المعتبرة في التعديلات ضابط مخصوص،  
ولا حد محدود يتردد في جميع الناس، ولذلك  
أقام الشارع السبب مقام النعم، واعتبر الضرر لأنه  
أقرب نطاق وجود المشكلة. وليست السبب  
للرخص مدخلة محبة طور أصلي، ولا ضابط  
ماخوذ بالبدل، بل هي ضابطة بالنسبة إلى كل  
مخاطب في نفسه<sup>(١)</sup>

والأصل في هذه المساعدة قوله تعالى:  
﴿رُدُّوا إِلَهُكُمْ بِمَا كُفَرْتُمْ وَلَا تُؤْبَدُ بِكُمْ  
نَفْسٌ﴾<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي تَدْبِيرِ  
رَبِّكَ حَرَجًا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله ﴿يَعْلَمُ بِالْجَنَّةِ  
الْمُحْتَضَاتُ﴾<sup>(٤)</sup> وفي لفظ آخر: لأحب الأمان

(١) المواظبات ١٥٠، ٢، ٣، ١١ وسبب الأحكام المتدبر  
من ٨، وشروح المسئلة للأستاذ ٣١، والأستاذ والطاهر  
لاين ١١٥ من ٢١، والأستاذ والطاهر للشيخ ١١٥  
(٢) مؤ. القراء ١١٠  
(٣) مؤ. الجمع ٧٨  
(٤) حديث ابن أبي شيبة ١٠٠٠٠

أخر من أحمد ١٠٠٠٠ من حديث أبي قتادة

إلى الله الحجة السجدة

وروي أبو هريرة رضي الله عنه وغيره قوله  
﴿إِنَّمَا بَعَثْتُكُمْ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾<sup>(١)</sup>

وقالت عائشة رضي الله عنها: ما أخبر  
رسول الله بين أمرين إلا أختار ليهما ما لم  
يكن إلماً<sup>(٢)</sup>

ويخرج على هذه القواعد جميع رخص  
الشرع وتخصيصاته.

قد ورد خرج من هذه القاعدة ما نص عليه  
وإن كان فيه بشقة وجملة الملوك، قال ابن  
محيي المشقة والخرج إنما يخرج في موضع  
النص فيه وأما مع النص بخلافه فلا<sup>(٣)</sup>

ومسمى قاعدة: المشقة بجلب الضرر قوله  
السجدة رحمه الله: ﴿إِنْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَى  
وَحْدَةٍ إِذَا ظَهَرَ مَشَقَّةٌ لِي أَوْ لِرَحْمَنِ لِي  
وَيُوسِعُ، فَبِمَكِّنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ إِذْ نَسَحَ لِأَمْرٍ  
ضَائِقٍ، وَمِنْ مَرُوحِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ

(١) حديث الثابت الأبي إلى الله الحجة السجدة  
أخر من أحمد ١٠٠٠٠ من حديث ابن جابر وحسن

إسناده إلى عمر بن الخطاب ١١٠٠٠

(٢) حديث ٢٠: حكم جبري يوم يقرأ أمرين

أخر من أحمد ١٠٠٠٠ من حديث ١٠٠٠

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها: ما أخبر رسول الله

صخر جده في نصيب على قدر

(٤) عمر بن الخطاب رضي الله عنه: والأستاذ والطاهر للشيخ ١١٠٠٠  
من ٧٧

بدها<sup>(١)</sup>، وهو يتخذ أولى شغل هذه المشاق من غيره؛ لأن الله سبحانه وعالي رعبه في كشبه العسر<sup>(٢)</sup> بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَنَافٍ فِي خِيَرَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> بهذه المشاق كلها لا أثر لها في إسقاط العبادات والطاعات<sup>(٤)</sup>.

١٢ الضرب الثاني مشقة منك عنها العبادات عاليا وهي أنواع

الفرع الأول مشقة عظيمة واحدة كمشقة الحبوب على النعوس والأطراف وصنائع لأطراف<sup>(٥)</sup> منبهة مشقة موحية بالتحليل والفرح<sup>(٦)</sup> لأن حفظ التهج والأطراف لإقامته مصالح الدارين أولى من عريضها للشوائب في عبادة أو عبادات ثم تنوت أمثالها<sup>(٧)</sup>

الفرع الثاني مشقة حبيسة كادس ورجح في يصح أو ليس صناع أو سوء مزاج حبيب لهذا لا أثر له ولا النكات إليه لأن تحصيل مصالح العبادة أولى من دافع هذه المشقة التي لا أثر لها<sup>(٨)</sup>

الفرع الثالث حشاش وثقة بين عاتس العنشين صحتهم في التحنة والسدة فما دنا

والصبيان في الحساسات والمواضع التي لا يحرصها الرجال دفعا لخرج صباغ حقوق ومنها هو شهادة القابلة<sup>(٩)</sup>

المشاق الموجبة للتخفيفات الشرعية

قال عمر بن عبد السلام المشاق صرب

١٣ - أحدهما مشقة لا تنفذ نفعه عنها كمشقة الموصو والنسل في شدة ليرة، ومشقة إقامة الصلاة في الحر والبرد ولا سيما في صلاة العصر، ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، ومشقة السفر والترحال والجهاد الذي لا يمكنه عنها هذا<sup>(١٠)</sup>، وكذا في الاجتهاد من طلب العلم والرحمة فيه، وكذلك المشقة في رجم الزنا وإقامته الحدود على الحياء ولا سيما في حق الآباء والأمهات والبنين والبنات<sup>(١١)</sup> في ذلك مشقة عظيمة على مقبم هذه العقوبات وما بعده من التركة والعمرحة بها طسوا<sup>(١٢)</sup> والبراة والعتاة من الأجانب والأندوب البين والبنات<sup>(١٣)</sup>، ولعل هذا قال تعالى ﴿وَلَا تَسُدُّكُمْ بِهِ رُفُؤُا بِي رِيٍّ أَلَمْ يَكُنْ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ فُاطِمَةٌ شَبَّ مِمَّنْ سَمِعَتْ مَقَامَاتِ

(١) خطب ابن عاصم بن محمد سوت لخطب بدها  
أمره الحصري (الفتح ١٦٠٦) وسلم ١٠١٥٠

مدن مشقة

(٢) سورة القورة ١٢٨

(٣) قوله الأخذ بالشر من جد السلام ١٤٢

(٤) قوله الأخذ بالشر من جد السلام ١٤٢

(٥) قوله الأخذ بالشر من جد السلام ١٤٢

(١١) الأكل والنقل لاس تميم في ٥٤ والأشبه للبروني

من ٥٥ وسلة الأخذ بالشر من ١٨ و١٠ من سلة

الأحكام للأشبه ١٨ و٥٦ ومن جود الصدر ٢٧٧

(١٢) قوله الأخذ بالشر من جد السلام ١٤٢

(١٣) سورة القورة ١٢٨

ما يعظم قبض وجوب الحج، ومنها ما ينعف ولا ينعف الوجوب، ومنها ما يوسط فيرد فيه، وما قرب منه إلى المشقة العليا كان أولى ببيع الوجوب، وما قرب منه إلى المشقة الدنيا كان أولى بأن لا ينعف الوجوب.

ويختلف المشاق باختلاف المباديات في اعتناء الشرع، فقد اشتد اعتناؤه به شرط في حقيقته المشاق الشديدة أو العادة، وما لم يهتم به حصة بالمشاق الخفيفة فقد تعففت مشاقه مع شرفه وعلو مرتبته فكرر مشاقه كيلا يؤدي إلى المشاق العادة الكثيرة للوقوف، مثله ثم حبس الفرع في الصلاة التي هي من أقص الأعيان تقام مع الحيث الذي ينشأ الاحتراز به ومع الحدث في حل المنع والمسنحة خاصة، ومن كفى حذره كعذر المنع خاصة<sup>(١)</sup>

أما الصلاة فتشعر بها القائم إلى الممود بالمرض الذي يشوش عليه المشغوع والأهكار، ولا يشترط فيها الضرورة ولا العجز عن تصوير أعيان أتماتة، ويستمر في الانفعال من القعود إلى الاضطجاع علواً أثنى من علو الانفعال من القيام من القعود لأن الاضطجاع مختلف لتعظيم العبادات ولا سيما والمصلي متاح به<sup>(٢)</sup>

منها من المشقة العليا لوجب التذخيف، وما فتاها من المشقة انما لم يوجب التخصف كمرض في رمضان يختلف من الصوم زيادة مرض أو طه انيرة، يصور له العطر، وهكذا في المومس المبيع للتجوم والحمى النصبه ووجع الصرع السبر ر، وقع بين هاتين الرئيس منختلف فيه، منهم من ينحفة بالثبات ومنهم من يلحظه بالثبات، وينصت مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعبرة في تحليف تلك العادة من كانت منها أو أراد است الرحصة ولذلك اعتبر في مشقة المومس المبيع يظهر في الصوم أن يكون كربة مبنية الصوم في السر عليه في المحضر<sup>(٣)</sup>

وكذلك المشاق في الحج وهي إباحه محظورات الإحرام، أن يحصل سرهما مثل مشقة القفل للورد به الرخصة، وأما أصل الحج فلا يكتفى مدركه بذلك، بل لابد من مشقة لا يحصل مثلها كالحرف على المومس والمال، وعدم الزاد والراحلة، وهي يباحة ترك القيام إلى الممود أن يحصل به ما يشوش المشغوع وإلى الاصطجاع فشق، لأنه مذهب لتعظيم العبادات.

والمشاق في الحج ثلاثة أقسام: منها

(١) مواحد الأحكام، ٩٨٦، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٨١

(٢) في عهد الأكرام ١٢٤

(٣) مواحد الأحكام ٨٢٢، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٨٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢

والله لأعده في مرك الحصب حبات  
والجمعات فتعبره لأن الجماعات به عد  
من يقول بذلك، والجمعات مدن  
وأما النجوم ولا تملك به حبيبة كاسم  
والعرص الذي يثنى الصوم منه لمتفه الصوم  
على التمام، وهذا عدل حسنة، وما كان  
أشد مهيب كالخوف على الأخرقة والأرواح  
كان أولى بجواز المطر.

وأما التسم طه جوره اقتسامي رحمه الله  
تارة بأحد من حبيبه، ومنه تارة على غيره،  
بأحد أقل منها، والأعده عنه وتب معاونة  
في التسم  
الرتبة الأولى: مشقة فتحة كالحرف على  
اللعوس والأعده، وما يع الأعداء بياح بها  
التسم

الرتبة الثانية: مشقة دور هذه المشقة في  
الرقة كالخوف من حدوث المرحر المحوف  
فهم ملحق بالرقة الملح على الأصح  
الرتبة الثالثة: خوف إعطاء الرء وشدة  
الظني على إتحاقه بالرقة المنة خلاف  
والأصح لإلحاق.

الرتبة الرابعة: خوف شيء من كل ما خاف  
يكن صدر، وإن كان قدراً ممببه خلاف  
واستحذر لإباحة، وقد جوز للتألفي التسم

مثلي حبيبة دور هذه المشقة<sup>١١</sup>  
١٤ - ولا تختص الدنيا بالعباد بل يجري  
في طبعها مثل الله العبر في السوء وهو  
أيضاً ثلاثة أسماء  
أحداهما ما يسم حبيبة كبيع الصيق واليناق  
والنوعان والبطيح في صورها يصحى به  
القسم الثاني: ما لا يصر أجابه فلا يصر  
فيه.

القسم الثالث: ما يقع بين الرئيتين وفيه  
حتلات، مهم من سحقة بما عظمت مشاقته  
لإتقانهما مما خفت مشقة، ومنه من سحقة  
ما خفت مشقته لا يتطاعه مما عظمت  
مشقته، إلا أنه تارة يعظم العرو به فلا يصر  
عنه على الأصح كسح لحور الأحقر في  
شربه.

١٥ - وإذا كان العسل ينضم إلى ما هو فيه  
أعلى مركب التدة وإلى ما هو في أدناه  
وإلى ما وسط بينهما فكيف تعزل المشائق  
استوسطة البسطة التي لا صابط بها، مع أن  
الشرع قد رتب التجمعات بالشد و لأشد  
والثاق والألم، مع أن معرفة التدبير والساق  
متطهر، لعدم الضابط، وأجاب العر من عد  
سلام بقوله لا وجه لسط حد رتباته إلا

<sup>١١</sup> أو أهد الأهدم ٩٥٤  
المرجع كسر

المعاملات، ومنها بوقان الحائض من الغدوم  
وقد حصرت الصلاة ومنها انباضي بالزجاج  
الدرجة في الليلة المظلمة، كذلك النادي  
بالمشي في الوحل<sup>١</sup>

#### حيات الطشة:

١٦ - ونشره في مذكر المسفة عام، ووموعها  
كثيراً، فلو كان ووموعها نادر لم يزعج المشقة،  
والمسفة يختلف حسبها باختلاف أحوالها،  
كما في التيسر، إذ بعدد من الطب إننا حب  
اتلاف عصور أو بقاء الثروة أو شئ نحس<sup>٢</sup>

قال المومر عبد السلام: من حين ما مضى  
الفضل اللين الذي يوجر عنه أكثر مما يوجر  
على التمسك<sup>٣</sup>، كنت إذا انعدت سحلاً في  
الشرع والقسط والحق والأركان - وكان  
أحدما - شافاً تلك أسوأ حي آخر مما  
تساربه في جميع أن ظائف وانفرد أحدما  
بحسن المسفة لأجل أنه سبحانه ونعمه  
مأثب على حصر المشقة لأعلى غير  
المسفة: لا يصح المقرب بالمسفة لأن  
المسفة كلها عقيمة كثر سبحانه ومما  
وجر حين استأنف معيماً ولأنه قبيحاً، وبذلك  
على ذلك أنه من محسن مشقة في ملحة إيمان  
فيه يرى ذلك له لأجل كونه حق عليه، وإنما

بالقربه فإن ما لا يجد صاعده لا يجوز تعطفه  
ويجب تعريضه في الأولى في صاعده مشقة  
اصداد أن يسطر منسفة كل عده مدي  
المسفة المصورة في تلك المسفة، فإن كانت  
مطلبة أو فريدة ثبت الرخصة بها، ولي يعلم  
المسفة إلا أن يزداد، إذ ليس في ليرة المسر  
الوقوف على تلوي المشقة، فإذا ردت  
إحدى المشقة على الأخرى علمنا أنها قد  
استوى، مما استلقت عنه المشقة السامها  
كان ثوب الحثيف والرحيم حسب الرتبة  
وامثال ذلك أن النادي بالفضل ميج لبعض في  
حق المسكة يسعي أو يعسر تلبية بالأمراض  
من مشقة العمل<sup>٤</sup>

كذلك سائر المشاق المصيبة للبدن والطيب  
والدهن وغير ذلك من المعطورات، وكذلك  
يسعي أن تقرب المشاق المصيبة لبهم مدي  
مشقة أصبح مشقة البدن، وفي هذا الإشكال  
على مشقة الزيادة البسيطة على نفس المشقة  
ومشقة لا تقطع من سحر الرمة عقيمة لا يسعي  
أو يعسر بها الأمر من، وأما المسح للمسرة  
يسعي أن تفر من مشقة مشقة، ومما  
الحظير: فإذا شق الصوم مشقة تربي على  
مشقة الصوم في الحظير فليحذر الإدمار بذلك  
وهما مقارن كثير، منها مقارن الإحراق في

١٦٦ من مذكر الأحماد ٢

١٦٦ المشقة في التوسل، كشيء ٢٧ ١٦٦

١٦٦ من مذكر الأحماد ٢ ١٦٦







هـ - الإكراه.

٢٢ - الإكراه هو حمل المفسر على أمر لاير صاه، ذلك بغيره، بالقتل أو بغيره طرق أو نحوه ما إن لم يفعل ما يطلب منه.

وقد حدد الشارع الإكراه بغير جن عدراً في الأعداء والمنفعة التي يسقط بها المسؤولية في الدنيا والآخرة فتختص من المكره ما يبيع عند الإكراه عليه من كالأدوية أو أخرى مذكورة<sup>(١)</sup>

وتفصيل ذلك في مبحث (الإكراه وتفصيل ذلك في مبحث (الإكراه

وهو السقوط على أن القدر في وضار  
واجب بالإكراه بل يجب على الصحيح<sup>(٢)</sup>

و - النسيان.

٢٣ - النسيان هو جهل ضروري بعد كان يعممه لا ينافي مع علمه بأمور كثيرة<sup>(٣)</sup>

وقد جعلته الشريعة عدراً وأسا مخصصه حقوق الله تعالى من بعض ما جوه، فقد نص على ﴿وَمَا لَا تَزِيدُكُمْ حَتَّىٰ تَكُونُوا كَالْأَنْعَامِ﴾<sup>(٤)</sup> والله سبحانه وتعالى وضع علمه العفة والنسيان والخطأ غير المتعمد، هي

أحكام الأحكام الأربعة بعد الناس ويرفع عنهم الإثم مطلقاً<sup>(٥)</sup>، بالنسيان كما هي عليه السبوطي مستط للآثم مطلقاً وذلك بحديث من له سبحانه وتعالى، ويقول لرسول الله ﷺ انما من أسس الخطأ والنسيان رسا المفسر هو عليه<sup>(٦)</sup>

أما النسيان فيم يعطى حقوق العباد لا يند عذراً مخصصاً، لأن حق الله سبحانه على المصاحبة، وحقوق العباد مباحة على المشاحة والمطالبة، فلا يكون النسيان عدراً فيها<sup>(٧)</sup> ولم يكتف به نظر مصطلح (نسيان)

و - الجهل:

٢٤ - الجهل هو عدم العلم بالأحكام الشرعية أو ما سبها

ويشتر الجهل عذر مخصصاً في أحكام الأحرار فلا إثم على من فعل المبررة أو ترك الواجب من جهلاً، لقول تعالى: ﴿وَمَا كُنْ تُعَذِّبُهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعُوا رَسُولَكَ﴾<sup>(٨)</sup>

وتفصيل في مبحث (جهل د. هـ)

(١) الأشاء والمقرر لسبوطي ص ٦٤

(٢) حديث: انما هو من جن الخطأ والنسيان

من به الأحكام (٤٨/٢) من جهل أو جهل ومخصصه

الحاكم والله اعلم

(٣) خبرنا من كتابنا في ٢٩ ١١ وصير التحرير ٤٧٦/١

(٤) سورة البقرة ١٥٥

٦ - الحديث في المسح ص ٢٤ ٢٩، والمذهب ٧٨/٢ والام

٢٦٠/٢ والمضي ١ ٢٩١ كتب الأصول ٢٨٢/٢

(٥) الأشاء والمقرر لسبوطي ص ٦٧

(٦) كتب الأصول في التحرير ٢٩ ٢٩٦ ط الحنفية

(٧) سورة البقرة ٢٨٩

## مُشْكِـل

الضمير:

١- المشكل لغة، المختلط والمتنفس، يقال: أشكل الأمر: التبس واختلط، وكل مختلط مشكل، والإشكال الأمر الذي يوجب التباساً في الفهم، والشكل قفل<sup>(١)</sup> والمشكل عند الأصوليين هو: قسم لما يتبس المراد منه بدخوله في إشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يصح به من بين سائر الإشكالات<sup>(٢)</sup>

الالفاظ ذات الصلة:

١- المشابهة:

٢- المتشابه لغة مأخوذ من تشبهت الأمور وتشابهت. إذا ثبت فلم يتميز ولم تظهر<sup>(٣)</sup> وفي الاصطلاح قال الجرجاني المشابه ما حكمي بنفس اللفظ ولا يرجي دونه أصلاً كالمقطعات في أوائل السور<sup>(٤)</sup>

والصلة بينهما في كلاً عن المشكل

(١) ناسخ من، وكان العرب

(٢) كشف الأسرار للفراء الجاني (١) في قوله: علم لا يفسد

(٣) المصباح المنير

(٤) الترخيب للجرجاني وفرد كشف الأسرار ١٠٥/١

ج- العسر وعدم البهوى:

٢٥ يدخل في العسر الأعداء المالبة التي تكسر البهوى بها وتعم في الناس دون ما كان منها تادراً

والتمصيل في مصطلح (يسير ف ٣٨).

ط- التباس:

٣٦- التباس نوع من التباسات إد التباس مجبولة على حب الكمال وحب التقصيص الضعيف في التكميمات، فمن ذلك عدم تكليف النبي والمؤمنين مقوم أمر أحوالهما إلى الولي ونزيهه، وحضائه إلى النساء رحمة به ولم يجبرهن على الحضائنه، ومنه عدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والمهابة والجرية وحسن القفل وإباحة لبس الحرير وحلي الذهب، وعدم تكليف النبي بكثير مما وجب على الأحرار ككونه على النصف من الحر في الحدود والمدة<sup>(١)</sup>



(١) التباس، وقطار لابن جسيم ص ٨٦، ٨٧، ولانها، وقطار نسوي ص ٨٠

## مُشْكِل ١، ٤، مُشْهُور ١

والمشاهير يحيى معناه، وينداه

به المجهول.

٣- المجهول هو ما حتى انفراد منه بحيث لا يدرك بنفس تعلقه إلا ببيان من المجهول، هو - كان ذلك لفرع المصطفى المتساوية، أو لغزاه انفراد، أو لاتصاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم<sup>١</sup>

والصلة بين المشكل والمجهول أنه في كل منهما نوع خلاف يحتاج إلى بيان

### الحكم الإجمالي

١- حكم المشكل بمعنى الأخصوي عباد الحنفية فيما هو المراد من الإقبال على الطلب واسأل به إلى أنه بين المراد صعل<sup>٢</sup> به<sup>٣</sup> والعصبي في الملحق لأصولي

## مُشْهُور

المراد

١- المشهور في اللغة اسم مفعول بمعنى شهر - ومن معني هذه بملوه الإقرار بقتل شهرت الرجل من الناس فمر به حتى صغر مشهوراً ومن معانيه أيضاً الإثناء بالقر شهرت الحديث شهراً وشهرة<sup>٤</sup> مشته<sup>٥</sup>

وفي اصطلاح لأصوليين المشهور هو الحديث هو ما كان روي بعد القرن الأول في كل عهد فوما لا يحصى عدهم ولا حكم مواطنهم حتى انكذب نكسرهم وعبدانهم<sup>٦</sup> ودين أمانيهم<sup>٧</sup>

وفي اصطلاح المحققين هو ما لم يجمع شروعه المنوثر به طرق محصورة ما كثر من<sup>٨</sup> أتبه<sup>٩</sup>

أما المشهور عند المتأخرين فليسماكة فيه قولاً

شهرهما ما قوي عليه، هاتلين هو المراسل حد الإمام مالك لا كثره<sup>١٠</sup> لتمامه



١- المصنف المجلد ١، ص ١٠٠

٢- الفرج مبحثي المجلد ٢، ص ٢٠٢

٣- المجلد ١، ص ١٠٠، المجلد ٢، ص ١٠٠، المجلد ٣، ص ١٠٠

٤- المجلد ١، ص ١٠٠، المجلد ٢، ص ١٠٠

٥- المجلد ١، ص ١٠٠، المجلد ٢، ص ١٠٠

وقيل في المشهور هو ما كثر قلته ولا بد  
 ان يريد قلته هو ثلاثة<sup>(١)</sup>  
 والمشهور عند الشافعية ما كان من القوانين  
 او الاقوال الشافعية وهو المشعر بعينه مدابيه  
 لصاحب مدركة، قال شعوي وملازمه اشترع  
 مواضع طلب الاحكام وهي حيث يسدل  
 النصوص والانهال<sup>(٢)</sup>

ما يتعلق بالمشهور من الحكم:  
 أولا - دلالة الحديث المشهور عند الأصوليين:  
 قال صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود  
 المحمدي الحديث المشهور بوجه علم  
 طائفة وهو علم يطمئن به النفس وظنه يقين<sup>(٣)</sup>  
 ويظهر نصيب دلت في الملحق الأصولي.

### الآثار ذات الصلة:

ثانيا: لقول المشهور عند الفقهاء  
 ٥ - قال القرافي: إن الحكم إذا كان مجعدا فلا  
 يجوز له أن يحكم وعي بالمرجع عند  
 وإن كان مطلقا حاز له أن يصح بالمشهور في  
 مدحه وأن يحكم به وإن لم يكن رجحانه  
 متفاديا في رجحان القبول المحكوم به إنسانه  
 اسي قلده كما قلده في نصب، ولما اتبع  
 بقوي في الحكم أو التنبه محرم جملة<sup>(٤)</sup>  
 وقيل النووي ليس للمفتي ولا للعاصم  
 التمسك إلى مدح السامعي في مخالفة  
 بقولي أن يحل بما شاء منهما معير نظر بين  
 عدا في التولين العمل بأمرهما إن علمه وإلا  
 جدي رجحه الشافعي، لأن قلتهما في حاقه  
 ولم يرجع واحدا منهما ولم يطمئنا قلتهما في  
 وثب أم في وعبر، وحيثما أسألي رجب  
 البحث عن أوجههما فيعلم به<sup>(٥)</sup>

### ١ - الفوائد:

٢ - الفوائد في اللغة السامع فو مع فرت<sup>(٦)</sup>  
 والمتواتر هو ما اتفقت العاصم  
 وفي اصطلاح الأصوليين هو خبر اقوام  
 يتشبه في الكثرة إلى حد حصول العلم  
 بوقولهم<sup>(٧)</sup>، وله عندهم تعريفات أخرى  
 والمخالفة بين المشهور وسواء عموم  
 وحصولي.

### ٣ - خبر الأحاد:

٣ - هو ما لم يجمع شروحه الفوائد<sup>(٨)</sup>  
 والمخالفة بين المشهور والأحاد من خبر  
 الأحاد هم عن المشهور.

(١) كلام المعنى الجليل ١٠٢/١

(٢) المصدر السابق ١٠٢، وتوضيح المص

١٠٢ لقائوس الصحبة

١٠٢ لقائوس الصحبة ١٠٢

١٠٢ شرح غيب الفكر ١٠٢، ومعلقة الشافعي على جمع

مجمع ١٠٢

١٠٢ قوله ج، والله الشرح ١٠٢، صبح

١٠٢ الإحكام في أصول المفاتيح من الأحكام ونظم هذا المعنى

والإمام الشافعي من ١٠٢

١٠٢ مبسوط ١٠٢، وجهد المطابع ١٠٢

## مَشُورَةُ

انظر: شُورَى

## مَشِي

المشي:

١- المشي لغة: اسير على تقدم، سريماً كان  
أو غير سريع، يقال: مشى بمشي شياً، إذا كان  
على وجهه، سريماً كان أو بطيئاً فهو ماشٍ،  
والجميع مشاة<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج اسمها من المعنى، من المشى  
المشي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ. المشي.

٢- من معاني اسمي في اللغة: الإسراع في  
المشي<sup>(٢)</sup>

والشي في الاصطلاح يطلق على معاني  
سها: قطع المسافة للكافة بين الصفا والحروة  
سبع مرات وهذا وليلاً وسها الإسراع في  
المشي

فان لم سب الأصهباني الشبي للمشي<sup>(٣)</sup>  
الشريح وهو دون العدو  
والفصلة بينهما هي أن المشي أهم من



(١) السير: والمشيح السير

(٢) المشايح المشي والمشيح

(٣) السير: المشي، المشي، المشي

والمتعصب أو مسح على المصير

المشي

### المشي في الصلاة

٥- ذهب الحنفية إلى أن المعلوم، وإنما هي في صلاته يني هذه الفتحة شيئاً غير منه. إن بقي على قدر صفته، لم يوجب قدر كذا، ثم بقي قدر صفته خسر، وهكذا، إلى أن مشى بقدر معروف كثيرة لا تعد صلاته إلا إن خرج من المسجد بسبب إذا كانت الصلاة فيه، أو تجاوز الصفوف حسب إذا كانت الصلاة في الصف ١٥، فإن مشى شيئاً ملاحظاً بأن مشى قدر صفته، أو واحد، أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصحراء بسبب سلامته ١٥، ١٦، على أن التقدير يقتضي غير مستد ما لم يكرر موانئ، وعلى أن الإحلال في إمكان سطل في الصلاة ما لم يكن لإصلاحها، واستبعد مكان واحد حكماً، وموضع المصروف في المصروف كالمسجد، هذا إذا كان قدومه صفوف

مسح القدمين

٣- الركن - مسح المصير - في التبذير المبرور<sup>١٧</sup> قال صاحب النهاية: ومن يرسل رملًا أو رملًا إن تسرع في المشي وهو مكبته<sup>١٨</sup> ولا يخرج استعجال التفتاء بهذا المفظع غير معتد بالمعوي، لكن تنوي قال الركن - مسح الرءاء هو يسرع المشي مع حذر - المفظع دون الرءاء - والمعد<sup>١٩</sup> وأما يسهل أي أن الركن أحسن من المشي

### الأحكام المتعلقة بالمشي

تتعلق بالمشي أحكام منها

إمكانية متابعة المشي في الشغل لجوار المصير عليه.

٤- بشرط التعمد نحو المسح على المصير سروراً بها

أن يكون المحب صفاً يمكن متابعه المشي به<sup>٢٠</sup>

أما لو كان إسماً فمضي حتى حاور موضع سجوده، لأن كذا ذلك مفاد ما يبه ريب الشغل الذي يلهي لا تحجب، وإن كان أكثر جدت، وإن كان متعدياً بالمصير موضع سجوده، فإن حاور، سكت وألا فلا<sup>٢١</sup> وهذا التفصيل كذلك إذا لم يكن المصير في

١٦- أسباب التي عند التكرار ٢ ٢٦٤

١٧- من ليس

١٨- له، أن ليس ٢٦٥ - سكت

١٩- ذهب الأصناف والشافعية ٢٦٧-٢٦٨

٢٠- فتاوى اللجنة ٢٦٦ وقد من صفته ١٠٣ وشرح

٢١- أي ٢٦٧ والمصير (في صلاة) ٢٦٨

٢٢- من المصير، يصرح به في المصير ١٠٠، وفيه لتدور  
الهدى ٢٦٧ ٢٦٨ - وسبب في المصير ٢٦٩



واعتبروا في معنى الخطو، هل هو قفل  
ومن واحدة ضد فهو من الرحمن الأخرى الو  
مجانته. قال، بن أبي الشرف كل مهمل  
محمل، والثاني أقرب.

وعلمي يستفاد من مذهب الجساسة أن  
المشي الذي تشعبه صحة صلاة الصلوة مع  
إيمانه جائر، كما إذا كثر هذا خالف الإمام، ثم  
تقدم من يمينه أو تقدمه المأموم إلى يمين  
يده، أو كما قيل وراء الإمام، صرح أهلنا  
من الصلاة فحسب المأموم حتى وقف عن  
يمين الإمام، أو كان المأموم واحداً فحر  
عن يسار الإمام أداره الإمام عن يمينه.

والصيرة عظم في ذلك أن المشي الكثير  
إلى مكان ضروري، كحول أو حرب من صلوة  
ومعه ثم سفل صلاته، وإن لم تكن ضرورية  
منسب صلاته<sup>٦١</sup>

### التعدي مشياً:

٦- ذهب الشافعية والحنابلة في الحسد إلى  
جواز القتل مشياً ولكن من حذرين في  
المسافة تفصيل

نقل أنساعة بن عمار القفل مائناً، وعلى  
الرحلة سائرة إلى جهة مقصده في السفر  
الطويل، وكذا ما نصير على المذهب، ولا

الصلاة مستبر القفلة، من مشى ليلته أو يميناً  
أو يساراً أو إلى ورائه من غير حرميل أو  
استدبار، وإنما إذا استمر القفلة فقد حسد  
صلاته سواء مشى قليلاً أو كثيراً أو ثم مشى،  
لأن استمرار القفلة لغیر، بملاح الصلوة وحده  
معد<sup>(٦٢)</sup>

وقال بعض مسايح الحنكية في رجل رأى  
لوجة في الصف الذي أمامه مباشرة فمشى إلى  
تلك اللوجة مسدداً ٥ لعمد صلاته، وأمر  
مشى إلى صف غير أبدي أمامه مباشرة، فقد  
هرج به نفسه صلاته<sup>(٦٣)</sup>

وذهب المالكية إلى أن الصلاة لا يضل  
يعطي المصلي معنى يسره بفرض إليها، أو  
دفع ماله أو لعمد فله أو لعمد فله في  
صف، حتى لو كان المشي بجسب لو  
قهرقري ماله برجع على ظهره، بشرط ألا  
يسدبر العمدة، فيما حذا مسافة الدافة فإنه يعمر  
إلى استبر القفلة<sup>(٦٤)</sup>

وذهب المالكية إلى أن الحسد أكثر من  
خطوتين متوسطتين مطلق للصلاة لم تواتت لا  
إلى ندرت. أما الحسد خطوتين قفلاً يضل  
الصلاة ولو انصب، كما يضل بالورثة الفاحشة  
مطلقاً

٦١- ما في النسخة ١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٦ و١٤٧٧ و١٤٧٨ و١٤٧٩ و١٤٨٠ و١٤٨١ و١٤٨٢ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و١٤٨٥ و١٤٨٦ و١٤٨٧ و١٤٨٨ و١٤٨٩ و١٤٩٠ و١٤٩١ و١٤٩٢ و١٤٩٣ و١٤٩٤ و١٤٩٥ و١٤٩٦ و١٤٩٧ و١٤٩٨ و١٤٩٩ و١٥٠٠ و١٥٠١ و١٥٠٢ و١٥٠٣ و١٥٠٤ و١٥٠٥ و١٥٠٦ و١٥٠٧ و١٥٠٨ و١٥٠٩ و١٥١٠ و١٥١١ و١٥١٢ و١٥١٣ و١٥١٤ و١٥١٥ و١٥١٦ و١٥١٧ و١٥١٨ و١٥١٩ و١٥٢٠ و١٥٢١ و١٥٢٢ و١٥٢٣ و١٥٢٤ و١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٧ و١٥٢٨ و١٥٢٩ و١٥٣٠ و١٥٣١ و١٥٣٢ و١٥٣٣ و١٥٣٤ و١٥٣٥ و١٥٣٦ و١٥٣٧ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠ و١٥٤١ و١٥٤٢ و١٥٤٣ و١٥٤٤ و١٥٤٥ و١٥٤٦ و١٥٤٧ و١٥٤٨ و١٥٤٩ و١٥٥٠ و١٥٥١ و١٥٥٢ و١٥٥٣ و١٥٥٤ و١٥٥٥ و١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٥٨ و١٥٥٩ و١٥٦٠ و١٥٦١ و١٥٦٢ و١٥٦٣ و١٥٦٤ و١٥٦٥ و١٥٦٦ و١٥٦٧ و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠ و١٥٧١ و١٥٧٢ و١٥٧٣ و١٥٧٤ و١٥٧٥ و١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ و١٥٨٩ و١٥٩٠ و١٥٩١ و١٥٩٢ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٥٩٥ و١٥٩٦ و١٥٩٧ و١٥٩٨ و١٥٩٩ و١٦٠٠ و١٦٠١ و١٦٠٢ و١٦٠٣ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦٠٨ و١٦٠٩ و١٦١٠ و١٦١١ و١٦١٢ و١٦١٣ و١٦١٤ و١٦١٥ و١٦١٦ و١٦١٧ و١٦١٨ و١٦١٩ و١٦٢٠ و١٦





ثم طريق إلى أنه محلات، حتى إذا لم يصل  
إلى قبر قريبه لا يوجد قبر معه

وقال من هاتين نقلًا من حرة الخشوي  
وعن أبي حنيفة لا يوجد القبر إلا لغيره  
وإن بعضهم لا بأس بأن يظل القبر وهو يترأ  
أو يسبح أو يدعو بهم<sup>(١٦)</sup>

ويرى المالكية في القبر محرم فلا ينبغي أن  
يمشي عليه إذا كان معصيًا والمطربون دونه فأنه  
بد، عند فوسح<sup>(١٧)</sup>

وقال صاحب التمهيد من التذممة به لا  
بأس بالمشي بالنعل بين الشجر<sup>(١٨)</sup>، وأما  
أما محرم بوقر ألبيت بكرة في تسمو  
عدهم الجلوس عليه والأشياء ووطئه إلا  
لحادث بأن لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطئه<sup>(١٩)</sup>

وقال النووي يحرم ذلك أحدًا يظهر  
الحيث لا بأس بالمشي على جصرة  
شترق ب، عند قصر إلى علمه خبر به من أن  
يجلس على قبره<sup>(٢٠)</sup>

وقال صاحب مكرمه وطه القسري والمشى

وعند الحنفية قبل من قداسة لا يجب  
الاحترام على من في طريقه إليها مصر بل  
الناس، أو وحل بشق المشي إليها<sup>(٢١)</sup>

### المشي لقاصد صلاة العيد:

٩٠- ذهب الفقهاء إلى أنه يجب للقاصد  
المشي من قبل من يرون محراب عن  
عليه وحسب أنه عليه من المشي من تخرج إلى  
المسجد ما شاء<sup>(٢٢)</sup>، ولأنه قرب بالوضع، فإن  
صعد بكره هو من فيه الركوب<sup>(٢٣)</sup>

والجواب في مصطلح صلاة العيد من ٩٢

### المشي في تشيع الجبلة:

٩١- ذهب الفقهاء إلى أنه يسر اتباع الجنابة  
مشيًا، والمشى أفضل من الركوب  
والتمسك في مصطلح (جائز) ٩١

### المشي في المطهر:

٩٢- ذهب الحنفية إلى أنه لا يكره المشي في  
المطهر مشيًا<sup>(٢٤)</sup>  
وقال صاحب مكرمه وطه القسري والمشى

١٦- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، وندوى الهدى ١٦٠

١٧- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب في مصنفه من الكتب ١٦٠، حاشية

١٦٢

١٨- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

١٩- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٠- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢١- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٢- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٣- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٤- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٥- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٦- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

٢٧- حاشية د. عبد الله بن عبد الوهاب ١٦٠، حاشية

بها يهن لخم (حبر المصباح) - نوع من  
العدال - وقالوا لا يكره المني بيده حبر  
لمن يمسح به لانه يسحقه ويجمع  
العمل اذ يحس العمل به لانه يسحقه  
للخصه فيه قال ابن ابي عمير في رمول ان  
- قال في ملئي في الصور على ملئي  
فلما يا صاحب الكتاب - في وجهه كل  
مسيبك بطر ارجل فلما عرفت رسوله له  
خديها فربي بها - واحمرها لأحمر  
احلطين إلا - سوف بخامه وشود بحرارة  
زمن وراهم فلا يكره المني من  
الصور - سفر

### المني في اللؤلؤ والجمي:

١٣- ذهب الحنفية والشافعية إلى المعدس إلى  
من المني في اللؤلؤ والمني في اللؤلؤ  
وجده مطلقاً.

وذهب المالكية إلى حرج في اللؤلؤ والمني  
أو جمين وإما اللؤلؤ والمني في اللؤلؤ  
فالمني بيدها منه حرام

وذهب الشافعية وهو روي عنه الشافعية إلى

عند طهطا في الخصايب اسم اللؤلؤ هو  
المرجعه روي ٢٥٦٢ والشافعية  
قالوا في المعدس  
١١١١ روي في

والمني في اللؤلؤ  
والمنصب في استطاع طهطا ٢٥  
رسمي في

### المني إلى بيت الله الحرام:

١٤- ذهب الحنفية إلى أن من تاب وهو في  
الكنة وفي غيره - علي المني إلى بيت الله  
عالي أو إلى الكفة لعله حرام أو حرام مطلقاً  
إلى بيت الله الحرام وهو حرام مطلقاً  
والمني في بيت الله الحرام وهو حرام مطلقاً  
والمني في بيت الله الحرام وهو حرام مطلقاً  
والمني في بيت الله الحرام وهو حرام مطلقاً  
والمني في بيت الله الحرام وهو حرام مطلقاً

ويرى المالكية أن من يمس المني إلى بيت  
الله - أو إلى غيره من الكنائس والحجر  
والحصى يلزمه الحنفي بوجوب سكناً لله  
هو مكنت ثم يكرهه

وإذا لم يجد المني في بيت الله الحرام  
المني منه - أو لم يجد المني في بيت الله الحرام  
حرام مطلقاً - ولا يكره المني من غيره في  
المنصب ويسمى مائة لتمامه في الإضافة  
وتجده في بيت الله الحرام مكره إلا أنه  
ولم يكره المني في بيت الله الحرام في بيت الله الحرام  
الذي به فيه المني فيمنع به كذا في بيت الله الحرام  
علمه إلى ثم يكرهه فيمنع به كذا في بيت الله الحرام

بمسافه<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: إن دبر المشي إلى بيت الله  
معاني دوايا الكعبة أو إنسانه، فلا منع وجوب  
إتيانه بحج أو عمره، وهي قول من يرى لا  
يجب

ولم لم يو الكعبة فالأصح أنه لا يصح  
دبره، وقيل يحسن عليه

لأن دبر الإنسان له طهره مشي وله الركوب  
وإن دبر المشي أو أن يحج أو يحرم ما قبله  
فالأظهر وجوب المشي والتفتي له في الركوب.  
فإن كان المشي إلى بيت الله معالي يستحي  
من دويره أهله في الأضيق: والقائي معشي من  
حيث يحرم.

وإن دبر المشي ترك لعدم أجره، وعليه  
دم في الأظهر تركه الواجب والتفتي لا دم  
عليه كما لو نذر الصلاة قائماً قبله فبعد  
سجده، فلا شيء عليه

وإن تركه بلا عذر يجره على التمسك  
لأنه لم يترك إلا جنبه التزمها وعليه دم لتسرفه  
تركها، والتفتي: لا بعمره لأنه لم يتركها  
اتزمت بالصحة مع قدرته عليها<sup>(٢)</sup>

ودفع المعتدلة إلى أن من دبر المشي إلى  
بيت الله الحرام وأطلق دبره يترك في حج ولا

عمره ولا غيره، أو قال غير حاج ولا مستمر  
لزمه المشي في حج أو في عمره حملان على  
المعهود الغير في وإنعاده لأدائه غير، وبدره  
المشي من مكمل السفر في دويره أهله كما في  
حج الفرض إلى أن يحل، ولا يدرى إجماع  
قبل ميلاده عالم به مكاناً بعينه للمشي به أو  
الإجماع بعينه لمعوم حديث<sup>(٣)</sup> من دبر أن  
يطيح أنه يطعمه<sup>(٤)</sup>، ومن يدرى مدبره للمشي  
إلى بيت الله الحرام إتيانه لا طهيرة للمشي  
عمره الإنسان وغير من المشي والركوب  
لحصوله من مهاب

وإنه كتب بآثار المشي إلى بيت الله الحرام  
لغيره أو غيره كفر ككثرة يمين<sup>(٥)</sup>

وللتفصيل في أحكام دبر المشي إلى أحد  
المساعير وتكرار المشي إلى المدينة المودة أو  
بيت المقدس أو أحد المساجد بطور مصحح  
(دبر)

الواجب في أدائه طهيرة المشي:

١٥- ذهب الشافعية إلى أن الواجب في زيارة  
مسجدة المشي كما في الدنيا، فلو حارب صلبه  
فجعل مشبه وزجه سليمة وجبت الدنيا<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث من دبر بيت الله فطهره<sup>(١)</sup>

(٢) الحاربي الفتح ٥٧١/٢١ من غير عائلة وض ٤ منها

(٣) شرح مشي الإرفقات ٣/٤٧٩ ٢٨

(٤) مطبوع الحديث ١٥٧٢، وهو وصفت التفسير ٣٠٩٩ ١٩٩

والمشي ٨ ٢٢

(٥) الشرح للمسلم ١١٠٠، والشافعية ٢ ١٥٧-١٥٨

(٦) شرح المعامل عن المساجد ١ ٢٦٢

وفصل الشافعية فقالوا ولا يركب الدابة حتى  
يبدل خيل الحمار وعاد مشيه فلا يركب ونصب  
الحكومة بن يحيى أثروا فكانوا إن غلبت عليه  
احتاج إلى عصا أو صار يمشي معاً ودياً ولو  
كسر حصنه وسلبه رحله قال المنزولي من  
الشافعية يلزمه دية ثياب المشي وحكومته  
لكسر الظهير خلاف ما إذا كان الرجل  
مسيماً لا يجب مع السبه حكومه لأن المشي  
منعه في الرجل قيد ثلث الرجل غشوات  
المشي بشلل الرجل لا يركب كسر الصب  
بحكمته أما إذا كانت عليه غشوات المشي  
لمحل الصب فلا يركب بحكمته

قال النووي من مجرد الكسر لا يجب  
الدية ولقد ذهب الأئمة إذا فاقته المشي  
ولو ذهب كسر الصب مشيه وميه أو  
سبه وصماحه وجبت دية على الأصح عند  
الشافعية وقيل دية<sup>(١)</sup>  
وقال الحنابلة إن دية دماغ منعه المشي  
يجب حتى لو أجبر كسر الصب<sup>(٢)</sup>

المشي في ثعل واحد.

١٦- ذهب الشافعية والحنابلة إلى كراهة  
المشي في ثعل واحد لمفسر صدره وقال  
الحنابلة ولو بمسيرة سواء كان في إصلاح

الأخرى لو لا لقمه بجملة لا يمشي أحدكم  
في ثعل واحد<sup>(١)</sup> وجوب عليه الصلاة  
والسلام إذا قطع نزع حذركم فلا يمشي  
في الأخرى حتى يصحبها<sup>(٢)</sup> وقال أبو يحيى  
ركوب الأعمري والمسي فيه أو مشيه يخل  
بذلك<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة الحكمه في الهي لولا الثعل  
سرعته فوفيه الرجل مما يكون في الأرض  
من سوء أو يحرم فإذا انعدت إحدى الرجلين  
احتاج للمشي أن يركب لإحدى رجله ما لا  
يشوي للأخرى فيخرج بذلك من سحيه  
مشيه<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية لا يمشي أحد في ثعل  
واحدة ولا يفت فيه إلا أن يكون الشيء  
الضعيف أو حال كونه مشاعلاً بإصلاح  
الأخرى وبمسيرهما جميعاً أو ظهر عجزهما  
جميعاً<sup>(٥)</sup>

(١) حديث لا يمشي أحدكم في ثعل واحد

أخر به البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

من حديث أبي هريرة

(٢) أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

من حديث أبي هريرة

(٣) أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

(٤) أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

من حديث أبي هريرة

(٥) أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

(٦) أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

من حديث أبي هريرة

١- أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

٢- أخرجه البخاري الشيخ ٩٠ ٩٠ ٩٠ وصححه ٩٠ ٩٠ ٩٠

أفضل من، ولهذا يقدم في الصلاة وهي إحدى  
أركان الإسلام وهي تأدية الإيمان، قال ابن  
عابد بن: وصرح الربيعي في التلوة بحركة تقدم  
التجديل على المظلم حيث يشعر بزياد درجته  
عند العامة بمخالفة لقوله تعالى ﴿لَمْ يَرْفَعْ اللَّهُ  
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ﴾ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ  
دَوَّخُوا فِي (١١)

وهذا جميع عليه، فالمقدم لركب معصية  
فيكون (١٢)

تسلم الركاب على الماشي:

٢٧- يسلم الركاب على الماشي  
والماشي على القاعد، والتلجلج على الكثير،  
والصغير على الكبير، لقوله ﷺ يسلم  
الراكب على الماشي، والماشي على القاعد  
والتلجلج على الكثير (١٣)  
وللتفصيل (ر' سلام في ٢٣)

أخيه المكي مع الناس:

٢٨- قال ابن عسقلان بن الحاملة: من منى مع  
إنسان فإن كان أكبر منه وأعلم منى من بهته  
يقبضه مقام الإمام في الصلاة.

قال ابن مفلح متفق على كلام ابن عسقلان:  
استحباب منى للجماعة خلف الكبير، وإن  
مشوا من جانيبه فلا بأس كالإمام في الصلاة  
وفي مسلم قول يحيى بن حمزة أنه هو وحيد  
ابن عبد الرحمن مشيا على جفني ابن عمر  
قال في شرح مسلم فيه نسيه على منى  
الجماعة مع فائدهم وهو أنهم يكتفون  
ويستوفون به (١٤)

قال المحمدي وأبو عابدين وللشافع  
المعالم أن يشتم على الشيخ الجاهل، لأنه



(١١) حديثه يسلم الركاب على الماشي والماشي على القاعد  
والتلجلج على الكثير.

أخره في البخاري (فتح الباري ١٤/٦١)، ومسلم (١٧/٢٢٤)  
من حديث أبي هريرة

(١٢) باب التلوة لابن مفلح ٢٧٧-٢٧٨/٢

(١٣) سورة البقرة ١٦٦/١  
٢٨٤ من عباد بن





شئت، لأن ما في القلب لا يعلم حتى يصير حته  
اللسان فيعلم الحكم بما يتعلق به دون ما في  
القلب، فلو شئت بشئها دون تعلقها لم يتبع  
الطلاق، ولو شئت لد شئت بلسانها وهي  
كأداة لوكع الطلاق اعتباراً بالسطح، ويبلغ  
الطلاق سواء كان على الفور أو على التراخي.  
لأنه أصناف الطلاق إلى مشتبها فأشبه به ما لو  
قال حدث شئت، ولأن هذه الحروف صريحة  
في التراخي فصحت على مفسدها، ولأنه  
يطبق للطلاق على شرط فكان على التراخي  
كسائر التعديني، ولأنه إزالة ملك معلق على  
المشبه فكان على التراخي كالملك<sup>(١)</sup>

وقال القاضية لو قال لزوجته مفاطمة  
أنت طالق، إن شئت، انصرفت مشبهتها في  
مجلس التراجع فإن تأخرت لم تنفع، لأن هذا  
تعلق للطلاق فكان على الفور كقوله  
لخاتري، وهذا في التعلق بغير نحو متى وأي  
وقت أصافيه فلا يفترط الصور من قال متى  
شئت طلقت متى شئت وإن قارفت  
المجلس

ولو قال لا جنبي، إن شئت فزوجني طالق،  
صالح أنه لا يشترط مشيئة على المور،

يرفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، ولأنه إذا  
ملك ولم يصح تعليقه على مشيئة الله كما هو  
الحال، أبوتك إن شاء الله أو يعلق على ما لا  
يسير إلى علمه نائبه تعبد على  
المتعبدات<sup>(٢)</sup>

وقال الصاوي من المالكية، هذه، لو صرف  
المشبه على المعلق، أما لو صرف المشبه أي  
مشيئة الله أو الملائكة أو الجبر لمعلق عيه  
كقوله أنت طالق إن حدثت الفلانة أو شاء الله  
وصرف المشيئة بالدخول أي إن دخلت  
بمشيئة الله فيجوز عيه إن وجد الدخول عند  
ابن القاسم، وقال أئمة وأهل العاجزون لا  
يتجر ولو ضمن المص على، وأن إن صرفها  
للمعلق وهو الطلاق أو كهما أو لم يكن له بية  
ييجز إن وجد الدخول اتفاقاً<sup>(٣)</sup>

ب- تعليقه بمشيئة إنسان:

٢- ذهب المالكية والحنابلة والمصنفين من  
المشبه إلى أن الرجز هو عقد الطلاق بمشبه  
زوجته بأن قال لها: أنت طالق إن شئت، أو إذا  
شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف  
شئت أو حيث شئت أو متى شئت لم تطلق  
حتى يسهل ونطق بالمشيئة بلسانها فتقول، قد

حرلم جند إلى من أخرج

(١) السابغة بعثت الحج القدر ١٢٧/٢، القاضية ١٢٧/٢، ١٢٧/٢، ١٢٧/٢،  
ومواهب الجليل ١٢٧/٢ - ١٢٧/٢، ومواهب الجليل ١٢٧/٢، ١٢٧/٢،  
وكشاف التنازع ١٢٧/٢، ومطلب لوحي النهي ١٢٧/٢

(٢) حاشية الله توفي ١٢٧/٢، والشرح الصغير ١٢٧/٢، ١٢٧/٢،  
والصفي لا ينفك ١٢٧/٢، ١٢٧/٢،  
الشرح الصغير ١٢٧/٢، ١٢٧/٢

وإنما الكنية واسمها واسمها، وبه قال أيضا  
إسحاق وإمامون وابن المنذر قال ابن المنذر  
أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم عن  
أبي الرجل، قال قال لزوجها: أنت طالق إن شئت  
فتأنت ثم شئت إلى ماء فلا إن شئت  
الأسر ولا طلقها الطلاق وإن شاء فلا  
وذلك لأنه لم يوجد منها وإيما وجد منها  
بغير طلاقها سر، ولأنه على طلاقها  
بالسنة المرسلة وهي أنت بالسنة منه  
بوجد السر وهو شتم، ما لا يبيها، فخرج  
الأسر من بعدها ولا يقع الطلاق بشوله شئت  
وإن بوي الطلاق لأنه ليس في كلامه ذكر  
الطلاق يفسر الزوج شيئا طلاقا، وإنما لا  
يصلح في غير المذكور حتى يوف قال شئت  
طلاق مع إذا بوي لأنه يقع مطلقا  
بغير الرجوع

وفي وجهه هذه التسمية <sup>٤</sup> بمع الطلاق

• ولي نال، أنت طلاق واحدة إلا أن نسايتي ثلاثا فلم شأ أبو سامع أقل من ثلاث طلقة واجابة، وب قال، و شئت ثلاثا فقال الحنفية والضاميه والحنابلة لا يطلق إلا سامع ثلاثا،

وهي كدروحة، وروحها المتدوي ولو علي  
منتهى لا يحاطه، ضال روحه تدوي إلى  
شأن لم يشهد، ثمينة على النور على  
الأصغر، وليل يسطر قوتها: شئت في مثال  
يؤ كتاب حاضراً وإن كانت غايه ضاير بها  
إن بقايا الخبر، وبقائه امرائي، فائق إذا شاء  
رمد هم يسطر على النور متعلق القاصيه، ولو  
قال إن شئت وشاء فلاز فأت طاهر الشرح  
تسببها على النور

ويروي أنه حبيسة في حكم ما هو قال لها  
 ثم طلق كيف شئت لا يعلى أصل الظلاني  
 بمنشئها بل تقع خلفه و عدة بانه ولا مشقة  
 بها ان لم يدخل بها، وإن دخل بها وبعث  
 بخلقه وحبيسه سمح له فوبه ذلك ساءت أو لا،  
 ما إن طلق شئت بانه فو للثا و، وى الزوج  
 طلق مصر كذلك للمصاهرة وإن احطعا إلى  
 ساءت بانه والزوج ثلثا أو العكس سبي  
 و جمة لأنه بعد منشئها لعدم الموافقة فبحي  
 ينفع الزوج بالدم سريع وهو دحي، وإن لم  
 يهو الزوج نسبتا فاقول كما ساءت في<sup>٢٢</sup>

٤- ولما قال الزوج لزوجته أب طالق  
ثبتت طلاقه بثبوت بطلان الزوج  
ثبته بنوى الطلاق ثم يقع الطلاق عند الحصة

[illegible]

١. دراسة الطالبي في :<sup>٢٧</sup> د. محمد السحاح في ٢٠٠٦، ص ٤٣.

والمعاري : كسب \* ٩٩

٢. للمزيد من التفاصيل انظر :<sup>٢٨</sup> د. محمد السحاح في ٢٠٠٦، ص ٤٤.



انفہدہ بھٹی اور عی میں ملار ملار وپ کل  
تفصیل و ملار ملار (۲۳)

خدماء - تعليق لليلة على المائدة

٩- قال العلوي من الحزبية بـ (أ) موت  
حبيب من أبناء الله تعالى يجوز استحداثاً،  
لأن المنسوبة إنما هي للمعد، ويجب فعل  
الغالب.

وہذا ابنِ حجیم جو غضبِ الہیہ بالکسبۃ نہیں  
 کان مہمہ بعلقۃ بالنہایۃ بالصوم والصلۃ لم  
 تنزل ولہ کلمہ مما یتحد بالافوال کانتلاقی  
 والمباح بہ<sup>(۱۱)</sup>

وعند الملكية الاستثناء المباشرة بعيد هي  
اليمين بأنه إن نُفذ الاستثناء، فحصل  
الاستثناء، فالمسئول به ونطق به دون سرأ  
وكان اليمين هي غير حوَقْ حَقَّ، فلا كفارة  
عليه إن حث، فإن لم يفهم الاستثناء، كثر  
جرى على فعله بلا قصد، أو قصد التسرُّع فلا  
يُنهى الاستثناء وعليه الكفارة إن حث

١٠ الامتناء في عهد ابيهم كالطلاق فلا  
يقتضيه الامتناء لأن حب لومته الطلاق سواء  
قبحه الامتناء أو لم يقبحه.<sup>١١</sup>

وقال النقيب لو عصف به الصوم بعونه  
 من ماء بله نفعه أو شفاهه فإن نفعه أكثر أو

١٠٠٠

١٨٩٤ (١٩١٥) ١٨٩٤ (١٩١٥)

وقد وجد<sup>١١</sup> وإن قيل والله لا يؤمنك لا أن  
تدني أو لا أن يشاء أقول أي إلا ما حازم فلا  
يعتبر مولياً لأنه عنه شيء يمكن وجوده في  
ناتئ أمكاناً غير بعيد ومن محرم ولا فيه  
مصرة فأنشأ ما هو عنه على دخولها المار<sup>١٢</sup>  
ويرى السامع أنه لو كان محطاً راعه لا  
تجدملك إن شئت وأراد أن يفي الإلهاء بمسبقتها  
اسطر في كونه مولياً حبستها ونه ر مسبتها  
على الفور على الأصح، كما يعبر في الخلاف  
على الفور ولو عنق لا عن سبيل عطائها على  
قال وأنه لا أجمع روجي إن شئت، وقال  
لأجي وبه لا أجمع روجي إن شئت لم  
يعبر عن الفور على الأصح

وہی قال فی حواء صلا، او قال لها متی  
 حلت لم یغیر انہور مہلما<sup>(۴۳)</sup>

وقال الحقبة هو قال إن الله عز وجل لا  
أتركك في شاة في المجلس صار بولاً<sup>٢</sup>  
وكذا إلى ما تلاحظ فهو على محبة

وأخيراً - تعيدون الإقرار على المشيئة

أ. تعليق لإقرار على المشيئة لقرينة صريحة قد  
تدبر على عصب لإقرار ومكسور مشجعة به،  
والعلق عن المشيئة اما أن يكون على مشيئة

بالتاريخ المذكور في سنة ١٣٤٦ هـ في شهر ربيع الثاني  
١٣٤٦

(٢) مصداقاً من

(٣) مصداقاً من

١١ اَلصَّوْمُ مَعْنَاهُ

## مَشْبَهَةٌ

التمريض.

١- المشبِمة في اللغة: علة، وبه الإصابي  
ويقال للمشبِمة من غير الإنسان السني<sup>(١)</sup>

وأطلق بعض المعنّاء، كسليمان النخعي،  
المشبِمة على غشاء الولد في الإنسان  
والحيوان<sup>(٢)</sup>.

وأطلق آخرون المشبِمة على رعاء الإنسان  
فقط<sup>(٣)</sup>.

الحكم الإجمالي

١- طهارة المشبِمة:

٢- احتلف الصائغة في طهارة المشبِمة من  
الحيوان المأكول المذكي، فخال ابن رشد  
طهارتها وجوز أكلها، وصوّه البرزلي فأنه  
وهو ظاهر لطيفة<sup>(٤)</sup>.

وقال الساجية المشبِمة التي فيها الولد  
طاهرة من الأذى، بحجة من غيره، وأما

(١) المصباح المفهر، وصار للمرح

(٢) طبعة فصيل ١٧٧/٢

(٣) احتلف القدوس في ٢٩١/٩ والبرهان ٢٢٠، وسواهما

فصائل، ٨٨، وأبو الخطاب ٢٤٠

(٤) سوح الخليل ٤٨، والبرهان ١٢٢، وحاشيته

لبرزلي ٢٩

ولجوع الصوم وبقاء الحياة إلى بقاء المشبِمة  
الله تعالى لم يضره، وإن قصد بغيره وإنشك  
ثم يصح تسويته، فهاهو المذهب وبه قال  
الحنفلي والرامعي

وقال الماوردي إن نال الصوم فدا إن شاء  
وبدله لم يصح صومه وإن شاء ردا، لأنه لم  
يحرم الله<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة، من نال، أن صائم فدا إلى  
شاء الله، وإن قصد بالمشبِمة الشك والتردد في  
العمد والقصد، عسست به لعدم التحزم بها، وإن  
يؤى - المشبِمة لتبرك أو سم يتو شيا لم يفسد  
بها، إذ قصد أن عمله لتصوم بمشبِمة الله  
وتوثيقه ومسيره

قال القاضي وكذا نقول في سائر المبادات  
لا تضاد يذكر المشبِمة في بينها<sup>(٢)</sup>.



(١) المجموع ٢٦١٨، المفهر، والافصح في شرح أبي  
سبحان ١٢٩٩، ط بعض مطبع  
(٢) كذلك ص ٤٦١

المتصل به بعد موده فله حكم مسته بلا  
نوع<sup>(١)</sup>

## ب- حكم الفصل على المشقة

٣- هو الضاعف على انه لو وجد عضو مسلم  
علم موده بمصابي عمه بعد عطف ومواراته  
محرره به الفلأ على حطة الموت، وانسروا  
المشقة المصابة بالفلأ كالمشقة لأها  
تضلع من موده، هو جزء من، وأما المشقة  
التي هي، ولد نكس حر، من الأم ولا من  
الزوجة<sup>(٢)</sup>

## مصابة

الضمري.

١- المصابة في اللغة مصدر مصاب بهمال  
مصابه مقصورة غالية في المصير وهي المروء  
الحرير في أقدم وأصاها وأبصر<sup>(٣)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
الضمري<sup>(٤)</sup>

## الآلفاظ ذات الصلة

### ١- المراجعة

٢- المراجعة في اللغة مصدر رطب. يقال رطب  
مراجعة ورطبا. لازم للحر وموضع المراجعة،  
ووظف على الأمر ولأمره  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
الضمري<sup>(٥)</sup>

واشبهام، أعني من حر المنة

## ب- المجاهدة

٣- المجاهدة في اللغة مضاعف من المجدد

<sup>(١)</sup> موده: ولد حرير

<sup>(٢)</sup> المصباح في وسط والمصباح المصباح

<sup>(٣)</sup> والمصباح في وسط

<sup>(٤)</sup> والمصباح في وسط والمصباح في وسط

<sup>(٥)</sup> موده: ولد حرير



في الطاعة

وحسن العزم حتى المصاعف، في المصاهرة وهي التزويج بمادة الفرس الأمازيغية بالسود بحسبها، شق عليها ما هو مطلوب من التزويج<sup>(١)</sup>

والمتعلق بين المصاهرة والمصاهرة في المصوم والخصومة

### الاستقامات المتعلقة بالمصاهرة

المصاهرة على المبدأة:

١- من القرصني عن الحسن في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْدُقُوا ذُرِّيَّتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

قال أي على الصلوات الحسن

قال القسطنطين في قوله المصاهرة في الآية مصاهرة الأهل<sup>(٣)</sup>

كما تكون المصاهرة على غير الصلوات من عادات لأن بعض مذهبهم تنكر عن المودة، ومن العادات ما يكره بسبب التحلل كالصلاة وسماها يكره بسبب التحلل كالأقارب وسماها يكره بسببها جميعاً كالجمع والجهاد<sup>(٤)</sup>

١ المصاهرة في حديث البخاري وابن خلدون ١١٢٤  
٢ سورة المائدة ١٠٠  
٣ المصاهرة في الحديث ١١٢٤  
٤ المصاهرة في الحديث ١١٢٤

### المصاهرة في الجهاد

١- انظر القصة عن أنه إذا اتفق المسلمون والكنيسة في لسانهم بره عند الكفار على حشي عدد المسلمين ولم يحاربوا الهلاك وحسب الثقات عن المسلمين وحرم عليهم القرار<sup>(١)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْدُقُوا ذُرِّيَّتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

وبناء على ذلك يحرم شرار من الرجوع عند ثلاثي العشر إلا لا كل شرار حراً لقتال أو محبة إلى قات

ومعنى ذلك في مصطلح الجهاد ٢ ونحوه ق٣

ويشترط للمصاهرة أن لا يوطد عدد الكفار على قتلي عدد المسلمين فإن زاد عدد الكفار على قتلي عدد المسلمين منهم أي يبرأ بقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْدُقُوا ذُرِّيَّتَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ضعف وإن شحكم فإنه مائة يملأ ما بيني وبينكم<sup>(٤)</sup> لا لئلا أكون منكم<sup>(٥)</sup> وحل على المائة مصاهرة الصائغين، ذلك على أنه لا يحب منهم مصاهرة ما أراد على

١- بالفتح صحيح ١٠٠ ١١٢٤  
٢- المصاهرة في الحديث ١١٢٤  
٣- المصاهرة في الحديث ١١٢٤  
٤- سورة المائدة ١٠٠  
٥- سورة المائدة ١٠٠



المعاشين، إلا أن الفقهاء خالوا: إياه إذا غلب  
على ظن المسلمين أن بهم العلة حتى الاختار  
مع كثرة بهم أكثر من مصلحتهم فالأولى بهم  
المصاهرة

ودع الحصة وحصر المالكه ومنع  
السامية والمجانبة إلى أن الصاغة هي ذلك هو  
أن يكون مع المسلمين من القوة ما يثبت على  
الظن أنهم يتقدمون الريادة على مصلحتهم  
ويعرجون الظن بهم فالحكم في هذا المسألة  
لصالح الرقي وأكثر الظن دور الحصة حين  
غلب على ظن الفسرة أنهم يتقدمونهم  
بهم الساب والمصاهرة، وإن كانوا أكثر  
معددا منهم<sup>(١١)</sup>

ينظر تصحيح ذلك في مصطلح  
جهاد ٣٧ وما بعده وبولي ٣

## مُصَادَرَةٌ

### الضرب

١- المصادرة بمعنى المطالبة سمي  
بالضرب<sup>(١٢)</sup>، وبذلك صادرت الدولة المال إذا  
امتثلت حسب عقوبه للمالكه<sup>(١٣)</sup>  
واصفلاحة الامتلاء على ماله المحكوم  
عليه، أهدأ، أو إلالة، أو أهدأ من ملكه  
بائع عقوة<sup>(١٤)</sup>

### الألفاظ في الضريبة

#### ١- الضريبة

٢- الضريبة والضريبة والضريبة ما يرمي إليه من  
المال وما عطف من المال على كره<sup>(١٥)</sup>  
والملامة أن كلامها بأحد على كره

### ب- العكس

٣- العكس لغة النقص والعلم، ودرهم  
كأن يتخذ من بائع السلع في الأصوات هي

(١١) المصنف المصنف

(١٢) المصنف المصنف

(١٣) كالمصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف

المصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف

المصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف

(١٤) كالمصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف



١- المصنف المصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف  
المصنف ١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف  
١٢٥-١٢٦ وصاحب المصنف هو المصنف

كل من هذا كله في قول الإسلام ثم نسخ، ثم  
اتخذ الإجماع على أن ذلك لا يجوز. وحددت  
العلوية على الجرائم في الأفعال<sup>(١)</sup>

وروي عن النبي ﷺ: ليس في المال حق  
سوى الزكاة<sup>(٢)</sup>. وقال بعض مشايخ الحنفية  
إن ما روي عن أبي يوسف من جواز التبرع  
بمصادرة الأموال لعمارة مساجد شيء من ماله  
عنه مرفقاً بالتبرع، ثم يفيد له الحاكم، لأن  
بأحد الحاكم لنفسه، أو يثبت المال كما  
يسوهمه المنظمة، إذ لا يجوز لأحد من  
المسلمين أخذ مال أحد من المسلمين بغير  
سب شرعي

قال ابن عديم: يرى أن يأخذها الحاكم  
فيملكها، فلا يفسد من بونه بصرها على ما  
يرى، وقال: والخاص أن المذهب عدم  
التبرع بأحد المال<sup>(٣)</sup>.

وقال وذكر الظرموسي في مؤلف له أن  
مصادرة السلطان لأموال الأجور لا يجوز إلا

لإجماع<sup>(٤)</sup>، وقد حلب نسجه فيء يأخذ  
أموال المسلمين ظلمة عند البيع والشراء<sup>(٥)</sup>  
والعلاء: لأحد على كره في كل منهما

### الحكم التكليفي للمصادرة:

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز أخذ  
مال المسلم أو إلفه أو إخراج من ماله ماله  
عقوبة بلا سب شرعي، لأن الشرع لم يرد شيء  
من ذلك عن أحد ضمني، ولأن المفسود  
بالعقوبة التوقيف، والأدب لا يكون بالإلزام.

أما النصوص الواردة في المفسد بالمال، فإنه  
كان في أول الإسلام ثم نسخ، من ذلك ما ورد من  
النبي ﷺ في ماله للركاء، لا إنكاراً لوجودها  
إنما أحرمها ونظر إليه حرمة من حرمت رثا لا  
يجز لأن محمد ﷺ فيها شيء<sup>(٦)</sup>، وقوله عليه  
السلام والسلاح في سائر جوارح الجليل فيه حرمة  
مثلية وجنات نكال<sup>(٧)</sup>، فوقفه عليه الصلاة  
والسلام أن كل من أحد وهو يبيع في حرم  
المدينة لمن أحد<sup>(٨)</sup>

(١) القسبي ٢١٦، وكشاف القناع ١٢١/١ - ١٢٥.  
رقم ٨٨١، وحاشية مشير القسبي في  
جواز المصادرة ١٩/٤، وفي حاشية ١٧٨/٢، والشرح  
المفصل ٥٠٤/١، وحاشية الشافعي على المرقا ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥،  
وتحقيق الفهم ١٣٥ - ١٣٦

(٢) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: ليس في المال حق  
سوى الزكاة. أخرجه في سنة ١١٠٠ في حديث ناطقة بنت جبر.  
وذكر ابن حجر في التلخيص (٢) ١٧٠ أن في إسناده وفيه  
ضعفاً

(٣) ابن عديم ١٧٨/٢

(٤) القسبي ٢١٦، وكشاف القناع ١٢١/١ - ١٢٥.

(٥) القسبي ٢١٦، وكشاف القناع ١٢١/١ - ١٢٥.

(٦) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: ليس في المال حق سوى الزكاة.

(٧) أخرجه في سنة ١١٠٠ في حديث ناطقة بنت جبر.  
وذكر ابن حجر في التلخيص (٢) ١٧٠ أن في إسناده وفيه  
ضعفاً

(٨) أخرجه في سنة ١١٠٠ في حديث ناطقة بنت جبر.  
وذكر ابن حجر في التلخيص (٢) ١٧٠ أن في إسناده وفيه  
ضعفاً

(٩) أخرجه في سنة ١١٠٠ في حديث ناطقة بنت جبر.  
وذكر ابن حجر في التلخيص (٢) ١٧٠ أن في إسناده وفيه  
ضعفاً

## مُصَارَعةٌ ، مُصَادَقَةٌ ، مُصَارَفٌ ، مُصَارَعةٌ

لعمري هذا العمل مصداقاً من غير رسمي الله  
 عنه مصادقاً ثمة فريضة رسمي الله عنه حسن  
 استعمله على التخييل، وغزله، واحد منه التخييل  
 بشر ذلك ثم أعاد التخييل في قال وورد  
 بعد ذلك القول خدمته للتخييل محبوب أموات،  
 ومنهم كنهه إذا توسعوا في الأموات، لأرشد  
 دليل على حبهم ويظهر بهم كنه الأوقات  
 ومصادرها، كما توسعوا في الأسرار وتعاظموا  
 أنواع الشهوة وساء الأناكى فخلعناكم في هذا  
 الحال أحد الأموات منهم وغزلهم لأن عرف  
 حبهم في ذلك معنى رد المال إليه، ولا  
 وضعه في باب المال<sup>١</sup>

## مُصَادَقَةٌ

انظر مصادق

## مُصَارَفٌ

انظر ركة

ربما تروى يوسف و... تيسبه وأن نقبه  
 ومعنى ثمانكته إن العمدة بالمال سبعة،  
 وغرظتوب التبدية للإمام الشافعي رضي  
 عنه<sup>٢</sup>

والتمهيداء عضيل في سحره بأحد  
 لمال ينظر في مصطلح (عبر في ٢)

## مُصَارَعةٌ

انظر صرف

١٦ و ١٧

١٦ كتاب... ١٨٤... ١٧٦...  
 ١٧٣... ١٨٤... ١٧٦...  
 ١٧٤... ١٧٦... ١٧٨...  
 ١٧٩... ١٨٠... ١٨١...  
 ١٨٢... ١٨٣... ١٨٤...

خاص هو وضع مصنفه على مصنفها

ب - المباشرة:

١ - قصائده من القصص مصدرة بشر، بشارة.

بشر الأمر وله منصفه وبشر الأمر جانيها أو

صلاحي يوم واحد مباشر بشره بشره<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المسمى

العامي

وقصائده أعم من المصانعة

الحكم الفكري

يختلف حكم المصانعة باختلاف طريقتها،

وذلك على النحو التالي

أولاً - مصانعة الرجل للرجل -

١ - مصانعة الرمن للرجل مسخرة ضد حارة

العلماء، قال النووي اعلم أي سنة مجمع

عندها عند التلوي<sup>(٢)</sup>، وقال ابن بطال أصل

المصانعة سنة عند عامة العلماء<sup>(٣)</sup>،

وقد نعت على استحباب المصانعة من

الرجال كبير عرفها، انما حب، وقد لوا

عنه بجملة من الأخبار صحيحة

والجدة<sup>(٤)</sup> من ذلك ما روى كتب بن مالك

١٠ المصانع لغير

١٢ للأدب من ٦٦

١٣ ص ١٦١

١٤ يدع المصانع ١٥١، وحاشية القليوبي ١٦٦، وهذا

١٥ المصانع ٣٦٤، والمقدمة الأولى ١٠٠، وقفاه المصانع

التي ١٥١، والأدب المصانعة ١١٩، ١١٩

## مُصَانَفَةٌ

التي هي

١ - المصانعة قبي القصة، الأحد ملقب

كالمصانع، قال ص تاج العروس برجل

بمصانع الرجل إذا وصع صمغ كفه بي صمغ

كفهم وصمغ كفيهما وجههما، وهي مصانعة

من لصق صمغ الكف بالكف وإبدال لوجه

على لوجه<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المسمى

العامي<sup>(٢)</sup>

الانماذات المصانعة

١ - الشمس

٢ - من معاني الشمس في اللغة الشمس باليد

ولا يخرج المسمى الاصطلاحي عن المسمى

العامي<sup>(٣)</sup>

والشمس أعم من المصانعة، لأنه قد يكون

ماليه أو غيرها، والمشموس قد يكون يداً أو

غيرها، والمصانعة لشمس الميديه بأسلوب

١١ القديس الصليبي دمج العروس

١٢ ص ١٦١، ١٦٢، المصانعة المصانعة ١٦٢، ١٦٣

١٣ ص ١٦١

١٤ القديس الصليبي دمج المصانع ١٠، ١١

من مالك استحياب المصافحة<sup>(١)</sup>، ويريد ذلك ما روي عنه أنه دخل عليه سفيان بن عيينة مصافحه، وكان، لولا أنها مدعة لعاقبتك، فقال سفيان حاتم من موخير مني وحك النبي ﷺ لجسر حين قدم من أرض الحبشة، قال مالك ذلك سافس، قال سليمان، بل هو عام ما يخص حمصاً أو يخصب، وما يميمه بمصافح إذا كان صالحاً<sup>(٢)</sup>

### ثاني مصافحة المرأة للمرأة

٥ - أُلْهِقَ الْبَقَاءُ: التَّسْوُلُ سَمِيَةَ الْمَصَافَحَةِ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا ذَلِكَ، عَلَى مَا يَلْقَى مِنْهَا بَيْنَ الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا اسْتَغْنَوْا مَصَافَحَةَ الرِّجَالِ لِلْمَرْأَةِ الْأُجُنُبِيَّةِ، ضَالُوا تَحَرُّبِهَا، وَلَمْ يَسْتَنْتُوا مَصَافَحَةَ الْمَرْأَةِ لِمَرْأَةٍ مِنَ السَّيِّئَةِ، فَحَسَبُهَا هَذَا الْحُكْمَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّرِيفِيُّ بِالْحَاجِبِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَسَيُصَافَحُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَالْعُرَانِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وَمَا اتَّعَمَّرَ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَسَ الْمَصَافَحَةُ بَيْنَ رَحْلَيْنِ أَوْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَا بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مَنَافَحَةً<sup>(٤)</sup>.

واستدل لذلك بأنه المستحب من عموم الأحاديث الشرعية في البعث عن المصافحة، مثل قول الرسول ﷺ: «مَنْ مَسَّ يَدَيْنِ يَنْفَعَهُ»<sup>(٥)</sup>

رضي الله عنه قال: دخلت المسجد، فإذا يرسل الله ﷻ ليامني يدي حتى يعبده بن عبيد الله يهرؤني حتى صلتحتي ومثني<sup>(٦)</sup>، وما روى الحميري عن قتادة قال: كنت لأبي رضي الله عنه أكتب المصافحة في أصحاب النبي ﷺ؟ قال نعم<sup>(٧)</sup>.

وما روي عن عطاء من أبي مسلم عنده الخراساني قال قال رسول الله ﷺ: «مَصَافَحُوا يَدْخَبُ الْفُلَ، وَهَسَفُوا نَحَبُوا وَنَحَبُ النَّحَبِ»<sup>(٨)</sup>

ودوي من ذلك أنه كره المصافحة، وهو قوله سبحانه ورحل علماء المالكية<sup>(٩)</sup> واستدل لهذا الرواية بقوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِنْ دَخَلُوا عَلَيْهِ يَدَايَ سَلَّ لَأَبِي سَلَامَةٍ تَكُونُ»<sup>(١٠)</sup>، حيث حذره بإلقاء السلام، ولم يشور بالمصافحة، لكن المشهور

(١) أبو كند - برهان على استحباب المصافحة

(٢) ابن أبي عمير، صحيح أبي بصير، ١/٧٨

(٣) حديث، أكتب المصافحة في أصحاب النبي ﷺ

(٤) ابن أبي عمير، صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٥) حديث المصافحة مع النبي ﷺ

(٦) ابن أبي عمير، صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٧) صحيح الخراساني، ١/٧٩

(٨) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٩) ابن أبي عمير، صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(١٠) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(١) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٢) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٣) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

(٤) صحيح أبي بصير، ١/٧٩

والمالكية والشافعية في المعتمد عنهم إلى جوازها، وهو سائغ إلى هذه الحنابلة في الواقع مع الأبناء ورواية واحدة وفي غيرهم في رواية ماء عسى قسولهم يجوز لهم في المحارم في غير محل العودة بشرط الأمن من الفتنة وعدم خوف الشهوة<sup>(١)</sup>، فما روي أن الرسول ﷺ كان يبلل فاطمة رضي الله عنها إذا دخلت عليه، ويقلبه إذا دخل عليها<sup>(٢)</sup>، وكذلك صح عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قل ليته عائشة رضي الله عنها<sup>(٣)</sup>، ولأن سن المحارم في غير حرة يقلب فيه الصلة والرحمة والشفقة، وتندر ثمراته بالشهوة<sup>(٤)</sup> وإذا كان ليس المحارم على المحرم المذكور مباحاً قبل المصاحفة منع من العصى، فتكون مشروعة في حق المحارم، ويشملها حكم الاستحباب الذي استبعد من الأحاديث المتقدمة

ونعت التنافية في قوله والمصاحفة في غير الواقعين مع الأكساء في رواية إلى عدم جواز

مُصَاحَفَتِهِمَا إِلَّا عَصَر لِهَما مِنْ أَنْ يَحْرَمَا<sup>(٥)</sup> وقوله انصاحوا بنعت الفل<sup>(٦)</sup> وما روي من حديثه بن الفجاء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إلى المؤمن إذا لقي المؤمن مسلم عليه واحد به خصامته تنأرت حجابهما كما ينأثر قول الشجر»<sup>(٧)</sup>

فهذه الأحاديث وغيرها عامة في كل مسلمين بالقبائل، وتشمل بعمومها المرأة لا لاجل المرأة فصاحها<sup>(٨)</sup>، ولأن محل لها أن ينظر ولمس من المرأة ما يحل للرجل أن ينظر إليه ويسته من الرجل، وهو سائر الجسد سوى ما بين السرة والركبة، لأن ذلك ليس فيه خوف الشهوة، حتى لو شئت الشهوة كان ذلك محرماً<sup>(٩)</sup>

### ثالثاً: المصاحفة بين الرجل والمرأة:

يختلف حكم المصاحفة التي تقع بين الرجل والمرأة بحسب كونهما من المحارم أو من غيرهم

٦ - فإذا مصاحفة المحارم فقد ذهب الحنفية

١ - جامع المحتاج ١٢٠/٥، والمصنفون طبعية ٢٦٨/٥، والبرهان ١١٩/١٠، والهداية ١٣/٦، ٦٤، وحاشية المسبكي ٩/١٥، والخطي وحاشية الشيرازي ٢٤٢/١، والآلاف لترجمة ٢٩٩/١، والآلاف ٢٢٩/١

٢ - حاشية الفيل التي في فاطمة رضي الله عنها  
٣ - مسجود أبو داود: ٢٩٦/٥، والترمذي ٢٧٠/٥ من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: صحيح حسن

٤ -  
٥ - الآطير لترجمة ٢/ ٢٧  
٦ - (١) في الآطير ١/ ٦٤

(١) حديث شامي مسلمين بالقبائل انصاحوا  
أخرجه الترمذي (٢٤/٥) من حديث الفراء بن عمرو رضي الله عنه قال الترمذي: هذا حديث حسن قريب  
(٢) حديثه، فصاحها بعد ذلك  
تقدم في الفقرة رقم ٥٥  
(٣) كتب الفرية ٢/ ٢٤٩، والآلاف ٢٢٩/ ١  
(٤) حاشية المحتاج ٢/ ٢٤٩  
(٥) جامع المحتاج ١٢٠/ ٥

الثانية التي لا يرب المرجان فيها، أحداً ممنوع  
الأداة للجنة للتحريم<sup>١٦</sup>

وعنه السابقة القول بحريم لسي المرأة  
الأجنبية، وبه يستو' المحور، فدل ذلك على  
اعتناهم التحريم في حق مصافحها، وتعلم  
الفرقة بينها وبين الشابة في ذلك<sup>١٧</sup>

وأما مصافح الرجل للمرأة الأجنبية الشابة  
فقد ذهب الحنفية والمالكية والسليمانية  
والحنابلة في الرواية المختارة، ومن يذهب إلى  
تحريمها، وقيد الحنفية التحريم بأن يكون  
الشابة مشبهة، وقال الحنابلة، وسواء أكانت  
من وراء حائل كنز وبجوه أم لا<sup>١٨</sup>.

واستدل النشأة على تحريم مصافحة  
المرأة الأجنبية الشابة بحديث عائشة رضي الله  
عنها قالت: «كانت الحذقات إذا عاجرن إلى  
رسول الله ﷺ يستنصن بضوء الله عز وجل  
في رَأْيَا أَلَيْسَ إِذِ اجْتَمَعُوا الْقَوْمُ كُنْتُ سَاهِيَةً عَنْ  
أَنْ لَا تُضْرِكَ وَتَقُولُ شَيْئًا وَلَا تَضْرُقُ وَلَا  
يُرْثَرُ لِي<sup>١٩</sup>» الآية قالت عائشة: من أقر بهذا

مصافحة المحارم بناء على المحذور عدم جواز  
سهم، ولكن انحصار في المنع كقول  
الجمهور المتقدم، وهو جواز لمس المحارم  
في غير عورة إذا تمت الشهوة ولو كان ذلك  
بغير حاجة ولا شهوة<sup>٢٠</sup>

٧- وأما المصافحة التي تقع بين رجل  
والمرأة من غير المحارم فقد اختلف قول  
المشاهير في مكسب وقروا بين مصافحه  
امحائر ومصافحة غيرهم

فمصافحة الرجل للمرأة المحجورة التي  
لا يشتهي ولا يشتهي وكذلك مصافحة المرأة  
للرجل المحجور الذي لا يشتهي ولا يشتهي  
ومصافحة الرجل المحجور للمرأة المحجورة،  
جائز عند الحنفية والحنابلة ما دامت الشهوة  
مأمونة من كلا الطرفين، واستدلوا بما روي أن  
رسول الله ﷺ «كان يصفح العجائز»<sup>٢١</sup>  
ولأن الحرمة لحجب الفتنة، فإذا كان أحد  
المصافحين ممن لا يشتهي ولا يشتهي محجور  
انقصة ممنوع أو تقرر<sup>٢٢</sup>.

وحسن المالكية على تحريم مصافحة المرأة  
الأجنبية وإن كانت مسحاة وهي المحجورة

(١) ما نسبته المنبري ٢١٦/٣ والإحصاء ٢٢/٢ والأدب  
الشرعي ٢٠٩/٢

(٢) حديث: «كان يصفح العجائز»  
لمروء الكشي في جامع مصنف (٢٢/٢) ولم يستدس  
لمروء

(٣) جامع مصنف ٢٢/٢ والأدب الشرعي ٢٠٩/٢  
ومطلب قرني للمصنف ١١٥

(١٦) نبيه الطال الرباعي ١٣٥/٢  
(١٧) القسطنطيني وصغير ٢١١/٣، ٢١٢، ومطلب النجاشي  
١٣٥، ١٣٦، ١٣٧

(١٨) من الصحاح ١١٨/٦، المعاني المكية ٣١٩/٢، ومصنف  
المعاني على طرس ١١٨/٦، ومصنف لأحمد  
١١٨/٦، والسنن ٣٠٨/٢، ولا ذكر في ٢٢٤، وشرح  
المعاني على صرح مسلم ١١٨/٢، وفتح القرني ١١٨/٦،  
والأدب الشرعي ٢٠٩/٢  
(١٩) سورة الممتعة ١٧

والله لو أنهما بالقياس على النظر إلى  
النمر إلى الأسبعية، فإنه حرام باعتق القسمة، إذا  
كان متعمداً، وكان يعبر عنه مشروع، لما ورد  
في النهي عن من الأحكام لتصحيحه<sup>(١١)</sup>،  
ووجه انقياس أن تحريره نظر لكونه ساء  
داعياً إلى الفسقة والنميمة، أي فيه المصاحبة  
اعظم أثر في النفس، وكثير ينار بالفساد، من  
سحره الذي يظهر بالدمى، قال النووي: وقد قال  
صاحبنا كل من حرم النظر إليه حرم منه، بل  
المسئ تسد، فإنه يحل النظر إلى أحبيبه إذا  
لزم أن يبرحها، ولا يجوز صها<sup>(١٢)</sup>.

#### رابعاً مصاحبة الصغار

٨ - إجماع بين الفقهاء في أن لمس الصغار  
ممنوعة حرم، سواء في حالة الجناد أو الجن  
في حالة إحصاء، وسواء أبيع الصغار حد  
الفسهوة أم لم يفسهوه، ومن المس  
المصاحبة، ومن سرود مشروع، المصاحبة  
عدم خوف الله

ولذلك في النفس يعبر شهوة وكان الصبي أو  
الصغيرة ممن لا يسهي حاز له عند الحبيبة  
والجنابة، سواء اتحد الحسن أم اختلف،  
لعدم خوف الفسقة في هذه الحالة، وهو الأصح

من المومنات شدة أكر بالمحنة، وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ينفذ من صوته من قال ليس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلقى بعد ما يتكلم، ولا والله  
ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة قط غير أنه  
بما يعبر بالكلام، قال عائشة: والله ما سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما أمره الله تعالى،  
وما سمعت كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذب امرأة قط،  
وكان يقول لهم إذا أخذ عليهم فقد يابسون<sup>(١٣)</sup>  
كلماً<sup>(١٤)</sup>

وقد ذكر ابن عباس رضي الله عنهما قمحة  
بعوله (وكانت المصحة أن يمسحها بأمه أنه  
ما خرجت من بعض وجهها ولا رغبة من أرض  
بلى لرأس ولا لمس يد ولا عشقاً برجل من  
بلى حباً ولا رسولاً<sup>(١٥)</sup>)

ويروى عن عائشة بن بشار أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال: «لأن بعض في رأس أحدكم سمع  
من حديث جبر له من أن يمس امرأة لا تحل  
له»<sup>(١٦)</sup>، ووجه دلالة الحديث على التحريم  
فيه من وجوب الشك لمن يمس امرأة لا تحل  
له، ولا شك في أن المصاحبة من المس

١١ - ص ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١



والنصيب في مصطلح (الردف)،

مأخذاً، مصاحفة للكافر<sup>١٠</sup>

١٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن قول  
بكر بن عبد الله مصاحفة للمسلم للكافر، إلا أن  
الحنفية لم يسموا مصاحفة المسلم جهراً  
التصري (١١)، رجع عبد العية وكان ينادي بترك  
المصاحفة<sup>١٢</sup>، وأما الحنفية فقد أطلقوا القول  
بتركها، بناء على ما روي أن الإمام أحمد  
سئل عن مصاحفة أهل الذمة فقال:  
لا يجزي<sup>١٣</sup>

ودهب مالكه إلى عدم جواز مصاحفة  
المسلم للكافر ولا الصبيح، لأن الفروع طلب  
حرمها وسقطتها، وفي المصاحفة وصل  
مأخذ لما عليه الفروع<sup>١٤</sup>

الفتاوى التي تنسب فيها المصاحفة:

حين شرع المصاحفة صارت مستحب في  
مواضعها

١١ - عند الظاهر سواء من سفر أو حيرة كما  
سبق بيانه (١٥)

١٢ - كذلك تنسب عند مجاهد الإمام المسلم  
ومن يي حكمه، حيث كانت البيعة على عهد  
الرسول (١٦) وحلفائه الراشدين بالمصاحفة.

عبد الشافعية<sup>١٧</sup>، وبناء عليه تعد مصاحفته  
مما دلت الشهادة منسقة لأنها تخرج من القلم  
صاحبة حكمه، وقد صرح في الهدية بجواز  
مصاحفة الصبيح الذي لا يسمي<sup>١٨</sup>

وأما ما يلحق الصبيح أو يصغره، فإن الشهادة  
تجزمه من حيث يلزم كحكم الكافر<sup>١٩</sup>  
والمصاحفة، بناءً على الفرق فيها بين حال اتحاد  
الجس وحالة خلوها، كما تقدم بيانه.

ودهب المالكية إلى أن الصبيح ليس ثمناً  
سواءً ما قل يجوز سنة وإن احل الحنفية،  
فإن رآه من هذه القس أحد حكم الرجل في  
المنى، وأما الصبيح من لم يتجاوز من  
الرصاص جاز مسحه، وإن تجاوز من الرصاص  
وكانت مطوية (أي مشتهة) حرم مسها، وإن  
لم تكن مطوية فقد اختلف فيها، وسقط  
التمسك بالصنع<sup>٢٠</sup>

وبناء عليه يحرف حكم مصاحفة الصغار  
صالحهم، لأنها تخرج من القلم  
والنصيب (أو حيرة)

مأخذاً، مصاحفة للأمر:

٩ - اختلاف الفقهاء في حكم مصاحفة الأمر:

١٠ - المختار، ج ١، ص ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤

وهي مباحة أي بكر رضي الله عنه ورد أن عمر رضي الله عنه قال له في السقيفة أسقط يدك أباحتك بسط يده بإباحه، ثم بإباحه المهاجرين والأنصار، وهذا خاص بالرجال كما تقدم.

(لو يهدى ١٢)

١٣ - وقد احتسب فقهاء المذهب في حكم المصالححة عقب نكحواات وبذرية هلالتي العصر والنصح، ويظهر من عباراتهم أن لها ثلاثة أقوال غول بالاستحسان وآخر بالإلزام، وأنت بالكرامة

أما القرن بالاستحسان فقد أسقط عصر شرح الحنفية من إطلاق عبارات أصحاب المور، وعدم تبهم على إنشاء المصالححة بعدد قصوات، قال الحنفية والإمام المصنف - التمر تاشي - تبعاً للذوق والكر والوفاء والتأني والمصالح والممنوع وغير ما يبعد جوارها متضمناً ولو حدد العصر وتوهم إنه بدعة، أي مباحة حة كما أناده الثوري في أذكاره، وعقب ابن عديم عن ذلك بعد أن ذكر بعض من قال بإسحابه مطلقاً من عملاء الحنفية بقوله وهو الموافق لما ذكره الشارح من إطلاق القنن، وأبعد بهذا القول بمسوم النصوص الواردة في مشروعيه

المصالححة<sup>(١١)</sup>

سب من عدي والذو المختار روي الأما ٢٠٧٩

وممن ذهب إلى هذا القول من الشافعية المصنف المصري وحسنه النخعي وغيرهما، وقالوا باستحسان المصالححة عقب النكح مطلقاً<sup>(١٢)</sup>، واستأنس الطبري بما رده أحمد وأبو داود عن أبي جعفر رضي الله عنه قال: (خرج رسول الله ﷺ بالمهاجرة إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عروة مفر من روثها السرة وقدم الناس قحطاً فأجلسوا به فمحن بها واحد منهم، فأتى ثور حقيقه، فأحدث بينه فوضمها على وجهي، فبذره في التلج وأظبح رثحة من لثمت<sup>(١٣)</sup>، قال المصنف الطبري واستأنس بذلك لما طاب عليه ناس من المصالححة بعد جهلواات في أحداثات لاسيما في العصر والعصر إلى آخره بقصد صلاح من سرك أو يود أو يحود<sup>(١٤)</sup>

وأما القول بالإباحة فقد ذهب إليه امر من عبد السلام من الشافعية، حيث سمع يذبح إلى حمه أنعام وأجسه ومكرمة ومكرمة ومنعة ومصدق، ثم قال ويذبح المصالححة أنسته منها المصالححة بحسب النصيح

١٢ - الأما ٢٠٧٩

١٣ - المصنف المصنف المصنف المصنف

١٤ - المصنف المصنف المصنف المصنف

١٥ - المصنف المصنف المصنف المصنف

والمعسر<sup>١١</sup>

بالجبهة إلى اعتماد سببها في حصص من هذه  
المواضع، وأن بها خصوصية رافعة على  
غيرها، مع أن ظاهر كلامهم أنه لم يجعلها أحد  
من أساليب في هذه المواضع، وذكر أن سهم  
من كرمها لأنها من سن الروايات<sup>١٢</sup>

وأعتبر به الحاج هذه المصافحة من الدفع  
التي يعني أن تجمع في المصافحة لأن موضع  
المصافحة في الشرع إنما هو عند يده المسلم  
لأخيه لأبى أنصار المصافحة المصافحة صاحب  
وصفها الشرع نوضع، فينبغي من ذلك وبر جر  
فأعطى لها أنى من خلاف السنة<sup>١٣</sup>

كيفية المصافحة المشبهة وأدائها:

١٤ - يقع المصافحة في الأصل بين يضع  
الرجل صريح كفه في صريح كف صاحبه  
واحتضنوا في كون المصافحة المصافحة  
بكنف اليدين ثم يـ واحده، فذهب الحنفية  
وحصر المالكية إلى أن السنة في المصافحة أن  
تكون بكنف اليدين، وذلك بأن يضع كل من  
المتصافين على كف صاحبه يطر كف صاحبه  
الأخر، ويحمل بطن كف يساره على ظهر  
كف يمين الآخر، واستدلوا بأن هذا هو  
المعروف في المصافحة والدخيل، وما ورد  
من قول ابن مسعود رضي الله عنه لعلمي

وهو ابن عجلان من المرقاة به مع كونهما  
من الدفع فإد، مد مسلم يده إليه فيصافحه  
علايمه الإيم من عنه يجذب اليد لما يترتب  
عليه من أنقى ويزيد على مرافعة الأدب، وإن  
كان هناك أن يده يرفع على البدعة وحدث  
بما فيه من المعالجة<sup>١٤</sup>

ولتخص النووي في مجموع - كما  
يقطع ابن عجلان - كلام ابن عبد السلام وأصدر  
أن مصافحة من كان معه قبل الصلاة يسأله  
ومن ثم يكن معه ليل الصلاة، وقال في  
الأذكار وأنهم أن هذه المصافحة ممتدة  
عند كل لقاء وأما في المصافحة النفس من  
المصافحة بعد صلاتي الصبح والمغرب فلا  
أصل له في الشرع على هذا الوجه، ولكن  
لأنه به فإن أص المصافحة منه، وتكونهم  
حافظوا عليها في بعض الأحوال ودرجوا فيها  
في كثير من الأحوال لو كثرها لا يخرج ذلك  
البعض عن كونه من المصافحة التي ورد  
الشرع بأصلها<sup>١٥</sup>

وأما القول بالكراهة فقد رتبته ابن عبادين  
عن بعض علماء المذهب، وقال، قد يقال، إن  
المواظبة عليها بعد المصافحة خاصة لا يؤدي

(١١) مقتضى من طبعه ٢٧٧

(١٢) مقتضى من طبعه ٢٧٧

١٢ من المصافحة ٢٧٧

١٣ من المصافحة ٢٧٧

(١٤) مقتضى من طبعه ٢٧٧

المسروعة لا تصمد المعنى الذي نزل عليه  
في قوله وسحقني سحقاً لمصادق صانع  
الكف والكف

واسئل لهذا الرئي بسول جديته من صو  
رضي له عنه (تروى كسبي هذه للجهدي  
ومعناها على كف محمد لا) وذكر  
الحديث<sup>١</sup>

وتسحب في مصافحة أن يكون إنو  
لتلاقي مباشرة من غير بولن ولا تراخ وإن  
لا يصل إليها وبين اللقاء سوى الله والسلام  
لعمري لم يزل فيهما من مسلمين يلتقيان  
فيستلمحان إلا عفر لهما كل أن يشره<sup>٢</sup>،  
حت عصب المصافحة على التلاقي بالقاء  
وهي عيد الترتيب والتعقيب والمؤودة، فذل  
ذلك على أن ألوف المسحوب للمصافحة  
من قول الفقهاء<sup>٣</sup>، وأن في البدء بالمعالم  
يستفها<sup>٤</sup> فقد جاز عليه ما ورد من البراء بين  
عازب رحي به عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول

انسي بهما التمشيد وكفي من كسبه<sup>٥</sup>، وما  
ذكره السخرو في باب الأحكام المبدية من  
أوله: مصافح حماد بن زيد بن المبارك  
بليبه<sup>٦</sup> إشرأ إلى أن ذلك هو المعروف بين  
الصحابه والتابعين، واستدلوا أيضاً بما ورد  
عن عبد الله بن عمرو بن دينار قال سمعنا رسول الله  
ﷺ يقول: من جحد سلمه من الأكلع رضي الله عنه،  
فأنه عجا عنه فأخرج يده فقال: سمع  
يحيى بن زكريا<sup>٧</sup>

كف استدلوا بقوله جحد، أما من مسلمين  
التيها فأحد أحد عماليد صاحبه إلا كان حد  
على أن عز وحش أن يحضر دعاهما ولا يفرق  
من تدبهم حتى يعثر بهما<sup>٨</sup>، قالوا: وروى  
الرواة في هذا الحديث وعمره لفظ الجمع  
ولا يصلح إلا غير المصافحة أي يكون بكلك  
الهيمن لأبعد وأبعد<sup>٩</sup>  
ودفع آخره إلى كيف المصافحة

١ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٢ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٣ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٤ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٥ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٦ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٧ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٨ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٩ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦

١ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٢ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٣ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٤ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٥ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٦ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٧ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٨ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦  
٩ حديث روى في مصنفه  
أحمد بن محمد ١١ ١٦

نزع هو إلا مع حبه أو مضرة التأخير، ونصر بعضهم كراحة النبي بالنزع على عمر العاصم بالمصافحة حتى يصرها ظك البعير، وقال ابن ببيعة الضابط أن من علب على فظه أن الأعرس ينزع أصب وإلا فلو استحب الإنسان لكل منهما أنصى إلى دوام المعاندة، ثم استخسى قور من جعل النزع لمبني بالمصافحة<sup>(١)</sup>

ومن حين المصافحة أن يأخذ المصافح إبهام الطرف الآخر<sup>(٢)</sup>، وأما شد كل واحد منهما يده على يد الآخر فقد ذكر بعض المالكية قولهم في المذهب قول باستحابه، لأنه أبلغ في التردد، وبول بعدم الاستحباب، وكذلك تفسير المصافح يد نفسه على المصافحة منه قولان عندهم، لكن قال الحارثي: مئة المصافحة أن يلمس كل واحد منهما راحته براحة الآخر، ولا شد ولا قبيل أحدهما يده ولا يد الآخر، قللت مكره<sup>(٣)</sup>

ويستحب النبي في التزويج بالمصافحة، لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا التقى الرجلان المصنفان فسلم أحدهما على صاحبه فإن

أما من مسلمين يلتقيان فسلم أحدهما على صاحبه ويأخذ بيده لا يأخذه إلا في غير وجل ولا يصر فإن حتى يعمر لهما<sup>(٤)</sup>

كذلك يستحب أن يسوم صلاوة الكفسي بها غير ما يصرغ من الكلام والسلام والموال من العرض، ويكره موع المصافح يده من يد النبي بمصافحه سر بيا<sup>(٥)</sup>، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: أما رأيت رجلاً ألقم رسول الله ﷺ عصباً وقصه حتى يكون الرجل هو يصلي رأسه، وما رأيت رجلاً أحد يده فتشرك يده حتى يكون الرجل هو الذي يدع يده<sup>(٦)</sup>

وفي رواية أخرى: كان النبي ﷺ إذا التقى الرجل لا يصرغ يده حتى يكون هو الذي يصرغ يده ولا يصرغ وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرغه<sup>(٧)</sup>، وقال بعض الحاشية يكره للمصافح أن يصرغ يده من يد من مصافحه قبل

(١) حديث أخرجه مسلم في الصحيحين

أخرجه أحمد (١٥٥/١)

(٢) فتح الباري (١/١٦٦)، والأدب الشريفة (٢/٢٥٥)، وصحبه الطب الطبري، وصحبه الطبري (١/١٦٦)، وصحبه الطبري (١/١٦٦)، وصحبه الطبري (١/١٦٦)، وصحبه الطبري (١/١٦٦)

(٣) حديث أخرجه مسلم في الصحيحين

أخرجه أبو حمزة (١/١٦٦)، وصحبه الطبري في صحيحه (١/١٦٦)

السنن (١/١٦٦)

(٤) حديث أخرجه النبي ﷺ إذا التقى الرجلان

أخرجه أبو حمزة في الصحيحين (١/١٦٦)، وصحبه الطبري في صحيحه (١/١٦٦)

السنن (١/١٦٦)

(١) الأدب الشريفة (٢/٢٥٥)، وصحبه الطبري (١/١٦٦)

(٢) حديث أخرجه مسلم في الصحيحين

(٣) حديث أخرجه الطبري في صحيحه (١/١٦٦)، وصحبه الطبري (١/١٦٦)

السنن (١/١٦٦)

الشمس، قسوته يجري في أثرها على وصوه  
المصاحبين الاختلاف الذي وقع بين الفقهاء  
في أثر الشمس عليه  
والتمثيل في مصطلح (المر)



أجبهما إلى الله أحسنهما بشراً لصاحبه فإذا  
لصاحبهما بزلت عليهما مائة وجهه، للبادي  
منهما سبعون والمصاحب عشرة<sup>(١)</sup>  
ومن أدات المصاحبة أن يقرنها المصاحب  
بحمد الله تعالى والاستغفار بأن يقول: يفرح الله  
بنا ولكم، وبالصلاة على النبي ﷺ وبالدعاء  
لرَبِّهِ، إِنِّي أَتَىكَ الذُّنُوبَ حَسَنَةً وَإِنِّي لَأَجِدُكَ حَسَنَةً  
وَرَبِّكَ عَذَابُكَ أَشَدُّ<sup>(٢)</sup> . وبالحمد والثناء  
الوجه مع التسميم وحسن الإقبال واللفظ في  
المصاحبة، ومشي أن يصنف فيها بأن لا يحمد  
عليها سوى الحب في الله عز وجل، لما روي  
عن أنس<sup>(٣)</sup>، عن عازب رضي الله تعالى عنه قال:  
لقيت رسول الله ﷺ فأخذ بيدي، فقلت:  
يا رسول الله إن كنت لأحسب أن المصاحبة  
لأأحدم، فقال: حسن أحق بالمصاحبة منهم  
ما من مسلمين يلتقيان فتأخذ أحدهما بيد  
صاحبه مودة بينهما وتبصيحته إلا ألفت  
فبويهما بينهما<sup>(٤)</sup>

أثر المصاحبة على وفاء المتصالحين

١٤ - لما كانت المصاحبة صورة من صور

(١) حديث: ﷺ لقي الرجل المسلم مسلماً

أمر به لغيره ألفاً وأحمر ١١٩٩٢ وعنده القسبي في

مصنع الزوائد ٨/٢٢٢

(٢) سورة البقرة / ٢٠١

(٣) حديث: حسن أحق بالمصاحبة منهم

المر به أنس بن مالك في (الكامل في التفسير ٤/١٢٤)

وخطه

وإنصافها وحوالها وحوالها وغيرهم<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

١ الحنة

٢- الحنة مصحف في اللغة كل من كان من  
سبيل الصبر أنه مثل الأب والأخ وحط عند  
مرتب وعند انصافه حتى الرحن، ووج انتبه،  
وعن الثابت الحنة المصبر، وهو الرحن  
المعروف في النجوم<sup>(٢)</sup>

والحن في اصطلاح الفقهاء كما ذكر المحققين  
روح كل ذي رحم محرم، كالأزواج، والأهله،  
وكذلك كل ذي رحم من أزواجهم، سبيل المصبر فهو  
المعروف بها، والحن روح المحرم فقط<sup>(٣)</sup>

بـ الحمو

٣- الحمو في اللغة قال الصوري قلبي الحمو  
والحمو أبو روح المرث، والقول واحد من أضاف  
الروح والروحة

والدائن يتطور نحو المرأة، وحمو واحد  
أبو روحها وأخو روحها وكذلك من كان من سبيل  
الروح وفي الحمو عاب مما من قها وحسن مثل  
أبو وحسن مثل أب وحسن ماكنة العيب جهنم<sup>(٤)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن معنى اللعوب

## مُصَاهَرَة

المرتب

٤- المصاهرة في اللغة مصدر صاهر، يقال  
صاهرت القوم إذا تزوجت بهم

وقال الخليل الصهر أهل بيت المرأة، قال  
ومن ثم من يجمع لأهله والأخوات جميعاً  
مُصَاهَر، وقال الأزهري الصهر ينتحل على  
فرائد النساء ذوي المحارم ودوات المحارم،  
كالأبوين، والإخوة، وأولادهم، والأشقاء،  
والأخوات، والحالات، هؤلاء مصهار زوج  
المرأة، ومن كان من سبيل الزوج من ذوي قرابته  
المحارم فهم مصهار المرأة أيضاً

وقال ابن السكيت كل من كان من قبل  
زوج من أبيه أو أخيه أو عمه قسم  
الأحباء، ومن كان من قبل المرأة قسم  
الاختان، ويجمع لخمسين لأصهار<sup>(٥)</sup>

وفي اصطلاح في حرمة المصاهرة<sup>(٦)</sup>  
وقال المحقق في تعريف التهر والتصهر  
كل ذي رحم محرم من صهره كبناتها

(١) المصاحف، ج ١، ص ١٠٠

(٢) المصباح المبرور

(٣) المصباح المبرور، ص ١٠٠، ع ١٠٠، ولاح

١٠٠

(٤) المصباح المبرور، ص ١٠٠، ع ١٠٠

(٥) التمهيد، ص ١٠٠، ع ١٠٠، والمصباح المبرور

المصباح، والمصباح، ص ١٠٠، ع ١٠٠

(٦) جوامع الأصول، ص ١٠٠، ع ١٠٠

والصلة أو المحرم من الأصهار

أَصْدِقَاصُكُمْ<sup>(١)</sup>

وفي ذلك كله نصيب ينتظر في (محرمات  
النكاح ٩ و١٠ بعدها)

الأحكام المتعلقة بالمصاهرة:

تعديل بالمصاهرة أحكام منها

المنع من المصاهرة:

١- تمنى الفطهاء على أنه يحرم بالمصاهرة  
على التأيد أربعة أنواع:

١- زوجة الأصل وهو الأب وابن عمه، لقوله  
نَسَالِي ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَهَ آبَاؤُكُمْ  
بَنَاتُ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لا ما هَذَا مَكْلَفٌ<sup>(٣)</sup>.

ب- أمس الزوجية وهي أمها وأم لها وأم ليها  
وإن صلت، لقوله تعالى

﴿وَأَنْكِحُوا أَبْنَاءَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> مطلقاً على قوله  
تعالى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَنْكِحُوا﴾<sup>(٥)</sup>

ج- فروع الزوجية ومن مائها وثبات يثبت  
وبثبات أبنتها وإن تولد بشرط الدخول

بالزوجة لقوله تعالى ﴿وَوَرَبِّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> أنثى في  
حُجُوبِكُمْ بَنَاتُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ هُنَّ أُمَّهَاتُكُمْ فَإِنْ  
لَمْ تَكُونُوا أُمَّهَاتُكُمْ فَمَنْ حَالَ حُجُوبِكُمْ<sup>(٧)</sup>

د- زوجة الفرع أي زوجة ابن أو ابن ابنة أو  
ابن ابنة مهما بلغت الدرجة لقوله

تعالى ﴿وَوَلَدُ آبَائِكُمْ لَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>

ودع الفقههاء (ب) أنه يحرم بالمصاهرة على  
التأيت الجمع بين الأخوين ومن في حكمهما  
من يبيها قرابة محرمة بحيث لو فرض  
إحداهما ذكراً حرمت الأخرى لقوله تعالى في  
أبناهم: ﴿وَأَنْ تَكُونُوا أَبْنَاءَ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> لا  
مَنْكُلُكُمْ<sup>(١٠)</sup> بل لعيب أبي هزيمة وهي الله  
تعالى عنه (أرسلوا) الله تعالى أن تنكح  
المرأة عن حبتها أو لعمري على أمه أبيها أو  
المرأة عن خالتها أو الخالة على ص أمها<sup>(١١)</sup>  
والنص في مصطلح (محرمات نكاح ١٢).

ما ثبت به المصاهرة:

١- ثبت المصاهرة بأسباب منها: العقد  
الصحيح

لقد ذهب الفطهاء إلى أن العقد الصحيح  
فصلت أحرمه المصاهرة هيها سوى ست  
الزوجة وهي قريبة وقرونها وإن برأت بغير  
لا يحرم، لا بالدخول بالزوجة.

والشخصية في (محرمات النكاح  
١١، ١٢)

(١) سورة النساء، ٢٢

(٢) سورة النساء، ٢٣

(٣) حيث قيل أن نكح المرأة على صبيها.

(٤) سورة آل عمران، ٣٦ (٥) سورة آل عمران، ٣٧ (٦) سورة آل عمران، ٣٨ (٧) سورة آل عمران، ٣٩ (٨) سورة آل عمران، ٤٠ (٩) سورة آل عمران، ٤١ (١٠) سورة آل عمران، ٤٢ (١١) سورة آل عمران، ٤٣

الفرقة بين حكمي صحيح.

(١) سورة النساء، ٢٢

(٢) سورة النساء، ٢٣

(٣) سورة النساء، ٢٤

(٤) سورة النساء، ٢٥



# تراجم الفقهاء

الوردة أسماؤهم في الجزء السابع والثلاثين



# ١

الأوسي هو محمود بن عبد الله.

تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الأوسي هو علي بن أبي علي.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النحوي هو إبراهيم بن يزيد.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي العفيف البجلي (٤-٦هـ)

هو محمد بن إسحاق بن علي أبو عبد الله

ابن أبي العفيف ثقة شافعي يمني قاضي

حفيوه المعروف الشريف أضافه مكة سنة يرمى

وسمي به علم بالحدث

من مصنفاته المصنوعة حسن فقه

الأخبار الواردة في فضائل يمين وأمه

وتصح زعمين حديثاً عن أبيه شيوخاً من

أربعين سنة وله مصنفات أخرى وأكثر المصنفات

أهل اليمن

[مجموعات المسامحة ٤٦/٨، والأعلام

٦، ٢٦٩، وفتاى علماء اليمن ص ٢٤٧]

ابن أبي عمرو (٤٩٣-٥٨٥هـ)

هو عبد الله بن محمد بن هبة بن علي بن

القطر بن أبي عمرو بن أبي عمرو بن

الدين النحوي المعروف بابن أبي عمرو

بريل دمشق، وصاحب القضاء بها ومالها

وربها في سامي، وأبوه نكاح القدره

المعصومة في دمشق ونقشه على القاضي

نصرته بن الشهروري وأبي عبد الله

يحيى بن حميد الموصلي دلي علي

نهاره وأبي شمع بن برهان وغيرهم، وزي

عنه أبو نصر بن الطبراني أبو جهم بن

مذله وغيرهما

من مصنفاته حسن، النسخة على نهاية

المطبوع، والانسداد، والنسخة،

والذريعة في معرفة الشريعة، والسير في

الخلافة، وفوائد المذهب، والسياسة في

معرفة لأحكام، والمواهب والمجالات

[أخبار الشافعية الكبرى ٢٦٧/١، ٢٦٨،

والأعلام ٤، ٢٦٨]

ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي هريرة هو الحسين بن الحسين

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

ابن الأثير هو المبارك بن محمد

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن بطا، هو علي بن حنفية

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تميم هو محمد بن لحي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ابن تيسية (سفي الدين)، هو أحمد بن محمد  
الحليم.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
ابن جرير، هو عبد الملك بن عبد العزيز  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
ابن جرير الطبري هو محمد بن جرير  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١  
ابن جرير هو محمد بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
ابن جماعة هو عبد البر بن محمد  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩  
ابن الحروري هو عبد الرحمن بن علي  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩  
ابن الحاجب هو عثمان بن عمر  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
ابن حامد هو الحسن بن حامد

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩  
ابن حبان هو محمد بن حبان  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩  
ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
ابن حجر العسقلاني هو أحمد بن علي  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩  
ابن حجر الهيثمي هو أحمد بن حجر  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن الحداد (٢٦٤-٣٤٤هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد،  
أو بكر الكندي، الشافعي، القسبي،  
ممن روى عن حماد بن نعيم صبار في علم  
عراق واليهب والمحال والمكسي وغيره عن  
واله بن ربيعة والشهد روى عن الحسن بن علي  
صبيح مضر، وكان حافظاً حافظاً، قال  
ابن قتيبة: كان ابن الحداد كثير الحديث له  
حديث عن شيوخ الصائغين وروى ابن يونس قال  
عن أحمد بن محمد بن حنبل: أشر من روى  
عائلاً فقلت على فقلت الشافعي أحسن  
الحديث عن حماد بن نعيم عن محمد بن  
حماد بن محمد بن علي بن عمر، هو منصور  
ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر

ابن خصيفة، أو ابن خصيفة، القسبي،  
روى عن الشافعي، وكتاب التبرجع والاهرام  
في الفقه

أصحاب الشافعي ٢٩٢ ورواه ورواه  
٢٩٩ وسير اعلام النبلاء  
١٥٠٢ ١٥٠١، ومعه المجلد  
٢٣٠ ٨

ابن حمدان هو أحمد بن حمدان

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٨  
ابن حنبل هو أحمد بن حنبل  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩

ابن حيان، هو محمد بن يوسف أبو حيان  
الأنطلسي

تقدّم ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

ابن دقيق العيد، هو محمد بن علي

تقدّم ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن وجيه، هو عبد الرحمن بن أحمد

تقدّم ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٨

ابن رزيق، هو عبد اللطيف بن محمد

تقدّم ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٢

ابن رشد، هو محمد بن أحمد (الجند)

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد، هو محمد بن أحمد (الحفيد)

تقدّم ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٨

ابن الرعة، هو أحمد بن محمد

تقدّم ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن سحر، هو محمد بن عبد السلام

تقدّم ترجمته في ج ٣ ص ٢١٩

ابن السراج (٧٧٦-٩٠٩هـ)

هو محمود بن أحمد بن محمود بن  
عبد الرحمن، القوي، النعماني، الحنفي،  
عرف بابن السراج، تلميذ، أصمعي، متكلم،  
ووبي قضاء أخيه بدمشق، ودرس بدرس  
بالرحمانية سنة ٧٢٨ قال (الكنوز الهدي  
كان عابداً فاضلاً له مشاركة في العلوم العقبية  
والعلمية حدّ من أيّ شيء الناس جمعاً عن  
جلال الدين البحاري، وقد تفرّغ لبحاري

ومحمد بن عبد الصار الكروني

من نصائحه، التلميذ في شرح المنهاج

في أصول الفقه، و (الاشكال شرح العقيدة)

والعبر شرح تحرير القدوري، والربعة

شرح الصلوة، وتهذيب أحكام القرآن،

وإحصاء البداية في فوائد الهداية،

والتكملة في فوائد الهداية، والتكملة

محضر من أبي حنيفة، وامتدّة في ربح

الدين في الصلاة، ومسروق الأوزار في

مشكل الآثار

والنوائد البهية، ص ٢٠٧، وكثير الظنون

١٧٢/٢، والحوار المشبه ٢ (١٣٥ ٤٣٦)

ابن وبلد (٢- كلن حيا ثين ١٧٩هـ)

هو محمد بن الحسن بن خالد

تلميذ، بحاري، من أصحاب مالك بن أنس،

من تلاميذه، أخبار المدينة

(أدب البحار في ٢ ٩، وكثير الظنون

٢٩٩، ومعجم المؤلفين ١٩/ ٢٩١)

ابن سلمون (١٦٩- ٧٤١هـ)

هو خيد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن

سلمون، أبو محمد، الكندي، القوي، طي كاه

وحيد عصر، وقد بدّ دهره علماً وفصلاً وحققاً

وكنى إسماعيل بن سلمون قرأ على أبي

الحسن بن محبوب وأبي الحسن الطوسي

وغيرهما قال المعاصري أحدث منه كثيراً

مواضع ومما

من تصنيفه المشافي في تحرير ما وقع من  
الخلل بين البصر والكلام في فروع فقه  
المالكية

تكملة النور الركب ص ١١٤، و لأعلام  
١١٣/١، وتاريخ ابن حليون ١٢٦١/٧

ابن السمعتي، هو منصور بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن سبين، هو محمد بن سبين.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شاش، هو عبد الله بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة، هو عبد الله بن شبرمة.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن الصلاح، هو عثمان بن عبد الرحمن.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن هابدين، محمد ابن بن عمر.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن حاتم (٥٤٦-٦٠٠هـ)

هو أحمد بن حنبل، من أصحاب ابن حنبل من  
عامة أبو عمرو الصوري (نقطة بفتح النون وسكون  
الهاء وفتح الراء ويضع فاء ثابت نسبة كبيرة)  
الشامي، عالم بالحديث عارف بالتاريخ، أنبأني  
سمع إياه العلامة أبا محمد وأبا الحسن بن عزيل،  
والحافظ عليهم بن عبد البر وغيرهم، وكان  
من طائفة الحفاظ المتكلمين، قال ابن الأثير كان

أحد الحفاظ يسره السنن ويحفظ الأسانيد من  
ظهر قلب شهد ولغة الفطاب التي أنفست إلى  
خراب الأبدان وفقد فيها علم بوجه حباً ولا  
سما من تصنيفه المرمية في التعريف بسيوخ  
الوجهة و مريحانه نفس ووجه الأنس في ذكر  
سيوخ الأندلس، خلاصاً تراجم.

أسير أعلام النبلاء ١٣/٢٢، وشعرات  
الذهب ٣٦/٥، و لأعلام ٢٥١/١، الدباج  
المطبوع ١/٢٣١

ابن عباس، هو عبد الله بن عباس.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر، هو يوسف بن عبد الله.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبد الحكم، هو عبد الله بن عبد الحكم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد الحكم، هو محمد بن عبد الله.

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن عبد السلام، هو محمد بن عبد السلام.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن العربي، هو محمد بن عبد الله.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة، هو محمد بن محمد بن عرفة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن عقيل، هو علي بن عقيل.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن حلال هو محمد علي بن محمد حلال.

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٣

ابن عمرو هو عبد الله بن عمرو.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

ابن عمرو هو عبد الله بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن هبة هو سفيان بن هبة.

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن طاري هو أحمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٣

ابن فرحون هو إبراهيم بن علي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم المالكي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن القاسم هو محمد بن قاسم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن قدامة هو عبد الله بن أحمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن قيم الجوزية هو محمد بن أبي بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن كثير هو إسماعيل بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن كثير هو محمد بن إسماعيل.

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠

ابن ليابة هو محمد بن عمر بن ليابة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن الماجشون هو عبد الملك بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عاجة هو محمد بن يزيد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك هو عبد الله بن المبارك.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسلي (٥٩٨ - ٦٦٣ هـ)

هو محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف.

هو بكر جمال الدين، لأردني، السهمي.

الفرافسي المعروف بن مسلي، محدث.

حافظ، فقه حنفي، مقري، أديب، نظم

من تصانيفه "إسلامك لتلك بأعلام"

الملكوت، وأسمه شيوخه، وأصبحت

العربية جمع في مذاهب مسلمة الحديث.

والأربعون المحاضرة في فضل حج والزيارة.

(أسمه المؤلفين ١٢، ١٤٠، وتذكره الحفاظ

١/ ٢٢٠، وشذرات الذهب ٢١٣/٤)

ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المنيب هو سعيد بن المنيب.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ابن مفلح هو محمد بن مفلح

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٦١

ابن الطقري هو إسماعيل بن أبي بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنصور: هو محمد بن إبراهيم:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٤

ابن المنصور: هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧

ابن الموازي: هو محمد بن إبراهيم:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن النجار: هو محمد بن أحمد الفتوح:

تقدم ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

ابن نجيب: هو زين الدين بن إبراهيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو حميد بن إبراهيم:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن هشام (٧٠٨-٧٩١هـ)

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

الله بن هشام أبو محمد، جمال الدين

لأنصاري، المعروف بابن هشام، فقيه، محقق

مشارك في المصنفات والبصائر والعروض

وغيرهم، وقرأ على الشيخ تاج الدين المالكاني

والشيخ باقر الدين الشيرازي، وشهاب الدين

عبد اللطيف بن العرمل، وغيرهم، وتقر

العربية بدار الأثر، وشرح به جماعة من أهل

مصر، نشر في حياته، وأقبل شماس عليه،

وتصدر لصح الطائفة واشتهر بالموافاة العربية

والشبهات الدقيقة والاستدراكات العجيبة

من تصنيفه اسرح الجامع الصغير لمحمد بن

لحسن الشيباني في فروع اللغة المحتجب والفطر

اللسي وابن العدي، ومعه الليب، ومعه

الطائفة في تحقيق تاريخ ابن الجاحظ

الذرة الكاشفة ٩٣/٣ والتحصيل الرهبة

١٧٦١، ومعه المؤلفين ١١٣/٦-١١٤

ابن القمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس: هو أحمد بن يونس:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الأبهري: هو محمد بن عبد الله:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧

أبو إسحاق الإسفراييني: هو إبراهيم

اللسي محمد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إسحاق الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

أبو إسحاق السريدي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

أبو أيوب الأنصاري: هو خالد بن زيد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٥

أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد:

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

أبو بكر البجلي: (٣٣٣هـ)

هو محمد بن أحمد، أبو بكر الإسكافي

السعي، فقيه حنفي، إمام جليل الفخر، حد



الشفة عن محمد بن سلعة عن أبي سليمان  
الجورجاني، ونسب عليه أبو بكر الأعمش  
ومحمد بن سعد وأبو جعفر الهمداني  
من تصانيفه شرح الطالع الكبير للشيباني في  
مروج الذهب لتحفي

[الفوائد الذهبية ص ١٦٠، ومجموع المؤلفين  
٢٣٣ ٨]

أبو بكر الجرجاني (٨٢٥-٨٨٣ هـ)

أبو بكر بن زيد بن أبي بكر بن زيد بن عمر  
ابن محمود، نفي الدين الحرام، الحسبي  
المنشقي، الصالح، يعرف بالحرامجي، ققه  
حلي، تولى القضاء قر الشرا والمدينة  
والعديري في الشمو، والقروني والظلام  
تلقب بـ كلاًهما في الفقه عند بعض  
العباسيين، وقدم دمشق فأخذ الفقه عن القتي  
بن قديم، ولا منه وعليه اتبع في الفقه  
وأصوله والفرائض والفقه والمناهي والبيان  
ولازم الشيخ عبد الرحمن بن سليمان  
الحلي، وقرم الاثقال حتى برح ومات من  
أخبار غفلة مذهب يدمش، وتصلر لتتريس  
والإنشاء والإمام

من تصانيفه: رسالة المطلوب في معرفة  
المذهب، ومصحح الحلائل المظن، والإقناع  
المبهم، وشرح فصول آية العظام، والشرح  
في بيان مسائل الترجيع، ونحوه الرابع  
[القصص الأعلام ٣٢/١١، وتذرات الذهب

٣٣٧، ومجموع المؤلفين ١٦٢ ٣]

أبو بكر الجصاص: هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

(أبو بكر القاسمي (٤٠٠-٤٨٨ هـ)

هو محمد بن العظمى بن بكر بن عبد  
القاسم، فاضل الفقه، أبو بكر الشامي،  
الحموي، نشأ شافعي فحسبي، نشأ عن  
الشافعي أبي الطيب الطبري. وكان يحفظ  
عليه حتى كثره بين عبيد أبي القاسم سنة  
الربعمائة ونسب وسعي، قال السمعاني هو  
أحد المسير لمذهب الشافعي وله أفلاخ  
على أسرار الفقه: وكان ورعاً راجحاً على  
طريقه السالك

من تصانيفه: البيان في أصول الفقه  
[طبقات الفاضلة لآب فاضل سنة ٢٧٩/١،  
وطبقات الفاضل للبيهي ٨٣/٣، والنداء  
والنهاية ٢ / ١٥٦، ومجموع المؤلفين  
٣٨ / ١٢]

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر الواسطي: أولد سنة بضع عشرة  
ربعمائة (٣١٤ هـ)

هو محمد بن محمد بن سليمان بن  
الحارث بن أبو بكر الواسطي الأردني  
الهاشمي، محدث، الحافظ الكبير، أبي  
القاسم أبي بكر، سمع علي بن المديني وأبا

بكر بن أبي شبة وعشام بن عمرو وسويد بن  
معد وغيرهم، حدث عنه بن عتبة والذهبي  
المعديني ومحمد بن محمد وأبو بكر الشامي  
والقزويني وأبو أحمد طحاكي وغيرهم، قال  
عمر بن حبيب الأسدي سمعت محمد بن  
أحمد بن أبي حنيفة وذكر عنه أنه بكر  
الشافعي فقال: هذه كثر حديثه، وكان  
بالمرسل لخرجته إليه، وكان القزويني كثير  
السماع بعدد ما لم يسمع ورواه غيره، قال  
ابن أبي عمير: رأيت كتابه شيوخه يحضرون  
حديثه ويحرجونه في الصحيح

من كتابه: إسناده الأثر في الأصغر من  
الأثر، وإسناده عمر بن عبد العزيز، والأثر في  
إسناده: إسناده الأثر في الأصغر من  
الأثر، وإسناده عمر بن عبد العزيز، والأثر في  
إسناده: إسناده الأثر في الأصغر من  
الأثر، وإسناده عمر بن عبد العزيز، والأثر في

أبو ثور: هو إبراهيم بن خلف  
حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٣  
أبو جعفر بن روق (٣٩٠-٤٧٧هـ)  
هو أحمد بن محمد بن روق، أبو جعفر  
القرطبي، صفيه حنفية، نفعه ابن المطر وأبي  
محمد بن عاتق وسمع ابن سعد بن عطاء  
أبو ثوبان بن راشد وأبو الأصبغ وهام  
ابن إسحاق وغيرهم، وقال ابن يسكواف: كان  
مبارطاً نفعه بشرطية عليه في المناظرة

وحدث

[شجرة: أبو زرعة عن ١٢١، أبو  
١٨، ٥٦٣]

أبو جعفر الطحاكي هو أحمد بن محمد.

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٥٥

أبو جعفر القفطي هو محمد بن عبد الله

حدثت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو جعفر الهندي هو محمد بن عبد الله

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢

أبو حامد الأسدي هو أحمد بن محمد.

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٤

أبو حامد القزويني هو محمد بن محمد

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣١٣

أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

أبو الخطاب هو محفوظ بن أحمد

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو داود هو سليمان بن الأشعث

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الفراء هو هرون بن مالك

حدثت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٦

أبو غور هو جليل بن جنانة

حدثت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٦

أبو سعيد الأصبهاني هو الحسن بن أحمد

حدثت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبو سعيد الخطري: هو محمد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو مطيع: هو موسى بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٧

أبو القمي: هو جابر بن ربيعة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٨

أبو طاهر القباسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الطيب الخطري: هو طاهر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

أبو العباس بن سروج: هو أحمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

أبو عبد الرحمن بن يثالث الشافعي (٢-٢٩٥ هـ):

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن

العباس بن عثمان بن شافع، وهو ابن بنت

الإمام الشافعي، أبو عبد الرحمن، وقيل، أبو

محمد، وقال أبو حفص الخطري في كتابه في

شيوخ المذهب: أن كبه أبو عبد الرحمن

واسمه أحمد بن محمد، روى عن أبيه وأبي

الوليد بن أبي السجار، وروى عنه الإمام أبو

يعقوب الساجي، وذكر أبو الحسين الخزازي أنه

كان واسع العلم وكان حليلاً فاضلاً، قيل لم

يكن من آل شافع بعد الإمام الشافعي أهل من

[تهذيب الأسماء والملكات ١/ ١١٣،

وشذرات الذهب ٢/ ١٥٤، وتهذيب التهذيب

١/ ٢٥، وطلقات النامية لابن قاضي شهبة

٢/ ٧٥، وفتح المرفوع ٣/ ٤٤]

أبو عبد الله الحنطلي (توفي بعد ٤٠٠ هـ):

هو الحسين بن محمد بن الحسن الخطري

الشافعي الحنطلي - والحنطلي ماء مفرجة

معهلة بعدها من مسنداً وهذه التسمية لجماعة

من أهل طبرستان منهم هذا - لقبه قال

الفاشي أبو الطيب في تذييله في باب التحدث

في الشهادة عند الكلام على الحنطلي. كان

الحنطلي رجلاً حاداً نكسب الشافعي ولكن

أبي العباس حدث عن عبد الله بن عدي وأبي

بكر أحمد بن إبراهيم الأسدي وغيرهما

روى عنه أبو منصور محمد بن أحمد بن

شعيب الروياني والفاشي أبو الطيب الخطري

وغيرهما، وله مصنفات مهمة كثيرة الفوائد

والمسائل المروية المهمة.

من تصانيفه: الكفاية في التصوف،

والفتاوى

[طلقات النامية ٣/ ١٦٠، وتهذيب

الأسماء والملكات ٢/ ٢٥٤، ومجموع المؤلفات

٤/ ٤٨]

أبو حيد: هو القاسم بن سلام:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو علي السنجي: هو الحسين بن شهبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٨

أبو علي الطبري: هو الحسين بن القاسم:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

أبو عمران الغامي (٣٦٠-٤٣٠ هـ)

هو موسى بن عيسى بن أبي الحاج أبو عمرو البربري، الرناتي، الساسي، المالكي، فقيه، قال حماد بن محمد كان أبو عمرو من أعلم الناس وأحفظهم، جمع مع حنيفة النخعي الحديث ومعرفة معانيه، وكان يقرأ القرآن ويحفظها ويعرف الرجال والنحو والتعديل أخذ عنه الناس من أقطار مصر، لم ألق أحدا أوسع عمداً منه ولا أكثر روية.

قال أبو عمرو الدائي: نخرج بهذا الاسم شتى من القضاة والعلماء، استوطن القيران وحصلت له بها رئاسة المذهب فلقبه بأبي الحسن القاسمي، ورحل لفرطه ومقهه عند الأصبهني، وأحمد بن باسم وميرهم من نصائبه: الفهرست، والتعاليق على المدونة.

سير أعلام النبلاء ٥٤٥/١٧، وشجرة القدر الركبة ١٠٦/١، والديباج المذهب ٣٣٧/٢، والأعلام ٢٧٨/٨

أبو عمرو الغني: هو: عثمان بن سميان:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣

أبو عمرو بن الصلاح، هو عثمان بن عبد الرحمن:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

أبو ثناء هو الحارث بن ربيعة:

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

أبو البيث السرقندي: هو عمرو بن محمد:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو محمد الجوسي، هو عبد الله بن يوسف:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو الصالي (٢-٦٠٦ هـ)

هو أحمد بن يحيى بن محمد بن بكرات بن المؤمل، القاسمي، رحبه الدين، أبو الصالي التتويحي، النخعي، ومال في أبيه - على سبيل الاختصار - أبو الصالح، وفي حقه أبو البركات من نصائبه: الخلاصة في القضاة، والعمدة في الفقه، والفتاوى في شرح القضاة في مضملة عشر مجلدات، وفيها غرر ومسائل كثيرة غير مبرورة في المذهب، والظاهر أنه كان يتقلد من كتب غير الأصحاب، ويخرجها على ما يقتضيه عند المذهب.

[مفتاح لغة الحديث ١٠٥، ٢]

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة هو عبد الرحمن بن صخر:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الولاء عبد الملك (٥٥٥-٦٤٩ هـ)

هو عبد الملك بن عبد الحق بن عبد الوهاب بن عبد الواحد بن الشيخ أبي النرجس ابن العلي، لقبه أبو الولاء، سمع

بالإكفدية من السعي. ويمكن من مبدون  
من الضاح. ولم ينفق من أبي الحسن من  
موريس، وحدت، وحدت عبد الله الحلال  
و من صرف وعد الرحمن من الإعراسي  
أخير. ضفاف الحيلة ٢٢٦، ٢٢٧ وسير  
علاء البلاد ١٢، ٩٤، واستحوم الزهراء  
٣٤٩، وسيرت القديس ١٢١٢

أبو يعلى هو محمد بن الحسين

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٠١

أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأياري هو علي بن إسحاق الأياري

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبي بن كعب

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٩

الأجهوري هو علي بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأدري هو أحمد بن حمدان

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأزمري هو محمد بن أحمد الأزمري

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسامة بن زيد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن إبراهيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

إسحاق بن راهويه

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسماء بنت أبي بكر الصديق

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الإسوي هو عبد الرحمن بن الحسن

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

أشهب هو أشهب بن عبد العزيز

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أصبح هو أصبح بن النرج

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

أسر بن عاتق

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الأدري هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤١



# ب



البهری. هو منصور بن یونس  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۲۴۱  
البهری. هو ابو امام بن محمد.  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۲۴۲  
البهری. هو عبد الله بن عمر.  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۱۹  
البهری. هو احمد بن الحسن  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۱۰۶

البهری. هو محمد بن محمد  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۲  
البهری. هو مہمان بن خلف.  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۲  
البهری. هو محمد بن اسد علی  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۳  
البهری. هو عزت بن علی

تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۴  
البهری. هو ابو القاسم بن احمد بن محمد.  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۳  
البهری. هو محمد بن یزید علی.  
تذکره مرصعہ فی ج ۳ ص ۳۵۱  
البهری. هو الحسن بن منصور

تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۳  
البهری. هو عمر بن رسلان  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۲۴۴  
البهری. هو محمد بن الحسن  
تذکره مرصعہ فی ج ۲ ص ۳۵۲  
البهری. هو محمد بن عبد الله  
تذکره مرصعہ فی ج ۳ ص ۳۵۳

# ت

البهری. هو محمد بن حسن  
تذکره مرصعہ فی ج ۱ ص ۳۴۴  
البهری. هو علی بن عبد السلام.  
تذکره مرصعہ فی ج ۵ ص ۳۲۹  
البهری. هو محمد بن صالح.  
تذکره مرصعہ فی ج ۳ ص ۳۴۳  
البهری. هو محمد بن علی  
تذکره مرصعہ فی ج ۲ ص ۱۰۶



محمد طاهر، وجلاب بلدة من اهل قبيل مرية

—

وَنُمِ مَعْرُوفِي تَرْجَمَةُ رَافِقَةٍ لَهَا جِيَا بَدِيَا مِنْ

مرآة اجمع را اجمع الاعلام

(الحواضر المصنفة ١٧٥/١، ركتمه

[١٠٨٦/٢ الفقه]

حماد بن أبي سليمان.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨  
سجل بن زيد (٩٨-١٧٩هـ)

هو حماد بن زيد بن درهم أبو سماعة  
الأزدي الصري الحنظلي، قال أبو حاتم بن  
حصان كان صريحاً وكان يحفظ حديثه كله  
روى عن ثمال بن عيسى وإمامهم بن عتبة  
والأزدي بن نيس واسحاق بن سعيد الطوسي  
ونسب بن سيرين وغيرهم. روى عن أحمد بن  
إبراهيم النخعي وأحمد بن عبد الملك بن  
واقف وإسحاق بن عيسى بن القطيع والأسود  
ابن عامر ونسب بن مصدق وغيرهم. قتل عند  
الرحمن بن مهدي. الأئمة في الحديث  
لرحمة الأزدي ومالك بن أنس وسفيان  
الثوري وحماد بن زيد قال محمد بن سعد  
حماد بن زيد بن درهم ويكنى أبا إسحاق  
وكان حنابلة، وكان ثقة بشاً حجة كبير  
الحديث

[تهذيب التهذيب ٣/ ٩-١١، وتهذيب  
الكندال ٧/ ٢٣٩-٢٥٢، وطبقات ابن سعد  
٢٨٦/٧]

العموي هو أحمد بن محمد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

حظلة بن قيس الأنصاري (٩-٢٢)

هو حظلة بن قيس بن عمرو بن حصن بن  
حذلة بن سلكة بن عامر بن زريق الأنصاري  
أبوه المدي

ذكره أبو عمرو بن عبد البر في الاستيعاب  
لقول الواقدي أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ  
وهو نسي من غير شيء

روى عن عمر وعثمان وزاذع بن خديج  
وابن الزبير وعبد الله بن عامر وغيرهم. روى  
عن زيد بن أبي عبد الرحمن وعثمان بن  
محمد الأحسي ومصعب بن ثابت بن عبد الله  
ابن الزبير ويحيى بن سعيد الأنصاري  
وغيرهم. قال محمد بن سعد عن الواقدي،  
كان ثقة قليل الحديث وحكي عن الزهري أنه  
قال: ما رأيت من الأئمة أحرم ولا أجود رأياً  
من حظلة بن قيس، كنهه رجل من قرشي  
روى به المعاصم إلا القمدي

[المعاصم ٢/ ٦١، والقبضات ٥/ ٧٣،  
وتهذيب التهذيب ٣/ ١٢، وتهذيب الكمال  
٤٥٣-٤٥٤]





# خ

# د

الدارقطني هو محمد بن محمد بن مصفى

نقلت ترجمته في ج ٢٦ ص ٢٨٢

الدارقطني هو محمد بن عبد الله

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الدارقطني هو عبد بن الحسين

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحصاف هو أحمد بن عمرو

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحصاف هو حمد بن محمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحصاف هو أحمد بن محمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

حبيل هو خليل بن إسحاق

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

خواجه رامة هو محمد بن الحسين

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٥

خير الدين الرمي هو خير الدين بن أحمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الدارقطني هو علي بن عمرو

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٥

الدارقطني هو عبد الله بن عبد الرحمن

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الدارقطني هو أحمد بن محمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الدارقطني هو محمد بن أحمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الدارقطني هو أحمد بن محمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٧

# ذ

الدارقطني هو محمد بن أحمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرحوي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الروماني: هو عبد الواحد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

## ز

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الزركشي: هو محمد بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٦

زفر هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

زكريا الأنصاري: هو زكريا بن محمد:

الأنصاري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

الزهرى: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

زبد بن أسلم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

زبد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

## ر

الرازي: هو أحمد بن علي الحطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الرازي: هو محمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرازي: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

رائع بن خليج:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦

الرازي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الربيع: هو الربيع بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١١

ربيعة الراي: هو ربيعة بن فروخ:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الرحياني: هو مصطفى بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٤

الرملي: هو أحمد بن حمزة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٩

للبريطاني هو عثمان بن علي

بعد من اربع طرقات في سنة ١٣٥٣

من

سالم ہے عبد اللہ:

13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 8

الجبكي، هو علي بن عبد الكافي

تقدیم پر جوتہ کی جگہ سے T41

البحر: هو عبد الوهاب بن علي بن

عبد الكافي:

عقدت ترجمه فی ج ۱ فی ۲۵۳

محمود بن عبد السلام بن سعيد

تقدیم مرتبہ میں ج ۲ ص ۱۱۲

المرحلي- هو الذي لم يمتدح

مقام ترجمہ فی ج ۲، ص ۱۳۴

عبد بن أبي ولفس هو عبد بن مالك

فصلنامه تخصصی پژوهش‌های حقوق کیفری

محمد بن حبيب

تقطيع قرطبه الى حج ١ ص ٢٥١

جعفر بن العاص (٣-٥٩هـ)

هو صديق من الغدائي في صعب من الجهد في عبد

المعلمين من علماء الأحياء، الأحياء، الفيزيائيين، الكيميائيين،

في الأمانة العامة للولاء الوطني، رئيس في حيدر عمر بن

الحفظ وهم انه قد ورد في عثمان بن كوفه في

مصدق جبر عمره المدة. وقد اعمى الله فاحسبه

والجاء في علي التكويتي من طريقه عن الحسن بن علي روي

من مرقم لا وحق محمد وعنه

رضی اللہ عنہما، رحمۃ اللہ علیہما، آمین

مبدأ أن في حكمي وعروية في التوسيع في غيرهم وقد نال

مستند بن القادر محمد أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

كتاب المصنف سماه وكتبه له

١٠٠

ابن تيمية رحمه الله: ١١١/٢ ١١١.

المعهد العربي للدراسات والبحوث (1971)، ص 118.

سعيد بن عبد العزيز:

[illegible]

سید بن العیوب

শ্রীমতী সত্যবতী দেবী

مفتیان الثوری:

٢١٥

سپیکار بی بی:

[illegible]

سیدان میں وہابی الحولانی (۲-۸۶ھ)

هو مستجاب في ذهب، أبو أحمد، الخولاني.

المصري، صدى من الأنواء جمع مع

37. معه الوداع وشهد فتح مصر وحرا

أشرفه سنة ٦٠ هـ فبعد العهد العباسي من مروان.

حدث عن النبي ﷺ وعنه رضي الله عنه  
وقرير بن العوام رضي الله عنه، روى عنه أبو  
عشالة الجعافري ويكنى بن سواد وهريرة بن  
حبيب والمغيرة بن رباد وغيرهم.  
وأما ابن سعد والبخاري عداه من التابعين  
[ لأصله ٥٨١٧، والأعلام ٦٥٩/٣، وسير  
أعلام السلا ٤٥٢/٣-٤٥٣ ]

سلمان الفارسي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨  
صليحان بن يسار.

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨  
سيرة بن جندب

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٦  
السفاني هو علي بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١٦ ص ٣٤٥  
السهوي (٨٤١ ٩١١ هـ).

هو علي بن عبيد الله بن أحمد بن علي بن  
عيسى بن محمد بن عيسى نور الثقلين، أبو  
الحسن، القمي السهوي، الشافي، المعروف  
بالسهوي، ولد بـسـمـهـود في مصر ونشأ بها،  
وتوفي بـمـصـر. غير معروف في الحديث جامع  
اللوحي وفي المسند بالتحقيق وأمكنه الفاري  
باعت القصة بد وعرض عليه البيعة فمضى ثم فوس

إليه حين رجوعه مرة إلى سنة مع القصة، حين  
حل في سفر في سنة الفصد وعرض في  
المنافس منهم مما عمل بجمعه

من تصانيفه: خلاصة الثواب بأخبار زفر  
المنصفي، وهو من العقلاء في منافع  
الشريعة، في سفر العلم الحبي والسب  
العقلي وأهمية العمل بروحه الطالين  
للنوي، واللؤلؤ المستور، في تفسيره ولله  
الأمور، وأسماؤا الأوافق بحكمه ما يكتب بيده  
في الأسواق.

(الضوء الأمام ٥ ٢٤٤، وشذرات الذهب  
در ٥، ومعجم المؤلفين ١٢٩/٧)

سهل بن محمد الساهدي.

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

السيوطي، هو عبد الرحمن بن أبي بكر.

تقدمت ترجمته في ج ١٦ ص ٣٥٥

ش

الشافي هو إبراهيم بن موسى.

تقدمت ترجمته في ج ١٦ ص ٤١٤

الشطبي هو التاسم بن مرة

تتدرج ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٥

الشهاوي هو محمد بن أحمد

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الشهاوي هو محمد بن إدريس

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو علي بن علي

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو الحسن بن حماد

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو عبد الرحمن بن محمد

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شرف الدين العربي، كان حياً ١٠٣٤ هـ

هو شرف الدين بن عبد شافعي بن شافعي

ترجمته في المحقق المعروف في بيت كهر

عنه، وهو محقق، وكان من علماء اللغة

والإصلاح، من أهل الحجاز و (تتدرج)

في ج ١ ص ٣٥٥، وهو من علماء الفقه

الأدب، والفقه، لابن حبيب، و محاسن

المسائل، جميع الرسائل، ١٠١٠ هـ

الشهاوي هو أحمد بن أبي السعود

الشهاوي، ولد في حجاز، في خلافة الأثر

رأيت نسخة كثيراً من الشهاوي، على

اليد، في سنة

خلافة الأثر ١٠٢٣، ١٠٢٤، وبعث

البحر ١٠٢٦، وبعث في سنة ١٠٢٨

الشهاوي هو الشيخ عبد الحميد

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شريع هو شريع بن العاوي

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشطبي (١٠٣٨-١٠٣٧ هـ)

هو أحمد بن حسن بن عبد بن معروف بن

عبد الله بن مصطفى الشطبي، الحنف

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

و ٣٥٥، في سنة

من تصانيفه، في سنة ١٠٣٨ هـ

لا حرم الشريعة المحمدية، و ٣٥٥

لا حرم فيها، من كتابه، و ٣٥٥

الحمدية في السنة ١٠٣٨ هـ

١٠٣٨ هـ، ١٠٣٩ هـ، ١٠٤٠ هـ، ١٠٤١ هـ

١٠٤٢ هـ

الشهاوي هو حامد بن شراحيل

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي (١٠٤٩ هـ)

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو أحمد بن شراحيل

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو أحمد بن شراحيل

تتدرج ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشهاوي هو أحمد بن شراحيل

في تاج العروس، شهد ثرية أسمل المنصور،  
في البحر الصبور.

صاحب البحر الرائق: هو زين الدين بن  
إبراهيم:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤  
صاحب البلاغ: هو أبو بكر بن مسعود.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦  
صاحب البيان: يحيى بن سالم البغدادي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٨٩  
صاحب التبصرة: هو أبو يوسف بن حميد بن

فرحون:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦  
صاحب التوقيعات: هو علي بن محمد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦  
صاحب لهيب المرقاة: هو محمد بن

حسين:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢  
صاحب التيسر: هو إبراهيم بن عبد القصد.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩  
صاحب الصاوي: هو علي بن محمد

الماوردي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩  
صاحب رد المختار: هو محمد أمين بن عمر:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠  
صاحب المنايا: هو محمد بن محمد بن

محمود الباهلي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣١٤

الشوكاني: هو محمد بن علي.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٤١٤  
الشيخ خليل:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩  
الشيخ المغوي: هو علي بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥  
الشيخان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص  
٣٥٧

الشيرازي: هو إبراهيم بن علي.

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

## ص

صاحب الآداب الشريفة: هو محمد بن  
مفلح.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢١  
صاحب الإصالة: هو علي بن سليمان

المرادي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

صاحب فتح القدير هو محمد بن عبد  
الواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب الفروع هو محمد بن صالح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

صاحب الكفر هو عبد الله بن أحمد التميمي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب المحتار هو عبد الله بن  
محمود

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

صاحب المحتاج هو يحيى بن شرف الووي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب المنار هو عمر بن إبراهيم بن نجيم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٣٥

صاحب الهداية هو علي بن أبي بكر  
المرقطاني

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان:

تقدمت بيان المروءة في ج ١ ص ٣٥٧

٣٥٧

صالح بن محمد بن زائدة (؟) مات بعد  
١٤٤٥ هـ

هو صاحب فتح بن محمد بن زائدة أبو  
واقف البجلي الصغير روى عن أبي سعيد و  
أبي وسانم بن عبد الله بن عمر وعلاء بن

سعد بن أبي وهب بن وهب بن  
سعد بن أبي وهب بن وهب بن  
سعد بن أبي وهب بن وهب بن  
سعد بن أبي وهب بن وهب بن  
سعد بن أبي وهب بن وهب بن

قال أبو داود والبيهقي وغيره  
في حقه بن يحيى بن  
علي بن يحيى بن يحيى بن  
يحيى بن يحيى بن يحيى بن  
يحيى بن يحيى بن يحيى بن

وقال البخاري مكره الحديث روى  
عن أبي داود بن يحيى بن  
يحيى بن يحيى بن يحيى بن  
يحيى بن يحيى بن يحيى بن  
يحيى بن يحيى بن يحيى بن

الصاوي هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤

صخر التنبه هو عمر بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

الصنعاني هو محمد بن إسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

الصيدلاني هو محمد بن داود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٤

## ط

طووس بن كيسان.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

القبلي: هو سليمان بن أحمد.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: هو أحمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

## ع

ع

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٥٩

عبد الرحمن بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٥

عبد الرحمن بن زريق (٩ - ٢)

هو عبد الرحمن بن زريق، ويقال في يزيد

الزبلي: مولى قريش روى عن إسحاق بن  
عبد الله بن أبي دروة وسلمة بن الأكوع  
ومحمد بن يزيد بن أبي رباح وغيرهم. روى  
عنه الطائفة بن خالد المحمدي ربهني بن  
أيوب المصري. ذكره ابن حبان في الثقات، له  
في سنن أبي داود وابن ماجه حديث واحد في  
المسح على الخفين

[تصحيح التصحيح ٩٦٠/٩، وتصحيح  
الكامل ٩١/١٧]

عبد الرحمن بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الله بن الحارث بن جَزْء بن عبد الله  
الزبيدي (٢ - ٨٨٦)

هو عبد الله بن الحارث بن جَزْء بن  
عبد الله بن مصعب بن كعب بن عمرو. أبو  
الحارث، الزبيدي، صحابي محدث بريل  
مصر. شهد فتح مصر روى عن النبي ﷺ  
روى عنه مسلم أن بن زياد الحضرمي وعقبة بن  
مسلم الأنجبي وعبد الله بن المغيرة وعبد بن  
نصاف الصراي وغيرهم وذكر أبو جعفر  
الطحاوي، أن وفاته كانت بأهل أرض مصر  
وقال ابن حنبل هو آخر من مات بمصر من  
الصحابة رضي الله عنهم

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه

[تصحيح الكامل ٣٩٢/١٤ - ٣٩٢،



وطبقات ابن سعد ١٩٧/٢، وقد انضاه  
١٣٧/٣، وتهذيب التهذيب ١٧٨/٥]

عبد الله بن جاسي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبد الله بن حمزة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبد الوهاب اليماني، صدر عهد الوهاب  
ابن حلي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عبد الله بن بسر (٢-٤)

هو عبيد الله بن بسر، شامي من أهل  
حمص، روى عن أبي أمامة عن النبي ﷺ.  
وهو مقولون بن عمرو، ذكره ابن حبان في  
كتاب الثقات، قال الترمذي: ولم أر  
يكون أخا عبد الله بن بسر، وذكر أبو  
سوس الصديقي في من انصاحه عبيد الله  
بن بسر أخو عبد الله بن بسر.

[تهذيب التهذيب ١٧٠-١٧١، وتهذيب  
الكامل ١٩١/١٩، ويزان الاختلاف ٢/ الترجمة  
٥٤٣٦، وثقات ابن حبان ١١٦/٥]

عبد الله بن محمود صدر الشريعة  
(٢-٧٧٤هـ)

هو عبيد الله بن محمود بن تاج الشريعة  
محمود بن أحمد بن جمال الدين، عبيد الله  
المحبوبي، الحنفي، المعروف بصدر  
الشريعة لأصدره فقهه أصولي، جدي،  
محدث، مفسر، نحوي، لغوي، أدبي،  
باني، متكلم، سلفي. أحد العلماء من صدر  
الإمام تاج الشريعة محمود بن صدر  
الشريعة من أبيه صدر الشريعة من أبيه  
جمال الدين المحبوبي عن الشيخ الممنني  
إمام زاده عن عماد الدين من أبيه شمس  
الأئمة البرنجري عن السروجسي عن  
الحوائجي عن أبي علي أسفي عن محمد  
ابن الفضل عن السبزوئي عن أبي عبد الله  
ابن أبي حمص الكبر عن أبيه عن الإمام  
محمد بن الحسن الثاني

من تصانيفه: شرح رواية الرواية في مسائل  
الهداية، لصدر الشريعة الأول، و«الوشاح في  
المعاني والبيان» متعدد العلوم في الكلام، و  
«الترصيع في حل غوامض الفتح» في أصول  
الفقه وكلامه.

والفوائد المهمة من ١٠٩. والخواهر  
الحمية ٣٦٩/٤، وراج التراجم ص ٢٩.  
ومجموع انبؤات ٢٤٦/١.

عيسى السكناني (٩-١٠٦٦هـ)

هو عيسى بن عبد الرحمن، أبو مهدي،  
المسكناني، فقه مالكي، معني مراكشي

وقاسمها وعالمها في عصره، مؤلفه ورواه  
فيها، قال المحصي، لم يكن في زمانه من  
يقارب في جميع العلوم الفلسفية والفقهية سلاوة  
المغرب إلا العلامة أحمد بن عمران القاسمي  
وكان يدرى التفسير في فضل الشفاء لمائة  
العلماء من جهات غربي وبلاترون دروسه  
وكان يولي من حفظه كلام المفسرين مع  
البحث معهم

في تصانيفه، حاشية على شرح أم إبراهيم  
لكوس في التوحيد  
[خلاصة الاثر ٢/ ٢٣٥، والاعلام  
٢٨٨/٥]

علمان بن عفان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٠  
العمودي، هو علي بن أحمد المالكي.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٥  
مروا بن الزبير

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٧  
هو الدين بن عبد السلام، هو عبد العزيز بن  
عبد السلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٧  
علاء بن أبي رباح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠  
علاء بن عمار

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٧

علاء بن أبي مسلم الخراساني

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٧٧  
هكرمة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١  
علي بن أبي طالب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١  
عمران بن حصين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢  
عمرو بن الخطاب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢  
عمرو بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢  
عمرو بن حزم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٥  
عمرو بن دينار

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢١٠  
عمرو بن شعيب

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٣٢  
عمرو بن العاصم

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥١  
المني، هو محمود بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٨



## غ

الغزالي، هو محمد بن محمد.

تلقب ترجمته في ج ١ ص ٣٠٣

غلام الغلال هو عبدالعزير بن جعفر

تلقب ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

المحب والشافح أحمد بن محمد، وتلقب علم  
العلي بن مرثي وغيره، وألقبه من ابن  
عم أمه سريه وغيره وألقبه أيضاً في  
الإجازة والشرعية، وأصول الفقه عن أبي الفتح  
وعمره وفارس وأفسس وحديث بالحرسين  
والقاهرة ومثني وبلاء اليمن

من تصانيفه الإرشاد الماسك إلى معرفة  
المناسك، و المحصل المرام، و النعمة  
الكريم بأحبار البلد الحرام، و شعاع المرام  
بأحبار البلد المحرم، و عقد النصارى في  
ماريخ البلد الأسنى

الضموم، التلخيص ١٨/٧، و الأعلام

٢٢٧-٢٢٨

الفخر الرازي هو محمد بن عمر

تلقب ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الفصل بن عباس:

تلقب ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

القبوري هو أحمد بن محمد.

تلقب ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

## ف

الفاشي (٧٧٥-٨٣٢هـ)

هو محمد بن أحمد بن علي بن أبي  
عبد الله محمد بن محمد أبو عبد الله بن  
الدين الفاشي الحكي المازكي فقيه، مؤرخ،  
حافظ، إمام، من فاضل دولته ووفاته  
بمكة، وروى عنه جماعة الفاشية بمكة، وسمع  
الشيخ أحمد بن محمد بن محمد القاسمي  
وغيره وأحاديثه قبل هذا، كلفه أبو بكر بن



# ق

القاضي أبو علي هو محمد بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٤

القاضي حسين هو حسين بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي حماد هو حسن بن منصور

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي محمد الدين الحارثي (٦٨٢ هـ) (٧١٩ هـ)

هو معروف بن أحمد بن معروف بن زيد

سعد الدين الهاروني له واقفي في المصري ٧٤٥

حصل بسببه إجازة حاشية في يرى عربي

عداد ولد بأب مصر سكن دمشق توفي

بها مسجدة الحديث النورية ثم عاد إلى مصر

فدرس بمساجد طبرية في الحبش ٧٤٥

(٦٠٩ هـ) في ب بوف، وكان من أئمة متصوفة

والحنابلة، أنى عليه الدهر في مدكرة

الحنابلة، صنع الحديث من أراض من أئمة

وتجرب وشك الله في علاني وشبهه،

ومدني من أحمد بن أبي الخير والحاصل من

المصري وابن أبي عمير وغيرهم

عن تصانيفه شرح لمعجم لاس ظلمه في

الحنابلة، وشرح من أبي داود، سم بكم له

والإمامي في الحديث والرحم

المرور الكوفة ١٠٨٠ ١١٠٠ وشهد

الحنابلة ٢٨٩٩، والأعلام ٨ ١٠٩٩

القاضي عياض هو عياض بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قتل من هامة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي عياض هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي هو أحمد بن أبي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي الشافعي هو محمد بن علي الشافعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القاضي هو محمد بن حاتم الدين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٧

قيس بن عباد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٠٢

## ك

الكاشاني هو أبو بكر بن مسعود

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٦

الذكرحي هو جريد الله بن الحسن

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٦

الكامل بن الهمام هو محمد بن عبد الواحد

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٦

## م

المازوي هو محمد بن علي

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٨

مالك هو مالك بن النس

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي هو علي بن محمد

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

الموالي هو عبد الرحمن بن مأمون

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد بن جبر

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

المجالي هو أحمد بن محمد

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

المجلي هو محمد بن أحمد

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيباني

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

المرواري هو علي بن سليمان

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

المرغنياني هو علي بن أبي بكر

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩

## ل

اللث بن سعد

توفي بوجهه في ج ١ ص ٣٦٩



المزني، هو إسماعيل بن يحيى المزني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

سروق:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧

سلم، هو مسلم بن الحجاج.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المطلب بن أبي وداعة (٢-٩)

هو المطلب بن أبي وداعة، واسمه الحارث

أبى صيرة بن سعيد بن سعد بن مسلم

أبو عبد الله الشَّهِي، له ولاية صعدة ومعا

من مسلمة الفتح، وأمه لوى بنت الحارث بن

عبد المطلب. روى عن أبي بكر وعمر

وصحة أم المؤمنين روى عنه ابنه جهم بن

عبد المطلب بن أبي وداعة، والسائب بن

يبريد وعبد الله بن الحارث بن نوفل وغيرهم.

وروى به الجماعة سوى البخاري

[تهذيب الكمال ٨٦/٢٨، وتهذيب

التهذيب ١٠، ١٧٩، وأمد البلية ٣٧٤/٤]

مطلب بن جمل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاوية بن أبي سفيان.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٤

مطل بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

المغيرة بن شعبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

متملا مسكين (٩-٩٥٤هـ)

هو محمد بن عبدالله أنقرامي، الهروي

معين الدين، الشهير بمتلا مسكين، فقيه حنفي

مفسر، وأخط

من تصانيفه: اشروح كنز الدقائق في

القرآن، وشرح الدرر في التفسير، ودراسة

الواعظين في أحاديث سيد المرسلين.

[مذبة المارغين ٢/٢٤٢، ومجمع المؤيدين

١١/١٢٣]

المواق هو محمد بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٦٨

موسى بن طلحة (٩-١٠٦هـ)

هو موسى بن طلحة بن عبد الله، أبو حنيفة،

القنبري، النخعي، تابعي، من أنصح أهل

عصره، كان يقال له «الأمهدي» لفضله، روى

عن أبيه وحشاش بن عثمان وعلي بن أبي طالب

والزبير بن عوام وغيرهم. روى عنه ابنه عمران

وحفيدة سليمان بن عيسى بن موسى وأخوه

إسحاق وطهمة والحكم بن عتبة، وقال ابن

سعد، وكان ثقة كثير الحديث وقال المعجمي،

تابعي ثقة وكان خبيرا، قال ابن عساکر: يقال له

ولد لي عهد رسول الله ﷺ وهو سعاد.

[تهذيب التهذيب ١٠/٣٥٠، وسير أعلام

النسلاء ٤/٣٦١، وأعلام ٨/٢٧٤]

المبدي، هو عبد الله بن طالب.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٢

## ن

## ي

النسفي، هو إبراهيم النسفي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النسفي هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النسفي هو عبد الله بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

النسفي بن يشر

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٨

النووي هو يحيى بن شرف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## و

وائدة بن الأسقع

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٥٦

يحيى بن سالم أبي الخير (٤٨٩-٥٥٨هـ)

هو يحيى بن سالم أبي الخير بن أحمد بن

يحيى بن عبد الله بن محمد بن موسى بن

عمرو بن أبو الحسن المصراfi الهلالي شيخ

الشافعية بإقليم اليمن، فقيه محدث، أصولي.

مال السككي كمال إماماً وهذا ورعاً عالماً

عارفاً بالفقه والأصول والكلام واسعواً أقام

بذي أشرف في اليمن بمرس المنصب وكان

من أحسن الطلبة تصبها

من تصانيفه «إيمان» و«الرواقد» و

«الأحد» و«فتح الوسائل» و«مرايب

الوسيط» بنقراfi كتبها في الفروع. و«مناقب

الإمام الشافعي» و«الانصار في الرد على

البدعية» و«مختصر الإحياء» و«تكملة

اللمع»

أطبقات الشافعية ١/ ٣٢٦، والأعلام

٩، ١٨٠، ومراة النحال ٢/ ١٨٧ [٢]

يونس بن أبي إسحاق

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٣





# فهرس تفصیلی



| الصفحة | المسود                               | الفقرات |
|--------|--------------------------------------|---------|
| ٢٩-٥   | مرض الموت                            | ٣١-٦    |
| ٥      | التعريف                              | ١       |
| ٦      | ما يلحق بمرض الموت في الحكم          | ٢       |
| ٧      | حكم لأمر من المرونة                  | ٣       |
| ٨      | لاحلاف في مرض الموت                  | ٤       |
| ٩      | الهيئة في مرض الموت                  |         |
| ٩      | أولاً: مع المريض غير المدين المتبرع  | ٥       |
| ١١     | ثانياً: مع المريض المدين المتبرع     | ٦       |
| ١١     | ثالثاً: مع المريض غير المتبرع        | ٧       |
| ١٢     | أداء المريض حقوقه المالية            | ٨       |
| ١٣     | الرجوع عن عبة الموهوب له المريض      | ٩       |
| ١٣     | الكفالة بالمعاق في مرض الموت         |         |
| ١٣     | أولاً: كفالة المريض غير المدين       | ١٠      |
| ١٤     | ثانياً: كفالة المدين للمدين          | ١١      |
| ١٤     | الثالث: في مرض الموت                 |         |
| ١٤     | أولاً: وقف المريض غير المدين         |         |
| ١٥     | ٢- وقف المريض غير المدين على أحسن    | ١٢      |
| ١٥     | ب- وقف المريض غير المدين على الوارث  | ١٣      |
| ١٥     | ج- وقف المريض المدين                 | ١٤      |
| ١٦     | التصرفات المالية في مرض الموت        |         |
| ١٦     | أولاً: التبع في مرض الموت            |         |
| ١٦     | ١ - بيع المريض غير المدين ماله لأحسب | ١٥      |
| ١٨     | ب- بيع المريض المدين ماله لأحسب      | ١٦      |
| ١٨     | ج- بيع المريض ماله لوارث             |         |
| ١٨     | بيع المريض غير المدين ماله لوارثه    | ١٧      |

| الصفحة | المسوق                              | الفتاوى |
|--------|-------------------------------------|---------|
| ٢٠     | بيع المريض المدين ماله لوارث        | ١٨      |
| ٢١     | شاهدا: الإجارة في مرض الموت         | ٢٠      |
| ٢٢     | شاهدا: التزوج في مرض الموت          | ٢١      |
| ٢٢     | وإحصاء: الطلاق في مرض الموت         | ٢٢      |
| ٢٢     | حاشيا: الإبراء في مرض الموت         | ٢٣      |
| ٢٣     | حاشيا: المصلحة في مرض الموت         | ٢٥      |
| ٢٤     | سنداً: الإبراء في مرض الموت         | ٢٦      |
| ٢٧     | الإقرار بالوفاة في مرض الموت        | ٢٨      |
| ٢٧     | الإقرار بالطلاق في مرض الموت        | ٢٩      |
| ٢٨     | تأمل: قضاء المريض ديون بعض المهرماء | ٣٠      |
| ٢٩     | مرضع                                |         |
|        | ظفر رصاع                            |         |
| ٢٠ ٢٣  | مرفق                                | A-١     |
| ٣٠     | المرتب                              | ١       |
| ٣٠     | الأكفاد ذات الصلة: العضد، اليد      | ٢       |
| ٣٠     | الحكم الإجمالي                      |         |
| ٣٠     | عمل المرفق في الوجوه                | ٤       |
| ٣١     | تعيبه وضع المرفق في السحرة          | ٥       |
| ٣٢     | المصاحف في المرفق                   | ٦       |
| ٣٢     | دقة المرفق                          | ٧       |
| ٣٢     | النظر إلى مرفق المرأة               | ٨       |
| ٣٣     | مرفق                                |         |
|        | مظفر رصاع                           |         |

| الصفحة | المصرى   | الطرايز |
|--------|--|---------|
| ٣٣-٣٦  | مروءة  | ٥-٦     |
| ٣٣     | العربيت  | ١       |
| ٣٣     | لأحاديث الصلة لعدالة                           | ٢       |
| ٣٤     | لا يكتم المصنعة بالمروءة                       |         |
| ٣٤     | المروءة في الشهادة                             | ٣       |
| ٣٤     | مستصحب المروءة                                 | ٤       |
| ٣٦-٤٢  | مروءة  | ١٦-١    |
| ٣٦     | العربيت  | ١       |
| ٣٦     | لأحكام ذات الصلة الوقوف                        | ٢       |
| ٣٦     | لأحكام المصنعة بالمروءة                        |         |
| ٣٦     | المروءة بين يدي المصنعة                        | ٣       |
| ٣٧     | موضع المروءة المصنعة                           | ٤       |
| ٣٧     | المروءة أمام شهادتي بني المصنعة بحرف           | ٥       |
| ٣٨     | حسنة د . من مدانة الشار                        | ٦       |
| ٣٨     | أثر المروءة بين يدي المصنعة في قطع الصلاة ونسب | ٧       |
| ٣٩     | المروءة بين يدي المصنعة                        | ٨       |
| ٣٩     | المروءة أمام المصنعة في مكان ممتد              | ٩       |
| ٣٩     | المروءة في ملك الثمر                           | ١٠      |
| ٣٩     | المروءة في القربى أمام زواجين                  | ١١      |
| ٤٠     | المروءة في المسجد لمصنعة                       | ١٢      |
| ٤١     | المروءة على المصنعة                            | ١٣      |
| ٤١     | أثر المروءة بأحد في قصر الصلاة                 | ١٤      |
| ٤١     | المروءة بأحد وعدم الترتيب منه                  | ١٥      |
| ٤١     | حي المروءة                                     | ١٦      |

| الصفحة | المصنفون                 | القرارات |
|--------|--------------------------|----------|
| ١٧     | العروة                   |          |
|        | نظر سمي                  |          |
| ١٧     | مري                      |          |
|        | نظر بدموه                |          |
| ١٣     | مرص                      |          |
|        | نظر مرص                  |          |
| ١٣     | مرايش                    |          |
|        | نظر مع اثريه             |          |
| ١٥-١٣  | مراج                     | ٦-١      |
| ١٣     | سريد                     | ١        |
| ١٣     | محكم نكليسي              | ٢        |
| ١٤     | مراج تداصي               | ٣        |
| ١٤     | مصرفات المنزح            | ٤        |
| ٢٥     | دعاء المراج بعد الإفرا   | ٥        |
| ٢٥     | دعاء المراج بالسج        | ٦        |
| ٢٥ ٢٩  | مراجعة                   | ٥ ١      |
| ٢٥     | اسريد                    | ١        |
| ٢٥     | أحكام المتعدي بالمراجعة  |          |
| ٢٥     | الرجاء عن الفرق          | ٢        |
| ٢٦     | الرجاء عن السجود         | ٣        |
| ٢٨     | اسود في الزحام           | ٤        |
| ٢٩     | مراجعة على استلام السجود | ٥        |
| ٢٩-٨٥  | مراجعة                   | ٨٨-١     |
| ٢٩     | الضرب                    | ١        |

| المقدمة | المصروفات                                    | المقاربات |
|---------|--|-----------|
| ٥٠      | لألفاظ ذات اتصال المتعاقبة، لإجادة           | ٢         |
| ٥١      | حكم المزارعة                                 | ٤         |
| ٥٢      | حكمه مشروط به المزارعة                       | ٥         |
| ٥٣      | أركان المزارعة                               | ٦         |
| ٥٤      | حقيقته المزارعة                              | ٧         |
| ٥٥      | صفة عقد المزارعة                             | ٨         |
| ٥٦      | شروط صحة المزارعة                            | ٩         |
| ٥٧      | أولاً- الشروط العامة بالمتعاقد               | ٩         |
| ٥٨      | ثانياً- ما يخص المزارع                       | ١٠        |
| ٥٩      | محدد مقدار المزارعة                          | ١١        |
| ٦٠      | نظر في الذي يكون عليه المزارع                | ١٢        |
| ٦١      | ثالثاً- الشروط الخاصة بالمتعاقد من الأرض     | ١٣        |
| ٦٢      | رابعاً- ما يخص الأرض (محل المزارعة)          | ١٤        |
| ٦٣      | حول المزارعة بالأرض المستأجرة                | ١٥        |
| ٦٤      | خامساً- ما يخص المفعول عليه في المزارعة      | ١٦        |
| ٦٥      | سادساً- ما يخص المدة                         | ١٧        |
| ٦٦      | سابعاً- مزارعة عقد الشفعة                    | ١٨        |
| ٦٧      | الثمارة المفصلة للمزارعة                     | ١٩        |
| ٦٨      | صور من المزارعة                              | ٢٠        |
| ٦٩      | صور من المزارعة الصحيحة                      | ٢١        |
| ٧٠      | صور من المزارعة الباطلة                      | ٢٢        |
| ٧١      | أثار المزارعة                                | ٢٣        |
| ٧٢      | أولاً- الآثار المترتبة على المزارعة الصحيحة  | ٢٤        |
| ٧٣      | ثانياً- الآثار المترتبة على المزارعة الباطلة | ٢٥        |
| ٧٤      | اليمين في المزارعة                           | ٢٦        |

| المادة | العنوان                                       | القرات |
|--------|---|--------|
| ٧٦     | ما يصح به عقد المزارعة                        | ٣٨     |
| ٧٦     | أولا العمر لا يطرأ في الذي يحوز دون مضي العقد |        |
| ٧٦     | أ- العقد الذي يرجع إلى صاحب الأرض             | ٣٩     |
| ٧٧     | ب- العقد الذي يرجع إلى المزارع                | ٤٠     |
| ٧٧     | ثانياً نسخ المزارعة حجة أو دالة               | ٤١     |
| ٧٧     | ثالثاً انقضاء العقد                           | ٤٢     |
| ٧٧     | رابعاً موت أحد المزارعين                      | ٤٣     |
| ٧٨     | خامساً استعانة أرض المزارعة                   | ٤٤     |
| ٧٨     | لأنه المزارعة هي الفسخ                        |        |
| ٧٨     | أ- الفسخ عن المزارع                           | ٤٥     |
| ٧٩     | ب- الفسخ بعد المزارع                          |        |
| ٧٩     | الحالة الأولى الفسخ بعد إقرار المزارع         | ٤٦     |
| ٧٩     | الحالة الثانية الفسخ قبل الإقرار              | ٤٧     |
| ٨٠     | ثالثاً موت أحد المزارعين                      |        |
| ٨٠     | أ- موت صاحب الأرض                             | ٤٨     |
| ٨٠     | ب- موت المزارع                                | ٤٩     |
| ٨١     | لاختلاف حول شرط الانهاء أو صاحب المزارع       | ٥٠     |
| ٨١     | الثانية في المزارعة والشركة فيها              | ٥١     |
| ٨٢     | أو كالة في المزارعة                           |        |
| ٨٢     | الحالة الأولى كالة من صاحب الأرض              | ٥٢     |
| ٨٣     | الحالة الثانية كالة من المزارع                | ٥٣     |
| ٨٤     | الكافة في المزارعة                            | ٥٤     |
| ٨٤     | مزارعة لأرض المشوكة                           | ٥٥     |
| ٨٥     | مزارعة في الأرض المرحونة                      | ٥٦     |
| ٨٥     | حد المزارع في الأرض مزارعة                    | ٥٧     |



| الصفحة | المسؤول   | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٨٥     | لشروط عدم بيع النعيب أو هبته                                  | ٨٨      |
| ٩٣-٨٦  | مرايضة  | ٩٨-١    |
| ٨٦     | النعيب  | ١       |
| ٨٦     | الألقاب التي تعيب النعيب بيع على بيع العير السوم في سوم العير | ٢       |
| ٨٧     | التحكم التكليفي وحكمة التشريع                                 | ٥       |
| ٨٨     | دكتامرايضة كتيب لألقاب والعقول في المرايضة                    | ٦       |
| ٨٨     | إفرايم جميع المصادر كتيب في المرايضة - سراء - في مجلس         | ٦       |
| ٨٨     | المصادرة - ولو ريد عليهم                                      | ٧       |
| ٨٨     | إفرايم جميع المصادر كتيب في المرايضة - سراء - بعد مجلس        | ٨       |
|        | المصادرة  | ٨       |
| ٨٩     | حدود الخرج عن الإيعاد في المرايضة                             | ٩       |
| ٨٩     | حدود المجلس في المرايضة                                       | ١٠      |
| ٨٩     | المرايضة بعد صالحي واحد المسار كتيب في المرايضة               | ١١      |
| ٩٠     | رواية اثنين سيلمًا متعاقبا                                    | ١٢      |
| ٩٠     | حدود العيب في بيع المرايضة                                    | ١٣      |
| ٩٠     | المطالب بخيار العيب في بيع المرايضة                           | ١٤      |
| ٩١     | دعوى العيب في المرايضة  | ١٥      |
| ٩١     | الحق في المرايضة  | ١٦      |
| ٩١     | مشروكة الدلائل في الشراء مع بعض من يريده دون علم النافع       | ١٧      |
| ٩٢     | المواثيق على ترك المرايضة بعد سعر محدد                        | ١٨      |
| ٩٣     | مزاولة  |         |
|        | انظر ريل  |         |
| ٩٣-١٠٢ | مزاولة  | ١١ ١    |
| ٩٣     | النعيب  | ١       |

| الصفحة  | العنوان                                   | القطرات |
|---------|---|---------|
| ٩٤      | الألفاظ دلت الفصلة من، الشعر الحرام       | ٢       |
| ٩٤      | الأحكام المتعلقة بالمرءة                  |         |
| ٩٤      | الميت في مرءة للمحاج                      | ٤       |
| ٩٦      | تدويم الساء والعصاة إلى من                | ٦       |
| ٩٦      | الحجج بين حلالتي الصبر والعشاء في المرءة  | ٧       |
| ٩٩      | الوقوف في الشعر الحرام والله في           | ٨       |
| ١٠٦     | لفظ حصيات الرجم من مرءة                   | ١١      |
| ١٠٢     | ١٠٥                                       | ١       |
| ١٠٢     | التمريض                                   | ١       |
| ١٠٢     | الألفاظ دلت الحيلة الحتم انقير            | ٢       |
| ١٠٣     | الحكم الإجمالي                            |         |
| ١٠٣     | الاستد في انقير                           | ٤       |
| ١٠٦-١٠٥ | ١٠٦                                       | ١-٥     |
| ١٠٥     | التمريض                                   | ١       |
| ١٠٦     | الأحكام المتعلقة بالمرئي                  |         |
| ١٠٦     | اختفاء الفاصلي المركبي                    | ٢       |
| ١٠٦     | شروط الممرئي                              | ٣       |
| ١٠٦     | عدد من يتبل في التركيبة                   | ٤       |
| ١٠٦     | وحوق المركب عن تعديل الشهود               | ٥       |
| ١٠٧-١٠٨ | ١٠٨                                       | ١-٩     |
| ١٠٧     | التمريض                                   | ١       |
| ١٠٧     | الألفاظ دلت الفصلة المعازف                | ٢       |
| ١٠٧     | الحكم البكويقي                            | ٣       |
| ١٠٧     | حكم الاستماع بممرار ومحو من الآلات المخية | ٤       |
| ١٠٨     | حكم بيع المزمير                           | ٥       |

| الصفحة  | العنوان                                      | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ١٠٨     | حكم نعيم النفع في المرمار                    | ٦       |
| ١٠٨     | حكم حنيفة المرمار وشهادة صلجه                | ٧       |
| ١٠٨     | سرقه المرمار وكسره لسلام                     | ٨       |
| ١٠٨     | شهادة المستمع للمزمار                        | ٩       |
| ١٠٩     | مسألة  |         |
|         | انظر سباني                                   |         |
| ١٠٩     | مسألة  |         |
|         | انظر مسجد                                    |         |
| ١١٢-١٠٩ | مسألة  | ٤-١     |
| ١٠٩     | العريف                                       | ١       |
| ١٠٩     | أحكام المسارعة                               |         |
| ١٠٩     | أ- مسابقة النظر                              | ٢       |
| ١١١     | ب- مسابقة النظر معن بريد الخطبة              | ٣       |
| ١١١     | ج- مسابقة السمع                              | ٤       |
| ١١٢-١٤٧ | مسألة  | ٥٢-١    |
| ١١٢     | التعريف                                      | ١       |
| ١١٢     | الآلفاظ ذات الصلة بالزراعة، المصايب، الإجازة | ٢       |
| ١١٣     | الحكم التكميلي                               | ٥       |
| ١١٤     | صفة عهد المسابقة من حيث القزوم وعدمه         | ٦       |
| ١١٥     | حكمه مشروعيها                                | ٧       |
| ١١٥     | أركان المسابقة                               | ٨       |
| ١١٦     | الركن الأول، التعادل                         | ٩       |
| ١١٦     | الركن الثاني، القيمة                         | ١٠      |
| ١١٦     | الركن الثالث، المحل وشروطه                   |         |

| الصفحة | العنوان   | الصفحة |
|--------|---|--------|
| ١١٦    | أولاً أن يكون مد نصيح المسابقة عليه                 | ١١     |
| ١٢٠    | ثانياً أن يكون محل المسابقة معلوماً مبيناً          | ١٧     |
| ١٢٠    | ثالثاً أن يكون الشجر بحيث يبعد مرة بالمسي والتعهد   | ١٨     |
| ١٢٠    | رابعاً التولية                                      | ١٩     |
| ١٢٠    | المركز الرابع التنار                                | ٢٠     |
| ١٢١    | المركز الخامس العمل وشروطه                          | ٢١     |
| ١٢١    | أولاً أن يكون مقصوداً على العامل وحده               | ٢١     |
| ١٢١    | ثانياً أن لا يشرط على العامل ما لا يدخل في حسن عمله | ٢٢     |
| ١٢٢    | ثالثاً أن يحدد العامل بالحقيقة                      | ٢٣     |
| ١٢٢    | ما يلزم العامل في المسابقة والاشتراط عليه           | ٢٤     |
| ١٢٥    | مدة المسابقة  | ٢٨     |
| ١٢٦    | بيان المدة  | ٢٩     |
| ١٢٨    | الأحكام المترتبة على المسابقة الصحيحة لينها         | ٣٣     |
| ١٣٠    | أحكام المسابقة الصحيحة في الانتهاء                  | ٣٤     |
| ١٣٢    | ب- بعد المسابقة                                     | ٣٥     |
| ١٣٦    | أحكام المسابقة العارضة                              | ٤٣     |
| ١٣٧    | اندياخ المسابقة                                     |        |
| ١٣٧    | أ- الموت  | ٤٤     |
| ١٤٠    | ب- مضي المدة  | ٤٥     |
| ١٤١    | ج- الاستحقاق  | ٤٦     |
| ١٤٢    | د- مصرف المالك                                      | ٤٧     |
| ١٤٢    | هـ- الترخيص بالإقالة والعمل                         | ٤٨     |
| ١٤٣    | موجبات المسخ بالمعنى                                |        |
| ١٤٣    | الأول عند المالك                                    | ٤٩     |
| ١٤٤    | الثاني أعقاب العمل                                  | ٥٠     |

| الصفحة    | الموضوع  | الفرق |
|-----------|--|-------|
| ١٤٦       | أحكام الصبح في هذه الأحوال                     | ٥١    |
| ١٤٧       | حكم الجماعة وغيرها في المسألة                  | ٥٢    |
| ١٤٨ - ١٥٠ | مسألة  | ٥٣-١  |
| ١٤٨       | التعريف  | ١     |
| ١٤٨       | الألفاظ ذات الصلة بالإقامة المجالية            | ٢     |
| ١٤٨       | الحكم الإجمالي                                 |       |
| ١٤٩       | أ - مسألة المدة أثناء المدة                    | ٤     |
| ١٤٩       | ب - الحظف على المسألة                          | ٥     |
| ١٥٠ - ١٥١ | مسألة  | ١٣-١  |
| ١٥٠       | التعريف  | ١     |
| ١٥٠       | الألفاظ ذات الصلة بمشاعرة المشاعرة             | ٢     |
| ١٥١       | الحكم التكميلي                                 | ٤     |
| ١٥١ - ١٥٨ | مسألة  | ١٧-١  |
| ١٥١       | التعريف  | ١     |
| ١٥١       | ما يتعلق بالمساواة من أحكام                    |       |
| ١٥١       | أولا المساواة بين النساء أساس لتعديد مهر المتل | ٢     |
| ١٥٢       | أ - الفرية                                     | ٣     |
| ١٥٤       | ب - المساواة في الصفات                         |       |
| ١٥٤       | اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة لمروجة       | ٥     |
| ١٥٤       | وقت اعتبار المساواة في الأوصاف                 | ٧     |
| ١٥٥       | اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة للزوج        | ٨     |
| ١٥٦       | ثانياً، المساواة في المدفوع إليهم من الكمالات  | ٩     |
| ١٥٧       | ثالثاً المساواة في الحقوق                      |       |

| الصفحة    | المصنف  | القرنات |
|-----------|---|---------|
| ١٥٧       | ١ - لأولياء المستوفين في التزويج                      | ١٠      |
| ١٥٧       | ب - المساواة في استحقاق الشهادة                       | ١١      |
| ١٥٧       | ج - مساواة المستحقين للمعاشاة                         | ١٢      |
| ١٥٨       | د - مساواة الموقوف عليهم في الاستحقاق                 | ١٣      |
| ١٥٨       | هـ - تقديم أحد الأولياء المساكين لمصلحة على الميت     | ١٤      |
| ١٥٨       | و - بما: المساواة في مبادلة الأموال الربوية           | ١٥      |
| ١٥٨       | ح - المساواة بين المستحاضمين                          | ١٦      |
| ١٥٨       | ط - المساواة بين الرحان والمركة في المعاشات والمنفقات | ١٧      |
| ١٥٩ - ١٦٠ | صاومة   | ٧-١     |
| ١٥٩       | التزويج   | ١       |
| ١٥٩       | الإنفاذ ذات الشهادة للمراعاة، استحقاق                 | ٢       |
| ١٥٩       | حكم التباينة  | ٣       |
| ١٥٩       | أثار الصاومة  |         |
| ١٥٩       | أ - سقوط الشهادة بالصاومة                             | ٥       |
| ١٥٩       | ب - سقوط الدعوى بالصاومة                              | ٦       |
| ١٦٠       | حكم الملبوس خالق الصاومة                              | ٧       |
| ١٦٠ - ١٦٧ | مسوق  | ١٠-١    |
| ١٦٠       | التزويج   | ١       |
| ١٦٠       | الإنفاذ ذات الشهادة المدركة، اللاحق                   | ٢       |
| ١٦١       | الأحكام المتعلقة بالمسوق                              |         |
| ١٦١       | قائمة المسوق (ملح في الصلاة)                          | ٤       |
| ١٦٣       | وقت أداء المسوق لقطعة ما دله                          | ٥       |
| ١٦٣       | مدرك المسوق الركعة                                    | ٦       |
| ١٦٥       | سجود المسوق بسجود                                     | ٨       |

| الصفحة  | المضمون                              | القرآن  |
|---------|--------------------------------------|---------|
| ١٦٧     | كيفية جنوس المستوى                   | ٩       |
| ١٦٧     | السلامة المبررة                      | ١٠      |
| ١٦٨-١٦٩ | مستثنى                               | ١٦٨-١٦٩ |
| ١٦٨     | المرض                                | ١       |
| ١٦٨     | الألفاظ ذات الصلة: ايماء، الحريم     | ٢       |
| ١٦٨     | ما يتعلق بالمستثنى من أحكام          |         |
| ١٦٨     | أمان المستثنى                        |         |
| ١٦٨     | أ- مشروعية لأمان والحكمة فيها        | ٤       |
| ١٦٩     | ب- حكم طلب الأمان أو إعطائه للمستثنى | ٥       |
| ١٦٩     | ج- من يعطى له إعطاء الأمان للمستثنى  |         |
| ١٦٩     | أولاً، أمان الإمام أو نائبه          | ٦       |
| ١٦٩     | ثانياً، أمان الأمير                  | ٧       |
| ١٦٩     | ثالثاً، أمان أفراد الزعماء           | ٨       |
| ١٧٠     | د- ما يجب على إعطاء الأمان           | ٩       |
| ١٧٠     | هـ- ما يتعلق به الأمان               | ١٠      |
| ١٧١     | و- شروط إعطاء الأمان للمستثنى        | ١١      |
| ١٧٢     | ز- شروط الحزم                        |         |
| ١٧٢     | الشروط الأولى للإسلام                | ١٢      |
| ١٧٢     | الشروط الثانية للعمل                 | ١٣      |
| ١٧٣     | الشروط الثالثة للبلوغ                | ١٤      |
| ١٧٣     | الشروط الرابعة للاختيار              | ١٥      |
| ١٧٣     | الشروط الخامسة: عدم الخوف من الكفرة  | ١٦      |
| ١٧٤     | ح- أمان العبد والمرأة والمريض        |         |
| ١٧٤     | أولاً، العبد                         | ١٧      |

| الصفحة | الموضوع   | الرقم |
|--------|---|-------|
| ١٧٥    | نكاح المرأة                                     | ١٨    |
| ١٧٥    | نكاح المريض                                     | ١٩    |
| ١٧٥    | ط - لأمان على الشرط                             | ٢٠    |
| ١٧٦    | ي - مدة الأمان                                  | ٢١    |
| ١٧٦    | ك - ما يستثنى من الأمان                         |       |
| ١٧٦    | أولا من حق الإمام                               | ٢٢    |
| ١٧٧    | ثانياً رد المأمنين للأمان                       | ٢٣    |
| ١٧٧    | ثالثاً نصي مدة الأمان                           | ٢٤    |
| ١٧٧    | رابعاً عوقة المأمنين إلى دار الحرب              | ٢٥    |
| ١٧٧    | خامساً لتركاب الصبغة                            | ٢٦    |
| ١٧٧    | ل - ما يربط على جوع يستثنى إلى دار الحرب        | ٢٧    |
| ١٧٩    | م - ما يجوز بمقتضى حملته في الرجوع من دار الحرب | ٢٨    |
| ١٧٩    | المحول إلى دار السلام بغير أمان                 |       |
| ١٧٩    | أ - ادعاء كونه ومولا                            | ٢٩    |
| ١٧٩    | ب - ادعاء كونه مائراً                           | ٣٠    |
| ١٨٠    | ج - ادعاء كونه مؤمناً                           | ٣١    |
| ١٨٠    | نكاح المسلم بالمستأمن                           | ٣٢    |
| ١٨٠    | ما يترتب للمستأمن على النكاح من حقوق            | ٣٣    |
| ١٨١    | الفرق بين المستأمن وروحه لاختلاف الدار          | ٣٤    |
| ١٨١    | الفرق بين المستأمن وبينه وبين غيرهم             | ٣٥    |
| ١٨١    | المحظرات العامة للمستأمن                        | ٣٦    |
| ١٨٢    | مباحات المستأمن بقتل المسلم وعكسه               | ٣٧    |
| ١٨٣    | دية المستأمن                                    | ٣٨    |
| ١٨٣    | رد المستأمن وروا المسلم بالمستأمن               | ٣٩    |
| ١٨٣    | قتل المسلم للمسلم                               | ٤٠    |



| المصنف | الموضوع                                      | القرآن |
|--------|--|--------|
| ١٨١    | سرقة المسلم مال المسلم وبكفه                 | ٤٧     |
| ١٨١    | النظر في شهادة المستدين                      | ٤٨     |
| ١٨٥    | شهادة المسلم على الكافر وعكسه                | ٤٩     |
| ١٨٥    | شهادة الكفار بعضهم على بعض                   | ٥٠     |
| ١٨٦    | أ- شهادة المدعي على الخصم                    | ٥١     |
| ١٨٦    | ب- شهادة المتهم على المدعي                   | ٥٢     |
| ١٨٦    | ج- شهادة المتهمين على المتهم الآخر           | ٥٣     |
| ١٨٦    | إسلام المتهم في دارنا                        | ٥٤     |
| ١٨٧    | موت المتهم في دارنا                          | ٥٥     |
| ١٨٨    | أخذ المهر من المتهم                          | ٥٦     |
| ١٨٨    | ما يرشح للمتهم من مقل الشبهة                 | ٥٧     |
| ١٨٨    | ما يستحقه المتهم من الكفر والمعادن           | ٥٨     |
| ١٨٨    | بحول المتهمين من دمي                         | ٥٩     |
| ١٨٩    | استنساخ المسلم                               | ٦٠     |
| ١٨٩    | أ- حرمة حياة الكفار والمدر بهم               | ٦١     |
| ١٨٩    | ب- معاملات المتهمين المسلم الجاهل            | ٦٢     |
| ١٩٠    | ج- قاتل المسلم المتهمين في دار الحرب         | ٦٣     |
| ١٩٠    | د- قتل المتهمين المسلم أسلما حر في دار الحرب | ٦٤     |
| ١٩١    | استحاضة                                      |        |
|        | انظر استحاضة                                 |        |
| ١٩١    | استحاضة                                      |        |
|        | انظر استحاضة                                 |        |
| ١٩١    | استحاضة                                      |        |
|        | انظر استحاضة                                 |        |

| المنحة  | المؤلف       | القرارات |
|---------|--------------|----------|
| ١٩٩     | مختلف        |          |
|         | ظفر، إتيات   |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر المنعقة |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر إغارة   |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر - إغارة |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر - فتوى  |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر السماع  |          |
| ١٩٩     | مستعمل       |          |
|         | انظر استهلال |          |
| ١٩٣     | مستعمل       |          |
|         | انظر وديعة   |          |
| ١٩٣     | مستعمل       |          |
|         | انظر سر      |          |
| ١٩٣     | مستعمل       |          |
|         | انظر استيلاء |          |
| ١٩٩-١٩٩ | مستعمل       | ١-٩٩     |
| ١٩٩     | انظر سر      | ١        |

| الصفحة | المسوق  | القرآن |
|--------|---|--------|
| ١٩٤    | الاحتفاظ بالصلوة الجنب، المصلى الزاوية                      | ٢      |
| ١٩٥    | بناء المساجد وعمارتها ووظائفها                              | ٥      |
| ١٩٦    | قصر المساجد الثلاثة   | ٦      |
| ١٩٨    | آداب الدخول إلى المساجد الثلاثة وعمرها                      | ٧      |
| ٢٠١    | سجد السجدة  | ١١     |
| ٢٠١    | الباء للسكوت فوق المسجدة وسجته، وبنائه على الفجر والحدس فيه | ١٢     |
| ٢٠٢    | بناء مسجد ينجس  | ١٣     |
| ٢٠٢    | ترميم المسجد  | ١٤     |
| ٢٠٢    | يزويز المسجد  | ١٥     |
| ٢٠٦    | معليه النصيب في المسجد                                      | ١٧     |
| ٢٠٧    | رفع الصوت في المسجد والمهرجه                                | ١٨     |
| ٢٠٨    | التضام في المسجد  | ١٩     |
| ٢٠٩    | بنائه للحدود والتمايز به                                    | ٢٠     |
| ٢٠٩    | الأكمل واقتصر في المسجد                                     | ٢١     |
| ٢١٠    | انقضاء والتنسيق والرخص في المسجد                            | ٢٢     |
| ٢١١    | المحروم من المسجد بعد الآثار                                | ٢٣     |
| ٢١٢    | صلواته في المسجد  | ٢٤     |
| ٢١٣    | الصلوة على الجارية في المسجد                                | ٢٥     |
| ٢١٣    | السكن والبناء في المسجد                                     | ٢٦     |
| ٢١٣    | الاعتكاف في المسجد  | ٢٧     |
| ٢١٤    | عقد النكاح في المسجد  | ٢٨     |
| ٢١٤    | المصائب في المسجد   | ٢٩     |
| ٢١٤    | البيع في المسجد   | ٣٠     |
| ٢١٥    | مقتضى الضمان في المسجد                                      | ٣١     |
| ٢١٥    | صلوات الصيدين في المسجد                                     | ٣٢     |

| الصفحة  | الموضوع   | الترقيم |
|---------|---|---------|
| ٢١٧     | صلاة الساء في المسجد                            | ٢١      |
| ٢١٨     | دخول الحب والمناظر والعباء في المسجد وعبودهم له | ٢٥      |
| ٢١٨     | حبس المرأة وجنبه الرجل في المسجد                | ٢٦      |
| ٢٢٠     | تحطى المرقاب في المسجد                          | ٢٧      |
| ٢٢٠     | وقف المسجد والوقت عليه                          | ٢٨      |
| ٢٢١     | الرمية للمسجد                                   | ٢٩      |
| ٢٢١     | دخول المني المسجد                               | ٤٠      |
| ٢٢٢     | وقف المني على المسجد                            | ٤١      |
| ٢٢٢     | الركلة للمسجد                                   | ٤٢      |
| ٢٢٢     | الصدقة على الساتلين في المسجد                   | ٤٣      |
| ٢٢٣     | استنسل المسجد                                   | ٤٤      |
| ٢٢٥     | بيع المسجد أو اشتراقه دون الرضاه                | ٤٥      |
| ٢٢٦     | موس اشعر في المسجد والزرع فيه وحفر فيه          | ٤٦      |
| ٢٢٨     | استباح حمار المسجد بوضع خنثيه على جداره         | ٤٧      |
| ٢٢٨     | إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة                | ٤٨      |
| ٢٢٨     | تعطيل المساجد                                   | ٤٩      |
| ٢٢٩-٢٣٠ | مسجد إبراهيم                                    | ٥-١     |
| ٢٢٩     | التمريف   | ١       |
| ٢٢٩     | الانكشاف ذات الصلاة، مقام إبراهيم               | ٢       |
| ٢٣٠     | الحكم الإجماعي                                  |         |
| ٢٣٠     | أ - الوقوف بمسجد إبراهيم                        | ٣       |
| ٢٣٠     | ب - نقطة بمسجد إبراهيم                          | ٤       |
| ٢٣٠     | ج - صلاة الظهر والمغرب يوم عرفة بمسجد إبراهيم   | ٥       |
| ٢٣١-٢٣٥ | المسجد الأقصى                                   | ١١ ١    |
| ٢٣١     | التمريف   | ١       |

| المصنف    | المسائل                           | البررات |
|-----------|-----------------------------------|---------|
| ٢٣١       | مسألة المسح الإجمالي              | ٢       |
| ٢٣١       | الاعتناء بالاعتناء المسح الإجمالي | ٣       |
| ٢٣٢       | تفصيل المسح الإجمالي              | ٤       |
| ٢٣٢       | ١ - بعد الصلاة الأولى             | ٥       |
| ٢٣٢       | ٢ - الأضحية                       | ٦       |
| ٢٣٢       | ٣ - من رخص فيه                    | ٧       |
| ٢٣٢       | ٤ - فصل في الاعتناء               | ٨       |
| ٢٣٣       | ٥ - صلاة الأضحية                  | ٩       |
| ٢٣٣       | ٦ - كونه من المسح الإجمالي        | ١٠      |
| ٢٣٣       | حكم المسح الإجمالي                | ١١      |
| ٢٣٤ - ٢٣٥ | انقضاء الجرم                      | ١٢ - ١٣ |
| ٢٣٥       | انقضاء                            | ١       |
| ٢٣٦       | الاعتناء بالاعتناء المسح الإجمالي | ٢       |
| ٢٣٦       | ٣ - المسح الإجمالي                | ٤       |
| ٢٣٧       | الاعتناء بالاعتناء المسح الإجمالي | ٥       |
| ٢٣٧       | ٦ - من رخص فيه                    | ٦       |
| ٢٣٧       | ٧ - من رخص فيه                    | ٧       |
| ٢٣٨       | فصل في الاعتناء                   | ٨       |
| ٢٣٩       | الاعتناء بالاعتناء المسح الإجمالي | ١٠      |
| ٢٤٠       | نظم الاعتناء على الأضحية          | ١١      |
| ٢٤٠       | الاعتناء بالاعتناء المسح الإجمالي | ١٢      |
| ٢٤١       | انقضاء صلاة الأضحية               | ١٣      |
| ٢٤١       | من الاعتناء إلى المسح الإجمالي    | ١٤      |
| ٢٤٢       | من الاعتناء إلى المسح الإجمالي    | ١٥      |

| الصفحة  | المسئول   | القرارات |
|---------|---|----------|
| ٢٤٣     | دخول الكافر المسجد الحرام                       | ١٦       |
| ٢٤٤     | المسجد النبوي                                   | ١٨-١     |
| ٢٤٤     | الحريق  | ١        |
| ٢٤٤     | الألعاب ذات الصلة بالمسجد الحرام، المسجد الأقصى | ٢        |
| ٢٤٤     | مأسيس المسجد النبوي                             | ٤        |
| ٢٤٦     | توسعة المسجد ومداخله                            | ٥        |
| ٢٤٦     | الروضة الشريفة                                  | ٦        |
| ٢٤٧     | تأسيس المسجد النبوي لأصله                       | ٧        |
| ٢٤٨     | حجرات أزواج النبي ﷺ                             | ٨        |
| ٢٤٨     | مسرة النبي ﷺ                                    | ٩        |
| ٢٤٨     | موضع قبر النبي ﷺ وصاحبه                         | ١٠       |
| ٢٤٩     | مركز أهل الصفة                                  | ١١       |
| ٢٤٩     | أدب دخول المسجد النبوي                          | ١٢       |
| ٢٥٠     | الأحكام الخاصة بمسجد النبي ﷺ                    |          |
| ٢٥٠     | ١ - سند زرع حاله                                | ١٣       |
| ٢٥٠     | ٢ - ثواب الصلاة في المسجد النبوي فرضاً وتطوعاً  | ١٤       |
| ٢٥١     | ٣ - حكم ما ريد في بناء المسجد النبوي            | ١٥       |
| ٢٥٢     | ٤ - نذر المضي إلى المسجد النبوي                 | ١٦       |
| ٢٥٢     | ٥ - زيارة قبر النبي ﷺ                           | ١٧       |
| ٢٥٤     | أدب دخول المسجد النبوي                          | ١٨       |
| ٢٥٤-٢٦١ | مع  | ١٩-١     |
| ٢٥٤     | التعريف   | ١        |
| ٢٥٤     | الألعاب ذات الصلة بالعمل والنعم                 | ٢        |
| ٢٥٥     | أحكام المسح                                     |          |

| الصفحة  | الموضوع                           | الفقرات |
|---------|-----------------------------------|---------|
| ٢٥٥     | أولاً: مسح الرأس في الوصوه        |         |
| ٢٥٥     | ب- مسح الرأس في الوضوء            | ٤       |
| ٢٥٥     | ج - القنديل المجري في مسح الرأس   | ٥       |
| ٢٥٦     | ثانياً: مسح الأذنين               | ٦       |
| ٢٥٦     | ثالثاً: مسح الرقبة                | ٧       |
| ٢٥٦     | رابعاً: المسح على العمامة         | ٨       |
| ٢٥٧     | شروط المسح على العمامة            | ٩       |
| ٢٥٨     | التوقيت في مسح العمامة            | ١٠      |
| ٢٥٨     | نزع العمامة بعد المسح             | ١١      |
| ٢٥٨     | خامساً: المسح على القفص في الوضوء | ١٢      |
| ٢٥٩     | سادساً: المسح على الخفارين        | ١٣      |
| ٢٥٩     | سابعاً: مسح المرأة على الحمار     | ١٤      |
| ٢٥٩     | ثامناً: المسح على الحجر           | ١٥      |
| ٢٦٠     | كيفية المسح في التكبير            | ١٦      |
| ٢٦٠     | ما يظهر بتسح                      |         |
| ٢٦٠     | أ- التحم الصمير                   | ١٧      |
| ٢٦٠     | ب- موصع الحجامة                   | ١٨      |
| ٢٦١     | ج - الخف والدمل                   | ١٩      |
| ٢٦١-٢٧١ | مسح على الخفين                    | ١٩-١    |
| ٢٦١     | التعريف                           | ١       |
| ٢٦١     | الأنفاذ ذات الصلة بالنقل          | ٢       |
| ٢٦١     | مترددة المسح على الخفين           | ٣       |
| ٢٦٢     | الحكم التكليفي للمسح على الخفين   | ٤       |
| ٢٦٢     | حكمه المسح على الخفين             | ٥       |

| الصفحة  | الموضوع                             | العدد |
|---------|-------------------------------------|-------|
| ٢٦٢     | علة المسح على الحنظل في الحضر والسم | ٦     |
| ٢٦٣     | سرور المسح على الحنظل               | ٧     |
| ٢٦٤     | الشروط المقتضى عليها                | ٨     |
| ٢٦٥     | الشروط المصنفة فيها                 | ٩     |
| ٢٦٨     | كيفية المسح على الحنظل ومقداره      | ١٠    |
| ٢٦٩     | أو نض المسح عن الحنظل               | ١١    |
| ٢٧٠     | مكروهات المسح على الحنظل            | ١٢    |
| ٢٧١     | المسح عن الحنظل                     | ١٣    |
| ٢٧٢-٢٧٥ | مسح                                 | ١٠-١  |
| ٢٧٢     | التعريف                             | ١     |
| ٢٧٢     | الانطلاق من الصفة الواجب            | ٢     |
| ٢٧٢     | الحكم الإجمالي                      | ٣     |
| ٢٧٥     | مسح                                 |       |
|         | نظر إسرائ                           |       |
| ٢٧٥-٢٨٧ | مسح                                 | ٢٠ ١  |
| ٢٧٥     | التعريف                             | ١     |
| ٢٧٥     | الانطلاق من الصفة الواجب المباشرة   | ٢     |
| ٢٧٦     | الأحكام المتعلقة بالمسح             |       |
| ٢٧٦     | مسح المحدث والوعاء المصنوع          | ٤     |
| ٢٧٨     | مسح القصب المصنوع غير طهارة         | ٥     |
| ٢٧٩     | كنه المحدث المصنوع                  | ٦     |
| ٢٨٠     | مسح المحدث كسب التصير               | ٧     |
| ٢٨٠     | مسح المحدث كسب التلف وغيرها         | ٨     |
| ٢٨١     | مسح المحدث كسب الحدث                | ٩     |



| الصفحة  | العنوان                                      | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢٨١     | من المحدثات المكتوبة عليها اسمي ، سي التبرار | ١٠      |
| ٢٨٢     | من الكافر المتصعب                            | ١١      |
| ٢٨٢     | من المحدثات النور والانهال                   | ١٣      |
| ٢٨٣     | من القليل للمعروف                            | ١٢      |
| ٢٨٣     | النس والإزال للصلوات                         | ١٤      |
| ٢٨٤     | أثر المسمى وحول القصد                        | ١٥      |
| ٢٨٤     | أثر المسمى في حوزة المضاهرة                  | ١٦      |
| ٢٨٥     | أثر المسمى في غلها                           | ١٧      |
| ٢٨٥     | من المسمى عن نفس الموصي                      | ١٨      |
| ٢٨٦     | من المسمى أو الأمانة                         | ١٩      |
| ٢٨٦     | من المسمى للمعراج                            | ٢٠      |
| ٢٨٧     | مسمى   |         |
|         | انظر مسمى                                    |         |
| ٢٨٧     | مقطعات                                       |         |
|         | انظر مسمى                                    |         |
| ٢٨٨-٢٩١ | مك   | ١-١٠    |
| ٢٨٨     | التعريف                                      | ١       |
| ٢٨٨     | لأطفال باب الصلة بغير                        | ٢       |
| ٢٨٨     | لأحكام المتبوعة بالمك                        |         |
| ٢٨٨     | أ - شهادة المصنف والمصنف                     | ٣       |
| ٢٨٩     | ب - وكلة المك                                | ٤       |
| ٢٨٩     | ج - بيع المك وطوقه                           | ٥       |
| ٢٩٠     | د - السلم في المك                            | ٦       |
| ٢٩٠     | هـ - ضمان والحد المصنف المتعصب               | ٧       |

| الصفحة  | المحتوى                          | القرارات |
|---------|----------------------------------|----------|
| ٢٩٠     | و - استعمال بنك بمحرم وغيره      | ٨        |
| ٢٩٠     | ز - استعمال البنك للمحائض والمسا | ٩        |
| ٢٩١     | ح - نظام التماسم بضم واجهه البنك | ١٠       |
| ٢٩١-٢٩٢ | مكر                              | ٢-١      |
| ٢٩١     | التعريف                          | ١        |
| ٢٩١     | الحكم التكتيقي                   | ٢        |
| ٢٩٢-٢٩٤ | مكن                              | ٦-١      |
| ٢٩٢     | المعروف                          | ١        |
| ٢٩٢     | الانفاذ ذات القصة المأوى         | ٢        |
| ٢٩٣     | الأحكام المطلقة بالمسكن          |          |
| ٢٩٣     | بيع المسكن للخرج                 | ٣        |
| ٢٩٣     | بيع مسكن القطن                   | ٤        |
| ٢٩٣     | مسكن المعتقه                     | ٥        |
| ٢٩٤     | مسكن التروجه                     | ٦        |
| ٢٩٤-٢٩٦ | مسكون                            | ٧ ١      |
| ٢٩٤     | التعريف                          | ١        |
| ٢٩٤     | الانفاذ ذات القصة الغير المسكن   | ٢        |
| ٢٩٥     | الأحكام المتعلقة بالمسكون:       |          |
| ٢٩٥     | أ - حكم المسكن                   | ٤        |
| ٢٩٥     | ب - مسر المسكون                  | ٥        |
| ٢٩٥     | ج - زكاة المسكون المفقود         | ٦        |
| ٢٩٦     | د - التعامل بالمسكون المفقود     | ٧        |
| ٢٩٦ ٢٩٧ | مسكون                            | ٧-١      |
| ٢٩٧     | التعريف                          | ١        |

| الصفحة  | العنوان                             | القرآن |
|---------|-------------------------------------|--------|
| ٢٩٧     | الأحكام ذات الصلة بالمسكن           | ٢      |
| ٢٩٧     | ما يتعلق بالمسكن من أحكام           |        |
| ٢٩٧     | دفع الزكاة للمسكن وشروطه            | ٣      |
| ٢٩٨     | دفع التكديرة والمدينة إلى المسكن    | ٤      |
| ٢٩٩     | إعطاء المسكن للمساكين               | ٥      |
| ٢٩٩     | الوقوف على المسكن                   | ٦      |
| ٢٩٩     | إثبات المسكن                        | ٧      |
| ٣٠٠-٣٠٨ | مسبل                                | ٩-١    |
| ٣٠٠     | المسبل                              | ١      |
| ٣٠٠     | ما يتعلق بالمسبل من أحكام           |        |
| ٣٠٠     | مسبل الماء من حقول الارتفاق         | ٢      |
| ٣٠٠     | أ. المسبل في المسبل                 | ٣      |
| ٣٠٤     | مسبل روثه والوقوف به                | ٤      |
| ٣٠٤     | مسبل النخيل في حق مسبل              | ٥      |
| ٣٠٦     | مسبل إصلاح المسبل                   | ٦      |
| ٣٠٦     | مسبل المسبل ودخوله في المشهور       | ٧      |
| ٣٠٧     | المسبل الوقف في دار مشتركة          | ٨      |
| ٣٠٧     | أحداث المسبل في ملك عام أو ملك خاص  | ٩      |
| ٣٠٨     | مشاع                                |        |
|         | أنظر مشرع                           |        |
| ٣٠٩-٣١١ | مشاع                                | ٩-١    |
| ٣٠٩     | المسبل                              | ١      |
| ٣٠٩     | الأحكام ذات الصلة بالمسكن والمساكنة | ٢      |
| ٣٠٩     | الأحكام المتعلقة بالمسكن            |        |

| الصفحة  | المسود   | القرارات |
|---------|--|----------|
| ٣٠٩     | محول حساب الخارج                               | ١        |
| ٣١٠     | التضاء بمشاكلها بتأاضي بتأاضي                  | ٥        |
| ٣١٠     | نوبة التأاضي وعمله بالتأاضي                    | ٦        |
| ٣١٠     | المشاققة في العمل                              | ٧        |
| ٣١٠     | الإحالة بالتأاضي                               | ٨        |
| ٣١١     | مناقشة المرأة                                  | ٩        |
| ٣١٢     | مشاهدة   |          |
|         | نظم وزنه                                       |          |
| ٣١٢     | مشاورة   |          |
|         | نظم شوري                                       |          |
| ٣١٢     | مشترك  |          |
|         | نظم الشراكة                                    |          |
| ٣١٢-٣١٥ | مشاهدة   | ٦-١      |
| ٣١٢     | اسمريف   | ١        |
| ٣١٢     | ما سفلو بالمسبها من أحكام                      |          |
| ٣١٣     | نم نمس المسبها، على يوشو                       | ٢        |
| ٣١٣     | انجسل من جماع غير المسبها                      | ٣        |
| ٣١٣     | نم مسرا المسبها في انتشار حرة البصاشر          | ٤        |
| ٣١٤     | مصلحه العضها                                   | ٥        |
| ٣١٥     | اشتراف كن: امسرح القمري به مسهل لوجوب حد القرب | ٦        |
| ٣١٦     | مشرف   |          |
|         | نظم اسراف                                      |          |
| ٣١٦     | مشترك  |          |
|         | نظم، اشراف                                     |          |

| المقررات | العنوان  | الصفحة  |
|----------|--|---------|
|          | «مشرقة»  | ٣١٦     |
|          | نصر عمريه  |         |
|          | مكروب  | ٣١٦     |
|          | نصر أشرية  |         |
| ٨-١      | مشرقة  | ٣١٧-٣١٩ |
| ١        | التعريف  | ٣١٧     |
| ٢        | اللائط ذات الصلة العصبه، الحكيم، المحور            | ٣١٧     |
| ٥        | أذن المسروبه                                       | ٣١٨     |
| ٦        | الحلل في النصر باب وأثره في المشرقة                | ٣١٨     |
| ٧        | دخول المكروب ضد في المشرقة                         | ٣١٩     |
| ٨        | الأسباب للمشرقة أسباب نامصابع لا سمعاه             | ٣١٩     |
|          | المشعر الحرم                                       | ٣١٩     |
|          | نصر مردائه   |         |
| ٣٦-١     | مشقة   | ٣٣٠-٣٣٢ |
| ١        | التعريف  | ٣٣٠     |
| ٢        | اللائط ذات الصلة الحرج، الرخصة، الضرور، الحاجة     | ٣٣٠     |
|          | الأحكام المتعشة بالمسقة                            | ٣٣١     |
| ٩        | أولاً أوجه المشقة                                  | ٣٣١     |
| ٧        | الوجه الأول مسقة ما لا يطاق                        | ٣٣١     |
| ٨        | الوجه الثاني المسقة التي يطاق بكونها شدة           | ٣٣١     |
| ٩        | الوجه الثالث، إزباد، أي الضلع عظم من جرت به العادة | ٣٣٣     |
| ١٠       | الوجه الرابع، أي ذكرى من عاينها قبله               | ٣٣٣     |
| ١١       | نابا، أي أورد العنقبة المستطبة لأحكام المشقة       | ٣٣٣     |

| الصفحة  | الموضوع   | الترقيم |
|---------|---|---------|
| ٣٢٥     | المشاق الموجهة للتجديدات الشرعية                  | ١٢      |
| ٣٢٨     | صراط النشئة                                       | ١٦      |
| ٣٢٩     | المواطن التي نظر فيها المشقة والأحكام الموقظة بها | ١٧      |
| ٣٣٠     | أ - السر  | ١٨      |
| ٣٣٠     | ب - المرض   | ١٩      |
| ٣٣٠     | ج - الشيخوخة والهرم                               | ٢٠      |
| ٣٣٠     | د - جواز انقطاع التعامل والموضع في رمضان          | ٢١      |
| ٣٣١     | هـ - الإكراه                                      | ٢٢      |
| ٣٣١     | و - إسباب   | ٢٣      |
| ٣٣١     | ز - الجهل   | ٢٤      |
| ٣٣٦     | ح - الممر وممره سبوي                              | ٢٥      |
| ٣٣٧     | ط - القصر   | ٢٦      |
| ٣٣٢-٣٣٣ | مبطل  | ٢٧-٢٨   |
| ٣٣٧     | المريض  | ١       |
| ٣٣٧     | الألفاظ ذات الصلة بالمشقة المجمع                  | ٢       |
| ٣٣٣     | الحكم لإجمالي                                     | ٤       |
| ٣٣٤-٣٣٥ | مشهور   | ٥-٦     |
| ٣٣٤     | المريض  | ١       |
| ٣٣٤     | الألفاظ ذات الصلة بالمشقة حبر الأحكام             | ٢       |
| ٣٣٤     | ما يتعلق بالمشهور من أحكام                        | ٣       |
| ٣٣٤     | أولاً: دلالة الحديث المشهور عند الأصوليين         | ٤       |
| ٣٣٤     | ثانياً: لقول المشهور عند الفقهاء                  | ٥       |
| ٣٣٥     | مشورة   |         |
|         | انظر سبوي   |         |


| الصفحة  | الموضوع   | العدد |
|---------|---|-------|
| ٢٢٥-٢٢٦ | مشي   | ١٨-١  |
| ٢٢٥     | النموج  | ١     |
| ٢٢٥     | الألقاظ ذات القبلة المسمى: الزمل                | ٢     |
| ٢٢٦     | الأحكام المتعلقة بالمشي                         | ٤     |
| ٢٢٦     | مكايده متابعة المشي في الحنف لحواضر المسيح عليه | ٥     |
| ٢٢٦     | المشي في الصلاة                                 | ٦     |
| ٢٢٧     | التمهل ماشياً                                   | ٧     |
| ٢٢٨     | آداب المشي إلى صلاة الجماعة                     | ٨     |
| ٢٢٨     | التمتعلة بين المشي والركوب لقاصد الجماعة        | ٩     |
| ٢٢٩     | استراحة الكفراء على المشي بموجب الجماعة         | ١٠    |
| ٢١٠     | التمتع لقاصد صلاة العيد                         | ١١    |
| ٢١٠     | التمتع في تشييع الجنائز                         | ١٢    |
| ٢١٠     | التمتع في المنابر                               | ١٣    |
| ٢١١     | التمتع في الطواف والمشي                         | ١٤    |
| ٢١١     | مدى المشي إلى بيت الله الحرام                   | ١٥    |
| ٢١٢     | أما حبس في إزالة سمعة النبي                     | ١٦    |
| ٢١٣     | التمتع في من واحد                               | ١٧    |
| ٢١٤     | حليم الراكب عنى العائلي                         | ١٨    |
| ٢١٤     | آداب التمتع مع الناس                            | ١٩-١  |
| ٢١٥-٢١٦ | مشية  | ١     |
| ٢١٥     | النموج  | ١     |
| ٢١٥     | الأحكام المتعلقة بالمشية                        | ١     |
| ٢١٥     | أولاً: تمسك العلق بالمشية                       | ١     |

| الصفحة  | الموضوع                                 | التقارير |
|---------|---|----------|
| ٣٤٥     | ٢- تعليق بمشية الله أو الملائكة أو الجن | ٢        |
| ٣٤٦     | ب- تعليق بمشية إنسان                    | ٣        |
| ٣٤٨     | ثانياً تعليق الظهور بالمدينة            | ٦        |
| ٣٤٨     | ثالثاً تعليق الإبلاء بالمدينة           | ٧        |
| ٣٤٩     | رابعاً تعليق الإفرار على المشية         | ٨        |
| ٣٤٩     | خامساً تعليق النية على المشية           | ٩        |
| ٣٥١-٣٥٠ | مشية                                    | ٣-١      |
| ٣٥٠     | التعريف                                 | ١        |
| ٣٥٠     | للحكم الإجمالي:                         |          |
| ٣٥٠     | أ- طهارة المشية                         | ٢        |
| ٣٥١     | ب- حكم الصلاة على المشية                | ٣        |
| ٣٥١-٣٥٢ | مصابرة                                  | ٥-١      |
| ٣٥١     | التعريف                                 | ١        |
| ٣٥١     | الانقضاء ذات الصلة: انقضاء، المجاهدة    | ٢        |
| ٣٥٢     | الأحكام المتعلقة بالمصابرة:             |          |
| ٣٥٢     | انصافاً على العبادات                    | ٤        |
| ٣٥٢     | انصافاً في الجهاد                       | ٥        |
| ٣٥٣-٣٥٥ | مصابرة                                  | ٤-١      |
| ٣٥٣     | التعريف                                 | ١        |
| ٣٥٣     | الانقضاء ذات الصلة: لغزاة، المكس        | ٢        |
| ٣٥٤     | الحكم التكليفي للمصابرة                 | ٤        |
| ٣٥٥     | مصادق                                   |          |
|         | نظر: مصادق                              |          |
| ٣٥٥     | مصارف                                   |          |
|         | نظر: زكاة                               |          |



| الصفحة  | العنوان                            | الفقرات |
|---------|------------------------------------|---------|
| ٢٥٥     | مصبرة                              |         |
|         | انظر ص ٢٥٦                         |         |
| ٣٦٦-٣٥٦ | مصافحة                             | ١٤-٦    |
| ٣٥٦     | المصافحة                           | ١       |
| ٣٥٦     | الأصناف ذات الصلة: المصافحة        | ٢       |
| ٣٥٦     | الحكم المكتفي                      |         |
| ٣٥٦     | أولاً: مصافحة الرجل للرجل          | ٤       |
| ٣٥٧     | ثانياً: مصافحة المرأة للمرأة       | ٥       |
| ٣٥٨     | ثالثاً: المصافحة بين الرجل والمرأة | ٦       |
| ٣٦٠     | رابعاً: مصافحة المصافح             | ٨       |
| ٣٦١     | خامساً: مصافحة الأمد               | ٩       |
| ٣٦١     | سادساً: مصافحة الكافر              | ١٠      |
| ٣٦١     | الحدود التي نسفها المصافحة         | ١١      |
| ٣٦٢     | كيفية المصافحة الصحيحة وأدائها     | ١٢      |
| ٣٦٦     | أثر المصافحة على وضوء المصافح      | ١٥      |
| ٣٦٨-٣٦٧ | مصافرة                             | ٥ ٦     |
| ٣٦٧     | المصافرة                           | ١       |
| ٣٦٧     | الأصناف ذات الصلة: المصافرة        | ٢       |
| ٣٦٨     | الأحكام المتعلقة بالمصافرة         |         |
| ٣٦٨     | التحريم بالمصافرة                  | ٤       |
| ٣٦٨     | ما ثبت به المصافرة                 | ٥       |
| ٣٦٩     | ترجم الفقهاء                       |         |
| ٤٠١     | خبر من تصليحي                      |         |





ثم بحمد الله الجزء السابع والثلاثون من الموسوعة الفقهية  
ولييه الجزء الثامن والثلاثون وأوله مصطلح: مصحف

